شهادتي...

أحمد أبو الغيط



السياسة الخارجية المصرية

2004-2011



شهادتي...

أحمد أبو الغيط

السياسة الخارجية المصرية

2004 /2011



تأليف
أحمد أبو الغيط



دار نهضة مصر
للنشر

العنـــوان:

شهادتي ... أحمد أبو الغيط
السياسة الخارجية المصرية
2004 /2011

تأليف:

أحمـد أبـو الغيـط

إشـراف عـام:

داليـا محمـد إبراهيـم

الترقيم الدولي: 1-4525-14-977
رقـم الإيـداع: 2012/8270
الطبعـة الأولـى: يناير 2013



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938
21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

تليفـون : 33466434 - 02 33472864
فاكـس : 02 33462576
خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com

المحتويات



إهـداء

إلى ليلى

أعز وأوفى صديقة ... من انتقدتنى بإخلاص ... ومدحتنى بصدق ...

من وقفت بجوارى دائمًا ... متفائلة وبشوشة ... من أحسنت تربية

أغلى جوهرتين فى حياتنا ... ابنىّ كمال وعلى ... وجعلتنى أبًا فخورًا

إليك يا رفيقة حياتى ... يا زوجتى العزيزة ..

أهدى هذا الكتاب ..

أحمد أبو الغيط

مقدمـــة

مع اقتراب هذا اليوم التاريخي... 6 أكتوبر 1973... كنت أقدر الحاجة لتسجيل كل ما يحدث أمامي حينذاك لكي أعيد كتابتها في أيام قادمة... كان محفزي إلى هذا التسجيل... قراءات عديدة على مدى سنوات لشخصيات تاريخية... عسكريين وسياسيين... وأفراد عاديين في الجيوش ووزارات الدفاع والخارجية وغيرها... كتبوا يومياتهم... أفكارهم... تقييماتهم لمسار الحرب التي شاركوا فيها واستراتيجيتها... صراعات الشخصيات والأفكار... وكنت أتصور أن هذه المعركة الكبيرة القادمة سيكون لها بصماتها في تاريخ مصر... والمنطقة والعالم... من هنا قررت تسجيل كل مشاهداتي وأفكاري ابتداء من يوم 5 أكتوبر... كنت أبقي على كل أوراقي... دققت في جميع خلاصاتي... شحذت همتي في الاحتفاظ في ذاكرتي بكل شيء... وأخذت أعمل لسنوات... وكان الطريق طويلًا والصعود صعبًا... ومرت الأيام... ورأيت في لحظة ما في عام 2009 أن الزمن يمر وقد لا تتاح لي الفرصة في كتابة مشاهداتي... التي يمكنها أن تساعد آخرين من المصريين الشرفاء في استمرار خدمة المجتمع المصري في هذه المجالات التي أتصور أنني أتقنها أو أتقنتها... من هنا كتبت سلسلة مقالاتي في الحرب والسلام اعتمادًا على ما سجلته منذ هذا اليوم... الخامس من أكتوبر 73... ثم ضمنت هذه التجربة كلها في كتاب قادم تحت عنوان «شاهد على الحرب والسلام».

ومع تعييني وزيرًا للخارجية في عام 2004... كان المنطقي أن أعمل بنفس المنهج الذي مارست به عملي في عام 73 ولسنوات تالية ممتدة... أي تسجيل ليوميات كاملة لما قمت به... وما شاهدته طوال أعوام خدمتي وزيرًا للخارجية... كان البعض يقول لي: إن الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية في الفترة من نوفمبر 77 حتى

نهاية ديسمبر 1991 - يقوم كل ليلة بتسجيل أحداث اليوم توطئة لكتابة تجربته للأجيال القادمة... من هنا تصورت أنني سأنجح... بنفس الأسلوب... في تسجيل كل شيء توطئة للكتابة في المستقبل... مع نهاية المهمة... والتي تأتي دائمًا... وحاولت لأيام أو ربما أسابيع... وزادت الضغوط واكتشفت أنني أبدأ يومي في الخامسة والنصف صباحًا... وأستمر أعمل حتى العاشرة من مساء كل يوم... ثم تبينت أن لا إمكانية لديَّ في أن أسجل كل ليلة أفكاري أو الأحداث التي مرت بيومي في خمس عشرة دقيقة أو نصف ساعة... وأن أستمر على هذا المنوال لسنوات... وتوقفت...

استبدلت بهذا النهج... أسلوبًا آخر... وهو الاستفادة بالتكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الكمبيوتر وثورة المعلومات التي مرت بالبشرية خلال العقدين الآخرين... من هنا كنت أسجل وأضع كل نشاطاتي وتحركاتي وأوراقي الشخصية على C.D سنوي... أي سبعة سيديهات لفترة خدمتي وزيرًا للخارجية... وبذا توافر لي ثروة من المعلومات التي اعتمدت عليها في كتابة هذا الكتاب الذي أقدمه اليوم للقارئ الكريم تحت عنوان: شهادتي... السياسة الخارجية المصرية 2004/ 2011... سيرة ذاتية....

ورغم هذه الثروة المعلوماتية التي أتاحتها لي التكنولوجيا الحديثة - سواء ما يتعلق بي شخصيًا أو للحصول على المعلومات والأخبار من كل المصادر المتاحة على الشبكة العنكبوتية - فقد كنت أشعر طوال فترة كتابة فصول هذا الكتاب أن شيئًا ما ينقصني... ألا وهو استعادة خواطري وملاحظاتي وتقييماتي الشخصية للأحداث التي مرت بي طوال سنوات سبع... أو ما يقرب... وزيرًا للخارجية... من هنا شعرت بالندم لعدم تسجيلي لأحاسيسي وخلاصات فكري طوال هذه السنوات والتي كان يجب أن أضغط على وقتي وأعصابي... وأقوم بتسجيل كل خواطري في حينها... واعتمدت بالتالي على ذاكرتي التي كنت - وعلى مدى عقود وسنوات - أشحذها وأعمل على تعميق حدتها انتظارًا ليوم أحتاجها... وجاء هذا اليوم المتمثل في كتابة هذا الكتاب...

ويأتيني في أغسطس 2009 طلب من رئيس تحرير مجلة المصور، يرجوني فيه كتابة مقال للمجلة عن مفهوم الأمن القومي المصري لديَّ... ووجدتها فرصة مناسبة لتسجيل أفكار

أولية يمكن تطويرها مستقبلًا لمفهومي لما يمكن تسجيله في كتاب عن السياسة الخارجية والأمن القومي المصري... وهو ما قمت به فعلًا في هذا الكتاب... قلت في هذا المقال في حينه إنني سوف أسعى لعرض أفكاري باختصار... وهو أمر واجب ولكن دون الوقوع في خطأ الابتسار... والتعرض للمسائل في رءوس موضوعات عامة ومع ترك الفرصة للقارئ أن يتفاعل معها وأن يصل إلى خلاصاته في كل المواقف... وأوضحت في المقال أيضًا أنه لا يجوز الخلط بين مفهوم الأمن القومي... ودور أجهزة الأمن... أو المسائل والاهتمامات الطارئة... وما هو استراتيجي الطابع... كما حذرت من أن تتجاوز مفاهيم الأمن القومي المصري وأهدافه... ما هو فوق طاقة المجتمع المصري للوفاء بهذه الأهداف التي تقرب من المستحيل... وكنت وقتها عند كتابة هذه السطور السابقة - أتابع هؤلاء الذين يقودون حملة عارية من الصحة - في اقتناعي - عما سموه فقدان الدور المصري على المستوى الدولي و/ أو الإقليمي... العربي... والإفريقي... أو المتوسطي - والتنظيم الدولي... وكانت مصر نشطة وقادرة على التفاعل... والمبادأة... ولكن في حدود إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والمالية... وغيرها... وهي عناصر هامة لا يجوز الخوض فيها منعًا لضرر قد يصيبنا بسبب استغلال أعدائنا لما قد نكشفه خطأ... وفي هذا السياق سيرصد القارئ العديد من المقارنات بين مصر وغيرها من مجتمعات متنافسة بالإقليم أو بعيدًا عنا ولكن لها نفس القدرات والإمكانيات وليس الظروف السياسية والاستراتيجية... وسوف يصل إلى خلاصات بأن نجاحات أو فشل مصر في تنفيذ سياساتها الخارجية كان يعود دائمًا إلى حدود إمكانياتها... بين متطلبات الأهداف... ومحدودية الموارد للإنجاز مع التمسك بعدم إهدار ما هو متاح... وهو قليل... أخذًا في الاعتبار تجارب سابقة عرضت الأمن القومي المصري لتهديدات خطيرة... منها احتلال أراضٍ مصرية ولسنوات طويلة ممتدة...

تناول مقالي في المصور ثلاثة محاور للأمن القومي: أولها الجبهة الداخلية وما هو داخل الحدود الجغرافية للوطن، وضرورة إتاحة كل الموارد للقوات المسلحة لتأمين الحدود، وقوى الأمن الداخلي لتأمين الاستقرار الداخلي، وأضفت أن المواطن المصري - داخل الحدود المصرية - يحتاج لأمنه، وهي أولى ضرورات التقدم والحياة الكريمة، وتماسك النسيج



الوطني للشعب ضد محاولات الاختراق... العمل الدءوب لفك التناقضات الداخلية والتركيز على نقاط القوة وعلاج عناصر الضعف... معالجة قضايا الأثرياء والفقراء... التطرف الديني... الصحة... التعليم... المواصلات والإسكان... فرص العمل... رعاية المسنين... وغيره وهو كثير... كما أن كل هذا يحتاج للإدارة الجيدة المسئولة/ تدبير الموارد المالية الملائمة... وإقامة مناخ من الثقة تتأكد فيه قيمة المواطنة كمصدر رئيسي للحقوق والواجبات...

ويأتي ثانيًا من محاور الأمن القومي... البعد الإقليمي... وقلت في المقال: إن العالم قد أصبح - بسبب تقدم المواصلات والاتصالات - أكثر تشابكًا وقربًا لبعضه البعض وبشكل متسارع غير مسبوق في تاريخ البشرية... وما يشاهده المواطن الصيني أو البرازيلي في لحظة من الزمن على التلفزيون يراه في نفس الوقت - إذا ما رغب - الأمريكي والإفريقي والأوروبي وكل العالم... وأصبح ما يحدث على مسافات بعيدة عن حدودنا أمرًا من شأنه أن يؤثر على سلامة الوطن والمواطن... والأمثلة على ذلك كثيرة... ذكرت بعضها...

- كيفية تأمين حصول مصر على حصة كافية وعادلة من المياه تضمن للمجتمع المصري استمرار نموه... وهو أمر يقتضي تطوير علاقاتنا بدول المنبع وترشيد استخدامنا للمياه بداخل الوطن... ولم أتناول بالشرح التهديدات التي كانت تواجهنا في ذلك الحين... وكنا نتصدى لها بالعمل الدبلوماسي الذي حقق أهدافنا حتى حينه... ألا تقام مشروعات على النهر دون رضانا أو قبولنا... أما الكذب والتأجيل والمراوغة وعدم معالجة المشكلة في عقر دارها... فلا شك أن خسائرها مخيفة وتدفع فاتورتها الأجيال القادمة... وهناك الكثير مما قد يقال في هذا المجال... كما يوجد الكثير مما لا يجوز البوح به إطلاقًا درءًا للمخاطر وحفاظًا على الأمن القومي..
- كيفية التعامل مع المسألة الإسرائيلية... ولا أقول المشكلة الفلسطينية... لقد ظلت إسرائيل تمثل الخطر الأمني العسكري المباشر على مصر منذ عام 48 وحتى عام 73 وصولًا إلى معاهدة السلام في عام 79 والانسحاب من أراضي سيناء التي تم احتلالها مرتين بشكل كامل... في عام 56، 67 ودخلتها إسرائيل في انتهاك لحرمتها

في عام 49... وهناك الكثير مما قد يقال في هذا الشأن ولم يتضمنه المقال الذي جاء به أيضًا... «إن المسألة الإسرائيلية مازالت دون حل شامل ومطمئن بسبب غياب التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية... وستظل حدودنا الشمالية الشرقية تحت المراقبة الكاملة من جانبنا حتى لا تمثل مبررًا لثغرة في أمن الوطن»... وأعتقد أن من يقرأ هذه الصياغات في وقتها في عام 2009 أو اليوم لا يفوته القصد منها ولا يحتاج الأمر لكتابة المزيد اليوم أو غدًا حول إسرائيل وعلاقتها بمصر مادامت القضية الفلسطينية باقية دون حل...

- كيفية التعامل مع التهديدات في مداخل البحر الأحمر/ اليمن... الصومال... وباب المندب وتأثير ما يحدث هناك على الأرض أو قرصنة في البحر وطرق الاقتراب إلى المنطقة وانعكاساتها على أمن قناة السويس التي تضيف إلى رصيد الوطن رصيدًا استراتيجيًّا واقتصاديًّا... وسوف يلاحظ القارئ أن الكتاب تضمن فصلًا أو فصولًا تناولت في إطارها العام هذه التهديدات، وأسلوبنا في التعامل معها... أو الصمت عليها... وبما لا يمكن البوح بأكثر من ذلك فيه...

- كيفية التعامل مع منطقة الخليج... وهي على بعدها الجغرافي... شديدة الصلة بما يمكن أن يؤثر على مصر سلبًا أو إيجابًا، ولم يتناول المقال ما تعرضت له بعد ذلك في فصول الكتاب من معالجة للوضع العربي في الخليج... في مواجهة إيران... والملف النووي الإيراني وانعكاساته... وارتباطه بالملف النووي الإسرائيلي ومستقبل التسلح النووي و/ أو التقليدي في المنطقة الممتدة من إيران في الشرق إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط في الشرق والجنوب... وأخطار الانتشار النووي وحدود وإمكانيات النجاح أو الفشل في إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل... إسرائيل... وإيران... أو الانضمام إليهما بترسانة عربية أو مصرية بكل عواقب هذا النهج على الأمن والاستقرار والتنمية في مصر والإقليم، وهي كلها عناصر شديدة الارتباط بعضها ببعض... ولا يجوز المضي أبعد من هذه النقطة في هذا الصدد..

- كيفية العمل في إطار حوض البحر الأبيض المتوسط؛ فهو حدودنا الشمالية وأحد أهم خطوط ارتباطنا بالدول المطلة عليه، سواء في شمال إفريقيا العربية أو جنوب أوروبا، وهي أهم شريك تجاري لنا أو دول شرقه بكل حساسيات العلاقة معها سواء المشرق أو البحر الأسود...

ووصل المقال المنشور في مجلة المصور في عام 2009 بعد ذلك إلى المحور الثالث للحركة المصرية في إطار الأمن القومي وأولوياته وهو المجال الدولي، وتضمن قوله... «إننا نعرف أن قضايا البيئة وتغير المناخ واضطراب الأسواق العالمية كلها قضايا تنعكس على مستوى الحياة ومصالحنا الحيوية وفي النهاية أمننا القومي، وعددت في هذا السياق بعض الملاحظات، منها:

- الدور المتميز للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى في عالم اليوم ولعقود قادمة... وكيفية التعامل معها وضبط العلاقة بها، خاصة وهي المورد الرئيسي للسلاح لمصر، كما أن دورها هام في المسألة الإسرائيلية والمشكلة الفلسطينية...
- الثقل الذي تتمتع به القوى الاقتصادية والمالية الدولية - وخاصة الأقرب جغرافيًّا لنا - مثل الاتحاد الأوروبي اقتصاديًّا وسياسيًّا، ودول مجلس التعاون الخليجي سياسيًّا وماليًّا...
- القوى الاقتصادية البازغة - مثل الصين/ الهند/ البرازيل/ المكسيك وغيرها - والتي يتحتم علينا إعادة صياغة علاقاتنا بها والاستفادة من تجاربها والتعاون والارتباط بها في إطار منظومة علمية حديثة...
- الموقف من العالم الإسلامي باعتباره أحد مكونات المجتمع الدولي، ويملك من الطاقات ما يسمح له باستعادة مكانته، خاصة إذا ما نجح في التعامل مع بعض العناصر الشاردة التي تتبنى العنف سبيلًا لتحقيق أهداف غير متفق عليها...

وجاءت خلاصات المقال والتي تقول: إن حماية الدستور - أي تأمين المواطن ومكافحة الفوضى وتأكيد دور القانون والعدل - هي محور الأمن القومي الداخلي، كما أن تأمين

الحدود المصرية هو فريضة لا يمكن التهاون بشأنها مع ضمان وصول مياه النهر بكميات تحقق التنمية والتقدم، وأن قوة الارتباط الإقليمي... وأدواته الثقافية/ الاقتصادية/ الدينية/ والحضارية هي الضمانات الأكيدة لمكانة مصر الدولية ومصدر لأمنها...

ويبقى الوجود المصري البشري خارج الحدود سواء بالهجرة الدائمة أو العمل المؤقت هو - مثلما جاء بالمقال - أحد عناصر قوة المجتمع المصري الهامة... إذ هي ضمن الشرايين الأساسية للوطن ومصدر لفخره وإن حدثت مشاكل من وقت لآخر، فإنه يجري التعامل معها واحتواء آثارها السلبية... وفي النهاية فإن الخارجية المصرية والدبلوماسية الرسمية هي إحدى أدوات الجهاز التنفيذي للدولة المصرية... وشعارها «الوطن أولًا» دون تميز بين مسلم أو قبطي... غني أو رقيق الحال... تنفذ سياسة الدولة في مجالها بحسابات دقيقة لا تعرف المبالغة والتهويل وتتجنب الإهمال والتهوين... توازن بين إمكانات المجتمع وطموحاته الدولية والخارجية... وتسعى بعقل هادئ لتحقيق أقصى الممكن...

هكذا كان مقال مجلة المصور... الذي تضمن القواعد والخطوط الحاكمة لتفكيري في مسائل السياسة الخارجية... وعلاقتها بالداخل المصري بكل متطلباته في جميع مجالات ومناحي الحياة... لقد تحدث الكثيرون... وخلال سنوات سبقت 25 يناير 2011م... وقيل الكثير منذ ذلك الحين... عن اختلاق مسارات للحركة وتوسيع أطر الاتصال والوجود والتأثير... ومن جانبي... لم أكن أرغب في الادعاء بإعادة اختراع العجلة - على حد قول المثل الأنجلوساكسوني - إذ إن اتجاهات الحركة كانت محددة سلفًا طبقًا للتاريخ والجغرافيا والثقافة المصرية... وقمنا بكل ما هو مطلوب... في إطار الإمكانات المتاحة ودون إهدار أو إجهاض لجهد... كان هناك اقتناع ولايزال بأن إسرائيل تمثل تهديدًا دائمًا لحين التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية... ومقال مجلة المصور شاهد على ذلك... وكان هناك تمسك بقدسية الأرض المصرية... وأن لا قضية تعلو على أمن الأرض مهما كانت نوايا الخصم أو مشاعر الصديق و/ أو الشقيق... ولا شك أن قراءة خلاصات هذا الكتاب في فصل الختام... ستكشف عن خط أصيل ورابطة واضحة مع كل هذه النقاط التي تناولتها



في هذا التقديم... وأقصد به الرابطة بين تحديد الأهداف... والقدرة على تحقيقها من واقع الموارد المتاحة أمام صاحب الحركة والقرار...

لقد جاء هذا الكتاب في ثلاثة عشر فصلًا... تناولت خلالها الموضوعات من خلال الدمج بين التقسيم الموضوعي والوظيفي من ناحية... والإطار الزمني المتصاعد طبقًا لمرور السنوات من ناحية أخرى.

تناولت في هذه الفصول... الكثير من الأمور غير المعلنة سابقًا وإن كنت حاولت، قدر الإمكان، تفادي الكشف عن أي أسرار لها طبيعة استراتيجية يمكن أن تلحق الضرر بمصر ونشاطها الخارجي في مستقبل الأيام... وركزت على الكيفية التي كان يتخذ بها القرار في هذه السنوات والأدوات العاملة في حقل الأمن القومي والعلاقة فيما بينها... وأسلوب بعضها في التكتم والحفاظ على تحركاتها ومواقفها... الأمر الذي كثيرًا ما ألحق الضرر أو قلل من نجاحات كان يمكن تحقيقها... والخلاصة التي يكشف عنها الكتاب... أن السياسة الخارجية لدولة مثل مصر - لها مصالح كثيرة ومتعددة في جميع الاتجاهات - هي عملية معقدة للغاية... لا يصح التبسيط أو الكذب فيها؛ لأن الأضرار يمكن أن تكون جسيمة... أما المغامرة والدعوة إلى قعقعة السلاح دون سبب استراتيجي بالغ الحيوية، فهو فعل له خطورته وآثاره الممتدة لعقود، وأحيانًا لقرون، ولنا أمثلة في مصر لها بلاغتها.

تناولت بالكتاب أيضًا... أسلوب الرئيس المصري في إدارة هذه المنظومة المصرية للسياسة الخارجية، وأود القول هنا إن مصطفى النحاس، رئيس الوزراء المصري الشهير، وجمال عبدالناصر، حركتهما نفس النوازع والمنطلقات والأهداف، كما أن أنور السادات، وحسني مبارك لم يفرقهما عن بعضهما البعض، أو مع سابقيهما، إلا اختلاف الأساليب والقدرة على المناورة من عدمها نتيجة لاختلاف الظروف الاستراتيجية والسياسية التي وجد كل من هؤلاء الأربعة نفسه فيها.

كنت دائمًا أتصور أن عمرو موسى أو محمد حسن الزيات - كمثال لوزير خارجية مصري في أعقاب ثورة 52 - هو امتداد طبيعي لمحمد صلاح الدين أو أحمد ماهر، وغيرهما

من وزراء الخارجية المصريين قبل عام 52... وقد تختلف المناهج... ولكن الهدف هو دائمًا الدفاع عن المصالح المصرية ورفعة مصر... وأعود إلى دور الموارد المتاحة وتأثيرها على نظرة صاحب القرار وقدرته على تنفيذ المطلوب، مع عدم تعريض مصر لأضرار وخسائر قد تكون أحيانًا جسيمة... وما كان ينبغي - بالتالي - المضي في المغامرة فيها.

لقد شهدت السياسة الخارجية المصرية - في عهد الجمهورية - سيادة سلطة الرئيس، كصاحب القرار، في تحديد ووضع الخطوط الأساسية والمنطلقات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية وتوجهاتها، مع قيام وزير الخارجية - مدعومًا من بقية أجهزة الأمن القومي المصري، أو هكذا كان يجب أن يكون الأمر عليه - بتنفيذها طبقًا للتوجيه المعطى له ولها.

كان عبد الناصر - وبعده السادات، ثم مبارك - يحددون اتجاه الحركة وأهدافها... ولكل أسلوبه في التوصل إلى هذا القرار... فتنطلق آلية التنفيذ... وبالنسبة لي... في السنوات من 2004 وحتى 2011 فقد كانت هناك قيود وعقبات للحركة... كما كانت هناك أوضاع وعناصر سهلت من القدرة على الحركة... وهي كلها سمات للتعقيدات التي تتسم بها عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لدولة كبيرة مثل مصر... ومن يقرأ عملية اتخاذ القرار في السياسات الخارجية للدول الكبرى... أو الكبيرة على مدى القرن العشرين... يستطيع أن يتفهم ما أقصده من تعقد القرار... وصعوباته وأحيانًا منغصاته... وكثيرًا ما يفكر المسئولون عنها... - أي السياسة الخارجية - في الاستقالة... مثلما فكرت فيها... إلا أن المؤكد أن جميعنا... وعند تناولنا لمهامنا نحسب الكثير من الحسابات... ويدخل فيها ما هو شخصي... وما هو عام - سواء داخلي أو خارجي - فإذا كان التحدي يتصف بالحيوية... فإن الاستقالة واردة... بل مؤكدة... أما إذا كان الأمر هو في إطار نزاعات واختلافات الرؤى والأساليب فقد يكون استمرار الالتزام بالعمل لتحقيق الهدف هو الأسلوب الأمثل في إثبات صحة التقدير وصلابة الموقف... لقد تناولت في صفحات كثيرة اسم الرئيس... ولم أتحدث عنه سوى باسم الرئيس احترامًا لمصر وشعبها قبل احترامي له رغم كل قناعاتي بوجود الكثير من الأخطاء التي أوصلت البلاد إلى ما شهدته.



ضمَّنت الكتاب بعض الصور واللقطات الفوتوغرافية التي تتناولني وعائلتي... وابتعدت عن عرض الكثير من اللقطات المتاحة لوجودي مع رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية... لأنها - بكل الأمانة - لا تعني شيئًا سوى أنني التقيتهم، ولقد التقيت في الحقيقة بالمئات من مسئولي الدول وكبار شخصياتها على مدى سنوات عملي الدبلوماسي والوزاري.

ضمنت فصل الصور أيضًا... سيرتي الذاتية... وأود التأكيد هنا أنها سيرة ذاتية بسيطة... اقتنعت دائمًا أنها يجب أن تكون هكذا لأنني لست من الساعين لمناصب تتطلب عرض سيرة ذاتية تشمل صفحات من المشاركة في المؤتمرات والموائد المستديرة التي شاركت فيها، أو الدراسات التي قمت بها في مسار عملي... إذ لم أكن أهتم إطلاقًا بهذا الأسلوب في جمع صفحات من الأوراق التي تثبت أنني كذا وكذا...

كنت دائمًا على استعداد لخدمة علم بلادي - ولا علم سواه - من هنا لم أفكر طوال حياتي قط أن أعمل أو أسعى للعمل لدى منظمة دولية - وكان هناك دائمًا ما هو متاح في هذا الشأن.

في النهاية... آمل أن يجد القارئ الكريم مبتغاه في صفحات هذا الكتاب...

الفصل الأول

التكليف

دخلت حجرة مكتبي بمقر وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في شارع 44 بنيويورك حوالي الساعة الثالثة وخمس وأربعين دقيقة من بعد ظهر يوم الجمعة 9 يوليو 2004... ولم أمكث بالمكتب أكثر من خمس دقائق وإذا برنين التليفون الداخلي وسكرتيرتي النيجيرية ستيلا تقول: إن لك مكالمة من القاهرة... وأبلغتني باسم صاحب الاتصال... وهو شخص يعمل عن قرب من رئيس الجمهورية... وقال: إنه يتصل من فندق شيراتون مصر الجديدة وليس من منزله أو مكتبه حيث لا يرغب في أن يعرف أي شخص بهذا الاتصال في الوقت الحاضر وأنه يبلغني ولعلمي فقط أنه تم اختياري وزيرًا للخارجية في حكومة جديدة في مصر ستعلن خلال أيام، وأضاف أنه يطلب مني، بل ويرجوني ألا أتحدث مع أي شخص في هذا الأمر، وأنني سوف أتلقى اتصالًا تليفونيًا من رئيس الوزراء المرشح لرئاسة الحكومة الجديدة... وشكرته على هذه الأخبار وعلى حماسه في الاتصال بي، على



الجانب الآخر كان أحد السفراء السابقين بوزارة الخارجية ممن عرف عنهم انتشارهم واتصالاتهم المتعددة بنجوم وشخصيات ونخبة المجتمع المصري قد اتصل بي تليفونيًّا هو الآخر في شقتي بنيويورك فجر اليوم السابق لاتصال مسئول الرئاسة، أي فجر الخميس 8 يوليو وتحدث بنفس المعنى مضيفًا أنه على ثقة من أن قرارًا قد اتخذ فعلًا بترشيحي وزيرًا للخارجية خلفًا لصديق عمري أحمد ماهر السيد الذي كان قد خلف الصديق عمرو موسى يوم 15 مايو 2001 عندما غادر موسى وزارة الخارجية لكي يتحمل مسئوليات أمين عام الجامعة العربية بعد انتهاء مسئوليات الدكتور عصمت عبدالمجيد الذي بقي أمينًا عامًّا للجامعة العربية لعشرة أعوام، شغل موسى خلالها رئاسة وزارة الخارجية.

وأخذت أفكر في حقيقة هذه الاتصالات التليفونية، ولم أستبعد صحتها، إذ كنت أعلم أن الرئيس مبارك، ومع مغادرة عمرو موسى للخارجية في مايو 2001 كان يفكر في عدد من الأسماء قيل إن اسمي جاء في مقدمتها... بل ونشرت صحيفة الشرق الأوسط السعودية والصادرة في لندن في منتصف إبريل 2001 فور إعلان نية مصر ترشيح عمرو موسى أمينًا عامًّا للجامعة أن «أبو الغيط هو أكثر المرشحين حظًّا للحصول على المنصب»... ومع ذلك قدرت أن عدم معرفة الرئيس بي بشكل متعمق قد يلعب تأثيره في ترشيح شخص آخر له معرفة به... إذ كنت قد التقيت بالرئيس شخصيًّا مرتين فقط طوال سنوات خدمتي الدبلوماسية، أولاهما أثناء زيارته لإيطاليا في نوفمبر 94 عندما كنت أشغل منصب السفير المصري وقتها وقررت السلطات الإيطالية أن هناك خطورة في استضافته في الفندق بروما حيث رصدوا اتصالات تليفونية تثير القلق بشأنه أثناء فترة مصارعة الدولة المصرية لظاهرة الإرهاب... من هنا أمضى الرئيس ليلته في قصر سافوي - مقر السفارة المصرية والذي كان يقيم فيه في السابق أثناء الحرب العالمية الثانية وقبلها ملوك إيطاليا - واعتقل الكاربانييري الإيطالي، وهم وحدات من الشرطة التابعة للجيش الإيطالي، الزعيم الإيطالي موسوليني فيه عندما كان يقوم بزيارة ملك إيطاليا لمناقشة شئون الحرب العالمية الثانية واحتمال اضطرار إيطاليا للانسحاب منها إذا كان لها أن تنقذ نفسها من هزيمة ساحقة... كانت زيارة ناجحة وضيافة طيبة مما دفع الرئيس على حد قول أحد المقربين منه - وقد أبلغني بذلك تليفونيًّا عند

العودة للقاهرة - إلى التعبير عن رضاه «وأن هذا الطاقم - يقصد السفير وقرينته هم ثنائي متميز وممتاز» - أما المرة الثانية التي التقيت فيها الرئيس فكانت قبل مغادرتي إلى منصبي الجديد في نيويورك في مايو 1999 مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة عندما استقبلني في قصر الاتحادية لمدة عشرين دقيقة في حضور وزير الخارجية عمرو موسى.

كان يتوارد لي من أصدقاء لهم حيثية في مناصب الدولة - ربما منذ عام 89 - أن الرئيس دائم السؤال عن شخصيات وزارة الخارجية التي يمكن تصعيدها... وأنهم كثيرًا ما يذكرون اسمي ويكون رده... أنه يعلم أن سمعتي طيبة وأن لدي خبرة عريضة... بالإضافة إلى معرفته بوالدي منذ الخدمة في سلاح الطيران... إلا أنه كان يضيف - أحيانًا - «أليس صغيرًا عمريًّا بعض الشيء؟»... وكنت أستغرب ذلك كثيرًا إذ كان الرئيس مبارك تحكمه مسألة السن في الكثير من قراراته الخاصة بالتعيينات والأفراد... كما أن عنصر الأقدمية المطلقة كان يمثل له الكثير من الأهمية... وأتذكر أن الدكتور عصمت عبدالمجيد - وفي حديث له مع الرئيس - عندما تقرر عودة السفير عمرو موسى، المندوب الدائم المصري من نيويورك في إبريل 91... ولم يكن عبدالمجيد يعلم مسبقًا أن عودة موسى تستهدف تحميله مسئولية وزارة الخارجية بعد اختيار عصمت عبدالمجيد لأمانة الجامعة العربية، سأله الرئيس عن أي من الأسماء التي يستطيع أن يشغل بها المنصب في نيويورك، فأجابه عبدالمجيد أن هناك أحمد أبو الغيط فعقَّب الرئيس: أراه صغير السن... وكنت أبلغ وقتها تسعة وأربعين عامًا !! كانت هذه الرؤية تستفزني كثيرًا وزادتني ضيقًا واحتقانًا بعد تعيين الوزير عمرو موسى لخلافة عصمت عبدالمجيد واتجاه الرئيس مبارك بتوصية من وزير الخارجية إلى التمديد لمجموعة من السفراء المصريين لسنوات بعد بلوغهم سن المعاش... وكنت أرى وأتصور أن هذا التمديد لهم - ولا غبار على كفاءتهم والاعتراف بقدراتهم - يقطع الطريق على العديد من العناصر التي سماها صديقي وزميلي الدكتور مصطفى الفقي... «رجال وجيل الدور المسحور»... وقد أخذت على عاتقي ألا أسير في هذا المنهج إطلاقًا مؤكدًا للرئيس عندما عملت وزيرًا للخارجية عدم نيتي أو استعدادي للتقدم له في المستقبل بأي توصيات

بتمديد للخدمة للسفراء فيما بعد المعاش بالخارج أو الداخل، وحقيقة الأمر أنه حدثت محاولات في الأعوام التالية لشغلي لمنصب وزير الخارجية وقاومت بحزم... وكانت قرينة الرئيس قد حاولت التمديد لبعض السيدات السفيرات لما بعد سن المعاش... ورفضت. ووافقني الرئيس رغم الضغوط التي أعتقد أنه تعرض لها في إطار أسرته.

وفي هذا السياق، كانت الشهور الستة الأولى من عام 2004 تحمل الكثير من الشائعات والأقاويل المعهودة بوزارة الخارجية المصرية، أن أحمد ماهر لن يستمر طويلًا في رئاسة الدبلوماسية المصرية، خاصة بعد زيارة غير موفقة لمدينة القدس وقيام متظاهرين فلسطينيين يتبعون تنظيمًا فلسطينيًّا متطرفًا بالتجمهر والتظاهر ضد حضوره إلى المسجد الأقصى، بطريقة فجة ممجوجة، تعكس نكران الجميل لما قامت به مصر على مدى عقود للدفاع عن القضية الفلسطينية وأبناء شعب فلسطين وحقوقه التاريخية في أرض فلسطين بشكل عام والقدس العربية على وجه الخصوص... وزادت هذه الشائعات بعد تعرض أحمد ماهر لوعكة صحية حادة في إبريل 2004 دفعت إلى نقله بشكل فوري إلى المستشفى بالقاهرة مما حال دون مصاحبته للرئيس في زيارة إلى أمريكا.

وفي الحقيقة فقد كان أحمد ماهر قد تعرض في السنوات السابقة لأزمتين صحيتين كبيرتين، أولاهما في عام 83 عندما كان يشغل منصب السفير المصري لدى بلجيكا والمجموعة الأوروبية في بروكسل، والثانية في عام 93 عندما كان سفيرًا لمصر لدى واشنطن... وفي الحالتين... فقد أجرى جراحات رئيسية في شرايين القلب جعلت من صحته دائمًا مثارًا للمتابعة الدقيقة وتعليمات الأطباء رغم أنه كان يتفنن في كيفية مراوغتهم والهرب من تعليماتهم أو رقابة قرينته في محاولتها الدائمة لتنفيذ تعليمات هؤلاء الأطباء بضبط مأكله ومشربه ونشاطه.

وعندما كنت مندوبًا دائمًا لمصر في نيويورك، حضر وزير الخارجية أحمد ماهر أكثر من مرة خلال عامي 2002 و 2003 حيث كان ينتهز فرصة وجوده لكي يجري فحوصات طبية في المستشفى الرئيسي لجامعة كورنل بالمدينة... جاءت نتائجها كلها غير إيجابية... وكنت

أنبه الطبيب المعالج المصري بأهمية عدم التحدث فيها حفاظًا على صورته... مع عدم علمي بما إذا كان أحمد ماهر قد أبلغ أحدًا بنتائجها بالقاهرة من عدمه... إلا أنني كنت على ثقة أن تقارير رسمية وشخصية كانت تصل القاهرة، سواء إلى رئاسة الجمهورية أو الأجهزة السيادية المصرية الأخرى، بنتائج هذه الفحوصات المثيرة للقلق... وأعلم أن الرئيس مبارك - وعندما وقع اختياره على أحمد ماهر لمنصب وزير الخارجية بعد عمرو موسى - كان يبدي القلق خشية أن يؤدي تحميله بهذه المسئولية إلى التأثير سلبيًّا على صحته المعرضة للاهتزاز.... إلا أن الرئيس فضل الاعتماد على شخص معروف بكفاءته، وله معرفة لصيقة به وعلى مدى سنوات ممتدة، سواء أثناء عمله في واشنطن في الفترة من 92 حتى 99 أو في موسكو قبلها في الفترة من 88 حتى 92... وأعود إلى الحديث عن ترشيحي للمنصب إذ كنت أقدر دائمًا أن المندوب المصري الدائم لدى الأمم المتحدة - سواء كان معروفًا بدقة لدى الرئيس، أو لم يكن له علاقة مباشرة به كحالتي عندئذ - فإنه يكون دائمًا أحد المرشحين لمنصب وزير الخارجية في حالة وقوع تغيير ما في قمة وزارة الخارجية والسوابق كثيرة في هذا الصدد... وتبدأ بالدكتور محمود فوزي في عام 53 ثم محمود رياض في عام 64 ثم محمد حسن الزيات في عام 69 فالدكتور عصمت عبدالمجيد في عام 84 والذي جاء بعده عمرو موسى في عام 1991... من هنا كان تقديري أن هناك فعلًا احتمالًا جادًّا لترشيحي للمنصب.

عاد الرئيس مبارك إلى القاهرة قبل هذا اليوم 10 يوليو بعدة أيام بعد أن أجرى عملية جراحية كبيرة في العمود الفقري بقي بعدها عدة أسابيع في ألمانيا... وقيل وقتها: إن تعديلًا وزاريًّا كبيرًا سيجري بالقاهرة خلال فترة وجيزة... ثم صدر بصحيفة الأهرام مقال رئيسي للسيد إبراهيم نافع يوم 8 يوليو تناول بالنقد الحاد سياسات الحكومة المصرية وكذلك أداء السياسة الخارجية المصرية... وقدرت بالتالي أن هناك احتمالًا قويًّا لوقوع تغيير في منصب وزير الخارجية.

وكنت بالتالي أتابع الأمر باهتمام، ليس بسبب احتمال ترشيحي لهذا المنصب فقط،ولكن أيضًا بسبب نيتي في عدم العمل مع من قد يصغرني سنًّا أو أقدمية إذا ما جاء الاختيار في غيري... ومن ثم كان يجب أن أعد نفسي للعودة إلى القاهرة والتمتع بالراحة والاسترخاء



بعد 39 عامًا، حتى حينه، خدمت فيها دبلوماسية بلادي بكل أمانة واجتهاد... كنت أبلغ من العمر عندئذ اثنين وستين عامًا... وصدرت لي ثلاثة قرارات جمهورية بالتمديد لما بعد سن الستين، ولمدة عام إضافي لكل قرار.

أضحت مشاعري في هذا اليوم 9 يوليو 2004 هي الترقب، وقررت الاتصال بزوجتي ليلى على التليفون الداخلي المباشر بين مكتبي ومقر سكن السفير المصري في شارع بارك الشهير وأبلغتها بالاتصال التليفوني الذي وصلني من عضو مكتب الرئيس... وكانت بطبيعة الحال على معرفة بها ورد لي في اليوم السابق فجرًا من اتصال سفيرنا المصري بالمعاش... وبكت وقالت: إنها لا ترغب في تحملي لهذه المسئولية؛ لأنها ستأخذني منها لفترة طالت أو قصرت وأن السنوات تمر سريعًا ولم تتح لنا فرصة الاستقرار أو الهدوء، وأجبتها بأنني - وبافتراض صحة حديث هذا الصديق برئاسة الجمهورية - فإنني لا يمكنني وليس من منهجي في الحياة أو شخصيتي أن أرفض تكليفات من الرئيس، كما أننا في السلك الدبلوماسي المصري يتم تدريبنا بأسلوب ونمط لا نرفض فيه تعليمات أو توجيهات قياداتنا، فما بالك إذا كانت رغبة الرئيس وتعليماته؟! وأكدت لها اقتناعي بأن الرجال يقبلون المسئوليات ولا يهربون منها خاصة إذا ما كانوا يستشعرون أنهم أعدوا أنفسهم جيدًا للمهمة. وفي هذا السياق أعتقد جازمًا أن هذه الفلسفة تحكم أداء كل الدبلوماسيين أو غيرهم من المسئولين عندما يأتيهم طلب من رئيس بلادهم للقيام بمهمة ما - كبرت أو صغرت في عين صاحبها - وكنت أثناء الحديث معها أتابع بنظري تليفزيون الجزيرة، وفجأة ظهرت صورتي واسمي وأشار الخبر إلى أنني وزير الخارجية القادم في مصر، وانهالت المكالمات التليفونية على مقر البعثة.. من زملاء بوزارة الخارجية وسفاراتنا بالخارج وأخيرًا من أسرتي بالقاهرة..، وفضلت مغادرة مقر البعثة والخروج مع أحد شبابها... الدبلوماسي الكفء محمد الفرنواني... وأخذنا نسير على غير هدى في شوارع نيويورك... نطرق المحلات، وندخل المكتبات، ولعدة ساعات أخذنا نسير، ووصلت مقر سكني في المساء لأجد زوجتي وقد فصلت غالبية تليفونات الشقة، خاصة أن القاهرة أصبحت عندئذ في فجر اليوم التالي ولن يأتينا منها اتصال... وقالت إن عشرات الاتصالات جاءتها وأن هذا يمثل عينة لما قد تتعرض له حياتها وحياتنا... وقد

يكون من المناسب في هذا السياق أن أقص حكاية طريفة وقعت من أحد دبلوماسيي البعثة وهو المستشار محمود سامي إذ كنت قد صحبته في هذا اليوم وهو يوم جمعة إلى منزلي سيرًا على الأقدام لكي نناقش بعض المسائل ونحصل على وجبة غداء خفيفة ونعود إلى المكتب بعد ذلك... وكان يومًا حارًّا ذا درجة عالية من الرطوبة... ووصلنا المنزل بعد أن سرنا مسافة تقرب من ثلاثة كيلومترات... وكان يتصبب عرقًا وقد فقد الكثير من هندامه، وأنهينا حديثنا وغداءنا وحصلت على دش سريع بالشقة، وقلت له دعنا نعود الآن إلى البعثة سيرًا على الأقدام، ورفض بحسم، وقال: إنه لا يرفض لي طلبًا إلا أن الحرارة عالية للغاية والرطوبة تضايقه كثيرًا...

وأخذت أمازحه... وأهدده... وإذا به يقول: أعلم أن الأغلب أنك ستكون وزيرًا للخارجية خلال ساعات أو أيام، وهو ما نفيته له، إلا أنه لن ينفذ تعليماتي بالسير معي وليقع ما يقع، وعاد بسيارتي إلى البعثة وعدت سيرًا على الأقدام...

وجاء يمازحني فور ظهور الخبر على محطة الجزيرة التليفزيونية وقال فلنذهب الآن إلى المنزل سيرًا على الأقدام ونعود ونداوم على ذلك عدة مرات وضحكنا معًا...

حاولت النوم في هذه الليلة... إلا أنه كان نومًا قلقًا... وفي الصباح سعت 0600 من يوم السبت 10 يوليو 2004 جاءني اتصال من سويتش مجلس الوزراء بالقاهرة وأن الدكتور أحمد نظيف يرغب في التحدث معي، ثم جاءني صوت اللواء أبو طالب مدير مكتب الدكتور أحمد نظيف في وزارة الاتصالات قائلًا إن الدكتور نظيف رئيس الوزراء المرشح يرغب في التحدث معك... وانتظرت على التليفون لدقيقة أو اثنين ولم يأتني أي صوت... فأغلقت التليفون وذهبت إلى شأني... وعاود مجلس الوزراء الاتصال بعد عدة دقائق ووجدت الدكتور نظيف على الناحية الأخرى من الخط وقال بقدر كبير من الدماثة والهدوء: إنه يذكر زيارته الأخيرة الناجحة إلى نيويورك منذ عام مضى عندما جاءها لأعمال تتصل بقطاع الاتصالات في مصر... وإنه يتصل بي اليوم لكي يحمل لي «رجاء الرئيس» أن أقبل بشغل منصب وزير الخارجية المصري في الحكومة القادمة... ودهشت من هذا الأسلوب الرقيق في تناول الموضوع، وقلت له في إجابتي: أرجو أن تشكر الرئيس على ثقته... كما أنني أشكره

- أي الدكتور نظيف - على رقته معي، وأنني أقبل بتعليمات الرئيس... ثم فاجأني بقوله إنه يأمل أن أصل إلى القاهرة قبل ظهر الأحد إذ إن حلف اليمين قد يكون يوم الإثنين 12 يوليو وعلقت مازحًا... إن مشكلات هذا التكليف تضغط على شخصي من البداية... وإنني سوف أبذل جهدي في مغادرة نيويورك في مساء هذا السبت 10 يوليو...

وطلبت قيام كل أعضاء البعثة بمقابلتي ظهر هذا اليوم لتوديعهم... وكتبت رسالة قصيرة لسكرتير عام الأمم المتحدة أعتذر له فيها عن مغادرتي المفاجئة... كما جهزت مذكرة دورية لكي ترسل إلى كل سفراء الدول بظروف مغادرتي المفاجئة وهو نمط التعامل الدبلوماسي في مثل هذه الحالات، وأعددت نفسي للسفر على طائرة مصر للطيران التي كانت تغادر نيويورك إلى القاهرة في الساعة العاشرة من مساء هذا اليوم، كانت زوجتي عندئذ تقوم بإعداد حقائبي وكل ملابسي الصيفية.

واتفقت معها على أن تبقى في نيويورك لعدة أسابيع لكي تنهي متعلقاتنا الشخصية ثم تعود بعد ذلك إلى القاهرة، كان لدينا مشكلة شخصية بسيطة تتمثل في وصول خطيبة نجلي علي أبو الغيط إلى نيويورك بصحبة شقيقتها في نفس يوم مغادرتي... للإقامة معنا وشراء بعض الاحتياجات، والتقيتها بالمطار، هي تصل وأنا أغادر. وفيما يتعلق بزوجتي فيجب أن أعترف، وهذا حقها عليَّ، أنني وعلى مدى ستة وثلاثين عامًا... هي عمر شراكتنا معًا حتى هذه اللحظة في عام 2004... كنت أحملها دائمًا بالكثير من الأعباء والمسئوليات... بل ربما بكل المسئوليات، فيما يتعلق بشئون حياتنا... تربية الأولاد... كمال وعلي، المدارس والرعاية والإشراف، كانت مهمتي الأساسية هي العمل، وأثق أنه لولا دعمها وتأييدها المستمر، ما كنت قد حققت هذا المسار في حياتي.

وأقلعت طائرة مصر للطيران في موعدها، وحاولت النوم، ورغم إرهاقي الشديد فلم يصب جفني أي استرخاء، وأخذت أراجع الكثير من محطات حياتي الوظيفية، وكيف سارت الأمور على مدى الفترة من أول يونيو عام 65 يوم انضمامي للخارجية المصرية حتى هذا اليوم في مغادرتي لنيويورك، عائدًا لشغل منصب وزير الخارجية... كما أخذت أفكر في المهمة القادمة وثقل مسئوليتها... إن مصر دولة كبيرة لها ثقلها ومسئولياتها ودورها

في إقليم الشرق الأوسط وإفريقيا والبحرين الأبيض والأحمر... علاوة على وجودها الدولي الظاهر في كل دوائر السياسة العالمية وعلى وجه الخصوص بالأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة والقضايا النوعية التي تبحثها... لقد تحملت مصر الكثير ولا تزال تتحمل مسئوليات معالجة النزاع العربي/ الإسرائيلي سواء أثناء فترة المواجهة المسلحة وحتى مرحلة السعي للتسوية السلمية مثلما شاهدناها منذ زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977.

كان اقتناعي الجازم من واقع قراءات متعددة حول التاريخ المصري أن مصر وفي إطار الأوضاع الدولية التي سادت العالم على مدى مائتي عام أو أكثر... تحظى باهتمام دولي كبير ليس فحسب بسبب موقعها الجغرافي المهم ولكن أيضًا بسبب حيوية مجتمعها وشعبها تحت أي قيادة ذات رؤية وفاعلية... ومن ثم قدرتها على التأثير في محيطها ومجالها الحيوي كلما أتيحت لها الفرصة... وعلى مصالح كثير من القوى الأكبر ذات المصالح الأوسع... فمصر الإسلامية لها وزنها في جذب أنظار ملايين المسلمين إليها... ومصر العربية هي صاحبة رسالة قومية للدفاع عن إقليم إسلامي وعربي تعرض وعلى مدى قرون لهجمات وعدوانية الغرب المسيحي سواء محاولات الغزو الصليبية أو منذ ظهور البرتغال في مياه البحر الأحمر والخليج العربي في القرن السادس عشر أو أساطيل فينيسيا وجنوا في البحر الأبيض المتوسط إبان نهاية فترة الحقبة المملوكية والدخول تحت سيطرة الدولة العثمانية...وكان المطلوب دائمًا من قادة مصر وحكامها أن يقودوا سياستها الخارجية في خضم بحار من التنافس الدولي والتصدي لمصالح الأقطاب الأكبر في تأثيرها على الإقليم وأوضاعه.

ومع وقوع مصر المملوكية في شباك الإمبراطورية العثمانية لعدة قرون... كان هناك جهد يبذل بين الحين والآخر لإعطاء مصر فرصة الهروب من هذه التبعية في حدود الظروف السائدة في هذه الأوقات. وبذل حكام مصر أكثر من محاولة على مدى قرون لتحقيق هذه الأهداف في الاستقلال... ثم في السعي للعب دور في التأثير على أوضاع منطقة الجوار المباشر لها والبحر الأبيض المتوسط... كان هناك علي بك الكبير ومحاولاته للإفلات من السيطرة العثمانية الكاملة... وتحالفاته مع روسيا للضغط على العثمانيين، كما كان هناك

محاولة محمد علي باشا وصدامه هو الآخر مع الإمبراطورية العثمانية، وتقاربه بالتالي مع فرنسا، وجاءت محاولة جمال عبدالناصر وثورة عام 1952، وتصديه لمخططات القوى الغربية الممثلة في الولايات المتحدة والتحالف الأنجلو ساكسوني، واقترابه الشديد من الاتحاد السوفيتي.

انتهت كل هذه المحاولات لحكام مصر بفشل كبير وواضح لهذه المشروعات الطموحة في الظهور المصري الخارجي، سواء بالنسبة لحقبة علي بك الكبير أو محمد علي باشا وأخيرًا جمال عبدالناصر، وذلك رغم كل النجاحات الأولية والابتدائية التي تحققت لهذه المشاريع، وكذلك رغم ظهور التأثير المصري بعيد المدى على مقدرات المنطقة المحيطة بمصر ومجالها الحيوي سواء في الجزيرة العربية والخليج أو البحر الأحمر وطرق اقترابه الجنوبية بما فيها منطقة القرن الإفريقي وأراضي إريتريا وأخيرًا مناطق الوجود المصري المتزايد في منطقة منابع النيل...

كانت متابعتي للأداء المصري على مدى مائتي عام في الفترة من حوالي 1775 وحتى 1975 تقودني إلى نتيجة مفادها أن مصر وفي سياق سعيها لتحقيق أهدافها عملت على توظيف الوضع الدولي طوال هذين القرنين لخدمة سياساتها... من هنا عمل علي بك الكبير للاستفادة من الأطماع القيصرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط والوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة على مضايق البحر الأسود لمساعدته في الهروب بمصر من السيطرة العثمانية... وفشلت المحاولة لأسباب متعددة... إلا أن أكثر هذه الأسباب تأثيرًا في إجهاض هذا الجهد المصري كان بسبب تدخل القوة البحرية الأكبر تأثيرًا في العالم وقتها... وهي الإمبراطورية البريطانية... وكذلك، ربما، الخروج المبكر لمصر خارج حدودها أو كشفها المتعجل لنواياها قبل استكمال إمكانياتها داخليًا.

وأخذ محمد علي باشا مشروعه المصري بعيدًا، وارتبط بقوة مع فرنسا، ونحن هنا لسنا في مجال دراسة أو استعراض هذه العلاقات والروابط المصرية مع أي من فرنسا أو روسيا في حينه في حالة علي بك الكبير... وهي كلها قوى برية لها تنافسها وصدامها مع القوة البحرية الكبرى في عالم هذا اليوم - عندئذ - بريطانيا... ولكننا نسعى للتوصل إلى خلاصات استراتيجية

لعلها تساعد صاحب القرار المصري اليوم في سعيه لإيجاد وتأمين دور ومجال حيوي لمصر في هذه المناطق القريبة منها أو الخاضعة لتأثيرها الاستراتيجي والثقافي والديني والقومي...

وتصدت القوة البحرية البريطانية مرة أخرى ضد هذا المشروع المصري - مشروع محمد علي -... وأفشل... بل سقطت مصر فريسة لاحتلال بريطاني استمر ثمانين عامًا... ومع ظهور جمال عبدالناصر وبحثه عن دور لمصر في مكافحة الإمبريالية والقوى الاستعمارية المنحصرة... اضطر تحت ثقل المواجهة العربية بقيادة مصر ضد إسرائيل، أن يقترب تدريجيًّا من القوة البرية القيصرية الحديثة الممثلة في إمبراطورية الاتحاد السوفيتي... الوريث لروسيا القيصرية... وأُجهض البرنامج الناصري نتيجة لتصدي القوة البحرية الكبرى في هذا العصر... وهي الولايات المتحدة... أثناء فترة الحرب الباردة، ولقد كانت هذه الأمثلة دائمًا مثارًا لتقييمي ودراستي... وكنت كثيرًا ما أتساءل: لماذا لم يعمل المصريون أو حكام مصر على تنفيذ برامجهم الطموحة من خلال دراسة أكثر عمقًا وفهمًا للتطورات والأوضاع الدولية... ولماذا لم يفهموا تأثير مفاهيم ومبادئ الأدميرال «ماهان» في الاستراتيجية وتأثير القوة البحرية على مسار العلاقات الدولية... ونجاحها في مواجهة أفكار وفلسفة البروفيسور ماكندر... في دراسة القوى البرية وما يمكن لها تحقيقه من نفوذ وسلطان إذا ما تمكنت من قلب الجزيرة العظمى الأوروآسيوية ... وهو وسطها... ولماذا لم يتنبهوا إلى أن القوى البحرية، وبخاصة في العصر الحديث لها تأثيرها الأنجع؟ وبذا كان سؤالي التالي: لماذا لم نسع للتحالف مع هذه القوى البحرية العالمية في كل مرحلة من مراحل انطلاقنا؟ والتوصل إلى تفاهم بشأن أهدافها وطموحاتها في مواجهة أهدافنا وطموحاتنا؟ وكانت هذه الأسئلة الفلسفية تضغط على فكري وتقييمي للوضع المصري، خاصة يوم 5 يونيو 67 وهزيمة التحالف المصري/ السوفيتي... ومرة أخرى أخذ ذلك كله يفرض نفسه على تفكيري وآرائي على مدى عقود... وكنت أعلم أن الإجابة صعبة وبالغة التعقيد... كان تفكيري يمتد أحيانًا إلى طرح سؤال قاسٍ: لماذا ندخل في تحالفات تؤدي إلى هزيمتنا؟ مساندتنا بحريًّا للفرس ضد مدن اليونان في العصر القديم... حربنا على جانب أسطول هانيبال وقرطاج ضد روما... تحالفنا مع البندقية ضد البرتغال في حرب المحيط الهندي ومعركة ديوي بالقرب من بومباي...



ويجب هنا أن أعترف باقتناعي أن الجغرافيا لها سيطرتها المحورية على محددات أفعالنا، كما أن المؤكد أيضًا أن الثقافة ومنطلقاتها لها تأثيراتها على خياراتنا ومصيرنا... وهي كلها أسئلة تستفز الفكر والعقل وتحتاج لنقاش ونقاش... واليوم وفي مجال طرحها... أستهدف من هذا فقط أن أشحذ الهمة لكي نفكر مليًّا في متطلبات السياسة الخارجية المصرية ومنطلقاتها اعتمادًا على تاريخ عريق ممتد، وعلى وضع جغرافي يحكمنا، وأقول هنا إن قراءة موسوعة الدكتور جمال حمدان وتأثير التاريخ والجغرافيا في وضع مصر وسياستها الخارجية لا ينبغي أن يغيب عن مرمى نظر وتفكير أي مسئول مصري يقدر له أن يكون صاحب قرار أو تأثير في توجيه وإدارة السياسة الخارجية المصرية، وكثيرًا ما كنت أناقش فكريًّا فلسفة الرئيس السادات في علاقته بالولايات المتحدة...، القطب البحري الأعظم في عالم القرن العشرين، لعله كان لديه هذه المنطلقات التي كانت تدور في مكنون نفسي وسريرتي. من هنا كان تفكيري ينصب دائمًا على كيفية التعامل مع الولايات المتحدة، زعيمة العالم الغربي المسيحي الذي له هذه السيادة المطلقة في التأثير على سياسات العالم والدول والمجتمعات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان وجوده يمثل صمام أمن للكثير من دولنا وأدى انزواؤه إلى ظهور دور أمريكي طاغ على كل الأطراف الدولية... أدى هذا الدور الأمريكي المهيمن والغاضب إلى انزلاق في التحامل على والصدام مع توجهات في عالم الإسلام... ووقع ضرر جسيم لمجتمعات إسلامية... وأخذ عقلي يتجول أثناء رحلة الطيران الممتدة على مدى عشر ساعات إلى الكثير من قناعاتي المستقرة بشأن السياسة الخارجية المصرية... وأخذت أقترب من مصر الإسلامية وفي رؤيتها للإقليم ولدورها فيه... فمصر - ولا ريب في ذلك - هي قوة إسلامية رئيسية منذ تصديها الناجح لكل من الصليبيين والغزوات المسيحية الأوروبية للمنطقة أو هجمات التتار على إقليم الشرق الأوسط... ولاشك أن حطين وعين جالوت بقيتا علامات مضيئة في تاريخ وضمير مصر الإسلامية... ولكن ما الأمر اليوم في عالم الانقسامات الإسلامية والهيمنة الغربية؟ هناك إيران الشيعية وكذلك تركيا السنية بتاريخها العثماني... ماذا سنفعل معهما؟ هذه هي القوى التاريخية إسلاميًّا التي تنازعت السيادة والسيطرة التاريخية على الإقليم وفيما بينها... تصدت هذه القوى للدفاع

عن المنطقة... إلا أنها تنازعت أيضًا فيما بينها على مدى ستمائة عام... وتاريخ نزاعات التوءم الإيراني/ التركي بقيت لقرون في الذاكرة... كما أن غزوات تيمورلنك وتحطيمه الحضارة الإسلامية في مناطق القوقاز وأواسط آسيا وإيران سيبقى التاريخ يقصها لأجيال وأجيال... كذلك فإن صراع عباس صفوي وسليم الأول لن يسقط من الذاكرة... وأخيرًا غزو العثمانيين لسوريا ومصر والقضاء على الدولة المملوكية التي كان أهلها هم أيضًا من الأفرع الإيرانية والتركية والأذرية وسكان أواسط آسيا بكل عناصرها الإسلامية... إنه تاريخ التنازع المستمر... فهل لنا أن نحول هذا التاريخ الحزين إلى تعاون ومشاركة للدفاع عن الإقليم الإسلامي في ظروف الهيمنة والعدوانية الغربية؟

أخذ هذا الوضع يتنازعني منذ صدمة مصر والعرب وهزيمتهم في عام 67... وكنت أبحث عن التحالف الإسلامي الحقيقي... إلا أن تقديري كان يقودني - لأسفي وحزني - إلى نتيجة مفادها أن هذا التحالف هو حلم حائر غير قابل للتحقيق؛ فإيران تنازع تركيا وتغار منها والعكس صحيح أيضًا... ومصر تستشعر أن عليها مسئوليات للدفاع عن أمن الإقليم، سواء فيما يتعلق بإسرائيل، أو بالنسبة لمنطقة الخليج، وتركيا تحركها نوازعها الاقتصادية والتجارية... خاصة وقد انطلق اقتصادها وأصبح من الاقتصاديات الباحثة عن الأسواق... وهي تتمسك بعلاقتها الغربية الممثلة في حلف الأطلسي... والسعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي يمكن أن نراه مجاورًا للعالم العربي في كل من العراق وسوريا... إذا ما انضمت تركيا مستقبلًا إليه... وتأثيرات ذلك على مصر وسياستها الخارجية.

وكان تقديري أننا سنحتاج لأن نبذل جهدًا لبناء إطار تعاوني مصري/ تركي/ إيراني يمكن أن يمثل ذراعًا لتحقيق الاستقرار بالمنطقة... ويوازن تأثيرات إسرائيل فيها وعلاقاتها بالعالم الغربي ومن ثم تعزيز قدرات الصد للعالم الإسلامي.... وكان السؤال: هل يمكن أن ننجح في ذلك الهدف... وهل سترضى إيران الشيعية الثورية في التفاهم مع كل من مصر وتركيا... وما هي الحدود التي كانت تركيا على استعداد للذهاب إليها لبناء هذه العلاقة... دون الإضرار بمنطلقاتها الأساسية مع العالم الغربي وحلف الأطلسي وأوروبا؟ وكلها أسئلة مشروعة ينبغي تناولها والتفكير فيها والتوصل إلى رؤية حولها.

لقد سارت مصر الساداتية في اتجاه مضاد لما نهج عليه جمال عبدالناصر مع السعودية... وأدى هذا المحور المصري/ السعودي بعد هزيمة 67 دوره في تحقيق قدر من الاستقرار للمنطقة خاصة بعد انتهاء سنوات الصدام مع إسرائيل... إلا أن نمو القدرات الاقتصادية والمالية السعودية على مدى الأربعين عامًا الأخيرة وما ينتظره الوضع السعودي من تطورات مستقبلية خلال العقود القادمة... واستمرار اضمحلال القدرة الاقتصادية المصرية على مدى هذه العقود نفسها.. كان له تأثيراته ولاشك في رضاء مصر بأن يكون لها شريك مؤثر إلى حد كبير في مقدرات المنطقة... وهي معضلة استشعرت الحاجة للتفكير فيها دائمًا وتبينت فور تحملي مسئولياتي، وزيرًا للخارجية، أن العلاقة المصرية السعودية هي فعلًا عميقة ولا تقتصر على الصلات الدينية التي تحكم تفكير أبناء مصر تجاه أرض الحجاز... وفي هذا السياق رصدت المساعدات المالية والاقتصادية التي يستخدمها السعوديون للتأثير على الكثير من المواقف والقرارات المصرية... فكان هناك وديعة مالية تقدم في وقت الحاجة... كما كان هناك أيضًا هدايا - بناء على طلب مصر - بمشتريات تبلغ مئات الملايين من الدولارات من الأقماح التي تحتاجها مصر سنويًّا... واكتشفت بالتالي - وبسرعة - أن السعودية لها صوتها المسموع في مصر... خاصة وأن دعمها لا يقتصر على المملكة ولكن يتبعها في ذلك أيضًا دولة الإمارات والكويت وغيرهما من دول مجلس التعاون. لقد طلب جمال عبدالناصر الدعم المالي والاقتصادي السعودي في الفترة التالية لهزيمة 67... وأنهى الوجود المصري في اليمن بانحسار مصري شبه كامل... ولم يكن التنافس السعودي الإيراني ببعيد عن البصر المصري الذي رأى أن بناء الجسور أو استعادتها مع السعودية هو خير لمصر يزيد عما تحظى به من تعاون مع إيران الثورية... واستشعرت الحاجة للكثير من الإجابات عن العديد من هذه الأسئلة أو المعطيات.

كان العراق قد ضرب في العام السابق - 2003 - كما كانت سوريا تحت التهديد والضغط... والحقيقة أن ضياع العراق كان قد وقع يوم غزو الكويت في 2 أغسطس 90... ولم يصمد كثيرًا المحور المصري السوري في محاولة دعمه لدول مجلس التعاون الخليجي... وسقط إعلان دول دمشق... رغم ما كان يمكن أن يمثله هذا الإعلان وهذه الكتلة القادرة من عودة لكي تمسك المنطقة بمقدرات صياغة مستقبلها في فترة نزاع إيران مع الإقليم

العربي من ناحية أو اختراق الإقليم من قبل القوى الغربية من ناحية أخرى... وكان السؤال الإضافي: ماذا يمكن عمله مع إسرائيل التي تمضي في طريق ابتلاع أرض فلسطين وتطويق الآمال الفلسطينية وحصرها... وكيف يمكن أن نعالج هذا الوضع المأساوي الذي رأينا فيه رئيس السلطة الفلسطينية - ياسر عرفات - معزولًا ومحاصرًا في عاصمته رام الله ودون دعم أو موقف جاد من أي قوة عربية و/ أو إسلامية أو حتى دولية؟ والحقيقة فقد كان يمكن إطلاق التصريحات المدوية... إلا أن المؤكد أنها ما كانت تكفي... مثلما رأينا... أن تطمع الآمال العربية في التصدي الجاد لعدوانية إسرائيل المفرطة.

وخرجت بأفكاري من بوتقة إقليم الشرق الأوسط والرؤى الإسلامية/ الإسلامية وعلاقة الإسلام بالغرب... إلى الساحة التي كنت أغادرها... وهي ساحة الأمم المتحدة التي عرفتها بعمق... ورأيت أن مصر لها بالتأكيد وجودها وتأثيرها الدائم على هذا المسرح ومنذ عقود ممتدة... بل ربما منذ اندلاع حرب 48 وانشغال المنظمة الدولية بإقليم الشرق الأوسط بسبب مولد دولة إسرائيل... إلا أن الأمر الجديد... تمثل في تصوري عندئذ في عام 2004 بأن هناك احتمالًا لبذل القوى الرئيسية الأخرى في عالم اليوم... مثل ألمانيا واليابان... وهي القوى التي استعادت تأثيرها بعد هزيمتها في عام 45 بالحرب العالمية الثانية... لمسعى جديد للحصول على عضوية دائمة بمجلس الأمن... ومما سيؤدي إلى تغيير جوهري في خريطة علاقات القوى بالأمم المتحدة... ومن ثم بعالم القرن الحادي والعشرين... كان تركيزي ينصب على الكيفية التي يمكن بها أن نحمي مصالحنا... ماذا سنفعل مع الهند/ البرازيل التي تطمح إلى فرض نفسها على المسرح... وكيف سنتعامل مع التمثيل الإفريقي في هذا المجلس الموسع.

ولم يكن خافيًا عليَّ أنه كان لمصر تأثير كبير على هذا المسرح الإفريقي في الفترة الممتدة من عام 1955 مع استقرار الحكم الناصري في مصر... وانزلاقه للصدام مع القوى الغربية... وحتى عام 67 عندما وقعت الهزيمة العسكرية على يد إسرائيل... ومن ثم اتجاه مصر لتقليص جبهة المواجهة وتخفيض الاهتمامات بإفريقيا... على الأقل في بعد الدعم الثوري لكل من هو معارض للاستعمار والقوى الغربية القديمة صاحبة الإمبراطوريات بإفريقيا،



وعلى مدى عقود أخذت قوى إفريقية تصعد أو تنزوي: الجزائر/ غانا/ نيجيريا... حتى وصلت جنوب إفريقيا في منتصف التسعينيات بعد سقوط سياسات الأبارتيد، وأخذ الكثيرون ينظرون إلى نيجيريا أو جنوب إفريقيا باعتبارهما القوى التي يجب أن ينظر في تمثيلها لإفريقيا بمجلس الأمن خاصة مع الظهور الديمقراطي القوي لأسلوب الحكم الداخلي بهذا البلد الإفريقي الصاعد أو محاولات نيجيريا التوصل إلى صيغة ديمقراطية مقبولة للحكم في هذا البلد الواسع المتعدد في توجهاته وعناصره الداخلية... وغاب البعد العربي الإفريقي عن الرؤية الغربية... أو تم تغييبه إما بسبب عداء الغرب للإسلام... وإما لخشيته من احتمالات ظهور قوى إسلامية متطرفة يكون لها تأثيرها السلبي على مسرح الأمم المتحدة... وأحسست أن هذا الأمر ينبغي أن يحظى بأولوية متقدمة في سلم جدول الأعمال المصري الخارجي في الفترة القادمة... إلا أنني كنت أثق أيضًا أن القوة الاقتصادية المصرية وقدرة الاقتصاد المصري على خدمة أهداف السياسة الخارجية المصرية سيكون العنصر الرئيسي في نجاح مصر أو فشلها في التأثير، ليس فقط على منطقتها... ولكن أيضًا على المسرح الإفريقي... وبالتالي تأمين ظهور مصري قوي على المستوى الدولي. كانت العلاقات الدولية تموج بتيارات وأفكار... وظهرت أهداف الألفية وأصبحت مؤتمرات الأمم المتحدة مجالًا لاستقطاب الرؤساء الكبار، كما أضحت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة لحضور كل الرؤساء الكبار للتحدث أمامها واللقاء... وغاب رئيس مصر لأسباب لم أعرفها... وقررت بالتالي أن علينا إقناع الرئيس بالحضور والمشاركة... وبذلت الجهد... إلا أنه رفض بتعنت... وقيل: إن الأمر يتعلق بالهاجس الأمني... ولم أتفهم هذا الموقف... وتقديري أن عدم الاهتمام بهذه القضايا وتقليل شأن هذه اللقاءات الكبيرة كان هو السبب وراء عدم المشاركة التي أعتقد أنها أضرت بنا ضررًا كبيرًا في حينه رغم كل الجهد الذي بذل لتأمين مشاركة مصرية نشطة وفاعلة بقدر الإمكان.

وعلى مستوى السودان... كان شعوري أن هذا التواؤم لمصر على وشك الانفجار... ربما ليس إلى شمال وجنوب فحسب ولكن أيضًا إلى أقاليم متنافرة... من هنا استشعرت أهمية زيادة الاهتمام بالسودان... أولًا - باعتباره الشقيق أو التوءم العربي/ الإفريقي ثم

ثانيًا - لامتداده الإفريقي وما يمكن أن يحققه ذلك لمصر من مزايا... إلا أن المشكلة أن السودان كان له أيضًا صعوباته مع الأشقاء الآخرين بالقارة الإفريقية... ثم كان هناك البعد المائي للأمن المصري النيلي وكيف نؤمن أوضاعًا مائية مستقرة وندافع عن الحصص المصرية التاريخية طبقًا للاتفاقات التاريخية... كلها كانت اعتبارات لها وزنها... إلا أن المفتاح فيها وللتأثير عليها كان يتطلب - مثلما سبق القول - قدرة اقتصادية كبيرة والتزامًا مصريًّا بعودة مصرية صاخبة تماثل سنوات العهد الناصري... واستشعرت أن هذا سيمثل تحديًا ثقيلًا باعتبار الفارق بين ما قام به عبدالناصر في الوضع الإفريقي عندئذ وأوضاع اليوم التي تمثل فروقًا شاسعة... ولم يعد الأفارقة يحتاجون - مثلما كانوا أثناء فترة حروب التحرير - إلى البندقية واللغم الأرضي والقنبلة اليدوية والتدريب والمقر الخارجي للمقاومة ضد الاستعمار والدعم الدولي لتحقيق الهدف في الاستقلال، ولكن في توفير الغذاء والتمويل والاستثمار والتنمية، وكلها تحتاج لما يتجاوز كثيرًا جدًّا الإمكانيات المصرية...

كنت أستشعر أن بطرس بطرس غالي قد بذل جهدًا صادقًا في الفترة من 77 حتى 1991 وأنشأ صندوق التعاون الإفريقي المصري بوزارة الخارجية... وقام بالعديد من الجولات والتحركات بدول القارة... أفاده ولا شك في نجاحه في تحقيق ترشيحه... ثم حصوله على منصب أمين عام الأمم المتحدة... إلا أنه لم يكن يغيب عني أن ميزانية الصندوق في عام 2004 لم تكن تتجاوز عشرة ملايين دولار سنويًّا... وهو مبلغ زهيد بكل المقاييس لا يمكن أن يؤثر بشكل جذري في علاقات مصر بدول القارة الإفريقية...

امتنع الرئيس المصري، وعلى مدى الفترة من عام 95 - عندما جرت محاولة لاغتياله في ذلك العام في قمة إفريقية بأديس أبابا - وحتى عام تعييني وزيرًا للخارجية في عام 2004 عن المشاركة في أي من القمم الإفريقية... وكان للأمن المصري دوره المتعاظم في إثارة خشية الرئيس من أي اقتراب أو زيارة إفريقية... من هنا أخذ الدور المصري ينزوي رغم جهود كل الأجهزة المصرية... وهي جهود كانت فعلًا عظيمة إلا أن رئيس البلاد لم يترأسها... ومرة أخرى أحسست أنني يجب أن أبذل محاولة لتطويق الموقف ودفع الرئيس وتشجيعه على العودة للخوض القوي في الشأن الإفريقي على الأرض الإفريقية... وشهدت



السنوات التالية فعلًا تطور نظرة الرئيس وعودته بشكل ما لإظهار الاهتمام بإفريقيا... فقد شارك في قمة الاتحاد الإفريقي أكثر من مرة، سواء في نيجيريا أو غانا أو ليبيا، كما أوفد رئيس الوزراء المصري لمشاركات إضافية في قمم أخرى. ويجب الاعتراف في هذا السياق، أن مفهوم المشاركات الرئاسية في مثل هذه القمم والمؤتمرات الرئاسية هو دائمًا المفتاح الذي يفتح الكثير من الأبواب الموصدة على مستوى الدول الإفريقية... وللأسف كان الكثير منها قد أوصد على مدى سنوات ممتدة منذ بدء الغياب في عام 95 حتى عام 2005 عندما بدأت العودة الخجول مرة أخرى.

ومثلما توصلت سابقًا... كان اقتناعي كبيرًا بأهمية الحفاظ على علاقات مصرية إيجابية مع القوى الغربية وعلى رأسها كل من الولايات المتحدة ذات التأثير الأعظم في مشكلات العالم... وكذلك مع الاتحاد الأوروبي الذي أخذ ينفتح على إقليم الشرق الأوسط في إطاره المتوسطي من خلال إطار برشلونة التعاوني... ولم يكن يفوت أو يغيب عني هنا علاقات القوى بين هذين التوجهين: الأمريكي والأوروبي... ورغم أنهما... من وجهة نظري يمثلان بعدًا سياسيًّا استراتيجيًّا واحدًا... فإن تنافساتهما السياسية والاقتصادية لاشك لها وجودها وبما يتيح لمصر فرصة للحركة بينهما تحقيقًا لمصالحها... كما أنني كنت أقدر أن الناتج القومي المصري بلغ في هذا العام 2004 حوالي مائة وخمسين مليار دولار... في حين كان إجمالي الناتج القومي للقوى الأوروبية - أعضاء الاتحاد الأوروبي - حوالي 12 تريليون دولار والولايات المتحدة في حدود نفس هذا الرقم أي حوالي اثني عشر ألف مليار دولار... وهي مقارنات يجب القيام بها لكي توضع الأمور في نصابها دون مبالغة أو خطأ في الحساب.

وبرغم اقتناعي بصحة الرأي القائل بالحفاظ على علاقة متينة بالولايات المتحدة تقوم على ضرورة فرض احترام وجهة النظر المصرية مهما كان خلافها مع أمريكا، فقد كان مطلوبًا أيضًا أن نفتح وندعم الآفاق الأخرى للعمل الخارجي المصري، سواء مع القوى الآسيوية الكبيرة مثل الصين/ الهند/ إندونيسيا/ وماليزيا. فالصين - وهي القوة الآسيوية الصاعدة وإن كان اقتناعي أن ظهورها المؤثر وربما الساحق سيحتاج إلى عقود ثلاثة قادمة على الأقل - فإنها بالتأكيد يمكنها ابتداء من الآن في عام 2004 أن تمثل مجالًا مفتوحًا للأمن القومي

المصري لكي تتحرك أجهزته للاستفادة من الخبرات الصينية البازغة كبديل أو عنصر مواز للغرب في سيطرته على إمدادات التكنولوجيا والسلاح وغير ذلك... علمًا بأنني كنت على اطلاع في حينه على انفتاحات محدودة على الصين من جانبنا في مجالات محددة ومحدودة... ومثل الصين، فقد كان الاتحاد الروسي متاحًا ويرغب في العودة للعب دور كبير في توازنات المنطقة، ويؤهله لذلك تجربته الممتدة تجاهها منذ انفتاح الاتحاد السوفيتي على الإقليم في عام 1955، كما أن روسيا لها رغباتها في استمرار ربط دول المنطقة بمبيعاتها من السلاح الروسي المتطور، وهو كارت يمثل نقطة إيجابية لدول مثل مصر التي لا ترغب في أن تكون خاضعة بشكل كامل للرؤى الغربية في الإمداد بالسلاح الفعال... وهي مسألة كنت أعي حساسيتها فعلًا في هذه السنوات في العلاقة مع أمريكا... وكنت أقدر أن الولايات المتحدة - وهي القوة الكبرى اقتصاديًّا وماليًّا وعسكريًّا ولعقود قادمة - سوف تبقي على نفوذها وتأثيرها العالمي، وإمساكها وإلى حد كبير بأوضاع الشرق الأوسط، خاصة المسألة الفلسطينية والأداء الإسرائيلي فيها... كما لم يكن يخفى عليَّ أن الولايات المتحدة الغاضبة - بعد تدمير برجي نيويورك في 11 سبتمبر 2001 - تضغط على العالم العربي والإسلامي وتسعى لتغيير الأوضاع التي أدت إلى إطلاق الإرهاب الدولي... من هنا اشتدت الحاجة إلى المناورة والحساب الدقيق وحتى لا نخسرها من ناحية أو يصيبنا منها ضرر من ناحية أخرى... لقد تابعت أثناء وجودي في نيويورك في منتصف الثمانينيات الانشغال الأمريكي بكيفية تأمين استمرار السيادة والسيطرة الأمريكية العالمية... ومع عودتي مرة أخرى للعمل في نيويورك في نهاية التسعينيات وجدت أن هذا الانشغال والهم الأمريكي قد أصبح بمثابة مرض النخبة الأمريكية المفكرة والمدققة في علاقات أمريكا الاستراتيجية مع القوى الأخرى البازغة أو العائدة للعب التأثير في القرن الحادي والعشرين... من هنا تصورت ضرورة الرصانة والعمل الهادئ في تعزيز العلاقة مع هذه القوى الصاعدة أو الأخرى التقليدية.

أخذت أقلب كثيرًا المنهج المصري في السعي الدائم لإعلان الشرق الأوسط منطقة



خالية من أسلحة الدمار الشامل... والعمل على تأمين ضم إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي... واستشعرت ضرورة الاستمرار في هذا النهج بكل عواقب الصدام مع أمريكا بشأنه... وكان تقديري عندئذ ولايزال أن هذا الموقف المصري لا يمثل للغرب مشكلة كبيرة... بل هم يقبلون بمواقفنا مادامت لا تؤثر على نظام منع الانتشار... ومادامو ا هم قادرين على حماية المصالح الإسرائيلية في البقاء خارجه.

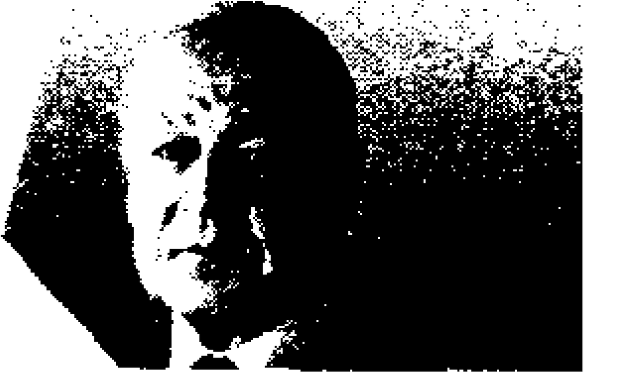
وبدأ فكري أثناء رحلة الطيران فوق الأطلسي يتطرق إلى بعض الأوضاع المؤسسية في التنظيم المصري للسياسة الخارجية... لقد كشفت مشاهداتي ومتابعتي لعملية صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية أن بها الكثير من التأثيرات الشخصية التي تلعب دورها في إدارة هذه المنظومة... فالرئيس المصري - سواء في عهود عبدالناصر/ السادات/ أو مبارك - هو الفاعل الرئيسي وصاحب القرار التوجيهي المؤثر... كما أن هناك مؤسسات وأشخاصًا يظهرون وينزوون طبقًا لإرادته أي إرادة الرئيس... وقد تابعت هذا الأمر على مدى الأعوام الممتدة من عملي مع مستشار الأمن القومي المصري في يوليو 72 مرورًا بوزراء الخارجية محمد إبراهيم كامل/ مصطفى خليل/ كمال حسن علي/ عصمت عبدالمجيد/ عمرو موسى/ وأخيرًا أحمد ماهر حتى عام 2004 يوم عودتي لشغل منصب وزير الخارجية... ولا شك أن صغر درجتي الوظيفية منع من قدرتي على رصد ومتابعة فترة رئاسة كل من محمود رياض/ مراد غالب/ محمد حسن الزيات/ وأخيرًا إسماعيل فهمي، للدبلوماسية المصرية وظروف المنافسات والتيارات وقتها... وكنت أقدر في عام 2004 أو تصورت أن شخصية أسامة الباز المقرَّب جدًّا من الرئيس مبارك على مدى الفترة التي تبدأ من عام 76 حتى عام 2004 لايزال يلعب تأثيره الكبير في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية... وكان عليَّ أن أقدر موقفي منه وأن ألعب معه!

كان الباز يعمل على مقربة وثيقة من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إسماعيل فهمي منذ عام 73 حتى استقالته في نوفمبر 77... كما كان الباز قد نجح، وبدعم من إسماعيل فهمي، في تحقيق الاقتراب من نائب الرئيس الذي أصبح الرئيس السادات يكلفه

بمهام في السياسة الخارجية تفرض على إسماعيل فهمي أن يكون على اطلاع عليها... من هنا دفع بأسامة الباز لكي يقدم المشورة والرأي من خلال مصاحبة نائب الرئيس في مهامه الخارجية ولكنه أيضًا يمثل عينًا على أنشطة حسني مبارك الذي عليه أن يعتمد على آلية ومؤسسة الخارجية لتحقيق نجاح المهام...

وبقي أسامة الباز يلعب تأثيره الحاسم أثناء تولي محمد إبراهيم كامل/ مصطفى خليل/ كمال حسن علي/ وعصمت عبدالمجيد، شئون الخارجية المصرية... على الجانب الآخر حرص أسامة الباز على مساعدة عمرو موسى الوزير الجديد في مايو 91 لكي يحقق نجاحات باعتبار أن موسى كان يلقى دعم الباز على مدى أعوام طويلة منذ عمل موسى تحت رئاسة الباز في عام 1974.... وكان ذلك الأمر ملحوظًا جدًّا لديَّ عند مشاركتي مع الباز في اجتماع للوزير الجديد عمرو موسى مع الوزير السوري فاروق الشرع في دمشق في يونيو 91 عندما اجتمع الجانبان المصري والسوري لمناقشة توجهات سعودية وخليجية لمراجعة إعلان دمشق وتخفيف الالتزامات والتفاهمات الأمنية والعسكرية التي أتاحها الإعلان الموقع في 6 مارس 91 لكل من مصر وسوريا... رأيت أسامة الباز في هذا اليوم يصمت ولا يتحدث، بخلاف أسلوبه الذي كان يشارك به في كل أعمال الاجتماعات الأخرى مع وزراء آخرين للخارجية وحيث كان يتدخل طوال المناقشات بشكل ربما أدى أحيانًا إلى بعض الضيق لديهم... وأتذكر أنني في هذا اليوم تحديدًا، وربما بسبب تجربتي في الإعداد لإعلان دمشق ومشاركتي مع الدكتور عصمت عبدالمجيد في كل الاجتماعات التي أوصلتنا إلى توقيع الإعلان في دمشق، تدخلت ببعض الآراء والملحوظات التي وافقني عليها فاروق الشرع الذي كان يرأس الدبلوماسية السورية في فترة صياغة الإعلان... وجاءني الدكتور أسامة الباز بعد انتهاء الاجتماع وقبل ذهابنا إلى عشاء دمشقي شهي... وقال: «يا أحمد، أرجو أن تراعي أن علينا أن نساعد عمرو موسى وأن نتيح له الفرصة لكي يُظهر إمكانياته»... وتبينت عندئذ مدى إنكار الذات لدى أسامة الباز في مواجهة عمرو موسى...

كنت أفكر في هذا الوضع... وكان يترامى إلى سمعي أن الباز ينزوي تدريجيًّا وأن الرئيس لم يعد متعلقًا به مثلما كان الأمر خلال الثمانينيات والتسعينيات... علمًا بأن علاقتي



الشخصية بالباز كانت تقوم على الاحترام العميق من جانبي لقدراته وممارسته... كما كنت أستشعر أنه يقدر خبرتي ودوري في مساعدة الكثير من وزراء الخارجية لتأدية مهامهم على وجه طيب...

وبتعييني وزيرًا للخارجية في 14 يوليو 2004 وبدء ممارستي لمسئولياتي، رصدت وبشكل سريع أن الباز قد انزوى، ولم يعد له هذا الظهور الكبير أو التأثير الحاسم مع الرئيس... بل أنه لم يعد ضمن الدائرة اللصيقة من المستشارين في السياسة الخارجية... فلم يعد يكتب رسائل الرئيس إلى رؤساء الدول المختلفة... كما لم يعد على اتصال مباشر به مثلما كان الحال في السابق... وكنت وعلى مدى سنوات طويلة، ومن خلال عملي مع مجموعة كبيرة من وزراء الخارجية المصريين، أرصد أداء أسامة الباز وعلاقته بالرئيس مبارك... إذ كان الشخصية الحاكمة في الكثير من قرارات الرئيس في السياسة الخارجية، وكان تأثيره يتجاوز وبكثير سلطات وكيل أول وزارة الخارجية التي كان يتمسك ببقائه فيه... بل وأقول إن دور أسامة الباز في منظومة السياسة الخارجية المصرية كان يتجاوز أحيانًا دور وزراء الخارجية. ويمكنني في هذا السياق القول إن مسئوليات ومهام أسامة الباز مع الرؤساء المصريين كانت تماثل وظيفتي مستشار الأمن القومي من ناحية والسكرتير السياسي والدبلوماسي للرئيس من ناحية أخرى.

ولم أحاول التعرف على أسباب هذا الانزواء السريع لدور أسامة الباز... وهل عاد ذلك إلى ظهور أشخاص وأطراف آخرين في إطار عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية أم أن بدء اعتلال صحته كان له تأثيره الرئيسي... وأخيرًا هل وقع في أخطاء - غير معروفة لي -دفعت بالرئيس إلى إبعاده تدريجيًّا... وأعتقد أن الإجابات عن هذه الأسئلة سيحملها التاريخ الدبلوماسي المصري.

ومع وصولي إلى القاهرة قبل ظهر الأحد 11 يوليو 2004 استقبلني السفير سامح شكري الذي كان أمري قد استقر على تعيينه مديرًا لمكتبي ومساعدًا لوزير الخارجية... وسألته عما إذا كان هناك أي حديث عن بقاء وزيرة الدولة للشئون الخارجية السيدة المحترمة فايزة أبو النجا في منصبها، فأوضح أن لا معلومات لديه بشأنها... وقلت له أفضل عدم

بقاء هذا المنصب الذي أثبتت التجارب على مدى سنوات طويلة، وبخاصة أثناء فترة رئاسة الوزير أحمد ماهر للخارجية - أنه يؤدي إلى تعقيدات في إدارة أعمال الدبلوماسية المصرية أو تنفيذ السياسة الخارجية لمهامها... كانت متابعتي لدور كل من مراد غالب/ سميح أنور/ محمد رياض/ حافظ إسماعيل/ محمد فائق، وهم وزراء دولة للشئون الخارجية ويعملون مع وزراء خارجية مثل محمود رياض وإسماعيل فهمي، مثيرًا للمشاكل التي كانت تتنامى إلى علمي عندما كنت دبلوماسيًّا صغيرًا... ثم عملت عن قرب وفي موقع مؤثر مع كل من محمد إبراهيم كامل/ كمال حسن علي/ عصمت عبدالمجيد/ وأخيرًا عمرو موسى ومعهم بطرس بطرس غالي وزير الدولة... ورصدت العديد من الصراعات والنزاعات ووجهات النظر المتضاربة حتى وصلت الأمور إلى أن وزير الخارجية كان يتحدث أمام مجلس الوزراء برأي، ثم يحدث أن وزير الدولة للشئون الخارجية يتحدث برأي آخر باسم وزارة الخارجية أمام المجلس وأحيانًا في نفس الجلسة وتأكد لدي وبما لا يقبل الشك أن وجود وزير للدولة للشئون الخارجية يمثل فعلًا مصدر نزاع وصراع دائم لاينبغي السماح به... كان الوزير أحمد ماهر السيد قد أبلغني في عام 2002 أنه قاوم فكرة تعيين وزير للدولة للشئون الخارجية عندما تحدث الرئيس مبارك معه بالفكرة في يوليو وأغسطس 2001... وأضاف قوله إنه لما وضح أن الرئيس يرغب في التخفيف عليه خشية على توازنه الصحي... فقد اقترح أحمد ماهر اسمي كمرشح للمنصب... وذكر أنه طلب من الرئيس أن يكون مسمى المنصب وزير دولة بوزارة الخارجية... وليس للشئون الخارجية وبحيث لا يكون للمنصب هذه الوضعية بمجلس الوزراء... ورفض الرئيس الفكرتين... وكلف السيدة أبو النجا بالمنصب... وتقديري أن الرئيس قدر أن من سيعمل في هذا الموقع... وبالذات مع أحمد ماهر السيد سيتعرض للكثير من المتاعب في علاقته بوزير الخارجية... ومتصورًا أن وجود سيدة في هذه المسئولية سيخفف من الاحتكاك بين الوزيرين... وبالفعل نجحت أبو النجا في امتصاص فورات أحمد ماهر السيد إلا أن حكمتها لم تمنع الصدامات والمناورات التي علم بها الرئيس ومن ثم فضل عدم إبقاء هذا المنصب مع وصول وزير جديد للخارجية، لا يعرف عن شخصيته أو أسلوبه الكثير مهما كان هناك من تقارير مكتوبة أو آراء شفهية...



على أي الأحوال قلت لأحمد ماهر حينها، وكنا نسير معًا في حديقة سنترال بارك بنيويورك، إنني ما كان يسعدني أن أعمل معه وزيرًا للدولة رغم كل علاقتي ومودتي واحترامي له... لأنه كان سيتعامل معي باعتباري الوزير الذي «أتى به»... أو هذا السكرتير الثالث الذي كان يعمل «معي» عندما خدمنا معًا في مكتب مستشار الأمن القومي في عام 72 وما كنت لأقبل بذلك وقد أصبحت مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة لأكثر من خمسة أعوام ونصف... وفي هذا السياق، ولغرابة الأمر... يتصل بي من القاهرة صديقي الحميم محمد عاصم إبراهيم ومازلت في نيويورك قبل قرار تكليفي الفعلي... وزيرًا للخارجية بخمسة عشر يومًا أثناء وجوده في إجازة صيفية يحتاج إليها... ويقول إن هناك تفكيرًا في تعييني وزيرًا للدولة للشئون الخارجية لمساعدة أحمد ماهر... وأقول له بحسم، وربما بالكثير من الضيق، إنني لا أرحب بهذا الوضع... وإن «ماهر» سبق وأن أثار الأمر معي في عام 2001 ولم أتجاوب معه عندئذ... وما زلت على موقفي...

وأعود إلى متابعتي لرؤية الرئيس مبارك لكيفية تنفيذ الخارجية المصرية لدورها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وأنه على اقتناع بأهمية وجود منصب وزير الدولة... ويلاحظ هنا أنه ومنذ تعيينه نائبًا للرئيس في عام 75 وهناك وزير للدولة للشئون الخارجية بوزارة الخارجية يساعد وزير الخارجية ويعمل معه... من هنا لم يكن من الأمور المستغربة أن يحاول، ومع مغادرة الدكتور بطرس بطرس غالي القاهرة في أول يناير 92 لشغل مسئولياته سكرتيرًا عامًّا للأمم المتحدة، أن يحاول - أي الرئيس - البحث عن شخصية دبلوماسية مؤهلة أو غيرها، لشغل مسئوليات هذا المنصب الذي تركه بطرس بطرس غالي... وكثيرًا ما ناقشت وزير الخارجية عمرو موسى في الموقف وأن عليه أن يعد نفسه لهذا الاحتمال ويكون لديه مجموعة من الأسماء المرشحة للمنصب لكي يطرحها على الرئيس إذا ما فرض الأمر عليه... وفعلًا حاول الرئيس في مايو 92 ترشيح شخص أو آخر... وقاوم عمرو موسى وناور... وابتعد الموضوع إلى حين... ثم عاد الحديث بشأنه مرة أخرى... مع ظهور صعوبات في علاقة موسى بالرئيس في نهاية التسعينيات.

من هنا كان اهتمامي بالمسألة مثلما أوضحت... وبالفعل ومع مضيي في عملي، وزيرًا للخارجية... فقد لاحظت مع بداية عام 2006، أن رئيس مجلس الوزراء يقول لي إنه لاحظ أن الرئيس يردد أنه يشفق على وزير الخارجية الذي يسافر لأيام ولمسافات وأن الأمر يحتاج إلى البحث عن دعم له... وكنت أقول لرئيس مجلس الوزراء بقدر من البرود: إنني لا أتحمل هذا الوضع لأنه يعقد المسائل على مستوى الوزارة أو إدارة الدبلوماسية المصرية وسوف يشعل نارًا بالخارجية... وإن كنت أضيف استعدادي لتعيين نائب لوزير الخارجية يعمل في إطار سلسلة قيادة محددة وواضحة... بل وقدمت لرئيس مجلس الوزراء مجموعة أسماء من السفراء الحاليين والسابقين للعمل في منصب نائب وزير يتم تكليفهم بمهام محددة من قبل وزير الخارجية ويتم تغييرها - أي المهام - طبقًا لرؤية الوزير وأولوياته.

وسافرت في بداية عام 2006 إلى برازيليا للمشاركة في قمة عربية/ لاتينية غاب عنها الرئيس وكذلك رئيس مجلس الوزراء... وعدت بعد جولة في كل من البرازيل/ الأرجنتين/ شيلي... واستغرقت ثلاثة أيام بخلاف يومي السفر والعودة وكذلك يوما المؤتمر في برازيليا... وقابلت الرئيس في شرم الشيخ... وتطرق بهدوء إلى غيابي لأيام... واحتياجه لوجود وزير الخارجية بجواره... ثم إلى خشيته على توازن صحتي تحت هذا الضغط... وعقبت بالقول إنني أستشعر أنه يشير إلى الحاجة إلى وزير للدولة للشئون الخارجية وأن الأمانة تفرض عليَّ بالتالي أن أصارحه القول بأن هذه الوظيفة لها تعقيداتها وكثيرًا ما تؤدي إلى صعوبات ومشاحنات على مستوى العمل وأن خبرتي في الخدمة مع مجموعة كبيرة من وزراء الخارجية قد كشفت دائمًا عن عدم النجاح في تحقيق هذا الوئام أو الوفاق المطلوب... واقترحت كبديل أن ينظر في تعيين نائب للوزير بدلًا من وزير للدولة... ورد بأنه لا يشعر بالارتياح لمنصب نائب الوزير... وعلى كل الأحوال فهو لا يملك مرشحين يمكنه حتى اقتراح أسمائهم لأي منصب إضافي بالخارجية... ولم أتبرع من ناحيتي... وأغلق الموضوع بعد ذلك نهائيًّا.

تنامى إلى سمعي على مدى سنوات التسعينيات - منذ كنت سفيرًا لمصر في روما في عام 1992 - أن دور رئيس المخابرات العامة عمر سليمان قد أصبح ذا تأثير كبير، خاصة بعد

فشل محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا في عام 1995... كما كنت قد رصدت شخصيًا تعاظم هذا الدور في إبريل 2001 عند مصاحبته للرئيس في زيارة إلى واشنطن وقيامه بالحضور مبكرًا عن موعد وصول الرئيس... وقيامه بإجراء اتصالات مع كل الأجهزة الأمريكية بما فيها وزير الخارجية باول... رغم وجود عمرو موسى في الوفد... وكان يستعد لمغادرة الخارجية والذهاب إلى الجامعة العربية في الشهر التالي...

وكنت أعلم أن المخابرات العامة المصرية لديها تأثير كبير في تنفيذ عناصر محددة في السياسة الخارجية المصرية على مدى سنوات إنشائها منذ عام 1957... ورغم أنه كان لها تأثيرها الواضح في علاقات مصر بالدول العربية تحديدًا... فقد وضح هذا التأثير في علاقات مصر بليبيا منذ الانقلاب العسكري للعقيد القذافي في أول سبتمبر 69... أو العلاقة مع الجزائر منذ الحصول على الاستقلال في عام 1963... وبرغم وجود سفراء مصريين نشطين وذوي معرفة وثيقة بأمور هذه الدول فقد كان ضابط المخابرات يمثل نافذة هامة للسلطة في مصر للتعرف والنظر إلى أوضاع هذه الدول على مدى كل هذه السنوات مهما كان وزراء الخارجية ومدى نفوذهم أو تأثيرهم مع الرؤساء المصريين على إطلاقهم... وكان السودان بعد ثورة يونيو 89 مثالًا واضحًا لهذا التواجد والنفوذ... وهو الوضع الذي كان السودانيون يحاولون تغييره دون طائل بعد تعقد العلاقة المصرية السودانية في بداية التسعينيات ونجحوا في تحقيقه في حالة واحدة عندما طلبوا تغيير ترشيح مجدي عبدالمنعم عمر، وكيل أول المخابرات العامة والذي رشح في عام 89 سفيرًا لمصر لدى الخرطوم واضطرت القاهرة للقبول.

من هنا – ورغم أن تأثير المخابرات العامة على مدى عقود كان كبيرًا – فإن ذلك النفوذ كان يقتصر على عدد محدود من الملفات... وكذلك على عدد من دول الجوار المصري وبشكل واضح جدًا في السودان/ ليبيا/ إسرائيل... كما أن ذلك الوضع اعتمد إلى حد كبير على إرادة هذه الدول التي كانت تقبل أو تقاوم هذا الوضع... والمؤكد أن أنظمة السودان/ وليبيا كانت تشجع هذه العلاقة وهذا التأثير في بعض الفترات... أما الأردن/ سوريا/ العراق/ وكل دول الخليج فكانت تسعى إلى عدم السماح بهذا الوضع لتصورها

أن هناك أخطارًا للتدخل المصري... وهو الأمر الذي - بالتأكيد - لم يعد له وجود منذ انتهاء عصر الرئيس جمال عبدالناصر وحيث أدت ضربة يونيو 67 إلى الكثير من المصالحات الاستراتيجية وانزواء الدور المخابراتي المصري بهذه الدول... وعلى أي الأحوال فقد كانت رؤيتي دائمًا لدور المخابرات ورجالها أن أهميتها تعود إلى مسئولياتها في جمع المعلومات والأخبار وتحليلها بالشكل الذي يساعد صاحب القرار السياسي... من هنا لا مانع من تقديمها لتوصيات ومقترحات للسياسة والتعامل في هذه القضية أو تلك... إلا أن المؤكد أنه ما كان ينبغي أن يكون لها دورها التنفيذي الواسع الذي وصلت إليه الأمور في عقود حكم الرئيس مبارك... لأنه ومهما كانت كفاءتها - وهي فعلًا عالية ومتخصصة - فإن خوضها في التنفيذ، كثيرًا ما يأخذها بعيدًا عن دورها في الجمع والتحصيل والتحليل... وهي مهامها الأساسية.

وأعود إلى دور عمر سليمان الذي كان يعمل على مقربة من الرئيس منذ شغله لمنصب مدير المخابرات الحربية بالقوات المسلحة في عام 1988 ثم أصبح على اتصال وثيق بالرئيس بدءًا من مايو 91 عندما كُلِّف برئاسة المخابرات العامة المصرية... وأخذ نفوذه ينمو ويتصاعد بهدوء وحكمة وأيضًا بحرص... وزاد نفوذ المخابرات العامة «التقليدي» في اتجاهات السودان/ ليبيا/ إسرائيل والفلسطينيين والقرن الإفريقي... ومع عودتي وتحملي فعلًا لمسئوليات وزير الخارجية في عام 2004 تبينت أن تأثير الجهاز لا يرجع لأوضاع مؤسسية فقط... ولكنه يعود أساسًا لشخصية اللواء عمر سليمان ودقة عمله وثقة الرئيس في تقديراته الشخصية وحيويته وعمله الدءوب كل ساعات الليل والنهار... لاحظت أيضًا ظاهرة جديدة... لم تكن مطبقة في فترة عملي مع عصمت عبدالمجيد أو عمرو موسى... أنه أصبح يلتقي بوزراء الخارجية وكبار المسئولين الزائرين للقاهرة بشكل مستمر منذ بداية مسئوليات أحمد ماهر السيد في مايو 2001... وأصبحت وجهات نظره نافذة وتأثيره كبيرًا فعلًا في حقل السياسة الخارجية... خاصة في المسألة الفلسطينية... حيث أدى خوض المخابرات المركزية الأمريكية وتكليفها بعملية تنظيم العلاقة بين العناصر الأمنية للسلطة الفلسطينية وإسرائيل... فور نشوب الانتفاضة الفلسطينية الثانية إلى دور كبير مساعد

أيضًا للمخابرات العامة المصرية، ومن ثم تنامي علاقة عمر سليمان مع «تينِت»، رئيس المخابرات المركزية وكل من خلفوه، وأدى ذلك إلى تعزيز إضافي لوضعية عمر سليمان شخصيًّا مع الأمريكيين وامتدادها بالتالي إلى وزراء الخارجية الأمريكيين الذين لهم دور في ملف القضية الفلسطينية... وكنت أفكر مليًّا في هذا الوضع أثناء رحلة الطائرة... كما استحوذ كثيرًا على تفكيري في الأسابيع الأولى لعملي وزيرًا للخارجية.

كانت مهمتي الأولى خلال الأسبوع الأول لتكليفي وزيرًا للخارجية... هي السفر إلى ليبيا للتعرف على العقيد القذافي بناء على طلبه... إذ أجرى اتصالًا تليفونيًّا بالرئيس مبارك لكي يوفدني إليه... وفي الطائرة أخذت أتناقش مع اللواء عمر سليمان الذي أوفده الرئيس معي... حول المهمة... ولاحظت نقاطًا كثيرة في شخصيته... فقد تبينت بشكل فوري صدقه وخبرته الكبيرة وتنظيم فكره وحديثه بشكل يستثير الإعجاب... كما وضح فور هبوطه من الطائرة في مطار سرت أن الليبيين يحتفون به بشكل كشف عن مودة كبيرة تجاهه... ومع دخولنا إلى العقيد القذافي في خيمته الشهيرة ظهر أيضًا مدى اهتمام القائد الليبي بوجهات نظر سليمان وآرائه.

ثم جاءت مهمة أخرى تالية بعد يومين من زيارة سرت وهي السفر معًا – مرة أخرى – إلى الخرطوم للقاء الرئيس البشير، وبعدها إلى دارفور للاطلاع على الوضع المتدهور هناك... وتكرر الموقف والاهتمام السوداني به... كما تأكد لدي الانطباع بغزارة معرفته للأمور ...

استشعرت الحرج الكبير أثناء سفرنا في مهمات معًا... إذ إن وزير الخارجية هو الأقدم في سلم الأقدميات البروتوكولية المصرية... إلا أن عمر سليمان كان يكبرني بثمانية أعوام... كما كان مسئولًا رئيسيًّا في مصر عندما كنت أصعد السلم بتدرج... وكانت كل الأطراف تتعامل معنا على أساس الأقدمية البروتوكولية... وكان سليمان يرضى بوضعه التالي... وهو الأمر الذي لاحظته حتى أثناء سفرياتنا مع الرئيس مبارك، وكثيرًا ما تناولت الموضوع بالحديث مع عمر سليمان أثناء سفرياتنا المشتركة، وعبرت له عن استغرابي أن الرئيس مبارك لم يقم بتصعيده أو إعطائه لقب أو درجة نائب رئيس وزراء لكي يأتي في أقدمية متقدمة عن الكثيرين من وزراء الحكومة الذين كانوا يسبقونه في سلم أولويات البروتوكول

وتشكيل الوفود المصرية المصاحبة للرئيس... وللحق كان الرجل يصمت ويعمل بدوافع وطنية غير شخصية رغم قوة نفوذه وتأثيره ولجوء الكثيرين إليه للنصيحة أو الشكوى... لم تكن معرفتي بعمر سليمان حديثة... بل كانت تعود إلى عام 92 عندما عينت سفيرًا لمصر في روما وذهبت إليه في مقر المخابرات العامة للتعرف على وجهات نظره في العلاقات مع إيطاليا وإحكام دور مسئولية «ضابط اتصال» المخابرات في روما مع السلطات الإيطالية... وكان لقاءً دافئًا... ثم التقيت به قبل سفري إلى مقر عملي بنيويورك في مايو 99... وأخذنا نستعرض الوضع الدولي والعلاقات المصرية مع أطراف المجتمع الدولي... وكان جليًّا لي تبلور أفكاره وقدراته التحليلية في الكثير من المشكلات الدولية على مدار السنوات منذ شغله منصبه في عام 91 حتى عام 1999.

على أي الأحوال قررت مع بدء مهمتي أن أعمل على كسب تعاونه، وجهاز المخابرات العامة... ولم يخيب ظني... بل أصبح سليمان كتابًا مفتوحًا يتبادل معي الآراء والأفكار طوال الوقت... حتى وصل الأمر إلى أن اليوم الذي لا نجري فيه اتصالًا تليفونيًّا معًا فإنه ينتهز أول فرصة للشكوى من انقطاع التواصل ويستغرب الغياب... وسارت هذه العلاقة الحميدة حتى نهاية حقبة الرئيس مبارك في عام 2011 الذي كان يستشعر الرضا من تعاوننا وأجهزتنا بأسلوب إيجابي انعكس على فاعلية أداء السياسة الخارجية المصرية في هذه الأعوام... أقول إن سليمان لم يكن يخفي أسرارًا عني فيما يتعلق بمسائل وزارة الخارجية وجهازها من العاملين، وكثيرًا ما كشف عن تلقيه تقارير عن أداء سفراء أو أعضاء له إضراره على سمعتنا ومواقفنا... وكان يقوم بذلك الأمر من خلال حديث شفهي وفي غالب الأحوال دون مذكرات وجوابات مكتوبة... إلا إذا كان الأمر جد خطير... وكنت أستمع وأدرس الموقف ثم أتصرف بما تمليه مسئولياتي تجاه الخارجية والوطن أو العضو المشار إليه والحاجة لحمايته من تقولات ظالمة... وعلى الجانب الآخر... كنت أنقل إليه أيضًا... شفهيًّا أو كتابةً، حسب أهمية وخطورة المسألة، رأي الخارجية وتقديرها لأداء هذا الضابط أو ذاك من أعضاء جهاز المخابرات العامة العاملين تحت إمرة السفراء... وكان اللواء عمر سليمان يتصرف بحزم في كل هذه الموضوعات...



ووصلت الثقة بيننا إلى آفاق عالية ونقاط متقدمة من تبادل الرأي، حتى إنه وفي سياق حديث حميم خلال إحدى رحلاتنا إلى السودان - وكنا نتبادل الرأي بشأن فرص جمال مبارك في حكم مصر وما يمكن أن يقوم به الرئيس لحسم المسألة - وأخذًا طبعًا في الاعتبار أننا معًا كنا نرفض هذا الاتجاه في التوريث ونثق أن قيادة القوات المسلحة المصرية، والجيش ... لن تقبل بهذا الوضع... وأقول: إن عمر سليمان - وأثناء رحلة الطيران - قال: إن التفكير في عام 2003 وأيضًا في عام 2004 كان في تغيير أحمد ماهر ولكن بوزير أصغر كثيرًا في السن لكي يستطيع التفاهم مع جمال مبارك... وأوحى سليمان أن الاسم المطروح وقتها كان سفيرنا في واشنطن... إلا أن رؤية الرئيس سادت وتم اختيارك... أي اختياري لتقدم سني وخبرتي.

كان من الطبيعي أن أتطرق بفكري إلى العلاقة القادمة مع الرئيس وكيف سيتم التعامل معه وكذلك مع بقية الشخصيات الهامة في رئاسة الجمهورية... سواء رئيس ديوان رئيس الجمهورية أو سكرتير الرئيس للمعلومات وهو دائمًا يأتي من الخارجية... وبالتالي فهو يتبع وزير الخارجية نظريًّا.

لقد تابعت عن قرب علاقة وزراء الخارجية الذين عملت معهم بالرئيس، وذلك عبر الاتصالات التليفونية التي كانوا يجرونها معه في كثير من الأحيان أمامي... وكنت أستشعر منذ عملي مع كمال حسن علي في عام 82 أن الرئيس صارم في كلماته وتعليماته وأن كلًّا من عصمت عبدالمجيد وعمرو موسى يتلقيان تعليماته واتصالاته بالكثير من التيقظ... كما حضرت أكثر من مرة اجتماعات بصحبة كمال حسن علي وعصمت عبدالمجيد، كان الرئيس يرأس فيها الوفد المصري في لقاءات مع القادة الأجانب أثناء سفرات بالخارج وكان النشاط والصرامة والحزم والتوقد واضحة في أحاديثه مع هؤلاء القادة... كما كان أسلوبه في متابعة ما يجري ويتفق عليه معهم من الأمور الملحوظة...

من هنا كنت أتوقع الكثير من التحديات في أدائي لعملي وعلاقتي به... إلا أنه، ولمفاجأتي في بداية عملي معه في عام 2004، فقد ظهر شخصًا مختلفًا متقدمًا في السن أخذ حزمه وتركيزه يتناقص مع مرور الأعوام التالية، وقد أتاح ذلك الأمر لي بعض حرية الحركة إلا أن السلطات الرئاسية والأسلوب المركزي في السيطرة بقي معنا حتى النهاية...

ومع مرور السنوات، وتعرضنا لأزمات كثيرة سواء بداخل مصر أو سياستنا الخارجية، فقد توصلت تدريجيًا إلى نتيجة مفادها أن الرئيس ومع تقدم سنه لم يعد يستطيع السيطرة على تفاصيل القضايا المطروحة... وأن هناك من المسائل ما كان يصعب على رئيس مجلس الوزراء التعامل فيها... من هنا كان من الضروري أن يكون هناك نائب رئيس قادر وذو سلطات يستطيع إدارة المسائل وإعدادها للعرض النهائي على الرئيس... إلا أن ذلك الأمر لم يحدث إلا في الأيام العشرة الأخيرة من حكم الرئيس... وكان ينبغي أن يتم ذلك في الأعوام الخمسة الأخيرة من الحكم إن لم يكن منذ عقد كامل...

على الجانب الآخر فإن قناة المعلومات التقليدية مع الرئيس كانت تتمثل دائمًا في سكرتير المعلومات الدبلوماسي المخضرم من الخارجية... من هنا كان تقديري منذ البداية لأهمية الإبقاء على حيوية العلاقة معه ومحاولة توفير كل المعلومات والتحليلات له... ومتابعة قيامه بعرضها على الرئيس... وقمت بالتالي وعلى مدى سنوات سبع بقصف هؤلاء المرءوسين للرئيس بسيل من الأوراق والأفكار جعلهم كثيرًا ما يشتكون من هذا السيل المنهمر من الخارجية إليهم وبالتالي تحميلهم عبء العرض على الرئيس، خاصة أنني كثيرًا ما أشرت في أحاديثي معه إلى سابق قيامنا بموافاته بهذه الفكرة أو تلك... وبالتالي قيامه بمراجعة سكرتيره للمعلومات... الأمر الذي كان يضع سكرتيره دائمًا تحت ضغوط نفسية صارمة.

ووصلت في قياسي وترتيبي للموقف إلى دور رئيس الديوان والذي كنت على اطلاع بتعاظم دوره مع تقدم سن الرئيس... وكانت رؤيتي تتمثل في الحفاظ على علاقة عمل إيجابي واحترام متبادل حفاظًا على مصالحنا وعلاقاتنا مع الدول الأجنبية سواء عند زيارة كبار مسئوليها ورغباتهم في اللقاء مع الرئيس وضرورة توفير هذه اللقاءات لهم أو أثناء زيارات الرئيس للدول الأجنبية وصعوبات الاتفاق على برامج هذه الزيارات.

كان الرئيس يتقدم - مثلما سبق القول - في السن... وأدى ذلك وبشكل متزايد إلى رغبة الديوان في التخفيف عليه وتخفيض أعداد المقابلات التي تتم يوميًا أو أسبوعيًا معه... وكثيرًا ما سبب ذلك لي المتاعب مع رئيس الديوان... إلا أن تدخلي معه كثيرًا ما أدى إلى تليينه وتسيير أعمالي وبذلك الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول والأشخاص... ومع

ذلك كان هناك بعض السقطات التي كان لها أثرها في تعقيد علاقات دولية ما كان ينبغي الإضرار بها إلا أن فكرة «الحماية» وتخفيف الالتزامات والإحساس بتزايد ضعف قدرات التركيز اليومي كانت لها الأولوية على كل اعتبار آخر.

وتلقيت مساء الأحد 11 يوليو وبعد وصولي إلى القاهرة اتصالًا من مراسم مجلس الوزراء لدعوتي لمقابلة رئيس الوزراء المرشح... والتقيت به في اليوم التالي لفترة موجزة جدًّا... والمعروف أن رئيس الوزراء في مصر لا يتدخل في شئون السياسة الخارجية... أو على الأقل كان ذلك الأمر واضحًا للغاية في فترة الرئيس مبارك... وهو ما سبب الكثير من المشاكل في علاقة وزراء الخارجية المصريين مع رؤساء الحكومات المصرية... وينطبق هذا على علاقة كمال حسن علي مع الدكتور فؤاد محيي الدين في بداية حكم الرئيس مبارك في أعوام 81/ 1984 كما كانت العلاقة تتسم بالصعوبات أحيانًا في علاقة الوزير عمرو موسى بالجنزوري... كان رؤساء الحكومات يرغبون في فرض وضعيتهم... وكان وزراء الخارجية يؤكدون للجميع أن سلسلة القيادة في مجال السياسة الخارجية تنتهي عند رئيس الجمهورية ولا شأن لرؤساء الحكومات بها إلا إذا كان لها تأثير مباشر على حدث أو اهتمام بموضوع يدخل في اختصاصات رئيس الحكومة...

كان لقائي الأول مع الدكتور أحمد نظيف يتصف بالمجاملة ولم يزد على ذلك... وعلى مدى سنوات عملي وزيرًا للخارجية لم تكن هناك متاعب واضحة... إلا ربما في حدث أو اثنين سآتي إليهما في معرض استعراض عملي وزيرًا للخارجية... وتلقيت يوم مقابلتي لرئيس الوزراء اتصالًا من اللواء عمر سليمان... وكان بادي الترحيب بي وكذلك من د. أسامة الباز... الذي أظهر حماسًا شديدًا.

وتقرر أن نحلف اليمين يوم الأربعاء 14 يوليو وذهبت إلى رئاسة الجمهورية في قصر الاتحادية. ووقف كل أعضاء الحكومة الجديدة في صف واحد يتقدمهم رئيس مجلس الوزراء... ثم الوزراء بأقدمياتهم... واقتربت في دوري من الرئيس وقمت بحلف اليمين ومصافحته باليد... رأيت وجهًا شاحبًا تعكس ملامحه الملل... ثم عقد اجتماعًا لكل الحكومة تحدث خلاله بإيجاز شديد وأعطى بعض التوجيهات العامة وأنهى الاجتماع سريعًا. توقعت أن يطلبني للقائه، خاصة أن اهتمامه بالسياسة الخارجية وإدارته المباشرة لها سواء من خلال

وزير الخارجية أو رئيس المخابرات وأجهزة الأمن القومي الأخرى الدفاع والداخلية تمثل أولوية متقدمة له... إلا أنه لم يفعل ذلك مما أثار دهشتي إذ كيف يبدأ عملي دون الحصول على توجيه أو رؤية الرئيس لما يرغب في تحقيقه... ما هي الأولويات التي تشغله في هذه المرحلة مع تشكيل حكومة جديدة ينبغي أن يكون لها أهداف محددة؟! وغادرت القصر الجمهوري... قصر الاتحادية نسبة إلى اتحاد الجمهوريات العربية إبان فترة حكم الرئيس السادات عندما اتخذ القصر مقرًّا للاتحاد أو مقرًّا للحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة إبان فترة الأعوام الثلاثة لوحدة مصر وسوريا في الفترة من 58 حتى 1961... ووصلت إلى وزارة الخارجية وبدأت أعمالي ومسئولياتي وزيرًا للخارجية.

طلبت ارتباطات الأسبوع القادم فور دخولي المكتب... أي الفترة من 14 حتى 21 يوليو حيث كنت أعلم أن هناك اجتماعًا وزاريًّا لدول جوار العراق ومصر سوف يعقد يوم 20 يوليو...

ولما كان هذا الاجتماع يمثل أول ظهور حقيقي لي... فكان يجب الإعداد والتجهيز له بشكل متعمق.... وأطلعني مساعد الوزير سامح شكري على مذكرة جاهزة في هذا الصدد وقرأتها بإمعان شديد للتعرف على كل جوانب المسألة وخلفياتها بشكل تفصيلي وكتبت بعض التوجيهات المحددة للإعداد للاجتماع... ومع انتهائي من القراءة جاءني رنين التليفون الخاص بسويتش الرئيس وكنت أعلم به منذ سنوات خدمتي الأولى مع الوزير محمد إبراهيم كامل في عام 1977 وبقية الوزراء الآخرين في السنوات التالية كمال حسن علي/ عصمت عبدالمجيد/ وعمرو موسى... واستمعت إلى صوت سكرتير الرئيس، قائلًا إن الرئيس يود أن يتحدث معك... كانت هذه هي المكالمة الأولى له معي، وانتظرت لبرهة وجاء صوت الرئيس هادئًا مجاملًا ولكن في غاية الضعف... واستغربت بشدة أن تكون العملية الجراحية التي أجراها في العمود الفقري قد أثرت عليه بهذا الشكل... قال إنه يعلم بأن هناك اجتماعًا سيعقد بالقاهرة خلال أيام وأنه يأمل أن أهتم بالأمر... كان حديثه قصيرًا للغاية وشكرت ربي أنني كنت قد انتهيت منذ عدة دقائق من الاطلاع على هذا التقرير الخاص بالمؤتمر وأعطيته بالتالي إيجازًا لما هو جارٍ وما ننوي أن نفعله واستشعرت أنه اطمأن... وأضاف أنه سوف يلتقي بي قريبًا لكي يناقش موضوعات السياسة الخارجية...



وأبلغته أنني جاهز لأي تعليمات... ومرت أسابيع ثم شهور ولم يحدث مثل هذا اللقاء... وكنت أشارك في اجتماعات أخرى يرأسها الرئيس، إلا أنه لم يقم بإعطائي هذه التوجيهات التي كنت أنتظرها... وأخذت أعمل في الاتجاه العام للسياسة الخارجية المصرية مثلما رصدتها وعملت في إطار منظومتها طوال عقود وعقود...

وأخذت أسترجع عندئذ، في يوليو 2004، ما كان يتوارد إليَّ من أخبار عن فقدان الرئيس الاهتمام بالكثير من مسائل السياسة الخارجية وشخصياتها وقضاياها على المستوى الدولي... وبالفعل رصدت هذا الوضع... فلم يعد يبدي هذا الاهتمام الكافي بقوى هامة مثل الهند الصاعدة وقدراتها المتنامية أو الصين ذات الإمكانات الاقتصادية الهادرة وكذلك البرازيل - القطب اللاتيني البازغ - أو العلاقات بينهم جميعًا والقوى الغربية القديمة... وقدرت أن السنوات الطويلة في المتابعة والتعرف قد قلصت هذا الاهتمام ولم يعد متجددًا... كان الرئيس أسيرًا لعلاقات مع شخصيات رئيسية، في مقدمتها الرؤساء الفرنسيون كلهم، والمستشارون الألمان، وكبار مسئولي إيطاليا وكان الاهتمام الدولي بمصر كبيرًا... وكان هناك رغبة محمومة من الجميع للقدوم والزيارة والتحدث والاطلاع... وكان هناك رصيد كبير للغاية بسبب طول فترة الحكم... ومع ذلك كان هناك أيضًا الإحساس بالملل وأنه... «سبق لنا أن رأينا كل هؤلاء واطلعنا على كل الأمور»! وأدى ذلك الوضع إلى خلق ظروف غير مواتية... ومع ذلك صممت أن أقوم بدوري ومسئولياتي طبقًا لرؤيتي وتحليلي للتطورات الدولية مثلما كنت أتابعها وأرصدها على مدى السنوات الأولى من الألفية الجديدة وتأثيراتها على مصر والمنطقة العربية والصراع الإسرائيلي العربي ودور القوى الإقليمية فيه سواء إيران أو تركيا وغيرها.

الفصل الثاني
النشـــأة والإعـــداد

أعلنت نتيجة الثانوية العامة في يوليو 1959، وتخرجت بالتالي في مدرسة مصر الجديدة الثانوية بمجموع درجات معقول فتح أمامي الكثير من فرص الكليات الجامعية، عدا الطب والهندسة التي كانت تتجاوز مجموع درجاتي، ولم أكن في الحقيقة مهتمًا بهما كثيرًا..

وأرسلت إلى والدي في مدينة بون حيث كان يشغل منصب رئيس مكتب مشتريات القوات المسلحة من ألمانيا الغربية لكي أبلغه برغبتي في الانضمام إلى إحدى الكليات العسكرية سواء كلية الطيران أو الحربية... وهي رغبة كانت مستقرة في نفسي على مدى سنوات طويلة... وجاءني رده بالرفض الحازم وأنه لن يوافق على تقديم أوراقي أمام الكلية، كما أنه سيسعى إلى عدم نجاحي أو مروري في امتحانات كشف الهيئة التي تجريها هذه الكليات... وأخذت أجادل لأسابيع دون طائل وانتهى موعد التقديم لهذه الكليات وتصورت أن الفرصة قد ضاعت... وانضممت غاضبًا والأسف واليأس يملآنني إلى كلية علوم جامعة عين شمس



وشعرت أن آمالي في الحياة قد ضاعت وأن جهدي الذي بذلته على مدى عشرة أعوام للتعرف على المسائل العسكرية والاطلاعات الحربية قد ذهب أدراج الرياح.

كان والدي علي أحمد أبو الغيط يعمل ضابطًا طيارًا في سلاح الطيران الملكي منذ إبريل 1939، يتنقل في القواعد الجوية المصرية محدودة العدد وقتذاك... وجاءت حرب فلسطين في مايو 1948، وشارك مع العديد من ضباط الطيران في هذه الحرب، وبالذات في عمليات القاذفات التي كانت تقوم بالإغارة على مطارات ومدن ومنشآت إسرائيل... كنت أبلغ من العمر وقتها ستة أعوام إلا أنه ورغم صغر هذه السن، وهو الأمر الذي يستثير استغرابي اليوم، فقد كنت على إلمام بشكل عام بأن هناك حربًا جارية وأن مصر تحارب ضد «اليهود» في فلسطين وأن أبي يشارك في هذه الحرب... من هنا كانت كل ألعابي واهتماماتي في هذه السن المبكرة... هي الطائرات والدبابات والحرب، مع تمثيلي لدور أبي فيها، خاصة عندما تجمعني لقاءات الطيارين مع أسرهم وأولادهم بعضهم البعض. وسافر والدي مع انتهاء الحرب في بعثة تعليمية إلى بريطانيا لدراسة الملاحة الجوية التي كانت تعتبر علمًا جديدًا في ذلك الوقت، وتركنا في شقتنا القائمة في شارع سوهاج بمصر الجديدة القريبة من مطار ألماظة التي كانت تمثل القاعدة الجوية الرئيسية لسلاح الطيران المصري... وبقيت مع والدتي فاطمة محمد المسيري، وشقيقتي التي تبلغ من العمر عندئذ أقل من عام... كان والدي قد تعرف على والدتي من خلال شقيقه المتزوج من أخت غير شقيقة لها، وهما مع ثلاثة عشر ابنًا وابنة آخرين، أبناء الأميرالاي محمد المسيري، من وزارة الداخلية المصرية، وكان يعمل لسنوات كياور للخديوي عباس حلمي مع بدء الحرب العالمية الأولى.

وعاد والدي في بداية عام 1950 لكي ينقل إلى الإسكندرية لفتح وإنشاء مدرسة جديدة للملاحة الجوية في مطار الدخيلة... وانتقلنا معه للإقامة في مساكن ضباط المطار... وانضممت إلى مدرسة محرم بك النموذجية... ومع الإقامة في المطار لاحظت وجود مئات الآليات والسيارات والطائرات والدبابات المحطمة التي تم تجميعها خارج سور المطار أو داخله منذ انتهاء معركة العلمين في أكتوبر 1942 وانسحاب قوات المحور من مصر... وأخذت أقضي وقتي ولساعات وأيام في هذا المستودع الضخم للمعدات الحربية المحطمة...

كان أبواي يستشعران القلق والخشية من أن أتعرض لحادث أو أمسك بشيء لا ينبغي الإمساك به... من هنا كان يكلف دائمًا أحد الجنود بمصاحبتي... وبدأت اهتماماتي تزيد بالحرب والعسكرية... وتصادف أن وقعت يدي على مجموعة كتب عسكرية لأحد أخوالي من العسكريين... وعددهم خمسة عسكريين خدموا في القوات المسلحة وشارك بعضهم في حروب مصر المختلفة مع إسرائيل وكان أحدهم اللواء طيار نبيه المسيري، رئيسًا لأركان القوات الجوية المصرية في معركة أكتوبر 73... كانت كلها من كتب التاريخ العسكري التي تتناول الحرب والاستراتيجية بشكل عام... وحروب الشرق الأوسط في التاريخ القديم أو أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية على وجه الخصوص... كانت كتبًا عميقة ساحرة، ترجمها الجيش المصري وأتحف بها مكتبته فور انتهاء الحرب الثانية... وأعتقد أنها كانت تصرف للعسكريين المصريين مجانًا... كان بعضها يتناول في أجزاء متعددة، كل منها ثلاثمائة صفحة، عمليات شمال إفريقيا في الفترة من 40 حتى عام 1943 وأهدافها الاستراتيجية وقادتها وأسلحتها... وأهداف قوى المحور في البحر الأبيض المتوسط وتهديد السيطرة الغربية على سوريا/ العراق وصولًا إلى إيران وتهديد آبار النفط وموارد الحلفاء منه... وبدأ أفقي ينفتح على ما يسمى الاستراتيجية ومعناها والمقصود منها... ثم قرأت أيضًا العديد عن كتب الحرب العالمية الأولى سواء في المسرح الغربي وروسيا أو في منطقة فلسطين بين الأتراك والبريطانيين وهي كتابات تركت أثرها على فهمي للأمور عندما دخلت مصر سلسلة حروبها مع الكيان الإسرائيلي البازغ في فلسطين... ولاحظت أن الجيش المصري في ترجماته لهذه الكتب الرائعة يركز على حروب الصحراء وتكتيكاتها وأنواع الأسلحة المستخدمة فيها ونوعيات القادة الذين حاربوا هذه المعارك وخبرتهم ومفاهيمهم... وكذلك تأثيرات وفاعلية أسلحة محددة في الصحراء... الدبابة/ الطائرة المقاتلة المدفعية المضادة للدبابات/ الاختفاء والتمويه والخداع التكتيكي والاستراتيجي.

وكنت أستشعر الاستغراب حيث لم يكن أي من هذه الكتابات بقلم عسكريين مصريين... وإن لاحظت أيضًا أن بعض الكتابات في الاستراتيجية الخاصة بالشرق الأوسط، كانت من جانب بعض العسكريين المصريين الصاعدين ومنهم محمد حافظ إسماعيل أو من المدنيين

مثل الكاتب محمد حسنين هيكل... ومع مقدم الثورة المصرية في يوليو 52 نقل والدي إلى القاهرة، وبدأ رحلة استغرقت عشرة أعوام، تحمل خلالها قيادة أكثر من مطار عسكري... ثم دورة تدريبية للحصول على شهادة أركان حرب من كلية الحرب الجوية البريطانية في أندوفر بجنوب إنجلترا... ومع عودته عين كقائد ثان للقيادة الجوية الشرقية في يوليو 56... وصحب ذلك خروج البريطانيين من منطقة قناة السويس... وكانت الأسرة كلها تصحبه في هذه التحركات... وكثيرًا ما كنت أجلس صامتًا في غرفة الطعام بمقر السكن سواء بمساكن ضباط الطيران في مطار هليوبوليس بمقر قيادة القوات الجوية في بداية الخمسينيات أو في منزلنا في قرية «أندوفر» بجنوب بريطانيا في منتصف الخمسينيات... أتابع جلسات والدي وأحاديثه مع زملائه من الطيارين المصريين أو الأجانب - أثناء دورة أركان حرب ببريطانيا - وهم يناقشون العمليات الجوية والتدريبات والمشاريع العسكرية التي يكلفون بها... وزاد ولعي بالجيش والطيران والقوات المسلحة والحرب بصفة عامة...

كانت إحدى بنات عمومتي قد تزوجت شابًّا مغربيًّا درس في مصر ثم سافر إلى جامعة كمبردج للمزيد من الدراسة... وقبل مغادرته ترك لدى عائلتي مجموعة كبيرة من الكتب حول أوضاع شمال إفريقيا ومحاولات الشعوب العربية الحصول على الاستقلال من القوى الاستعمارية الغربية... وقرأتها جميعًا ولديَّ من العمر ثلاثة عشر أو أربعة عشر عامًا... وتفتحت آفاقي على الأوضاع العربية والمشاعر القومية التي تحرك العرب جميعًا نحو الاستقلال والتخلص من السيطرة الأجنبية. واطلعت في سياق هذه القراءات على كتابين مترجمين صادرين عن دار الهلال، أولهما عن مصطفى كمال أتاتورك بقلم كاتب بريطاني هندي والثاني عن جنكيز خان وحروب المغول في آسيا وخروجهم إلى مناطق العالم الإسلامي ثم وصولهم إلى البحر الأبيض المتوسط وسقوط بغداد ودمشق ورد مصر لهم في عين جالوت... وكنت كلما التقيت بها - ابنة عمي - في مصر أو المغرب بعد ذلك بسنوات - وقد أصبح زوجها سفيرًا كبيرًا بالخارجية المغربية - أحدثها عن تأثير كتبه وأوراقه التي تركها لي قبل سفره إلى بريطانيا وتأثيرها في صقل شخصيتي وزيادة معرفتي... له كل الشكر والرحمة... السفير المغربي محمد السعدني.

وأوقدت شخصية كمال أتاتورك في نفسيتي، الكثير من المشاعر والأحاسيس، كما فتحت آفاقًا للتعرف على شخصية هذا القائد التاريخي ونضاله من أجل إقامة تركيا الحديثة... وعشت مع هذه الشخصية لسنوات وسنوات، خاصة مع دخول مصر فورة الثورة الناصرية... والسعي إلى إقامة مجتمع جديد يقوم على الحداثة والتنمية والتطوير السريع... وفي السنوات التالية قرأت الكثير من الكتب حول هذه الشخصية الأسطورية كما اهتممت بزيارة قبره والمتحف الملحق بمدفنه كلما قمت بزيارة أنقرة للقاء القادة الأتراك.

أما الكتاب الآخر الذي يتناول شخصية جنكيز خان فقد فتح الباب أمامي واسعًا في التعرف على آسيا والصين واليابان... وغزوات قبائل التتار والمغول وهجرات السكان والشعوب والقبائل من أواسط آسيا إلى الشرق الأوسط وشرق أوروبا... وكانت هذه القراءات مقدمة للتعرف على التاريخ الأوروبي بدءًا من الإغريق وصدامهم مع فارس وإمبراطوريتها الإخيمينية ومرورًا بحرب البلوبونيز بين إسبرطة وحلفائها وأثينا ومؤيديها من المدن الإغريقية....وعدت مرة أخرى، بالتالي إلى دراسة القوة البرية وتأثيراتها في مواجهة القوة البحرية وسطوتها وحرية حركتها... ثم قادني ذلك إلى قراءات في تاريخ مقدونيا والإسكندر الأكبر وبعده روما سواء الجمهورية أو الإمبراطورية... وأخذت الصورة للتاريخ تستكمل...

ومع دخولي جامعة عين شمس - كلية العلوم - في عام 59 بدأت دراسة لم أستشعر تجاهها بأي تعاطف أو حماس... كان العديد من أصدقائي ومعارفي قد انضموا إلى الكليات العسكرية المصرية في فترة حماس وطني متفجر... وكنت أدرس من جانبي علوم الحيوان والنبات والحشرات وعلم الفيزياء وكذلك الجيولوجيا وصخورها... وشعرت بأن ذلك لا ولا يمكن أن يمثل آمالي في الحياة والمستقبل، حيث كان طموحي قد تفجر في اتجاه آخر... ومع عودة والدي من مهمته التي طالت لعام ونصف في ألمانيا الغربية بعاصمتها بون بدأت مرحلة من الشكوى والتنغيص عليه وزاد الاحتدام بالأسرة... كان والدي يتحفظ على فكرة انضمامي للقوات الجوية... إذ كان قد فقد الكثير من أصدقائه وزملائه من الطيارين المصريين على مدى السنوات... كما كان يرغب في تأهيلي - كابن وحيد له - في



مهنة أقل خطرًا... وتدخل معه الكثير من أصدقائه من العسكريين لتليين رفضه لانضمامي إلى القوات المسلحة... وبدأ يتقبل فكرة انضمامي إلى كلية عسكرية... وإن كان قد صمم ألا تكون كلية الطيران أو الكلية الحربية... وانتهى به الأمر إلى الموافقة على محاولة الانضمام إلى الكلية الفنية العسكرية التي فتحت أبوابها لأول مرة في سبتمبر 1959... وذهب إلى مقابلة المشير عبدالحكيم عامر في ديسمبر 59 وطلب منه موافقته بشكل استثنائي على انضمامي إلى الكلية الفنية العسكرية إذا ما نجحت في الكشوفات الطبية ووافقه المشير على الاستثناء وأجريت الكشوفات الطبية ونجحت بها ومن ثم انضممت إلى الكلية الحربية، دفعة الفنية العسكرية يوم 19 ديسمبر 59 متأخرًا عن زملائى في الدفعة الأولى بما يقرب من أربعة شهور كان لها تأثيرها في عدم تمكني من اللحاق ببعض الموضوعات ذات الأهمية لهذه الدراسة، وفي مقدمتها علوم الرياضيات والهندسة... وبقيت في السرية الثالثة من كتيبة خالد بن الوليد لعدة أسابيع في أحد العنابر... أنام وأستيقظ به وأذهب إلى مطعم الكلية أثناء الوجبات وأتابع ما يجري دون أي دراسة... الأمر الذي أضر بفرصى في النجاح وإن كنت أتفهم أيضًا أنني لم أحصل على تدريب فترة الأساس في الأسابيع الأولى مع بقية زملائي بالكلية... كانت فترة بالغة القسوة... لأنني شعرت أنني لن أتمكن من اللحاق بهم في العلوم الفنية... وبالفعل لم أتمكن من المرور إلى العام الثاني للكلية... ووقفت أمام معضلة ومفترق طريق... هل أبدأ من جديد في سبتمبر 60 أم أنتقل إلى الكلية الحربية رغم معارضة والدي الشديدة... وجاءني أحد أخوالي السفير أحمد محمد المسيري... وشعر بالأزمة التي نمر بها... أنا ووالدي... وقال: ولماذا لا تعود إلى الجامعة وتستكمل دراسة جامعية تأخذك إلى السلك الدبلوماسي المصري؟ وأعتقد أنني ضعفت لحظتها... ووافقت على هذا النهج المقترح وغادرت وأنا أبكي بحرارة... لقد كان عامًا أو ثمانية شهور صعبة بالكلية الحربية ولكنها على الجانب الآخر ممتعة في تأثيرها على شخصيتي... تملكني الانضباط/ العمل/ التجهيز الجيد لأي موقف، وبقي شعاري دائمًا هو الواجب - الشرف - الوطن- وهو شعار الكلية الحربية الذي اعطاه لها جمال عبدالناصر عند افتتاحه لمبانيها ومقرها الجديد في مصر الجديدة في زيارة له للكلية في عام 58.

وعدت إلى الجامعة في سبتمبر 60 - كلية التجارة... هذه المرة - ووضعت نصب عيني الانضمام إلى الخارجية المصرية وتخرجت في الكلية في يوليو 1964 وتقدمت في اليوم التالي لدخول امتحان للملحقين الدبلوماسيين كانت الخارجية قد أعلنت عن عقده يوم 12 سبتمبر 64، ودخلت في سباق مع الزمن للتجهيز والإعداد والقراءة المستمرة لموضوعات الامتحان... ولم يكن لي سابق معرفة بدراسة القانون الدولي العام الذي هو أحد أهم الموضوعات التي يهتم بها الامتحان... وينبغي أن أعترف أن قراءاتي السابقة في الاستراتيجية والعلاقات الدولية كان لها ولاشك أثرها في تسهيل الأمر في سعيي للالتحاق بالسلك الدبلوماسي المصري. كانت سنوات الدراسة الجامعية تمثل فرصة طيبة للغاية ليس فقط للدراسة والتحصيل ولكن أيضًا للمزيد من الاطلاعات ذات التأثير... وقرأت الكثير من كتابات الماركسيين والتاريخ السوفيتي والحقبة الستالينية والحرب الباردة... كذلك حقبة النازية والفاشية والظهور الأمريكي على المسرح الدولي... ويجب أن أعترف أنني عند هذه النقطة في حياتي... كنت أقترب بشدة من الإعجاب العميق بالفلسفة الاشتراكية ومفاهيم العدالة الاجتماعية والحاجة إلى إقامة مجتمع يقوم على هذه العدالة الاشتراكية، وبقى هذا التوجه معي طوال التجربة الناصرية حتى صدمة يونيو 67 وضياع الأمل... من هنا كنت أرغب دائمًا في أن أعمل في سفارة مصر لدى الاتحاد السوفيتي وتحت قيادة هذا السفير المصري العظيم مراد غالب الذي كانت تجمعه بوالدي صداقة حميمة... وجاء رنين التليفون في منزلنا في بداية أكتوبر 64 لكي يبلغني أحد موظفي إدارة شئون السلك الدبلوماسي والقنصلي بالخارجية المصرية أنني نجحت في الامتحان التحريري وعليَّ القدوم للوزارة يوم 12 أكتوبر للمشاركة في امتحان شفهي وكشف للهيئة... وأوصلني والدي إلى مبنى وزارة الخارجية في ميدان التحرير في مساء هذا اليوم لكي أنضم إلى مجموعة من الشبان والفتيات كان عليهم الدور في هذا اليوم... وأديت الامتحان بالكثير من الثقة لكثافة المعلومات المتوافرة لديَّ... وجلست أنتظر نتيجة الامتحان النهائي... ومرت الأيام والشهور... عدت خلالها للقراءة الكثيفة... عدة ساعات كل يوم وفي موضوعات شتى... كنت أراه سباقًا مع الجميع للمعرفة والتحصيل والإعداد لما هو قادم.... وفي 24

مايو اتصل نفس الموظف وأبلغني أنَّه عليَّ الحضور إلى مبنى الوزارة في التحرير في اليوم التالي للحصول على استمارة الكشف الطبي لدى القومسيون الطبي التابع لوزارة الصحة المصرية... وعلمت أنني مررت من الامتحان وانضممت بالتالي إلى السلك الدبلوماسي رسميًّا في أول يونيو 1965... وعلمت عندئذ أن فترة التأخير التي امتدت حوالي سبعة أشهر كانت بسبب الحاجة لإجراء تحريات شرطية وأمنية عليَّ وعلى زملائي من المتقدمين... كان أمرًا مضحكًا أن هذه التحريات أجريت من قبل أفراد بسطاء من الأمن المصري من فئة المخبرين الذين اعتمدوا على معلومات قدمها لهم بناء على استفساراتهم، مجموعة من أصحاب الحرف الذين لعائلتي اتصال بهم: المكوجي الذي يخدمنا/ تاجر اللحوم أو الخضراوات الذي يأتينا/ بعض السائقين الذين خدموا مع والدي أو كانوا في خدمة أسرتي وغير ذلك ومع ذلك لم أستبعد وقتها أن تكون تليفونات منزلنا في القاهرة أو الإسكندرية تحت الرقابة أو السؤال عني لدى الجامعة أو حرسها الجامعي...

وقد تكون المناسبة هنا متاحة لحديث صادق حول مسألة الانضمام إلى وزارة الخارجية إذ يتكرر بين الحين والآخر ولدى جمهور العامة أن الانضمام إلى وزارة الخارجية يتم «بالوسايط» والاتصالات... وأن أبناء أعضاء السلك الدبلوماسي والإداري لهم أولوية عمن عداهم... وحقيقة الأمر وبكل أمانة المسئولية... فإن هذا الموضوع هو أكثر الأمور بعدًا عن الحقيقة... إذ إن امتحانات وزارة الخارجية... في كل العهود والأوقات... كانت دائمًا تقوم على الفرصة المتكافئة وسرية الامتحانات التحريرية وضرورة النجاح فيها اعتمادًا على خبرة وإمكانات المتقدم للوظيفة ومن خلال امتحان المسابقة... كما أن الامتحان الشفهي يستخدم فعلًا بجدية وصدق لتأمين اختيار أصلح العناصر... وأنه كثيرًا ما رسب أبناء وبنات سفراء كبار فيه نتيجة لعدم تجهيزهم له أو الشعور بعدم مناسبة قدراتهم لاحتياجات الوزارة...

وتم توزيعي في هذا اليوم، أول يونيو 1965، للعمل في إدارة شرق أوروبا وبقيت بها لفترة عام وبعض عام ثم نقلت إلى إدارة الصحافة. وبدأت في التعلم والتحصيل ومحاولة التعرف على وزارة الخارجية وتياراتها المختلفة ومنافساتها الحادة وظروف العمل بها...

وعرفت أن مكتب وزير الخارجية أو وكيل أول الوزارة هو المفتاح إلى حد كبير، الذي يفتح الطريق للخدمة في مواقع التأثير والسفارات والبعثات المصرية الكبيرة وبها يؤمن للعضو الدبلوماسي فرصة كبيرة للظهور والتصعيد...

كنت أستشعر أن المواقع التي عملت بها على مدى العامين أو ثلاثة الأعوام الأولى من عملي بالخارجية لن تتيح لي هذه الفرصة في الانطلاق، ومع ذلك كنت أرفض استخدام «الوساطة» لتغيير المسار رغم قدرتي على ذلك من واقع اتصالات والدي القوية برجالات الخارجية في هذا الوقت وكان عدد كبير منهم، وبالذات من السفراء ووكلاء الوزارة من العسكريين المصريين الذين نقلوا إلى الخارجية في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين... وبقيت في الفترة من أكتوبر 66 حتى يوم نقلي للخارج في ستينيات 68 أعمل في إدارة الصحافة بالوزارة... ورب ضارة نافعة... فقد جاء نشوب حرب 67 وما زلت في إدارة الصحافة... وتمكنت من الاطلاع على الكثير من الوثائق والنشرات والدراسات الصحفية عن هذه الحرب وأبعادها... وكنت أعدها في نشرات مع زملائي بالإدارة، للتوزيع على بقية أعضاء الوزارة وأخذت أتحدث بما قرأته أو بما كونته من معلومات عن هذه الحرب... واستمع لآرائي بعض الدبلوماسيين الذين كان ينتظرهم مستقبل كبير... ومنهم السفير عبدالرءوف الريدي والوزير أحمد ماهر السيد وغيرهما... كانت صدمة هزيمة 67 تفوق أي شيء شهدته في حياتي حتى هذا الحين... ومع ظهور واتضاح أبعاد الهزيمة وحجمها أخذت فكرة الانتحار تطرق ذهني وأبعدتها بتعقل وحزم... وحان موعد النقل مع دخول العام الثالث من الخدمة بالوزارة... وكتبت للسفير مراد غالب في موسكو أرجوه أن يطلبني للعمل معه... كان يجمعه بوالدي صداقة وطيدة، مثلما أوضحت سابقًا... وكثيرًا ما رأيته في منزلنا وتحدثت معه في موضوعات هامة... وبالرغم من خبرتي المحدودة وصغر سني عندئذ... فقد كان يستمع ويتحدث ويتبادل الآراء... وأجابني مراد غالب بقوله إنه يرحب بعملي معه... بل دعاني أن أحضر إليه في مطار القاهرة قبل مغادرته إلى موسكو بعد إجازة قصيرة بمصر... وصحبت معي خطيبتي ليلى... لكي أمكنه وقرينته من التعرف إليها وكانت تبلغ من العمر عشرين عامًا...



استهدفت من سعيي للعمل في الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة - ربيع عام 1968- التمكن من الخدمة في دولة عملاقة لها تأثيرها الضخم على مقدرات العالم وسياساته، كما أن اهتماماتي بالقراءة المتعمقة في الماركسية والنظام السوفيتي دفعت بي إلى محاولة التعرف إلى المزيد على الطبيعة، وانتظرت صدور الحركة الدبلوماسية السنوية في أول إبريل 68.

وجاءت صدمتي كبيرة عندما أُبلغت بأنني نقلت إلى نيقوسيا بقبرص... واستشعرت أن الدنيا تدور بي إذ إن قبرص لم تكن تمثل اهتماماتي كما أنها - أي الخدمة فيها - لن تساعدني على الانطلاق بخبرة كبيرة وظهور قوي على مسرح الخارجية المصرية، وشعرت بالكثير من اليأس...

وكتبت خطابًا حزينًا إلى مراد غالب أعبر له فيه عن عميق أسفي لفقداني فرصة العمل معه والتعلم على يديه... إذ كان المعروف أن هذا السفير المخضرم الذي تخصص في الحقيقة في طب الأطفال ودرس لطلبة جامعة الإسكندرية قد عمل مع الرئيس عبدالناصر مديرًا لمكتبه للشئون الدبلوماسية من منتصف الخمسينيات وحتى تم تعيينه سفيرًا لمصر في الكونجو أثناء أزمتها مع بلجيكا في عام 60/ 61... ثم أوفد بعد ذلك إلى الاتحاد السوفيتي في عام 61 ليشغل منصب السفير المصري في وقت شهد الانفتاح الناصري الكبير على السوفيت... من هنا كانت علاقات مراد غالب بالقادة السوفيت قوية للغاية ولها الصفة «الشخصية» خاصة وأنه كان يتحدث الروسية بطلاقة منذ سنوات خدمته الأولى في منتصف الخمسينيات عندما عمل في موسكو مع الفريق عزيز المصري.

ولكن... مرة أخرى... رب ضارة نافعة... كما سأستعرض في صفحات تالية.

كان اقتناعي دائمًا أن زوجة الدبلوماسي، هي شريكة ذات تأثير رئيسي في المساعدة على انطلاقه وظهوره... من هنا كان شغلي الشاغل أن أتمكن من اكتشاف هذه الفتاة التي سيكون مصيرها مرتبطًا بي وبجهدي لصياغة مستقبلي بما أرغب فيه من نجاح... ورأيت هذه الفتاة في منزلنا... ليلى كمال الدين صلاح، صديقة شقيقتي، وكريمة السفير كمال الدين صلاح الذي استشهد في مقديشيو بالصومال في إبريل 57 وأقامت له وزارة الخارجية تمثالًا

وضعته في قمة السلم الرئيسي بمبنى مقر الوزارة بالتحرير، وكنت أراه - أي التمثال - في مكانه الظاهر على العتبة الكبيرة في السلالم الرئيسية بقصر التحرير - مقر وزير الخارجية في ذلك الوقت في عام 65 - ولايزال التمثال في موقعه منذ تثبيته هناك في عام 60 إجلالًا وتقديرًا لهذا الشهيد الأول في تاريخ الدبلوماسية المصرية، أقول أعجبت بها وعملت على التعرف إليها ومقابلتها في كل مناسبة، وتوطدت العلاقة وبدأت والدتها السيدة أمينة أحمد مراد في استشعار أن ابنتها تميل إلى شخص ما وأنهما يتحدثان بالتليفون لفترات طويلة... ورفضت وبشدة مثل هذا الارتباط... وقالت بأن لا مستقبل لهذا الشاب... كما أن دخله محدود ولا يستطيع أن يتحمل نفقات إعاشة الفتاة... وطال الموقف وصممت ليلى على اختيارها... وفي إطار الشد والجذب بدأ بعض أصدقاء أسرة كمال الدين صلاح، من السفراء زملائه يتعرفون إلى الموقف وما يجري في منزل صديقهم الشهيد... وقرر البعض منهم التدخل، السفير علي خشبة والسفير جمال منصور مؤكدين للأم أن هذا الشاب له فعلًا مستقبل واعد وأن الجميع يتحدثون عن صفات طيبة لديه... ووافقت وعقد القران وسافرنا معًا إلى قبرص يوم 2 سبتمبر 1968.

ذهبت في رؤيتي دائمًا إلى أن الزوجة الدبلوماسية هي العمود الفقري الحاسم في نجاح الكثير من الدبلوماسيين وبالتالي كثيرًا ما تحدثت مع صغار الدبلوماسيين المصريين على مدى عقود تالية بأهمية الاعتماد على عناصر محددة لكي يحققوا الصعود المؤكد في مستقبل حياتهم... طالبتهم بالعمل الجاد المستمر وعدم التوقف عن العمل الدءوب في أي مرحلة من حياتهم للعبور من جانب إلى آخر... وأكدت عليهم أهمية القراءة والتحصيل والدخول بالعقل إلى آفاق المعرفة في كل جوانبها وأشكالها باعتبارها الأساس في مقدرتهم على الحكم والتقدير الجيد للمواقف وبما يمكنهم من تقييم الأمور السياسية والدبلوماسية التي سوف يمارسونها بشكل جيد يحقق خدمة دبلوماسية مصر... وأضفت أخيرًا ودائمًا بعدًا رابعًا... ألا وهو الحظ... إذ إن الحظ هو البوابة التي تمكن العناصر الثلاثة السابقة من تحقيق الهدف... وفي حالتي الشخصية ورغم سعيي منذ بداية عملي بالخارجية المصرية لتوفير هذه العناصر الثلاثة: الزوجة - العمل - الاطلاع والثقافة، فقد كنت أستشعر أن الحظ ليس بعد إلى



جانبي بحيث أتمكن من الانطلاق... وحقيقة الأمر أنه ما كان لي أن أشتكي من غياب «الحظ» أو دعني أقول المساعدة الإلهية... إذ إن التجربة كانت قصيرة... كما أنه كان يجب أن أتفهم أن الصعود في السلك الدبلوماسي المصري يحتاج دائمًا إلى ما بين عشرة وخمسة عشر عامًا من العمل القوي والنشاط الواضح وبها يمكن هذا الجهاز المصري العريق من التعرف إلى قدرات البشر ويتمكن من الحكم على إمكاناتهم وتصرفاتهم وأخلاقياتهم وتوازنهم النفسي وقدرتهم على إظهار المرونة من ناحية والحزم في إظهار احترام النفس والذات من ناحية أخرى... وذهبت إلى مدينة نيقوسيا متضررًا... أستشعر أن الفرصة ضاعت... كان هناك من نقل إلى نيويورك أو واشنطن... كما ذهب البعض إلى لندن وموسكو وباريس ودلهي وبكين... وجاء تكليفي – خلافا لذلك – في مدينة صغيرة وفي بلد صغير... ومع ذلك صممت ألا أستشعر الانكسار أو أنني سوف أطرق طريقًا آخر غير طريق الصعود والبروز بين قرنائي بالسلك الدبلوماسي المصري... وأثناء عملي في سفارتنا في قبرص، وقع بالقاهرة حدث خطير كان يمكن أن يكون له تأثيراته السلبية للغاية على مستقبلي ومساري الوظيفي، إذ قبض على عدد كبير من ضباط الجيش المصري بتهمة اتصالاتهم بحزب البعث العراقي وإعدادهم لمؤامرة للتخلص من جمال عبدالناصر بسبب هزيمة يونيو 67... وكان الكثيرون منهم من أصدقائي اللصيقين... وأبلغني أحدهم بعد عدة شهور من السجن، وبعد الإفراج عنه دون اتهام أن المحققين كانوا يسألونه عن صديقهم المدني أبو الغيط الذي كان يصاحبهم دائمًا طوال عامي 67/ 68 قبل سفره إلى قبرص... وأبلغهم هذا الصديق – أي أبلغ المحققين – أن هذا الدبلوماسي لا شأن له بالأمور العسكرية... وبذا لم يتم التعرض لي في هذه الفترة... ومع ذلك يجب أن أعترف أنني كنت أستشعر وجود رقابة مستترة عليَّ بالقاهرة أثناء زياراتي لها في الإجازات في الفترة من 69/ 70.

أتاحت لي الخدمة في قبرص أن أدعم علاقتي بزوجتي وأن أبدأ في تشكيل أسرة صحية تحت ظروف هادئة... ثم أتاح لي العمل في سفارة صغيرة ذات عدد محدود من الأعضاء أن أعمل في الكثير من الموضوعات والتخصصات... وتعرفت إلى كل مهام الشئون المالية وبنود الإنفاق بالسفارة وذلك عند حلولي مكان الملحق الإداري الوحيد بالسفارة في

غيابه بإجازاته السنوية... وعملت في الشئون القنصلية... ومن ثم التعرف على مشاكل المواطنين ومتطلباتهم والصعوبات التي تقابلهم بسبب القواعد والإجراءات المصرية من ناحية أو بطء الجهات الحكومية المصرية في الرد على شكاواهم والاستجابة لطلباتهم... إلا أنني تبينت على الجانب الآخر، أن البعض من مواطنينا يؤذون بتصرفاتهم وأفعالهم الغالبية العظمى من أبناء البلد الموجودين في هذه العاصمة أو تلك... وهناك الكثير من الأمثلة التي وقعت أمام ناظري وأساءت للمصريين جميعًا... مما يدفع السلطات بالبلاد الأجنبية إلى التحسب من مواطنينا أو أن تقوم سلطاتنا بعدم التعاون أو التفاعل الإيجابي مع متطلباتهم.

وكثيرًا ما كلفني سفيري - صلاح الدين الشعراوي - أن أتناول المسائل الثقافية والإعلامية بالسفارة... من هنا تعرفت إلى الإعلاميين القبارصة والأجانب وحصلت منهم على المعلومات والأحداث القبرصية بشكل دقيق أفادني في إعداد التقارير السياسية والإعلامية كما أنه فتح ذهني وعقلي على أهمية الصحافة والإعلام في أي بلد نخدم به.

اتسم العمل في قبرص في هذه الفترة بوجود تحديات عديدة أمام أي سفارة وأعضائها من الدبلوماسيين... إذ إن الحرب الباردة كانت تفرض ثقلها على الجميع... سفارات ودبلوماسيون للدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي يتنافسون مع ممثلي الدول الغربية... وعسكريون في صورة ملحقين عسكريين بالسفارات يتابعون أفعال واهتمامات وأولويات بعضهم البعض... وكانت القواعد البريطانية في الجزيرة تحظى بالاهتمام البالغ من قبل كل الجهات بما فيها مصر وسوريا ولبنان، وهي الدول العربية الوحيدة التي كانت ممثلة في نيقوسيا..

كانت القضية القبرصية، والنزاع مع تركيا، ومواقف اليونان ومسئوليات بريطانيا - إحدى الدول الضامنة للاستقلال القبرصي - تمثل عناصر ضاغطة على حكومة الأسقف مكاريوس الذي كان يجمعه بالرئيس عبدالناصر وبمصر أحسن العلاقات... وغطيت سياسيًا كل هذه الموضوعات.

وأخيرًا يجيء دور إسرائيل... وقد كان لها وجود قوي بسبب قربها من الجزيرة واعتمادها عليها كمنفذ قريب من سواحلها... ومن جانبنا كان قرب إسرائيل لقبرص يمثل عنصر

اهتمام كبير لنا... خاصة في ظروف الحرب والمواجهة التي كانت تدور عندئذ بين مصر وإسرائيل في الفترة من 68 حتى 72 وهي فترة أتاحت لي التعرف إلى الخدمة السرية المصرية التابعة للمخابرات العامة المصرية... ومن يقرأ كتابي «شاهد على الحرب والسلام» فسوف يتعرف إلى الكثير مما كان ينفذ ويتم في قبرص... وساهم ذلك كله... أو اعتقدت أنه سوف يساهم في ظهوري مع عودتي في عام 72 إلى القاهرة... لقد كشفت خدمتي في قبرص وبشكل سريع عن نقاط ضعف في تجهيزي الحرفي... وأن الأمر سيتطلب أن أعمل وبشكل جاد على تجاوز هذه النقاط... إذ لاحظت أنني ومن خلال عضويتي في نادي الدبلوماسيين الصغار التابعين للسفارات المختلفة في قبرص، وكنا نلتقي مرتين شهريًّا على غداء عمل أو عشاء اجتماعي أن الدبلوماسيين الأجانب للدول الكبيرة قد تم تأهيلهم وتدريبهم بشكل يتجاوز كثيرًا ما كنا نعد له في وزارة الخارجية المصرية... أخذًا في الاعتبار أن كاتب هذه السطور كان دائمًا يتصور أنه بذل الجهد الكافي للاطلاع والقراءة وبما يمكنه من التنافس مع الدبلوماسيين الآخرين من الدول الأجنبية... إلا أن تبين هذا الوضع فرض على شخصي وزوجتي أن نعمل معًا على تجاوز نقاط الضعف الكامن في تدريبنا... وأعتقد أننا وعلى مدى سنوات تالية نجحنا في تحقيق الهدف... ومع ذلك فوجئت مع وصولي إلى مصر... أن إدارة شئون السلك الدبلوماسي والقنصلي قد وزعتني على إحدى الإدارات الهامشية بالوزارة... «الإدارة العامة» المعنية بمنح أو الحصول على تصاريح مرور وهبوط الطائرات الأجنبية في مطارات مصر ودخول السفن إلى موانيها... واستشعرت مرة أخرى اليأس من عدم ظهور الفرصة المناسبة لكي أعمل عملًا إيجابيًّا يأخذني في طريق الصعود... وتوصلت حينها إلى أن الأمور ربما لن تسير هكذا، وأنني ينبغي أن أفكر وأعمل بنفس أساليب من سبقوني... ألا وهي استخدام الاتصالات والمعارف والأصدقاء لتحقيق الهدف، وكان لدى والدي الكثير منها... إلا أن كل الأمر أحزنني كثيرًا... إذ إنني كنت قد صممت على مبدأ صارم... وهو الصعود والظهور بمفردي ودون اعتماد على اتصالات عائلتي أو أصدقائها... وتحدث والدي مع وزير الخارجية مراد غالب في أواخر يوليو 72 طالبًا أن أعمل معه... ووعده الوزير باتخاذ اللازم فور عودته من اجتماع لدول عدم الانحياز في جيانا بأمريكا اللاتينية...

وفجأة تغير الموقف وتبدلت الصورة... إذ جاءني صديقي وزميل دفعتي إسماعيل القطان، الذي كان يعمل بإدارة شئون السلك الدبلوماسي، وبالتالي لديه اطلاع كبير على تحركات الأفراد... وقال إن هناك حديثًا بالإدارة أن رئاسة الجمهورية سوف تطلبك للعمل فيها وأنه لاحظ أن السفير مدير الإدارة وجيه مرزوق كان يتحدث مع أحدهم تليفونيًّا... وفهم صديقي أنه شخص هام من الرئاسة... وأخذت أقلب وأتناول الأمر بالتفكير العميق... إذ قدرت أن ترشيحي ربما يكون للخدمة مع أشرف مروان الذي كان يعمل سكرتيرًا للرئيس السادات لشئون المعلومات وإن كان المعروف عندئذ أنه يمارس أعمالًا ومسئوليات كثيرة أخرى... وكان يصغرني بعام واحد... كما أننا تزاملنا في مدرسة مصر الجديدة الثانوية وكذلك عضوية نادي هليوبوليس الرياضي والاجتماعي... وشعرت أنه ليس من الملائم أن أقبل - في حالة ترشيحي معه - العمل في سكرتارية المعلومات.. ثم انصب تفكيري على الاحتمال الآخر... إذ كان يتردد أن خطيب ابنة الرئيس السادات، وكان أحد أفراد حراسته... أحمد المسيري، سوف يعمل في رئاسة مكتب الشئون العربية برئاسة الجمهورية وأنه قد يطلب بعض أعضاء الوزارة للخدمة معه... وقررت أيضًا أنني لن أتجاوب مع أي ترشيح في هذا الاتجاه... وكشفت التطورات عن خطأ تقديراتي أو قراءتي للاحتمالات... إذ طلبني السفير وجيه مرزوق في اليوم التالي وكلفني الذهاب إلى مقابلة الدكتور عبدالهادي مخلوف في قصر عابدين... وطلب أيضًا أن أذهب فورًا ، إذ إن د. مخلوف ينتظرني وقد ترك اسمي على بوابة القصر لتسهيل دخولي، ولم يكن لي أي معرفة سابقة بالدكتور مخلوف... ولم أكن أعلم بمهمته أو ماذا يفعل، وسألت مدير شئون السلك عن المزيد من التفاصيل، وأجابني أنني مرشح للعمل مع مستشار الأمن القومي المصري، محمد حافظ إسماعيل وأنهم يرغبون في رؤيتي والتحدث معي، وانطلقت بسرعة البرق بسيارتي الفولكس فاجن - الخنفسة الزرقاء - إلى قصر عابدين بوسط القاهرة... ودخلت من بوابة القصر لأول مرة في حياتي، وأخذت بجمال ورونق المبنى وطرقاته وسجاده وأثاثه ونظافته، ودخلت إلى مكتب الدكتور مخلوف - وهو مجاور لمكتب مستشار الأمن القومي - وأبلغني د. مخلوف أن ترشيحي جاء من شخصين من معاونيه أولهما أحمد ماهر السيد الذي

كنت قد تعرفت إليه أثناء الفترة التي سبقت حرب 67 وكثيرًا ما صحبته إلى مصر الجديدة في سيارته في نهاية يوم عمل طويل، والثاني هو السكرتير الأول/ إيهاب وهبة الذي كان قد زارني في قبرص، أثناء مهمة له كحامل حقيبة دبلوماسية... وأمضيت معه يومًا ونصف اليوم نتحدث ونتبادل الآراء وأناقشه في كثير من المسائل الدولية والإقليمية.... وأخذت أتبادل الحديث مع مدير مكتب مستشار الأمن القومي لأكثر من ساعة... أعتقد أنه أخذ خلالها يعمل على دراسة وتقييم شخصيتي وتوازني النفسي... ثم قال برقة شديدة: أريدك أن تعمل معي. وأجبت بالترحيب... وأضاف: فلتبدأ إذن غدًا، وأنه سوف يبلغ وزارة الخارجية بالأمر... وبذا استشعرت ولأول مرة أن الحظ والرعاية الإلهية بدآ يحيطانني...

وقبل مغادرتي للمكتب، استوقفني الدكتور مخلوف وسألني بعينين نافذتين: هل سبق أن انضممت إلى منظمة الشباب التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي؟ وأجبته بالإيجاب، وأنني انضممت إليها في عام 66 بعد دخولي إلى وزارة الخارجية وقضيت فترة تدريب في معسكر الهرم... وجاء سؤاله التالي عما إذا كنت من أعضاء التنظيم الطليعي، فقلت إن بعض أعضاء التنظيم بوزارة الخارجية حاولوا قبل حرب 67 التحدث معي للانضمام إلى التنظيم إلا أنني رفضت هذا الأسلوب في العمل السري داخل الوزارة... أخبرت الدكتور مخلوف أنني ولفترة طويلة كنت مولعًا بالتيارات الاشتراكية والماركسية وهي أمور طبيعية لدى الشباب... وأضفت أنني تركت منظمة الشباب غاضبًا بعد هزيمة 67؛ لأنها كشفت الكثير من جوانب القصور في المجتمع المصري. وشكرني الدكتور مخلوف على صراحتي في الحديث معه. وفي الشهور والسنوات التالية تبينت العداء الشديد له تجاه نظام حكم الرئيس عبدالناصر وفلسفة الحكم لديه.

وفي الطريق لمغادرة القصر، التقيت بأحمد ماهر السيد الذي لم أكن قد رأيته منذ نقله في نهاية عام 66 إلى الكونجو كينشاسا... وتحدثنا كثيرًا واستشعرت فورًا أن صداقتنا عادت إلى مسارها وقوتها، وطلب أن نعود معًا إلى مصر الجديدة، مضيفًا أنه سيعمل على المرور على منزلي صباح باكر لكي يصحبني إلى قصر عابدين لبدء عملي مع حافظ إسماعيل.

وجلست في مكتب خصص لاستخدامي بالاشتراك مع زميل صديق آخر، كان عائدًا من كولومبيا وتم ترشيحه أيضًا بالمكتب في نفس الوقت، هو الزميل فاروق بركة،

واستدعينا في منتصف النهار، وأخذنا د. عبدالهادي مخلوف إلى لقاء حافظ إسماعيل ومعنا زميل ثالث - تيمور سري - وكان مكتبه وحجرته يعكسان قمة الأناقة الملكية المصرية، وأخذ مستشار الأمن القومي يتحدث معنا واقفًا... كانت طلعته وتقاطيع وجهه صارمة، كما أن أناقته الشخصية واضحة... وقال ما معناه... إن العمل في مكتب مستشار الأمن القومي يلقي علينا مسئوليات جسامًا وأن التيقظ وتوقد الذهن ودقة الأداء وكتمان الأمور هي كلها مسائل بالغة الحساسية من وجهة نظره... وأن الفترة التي تمر بها مصر في المواجهة مع إسرائيل تتطلب الكثير من بذل الجهود وتمضية ساعات طويلة في العمل... كما أنه يهتم بالحصول على تحليلات ناضجة للمواقف والأوضاع في المناطق الجغرافية والقضايا السياسية التي سنكلف بها...

وعلى مدى ما يقرب من عامين عملت عن قرب مع مستشار الأمن القومي مسئولًا في مكتبه عن الشئون العربية، تابعت خلالها إعداد مصر للحرب مع إسرائيل في معركة 1973... ثم فترة الحرب ذاتها وما بعدها من مشاورات ومفاوضات... كانت فترة عصيبة ولكنها رائعة في نفس الوقت وقد تناولتها بتوسع كبير في كتابي «شاهد على الحرب والسلام»... وعلى مدى فترة الخدمة معه تبينت أبعاد وعمق معرفته السياسية والعسكرية وتفكيره الاستراتيجي العسكري... من هنا كثيرًا ما خضت في موضوعات الحرب والصدامات المسلحة ومعارك الحربين، الأولى والثانية، وهي كلها مسائل كانت تخرج عن نطاق عملي المباشر معه... إلا أنه كان يتجاوب باهتمام وسرور شديدين... إذ إن هذه المناقشات - أو كما اعتقدت وقتها - تأخذه بعيدًا عن ضغوط مسئولياته إلى مناقشة موضوعات أحبها وكتب فيها كثيرًا... وكانت فعلًا مناقشات ثرية للغاية، خاصة أني كنت قد استفدت من هذه المعارف أثناء خدمتي في قبرص لمدة أربع سنوات، قضيت الكثير من لياليها أستفيد من المعرفة التاريخية لأحداث العالم القديم والحديث بما فيها فلسفة التاريخ الإنساني.

كانت مهمة حافظ إسماعيل، في بداية عملي معه، كمستشار للأمن القومي تدور حول موافاة الرئيس السادات بتقدير المواقف وخلاصاتها من كافة التقارير والوثائق التي تصل



إلينا من كل المصادر المصرية... الدفاع/ الخارجية/ المخابرات العامة/ والداخلية... كل في اختصاصه... وبذا كانت الرؤى والمعلومات تتوارد ويتم صهرها معًا لكي يقرها حافظ إسماعيل الذي كثيرًا ما كان يكتب تقارير التقييم بنفسه، لكي تعرض على الرئيس السادات... وانصب تركيز مستشار الأمن القومي في بداية عملي معه على مسائل قضية الشرق الأوسط ومعالجة الصدام العربي/ الإسرائيلي... إلا أن الوضع الإقليمي من حيث العلاقات مع الدول العربية والمقترحات الخاصة بتعزيز العلاقات معها وتطويرها بحيث تحصل مصر على كل عناصر الدعم المطلوبة، سواء الأموال والمساعدات أو المعدات والمشتريات العسكرية من الدول الغربية كانت في أولوياته... وتبعها بطبيعة الحال النظرة إلى تركيا وإيران وكيفية تحقيق تعاونهما مع مصر، رغم ما يجمعهما من علاقات مع إسرائيل أو ارتباطات مع الغرب والولايات المتحدة... ولم تغب بطبيعة الأحوال، اهتمامات حافظ إسماعيل بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي، الداعم الرئيسي لمصر، أو الولايات المتحدة الصديقة المخلصة لإسرائيل... أو العلاقات بين العملاقين وتأثيرات هذه العلاقات على أوضاع الصدام العربي/ الإسرائيلي...

كانت لقاءات القمة الأمريكية/ السوفيتية تستحوذ على الكثير من المتابعة وبخاصة ما كان سيؤدي إليه «الوفاق» البازغ بينهما من انعكاسات وبخاصة فيما سمي عندئذ بالتهدئة العسكرية أو ضبط النفس العسكري في معالجة المشاكل الإقليمية.

وقد تطور أسلوب عمل مكتب مستشار الأمن القومي مع نهاية عام 1972 لكي يضم أعضاءً من المخابرات العامة ممن لهم خبرة كبيرة بالتحليلات والتقديرات، أو مسائل الأمن القومي وكذلك بعض رجال القوات المسلحة من رجال الحرس الجمهوري لمتابعة الشئون العسكرية، وآخرين من أعضاء بعض الوزارات والأجهزة المصرية المتخصصين في الشئون الاقتصادية، ووضح أن حافظ إسماعيل أخذ يوسع من إطار اهتماماته ولم يعد الأمر مقتصرًا على هذه المجموعة الصغيرة من الدبلوماسيين المصريين التي كانت في البداية لا تتجاوز خمسة أعضاء ثم زيدت بعض الشيء مع الاقتراب من حرب 73... وفي مارس 73 أخذ حافظ إسماعيل يجري اتصالات كثيرة مع عدد من الشخصيات المصرية في تكتم شديد وإن كنا قد

علمنا – كأعضاء بالمكتب – أن الرئيس قد كلفه برئاسة الحكومة المصرية التي سيدخل بها المعركة... ومع تقدم مشاوراته فوجئنا أنها توقفت فجأة، وقام الدكتور عبدالهادي مخلوف بإطلاع بعضنا وقتها، أن الرئيس السادات أبلغ حافظ إسماعيل بقراره في تحمل المسئولية شخصيًا وأن يكون الدكتور عبدالقادر حاتم نائبًا لرئيس الوزراء وقائمًا بأعمال الحكومة... وشعرت بخيبة أمل من عدم تبوؤ حافظ إسماعيل لهذا المنصب المرموق...

كانت مسئوليات حافظ إسماعيل يحكمها قرار جمهوري صادر بتحديد مهامه سواء كمستشار للأمن القومي أو كأمين عام لمجلس الأمن القومي الذي كان في بداية تشكيله يعمل في إطار المجالس المتخصصة ثم فصل عنها في مرحلة تالية...

ويجب أن أعترف هنا أن حافظ إسماعيل قد مارس طوال أعوام شغله لمسئولياته أكبر قدر من الفاعلية، الأمر الذي استغربت معه كثيرًا، عندما قرر الرئيس السادات مع بداية عام 74 إنهاء مسئوليات هذه الهيئة وعدم تعيين مستشار أمن قومي جديد بدلًا من حافظ إسماعيل الذي كان قد دب الخلاف في رؤيته مع الرئيس في كيفية دفع جهود التسوية والمفاوضات مع إسرائيل.

ومع مقدم الرئيس مبارك كنت أعتقد وقتها – أثناء خدمتي في موسكو في الفترة من 79 حتى 82، أن الرئيس الجديد سيعاود الاعتماد على مفهوم الأمن القومي مثلما صاغه أسلوب حافظ إسماعيل... إلا أن الرئيس الجديد – مبارك – سار على نهج سلفه... في الاعتماد على سكرتارية معلومات تقدم له ملخص الأوراق الواردة من بقية أجهزة الأمن القومي – الدفاع/ الخارجية/ الداخلية – ولم يكن لدى هذه السكرتارية العدد المناسب من الخبراء الذين يمكنهم تحقيق أداء مرتفع للتخديم على متطلبات السياسة الخارجية أو موضوعات الأمن القومي...

كان حافظ إسماعيل يتفادى أي صدام مع الخارجية أو المخابرات العامة... من هنا كان يحرص على وضع وجهات نظرهما للرئيس مع اقتراح خيارات محددة من واقع ما يعرضونه أو من خلال متابعته وهيئة مكتبه للصورة الأكثر شمولًا والمعلومات الوافرة المتاحة أمامه... وعملت هذه الأجهزة بالتالي بحماس في التعاون مع مستشارية الأمن القومي، خاصة أن



حافظ إسماعيل كان في السابق وزيرًا للدولة للشئون الخارجية أو رئيسًا للمخابرات العامة في الفترة من 69 حتى 1971.

وقد يكون من المناسب في هذا السياق أن أقول إنني وفور تكليفي بمهمة وزير الخارجية في عام 2004 ولتجاوز ما كنت أقدره من ضعف كامن في مسائل تقييم المعلومات وطرح الخيارات على مستوى أداء السياسة الخارجية المصرية بسبب غياب وجود منصب قابض ومؤسسي لمستشارية الأمن القومي فقد وضعت هدفًا محددًا يسعى لتجاوز غياب هذه الهيئة على مستوى أجهزة الدولة كلها... من هنا كان توجيهي الدائم هو ضرورة إشراك كل هذه الأجهزة، كل في اختصاصه ومسئولياته، في معالجة المشاكل والقضايا التي تواجه السياسة الخارجية المصرية من خلال اجتماعات مشتركة تعقد دائمًا بمقر الخارجية، ومن تابع عملنا في هذه السنوات لم يفته أن يرصد ظهور عسكريين من الدفاع والداخلية أو أعضاء من المخابرات العامة في دهاليز ومكاتب الوزارة ربما على مدى الأسبوع وبكثافة غير مسبوقة. وفي هذا السياق قد يكون من المناسب العودة إلى الدور الذي قام به عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة، في تغطية مسائل وقضايا محددة، على مدى سنوات خدمته رئيسًا لهذا الجهاز المهم... بقولي إن الرئيس مبارك وقد أعطاه إطارًا واسعًا للعمل في المسائل الخارجية فقد كان من المهم توفير أرضية مؤسسية لهذا العمل حتى لا يظهر الأمر وكأن هناك افتئاتًا على مسئوليات وزير الخارجية أو الجهاز الدبلوماسي المصري... من هنا كان ينبغي تسميته - أي عمر سليمان - مستشارًا للأمن القومي بالإضافة إلى مسئولياته رئيسًا للمخابرات العامة، خاصة أنه كان يتحدث إلى مستشاري الأمن القومي بالدول المختلفة وكذلك المستشارون الدبلوماسيون لرؤساء الحكومات بهذه الصفة.

وانتهت فترة عملنا مع حافظ إسماعيل في 12 فبراير 1974... وعدت إلى وزارة الخارجية انتظارًا للنقل إلى الخارج مرة أخرى... وتحدث معي الدكتور عبدالهادي مخلوف الذي كان لايزال لديه نفوذه في دوائر شئون السلك الدبلوماسي والقنصلي... واستفسر عن الموقع القادم الذي آمل أن أخدم فيه، خاصة أني عملت بولاء لمستشار الأمن القومي...

وطلبت مرة أخرى موسكو التي كانت ولاتزال حتى هذا الحين الموقع الحلم الذي هدفت دائماً إلى الخدمة فيه... وأجرى عبدالهادي مخلوف اتصالاته... وعاد ليقول: تحقق مطلبك... وسوف تنقل خلال شهر إلى موسكو... وشعرت بالرضا والأمل في أن التيار قد أصبح يسايرني وأنني أصنع مستقبلي بيدي...

واقترب موعد صدور الحركة الدبلوماسية في أول إبريل 74... وهو موعد مقدس منذ سنوات الستينيات... وإذا بالسفير عمر شرف... شقيق سامي شرف، سكرتير الرئيس عبدالناصر للمعلومات .. يتصل بي في المنزل في مساء يوم 28 مارس 1974 وكانت تجمعه بوالدي صداقة واحترام متبادل قائلًا: لقد قام وزير الخارجية إسماعيل فهمي بتغيير قرار إرسالك إلى موسكو وسوف تذهب بدلًا منها إلى نيويورك للعمل في الوفد الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، وبقدر ما سررت بهذا التوجه الجديد في حياتي، بقدر ما شعرت أنني فقدت فرصة قد لا تعوض للعمل في الاتحاد السوفيتي والتحصل على معرفة لصيقة بأوضاع وسياسات قوة عظمى لها تأثيرها الدولي الساحق مثل روسيا السوفيتية.

وقبل السفر في منتصف يوليو 74 حباني الله بطفل ثان سميناه «علي»... بالإضافة إلى «كمال» وأصبحت أسرتنا - ومازالت حتى اليوم - تتشكل منا نحن الأربعة، زوجتي والأبناء، وأربعة أحفاد... ولدين وفتاتين.

وجلست إلى بعض الدبلوماسيين المصريين، قبل السفر إلى الأمم المتحدة، ممن سبق لهم الخدمة في نيويورك، وكنت أعمل معهم في إدارة الهيئات الدولية، بعد انتهاء فترة العمل في مستشارية الأمن القومي وعودتي إلى الوزارة في أول مارس 1974، المستشار محمود قاسم، والسكرتير الأول مهاب مقبل، وكانا قد عادا لتوهما من نيويورك حيث خدما لمدة أربعة أعوام... وأخذا يلقنانني أسلوب العمل وأهمية الأداء وكيفية التحصيل وقيمة الموقع والتجربة، وانطلقت مرة أخرى في إعادة قراءة كل مناهج القانون الدولي العام ومسائل الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية وميثاقها وتاريخ المنظمة الدولية وأزماتها الرئيسية حتى حينه وعلاقتها بعصبة الأمم، وقرأت الكثير والكثير توطئة لهذا التحدي، واقتربت من الموقع بالكثير من الخشية والوجل...

وصلت إلى نيويورك يوم 15 يوليو... وتقع أحداث جزيرة قبرص ومحاولة الانقلاب اليوناني على الأسقف مكاريوس، رئيس الجمهورية القبرصية... وتقوم تركيا بغزو شمال الجزيرة... وأشارك في تغطية أعمال مجلس الأمن في بحثه للقضية، واعتبرت أن ذلك يمثل أول تطعيم معركة بالأمم المتحدة، وتلاها الكثير من المعارك على مدى الأعوام... ورأيت الدكتور عبدالمجيد بعد عودته من الإجازة بالقاهرة في نهاية أغسطس 1974 ولاحظت فورًا أنه – ومثلما سمعت عنه كثيرًا– من الدبلوماسيين المحترفين والمحافظين، وذو أفكار تقليدية في منهجها، نتيجة لعمله لسنوات طويلة مع الدكتور محمود فوزي، أحد أشهر وزراء خارجية الرئيس عبدالناصر، وفي أحد أيام الأسبوع الأخير من سبتمبر، ومع انعقاد دورة الجمعية العامة رقم 29 طلبني في مكتبه... وعند دخولي المكتب، وكان يجلس معه وزير الدولة للشئون الخارجية سميح أنور، بادرني بقوله: أأنت متزوج بليلى كمال الدين صلاح؟ وقلت له: نعم. فرد ببعض الاستغراب: ولماذا لم تخبرني؟ إن والدها هو أحد أعز أساتذتي بوزارة الخارجية... من هنا أخذ عصمت عبدالمجيد منذ ذلك الحين يعطيني اهتمامًا خاصًا ويسعى لتدريبي لمواجهة تحديات العمل بالأمم المتحدة.

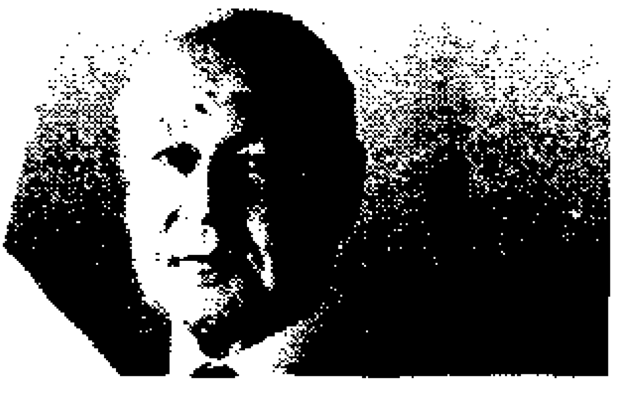
كانت سنوات الخدمة في وفد مصر بنيويورك، تمثل المدرسة الأساسية في حياتي العملية... وبدأت عملي هناك ولدي من العمر اثنان وثلاثون عامًا، وعدت بعد ثلاث سنوات ولديَّ خبرة جديدة وممارسة واعية بشئون الأمم المتحدة ودورها في عالم هذا اليوم... وكنت على وعي بأن انضمامي إلى الوفد المصري يجب ألا يمر مرور الكرام... بل يجب إما أن أترك بصمة ما... وإما أن أؤكد وضعيتي في إطار هذه المجموعة الضيقة من الدبلوماسيين المصريين الذين يشار إليهم بالبنان عندما يثار الحديث حول الأمم المتحدة... من هنا سعيت لعمل جاد وتحصيل قوي أسفر عن تقدير واضح من قبل الدكتور عصمت عبدالمجيد، سفير مصر لدى الأمم المتحدة، مما دفعه للاستعانة بي عند استدعائه للقاهرة للمشاركة في مفاوضات السلام مع إسرائيل في ديسمبر 77... لضمي إلى مجموعة العمل المكلفة بمتابعة هذا الموضوع.

لقد كشفت فترة الخدمة في نيويورك... كما سبقتها سنوات العمل في نيقوسيا... توصلي إلى خلاصات مهمة فيما يتعلق بأداء الدبلوماسيين المصريين والسلك الدبلوماسي المصري...

وتبينت أننا في مصر وبالرغم من بذل دبلوماسيينا لجهود واضحة في العمل والتحصيل فإن الاتصالات والصلات مع الدبلوماسيين الغربيين أو الهنود والباكستانيين، أوضحت أن الكثيرين منهم يتفوقون علينا في مجالات اللغات والمعرفة العامة والمعلومات المتاحة لهم من بلدانهم... وأننا وببعض الجهد في زيادة التدريب والاهتمام باللغات قد نستطيع أن نتجاوز ضعف خريجي جامعاتنا الذين ينضمون سنويًّا إلى وزارة الخارجية... ومن ثم ونتيجة لهذه الخلاصات كنت أصمم عندما وصلت إلى مقعد وزير الخارجية أن أعطي اهتمامًا كبيرًا لكل هذه النقاط السالفة.

وعدت إلى القاهرة في أول أكتوبر 77 حيث كان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، إسماعيل فهمي، قد أصدر قرارًا ينهي عمل كل من خدم ثلاث سنوات أو أكثر بالخارج ضغطًا للنفقات، وإن كان الملاحظ أن القرار تضمن في نفس الصفحات نقل عدد متكافئ من الدبلوماسيين إلى الخارج بدلًا ممن أنهيت مدة عملهم، أي زيادة الإنفاق وليس تخفيضه، وبكيت وضحكت من هذا القرار الذي يعكس التخبط وعدم الفهم بإدارة السلك الدبلوماسي ومجرد الرغبة في امتصاص بعض الضيق لدى الرئيس السادات من الإنفاق الدبلوماسي، أو ما كان يتردد وقتها من أن الرئيس لا يستشعر الرضا من أسلوب وزير الخارجية في معالجة مسألة المفاوضات مع إسرائيل.

تم تكليفي في أكتوبر 77 بالعمل في إدارة الهيئات والمنظمات الدولية تحت رئاسة المستشار عمرو موسى الذي كان من الدبلوماسيين البازغين بقوة في هذا الوقت، ويعمل على مقربة وثيقة مع كل من إسماعيل فهمي، وزير الخارجية، وأسامة الباز مدير مكتب الوزير... واستشعرت وقتها، مرة أخرى، أن الرياح تملأ أشرعتي وأنني على طريق ومسار قد يأخذانني بعيدًا إذا أتقنت وضبطت خطواتي من ناحية وظللت أحصل على معونة ودعم ربي من ناحية أخرى... أي أن تستمر الأقدار تكافئني بحظ طيب... وبرغم رضائي عن الوضع الذي عدت من نيويورك إليه فقد كنت أفكر في الكيفية التي أستطيع بها، واعتمادًا على جهدي، أن أنتقل للعمل مع وزير الخارجية حينذاك إسماعيل فهمي، وبما يمكن أن يفتح الطريق عريضًا أمام خطواتي المستقبلية في تعزيز وضعي بالخارجية.



عاد أحمد ماهر السيد، في هذا الوقت، هو كذلك إلى القاهرة، نتيجة لقرار الثلاث سنوات من باريس التي نقل إليها في عام 74 بعد انتهاء فترة عمله مع حافظ إسماعيل... وتم تكليفه بالعمل في إدارة غرب أوروبا، ولم يستشعر الارتياح للوضع الذي وجد نفسه فيه وأخذنا نجلس معًا، نتحاور ونحلل الأوضاع والمواقف وننتظر ما سوف تأتي به الرياح... كانت المجموعة الجالسة في مكتب وزير الخارجية من العاملين مع إسماعيل فهمي تتسم هي كذلك بالقوة والخبرة؛ إذ كانوا - ربما جميعًا - من رجالات وفد مصر لدى الأمم المتحدة على مدى سنوات: نبيل العربي/ عمرو موسى/ منير زهران/ محمد البرادعي/ حسين حسونة/ مرفت التلاوي...

وفجأة يتفجر الموقف عن تحرك للرئيس السادات وإعلان نيته السفر إلى القدس والتحدث أمام الكنيست، ويستقيل إسماعيل فهمي ويتبعه محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية، وتسود السيولة أوضاع وزارة الخارجية المصرية إلا من يد قادرة ومتمرسة تتمثل في أسامة الباز، الذي أضاف إلى أعبائه كمدير لمكتب وزير الخارجية المستقيل، مسئوليات أخرى مديرًا لمكتب نائب الرئيس، وبذا أبقى على الاستقرار والانتظام بالخارجية التي عين لها بطرس بطرس غالي في وظيفة وزير دولة جديد انتظارًا لتعيين وزير آخر للخارجية بدلًا من إسماعيل فهمي، وانتظرنا... وعاد عصمت عبدالمجيد إلى القاهرة لكي يرأس الوفد المصري في مفاوضات ميناهاوس وانضممت إليه، وتصورت أن الاختيار سيكون على عبدالمجيد، إلا أن الرئيس السادات اختار محمد إبراهيم كامل، المعروف لديه عن قرب نتيجة لسجنهما معًا في قضية جنائية مشهورة، هي قضية أمين عثمان في الأربعينيات واعتقادي في هذا التعيين أن السادات فضل رجل الثقة على رجل الخبرة والمعرفة نتيجة لاحتراق أصابعه مع كل من إسماعيل فهمي ومحمد رياض.

وبتعيين محمد إبراهيم كامل، عاد أحمد ماهر السيد إلى الملعب، مرة أخرى، حيث كان ماهر يخدم مع إبراهيم كامل في الكونجو كينشاسا في الفترة من بداية 67 حتى عام 1971 عندما عاد ماهر إلى القاهرة، وصحبته إلى مكتب الوزير، وكانت شهورًا حافلة مليئة بالتحدي والعمل... وأقصد بها فترة التفاوض مع إسرائيل ما بين ديسمبر 77 حتى انعقاد قمة كامب دافيد في سبتمبر

1978... وقد تناولت هذه المرحلة بكاملها في كتابي «شاهد على الحرب والسلام»... ولعل من المناسب الرجوع اليها للتعرف على خباياها وتفاصيلها... كان أحمد ماهر السيد قد عين مديرًا لمكتب الوزير يوم 24 ديسمبر 77... وانطلق يعمل بكفاءته المعهودة، وجاءه أسامة الباز الذي كان عليه أن يخلي موقعه... وأصدر نائب الرئيس له قرارًا بتعيينه وكيلًا أول لوزارة الخارجية ومديرًا لمكتب نائب الرئيس حسني مبارك... كتعويض له عن فقدانه منصب ومسئوليات مدير مكتب وزير الخارجية، وهي وظيفة ذات مسئوليات حاكمة وقابضة في تنظيم وزارة الخارجية، أقول جاءه الباز قائلًا إن الكثيرين ممن خدموا مع إسماعيل فهمي يستشعرون الخشية الآن من الوضع الجديد... وطمأنه أحمد ماهر قائلًا إنهم سوف ينقلون جميعًا عندما يأتيهم الدور، وهو قريب، إلى مواقع طيبة تؤمن لهم حياتهم واستقرارهم وتقدمهم.

وفي كامب دافيد، قبل مرور أقل من تسعة شهور من تعيين محمد إبراهيم كامل، استقال احتجاجًا على هذا الاتفاق الذي رآه ضارًّا بمصر، وغادرنا إلى القاهرة التي وصلنا إليها ونحن نستشعر «اليتم»!! وكانت فترة طويلة من الجمود الشتوي، نعمل في مكتب الوزير غير الموجود، ونقوم بكل مهام مكتبه في غيابه ولكن بدون التأثير المعهود والتقليدي، إذ استعاد أسامة الباز، مرة أخرى، كل المسئوليات وأخذ يوجه وزارة الخارجية في كل عملياتها، خاصة أن بطرس بطرس غالي لم يكن على اطلاع بخفايا الموضوعات أو تاريخ القضايا أو حتى المعرفة بالأشخاص، لقد تعرضت أيضًا لهذه الفترة التي امتدت إلى ما يقرب من عشرة شهور من سبتمبر 78 حتى يوليو 1979 في كتابي «شاهد على الحرب والسلام» وخلالها استمر عملي مع أحمد ماهر السيد مدير مكتب وزير الخارجية في خدمة الوزير الذي لم نكن نراه أو نجتمع به؛ إذ تبوأ الدكتور مصطفى خليل، رئيس مجلس الوزراء، منصب وزير الخارجية في الأسبوع الأخير من فبراير 1979 عندما تطلب الأمر ترتيب لقاءات مصرية إسرائيلية جديدة تحت الإشراف الأمريكي في كامب دافيد لمحاولة تجاوز بعض الخلافات بين الطرفين المصري والإسرائيلي في صياغات اتفاقية السلام، وقيل وقتها إن الدكتور بطرس غالي عبر عن ضيقه وربما غضبه لعدم قيامه بهذه المهمة في مواجهة موشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلية، وتضايق الرئيس السادات وقرر بالتالي وفجأة تحميل



الدكتور مصطفى خليل مسئوليات منصب وزير الخارجية وطلب منه الذهاب إلى كامب دافيد لمقابلة ديان في حضور كارتر الرئيس الأمريكي. ويجب أن أعترف في هذا السياق أن مصطفى خليل وبدون سابق تجربة ممتدة في العمل الدبلوماسي أو السياسة الخارجية أبلى بلاءً طيبًا للغاية وتصدى للإسرائيليين بقوة، واستمر يعمل وزيرًا للخارجية حتى تسليمه المسئولية إلى كمال حسن علي في 15 فبراير 1980 وكنت وقتها أعمل في السفارة المصرية في موسكو. وتكشف وثائق هذه المرحلة عن قيام الدبلوماسية المصرية تحت توجيه وقيادة مصطفى خليل بتبني مصر لمواقف قوية في تفسير معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وهي واقف تم إصدارها والإعلان عنها في كتاب أبيض صدر في هذا التوقيت.

ومرة أخرى يقترب موعد النقل إلى الخارج... وهي عملية تتم برتابة وانتظام وبحيث يقضي الدبلوماسي المصري من ثلاثة إلى أربعة أعوام بالخارج... ثم يمضي عام أو اثنان بالديوان العام بالقاهرة... عملية شاقة تضغط على نفسية الدبلوماسي وأسرته ويتصورها البعض من غير العاملين بوزارة الخارجية أنها تمثل فرصة رائعة للسفر والتجول بالبلدان المختلفة، إلا أن حقيقة الأمر أن لها صعوباتها الجمة التي تبدأ من البحث عن مدارس للأطفال والأبناء بالعاصمة المختارة أو التي تم النقل إليها، إلى شراء الأثاث أو شحنه من مصر واستئجار المساكن وشراء الاحتياجات والسيارة وغير ذلك، وبدء حياة جديدة للأسرة تنتهي مع مرور أربعة أعوام، وكثيرًا ما تؤدي إلى آثار نفسية للأولاد بسبب كثرة تغيير المدارس وفقدان الأصدقاء والتحول في أنظمة التعليم وغير ذلك من منغصات...

وحاولت أن أعاود فكرة النقل إلى موسكو... وفي هذه المرة تحقق ما كنت أرغب فيه ويا ليته لم يتحقق...

سافرت إلى الاتحاد السوفيتي يوم 17 يوليو 79 على طائرة أنتونوف 154 تابعة لشركة إيروفلوت... وكانت رحلة قصيرة لم تتجاوز ثلاث ساعات من القاهرة إلى موسكو، لكنها كشفت وبسرعة شديدة ما كان ينتظرني، فوضى من قبل الشركة في صعود الركاب للطائرة التي ظهر أن الهدف منها هو الطيران فقط ولا أي قصد لراحة المسافر، وهبطنا إلى مطار موسكو، وكنت أصطحب كل أسرتي، كما أن القائم بالأعمال المصري حسن قنديل وأسرته

كانوا يسافرون على نفس الطائرة، وبقينا بالمطار لفترة غير قصيرة، وأخذ المسئولون السوفيت يفتشون في جوازات سفرنا وأوراقنا، ولعلهم كانوا ينظرون في حقائبنا منعًا لتسرب أي شيء يمكن أن يضر بأمن الاتحاد السوفيتي أو مواطنيه ثم تحركنا من المطار إلى المدينة... فندق أوكرانيا الشهير... ولاحظت أن الطريق ضيق لا يعكس قدرات وإمكانات الدولة العظمى... كما أن الإضاءة قاصرة. وفي الفندق لاحظت أن الأثاث يظهر وكأنه يعود إلى القرن التاسع عشر، رغم أنه - أي الفندق - قد بني في الفترة من 46 حتى 49 من قبل الأسرى الألمان الذين كان السوفيت يحتجزونهم بعد سنوات من انتهاء الحرب... يعملون في الأراضي السوفيتية للتكفير عن أفعالهم ضد السوفيت أثناء الحرب بين البلدين، كما أن خدمات الفندق بدائية للغاية، وهناك في كل دور مكتب تجلس فيه جدة روسية تنظر في جوازات السفر والأوراق ومن له حق التواجد ومن لا ينبغي السماح له بزيارة الدور. وبقيت في الفندق لحوالي ثلاثة شهور لعدم وجود شقة لي للإقامة فيها، كانت مصر قد حصلت أثناء شهر عسلها مع الاتحاد السوفيتي على عدد طيب من الشقق التي كانت توصف بأنها عملاقة وتماثل ملاعب الكرة في حجمها، إلا أن قرارات الخارجية في تخفيض الأعداد للدبلوماسيين فجأة وسحبهم قبل إكمال مددهم بدعوى ضغط الإنفاق أو للقيام بتحرك مظهري شكلي في هذا الصدد، ومع تخفيض أعداد أعضاء السفارة، قرر السوفيت سحب الشقق العملاقة، وعانى العديد من الدبلوماسيين المصريين في السنوات التالية من عدم وجود شقق مناسبة،وتعلمت من هذا القرار قصير النظر ضرورة دراسة كل معطيات الموقف فيما يتعلق بمسائل الأفراد قبل اتخاذ أي قرار يكون له عواقبه عليهم وأسرهم.

رأيت موسكو مدينة مترامية الأطراف، بها مبانٍ عريقة من معمار العشرينيات والثلاثينيات، ولكن بعضها أيضًا منذ القرن السابق، ذات شوارع عريضة وحدائق مترامية... رأيت نظامًا صارمًا.. في كل شيء، تصرفات المواطنين/ حركة المترو والأتوبيس/ فتح المحال وإغلاقها، حركة المرور البسيطة التي تسودها، ولاحظت أن الروس يحاولون التشبه بالغرب في كل شيء، إلا أن مواردهم كانت قاصرة عن إشباع آمالهم في الظهور بالمظهر الغربي الاستهلاكي في الإنفاق...



أقمت في شقة صغيرة، حوالي ستة وستين مترًا حصلت عليها من طباخ السفارة الذي كان لديه شقة أخرى أصغر مساحة تعود إلى أحد معاوني الخدمة بالسفارة، وانطلقت في العمل... ولقد أحسست فورًا أن هذا العملاق الروسي أو السوفيتي الكبير ورغم صناعته الثقيلة الهائلة الإمكانيات أو الطاقة الكهربائية التي لا حدود لسعتها أو التكنولوجيا المسروقة من الغرب أو من واقع الفكر والجهد السوفيتي والتي مكنته من هذا الأداء العسكري الكبير... أن هذا العملاق يتعرض لمعاناة كبيرة، كان ينتج سنويًّا حوالي 180 إلى 200 مليون طن من الغلال كما أن إنتاجه من الحديد والصلب كان يصل إلى حوالي 250 مليون طن، ويبيع للغرب في حدود 8/ 10 ملايين برميل يوميًّا من البترول، إلا أن خدماته كانت متدهورة وحماس مواطنيه كان ضعيفًا، كانت المزارع الجماعية التعاونية وكذلك مزارع الحكومة تعكس فشل التطبيق للنظرية الماركسية ومن ثم الحاجة للاعتماد على المجتمعات الخارجية لاستيراد المزيد من الغلال لضمان الحدود الدنيا لمستوى إعاشة المواطن... وقدرت أن هذا المجتمع لا يستطيع أن يبقى هكذا وإلا فسوف يتخلف في المنافسة مع أمريكا والغرب... كان السوفيت يضخمون من إمكاناتهم الاقتصادية وناتجهم القومي ويقارنون أنفسهم بالولايات المتحدة وأنهم سيلحقون بها خلال سنوات، ورددوا أن اقتصادهم يبلغ نصف الاقتصاد الأمريكي إلا أنه ينمو بنسب أكبر كثيرًا من النمو الأمريكي، وأوضحت سنوات السبعينيات أن السوفيت أخذوا ينفذون سياسة خارجية ذات منهج توسعي هجومي أخذتهم إلى مناطق عديدة في أنحاء العالم، وأن نفوذهم لم يعد يقتصر على دولة عربية أو اثنتين في الشرق الأوسط، بل إنهم يتحركون في إفريقيا/ وآسيا/ وأمريكا اللاتينية والوسطى، وأن أسطولهم يتنافس مع القوى الغربية في كل مناطق العالم.

كان الحزب الشيوعي السوفيتي يسيطر عليه وعلى مكتبه السياسي مجموعة من الشيوخ المترهلين، سواء بريجنيف أو كاسيجين وغيرهم مثل سوسلوف أو أندربوف، ووصلت الأمور إلى أنهم كانوا يتفاخرون أن أحد أعضاء المكتب السياسي باسم «بيلتش» يجلس في هذا المكتب بتسمياته المختلفة منذ عهد لينين في العشرينيات...

وبدأت كتابات غربية ترصد ما يعانيه السوفيت من أمراض حادة والحاجة إلى إعادة تأهيل وإطلاق هذا المجتمع... إلا أن بريجنيف وشركاه كانوا يقبضون على الأمور بشدة...

ودخل السوفيت في مغامرة غزو أفغانستان، كما وقعوا فريسة التوسع الزائد في الظهور على المسرح الدولي وبما لا يتناسب مع إمكانياتهم التي ثبت أنها قاصرة، ومات كاسيجين رئيس الوزراء وتبعه الكثيرون من أعضاء المكتب السياسي في خلال عامين ما بين 80 و82 عن أعمار ناهزت 75 / 80 عامًا، كانت محلات الغرب مليئة بأجهزة الكمبيوتر الشخصية ولعب الأطفال التي تعتمد على الإلكترونيات... وبقي السوفيت على ما كانوا عليه خلال الأربعينيات أو ربما العشرينيات... ولم تكن قوتهم العسكرية والصاروخية، وهي هائلة، ببعيدة عن مؤشرات ضعف الاقتصاد وترهل القيادة وفقدان الفكر والخيال والتمسك بالقبضة الحديدية في الحكم، وجاء أندربوف، رئيس أجهزة المخابرات في موقع الرجل الأول في نوفمبر 82 ومات بعد أقل من ثلاثة عشر شهرًا وتبعه شخصية هزيلة من معاوني برجنيف. واسمه شيرنينكو ومات هو الآخر خلال شهور قليلة...

وظهر جورباتشوف على المسرح وتحركت الأمور في اتجاه آخر، وكنت وقتها قد عدت إلى القاهرة في نهاية فترة عملي، وكشفت دراسات السنوات التالية صحة التقديرات التي كان يطلقها أساتذة الدراسات السوفيتية وخبراؤها بالغرب أن السوفيت في أفول وأن إمكاناتهم لا تتناسب مع طموحاتهم أو إنفاقهم على التسليح ومغامرات الخارج... وأوضحت بعض الوثائق والدراسات أن الناتج القومي السوفيتي بكل عناصره ما كان يتجاوز في عام 90، أكثر من أربعمائة مليار دولار في حين كان الأمريكيون يتمتعون سنويًا بناتج قومي يصل إلى 5 تريليونات دولار... أي حوالي أكثر من عشرة أضعاف السوفيت الذين كانوا ينفقون ما بين 30٪ إلى 50٪ من هذا الناتج على قدراتهم التسليحية والصاروخية، ونجح الأمريكيون في سحب الاتحاد السوفيتي إلى سباق تسلح أدى إلى انفجاره من الداخل، وعجل بذلك أيضًا انهيار أسعار الطاقة وبالتالي المتحصلات السوفيتية من مبيعات البترول والغاز في منتصف الثمانينيات.

أخذت أتابع كل هذا باندهاش كبير مع محاولة مصممة للتعرف على ما يحدث وكيف ستتحرك الأمور في موسكو وإلى أين سيصلون... إذ كنت دائمًا أثق أن في وجود الاتحاد السوفيتي وحيويته صمام أمان للكثير من شعوبنا ودولنا وحتى لا نترك فريسة للمصالح والأطماع الغربية...



وجاءت عودتي إلى مصر في يوليو 1982 بالقطار من موسكو إلى كييف، ومنها إلى أوديسا على البحر الأسود وبالسفينة إلى الإسكندرية، وتبينت مساحات الأرض الممتدة، وغنى هذه الأرض وإمكاناتها، ولكنني عانيت أيضًا من الخدمات الضعيفة بالقطارات أو في هذه المدن، كان السوفيت يتنافسون باعتبارهم القوة العظمى الثانية التي تملك القدرة على تحطيم العالم الغربي وتدمير الولايات المتحدة بقدرتها النووية، وفي نفس الوقت تعكس خدماتهم ووسائلهم المعيشية وحياتهم، مجتمعًا من العالم الثالث يسعى للخروج من ورطته اعتمادًا على شعب متعلم بالكامل وثروة خامات وتكنولوجيا ذاتية أو منقولة، وإن كل ما ينقصه هو البحث عن النظام السياسي الذي يمكن أن يطلق طاقاته...

وفي القطار والسفينة في طريق العودة أخذت أسترجع هذه السنوات الثلاث التي قضيتها في موسكو، كانت سنوات معاناة شديدة، كان السكن ضيقًا، والخدمات ضعيفة والمدارس باهظة التكاليف والمرتب يدفع نصفه بالجنيه المصري ويتم إبقاؤه بالقاهرة، ومن ثم الحاجة إلى بذل مناورات واتخاذ خطوات لتغيير هذا الجزء المحتجز بالجنيه المصري إلى دولارات تشترى من السوق السوداء المصرية لكي نعيدها، مرة أخرى، إلى موسكو، لكي ننفق منها على احتياجاتنا من خارج الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن يقدم الكثير من السلع.

أما عن العلاقات المصرية السوفيتية فقد عانت من توقيع الرئيس السادات لاتفاقيات كامب دافيد التي استبعدت السوفيت ووضعتهم على هامش التأثير في سياسات الشرق الأوسط، إلا من خلال المعارضة وتجميع الدول العربية ضد إطارات السلام...

ولم يكن هناك سفير لمصر في الاتحاد السوفيتي، واقتصر الأمر على هذا الرجل الحميد المخلص، حسن قنديل الذي كان يعاني الكثير في جهوده لحماية هذه العلاقات من المزيد من التدهور دون طائل، وعانيت معه. وعلى الجانب الآخر ورغم المعاناة، فقد أتاحت هذه الخدمة لمدة ثلاث سنوات، الفرصة لكي أتعرف على الاتحاد السوفيتي وأراقبه وهو على سرير المرض يعاني سكرات الموت، كما أن الخدمة بهذه العاصمة العملاقة، كشفت أعظم ما في الزوجة المصرية حيث كانت الزوجات يتحملن الكثير من الأعباء والمسئوليات

والمشاق، ونحن الدبلوماسيين في أعمالنا نعمل ونحاول الدفاع عن مصالح مصر في ظروف بالغة الصعوبة سواء سياسيًّا أو معيشيًّا.

جاءت رحلة العودة بالسفينة في 2 يوليو 1982 من ميناء أوديسا الروسي إلى الإسكندرية مرورًا بإسطنبول/ ليما سول بقبرص/ اللاذقية بسوريا وأخيرًا ميناء الإسكندرية لكي تتيح لي فرصة نادرة بعيدًا عن ضغوط العمل ومتطلباته للتفكير في العديد من المسائل وأتدبر الكثير من خطوات المستقبل، وبدخول السفينة الروسية إلى البسفور، أخذت أسترجع بذاكرتي قراءاتي لكتابات توينبي، المؤرخ البريطاني الشهير، في تأثير اختيار المكان على ما يمكن أن تمثله المدينة أو الميناء من أثر على التاريخ؛ إذ إن اختيار الإمبراطور الروماني قسطنطين لموقع مدينته القسطنطينية أدى به فعلًا إلى تخليد اسمه في التاريخ العالمي والمسيحي بشكل لم يتصوره هو... كما أن قصور المدينة وتحصيناتها كشفت في الحقيقة عن مدى القوة والتأثير الذي ملكته الإمبراطورية الرومانية الشرقية وكنيستها الأرثوذكسية أو ما تمتعت به الإمبراطورية العثمانية على مدى عدة قرون وحتى سقوطها في نهاية الحرب العالمية الأولى... وما إن اقتربت السفينة من الخروج من الدردنيل على الجانب الآخر من بحر مرمرة، وقفت أتأمل هذه التلال على جانبي المضيق الذي دافع عنه جنود أتراك مسلمون تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك ضد حملة بحرية قامت بها قوات بريطانية/ أسترالية/ ونيوزيلندية وبتخطيط من ونستون تشرشل، وزير البحرية البريطانية في عام 1915، وبهدف احتلال المضيق والنفاذ منه إلى إسطنبول وفرض الاستسلام على تركيا العثمانية. كان دائمًا ولعي عظيمًا بهذه المواجهة التي استمرت شهورًا عانى خلالها الطرفان الكثير... إلا أنها مثلت لي برهانًا ساطعًا على نجاح القيادة ذات التصميم على تحقيق الدفاع عن هدف حيوي مصيري إذا ما كان تحت إمرتها قوات لا تقل عن قيادتها في تصميمها وولائها للفكرة التي تقاتل دفاعًا عنها، وكانت أرض تركيا الإسلامية هي الهدف الذي يبغيه العدو الغربي والذي دافع أبناء تركيا العثمانية دفاعًا مجيدًا عنها.

استمرت الرحلة مدة سبعة أيام، كنت أتابع خلالها، بقدر كبير من القلق والاحتقان، تطورات الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان... والاشتباكات العسكرية والجوية بين



سوريا وإسرائيل... وأخذت أتململ من هذه العمليات التي تقوم بها إسرائيل ضد أطراف عربية، وضد سوريا، الشريكة والشقيقة في حرب عام 1973... وقدرت أننا نشهد عصرًا جديدًا ينبغي أن نتحسب منه... وهو قدرة إسرائيل على القيام بعمليات عسكرية كبيرة ضد أطراف ودول عربية دون رادع، وذلك بسبب غياب مصر التي استعادت السيطرة على أراضيها ولم يعد أمامها سوى أن تعبر عن الاحتجاج أو الإدانة في مواجهة أي من هذه الأفعال الإسرائيلية.

وأعود إلى وصولي للقاهرة وبدئي لعملي مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية كمال حسن علي في الأسبوع الأول من يوليو 1982، حيث رشحني له صديق الشباب المستشار محمد عاصم إبراهيم الذي كان يعمل معه سكرتيرًا خاصًا لمدة عامين... وكان يعد للنقل إلى الخارج في هذا التوقيت.

قدمني عاصم إلى وزير الخارجية فور وصولي القاهرة قادمًا من الإسكندرية... وكان انطباعي عنه قبل أن أراه أنه شخص ممتلئ الجسم بعض الشيء، إلا أنني اكتشفت بعد التدقيق أنه قصير القامة وغير ممتلئ بالشكل الذي كانت تظهره الصور الفوتوغرافية، إلا أن ما يميزه بشكل ملحوظ كان ضخامة رأسه بالمقارنة ببقية جسده.

وبقيت أعمل معه لمدة ثلاث سنوات كاملة ما بين يوليو 1982 حتى يوليو 1985 توطدت العلاقة معه خلالها بشكل وثيق؛ إذ كنت سكرتيرًا صحفيًا له في البداية ولمدة عدة شهور ثم سكرتيرًا شخصيًا وسياسيًا في الفترة من يوليو 1983 حتى تعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء في يوليو 1984 وأخيرًا انتقلت معه برفقة أحد الأصدقاء الذين لا ينساهم الإنسان، وهو الأخ العزيز محمد حسن جوالي، إلى مقر مجلس الوزراء لمدة عام آخر...

اتسمت شخصية كمال حسن علي بالطيبة الشديدة وبما يدفع بأي بشر للتعبير عن الاستغراب الشديد من كون هذا الرجل قضى ما يقرب من أربعين عامًا في القوات المسلحة المصرية... إلا أنه - وعلى الجانب الآخر - كان لديه هذا القدر من الحزم والحسم الذي

به يمكنه إنهاء أي موقف أو وضعٍ بإصدار قرار يصمم على تنفيذه مع قدر من المرونة في المراجعة والمتابعة تحقيقًا للهدف المراد التوصل إليه.

وبرغم تجربته الممتدة رئيسًا للمخابرات العامة المصرية لمدة ثلاثة أعوام، بما تتيحه هذه المسئولية لشاغلها من معلومات وتقديرات، وعمله بعد ذلك لما يقرب من عام ونصف العام وزيرًا للدفاع، فإنه كان من الحكمة والعقل أنه لا يدعي معرفة كل الأمور، خاصة ما يتعلق بالدبلوماسية والسياسة الخارجية... من هنا... كثيرًا ما كان يسأل عن أمور وموضوعات دون خشية تصور البعض له أنه ليس على اطلاع على الكثير... كما أن تدريبه العسكري أتاح له الفرصة بأن يصل إلى خلاصات المواقف ونتائجها بشكل سريع واقتراح الحلول المنطقية العاقلة لمواجهة كل موقف...

وفي أحد أيام هذا الصيف الحار لعام 1982، عدت إلى شقتي في مصر الجديدة حوالي الساعة الرابعة مساءً وإذا بموظف المناوبة بالقسم الصحفي بمكتب وزير الخارجية يتصل بي تليفونيًا ليبلغني أن وكالات الأنباء تنقل عن مذبحة كبيرة كشف عنها النقاب في مدينة بيروت في مخيمي صابرا وشاتيلا الفلسطينيين، حيث قتل عدة آلاف من الفلسطينيين في مذبحة مأساوية تحت أعين وآذان الجيش الإسرائيلي الذي كان يحتل أجزاء من بيروت ويهدد المدينة بالكامل... وانطلقت وبسرعة في تشكيل الصورة والتعرف على الموقف... كما أخذت أفكر في بعض الأفكار والمقترحات والمبادرات التي يمكن أن أطرحها على وزير الخارجية كأسلوب مقترح للتعامل مع الموقف المأساوي الذي نشهده.

واتصلت بمنزل وزير الخارجية الذي كان يتلقى مني دائمًا – منذ بدئي لعملي معه – تقريرًا صحفيًا شفهيًا في المساء في حوالي السابعة عن تطورات ما بعد الظهر والمساء... وأبلغني أحد العاملين بمنزله بأن الوزير نائم... وطلبت إيقاظه... ورفض... فطلبت التحدث مع قرينة الوزير... السيدة المحترمة الفاضلة آمال هانم... وأخذت تتململ... ولم أكن على معرفة وثيقة بها بعد... وصممت... وخيرًا ما فعلت... وجاءني صوته خافتًا... وأخذت أسرد عليه التطورات... وهو صامت وإن كان بادي الانزعاج... وبعد نهاية عرض الموقف...



دخلت في حديث حاولت خلاله تقديم استعراض تحليلي لعواقب ما حدث وتصوراتي لتأثيراته على الموقف العام بالمنطقة، ثم طرحت مجموعة من المبادرات والمقترحات... منها مشروع البيان الذي يمكن أن يصدر عن وزارة الخارجية... أو رئاسة الجمهورية المصرية بإدانة الحادث... وكذلك مشروع رسالة فورية إلى أمين عامَ الأمم المتحدة بخطورة الموقف وضرورة تدخل المجتمع الدولي لوقف هذه المذبحة والتحقيق فيها وتقديم المسئول عنها إلى المحاكمة... وأخذت أعدد المقترحات... ومع أنه صدق عليها كلها فقد طلب أن أتحدث مع الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لكي أحيطه بهذه الأفكار... وأنهيت المكالمة... واتصلت بالدكتور بطرس بطرس غالي حيث أيقظته من نوم ما بعد الظهر... واستمع لي باهتمام وقال إنه يوافق على كل المقترحات... مضيفًا أنه سعيد بعودتي من موسكو وعملي مع وزير الخارجية في هذا الموقع الهام والحساس. وكان يجمعني بالدكتور بطرس غالي معرفة طيبة منذ عملي مع الوزير محمد إبراهيم كامل ومشاركتي في مفاوضات كامب دافيد في سبتمبر 1978، وكثيرًا ما تحدثت مع بطرس غالي في مسائل تتعلق بالعلاقات الدولية وتاريخها... والمؤكد أن بطرس غالي وعلى الرغم من أنه شغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية بالخارجية المصرية لمدة تربو على ثلاثة عشر عامًا، فإنه بقي في جوهره أستاذًا جامعيًّا متعمقًا في الكثير من المسائل وعلى استعداد للنقاش مع أي شاب أو دبلوماسي مهما صغرت سنه وعلى قدم المساواة الفكرية.

وعاودت الاتصال بوزير الخارجية ولم أتمكن... ويجيء رنين التليفون بعد لحظات ويبلغني الوزير... قبل أن أنقل إليه حديثي مع وزير الدولة بطرس بطرس غالي أن الرئيس قد أغلق التليفون لتوه معه وأنه ناقش معه مجموعة الاقتراحات التي كنت قد طرحتها عليه سابقًا، حيث وافق الرئيس عليها... ثم طلب مني الذهاب إلى منزله في المساء بعد قيامي باستدعاء سفير إسرائيل لمقابلته في المنزل للاحتجاج على الموقف... وهو أحد المقترحات التي كنت قد طرحتها عليه...

ودخلت شقته الواقعة في شارع عمار بن ياسر بضاحية مصر الجديدة أمام سور الكلية الحربية لأول مرة... واستقبلني وهو بادي الرضا عن إنجاز اليوم... إذ إن اتصال الرئيس

معه جاءه وهو على اطلاع على كل تطورات الموقف ومقترحاته وآراؤه جاهزة لديه... وبدأت منذ ذلك اليوم أتفهم تعقيد العلاقة بينهما... فوزير الخارجية كان الأقدم عسكريًّا... وهو أمر له أهميته مع العسكريين... كما أنه ولما كان وزيرًا للدفاع فيما بين أعوام 78/ 79/ 1980... فقد كان الأقرب للرئيس السادات من نائب الرئيس مبارك... وأخيرًا فإن أداءهما اليومي كان عميق الاختلاف... إذ إن الرئيس يستيقظ مبكرًا جدًّا ويبدأ عمله فور استيقاظه ثم يذهب إلى الجمانزيوم بقيادة القوات الجوية بجوار مقر إقامته حوالي الثانية بعد الظهر لكي يبقى يتريض حتى الخامسة ويعود بعدها للعمل حتى العاشرة ثم يخلد إلى النوم... أما وزير الخارجية كمال حسن علي فكان يستيقظ حوالي الثامنة صباحًا لكي يذهب إلى مركز التأهيل الطبي في منطقة العجوزة بالقاهرة ويمارس بعض الرياضات والتمارين التي تساعده على تجاوز مرض الروماتيد العضال الذي كان قد أمسك بكل عضلات جسده... ويأتي بعد ذلك إلى مكتبه بعد العاشرة صباحًا لبدء عمله... ويعود إلى منزله حوالي الخامسة مساءً للراحة لعدة ساعات قبل أن يبدأ جولة من المجاملات في المساء...أفراح/ تعازٍ/ زيارات/ وتنتهي في ساعة متأخرة من الليل... ومع الفارق في جداول عملهما... الرئيس... ووزير خارجيته... فإن اتصالاتهما كانت محكومة بهذا التفاوت في مواعيد ارتباطاتهما... ومع تعرفي على هذا الوضع بدأت أستمع لهمس بعض العاملين مع الرئيس من أنه يشعر أحيانًا بالضيق من عدم قدرته على الوصول الفوري إلى وزير الخارجية... ولعل التفسير لرضا كمال حسن علي عن اتصالات وأنشطة هذا اليوم – يوم الكشف عن مذبحة صبرا وشاتيلا – أنه لم يفاجأ من قبل الرئيس بما وقع... بل كان على اطلاع على الأمر وأبعاده...

أما الملاحظة التالية التي توصلت إليها في رصدي لعلاقة الرئيس مبارك بوزير الخارجية... بل كل وزراء خارجيته الذين عملت معهم جميعًا... أنه كان يهتم بالاتصال بهم فور علمه بوقوع حدث كبير في الإقليم أو العالم... وكانوا يبلغونني باتصاله معهم وشعوره بالزهو وهو يفاجئهم بالمواقف وتطوراتها وهم وزراء للخارجية ينبغي عليهم أن يعلموا بالأحداث قبله... وينبغي القول هنا إني عملت طوال فترات عملي مع هؤلاء الوزراء،



سواء كمال حسن علي... أو عصمت عبدالمجيد، وأخيرًا عمرو موسى، على إمدادهم أولًا بأول وكل لحظة بالتطورات وقراءتي لها حتى يكونوا في الوضع الذي يمكنهم من الإجابة على أي استفسار أو تطور إعلامي ذي طبيعة متعلقة بالسياسة الخارجية.

وانغمست الدبلوماسية المصرية في التعامل مع هذه المذبحة... بل أيضًا في السعي لمعالجة الموقف المحيط بلبنان، وذلك بمعزل عن العمل العربي الذي كان يتسم وقتها بالضعف وعدم التنسيق لغياب مصر التي قطع العرب علاقاتهم الدبلوماسية بها...

كان تركيزنا، بطبيعة الحال، ينصب على ثلاث جهات... قدرنا أن تأثيرها في الموقف يمكن أن يكون محوريًّا... وهي الولايات المتحدة/ فرنسا/ والأمم المتحدة ممثلة في سكرتيرها العام... وأعددنا لمهمة يقوم بها وزير الخارجية لكل من باريس/ واشنطن/ نيويورك...

وبالتوازي مع تحركات مصر بهذه الأطراف، كنا نعالج بنشاط موضوع إنقاذ ياسر عرفات وقوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت... واستغرق هذا النشاط جهدًا كبيرًا من الاتصالات مع كل هذه الأطراف وكذلك إسرائيل التي ضغطت عليها مصر ضغطًا شديدًا.

ومع الإعداد للسفر إلى هذه المهمة، اقترحت على وزير الخارجية أن نسعى للتعرف على الموقف الفلسطيني لكي نتحدث به مع الأمريكيين... وبالفعل طلبنا من القيادة الفلسطينية إيفاد مبعوث لمقابلة وزير الخارجية في باريس، في منزل السفير المصري سمير صفوت، حيث أوفد الفلسطينيون الأخ «مصطفى النتشة» لمناقشة الأمر معنا.

وأثناء المغادرة من مطار باريس في الطريق إلى واشنطن... وكنا نسير في طريق ركوب السيارات التي ستأخذنا من استراحة كبار الزوار إلى الطائرة الفرنسية... لاحظنا أن فاروق قدومي، رئيس دائرة الشئون الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية كان يترجل من سيارة في طريقه لدخول القاعة... وتجاهل قدومي... وزير خارجيتنا... واستغربت هذا العداء والتجاهل... وبحزم وحسم كمال حسن علي... استوقفه ونهره بشدة... قائلًا له: لا يصح ما تفعل... وعليك أن تطلعني على تطورات الموقف إذا ما كان لديك شيء تقوله. واعتذر

فاروق قدومي... وتحدث بإيجاز وسرعة حتى لا يتعطل وزير الخارجية المصرية عن طائرته...

ووضح أن رئيس الدائرة الخارجية الفلسطيني لم يكن على اطلاع بالاتصالات الدائرة بيننا ومنظمة التحرير الفلسطينية، سواء بالقاهرة عبر سعيد كمال مندوب منظمة التحرير بالقاهرة أو لقاء باريس الهام.

كنا قد ناقشنا مع الفرنسيين المبادرة المصرية/ الفرنسية المشتركة للسلام في لبنان... كما تناولنا تحركاتنا المشتركة أمام مجلس الأمن... ووعدنا وزير الخارجية الفرنسية كلود شيسون أن نوافيه بنتائج اتصالاتنا في واشنطن ونيويورك.

وبواشنطن، كان الاستقبال حافلًا... والتقى كمال حسن علي بالرئيس الأمريكي ريجان... ونائب الرئيس جورج بوش وكذلك وزير الخارجية شولتز... وكبار مساعديه...

وانصب الحديث على لبنان وفلسطين، وطرحنا مواقفنا ورؤية منظمة التحرير الفلسطينية وضرورة تحقيق انسحاب سريع للجيش الإسرائيلي من لبنان وبما يؤدي إلى إنهاء هذا التوتر غير المسبوق الذي سببته إسرائيل بغزوها وتهديدها لعاصمة عربية لأول مرة في تاريخ النزاع العربي/ الإسرائيلي... وعبر الأمريكيون عن شكواهم من التصرفات الإسرائيلية مع الاعتراف بصعوبة التأثير على الأداء الإسرائيلي الأهوج... واتفقنا على خطوات السيطرة على الموقف وما يمكن للولايات المتحدة والقوى الغربية القيام به من إجراءات لتسهيل الانسحاب الإسرائيلي وكذلك الكيفية التي سيتم بها تفكيك الموقف تدريجيًّا في لبنان وبين إسرائيل والفلسطينيين على الأرض اللبنانية.

وفتح بعد ذلك باب النقاش للتحدث في الأوضاع الإقليمية ووضح الاهتمام الأمريكي الكبير بمناقشة الحرب العراقية/ الإيرانية والوضع بالخليج... وكان الواضح أنهم يحملون بشدة على إيران وثورتها ويرغبون في إلحاق الأذى بها بكل الوسائل... وفي هذا السياق يجب القول إن كل مهام كمال حسن علي إلى واشنطن، وقد تعددت خلال عامي 83/ 1984، كانت تركز - وإلى حد كبير جدًّا - على المسائل الإقليمية ولم تكن تتطرق كثيرًا إلى العلاقات



المصرية الأمريكية التي لم تكن تمر بأي صعوبات... كما أن مصر وإسرائيل كانتا قد نفذتا منذ شهور عناصر معاهدة السلام بينهما وانسحبت إسرائيل من الأراضي المصرية المحتلة في سيناء... وبذا لم يكن هناك ما يمكن طرحه في هذا السياق... وكان من الواضح أن الولايات المتحدة، وفي سياق رغبتها في الحصول على تسهيلات بحرية/ جوية/ وبرية في مصر، تحاول إقناع القيادة المصرية بالموافقة على هذه الطلبات من خلال تضخيم الأخطار العسكرية الإقليمية والحاجة للدفاع عن مصر والإقليم... ومن جانبنا... وعلى مستوى كل الجهات المصرية فقد كانت المقاومة والرفض حازمين... ومن ثم وعلى مدى الأعوام 82/ 1984 كان رفض الوجود في رأس بيناس، وهي منطقة عسكرية مصرية في جنوب مصر تطل على البحر الأحمر، متكررًا... كما رفض مبدأ استخدام المنطقة لتخزين المعدات الأمريكية العسكرية وحتى لا تتحول إلى «مسمار جحا» على حد قول كمال حسن علي... وكان علي، أمام الأمريكيين، هو الجنرال الذي تفاوض على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وشغل كل هذه المواقع في قلب السلطة المصرية: مدير سلاح المدرعات/ مساعد وزير الدفاع/ رئيس المخابرات العامة/ وزير الدفاع/ ثم وزيرًا للخارجية...

من هنا كان الاحترام له كبيرًا والاستماع إلى وجهات نظره يتم بإنصات... وفي نيويورك التقينا بأمين عام الأمم المتحدة «ديكيويار» الذي ظهر باهتًا وإن كان مؤيدًا للفلسطينيين والقضية اللبنانية بشكل واضح... ووضح أنه ومثلما هو متوقع... لا يملك عصًا سحرية لإنهاء الوضع اللبناني... وأن القوى العظمى هي التي يمكن أن تتفاهم فيما بينها لكي تفرض على إسرائيل الانسحاب من الأراضي اللبنانية... واستدعينا السفير الفرنسي بالأمم المتحدة إلى مقر السفير المصري بنيويورك حيث أبلغه كمال حسن علي برسالة إلى شيسون وزير الخارجية الفرنسية بفحوى اتصالات كمال حسن علي وتقييمه للموقف... وعدنا إلى القاهرة عبر لندن...

لما كان الكثير من الدول العربية قد قطع علاقاته الدبلوماسية بمصر، في أعقاب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل فقد كانت محاور الحركة المصرية تدور في اتجاهات إفريقيا... التي تحمل بطرس بطرس غالي مسئولية الاتصالات معها... ثم أوروبا والولايات المتحدة

التي انصب تركيز كمال حسن علي عليها... من هنا تعددت مهامه إلى كل من روما/ لندن/ باريس/ بون/ وغيرها من العواصم الأوروبية الصغيرة أو الكبيرة... مثل الدانمارك/ أيرلندا/ هولندا... كما كثفت مصر في هذه الفترة الاتصالات مع الهند/ الصين/ واليابان؛ وذلك بهدف توسيع إطار الحركة المصرية والإيحاء للأطراف العربية بأن مصر قادرة على التعايش مع وضع القطيعة التي حاول أشقاؤها فرضها عليها... وهي قطيعة، إن لم تكن حصارًا بدأ يضعف تدريجيًّا خلال عام 1983... ووضح ذلك من خلال ثلاثة محاور للحركة... أولها المشاركة القوية لمصر في قمة عدم الانحياز في دلهي في مارس 1983، حيث اشترك الرئيس المصري ووزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية ووفد مصري كبير يتمتع أعضاؤه بالخبرة والقدرة على الدفاع عن مصر وعدم السماح بتكرار ما مرت به في هافانا في سبتمبر من عام 1979 عندما تمت محاولة هزتنا في حينه... لتجميد عضويتنا بحركة عدم الانحياز... وكان عمرو موسى هو بطل الوفد المصري عندئذ عندما تصدى لمحاولات عربية كوبية لإضعاف دور مصر على المسرح الدولي كرد على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل قبل شهور.

وأعدت الخارجية المصرية، قبل القمة في دلهي وأثناءها، الموقف المصري بشكل تفصيلي وانتهى المؤتمر وهناك تفهم كبير من الكثير من القوى أعضاء الحركة بالموقف والمنطلقات المصرية... وأتذكر أنني كنت أصحب وزير الخارجية كمال حسن علي بالسيارة في منتصف فبراير 1983 وتحدثت معه حول تشكيل الوفد المصري في القمة القادمة في دلهي بعد أقل من أسبوع وأن علينا أن نذهب بأقوى الوفود المصرية تأثيرًا، واقترحت أن يصحب كمال علي إلى الهند المندوب المناوب المصري في نيويورك، عمرو موسى، حتى نضمن الاستفادة من حركيته وقدرته على الجدال والتصدي لأي محاولة قد تبذل لتكرار ما سبق في هافانا قبل ثلاث سنوات... ووافق وزير الخارجية على التوصية، وكذلك على تجاوز مشاركة المندوب الدائم المصري في نيويورك وحتى لا يشعر موسى بتقييد يديه... وكان ذلك بدايات النجاح المصري والعودة إلى لعب دور تأثيري كبير على مستوى حركة عدم الانحياز... أما ثاني التحركات المصرية ذات الأهمية... فكان في قرار مصر الترشح لعضوية مجلس الأمن



لعامي 84/ 1985... وجاء القرار على لسان كمال حسن علي بعد لقاء بين عمرو موسى المندوب المصري المناوب بالأمم المتحدة ومندوب الجزائر الذي أبلغه أن بلاده لن تتنافس مع مصر على المقعد... وحصلت مصر على تأييد كبير رغم معارضة الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وبعض الدول العربية لهذه العضوية... ولم أكن أعلم وقتها... ونحن ندير هذه المعركة لعضوية مجلس الأمن لعامي 84/ 85 أن الأقدار سوف تجعلني أحد أعضاء الوفد المصري أو «ممثل مناوب» أمام المجلس لمدة خمسة شهور في الفترة من وصولي إلى نيويورك، عضوًا بالوفد المصري في أغسطس 85 حتى نهاية العضوية المصرية بنهاية ديسمبر 1985. وأتذكر أنني وقد وصلت مبكرًا صباح وصول برقية الوفد في نيويورك بحديث عمرو موسى مع المندوب الجزائري، أسرعت بالاتصال تليفونيًا بوزير الخارجية كمال حسن علي وتحدثت معه حول أهمية هذا الطرح وأنه من الضروري أن نتحرك بسرعة لحسم الموقف وإن كنت قد عبرت أيضًا عن خشيتي ألا يكون الممثل الجزائري دقيقًا في قراءته لموقف بلاده. على أي الأحوال جاء قرار كمال حسن علي حاسمًا وسريعًا ولم يرجع إلى رئيس الجمهورية طالبًا رأيه أو تصديقه.

واقترن هذان النجاحان الدبلوماسيان المصريان بنجاح ثالث تمثل في تحرك مصري نشط مع المغرب، التزم فيه الملك الحسن الثاني بمساعدة مصر على إنهاء تجميد عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث كان المغرب سيترأس قمة منظمة الدول الإسلامية التي كانت ستعقد في الدار البيضاء في الربع الأول من عام 84... وتحركت وفود مصرية إلى غالبية دول المنظمة... وتم التنسيق بشكل تفصيلي مع المغرب... وعقدت القمة واستعادت مصر عضويتها من خلال معركة رائعة قادها كل من أحمد سيكتوري، رئيس غينيا، والملك الحسن الثاني... وأخذت مصر تستعيد دورها بشكل تدريجي هادئ ودون صخب... جاءت العودة المصرية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بعد تحضيرات مدققة شارك فيها عدد كبير من سفراء مصر في الدول المختلفة، ونجح كمال حسن علي في الإعداد الجيد لها، زرنا خلالها وقبلها المغرب أكثر من مرة للتحضير والإعداد والتنسيق مع الأشقاء المغاربة الذين

لم ننس لهم هذا الجهد والالتزام الذي تعهد به لنا الملك الحسن الثاني، أثناء زيارة كمال حسن علي للرباط خلال عام 83 حيث صحبته إليها.

وجاءني السفير عمر سري، مدير شئون السلك الدبلوماسي والقنصلي، يوم 28 مايو 1984 وقال بعد أن التقى بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، إن «النائب» يرغب في نقلك، وكذلك زميلك محمد حسن جوالي إلى الخارج... وأُخذت بالحديث... وأجبت... هل هناك خطأ جسيم وقعنا فيه؟! فذكر عمر سري... بل على العكس... إنه يقدر جدًّا جهدكما في الخدمة معه وإنكاركما الذات بشكل واضح... وإنه - ربما - يترك وزارة الخارجية قريبًا... ولذا فهو لا يرغب في أن يترككما دون تأمين نقلكما، خاصة أنه يأمل أيضًا أن تصحباه لأي موقع آخر سيتحرك إليه... وكان محمد الجوالي قد حضر للاستماع إلى بقية الحديث...

وقلت دون تفكير: سوف أنقل إلى نيويورك، وسوف ينقل الجوالي إلى واشنطن... وكان تعليق عمر سري أن كمال حسن علي كان يتصور أن هذه سوف تكون خياراتنا...

أمضيت حتى وقتها ما يقرب من عامين مع وزير الخارجية... صممت خلالها أن أحظى بثقته... وأن أعمل بأسلوب يفرض عليه أن يأخذ جهدي في الحسبان... من هنا كنت يوميًّا أطلع على كل البرقيات والمكاتبات ذات الأهمية الواردة أو الصادرة بوزارة الخارجية وأعد توصيات ومقترحات لكيفية التفاعل معها، سواء من خلال خبرتي بالموضوعات أو اعتمادًا على الاتصال بأعضاء الوزارة وقطاعاتها للتعرف على خلفيات المسائل ومقترحاتهم لكي أنقلها إليه بأسمائهم... وكنت أستشعر التقدير الكبير في ردود أفعاله واعتماده على جهدي وزميلي الجوالي في هذا الالتزام اليومي... إن لم يكن على مدار الساعة...

كان كمال حسن علي قد أحس بسعادتي عند عودتي إلى مقر الأمم المتحدة في زيارته للسكرتير العام في نوفمبر 1982 واستشعر اهتمامي الكبير والدائم على مدار العامين بالتحدث عن كل ما يتعلق بالأمم المتحدة ودورها بالعالم.... وكثيرًا ما تناقشنا حول مواقف وأدوار وزراء الخارجية الذين سبقوه وخبراتهم وبالتحديد معرفتهم بالأمم المتحدة...



وكنت أتحدث معه عن اقتناعي بأن الطريق لمقعد وزير الخارجية يمر عبر نيويورك... وكان يبتسم ويقول إن الإنسان يجب أن يسعى... إلا أن الأقدار كثيرًا ما تحمل رياحًا أخرى تقود سفينة الإنسان إلى ما يشتهي أو غير ذلك... ودخلت إلى مكتب وزير الخارجية لكي أعبر له عن عميق الشكر فقال إنه كان يعلم بقراري المسبق... إلا أنه رغب في ترك الخيار لي... ولم يخطرني، على الجانب الآخر، بما هو قادم عليه... وبعد عدة أيام... سافرت مع وزير الخارجية إلى السودان، يوم 5 يونية 1984 لإبلاغ رسالة من الرئيس المصري إلى الرئيس السوداني النميري... وكان السودان يتعرض وقتها لأولى شرارات الحرب الأهلية الثانية التي قادت إلى تقسيمه في عام 2011 إلى شمال وجنوب...

وأثناء جلوسنا مع الرئيس النميري، وكانت زياراتنا إلى السودان قد تكررت على مدى الشهور السابقة... حيث حاولت مصر مساعدة الرئيس السوداني على تخفيف احتدام الموقف... دخل أحد أعضاء المخابرات العامة المصرية حاملًا ورقة صغيرة أطلع عليها وزير الخارجية الذي بهت عند قراءتها... ونظر إلى الرئيس النميري... قائلًا: لقد أعلن بالقاهرة عن وفاة الدكتور فؤاد محيي الدين، رئيس وزراء مصر... وعليَّ المغادرة فورًا إلى القاهرة... وعدنا بالتالي فورًا إلى الطائرة المستير الصغيرة لكي تقلنا إلى القاهرة... وأثناء رحلة العودة قال كمال حسن علي إن الرئيس كان قد جلس مع كبار معاونيه على إفطار عمل في اليوم السابق لقرار تعييني في نيويورك حيث أبلغهم بنيته في إعادة توزيع مسئوليات إدارة الدولة... وأن يتحرك الدكتور فؤاد محيي الدين إلى مجلس الشعب وكمال حسن علي إلى مقر رئيس مجلس الوزراء... وسألته عن المرشح لمنصب وزير الخارجية... فرد... عصمت عبدالمجيد وإن كان احتمال تعيين أشرف غربال أيضًا واردًا.

كان الرجلان فعلًا يقفان على قمة الهرم الذي ينتظر أحد رجاله أن يختار وزيرًا للخارجية، الأول عصمت عبدالمجيد الذي أمضى في نيويورك مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة أكثر من أحد عشر عامًا، والآخر أشرف غربال وبقي في واشنطن سفيرًا لمصر لمدة أحد عشر عامًا هو الآخر...

قضى الرجلان هذه الأعوام يعملان في خدمة الدفاع عن المصالح المصرية و/ أو العربية... كان كلاهما يتمتع بشهرة كبيرة وتقدير عال من أبناء الخارجية المصرية. وكانت

تجمعني بكليهما الكثير من الصلات والأواصر الطيبة... وقد لاحظت أنهما ومنذ عودتهما من العمل بالولايات المتحدة قد بقيا على اتصال مستمر معي ويسعيان إلى توصيل رسائل إلى كمال حسن علي حول شئون السياسة الخارجية كلما شعرا بالحاجة إلى ذلك وتعذر عليهما التحدث معه مباشرة.

وبخلاف هذين الرجلين، كان هناك مجموعة تالية من الوجوه الصاعدة الأصغر سنًّا والتي كانت تقدر أن لها هي الأخرى فرصة للحصول على المنصب الرفيع... عمرو موسى/ نبيل العربي/ عبدالرءوف الريدي/ أحمد صدقي/ محمد شاكر/ ومنير زهران...

ومع هبوط الطائرة المستير التي أعادتنا من الخرطوم مع كمال حسن علي يوم 5 يونية 1984، أبلغني مكتبنا الصحفي ونحن لا نزال في المطار أن الرئيس استقبل الدكتور عصمت عبدالمجيد... ولم يعلن شيئًا... وإن كنت قدرت أنه أبلغه باختياره وزيرًا للخارجية عندما يتحرك كمال حسن علي إلى رئاسة مجلس الوزراء... وأجريت اتصالًا بالدكتور عصمت عبدالمجيد في منزله في المساء وحيث باركت له على اختياره، وأبلغني أن رئيس الوزراء المقبل قد أنهى لتوه اتصالًا تليفونيًّا معه... وطلب مني أن أحضر إليه غدًا في مكتبه في مقر هيئة التحكيم الدولية التي يرأسها والتقيت به في اليوم التالي... وطلب تقريرًا كاملًا عن الوضع بالخارجية، وقدمته له شفهيًّا وكنت قد حصلت على موافقة كمال حسن علي في هذا الشأن.

وقال عبدالمجيد إنه سوف يسعده أن أبقى معه... وأجبت بأنني نقلت إلى نيويورك، وأن تقديري أن كمال حسن علي سوف يبقيني إلى جواره في مجلس الوزراء لفترة عام على الأقل واعتذرت... واستفسر عبدالمجيد عن الأسماء التي ينصح بأن يعتمد عليها في إدارة شئون الخارجية وقلت إن هناك اسمين يردان على خاطري، أولهما محمد الزؤيبي والآخر سعيد رفعت وإنني أثق في قدراتهما على إدارة شئون أعمال مكتب الوزير... فأجاب أنه يختار محمد الزؤيبي ومضيت إلى طريقي للعمل مع كمال حسن علي الذي انتقل إلى مجلس الوزراء لإدارة شئون الحكومة لحين تعيينه رئيسًا للوزراء بشكل رسمي يوم 17 يوليو 1984.

ومع اقتراب إعلان تشكيل الحكومة، كان الرئيس يجري اتصالات تليفونية مع رئيس الحكومة المرشح كمال حسن علي، ووصلا في النقاش التليفوني - وكنت أقف داخل

الحجرة مع المستشار محمد حسن الجوالي - إلى الحديث حول اختيار وزير الخارجية، وإذا بالرئيس يطلق قنبلة بقوله... ولماذا لا نختار الدكتور أشرف غربال؟! وأخذ يتشاور مع كمال حسن علي حول أي الشخصين يختار... واستشعرت أن كمال حسن علي قد اضطرب بعض الشيء، إذ سبق له... وللرئيس، أن أخطرا عبدالمجيد بنيتهما في اختياره، وأخيرًا قال الرئيس... فلنمضي مع الاختيار الأول ونكلف بالتالي أشرف غربال بأن يكون وزيرًا للسياحة... ورفض أشرف غربال بشدة هذا الموقع.

وقدرت وكذلك محمد الجوالي، أن الهدف من ذلك أن يكون أشرف غربال بمثابة الاحتياطي الذي يمكن أن يشغل الخارجية في أي وقت بعد ذلك... وذلك في إشارة لما وقع مع إسماعيل فهمي في مارس 73 عندما كلف وزيرًا للسياحة ثم انتقل بعد ستة شهور إلى الخارجية.

وانطلقت الحكومة الجديدة تعمل بنشاط... وذهبت إلى مجلس الوزراء، كمستشار لرئيس الحكومة، لمدة عام... تعرفت خلالها على العمل في مقر الحكومة وأسلوبها في إدارة أعمال الدولة، وكانت خبرة كبيرة استشعرت فائدتها بعد ذلك بسنوات وأقول اليوم إن تجربة العمل برئاسة الجمهورية مع مستشار الأمن القومي المصري في الفترة من 1972 حتى 1974 ثم الانضمام إلى هيئة مكتب رئيس مجلس الوزراء في الفترة من يوليو 1984 حتى يوليو 1985 كان لهما أبلغ الأثر في تعميق فهمي لأسلوب الدولة المصرية في إدارة شئونها الداخلية والخارجية وعلاقات كل الأجهزة المصرية العاملة في حقل السياسة الداخلية والخارجية والأمن القومي المصري، الأمر الذي أفادني كثيرًا عندما كلفت بمهمة وزير الخارجية المصرية في يوليو 2004...

غادرت في منتصف يوليو 1985 إلى نيويورك لكي أشغل مسئولياتي كمستشار دبلوماسي للوفد المصري لدى الأمم المتحدة حيث أمضيت هناك أربعة أعوام لم تضف لي الكثير من المعرفة في التعرف على آليات العمل بالأمم المتحدة وإن كان لها تأثيرها الحاسم في تعزيز وضعي في مستقبل الأيام، عندما كانت الأسماء تطرح لسفير قادم لمصر في المنظمة الدولية عند خلو المنصب... وهو الأمر الذي تحقق فعلًا في نهاية المطاف في عام 1999.

عاد الدكتور عصمت عبدالمجيد في بداية عام 1989 لكي يطلب مني أن أعمل معه في مكتبه فور عودتي من نيويورك في بداية أغسطس... وبالفعل التحقت بالمكتب وعملت معه حتى مغادرته إلى أمانة الجامعة العربية في 15 مايو 1991 وتعيين عمرو موسى وزيرًا للخارجية في هذا التاريخ.

شهدت هذه الأعوام الثلاثة مجموعتين هامتين من الأحداث والتطورات، أولاهما... قيام العراق بغزو الكويت في فجر 2 أغسطس 1990 وثانيتهما ارتبطت باهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة وقتها تحت قيادة جورج بوش الأب، بتحريك جهود السلام في الشرق الأوسط ومحاولة تنشيط عملية تفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد يكون من المناسب مراجعة كتابي... شاهد على الحرب والسلام... في تناول أحداث هاتين المجموعتين من التطورات الهامة التي حكمت الموقف في الشرق الأوسط لسنوات تالية ممتدة...

وأقول بكل الأمانة إنني ومع غزو العراق للكويت، استشعرت الغضب الشديد من تصرف الرئيس صدام حسين الذي كشف عن جهل كبير بتطور علاقات القوى في هذا التوقيت من حيث انزواء الاتحاد السوفيتي بشكل متسارع وظهور سيادة أطلسية صارخة على المسرح الدولي، كذلك فقد استغربت كثيرًا موقف الأردن الذي ظهر وكأنه يتفهم التوجهات العراقية. كان تقديري الفوري عندئذ والذي تحدثت به مع كل من الدكتور عصمت عبدالمجيد، وأسامة الباز، أن عملية الغزو وإن استمرت فسوف تضع مصر في موقف لا تحسد عليه؛ لأنها ستؤدي إلى ظهور العراق باعتباره القوة الأكثر تأثيرًا وصخبًا في العالم العربي وأن مصر قد أصبحت بالتالي «قوة مستهلكة» لا يحسب لها حساب... من هنا كانت رؤيتي هي ضرورة إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو، وانسحاب القوات العراقية من الكويت، ثم محاولة بناء وضع نحقق فيه المصالحة بين المتنازعين...

وبذلت مصر جهودًا حقيقية للسيطرة على الموقف وإقناع العراق بإظهار المرونة، إلا أن المناقشات كشفت عن تصميم عراقي للمضي حتى النهاية في احتلال الكويت وضمه...



ووقع نقاش حاد بين الدكتور عصمت عبدالمجيد، وسعدون حمادي وزير الدولة للشئون الخارجية بالعراق، عندما قال العراقي لوزير خارجية مصر في لقاء اقتصر عليهما وبحضوري إن مصر ستخسر كثيرًا بعدم تأييد العراق بشكل كامل وإن من سيمد يده أو يحاول تغيير الوضع الجديد فسوف يفقد هذه اليد... ورد عليه عبدالمجيد بضبط كبير للنفس: «أخشى يا أخ سعدون أن يد العراق هي التي ستقطع» وتحركت مصر للدفع نحو مشروع قرار أمام الاجتماع العاجل لوزراء الخارجية العرب الذي عقد بالقاهرة على مدى يومي 2/ 3 أغسطس 1990 بإدانة العمل العراقي والمطالبة بانسحاب القوات العراقية... وأوضح التصويت وقوع انقسام حاد بالوضع العربي... وتبع ذلك صدور قرار القمة العربية يوم 9 أغسطس بالقاهرة مما عمق الانقسام.

تبينت مصر فور الغزو، أن السماح باستمراره سيضعف تأثيرها ودورها بالعالم العربي وأن الأمر يتطلب - بالتالي - إعادة الأمور إلى سابقها... وتحركت مصر في اتجاه السماح ببناء الائتلاف العربي والدولي لفرض إعادة الأمور إلى نصابها. وقد يكون من المناسب لكل من يرغب في التعرف على المزيد من خبايا هذا الموضوع، الاطلاع على كتابي «شاهد على الحرب والسلام» خاصة أن هذه المرحلة كان لها تأثيراتها الضارة ليس فقط على العمل العربي المشترك ولكن أيضًا على تعقد العلاقة بين القيادة الفلسطينية الممثلة في ياسر عرفات وكل من مصر ودول مجلس التعاون ولشهور طويلة تالية. ومع وضوح اقتراب كل من سوريا ومصر مع دول مجلس التعاون، في التصدي للغزو العراقي، جاء وزير خارجية سوريا فاروق الشرع بمقترح إصدار بيان يعكس رؤية هذه الأطراف الثلاثة للوضع العربي العام وكيفية تنسيق المواقف بهدف الدفاع عن المصالح العربية من خلال السعي إلى الاتفاق على مفهوم مؤسسي للتعاون بين هذه الأطراف... وانطلقت الأطراف الثلاثة في عقد الاجتماعات على مستوى وزراء الخارجية سواء بالقاهرة أو بالرياض أو بدمشق... ومع نهاية الصدام المسلح الذي وقع ابتداءً من 17 يناير 1991 وانتهى بطرد العراق من الكويت، تم التوقيع على ما سمي بإعلان دمشق في 6 مارس 1991... وتصورنا في القاهرة ودمشق أن هذا الإعلان سيعكس العمل المؤسسي في علاقة كل من مصر/ سوريا

مع دول مجلس التعاون التي وقعت كلها على الإعلان... إلا أنه لم يمض إلا عدة شهور، وتطلب المملكة السعودية عودة القوات المصرية والسورية من أراضي المملكة... وبطبيعة الحال سارعت مصر بإعادة قواتها التي شاركت في تحرير الكويت في إطار قوات التحالف الدولي... ثم تطلب المملكة بعد ذلك تعديل عناصر إعلان دمشق وبما يتناسب مع الوضع العربي الجديد... ولا تتحمس مصر... وينزوي الإعلان ويدخل دائرة النسيان... ولاشك أنها كانت محاولة جادة لتأمين عمق عربي حقيقي لمنطقة الخليج... إلا أن المتصور أن القرار الخليجي كان في الاتجاه نحو التأمين الكامل اعتمادًا على الالتزامات والمواقف الغربية والظهور الغربي عبر الأفق للدفاع عن المنطقة ضد أي تهديدات.

قدرت دائمًا، وقد كنت في قلب عمليات وزارة الخارجية المصرية أثناء هذه الأزمة وتحملت الكثير من المسئوليات - خاصة أثناء غياب الدكتور عصمت عبدالمجيد بالمستشفى بالإسكندرية نتيجة لحادث السيارة الخطير الذي وقع له على الطريق الصحراوي بين القاهرة والإسكندرية - أن العراق وقيادته ارتكبا أحد أكبر الأخطاء في التاريخ العربي الحديث، وأدى ذلك إلى فقدان العراق لسنوات وسنوات، ولم يكن أمام مصر وقيادتها إلا هذا المنهج الذي سارت فيه ... سواء بالسماح بإقامة الائتلاف الدولي وتسهيل نقل قواته وقدراته إلى الخليج أو مشاركة القوات المسلحة المصرية بقوة كبيرة في هذا الجهد.

ومع ضرب العراق واستعادة الحرية للكويت، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة أمريكية للسلام في الشرق الأوسط لم تكن الأولى التي يتحرك بها الأمريكيون لتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع العربي/ الإسرائيلي... وسوف تثبت الأيام أنها لن تكون أيضًا الأخيرة... وتنغمس مصر في هذا الجهد، سواء وزير الخارجية عبدالمجيد أو الوزير الذي تلاه في تحمل مسئوليات السياسة الخارجية المصرية عمرو موسى... وقد عملت معهما على مقربة لصيقة مثلما جاء سرده في كتابي المشار إليه عاليه.

أدت المواجهة مع العراق، والحاجة إلى بناء هذا الائتلاف الدولي العريض، إلى تقارب مصري أمريكي غير مسبوق... إلا ربما عند توقيع إطارات كامب دافيد في 17 سبتمبر 1978... وفي خضم هذا التعاون... يأتيني مستشار السفارة الأمريكية بالقاهرة ويقول

إنه مكلف بتحسس طريقه معنا للتعرف على ما إذا كان وزير الخارجية المصرية يرغب في الترشح لمنصب أمين عام الأمم المتحدة... وهو المنصب الذي كان سيخلو في نهاية عام 1991 بانتهاء فترتي عمل بيريز ديكويبار البيرواني الجنسية... وأتحدث مع الدكتور عصمت عبدالمجيد الذي يوافق أن نفتح قناة سرية لبحث فرصة في هذا الترشح على المستوى الدولي... وأعود في تكتم شديد للأمريكي بعدم ممانعة عبدالمجيد في استكشاف الفرص... ويأتيني المسئول الأمريكي يقول إن «بيكر» وزير الخارجية الأمريكية قد تحمس للفكرة وإن الولايات المتحدة على استعداد للبدء في مناقشات رسمية معنا والتحول إلى مرحلة العمل النشط من أجل تأمين التأييد لهذا الترشيح خاصة أن الانتخابات للمنصب ستعقد خلال شهور وقبل انقضاء عام 1991... وأنقل مرة أخرى هذا الموقف للدكتور عصمت عبدالمجيد مقترحًا إثارة الموضوع مع الرئيس... وفجأة يأتيني وزير الخارجية طالبًا إعداد رسائل فورية من الرئيس مبارك لكي ترسل إلى قادة الدول العربية بترشيح د. عصمت عبدالمجيد، أمينًا عامًا للجامعة العربية... ويشير أيضًا إلى وقف كل المناقشات مع الأمريكيين... وأخطرهم بذلك ويتوقف الأمر... ويظهر بالتالي الدكتور بطرس بطرس غالي في الصورة ويحصل على المنصب بجهد خارق وحظ لا مثيل له... وتلعب الأقدار... وينعقد مؤتمر قمة مدريد في نهاية أكتوبر 1991 لدفع عملية سلام لا تنتهي... ونأخذ نحن في مصر الأمر بالجدية الواجبة ونسعى لتوسيع إطار السلام وتحقيق تسوية حقيقية للفلسطينيين، إلا أن إسرائيل تستمر في مناوراتها ومراوغاتها وتمر السنوات والعقود ولا يتحقق سوى صدق مقولة شامير، رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها إبان مؤتمر مدريد عندما قال لعمرو موسى: «سوف نتفاوض لعشرة أعوام وأكثر ولن يحصل الفلسطينيون منا على شيء لا نرغب فيه»... وأغادر سفيرًا لمصر في روما في أكتوبر 1992... وأعود في عام 96... وأعمل مرة أخرى بجوار عمرو موسى... وأشارك في عملية السلام... الحزينة... وأنقل بعد ذلك في عام 1999... مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة محققًا هدفي الكبير، والشكر يعود إلى عمرو موسى الذي يسأل عن نقلي في المرتين، سواء إلى روما أو نيويورك... وفيما يتعلق بالتعيين بالأمم المتحدة... فقد كانت الأيام تمضي

والغضب والضيق يزيدان معي... إذ كنت أقترب من عامي السابع والخمسين في بداية عام 1999 وبالتالي أقترب من الخروج من المسرح الدبلوماسي دون تحقيقي لانفراجة حقيقية في مهامي الوظيفية... من هنا كان أملي أن أحقق الهدف، قبل مرور الوقت، في الوصول إلى هذا المنصب بالأمم المتحدة... وأعود إلى القاهرة في يوليو 2004، وزيرًا للخارجية وقد حققت الهدف الرئيسي لأي دبلوماسي مصري جاد... ومازالت «عملية السلام» يتم تناولها بين الأطراف... وكلما سنحت فرصة أجهضت من قبل إسرائيل التي لا ترغب في أي سلام مع الفلسطينيين إلا بشروطها هي فقط.

كان الطريق طويلًا وشاقًا، استغرق الفترة من أول يونية 1965 حتى يوم تكليفي بوزارة الخارجية في 14 يوليو 2004.. كان هناك صدمات وأحزان.. معاناة.. ويأس.. ولكن أيضًا كان هناك السعادة بالنجاح... الصداقة المخلصة بين البشر والزملاء... العمل الجاد.. الولاء.. الانضباط.. الصدق.. أمانة المسئولية والكلمة.. وصاحبتني في هذا الطريق الصعب الطويل المليء بالعثرات أحيانًا والبساتين أحيانًا أخرى، زوجتي الحبيبة «ليلى» التي وقفت بجانبي تدعمني بكل ما هو متاح لها... وعندما شغلت منصب وزير الخارجية كان لها مساهمتها الرئيسية في استعادة الرونق لمباني وزارة الخارجية ونواديها والكثير من مقار سفاراتها.

الفصل الثالث
استشفاف الموقف
وتحسس الإطار العام للتحرك

مع دخولي مبنى وزارة الخارجية بعد ظهر يوم 14 يوليو 2004 تلقيت اتصالًا تليفونيًا من الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى معبرًا عن عميق تهنئته لتكليفي بمهمة وزير الخارجية، مضيفًا أنه سيصل بعد دقائق إلى مكتبي وحيث التقيته أمام باب المبنى الرئيسي للخارجية في ماسبيرو، وعندما حاولت الجلوس معه في صالون المكتب، رفض بحزم مصممًا أن يراني جالسًا في مقعد وزير الخارجية وراء المكتب الخشبي القديم للخديوي إسماعيل، والذي جلس خلفه كل وزراء الخارجية المصريين على مدى القرن العشرين... واستشعرت الحرج.. إلا أنه صمم على موقفه.. وأحسست لحظتها مدى الحب والتقدير الذي يكنه عمرو موسى لهذا الخلف الذي ساهم في تصعيده على مدى الأعوام العشرة السابقة. ومع مغادرة عمرو موسى الذي لم يحاول إطلاقًا أن يتبرع أو يقدم أي مقترحات أو أفكار للكيفية التي يمكن أن يتحرك في إطارها وزير الخارجية الجديد، تلقيت اتصالًا تليفونيًا آخر من أحمد ماهر السيد، سلفي الكبير، حيث دعاني في اليوم التالي للغداء في منزله.. وألفت النظر هنا إلى أنني وقد تلقيت التكليف من الدكتور أحمد نظيف فجر يوم 10 يوليو بتوقيت نيويورك،



اتصلت بوزير الخارجية أحمد ماهر وأبلغته بما تم معي وعبر في حينه عن تمنياته لي بالتوفيق مؤكدًا ثقته بنجاحي في هذه المهمة الكبرى في مساري الوظيفي.

أمضيت حتى هذا الحين، في خدمة الدبلوماسية المصرية، أكثر من تسعة وثلاثين عامًا... إلا أنني يجب أن أعترف أنه، وبرغم عملي مع كل وزراء الخارجية المصريين منذ ديسمبر 1977 في هيئة مكتبهم بالديوان العام كلما كنت بالقاهرة، وبالتالي اطلاعي على أسلوب العمل الخاص بوزير الخارجية سواء في اتصالاته وعلاقته برئيس الجمهورية أو ديوان الرئاسة، وكذلك مع رئاسة مجلس الوزراء، ورئيس الحكومة أو الوزراء المختلفين، وبخاصة الدفاع والداخلية والمخابرات، فإنني كنت قد غبت عن القاهرة لمدة خمسة أعوام ونصف، منذ بداية 1999 حتى يوليو 2004، وهي أعوام شهدت الكثير من التحولات الداخلية في مصر مما كان له تأثيره على أساليب العمل، وفرض أهمية دراسة الموقف بتدقيق كبير ورصد جيد.

كنت أتابع وبإحباط كبير غياب الرئيس عن المشاركة في أي من القمم الكبرى التي كانت تعقد كل عام على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة كل سبتمبر، وبخاصة قمة الألفية التي شارك فيها غالبية قادة الدول الكبيرة والصغيرة، واستشعرت أن إحدى مهامي ينبغي أن تكون في حث الرئيس على المشاركة في القمة التالية في سبتمبر 2004. كنت قد لاحظت أيضًا بخيبة أمل كبيرة أن الرئيس توقف عن المشاركة في أي من القمم الإفريقية منذ محاولة الاغتيال في أديس أبابا في عام 1995، الأمر الذي كان له تأثيره على الصورة العامة لاهتمام مصر بإفريقيا لدى الكثير من القادة الأفارقة، وإن كان الأمر الحقيقي أيضًا أن أجهزة الأمن القومي المصري، سواء الخارجية والمخابرات أو الدفاع، استمرت تعطي اهتمامها للقارة بشكل عام والمناطق والدول المطلة على مجرى نهر النيل أو المتاخمة لها على وجه الخصوص.

على الجانب الآخر، كان هناك تجمعات ومحاور كثيرة يجري إقامتها بين دول محورية تستهدف إعادة صياغة الوضع الدولي وقوى التأثير فيه... ولاحظت هنا أيضًا أن مصر و/ أو الرئيس لا ترصدها أو تسعى للتفاعل معها بشكل يؤمن الوجود المصري في وسطها... كان هناك مجموعة الثمانية الكبار [الولايات المتحدة/ الاتحاد الروسي/ بريطانيا/ فرنسا/

ألمانيا/ كندا/ إيطاليا/ اليابان] الذين يدعون كل عام مجموعة مؤثرة من الدول الممثلة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية... وكانت الدعوة توجه لرئيس مصر الذي اعتذر عنها جميعًا عدا مرة واحدة مراعاة لرئيس فرنسا الذي دعا الرئيس المصري للقمة في مدينة إيفيان.. وأقيم تجمع «الابسا» في عام 2002 بين كل من الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل... وغابت مصر.. وكنت أقدر وأتصور وقتها وفي إطار متابعتي للموقف من نيويورك أن لدينا مشكلة تحتاج لعلاج، خاصة أن الرصيد والانتشار المصري الدولي كان يتسم بالفاعلية والتأثير... وكان دورنا على مستوى الأمم المتحدة وأعمالها وقضاياها يكشف عن ظهور مصري قوي... سواء في موضوعات نزع السلاح ومنع الانتشار النووي التي تهتم بها الأمم المتحدة أو القضايا السياسية الرئيسية أمام مجلس الأمن الذي لم نكن أعضاء فيه منذ عام 1998 وحتى الآن، إلا أن تأثير وصوت مصر وقدرتها على التحرك في إطار حركة عدم الانحياز والمجموعة الإسلامية والعربية والإفريقية كان يفرض ثقله على كل المشاورات والمناقشات التي تدور في إطار مجلس الأمن أو على مستوى الجمعية العامة. كانت مصر موجودة في كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تنظرها الأمم المتحدة، كما كان الجميع يسعون للاستماع لوجهة نظرها في القضايا القانونية ومسائل اتفاقيات حقوق الإنسان ومكافحة الألغام، والإرهاب وكيفية مكافحته وغير ذلك.

من هنا كان تقديري يتمثل في ضرورة حث الرئيس على العودة للمشاركة النشطة في كل أنواع النشاط الدولي... ويجب أن أعترف هنا بأنه فاتني أن أتحدث عن رئيس يبلغ من العمر أكثر من 75 عامًا في سنة 2004 كما أن الهاجس الأمني كان يتسم بأكبر قدر من المبالغة... على أي الأحوال قررت أن أمضي في طريق الضغط الدائم والمناورة المستمرة لتأمين المشاركة واستخدمت لتحقيق هذا الهدف الكثير من المعلومات والآراء التي كانت تتوارد من هنا وهناك بأن الرئيس المصري في انزواء... وأرسلتها للرئيس لعل ذلك يشحذ الهمة... وأعترف بأنني نجحت في حالات وفشلت في أخرى مثلما سيأتي سرده تاليًا.

وبدأت أمارس دوري وأتحسس طريقي في كيفية التعامل مع رئيس الجمهورية الذي كان قد أمضى في سدة الرئاسة حتى هذا الحين حوالي 23 عامًا مما كان يفرض أسلوبًا خاصًا في

التحرك معه في ضوء خدمته وممارسته طوال هذه الأعوام... وكذلك في ضوء عدم معرفتي الشخصية به أو معرفته بي... وأعترف أنها كانت علاقة صعبة في البداية... إذ لم يمض على تكليفي أكثر من أسبوعين وإذ بالرئيس يغادر القاهرة إلى «رأس الحكمة» بالساحل الشمالي المصري للاستشفاء واستعادة الفاعلية وغاب بالتالي طوال شهر أغسطس... ومع عودته إلى القاهرة في بداية سبتمبر 2004 بدأت ألاحظ أنه يجري معي اتصالًا أو اتصالين يوميًّا، في المساء في غالب الأحوال، من هنا حرصت أن أكون متاحًا في هذه التوقيتات، وأن يكون لدي اطلاع كامل عما يدور أو دار خلال الساعات السابقة في العالم أو المنطقة، لكي أتحدث بها معه... وتبينت وبسرعة أنه يسأل ويريد إجابة حاضرة... وكثيرًا ما كانت إجابتي.. «أنني أرسلت هذه المعلومات بالأمس أو أنني أوضحت في مذكرة للعرض عليه تقييمي بالنسبة لهذه المشكلة أو تلك»... وكشفت الأيام والأسابيع التالية لبدء مهمتي أنه يفضل الاتصالات التليفونية المباشرة من جانبي وأن أكون أيضًا متاحًا له في كل وقت مع اهتمامه بعدم التحدث من خلال التليفون المحمول الذي لا يثق في تأمينه وأمنه. كان أحد أصدقاء والدي، وهو اللواء طيار سمير رمضان يحتفظ بعلاقات طيبة معي ومع أسرتي طوال عقود بعد وفاته... وكان اللواء سمير يتحدث دائمًا عن تجربته مع الرئيس مبارك عندما كان يشغل منصب قائد القوات الجوية وأنه حازم، جاد، صارم، مناور ويسعى دائمًا للتعرف على كل شيء ويطلب إجابات فورية وينبغي أن تكون إجابات صحيحة وإلا فلا داعي لإخطاره برأي أو موقف لأنه سوف يتحقق من المسألة وسوف يعود بأصبع الاتهام وربما من خلال إجراء ضد صاحب الإجابة غير الدقيقة... وكنت على مدى السنوات أستوعب هذه الآراء... وأستمع إلى حكايات مستمرة حول الرئيس، وفعلًا لاحظت عندما حضر الرئيس في زيارة إلى روما في عام 1994 واستقبلته بصفتي سفير مصر... أنه أخذ يستفسر عن السيارة الإيطالية الفاخرة «مزاراتي» المدرعة التي يستقلها وقدرتها وتدريعها وسمك الصلب المستخدم فيها وأخيرًا ثمنها وسرعتها... وكانت إجاباتي حذرة للغاية ووعدته بالتعرف على إجابة لأسئلته بشكل عاجل... وخلال ثلاث ساعات من وصوله.. استقل السيارة مرة ثانية في طريقه لمقابلة الرئيس الإيطالي سكالفرو في قصر الرئاسة الإيطالية

«الكورينالي»، ويعود الرئيس لأسئلته حول السيارة.. وكنت قد حصلت على إجابات من الجانب الإيطالي... ورددت على الأسئلة وظهر الرضا على أساريره ثم تطرق إلى السيارات الإيطالية المستخدمة من قبل المسئولين الإيطاليين وتدريعها وهي من طراز لانشيا أو ألفاروميو وكان حديثه يكشف عن معرفة له بالحوار الذي كان يدور في مصر في وقتها لشراء سيارات أوروبية مدرعة لبعض كبار المسئولين المصريين في فترة مكافحة القاهرة لعمليات إرهابية في السنوات الأولى من التسعينيات.. ويقول الرئيس إنه استقر الأمر على شراء سيارات فرنسية لأن تدريعها أسمك من الإيطالية... وخلصت عندئذٍ من نقاش معه خلال رحلة الطريق أنه على اطلاع بالتفاصيل وأنه يهتم بشكل كبير بعنصر التكلفة المالية.. ولاحظت وقتها - أثناء هذه الزيارة - أنه مستمع جيد للغاية... وقد أنصت باهتمام للتقرير الشفهي الذي قدمته إليه حول أوضاع إيطاليا في هذا الوقت من عام 1994، ووضع رئيس الحكومة الإيطالية برلسكوني الذي كان يتعرض وقتها لصعوبات.. استمرت معه على مدى رئاسته للحكومات الإيطالية المتعاقبة..

وظهر لي أيضًا من خلال التعامل معه أنه يثق بالبشر ولا ينظر بريبة إلى أفعالهم.. إذ كنت معه بالسيارة وأخرجت بعض أقراص النعناع الإيطالي ذي المذاق الطيب وعرضت عليه تناول واحدة.. وأخذها بهدوء ووضعها في فمه.. وفي المساء طلب سكرتير الرئيس موافاته بعلبة كاملة.. وقد زودته بصندوق يحوي أكثر من علبة.. للاستخدام لمدة طويلة.

وأعود إلى العلاقة مع الرئيس وحيث أخذت من جانبي أستقر على أسلوب محدد في العمل... إذ كنت أرسل للرئيس الموقف بالنسبة لقضية سياسية محددة ثم أتبع المذكرة المرسلة إلى سكرتير المعلومات باتصال تليفوني مع الرئيس في اليوم التالي لمناقشة الأمر، وحتى أتيح لهيئة مكتب الرئيس إطلاعه على المقترح قبل أن أدافع عن فكرتي في هذا الشأن أو ذاك... وكشفت الممارسة عن مثابرة واهتمام من جانبه بالتعرف على كل الأمور حتى ولو بدون قراءة نهمة للمذكرات والأوراق ولكن بالاعتماد على الموجزات والملخصات من ناحية أو التلقين الشفهي من سكرتير المعلومات من ناحية أخرى.



كان منهجي في التعامل مع الرئيس يتسم بأكبر قدر من الوضوح والصدق في نقل المواقف أو الأوضاع وأتذكر أنني رشحت لإحدى المهام سفيرًا كفئًا كان قد أحيل إلى المعاش منذ عام أو أكثر.. وغضب الرئيس، واتصل بي معبرًا عن رفضه للترشيح وأنه لا يتقبل أو يرضى بهذا الأسلوب في الالتفاف على القواعد الحاكمة لتوجيهاته المستديمة..وهي عدم الاعتماد على رجال المعاشات. وأجبت بأدب وحزم بقولي «سيادة الرئيس.. ثق أنني لا يمكن إلا أن أبغى المصلحة العامة وأن أي ترشيح أو رأي أتقدم به يتم بعد تمحيص وتدقيق، ولا يمكن أن يكون هناك «وساطة» أو رغبة في خدمة أحد الأصدقاء والمعارف... وأن هذا لن يكون أبدًا منهجي في التعامل معك.. وأحسست وقتها أن الرئيس استشعر الوضوح والصراحة والجرأة والأدب والاحترام في حديثي معه... ولم يراجعني قط بعد ذلك في أي ترشيح لأي منصب من مناصب العمل الخارجي أو رؤية لأي قضية عامة أو شخصية.

وأمضيت ما يقرب من سبعة أعوام وزيرًا للخارجية، لم يرفض خلالها أو يعدل أي ترشيح لسفير لمصر بالخارج أو توصية بنقل سفير بسبب ضعف الأداء وخراب السمعة.. بل اتجه إلى الاستفسار مني بين الحين والآخر عن مدى صلاحية هذا السفير أو ذاك لمنصب عام في الدولة..

ومع ممارستي لمسئولياتي تبينت بسرعة أن أسلوب الرئيس أو ديوان الرئاسة لم يتغير على مدى العقدين السابقين في إدارته للعلاقات الخارجية على مستوى الرئيس.. إذ كلما رغب الرئيس في السفر إلى الخارج تم تكليف الديوان أو رئيسه باتخاذ اللازم نحو ترتيب الزيارة.. من هنا يقومون بالاتصال بالسفير المصري في العاصمة المعنية أو بسفير هذا البلد بالقاهرة لبحث جوانب الزيارة من حيث موعدها ومدتها وعناصرها وغير ذلك من مسائل.. وكان سفراؤنا يتصلون بديوان عام الوزارة قائلين إنه تم الاتصال بهم لترتيب زيارة ما وقيل لهم بعدم إبلاغ أي شخص... ولو قيادتهم المباشرة...

ولاحظت أن هذا الأسلوب، في الاتصال المباشر مع سفرائنا، أو مع سفراء الدول بالقاهرة لايقتصر على جولات الرئيس أو شئونه في علاقاته برؤساء الدول الأخرى.. ولكنه امتد لكي يشمل قرينة الرئيس ونجله جمال... وكثيرًا ما علمنا عن رحلات يتم

ترتيبها ولقاءات يجهز لها عن طريق السفراء في مصر أو سفرائنا في العواصم الأجنبية... وأوضحت سنوات العمل أن هناك محاولات مستمرة لإخفاء أنشطة نجل الرئيس الخارجية أو لقاءاته مع مسئولي الدول في مصر أو بالخارج.. وزاد هذا الوضع جلاءً ابتداءً من عام 2006 عندما كان كبار المسئولين الأجانب يلتقون به دون كشف لهذه اللقاءات في مكتبه. ولم نكن نعلم بخبايا هذه المقابلات.. أما أثناء سفره إلى الخارج فكثيرًا ما كان يتم الاتصال بسفير لنا.. وكثيرًا مع سفيرنا في واشنطن لترتيب مقابلات له ومنها مقابلات مع مستشار الأمن القومي الأمريكي ومسئولين آخرين.. بل وصل الأمر إلى أنه تم ترتيب مقابلة له مع الرئيس الأمريكي بوش - في فترة صعوباتنا مع الإدارة - وبحيث يدخل الرئيس إلى مكتب مستشار الأمن القومي أثناء لقاء نجل الرئيس المصري معه لمناقشة لا تستمر وقتًا طويلًا.

كما أن العديد من سفراء الدول الذين كان يتم الاتصال بهم بالقاهرة للإعداد لهذه الزيارة أو تلك، يقومون بالتحدث لمسئولي الخارجية المصرية.. وبأن رئاسة الجمهورية قد طلبت هذا وذاك.. وكان الأمر يضعنا في موقف حرج ويثير الإحباط.. وتحدثت من جانبي مع رئيس ديوان الرئيس الذي كان يؤكد أن هذه هي تعليمات الرئيس في الحفاظ على سرية الاتصالات والتحركات.. وكانت إجاباتي بأنني سوف أتعرف دائمًا على أي همسة أو حركة تجاه أي من سفرائنا بالخارج أو سفير بالقاهرة فور وقوع الأمر وأنه لا داعي للتعامل معي بهذا الأسلوب الذي عانى منه كل وزراء الخارجية الذين سبقوني... على الجانب الآخر، لاحظت في أحيان كثيرة أن بعض المهمات الخارجية لم يكن لها هدف محدد، سوى الحفاظ لمصر أو الرئيس على صورة... الحركة النشطة الدءوب... في اتجاه قوى أو شخصيات تحظى برضانا... وكان رد فعلنا بالخارجية دائمًا وعلى مدى عقود العمل على إعطاء محتوى ومفهوم لهذه الزيارة أو هذا الظهور بالتركيز على تفاصيل العلاقات مع هذا البلد أو ذاك والسعي لتحقيق مكاسب ومزايا معه وتجاهه وهو الأمر الذي وفر لهذه الزيارات والاتصالات الكثير من الزخم الذي استفادت منه السياسة الخارجية المصرية بشكل عام.

كشفت متابعتي لأسلوب العمليات الخارجية والزيارات الخاصة بالرئيس مبارك، منذ عملي مع د. عصمت عبدالمجيد وكذلك مع الوزير عمرو موسى، أنه يقرر دائمًا كل ستة



إلى ثمانية أسابيع السفر إلى الخارج في مهمة ما سواء في اتجاه الدول الأوروبية أو العربية.. كما أن هذه السفرات لم تكن تقتصر على دولة واحدة في أي مرة.. بل كان يرتب دائمًا أن تشمل دولتين على الأقل أو ثلاثًا... وهو الوضع الأمثل... من هنا كان يتم الترتيب لتحديد موعد الزيارة الأهم صاحبة الأساس.. ثم يقوم الديوان بعد ذلك بالتحرك في اتجاه هذه الدولة أو تلك لترتيب المقصد الثاني ثم الثالث... والحقيقة التي يجب أن تذكر هي أن هذه الزيارات كانت تلقى من الدول اهتمامًا واضحًا. وعلى أي الأحوال.. كثيرًا ما كنت أقول للوزير عمرو موسى.. إننا اقتربنا من الأسبوع الخامس أو السادس وعلينا أن نتوقع زيارة خارجية قريبة للرئيس.. وبزيادة ثقة الرئيس في الجهد الذي تبذله الخارجية بعد عام 2004 بدأ هذا الأسلوب، وبشكل متدرج، في الانزواء وأصبحت الرئاسة تعتمد على ديوان الوزارة بشكل متزايد في عملياتها.

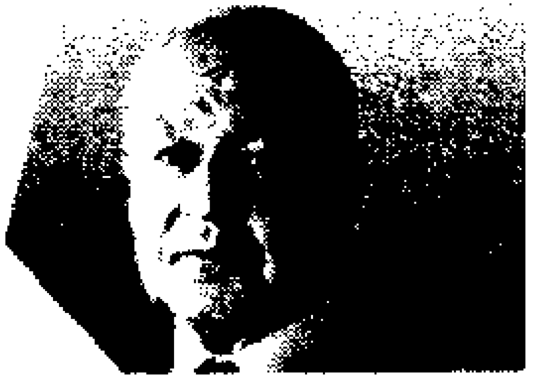
تحركت مصر في الإطار العربي، اعتمادًا على محور مصري/ خليجي ومع تركيز شديد على السعودية كقوة رئيسية بالخليج.. ومع الاهتمام أيضًا بالإمارات/ الكويت والبحرين.. مع الأخذ في الاعتبار أن العلاقات مع عُمان كانت تتسم ومنذ سنوات حكم الرئيس السادات بالدفء والودية..

واحتفظت مصر بعلاقة نشطة مع سوريا، مع تفهم واضح لأهمية الدور السوري في سياسات المشرق.. وإن كان التشكك والريبة في المنطلقات السورية وأهدافها بقيا دائمًا في أحاديث الرئيس تجاه النوايا السورية وذلك منذ تحملي لمسئولياتي وحتى وقت تنحيه عن السلطة في عام 2011.

ولم يكن يخفى عن المتابع أن مصر كانت تتحرك نحو الاقتراب من الأردن كلما تعقدت العلاقة مع سوريا وحيث زادت وتيرة الاتصالات والتقارب المصري مع الأردن، وكل من السعودية والإمارات مع وقوع الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام 2006.

لم يكن السودان أو ليبيا بعيدين عن الاهتمام المصري الرئيسي.. وكنت قد تلقيت من الرئيس اتصالًا تليفونيًا بعد تحملي لمسئولياتي بعدة أيام، مثلما سبقت الإشارة إليه، وحيث

طلب إليَّ أن أسافر في اليوم التالي للقاء معمر القذافي الذي يرغب في التعرف على شخصي في حضور اللواء عمر سليمان.. ولم يسترسل الرئيس في الحديث، كما لم يعطني أي توجيه أو يحدد رؤية محددة للقاء وإطاره وأهدافه.. وهي صفة وأسلوب تبينته سريعًا في علاقتي به.. إذ لا يميل للتحدث مستفيضًا، ويتوقع من مرءوسيه ومسئوليه أن يكونوا على اطلاع دقيق بتوجهاته ومساره.. وهي إشكالية تجاوزتها سريعًا بالاعتماد على خبرة اللواء عمر سليمان أو باسترجاع مشاهداتي مع وزراء الخارجية الذين عملت معهم سابقًا... كمال حسن علي/ عصمت عبدالمجيد/ وأخيرًا عمرو موسى الذي عملت معه مرتين مديرًا لمكتبه في عقد التسعينيات. لاحظت أيضًا أنه وعندما يرغب في الاستفسار عن مسألة أو موضوع، فإنه يدخل في الأمر مباشرة دون مقدمات وبقوله «الموضوع ده ؟! أو الراجل اللي جالنا أخيرًا وأخبرني عن المسألة»!!... وكنت في غالبية الأحيان أحتاج لبعض الوقت للتعرف على مكنون تفكيره وتوجهات استفساراته وأسئلته.. كان عمر سليمان يقول لي إنه يجد نفس الصعوبة في تتبع مسار السؤال.. ولعل ذلك كان هو السبب وراء ملاحظتي لتحفز كل من كمال حسن علي وعصمت عبدالمجيد وعمرو موسى عندما كان يتحدث الرئيس معهم تليفونيًّا.. وسافرنا مبكرًا في اليوم التالي في الطائرة المستير التابعة للرئاسة إلى «سرت».. ومع هبوطنا بالمطار العسكري اصطحبنا الإخوة الليبيون إلى بقعة في الصحراء تبعد عن ساحل البحر الأبيض المتوسط بحوالي عشرين كم، بها بحيرة صغيرة جدًّا ونافورة في وسطها كتعبير عن فاعلية «النهر العظيم» الذي أهدرت ليبيا في إقامته مليارات ومليارات لاستجلاب المياه في أنابيب من الخزان الجوفي في الصحراء الكبرى إلى الشمال الليبي. وجلسنا لمدة ساعتين ننتظر مقابلة القائد الليبي إيانا... وأخذنا نتحدث مع وزير الخارجية الليبي عبدالرحمن شلجم الذي كنت أستشعر عدم ارتياحه لهذا الانتظار الطويل.. أو رئيس المخابرات الليبية موسا كوسا.. وظهر القائد الليبي مرتديًا قميصًا وبنطلونًا ورحب بنا وطلب أن نصحبه إلى خيمة مفتوحة لتناول الإفطار معه.. كانت الساعة قد وصلت حوالي الثانية ظهرًا... واستغرق هذا الإفطار حوالي ساعة زمن.. لم يتحدث أي منا - عمر سليمان وأنا - بل اقتصر الحديث من جانب معمر القذافي الذي هاجم المملكة العربية السعودية بأكبر قدر



من الحدة والعدوانية وأن مصيرها هو التحلل إلى جمهوريات صغيرة، كما انتقد العائلة السعودية وأنها هي العائلة التي أجهضت المشروع الناصري.. وحاول عمر سليمان التعبير عن مواقفنا ورؤيتنا، خاصة وقد اتهمنا القذافي بأننا نسير وراء السعودية في إدارة سياستنا الخارجية.. إلا أن القذافي كان حادًّا عنيفًا.. كان من الأمور المثيرة أننا جلسنا على مائدة خاصة بنا.. وجلس هو على مائدة بمفرده خاصة به وبعيدًا عنا بنحو مترين.. وأخذنا نتبادل الحديث عبر الخيمة المفتوحة... كان الجو حارًّا خانقًا.. والذباب يسيطر على المكان ويهاجم أطباقنا التي احتوت إفطارًا متواضعًا من الخبز - الذي كنت أخفيه تحت مناديل ورقية لمنع الذباب عنه - والجبن والعسل... كما لوحظ أن المسئولين الليبيين غادرانا قبل استضافة القذافي لهذا الإفطار ولم يشاركا في الحديث وانتهت الزيارة وغادرنا «سرت»... وعبرت عن عميق أسفي واندهاشي للواء عمر سليمان من هذا الأداء للقائد الليبي الذي حكم ليبيا منذ عام 69.. وأجاب رئيس المخابرات المصرية: إنك ستشهد الكثير.. وإن حماية المصالح المصرية ستتطلب أن نظهر المرونة وأن نتحمل هذه المواقف المضحكة المبكية...

ومع هبوط الطائرة مطار ألماظة الحربي الذي كان يمثل القاعدة الرئيسية لاستخدامات طائرات الرئاسة المصرية تلقيت اتصالًا من سكرتارية الرئيس يبلغونني فيه أن الرئيس يرغب أن اتصل به فورًا على خط مؤمن.. وهو ما قمت به عند وصولى شقتي الواقعة أمام سور المطار في ضاحية هليوبوليس.. وقال الرئيس.. «ها!!... عملتوا إيه؟»... وأجبت بوضوح ودقة: «إن القذافي يرغب في استخدامنا للتعرض للسعودية.. وأن طلبه التعرف على شخصي يستهدف في الحقيقة إعطائي رسالة بألا أقترب كثيرًا من السعوديين مشيرًا إلى أنه هاجمهم بشدة.. سواء الملك أو وزير الخارجية السعودي... وأننا استمعنا ولم نعقب أو نصطدم به» وهو ما استشعرت رضا الرئيس عن أسلوبنا فيه.. ومضيت أقول إن هذا الرجل ورغم اتساع قراءاته مثلما أوحى حديثه معنا، فإنه لايزال يعيش في عالم الصحراء بكل قسوتها وبداوتها.. وأضفت أنني دهشت من أن الملابس التي التقانا بها كانت لا تعكس الهندام.. بل إنها واضحة الاتساخ وأن أظافره غير مهذبة وطويلة.. واستفضت كثيرًا في انتقاداتي للزيارة وشخصيتها الرئيسية.. واستمع الرئيس بهدوء للعرض التفصيلي الذي قدمته.. ثم قال...

«هو انت شفت حاجة لسه»؟! واستطرد قائلًا.. إن القذافي واعٍ جدًّا ومحنك.. كما إن خبثه عميق.. وإنه من الضروري أن نتعايش معه حفاظًا على مصالح كثيرة لنا مع ليبيا.. إلا أنه من المهم الا نسمح له بتعقيد علاقاتنا مع السعودية أو بقية دول الخليج...

وفي هذا السياق قد يكون من المناسب أن أذكر أننا زرنا لمرات عديدة ليبيا، للقاءات مع القذافي، سواء مع الرئيس أو بمفردنا.. عمر سليمان وأنا.. ولم أعد أدهش لوجهات النظر والآراء التي يتحدث بها والتي تعكس منطلقات تبدو أحيانًا غريبة وغير واقعية، وإن كان من الضروري القول إن الرئيس كان أحيانًا يعقب في أحاديثه معنا أن بعض هذه الأفكار لها منطقها الذي يجب ألا نرفضه هكذا. كان الرئيس يقول أيضًا إنه يجب ألا نأخذ أحاديثه وآراءه التي يلقي بها أمامنا مأخذ الجد لأنه - أي التذافي - كثيرًا ما يتحدث بمنطق أكثر اتزانًا وتعقلًا في اجتماعاته المقصورة عليهما.. كان القذافي كثير الانتقاد لسياستنا ومواقفنا، سواء في علاقاتنا مع أوروبا في مسألة تجمع برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط أو علاقتنا مع الخليج، بل اتسمت بعض تدخلاته بالقسوة مما أشعرني بأنها تحرج الرئيس كثيرًا، وكنا نتصدى له بحكمة وهدوء ولكن أحيانًا بحزم رقيق!! كان بادي الانزعاج من مظاهر الحرية التي تسود الإعلام المصري في انتقاد الحكم والسلطة وكان يردد القول: إن هذا أمر خطير وسوف يكون له عواقبه، وسيكون له انعكاساته عليكم وعلينا نحن أيضًا بالتأكيد في ليبيا.

كانت مصالح المصريين في ليبيا تفرض علينا امتصاص هذه المواقف، كما أن سعينا للحصول على استثمارات ليبية من فوائض الأموال الليبية كانت تحكم بعض مواقفنا.. وقد يكون من المناسب في هذا السياق من استعراض علاقة مبارك بالقذافي القول إن الرئيس المصري كان دائم التحذير للقذافي بألا يثق بالأمريكيين في محاولاتهم الانفتاح عليه وأن عليه أن يتحرك معهم بحذر وترقب شديد وألا يتيح لسفارتهم الجديدة في طرابلس أو بعثتهم في بنغازي بأن تعمل بنشاط ومن خلال طاقم أمريكي كبير سيتحرك في كل الاتجاهات على الأرض الليبية... وكان القذافي يرد بأنه واثق من قدرته على التحكم في التواجد الأمريكي على أرضه وأنه سيأخذ حذره..



وبالنسبة للسودان، فقد كان الرئيس يعطيه هو الآخر اهتمامًا كبيرًا، باعتباره التوءم الآخر في وادي النهر الذي تربطه بمصر أقوى الأواصر، وكثيرًا ما كان يردد في أحاديثه معي... «ده السودان... ده النهر العابر في أراضيه»... وأتذكر هنا أنني تلقيت صباح يوم 15 يوليو 2004 اتصالًا تليفونيًا في مكتبي حوالي سعت 900 من سكرتير الرئيس الذي كان بادي الانزعاج: «هو سيادتك فين.. نحن نبحث عنك في المنزل ولا أحد يرد علينا.. وأجبته.. ولم يكن قد مضى على بدئى لمهام عملي إلا يوم واحد: «أنا في مكتبي منذ السابعة صباحًا.. وهو أسلوبي طوال حياتي».. فقال إن الرئيس يرغب أن تحضر فورًا إلى منزله في ضاحية هليوبوليس وحيث سيستقبل الرئيس السوداني البشير بعد خمسة عشرة دقيقة وقد لاحظ أن وزير الخارجية السودانية يصحبه، ومن ثم رأى أهمية حضورك اللقاء.. وأسرعت بالذهاب إلى دار إقامة الرئيس.. ووصلت وقد بدأ الاجتماع بينهما منذ بعض الوقت.. كان الرئيس البشير قد حضر في زيارة مجاملة بحتة للسؤال عن أحوال الرئيس بعد العملية الجراحية الكبيرة في العمود الفقري.. ولم يتضمن اللقاء الكثير سوى دعوة البشير لي لزيارة السودان.

كانت الزيارة المفاجئة مثالًا جيدًا للأسلوب العربي في قيام أجهزة ديوان الرئاسة أو القصر في هذه الدولة أو تلك... بالاتصال بديوان رئاسة الجمهورية في مصر لترتيب زيارات أو لقاءات مع تغييب وزارات الخارجية التي كانت تجتهد فور علمها بترتيبات هذه اللقاءات للإعداد والتجهيز ولكي يكون لهذه الزيارات واللقاءات مزايا وقيمة في تطوير علاقات البلدين بعضهما البعض.

على أي الأحوال، لم تمر عدة أيام، إلا وطلبت من الرئيس موافقته على سفري إلى السودان، خاصة وقد كانت أوضاع دارفور بالغة التدهور، والموقف يتطور بشكل قد يعرض السودان لأخطار التفسخ والتقسيم، خاصة مع وضوح الإرهاق الذي حل بالجيش السوداني والحكم في السودان من استمرار الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال. ووافق الرئيس وطلب أن أذهب واللواء عمر سليمان معًا في هذه الزيارة.

وفي هذا السياق.. أعتقد أنه لا يغيب عن القارئ الكريم أن الإدارة الاستراتيجية لملفات السياسة الخارجية المصرية، كانت مثلها مثل أي دولة رئاسية جمهورية أخرى تقع بالكامل

في يد الرئيس الذي وإن كان لا يتدخل في التفاصيل أو الإدارة اليومية الفنية للملفات إلا أنه يمسك بالقرارات الاستراتيجية وتحركات معاونيه الرئيسيين.

وأقلعنا مرة أخرى، وهي مرة من عشرات الطلعات من مطار ألماظة إلى الخرطوم وغيرها من عواصم المنطقة.. للقاء الرئيس البشير ونائب الرئيس ووزير الخارجية، ثم غادرنا إلى دارفور لاستطلاع الموقف على الطبيعة وللقاءات مع القبائل وبعض سلاطينها ثم العودة في المساء.. وكانت زيارة حافلة مثلها مثل زيارات متكررة للسودان، سواء إلى الخرطوم أو جوبا في الجنوب للبحث في الشأن السوداني ومحاولة إيجاد مخرج لهذا الشقيق الهام للخروج من أزمته أو أزماته..

وأبلغت فور الهبوط بالقاهرة أن الرئيس يرغب في الاستماع إلى تقريري الشفهي،وأجريت الاتصال التليفوني الذي أصبح السمة الأساسية اليومية في العلاقة مع الرئيس وأبلغته بانطباعاتي الأولية وأنني تحدثت مع الرئيس السوداني محذرًا من خطورة عدم إظهار الاهتمام المناسب والجاد من جانبه بمسألة المحكمة الجنائية الدولية وخطورة تعرضه لاتهام من المدعي العام للمحكمة وبما سيضعه تحت طائلة وضع قانوني خطير وأضفت بقولي: «إنني قلت للرئيس البشير إنني أتصور أن من الهام أن تظهر التجاوب لمتطلبات الوضع الدولي ومجلس الأمن وبأن تتحرك في اتجاه التحقيق مع بعض المسئولين السودانيين الذين تتهمهم المحكمة الجنائية بارتكاب أعمال تتناقض مع القانون الدولي الإنساني وإلا فإن الأمر قد يعرض الرئيس البشير نفسه للمساءلة»... واستطردت بقولي: «إن انطباعي أن الرئيس البشير قد دهش لحدة الرسالة التي عكسها حديثي.. بغض النظر عن محاولة التنميق والمجاملة التي حاولت تغليف الأمر بها.. قلت للرئيس البشير إن الغرب يرغب في تفسيخ السودان وإن بريطانيا تستشعر أنها أخطأت عندما تركت السودان كدولة موحدة في عام 56، كما أن هناك مصالح مسيحية لدى دوائر غربية وأوروبية ذات تأثير تبغي إقامة دولة في الجنوب السوداني، كما أن هناك مصالح استعمارية قوية تأمل في أن تتمكن من الاستفادة بموارد السودان بعيدًا عن حكم مركزي قوي من هنا لا ينبغي أن يسهل الحكم في السودان تحقيق أهداف هذه التوجهات، وأكدت أن مصر تراقب بأكبر قدر من الاهتمام السودان، وهي تستشعر أن أطرافًا إفريقية



مجاورة للسودان، وكذلك أطرافًا إقليمية لا يهمها كثيرًا الحفاظ على وحدة السودان، وأنه يجب الحذر في تناول كل مشكلات البلد وإلا كان الثمن باهظًا، وسندفعه معًا، وإن كان السودان وشعبه هما اللذان سوف يتحملان المعاناة الكبرى... والحق يقال.. فقد تقبل الرئيس السوداني الرسالة وعبر عن شكره لنا..

واستمع الرئيس مبارك إلى تقريري الشفهي دون اندهاش، وأعتقد أنه كان قد بدأ يعتاد على أسلوبي المباشر والصراحة التي أتحدث بها مع الأطراف الإقليمية التي نهتم بها حفاظًا على الأمن القومي المصري..

أوضحت تقاريري التالية، سواء الشفهية منها أو المكتوبة إلى الرئيس وعلى مدى الشهور التالية وطوال عامي 2004، 2005 أنها تؤشر إلى توقعي وقوع الانفصال بالسودان وكذلك توجيه الاتهام للرئيس البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وكان الرئيس يوافق على الكثير من اقتراحاتنا، سواء المتعلقة منها بكيفية نصح السودان في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، ومساعدتنا لهم بالخبراء والقانونيين وفي مقدمتهم الدكتور نبيل العربي، القاضي الدولي، ذو المعرفة العميقة بخبايا عمليات المحكمة وحيث التقى مرات كثيرة بالمسئولين السودانيين لتوجيه النصح القانوني، أو الإجراءات المصرية التي يمكن اتخاذها لمواجهة التهديدات.

وفي هذا الإطار ومن أجل مساعدة السودان على تجاوز مشكلاته... كان هناك موافقة على تكثيف الأنشطة الاقتصادية المصرية في السودان، شمالًا وجنوبًا، كما زادت مصر وبشكل قوي ظهورها العسكري في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المسرح السوداني، سواء في دارفور أو في جنوب السودان، إلا أننا كنا نقدر دائمًا أن كل هذا الدعم المصري والذي كان يحمل الخزانة المصرية أعباء كبيرة في ظروف اقتصادية وحياتية صعبة لمصر ذاتها - لن تحقق الهدف ما دامت القيادة السودانية لا تستشعر الحاجة الحقيقية بأهمية الحفاظ على وحدة السودان. وأدى اهتمامنا الطبيعي الكبير بالسودان وشئونه إلى بعض الشد والجذب بيننا وبين الإخوة في الخرطوم... كان قادة الجنوب ينظرون إلى مصر - رغم كل ما قدمته من منح تعليمية أدت إلى ظهور مجموعة قوية من المسئولين الذين درسوا

بالإسكندرية - بارتياب، إذ كانوا يقدرون أننا سنقف مع الشمال ضدهم حفاظًا على وحدة السودان.. وكان موقفنا فعلًا هو الرغبة في الحفاظ على خيار قوي لوحدة السودان، إلا أن ذلك الأمر فرض علينا أيضًا أن نتمسك بأن كليهما... الشمال والجنوب هم إخوة لنا في شراكة الوادي.. وأقول: أدى هذا الموقف إلى مظاهر ضيق لدى قيادات بالشمال، وأوضحنا لهم أننا لن نقف مع طرف ضد الآخر إلا إذا وضح أن هناك اعتداء أو ظلمًا منه تجاه شقيقه، وأدى ذلك إلى صعوبة في العلاقة رغم أن قيادات الشمال استمرت تلجأ لنا للمساعدة في تسهيل العلاقات بينهما كلما احتدمت. لايفوتني في هذا السياق أن أعبر عن عميق التقدير للتقارير الشفهية والمكتوبة التي كنت أستمع أو أطلع عليها لسفيرنا في الخرطوم في ذلك الوقت، محمد عاصم إبراهيم الذي كان يحتفظ أيضًا بأوثق العلاقات مع اللواء عمر سليمان مما وَحَّدَ رؤانا وفهمنا للموقف بالسودان، وجهازينا كذلك.

جاءت إفريقيا، مثلما سيأتي عرضه تاليًا، كأولوية ثانية للانفتاح على العالم العربي الذي حظي بزيارات متعددة من جانبي وكذلك مصاحبتي للرئيس في أكثر من زيارة خلال عام 2004.

كان الرئيس يعي بوضوح أن الظهور المصري على مستوى القارة مطلوب.. وأعتقد من خلال ردود فعله وإجاباته على أحاديثي معه، في الشأن الإفريقي، أنه تبين أن غيابه عن الزيارات الإفريقية ولقاءات القمم الإفريقية قد أثر علينا كثيرًا.

ولذا فقد كان الترحيب بكل زيارة قمت بها على مستوى القارة مع اهتمام كبير بالاتصالات مع دول حوض النهر، وتحت الإلحاح المستمر من جانبي، فقد تجاوز الاعتبارات الأمنية التي كانت تثار بين الحين والآخر كلما كان هناك احتمال لقمة إفريقية أو مطلب في زيارة إفريقية، وقام بالمشاركة في القمة الإفريقية في أبوجا بنيجيريا في يناير 2005، كما شارك في قمة إفريقية أخرى في غانا في يوليو 2007، وقام بزيارة للسنغال لساعات، وجنوب إفريقيا، وأوغندا والسودان بالخرطوم وجوبا.

من ناحية أخرى وبهدف تجاوز هذا الغياب الرئاسي المصري عن إفريقيا، الذي - مثلما سبق القول - أعطى انطباعًا غير دقيق... لعدم الاهتمام المصري بالقارة؛فقد وافق



على استضافة القاهرة لعدد كبير من القادة الأفارقة على مدى عدة سنوات، وكذلك عقد أكثر من مؤتمر قمة في شرم الشيخ للقادة الأفارقة الأمر الذي أدى إلى تحسين الوضعية الإفريقية لمصر. ومع هذا فيجب الاعتراف بأن ضعف العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وهذه الدول له انعكاساته في عدم وضوح التأثير المصري بالشكل المناسب، وفي هذا السياق ينبغي الاعتراف بانني كثيرًا ما شعرت بأن الرئيس يؤدي واجب الضيافة أو اللقاء مع الكثير من القادة الأفارقة بالكثير من التحفظ وبدون إظهار الحماس الكافي... ولو الكاذب.. وبها قد يؤمن علاقات أكثر حميمية في الإطار الإفريقي... أخذًا في الاعتبار أن الكثير من هذه العلاقات تعتمد على التعرف والاتصال المباشر بين الرؤساء.

كانت الاهتمامات الرئاسية والرئيسية المصرية تدور حول عواصم عربية محددة مثل الرياض/ دمشق/ الكويت/ أبوظبي... وأيضًا تحركات متكررة على المسرح الأوروبي، مثل: روما/ باريس/ برلين.. ولم يقم الرئيس بزيارة لندن طوال الفترة من 2004 حتى 2011 بسبب اعتبارات كنت أراها شخصية بحتة، وأخذت على عاتقي أن أدفع في اتجاه توسيع إطارات الحركة المصرية الأوروبية و/ أو العربية وعدم قصرها على بلد أو اثنين... وفعلًا فقد تحركنا في اتجاه شرق أوروبا والبلقان وعدنا إلى زيارة موسكو... وأضحى بالتالي الظهور المصري أكثر انتشارًا على المسرح الأوروبي، وسافر الرئيس إلى المغرب والجزائر، وكل دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا.

وأخذت أنصح بالمزيد من الانفتاح على العالم الآسيوي وقواه الصاعدة خاصة أن الجميع كان يتحدث عن انتقال مركز الثقل الدولي إلى الصين وشبه القارة الهندية وإلى الشرق منهما. واستشعرت ضيق البعض من المحيطين المباشرين بالرئيس، وأن «سنه وصحته لن يتحملا هذا الضغط!». ومع ذلك فقد وافق على زيارة الصين والهند وكازخستان.

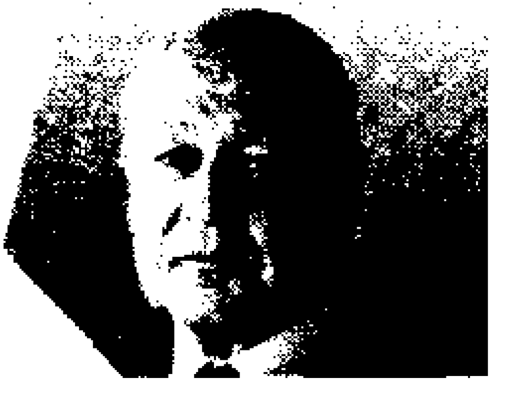
ساد التفكير والمنهج القائل بأنه وإذا ما كان الرئيس لا يرغب أو يستطيع القيام بهذا القدر من الزيارات والظهور الدولي، فلابد - كبديل - أن يكثف وزير الخارجية المصرية والعديد من الوزراء المصريين لظهورهم واتصالاتهم بالعواصم الأجنبية.. وكذلك تشجيع الكثير من قادة الدول وكبار مسئوليها على الحضور للقاهرة مع العمل على تحويل شرم

الشيخ إلى نقطة محورية لعقد المؤتمرات والقمم الدولية.. مثل قمة عدم الانحياز، والقمة الإفريقية، والصين - إفريقيا، وفرنسا - إفريقيا، وغيرها من مؤتمرات كبيرة، رغم أنه كان دائمًا يحسب عبء التكلفة والإنفاق.

وانطلقنا في توسيع إطارات الحركة المصرية مع القوى الرئيسية.. مع البرازيل وحيث اتفق على منهجية الحوار الاستراتيجي السنوي على مستوى وزراء الخارجية.. ومع تركيا التي تعززت العلاقات معها بقوة في إطار اتفاق على وثيقة لعلاقات استراتيجية واجتماعات بين القيادتين سنويًّا.. لم يكن يخفى عنا أن تركيا، تحت حكم الثنائي أردوجان/ جول تسعى للانتشار في المناطق التاريخية التي كان لتركيا العثمانية نفوذها التقليدي وصلاتها بها... إلا أننا لم نستشعر أي حساسية من هذا الجهد التركي.. إذ كان هدفنا يدور أساسًا حول توظيف القدرات الاقتصادية والاستثمارية التركية لخدمة الأهداف الاقتصادية المصرية والنمو القوي لمصر في هذا المجال وبما يستفيد من تعاظم القدرة التركية.. كذلك كنا نستشعر أن تركيا تسعى للعب دور في التسوية في الشرق الأوسط.. وهو ما قدرنا فائدته لخدمة جهودنا في هذا المجال.

وعن روسيا.. فقد أكدنا العلاقة الاستراتيجية معها هي الأخرى وتوصلنا إلى ورقة استراتيجية للقاءات سنوية بين قيادتي البلدين واجتماع سنوي مشترك لوزراء الخارجية والدفاع مما كان سيدعم العلاقة بشكل كبير. كانت روسيا تجري هذا النوع من الحوارات مع عدد قليل جدًّا من الدول - أمريكا والهند وفرنسا - وإيطاليا وطلبت أن تتمتع مصر أيضًا بهذه الوضعية لدى الروس ووافقوا بعد جهد كبير بذل.. وقاوم بعضنا الفكرة خشية استثارة أمريكا ولم أتفهم التباطؤ في التنفيذ حتى تركي وزارة الخارجية في مارس 2011.

استهدفت التحركات المصرية في الشهور الأولى من تحملي لمسئولياتي تأكيد آفاق الحركة المصرية وتأمين ظهور مصري دولي على مسرح الأحداث العالمية وبما يوفر لمصر وضعية واضحة ومؤثرة تستطيع من خلالها التمكن من الانضمام إلى مجموعة صغيرة من الدول ذات التأثير الدولي والاقتصادي، فإذا ما جاء أو كان هناك توسيع لعضوية مجلس الأمن فيكون لمصر حظها فيه... ونشطت الدبلوماسية المصرية في محاولة تسهيل انضمام مصر إلى



تجمع «الابسا» الذي يجمع كلًّا من الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل.. وقمت من جانبي بزيارات متكررة لعواصم هذه الدول كما أقنعت الرئيس بالسفر إلى الهند بعد غياب طويل جدًّا منذ عام 83... كما سافر إلى جنوب إفريقيا وكنا نعد لزيارة البرازيل والأرجنتين والمكسيك إلا أن الضغوط الصحية والعائلية له منعت من تنفيذ هذه الزيارات التي تركت لدى هذه الأطراف ولديَّ شخصيًّا غصة.. وأعود إلى البعد الشخصي في تسيير أو تعويق العلاقات الخارجية، فقد كان الرئيس – على سبيل المثال – يرفض زيارة الهند لسنوات ممتدة لأسباب غير معروفة لي رغم الإلحاح المستمر من جانبي.. كما رفض زيارة بريطانيا منذ عام 2004 لتجربة شخصية غير مريحة في زيارة له للعاصمة البريطانية في عام 94 أو لما تصوره برودًا بريطانيًا في التعامل مع قرينته في زيارة لها للندن بمفردها.

وبذلنا جهدًا قويًّا للانضمام إلى مجموعة الدول الاقتصادية البازغة المسماة بالـBRIC... وهي: البرازيل، روسيا، الهند، والصين.. وكان هناك استجابة من البعض منها ومراوغة ومناورة من البعض الآخر.. وتوقف الجهد بعد سنوات وفضلت هذه المجموعة أن تتقبل محاولات جنوب إفريقيا للانفتاح عليها.. خاصة أنها الأقوى اقتصاديًّا بالمقارنة بمصر.. ويجب الاعتراف هنا بأن الكثير من السياسات والمواقف تحكمها في الحقيقة القدرات الاقتصادية للدولة.. وأنه مهما كانت دبلوماسيتها تتمتع بالحركية والنشاط... فإن الجميع في عالم اليوم ينظرون إلى البعد والتأثير الاقتصادي باعتباره المفتاح الذي يحرك الأبواب المغلقة... وكنت أراقب كل هذه التطورات بالكثير من القلق خاصة أنني كنت أرى أن احتمالات الاتفاق على توسيع عضوية مجلس الأمن يمكن أن يتحقق في أي لحظة إذا ما وقع التوافق الدولي الذي كنا نلعب بقوة في إطاره مثلما سيأتي لاحقًا... ولم يكن يغيب عن فكري أن مصر تتنافس مع قوى تفوقها كثيرًا في قدرتها الاقتصادية.. كانت البرازيل تتمتع بناتج قومي يفوق المصري بأربع مرات، والمكسيك التي تجاوزت المصري بثلاث مرات ونصف، وعلى المسرح الإفريقي كانت جنوب إفريقيا، وبنصف عدد السكان، تفوق القدرات الاقتصادية المصرية بمرتين... فإذا ما نظرنا إلى العالم العربي... فإن السعودية لديها ثلاثة أضعاف الناتج القومي المصري أو أقل قليلًا وبثلث السكان، كذلك القدرات الاقتصادية

القطرية.. وكان يجب التنبه دائمًا لسيطرة الرؤية الاقتصادية للمجتمع الدولي في علاقاته السياسية وتقييمه لدور الدول والمجتمعات.. ومع ذلك فقد مضت الدبلوماسية المصرية وبحرفية عالية تناور وتأخذ المبادأة وتحقق نجاحات.. أخفت من خلالها نقاط الضعف الكامنة والهيكلية في البنيان المصري في تنافسه مع الآخرين.. وبخاصة تركيا وإيران اللتان كانتا تغالبان مصر، الأولى بثلاثة أضعاف والثانية بضعفي الناتج القومي وبعدد أقل من السكان.

كنت أثق في تأثير القوة الناعمة لمصر.. وقدرة الثقافة المصرية والتعليم العالي المصري على اجتذاب آلاف الطلبة العرب والأفارقة للجامعات والمعاهد المصرية.. إلا أنني كنت أرصد أيضًا المنافسة القوية للكثير من الدول في مجالات كنت أتصور قدرتنا على المنافسة فيها.. ومنها توفير تسهيلات العلاج لمواطني الدول الإفريقية والعربية.. إلا أنه وضح أننا لم نعد في القمة في هذا المجال.. وغيره كثير من المجالات الأخرى. ولاحظت أن التقارير الدولية للقدرة التنافسية للاتصالات والمجتمعات تصدر سنويًا، وتكشف عن تدهور في وضعية مصر. وقمت من جانبي - وبكل الصدق والأمانة - بعرض هذه التقارير على كل أجهزة الدولة المصرية: الرئيس.. رئيس مجلس الوزراء.. والوزراء المعنيين وغيرهم.. إلا إنه وضح أن الهمة ناقصة! وعدم الحماس أصبح الأداء السائد وذلك رغم التقدم الكبير في مجالات محددة لها تأثيرها في تشكيل قدرات الاقتصاد القومي وعناصره المختلفة.

كما وضح أن الرئيس ونتيجة للتقدم في السن من ناحية وتأثير التخويف الدائم من الأخطار الأمنية المحيطة به وبسفرياته، ورغبة المحيطين به في تأمينه داخل بوتقة مغلقة.. فقد غاب عن قمم كثيرة ليس على مستوى الأمم المتحدة فقط أو الاتحاد الإفريقي.. ولكن أيضًا عن قمة إفريقيا/ آسيا أو ما سميت عندئذ «خمسون عامًا من باندونج في إبريل 2005 وكذلك قمة هافانا لعدم الانحياز في عام 2006 والقمة العربية اللاتينية في البرازيل أيضًا في عام 2005.

عقد بعد أيام قليلة من عودتي للقاهرة وزيرًا للخارجية مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار العراقي، وهو المؤتمر الذي كان الرئيس مبارك قد استفسر عنه في أول مكالمة تليفونية

له معي بعد حلف اليمين، وحقق المؤتمر الهدف منه بالتعاون بين كل الأطراف المشاركة، وهم وزراء خارجية العراق/ تركيا/ إيران/ الأردن/ الكويت/ السعودية/ سوريا.. ومعهم مصر لدورها العربي والإقليمي الهام. وبدأت أقيم جسورًا من التواصل مع وزيري خارجية تركيا وإيران، خاصة مع اقتناعي بأهمية الحفاظ على إيجابية التواصل مع هذين الطرفين لأهميتهما الإقليمية وذلك رغم الحذر الذي كان الرئيس ينظر به إلى تركيا ذات التوجهات العثمانية، أو إيران بكل توجهاتها المخالفة للكثير من رؤانا في مصر. التقيت مع الجنرال كولن باول، وزير خارجية أمريكا على هامش أعمال الاجتماع، وأكدنا معًا أهمية الاستمرار في التعاون المصري الأمريكي على مستوى الإقليم ومحاولة تسوية مشاكله وفي مقدمتها المسألة الفلسطينية الغائبة عن رؤية إدارة بوش حينذاك.. واستشعرت في لقائنا بأنه لا مشكلة في العلاقات الثنائية وأن الأمور تسير مثلما كانت في السابق وطوال عقود.. وكشفت الشهور والسنوات التالية عن خطأ هذه القراءة وأن الولايات المتحدة لديها مع الحكم في مصر إشكاليات رئيسية، سوف أستعرضها عند تناول مسألة العلاقات المصرية الأمريكية في الفصول التالية.

تطرق حديثي مع كولن باول إلى أهمية قيام الولايات المتحدة ببذل جهد جاد لمعالجة عملية السلام المتوقفة، وأنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تتحرك في المنطقة بعد غزو العراق وإطلاق التهديدات ضد سوريا وأن تتصور أنها ستنجح في سياساتها تجاه المنطقة في غياب تحرك حقيقي لمعالجة الوضع الضاغط على الجميع بالنسبة للمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية وحصار عرفات في رام الله.

وفيما يتعلق بالموقف من العراق، قال باول إنه يعرف أن الكثير من تعليقاتي، أثناء وجودي في نيويورك ممثلًا لمصر بالأمم المتحدة، كانت تعارض العمل العسكري الأمريكي، إلا أنه يطلب الآن مني أن أتفهم الموقف وأن نساعدهم للخروج بالعراق من هذا الوضع...

كانت آرائي وأحاديثي في نيويورك، عند مناقشة النوايا الأمريكية تجاه العراق في الشهور السابقة للغزو، تؤكد اقتناعي بأن أمريكا قد تنتصر في ستة أسابيع وتحتل بغداد وكل البلاد، ثم إنها سوف تتمتع بفترة استرخاء، وربما ترحيب، يمتد لستة شهور.. تتبعها مقاومة

وصدام لمدة ست سنوات تعاني منها العلاقات الأمريكية العراقية لستة عقود.. ونتذكرها جميعًا لستة قرون.. وكنت دائم التحذير بخطورة دخول الأمريكيين إلى عمق المنطقة بهذا الظهور المسلح المباشر لتحقيق ضرب العراق والذي سيظهر وكأنه يخدم إسرائيل بشكل مباشر.. وكرر باول إشارته إلى أنه يعلم بمواقفي وأنني قلت في إحدى مداخلاتي في ندوة لمؤسسة كارنيجي بنيويورك: «إن غزو العراق يمثل ابتلاع شفرة حلاقة سوف تعاني منها أمريكا كثيرًا» وعقبت بأن التصريح ليس لي، بل لمندوب الأردن الأمير زيد بن رعد.. وإن كنت لا أختلف معه.

أسرعت أيضًا في السعي من أجل استعادة حيوية علاقتي مع كل من الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية، وفاروق الشرع وزير خارجية سوريا، وكانا يعرفانني منذ عملي مع عصمت عبدالمجيد وعمرو موسى أثناء حرب الخليج الثانية وجهود إنشاء تجمع دول إعلان دمشق.. كما تحركت للمزيد من التواصل مع وزير خارجية الأردن مروان المعشر، ووزير خارجية الكويت الدكتور الشيخ محمد الصباح، اللذين كانا يعملان في واشنطن سفيرين لبلديهما وكثيرًا ما التقيت بهما على هامش ندوات سياسية ومناسبات في نيويورك. واستكملت أخيرًا علاقة صحية إيجابية مع هوشيار زيباري وزير خارجية العراق.

تلقيت في اتصال تليفوني - وهو ما أصبح ولسنوات نمط العلاقة مع الرئيس - رد فعله على أعمال الاجتماع حيث بدا راضيًا عن نتائجه وأعماله.. وكنت أستشعر من الكثير من الاتصالات حولي، ومن خلال عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة. أن الرئيس يتابع نشاطي وتوجهاتي بالكثير من الاهتمام رغم أنه ابتعد لأسابيع للنقاهة بعد العملية الجراحية مثلما سبق القول... وبعد عودته، عاودت وبحذر وهدوء تنشيط العلاقة وإتاحة الفرصة له لكي يتعرف بدقة على توجهات وخبرات وزير خارجيته.. وبقدر ما عرضت مواقفي وآرائي تليفونيًا.. بقدر ما تبينت أيضًا أنه على معرفة بأوضاعي الشخصية وتصرفاتي الوظيفية وآرائي في السياسة الخارجية والحياة بشكل عام وبدا راضيًا وإن كان كلانا قد حافظ على علاقة تتسم بالتحفظ لعدة سنوات.. ولم تتطور إلى حد ما إلا بعد الصدمة الإنسانية التي تعرض لها في فقدان حفيده ثم العملية الجراحية الكبيرة في عام 2010.



بطبيعة الأحوال كنت أحضر مع الرئيس الاجتماعات التي يجريها مع قادة الدول وكبار مسئوليها ووزراء الخارجية، سواء بالقاهرة أو خارج مصر.. وكثيرًا ما كشف حديثه عن معرفة بتفاصيل معيشتي.. إذ كان يبلغهم وبقدر من الإعجاب: أحمد يدخل مكتبه السابعة صباحًا رغم أنه يقيم في طوخ بدلتا النيل على مسافة أربعين كم.. أو أنه يعلم أن وزير الخارجية يقرأ كل المعلومات الواردة يوميًّا إلى وزارة الخارجية.. كما أنه على معرفة بكل السفراء المصريين بالخارج.. وهكذا.

كان التحفظ والحذر هو أحد أساليب الرئيس في علاقاته بمرءوسيه وأتذكر أنني تلقيت أيضًا اتصالًا تليفونيًّا من رئيس سكرتارية الرئيس بعد مرور ساعة فقط من عودتي من حلف اليمين حيث طلب زيارتي العاجلة.. واستقبلته في مكتبي مترقبًا ما ينوي أن يتحدث به.. فإذا به يقول.. ربما بقدر من الإحراج... وإنني وقرينتي لا نعرف بالطبع أسلوب الرئيس وقرينته إلا أنه ينصح بأن نحتفظ بمسافة وعدم محاولة «رفع الكلفة» وبخاصة من جانب زوجتي.. وأوضحت له بهدوء أن قرينتي لا تعطي اهتمامًا على الإطلاق للسلطة أو الاتصالات الرسمية وأنها كانت دائمًا بعيدة ولا ترغب إطلاقًا في الاقتراب من أحد.. وهي لديها مسئوليات في رعاية شئونها وأرضها الزراعية.. وبقيت العلاقة هكذا.. المبادرة والمبادأة مع الرئيس وقرينته.

عملت في الأسابيع والشهور التالية لتحملي لمهامي على سرعة بناء العلاقات مع أطراف رئيسية على المسرح الدولي. فكان لي لقاءات متعددة سواء بالقاهرة أو نيويورك أثناء حضور دورة الجمعية العامة في سبتمبر 2004 - وللأسف كنت قد فشلت في إقناع الرئيس بالمشاركة في قمة هامة أخرى بنيويورك وحيث برر الأمر بالحاجة لحضور مؤتمر الحزب وأنه يحتاج أيضًا للراحة - مع عدد كبير من مسئولي الدول ووزراء خارجية القوى الكبرى... روسيا/ الصين/ وكذلك بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها. كما كان المؤتمر الوزاري الكبير الذي عقد لمساعدة العراق في شرم الشيخ في نوفمبر 2004 فرصة مناسبة للقاءات أخرى.. مثل اليابان/ إندونيسيا/ ماليزيا/ الباكستان/ الهند/ ودول أوروبية أخرى كثيرة.

بسرعة رصدت ملامح قوية لتغيرات رئيسية في أسلوب إدارة السياسة الخارجية المصرية منذ مغادرتي في عام 99، فقد لاحظت أن اللواء عمر سليمان وبشخصه، لديه نفوذ كبير لدى كل أجهزة الدولة التي لها اتصال من قريب أو بعيد بعمليات السياسة الخارجية.. وهي أجهزة حكومية كثيرة.. كما تبينت أن للمخابرات العامة وضباطها وأجهزتها الثقة والاقتناع بأنها يجب أن تسأل أو أن تدلي برأيها في الكثير من القضايا التي ليست بالضرورة لها بها معرفة وثيقة، الأمر الذي كان يهدد العلاقة بين الجهازين الكبيرين وهما الخارجية والمخابرات في عملهما في إدارة السياسة الخارجية.. وكثيرًا ما لجأت للواء عمر سليمان مشيرًا إلى صعوبات لنا هنا وهناك.. وكانت ردود أفعاله دائمًا إيجابية وحاسمة في معالجة نقاط الخلاف والعقبات التي كانت تهدد سلاسة العمليات.. بل أصبح الجهازان في الفترة التالية قادرين على العمل البناء معًا لإقناع أي أجهزة رئيسية أخرى، مثل الدفاع أو الداخلية... لمسايرة وتأييد نظرتيهما إلى مشكلات محددة كان ينبغي الحصول على رأي هذه الأدوات الأمنية في تسيير أعمال السياسة الخارجية. وحول هذه النقطة تحديدًا يجب أن أعترف بأنه كانت هناك صعوبات.. وكانت أدوات السياسة الخارجية المصرية كثيرًا ما تتنازع مع بعضها البعض مما أدى إلى إهدار فرص لمصر وإضاعة جهود كان يمكنها أن تثمر مزايا للسياسة الخارجية والظهور المصري.. وكانت الصومال ومكافحة القرصنة هي إحدى النقاط التي غابت مصر عنها بسبب مقاومة هذا الجهاز أو ذاك.. كما أن توترات الخليج ومحاولات إيران فرض هيمنتها عليه وعلى سياسات الدول العربية الخليجية كانت توفر فرصًا لمصر للظهور والدعم والاستفادة وتحقيق المصالح... إلا أن الخشية والحذر وعلاقات القوى الداخلية في مصر كانت تفرض ثقلها وتشل من قرارها.. ولم تنجح السياسة الخارجية المصرية في صياغة مواقف محددة من التهديدات في البحر الأحمر أو التعاون بشكل عميق مع الدول المتشاطئة رغم كل الجهود الجادة التي بذلت في هذا الاتجاه.

وخلال الأسابيع الأولى لعملي، لاحظت أيضًا أن انتشار سكرتير الرئيس للمعلومات في إجراء الاتصالات أو تلقي هذه الاتصالات من السفراء الأجانب بالقاهرة أو مسئولي بعض الدول، قد أصبح ظاهرة واضحة وأن الرئيس لم يعد يمانع في حصوله على المعلومات والرسائل مباشرة إلى مكتبه.. وقدرت أن هذه الظاهرة لها خطورتها لأن سكرتير الرئيس

للمعلومات ليس لديه دائماً كل المعلومات وخلفيات المسائل التي تمكنه من إطلاع الرئيس على الصورة الكاملة الدقيقة.. وعلماً بأن بعض هذه الاتصالات كان يتم دون إطلاع الخارجية أو مسئوليها.

كان الرئيس يتلقى في أحيان كثيرة اتصالات تليفونية من كبار مسئولي ورؤساء الدول، ولا يتحدث بها معي أو يطلب من سكرتير المعلومات إبلاغي بمحتواها.. وكنت أتعرف عليها بعد ذلك، إما من خلال أحاديثه معي بعد أيام، إذا أتيحت الفرصة لنا للتحدث فيها، أو من واقع اتصالات واختراقات سفرائنا مع دوائر القرار في هذه الدولة أو تلك.. ويجب أن أعترف هنا أنني كنت أؤمن، ومازلت، بأن النظام الرئاسي المصري، ومثلما أديرت العلاقات الخارجية المصرية على مدى رؤساء ثلاثة: عبدالناصر والسادات ومبارك، يوفر ويعطي الرئيس السلطة بأن يكون هو المسئول عن صنع وتوجيه هذه السياسة الخارجية.. وأن أدواته في ذلك، هي وزير الخارجية باعتباره المستشار الأول للرئيس في هذا المجال... مجال السياسة الخارجية.. ولكن بمساعدة العديد من الأجهزة الرئيسية الأخرى.. وبالتالي كنت أرفض.. ومازلت .. ادعاء بعض وزراء الخارجية المصريين «أن سياستهم الخارجية كانت تستهدف هذا الأمر أو ذاك أو أن هذه السياسة الخارجية التي وضعوها حققت كذا وكذا».. وهي مقولات أراها خاطئة تمامًا وتشوه حقيقة الأمور في النظام الرئاسي المصري.. من هنا أزعم أن جميع وزراء الخارجية قاموا بتنفيذ وإدارة السياسة الخارجية مثلما وجه بها الرؤساء ولكن مع اختلاف الأساليب والأفكار التنفيذية والدبلوماسية لهذا الوزير أو ذاك وطبقًا لقناعاته وظروف التحديات التي واجهته في تنفيذه لمهامه وقدراته وحدود خبراته.. وكنت أقدر - طوال سنوات ممتدة ومنذ عملي مع مستشار الأمن القومي المصري في عام 1972 - أن الأسلوب الأمثل لإدارة السياسة الخارجية يتطلب، بالإضافة إلى وزير خارجية قادر ولديه ثقة الرئيس، وجود جهاز وآلية مشكلة من مجلس أمن قومي له منسقه العام.. أي مستشار الأمن القومي.. الذي يعمل مع جميع الأطراف المساهمة في صياغة السياسة الخارجية، وأن غياب هذا المفهوم أثناء فترة حكم الرئيس مبارك واعتماده فقط على سكرتير المعلومات بمفرده، كان يمثل ضعفًا كامنًا في عملية السياسة الخارجية المصرية... وقد

يثار هنا دور عمر سليمان الذي كان بعض نشاطه يظهر وكأنه يمارس دور مستشار الأمن القومي.. إلا أن الحقيقة أن سكرتير الرئيس للمعلومات.. وبعد دعمه بعدد ملائم من عناصر وكوادر قادرة من أجهزة الدولة المختلفة، كان يمكنه القيام بهذه المهمة في التعامل مع معلومات وتوصيات الأجهزة المختلفة ويوفر للرئيس فرصة أكبر للاطلاع والمقارنة بين الخيارات المتاحة والسياسات المطروحة وكذلك القدرة على تفضيل خيار على آخر من هذا الجهاز الرئيسي تجاه الآخر، أي أن يقوم بمهمة مستشار الأمن القومي مثلما سبق توضيحه بعاليه، أما وقد فضل الرئيس عدم الاعتماد على هذا المفهوم في إدارة السياسة الخارجية بالقصر الجمهوري.. فقد كان من المستحسن أن يعتمد الرئيس على سكرتير معلومات لديه عدد كبير من المساعدين والنواب، وهو ما كان يرفضه الرئيس، أو توزيع مهام سكرتير المعلومات على أكثر من شخص.. سكرتير صحفي.. سكرتير لكتابة البيانات والخطب.. ثم يقوم هؤلاء بالعرض والتنسيق مع سكرتير المعلومات.. أقول هذا الرأي وقد احتفظت بأرق العلاقات والمودة مع السفير سليمان عواد، هذا الدبلوماسي المقتدر الحكيم الذي تعرض للكثير من الضغوط التي تنوء بحملها الجبال..

اتفقت، من ناحية أخرى، مع الكثير من الآراء الناقدة لتركيز مصر على عدد محدود من قضايا السياسة الخارجية وإعطائها أولوية مطلقة.. وفي مقدمتها بطبيعة الأحوال القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي أو القضايا العربية والإفريقية بشكل أقل.. من هنا صممت على موافاة الرئيس يوميًا بعدد طيب من المذكرات التي تتناول الكثير من موضوعات واهتمامات المجتمع الدولي في شموليته: المناخ، البيئة، الطاقة، البترول والغاز وخطوط النقل، السياسات المالية والاقتصادية للدول والتجمعات الدولية والإقليمية الكبيرة، التطورات التكنولوجية في المجالات المختلفة.. وكنت على ثقة أن قدرات وفاعليات وعناصر وزارة الخارجية لديها المقدرة على تقديم آراء سديدة في كل هذه المجالات.. وكان سكرتير الرئيس للمعلومات يبلغني - بين الحين والآخر - أن الرئيس وجه بإرسال هذه المعلومات الواردة من الخارجية إلى جهات أخرى في الدولة للمتابعة.. وأتذكر في هذا السياق أنني وفي طريق العودة بطائرة مصر للطيران من نيويورك، بعد المشاركة في أعمال الجمعية العامة في سبتمبر 2004، أن قرأت مجموعة مقالات هامة في دورية «فورين أفيرز»

لخريف عام 2004 تناولت خطر إنفلونزا الطيور.. وأرسلت مذكرة قصيرة إلى الرئيس ورئيس مجلس الوزراء بالأمر وانطلقت الدولَة المصرية بعد ذلك ولشهور طويلة في الإعداد لمكافحة هذا الخطر.

كنت أستشعر وجود تحديات حقيقية وكبيرة لمصر على مستوى الإقليم وكذلك في علاقاتها الدولية وبالذات في مواجهة القوى الغربية.. كان ياسر عرفات تحت الحصار في رام الله، كما أن خريف هذا العام 2004... كان يشهد تدهور الأوضاع في الصومال والسودان، كما أن الوجود الأمريكي في العراق كان يضغط في اتجاهي سوريا وإيران ويسبب توترًا لهذين الطرفين، بالإضافة إلى الوضع المتدهور في أفغانستان.. وكلها دول كانت دائمًا تحظى بالاهتمام المصري. ومن ناحيتنا أحسست من البداية، وعلى مدى فترة طويلة، أن ردود أفعالنا كثيرًا ما كانت تتسم بالحرص والحذر المبالغ فيه وكانت بعض المقترحات والمبادرات التي تطرحها الخارجية لتأمين الظهور المصري الإقليمي يتم إجهاضها على محراب اختلافات رؤية الأجهزة المختلفة الأمر الذي كان يشعرني دائما بالحاجة إلى وجود مستشار الأمن القومي القادر على تمحيص المواقف وفرزها ثم صياغتها في خيارات متدرجة للعرض على الرئيس.

ومثلما سبق القول، فقد غادرت إلى نيويورك في بداية عام 1999 وعدت بعد خمسة أعوام ونصف.. ورغم أن العمل بالأمم المتحدة في هذه المسئولية الكبيرة لمندوب مصر الدائم يعطي ويوفر لصاحب المنصب الكثير من اتساع الأفق والتعرف على المشكلات الدولية والإقليمية... فإنني استشعرت مع العودة، حاجتي للتعرف إلى الكثير من الأوضاع والمشكلات والظروف المحيطة بالإقليم خاصة أن خبرتي وتدريبي الأساسي كان يدور حول، إما أوضاع الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة وسياستها الخارجية، من واقع إقامتي بها لما يقرب من أربعة عشر عامًا، وكذلك السياسات الأوروبية وعلاقات روسيا الخارجية.. من هنا طلبت عشرات المذكرات والتلقينات الشفهية في موضوعات حساسة سوف تواجهني في عملي ومنها: مسائل السودان ومياه النيل والشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعملية برشلونة والعلاقات مع حلف الأطلسي.. وموضوعات أخرى كثيرة...

ومن الطبيعي أن اهتماماتي كوزير جديد للخارجية لم تكن لتقتصر على السعي للدفع بأفكاري في تنشيط الاهتمام المصري بمجالات الحركة المختلفة والمتاحة لمصر أو التعرف على القضايا والمسائل التي ليس لي اطلاع أو معرفة بها.. ولكن أيضًا للاهتمام بوضع أساليب جديدة للعمل وتحسين الأداء ورفع الكفاءة.. آخذًا في الاعتبار أنني من المؤمنين، مثلي في ذلك مثل عمرو موسى وأحمد ماهر السيد، بفرض سيطرة الوزير على بيروقراطية جهازه العامل معه وقبضته الحديدية في إدارة شئون وزارته وعمله.. من هنا.. ربما.. كنت أصل إلى مبنى الوزارة قبل كل موظفي الوزارة ومسئوليها كل صباح.. وكثيرًا ما كنت أقوم بزيارات لأدوار وإدارات هذا المبنى الضخم للتأكد من كفاءة الخدمات وفاعلية العمل ونظافة المبنى وحفاظنا على رونقه.. كما كنت أطلع على كل البرقيات والفاكسات الواردة من السفارات ولا أسمح بإطلاعي على الملخصات أو الموجزات.. بل أعتمد على المادة الخام لكي أتوصل إلى خلاصاتي دون تأثير من أحد.. وكانت هذه المدرسة تختلف كثيرًا عن مدرسة أخرى كان بعض وزراء الخارجية يفضلونها وهي الإشراف العام بخطوط عريضة وتوجيهات محددة وترك الباقي لمعاونيهم.. وآمل ألا يفهم القارئ أن أسلوبي في الإدارة لم يكن يسمح بحرية الحركة وتفويض السلطات للآخرين بل على العكس فقد كنت أسمح بتحركات كثيرة وإطار واسع للإدارة من قبل المرءوسين ولكن مع معرفتي في كل لحظة بما يجري ويتم.. بالسياسات والمواقف العامة للوزارة.. وأتذكر أنني طلبت بعد ساعات قليلة من قيامي بمهامي من إدارة الشفرة والاتصالات وضع خطة عمل جديدة يمكن من خلالها لكل بعثات مصر أن تتراسل مع الديوان العام وأن تحيط في نفس الوقت أي بعثة لنا بالخارج برؤيتها وتطورات الأوضاع والمواقف في البلد أو المشكلة التي تعمل على تغطيتها.. وينبغي أن أعترف في هذا المجال بأنه كان يدهشني دائمًا عندما أقوم بزيارات للدبلوماسيين الأجانب في مقار بعثاتهم في المواقع المختلفة التي خدمت بها.. واسع اطلاعهم على التطورات الحالية التي لم يمض على وقوعها إلا ساعات قليلة وكانوا أحيانًا يطلعونني على عشرات البرقيات التي توجد أمامهم في ملفات حول التطورات في البلدان المختلفة التي كنا نتحدث بشأنها وكان الواضح أن الدول الكبيرة ذات التقدم التكنولوجي تستخدم



أدوات أكثر تقدمًا مما كان متاحًا لنا وأنه في الوقت الذي كان يستطيع أي سفير أوروبي أن يطلع أكثر من مائة موقع لبعثات بلده ببرقية أو معلومة هامة حول موقف أو حدث ما.. فإن بعثات مصر كانت تضطر أن ترسل المعلومة إلى القاهرة التي قد تقوم أو لا تقوم بإعادة إرسالها أو إحاطة بعثتنا في هذه الدولة أو تلك بخبايا الموقف.. وهو ما كنت أراه أمرًا معقدًا ومعطلًا لإمكانياتنا.. على أي الأحوال أجاب الخبراء بأن مثل هذه الخاصية التي أتحدث عنها وأرغب في تنفيذها لصالح بعثاتنا سيتطلب إنفاق مبالغ طائلة تتجاوز إمكانياتنا وطاقاتنا.. وصممت من ناحيتي على ضرورة البحث في المسألة وإيجاد حل للموضوع... وكالعادة في مثل هذه الأمور.. تفتق فكر أحد المهندسين المصريين من صغار السن العاملين في قطاع الشفرة عن بعض المقترحات التي تم تنفيذها بهدوء وبعد دراسة مدققة مع أجهزة مصرية لها رؤيتها أيضًا.. ونجحنا خلال أسابيع قليلة على منهج يحقق المطلوب وبأقل التكاليف.. وأصبحت سفاراتنا وبعثاتنا تحظى بخاصية القدرة على التراسل العرضى فيما بينها الأمر الذي أفادنا كثيرًا وأدى إلى تطوير رئيسي في عملياتنا وأساليبنا في العمل.. وحصل مهندسنا المقتدر على مكافأة لم تتجاوز عشرة آلاف جنيه وبعض المهمات للخارج.. ووفرنا الملايين التي تحدث بشأنها البعض..

كان من الهام أيضًا تأمين العمل على رفع معنويات العاملين بالوزارة من الإداريين والدبلوماسيين.. وعقدت سلسلة اجتماعات معهم فور تسلمي لمسئولياتي.. وأكدت بما لا يقبل شك نيتي في عدم السماح إطلاقًا «بالوساطة» أو التوصيات من كبار المسئولين بالنسبة لنقل الأعضاء إلى الخارج مع الإشارة إلى الالتزام الكامل بالقواعد المطبقة بوزارة الخارجية وعدم السماح بالاستثناءات أو غيره - كما أن المزايا التي يحظى بها العاملون والدبلوماسيون وغيرهم لن يتم بحال من الأحوال المساس بها، وكان من بينها مسألة حساسة تتعلق بحصول بعض العاملين والإداريين على مهمات محددة المدة بالخارج.. كمساهمة اجتماعية واقتصادية من الوزارة في معاونة موظفيها على مواجهة صعوبات الحياة.. كان هذا هو النظام المعمول به منذ عام 1980.. ورغم إحساسي بعدم العدالة فيه.. فقد كان هناك المئات من الموظفين والعاملين الذين يستفيدون من هذا النظام ورأيت عدم تغييره منعًا

لأي توترات في أسلوب إدارة العمل بوزارة الخارجية رغم انتقادات كثيرة وإعلام صاخب تعرضت له شخصيًّا.. وبقي هذا النظام بعد مغادرتي لوزارة الخارجية في مارس 2011 ولم يغيره أي من وزراء الخارجية الذين خلفوني، رغم الكثير من أقاويل الفساد والمحسوبية التي رددها بعض عدم المتمتعين بها.. ونقلها عنهم إعلام يسعى لاتهام الجميع بالفساد.. وأخذنا نطبق بهدوء وبالتدريج سياسات تستهدف زيادة مرتبات وأجور العاملين وأعضاء الوزارة سواء بالداخل أو الخارج وهو ما أدى إلى الكثير من الاطمئنان لدى موظفي الوزارة وإحساسهم بأن هذه القلعة التي يعملون بها... وزارة الخارجية.. هي الملاذ الآمن لهم وبذا أخذوا يدافعون عنها وينصرونها في كل المواجهات والتحديات.

صممت على إعطاء أولوية قصوى لمسائل التكنولوجيا وتطوير الاتصالات.. ونجحنا خلال شهور قليلة في استعادة كفاءة خدمات الإنترنت بوزارة الخارجية والسماح بعدد ضخم من المستخدمين له من العاملين.. خاصة أن أوضاعنا كانت قد تدهورت، لأسباب غير معروفة، في الفترة من 2001 وحتى عام 2004 عندما قمنا باستعادة الفاعلية مرة أخرى في هذا المجال.

ومع الاهتمام بالشق الإنساني في عملياتنا.. وتحسين أدائنا التكنولوجي والفني وفي مجال الاتصالات.. اتجهنا إلى زيادة الاهتمام بالتدريب لمسئولينا سواء من الدبلوماسيين أو الإداريين واتفقنا أنه لا يمكن أن ينقل إلى بعثاتنا في الخارج إلا من أمضى فترات في التدريب الناجح لكل متطلبات المهام التي ستواجه عضو بعثتنا..

كانت تعليماتنا تدور حول أهمية التركيز على جذب الاستثمارات والترويج للتجارة المصرية بالعالم الخارجي والسعي إلى جذب السياحة لمصر والعمل على خدمة كل ما يساعد الاقتصاد المصري ومع تقديم الرعاية لمواطنينا في الخارج وهي مهمة كنت أراها صعبة، نتيجة لظروف مواطنينا والدول التي يتواجدون بها ولكنها من ناحية أخرى ضرورية للحفاظ على كبريائهم وإحساسهم باحترام بلدهم لهم ولحاجاتهم.. وكثيرًا ما قمت في السنوات التالية بنقل مسئولين وعاملين في بعثاتنا ممن ثبت إساءاتهم لمهام عملهم فيما يتعلق تحديدًا بالعلاقة مع المواطنين.



كان هناك مشاكل سفن الصيد.. ودخولها في المياه الإقليمية لدول الجوار... وكنا نسعى طوال الوقت لمعالجة هذا الموضوع وبما لا ينعكس بالسلب على علاقاتنا مع دول شقيقة وأخرى مجاورة.. وكانت تقع أحداث لمواطنينا في دول عربية لنا اهتمام كبير بتنمية العلاقات معها.. وكانت صحافتنا وإعلامنا يهب للهجوم على هذه الدول وعلى الخارجية.. وكنا دائمًا ومازلنا نسير على حبل رفيع مشدود.

واهتممت على الجانب الآخر بضبط الإنفاق وعدم السماح بضياع موارد للدولة مع أهمية استخدامها بشكل بناء وطبقًا لأولويات عاقلة متفق عليها وهنا كانت الأولوية لموافاة البعثات والديوان العام بالأجهزة الجديدة المتطورة وبالأعداد الكافية.. كما أن المهام بالخارج والمشاركة في المؤتمرات والوفود تم ترشيدها بشكل يحقق الاقتصاد في الإنفاق مع الحفاظ على الفاعلية وتحقيق هدف تدريب الدبلوماسيين وبخاصة في الدرجات الصغيرة.. وجاء البعض بالكثير من الأفكار الخاصة بترشيد الإنفاق وبخاصة بالنسبة لإمكانية النظر في تخفيض بعض البعثات التي قد لا تكون لها أهمية كبيرة أو أن أسباب فتحنا لهذه البعثات في دول معينة قد انقضى ولم يعد مطلوبًا.. ودافعت البيروقراطية عن حياتها وناور الجميع للحفاظ على هذا العدد من البعثات حماية للوظائف..!.

وكشفت الدراسات التي قمنا بها عن أننا وإذا ما قمنا بإغلاق بعض بعثاتنا في دول هامشية، حددناها بالاسم، فإن هذه الدول التي كانت تحتفظ بالقاهرة بتواجد دبلوماسي ربما تقوم هي الأخرى بإغلاق هذه البعثات وبشكل قد يضعف النظرة للقاهرة كعاصمة جذب وتأثير دولي كبيرين.. وعالجنا هذا الوضع الإنفاقي باتخاذ قرار صارم بتخفيض أعداد العاملين في الكثير من البعثات، وبذا يمكن ترشيد وتخفيض الإنفاق دون إضعاف التواجد الدبلوماسي المصري على مستوى العالم.. وعلى الجانب الآخر حولنا عددًا كبيرًا من القنصليات العامة المنتشرة لمصر بالخارج لكي تكون قنصليات فقط بما يستتبعه ذلك من خفض لمسئوليات الدولة تجاه رؤساء البعثات.. من هنا جاءت مدن بها قنصليات عامة مثل: عدن، ريودي جانيرو، لندن، باريس، كادونا، لاجوس، زنزبار ضمن الدول التي تم تخفيض مستوى التمثيل بها.

قد يكون من المهم، في هذا السياق، أن يعي المجتمع المصري الصورة الصحيحة والدقيقة لوضع سفاراتنا وأعداد العاملين بها وميزانياتها وحتى لا يصل البعض منا إلى قناعات خاطئة يمكن أن يكون لها تأثيرها الضار على الأوضاع الخارجية المصرية، خاصة إن كان هذا البعض من أصحاب السلطة والتأثير في المجتمع.. وأقول إن عدد بعثاتنا يصل إلى ما يقرب من 135 بعثة بالخارج.. وتبلغ ميزانية وزارة الخارجية حوالي مائتي مليون دولار، علمًا بأن القنصليات المصرية تتيح إيرادات قد تصل إلى 70 مليون دولار سنويًا.. مما يجعل تكلفة وزارة الخارجية في ميزانية الدولة في حدود 130 مليون دولار.. أما عن عدد العاملين في بعثاتنا من كوادر وزارة الخارجية فهو في حدود 480 دبلوماسيًا + 300 إداري... ويبقى عدد 500 دبلوماسي أو أقل قليلًا بالقاهرة، في الديوان العام، لممارسة أعمال الإدارة والتوجيه وخلافه...

اقترح بعض مسئولي الوزارة النظر في تعديل تنظيم وزارة الخارجية الذي أرساه عمرو موسى في أيامه الأولى وزيرًا للخارجية والذي يقوم على مفهوم الـ DESK... أي الشخص المسئول عن دولة أو موضوع بكل عناصره وأجزائه.. وقاومت المقترح وأكدت أهمية الاستمرار في هذا التنظيم الذي أتاح سيطرة أكبر من مسئولي الوزارة على الموضوعات والمسائل المطروحة وكذلك إتاحة الفرصة أمام شباب الوزارة لتبوُّؤ مناصب متوسطة تسهل لهم الحصول على الخبرة وتمكن الوزارة من رصد الكفاءات منهم توطئة لتصعيدهم...

كنت قد رصدت أن وزارة الخارجية، ومنذ هزيمة 1967 قد توقفت عن إيفاد بعثات التفتيش الدورية للبعثات للتحقق من كفاءة العمليات وأداء الأفراد.. من هنا كان اتجاهي هو العودة لإيفاد هذه البعثات وبكثافة شديدة وبحيث لا يمضي سفير في موقعه طوال مهمته إلا وتزوره لجنة للتفتيش بمهام محددة واضحة.. وفي هذا السياق اهتممنا أيضًا بإعطاء توجيهات مكتوبة في رسالة من وزير الخارجية لكل سفير مغادر إلى مقر عمله، نحدد فيها الأولويات والمهام... كما طلبت الوزارة أن يقوم كل سفير عائد في نهاية مدته بكتابة تقرير كامل عن المهمة وما أداه والعقبات التي واجهته وكيفية التغلب عليها والتوصيات التي يمكنه التقدم بها لتحسين الأداء لخليفته.. وقمنا ببذل جهد استغرق سنوات... لتعديل

قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي لكي نؤمن من خلاله جذب أصلح العناصر الشبابية المصرية للانضمام إليه، وتوفير الفرصة لها للتنافس البناء القائم على التحصيل والحرفية.. ونجحنا في نهاية الأمر أن يتضمن هذا القانون عقد امتحانات للترقي في نصف المسار الوظيفي، أسوة بما يتم في وزارات خارجية عريقة أخرى.. وهو إنجاز سيكشف المستقبل عن مزايا كبيرة فيه.

كان الدبلوماسيون والمسئولون المصريون يلقون صعوبات في حصولهم على تأشيرات دبلوماسية للدخول إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا للقيام بمهامهم.. وطبقنا المعاملة بالمثل وأصبح رفض دخول الدبلوماسيين التابعين لهذه الدول في مطاراتنا أمرًا عاديًا... وطالب مواطنونا.. أبناء الشعب المصري.. أن تتم المعاملة بالمثل تطبيقًا لنفس المبدأ... ولم يتفهم الكثيرون أخطار تنفيذ هذا المنهج على مواطني الدول الأجنبية التي نحتاج لحضورهم إلى مصر حماية للسياحة القادمة. ولم أقترح أي أفكار في هذا الصدد على مستوى مجلس الوزراء، وإن كنت قد طالبت بأن نصمم على أن تقوم سفاراتنا وبعثاتنا في الخارج بمنح التأشيرات لراغبي السفر إلى مصر وعدم الموافقة على منحها في المطارات عند الوصول إلى مصر أخذًا في الاعتبار أن أسعارها في منافذ الوصول - أي التأشيرات - تقل بحوالي النصف عما إذا ما منحت بالبعثات المصرية مما كان سيمكن الخزانة المصرية من الحصول على ضعف ما نحصل عليه من منح التأشيرات للأجانب.. ورفض وزير السياحة المصري وادعت شركات السياحة أن هذه المبالغ الزائدة في أسعار التأشيرات، بالبعثات المصرية ستؤدي إلى عدم قدوم السياح إلى مصر.. وكان الأمر من وجهة نظري مضحكًا ومثيرًا في الوقت نفسه للحزن.. ولم يدافع أحد في مجلس الوزراء عن وجهة نظري واستمر الحال على ما هو عليه حتى مغادرتي لمسئولياتي..

وبدأت الدول الأوروبية والغربية بشكل عام تطبق إجراءات أمنية تتطلب تنفيذ ما يسمى البصمة البيومترية على كل مواطني الدول العربية الراغبين في السفر إلى هذه الدول، بمن فيهم المسئولون الرسميون عدا رئيس الدولة ووزير الخارجية.. وأبلغناهم بأننا سنطبق نفس المبدأ معهم.. واشترينا الأجهزة ووضعنا نظامًا صارمًا للمعاملة بالمثل...



توفر وزارة الخارجية لموظفيها الكثير من المزايا التي تتيح لهم ولعائلاتهم مستوى لائقًا من المعيشة الكريمة في البعثات بالخارج.. أو بالديوان العام بالداخل.. ومع ذلك فهناك دائمًا الفروق في مستويات المعيشة بالدول المختلفة وقدر الراحة أو المتاعب التي يلقاها الموظف في تنفيذه لأعباء مسئولياته وإعاشة أسرته.. من هنا فإن من الضروري دائمًا مراعاة العدل في التنقلات والمزايا والمرتبات وكل ما يتعلق بشئون الموظف.. وأن يحصل العاملون في مناطق المعيشة الصعبة على خدمات ومزايا تشجعهم على قبول إيفادهم إلى هذه المناطق وعدم الشكوى من أن ذلك يمثل عقابًا لهم.. وكان ذلك الأمر دائمًا يحظى باهتمامي.. وحتى نحافظ على الروح المعنوية للعاملين بالوزارة وأن يقدموا كل ما لديهم لنصرة بلدهم وتحقيق مصالحها...

الفصل الرابع
التحديات والاستجابة
الولايات المتحدة

أدى عملي بوفد مصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك - وبالتالي إقامتي بأمريكا لمدة تتجاوز ثلاثة عشر عامًا متقطعة على مدى الفترة من يوليو 1974 حتى يوليو 2004 - إلى اطلاع ومعرفة بالشئون الأمريكية، خاصة وقد صممت طوال هذه السنوات ألا تشغلني أعمال الأمم المتحدة ومحاولتي التعمق في شئونها عن التنبه إلى أهمية محاولة معرفة ودراسة النظام السياسي الأمريكي، والسياسة الخارجية الأمريكية على مدى قرنين من الاستقلال الأمريكي. وينبغي أن أعترف أنني أعطيت تركيزًا كبيرًا لهذه السياسة الخارجية الأمريكية والوضع الدولي الذي كانت تعمل في إطاره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة، وما صاحبها من صراعات ونزاعات على مستوى العالم... ومن الطبيعي في هذا السياق أن تكون علاقات الولايات المتحدة بإقليم الشرق الأوسط وبالنزاع العربي الإسرائيلي في مقدمة هذه الاهتمامات التي لا يمكن لدبلوماسي مصري أو عربي أن يتجاهلها. من هنا اقتربت من منصب وزير الخارجية في عام 2004 ولدي شعور بالقدرة



على التعامل الشامل مع إشكالية العلاقات المصرية الأمريكية بكل تفرعاتها... الكبير منها أو الصغير... الهام فيها أو الأقل أهمية...

وبالرغم من عملي مع مستشار الأمن القومي المصري في فترة حرب أكتوبر 73 وما سبقها... فلم يكن لي في الواقع اتصال مباشر بملف هذه العلاقات... فإن اتصالي الوثيق بالموضوع بدأ مع عملي مع الوزير محمد إبراهيم كامل، ومدير مكتبه أحمد ماهر السيد، ثم زاد وتعمق هذا الاتصال أثناء فترة عملي مع كل من نائبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية... كمال حسن علي... وعصمت عبدالمجيد على مدى الفترة من 1982 و 1991 وحيث كنت أقترب من كوني ضابط الاتصال بمكتب وزير الخارجية مع السفارة الأمريكية بالقاهرة... مع السفير أو المستشار السياسي تحديدًا... وسفارة مصر في واشنطن... كنت على اطلاع على تطورات هذه العلاقات... خباياها... وتفاصيلها على مدى السنوات.

ومع ذلك يجب ألا يغيب عن المتابع لهذا الملف أن المسئول المصري الأول عن إدارة هذه العلاقات على المستوى التالي لوزير الخارجية... كان هو أسامة الباز الذي عمل مستشارًا للرئيس ومديرًا لمكتبه السياسي طوال عقود.

اتسمت العلاقات المصرية الأمريكية - ومنذ توقيع اتفاق كامب دافيد - بعلاقة مستقرة من التعاون والتوازن في المصالح، وإن كانت قد اهتزت إلى حد ما خلال أزمة السفينة «أكيلي لاورو» في عام 1985 وتعقد العلاقة بين الرئيس المصري والرئيس الأمريكي ريجان... ثم تحركت هذه العلاقات وبنشاط كبير أثناء فترة الرئيس بوش الأب ثم الرئيس كلينتون ولكي تغطي اثني عشر عامًا من التفاهم والعمل المشترك في الفترة من يناير 89 حتى يناير 2001... وكانت القاهرة تميل إلى تأييد انتخاب جورج بوش الابن رئيسًا للولايات المتحدة... وأعلم أن الجميع كان بادي السعادة والسرور بنجاحه في الوصول إلى البيت الأبيض... ثم جاءت صدمة الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001... وما تبعه من قرار أمريكي في المواجهة مع جماعات بالعالم الإسلامي فيما سمي التصدي للإرهاب الوارد من الشرق الأوسط... وانغمست الولايات المتحدة في المعركة... وفي دراسة الظاهرة، وفي كيفية مواجهتها، وقامت بغزو أفغانستان، والعراق

وتصعيد الضغوط على الباكستان/ إيران/ سوريا والسودان... وحتى مع أقرب أصدقائها في الشرق الأوسط من العرب وهي مصر، ويجدر القول هنا، أن الرئيس مبارك كان يجد صعوبة في تصديق واقعة قيام هذه المجموعة من الشباب العرب بمهاجمة برج التجارة العالمي بمفردهم... مؤكدًا صعوبة مهاجمة الطائرات، بقيادة أفراد ليس لديهم خبرة كبيرة بشئون الطيران لهذه المباني... كان الرئيس يلمح إلى اقتناعه بوجود مؤامرة تسمح بهذا التدخل الأمريكي في شئون البلدان العربية والإسلامية...

وباستلامي لمسئولياتي بعد ظهر يوم 14 يوليو 2004 تلقيت إخطارًا من مكتبي، وصلهم من السفارة الأمريكية بالقاهرة، بأن كولن باول، وزير الخارجية الأمريكية يرغب في الاتصال تليفونيًا بي للتهنئة... وطلبت الاستفسار عما إذا كان ينوي أن يتحدث في موضوع آخر... فقيل إن الاتصال سيتناول أيضًا رغبته في زيارة القاهرة... وجاءني الاتصال في سعت 2230 من مساء نفس اليوم... ووضح بشكل فوري الدفء في صوته وقال مبروك يا سيادة الوزير... وأعلم أنها مهمة صعبة ولكن أقدر أيضًا أن خدمتكم الممتدة ستتيح لكم النجاح في المهمة وأن أمله هو تأمين تفاهم مصري/ أمريكي دائم وعمل وتعاون مشترك... وأنه يقدر أنه ليس بالضرورة أن أمريكا ومصر تتفقان دائمًا على الكيفية التي تحل بها أو تسوى كل المسائل الخاصة بالعلاقات الثنائية أو الوضع في الشرق الأوسط، إلا أن المؤكد أن صداقة البلدين وعلى مدى ثلاثين عامًا ستؤمن دائمًا التوصل إلى أحسن التسويات لخير البلدين... وقال إنه يستأذن في أن يسميني في المستقبل باسمي الأول... أحمد... تأكيدًا لصداقة البلدين... وذكرت من جانبي أنني لا أمانع وإن كنت لن أطلق عليه «كولن» ولكن سوف أتحدث معه دائمًا باعتباره «الجنرال» تأكيدًا لاحترامي له...

كنت في السابق قد التقيت بالجنرال باول مرتين في عامي 2001، 2002 عندما كان أحمد ماهر السيد يقابله به بالأمم المتحدة أثناء أعمال الجمعية العامة ومشاركتها معًا في نشاطاتها... ثم التقيت به لبرهة في هذا اليوم الذي حضر فيه باول مصحوبًا بعدد كبير من أقطاب الإدارة الأمريكية الجديدة للتحدث أمام مجلس الأمن ويتهم العراق ظلمًا أن لديه أسلحة دمار شامل... وحملني في ذلك اليوم، وقبل أن يلقي بيانه الشهير، برسالة إلى



الرئيس ووزير الخارجية المصرية بأن الولايات المتحدة تتوقع وتأمل في مناصرة مصر للرؤية الأمريكية ووعدت وقتها بنقل ما تحدث به للقاهرة.

على أي الأحوال اتفقت مع كولن باول على استقباله بالقاهرة على هامش اجتماعات مجموعة جوار العراق التي كانت ستعقد بالقاهرة خلال أيام... وحضر... وكانت مشاورات كاشفة وأيضًا خادعة لما هو قادم بين مصر والولايات المتحدة. كان باول قد أمضى ثلاث سنوات ونصف في مسئولياته كوزير للخارجية عندما حضر لمقابلتي بالقاهرة... ولم يكن قد أعلن عن نية التغيير في رأس الدبلوماسية الأمريكية... وهو التغيير الذي جاء مع بدء الرئاسة الثانية للرئيس بوش في يناير 2005... وقد يحتاج الأمر إلى شرح لما وصفته بالزيارة الكاشفة والخادعة... إذ ركز باول على الوضع الإقليمي بشكل كثيف... وتناول ما تقوم به الولايات المتحدة وأهدافها في كل من أفغانستان والعراق... وانتقد سوريا بشدة متهمًا دمشق بالمسئولية في تعقيد الوضع الأمريكي بالعراق نتيجة لسماحها بمرور عناصر عربية وإسلامية تقاتل مع العراقيين عبر الحدود السورية العراقية وكذلك استضافتها لعناصر من حزب البعث العراقي في سوريا... ووضح أن التركيز على سوريا كبير... كما وضح أيضًا أنه يتوقع من مصر أن تساعد الولايات المتحدة في كل نشاطاتها والتحديات التي تواجهها في المنطقة في هذه المرحلة الحساسة التي ظهر الجيش الأمريكي فيها ولأول مرة في تاريخه كعنصر رئيسي من عناصر معادلة الشرق الأوسط...

كان الأمريكيون، يطلبون من كل الأطراف الصديقة - فور قيامهم بغزو أفغانستان - المشاركة في ائتلاف القوى المحاربة معهم في هذا البلد الإسلامي... إلا أنه وضح أنهم لا يتفهمون أوضاع مصر وحساسياتها في عدم إيفاد قوات مصرية إلى أرض إسلامية للقتال، وبخاصة لمساعدة قوى غربية و/ أو أطلسية... من هنا قاومت مصر المطالب الأمريكية وإن كانت قد قررت - ولمساعدة الشعب الأفغاني - أن ترسل مستشفى ميدانيًا كبيرًا للتواجد في قاعدة بجرام الجوية الأطلسية لعلاج أبناء الشعب... ثم طلبت الولايات المتحدة من مصر، مرة أخرى، مع غزو العراق... ووضوح المتاعب الأمريكية والعسكرية في هذا البلد - أن ترسل قوات مصرية للقتال و/ أوالعمل على تأمين الاستقرار بهذا البلد

العربي... ورفضت مصر أي مساهمة عسكرية في هذا الصدد... من هنا وعندما جاء باول كان التركيز هو في شرح الرؤية الأمريكية للموقف ومحاولة ربط مصر بشبكة التصرفات والإجراءات الأمريكية في غرب آسيا والعراق... وقاومنا بهدوء ولم نلتزم بشيء... بل وشرحنا رؤيتنا ومنطلقاتنا... وعاد الأمريكيون في الشهور التالية يطلبون قيام مصر بتدريب الكوادر العسكرية الأفغانية وأفراد الشرطة في مصر... وكذلك إمدادها بالأسلحة الخفيفة من خلال مبيعات للسلاح... وأن يرسل الأفغان قوات رمزية أو عناصر - مثلها في ذلك مثل أطراف كثيرة أخرى - للمشاركة في مناورات النجم الساطع في عام 2004... ولم نمانع مادام لن يطلب من مصر إرسال مدربين أو قوات إلى أفغانستان... وحقيقة الأمر فقد كشفت تطورات هذه الفترة عن عدم تنفيذ هذه الأفكار وأن الأمريكيين كانوا يحاولون فقط إقحام مصر في شبكة هذه العلاقات... وعندما وضح أن القاهرة ليست على استعداد للعب ثقيل... فقد انزوى الضغط الأمريكي إلى حين... مثلما سيتبين بعد ذلك.

وأعود إلى سوريا حيث أوضح باول في حديثه معي، وكذلك في بياناته وتصريحاته العلنية أن الولايات المتحدة تحمل على دمشق وتسعى لتطويع مواقفها... وفي هذا السياق أوضحنا أننا نتشكك في أن سوريا تسعى لإثارة المتاعب لهم على الحدود العراقية... وأننا مع ذلك... سوف ننقل للسوريين الرؤية الأمريكية... فطلبوا أن ننصح سوريا بالتوقف عن القيام بأي دور سلبي في الموقف... وقام الرئيس مبارك بنقل هذه الرؤية الأمريكية للرئيس الأسد دون أي توصية منه بالمنهج الذي يمكن لسوريا اتخاذه... وقد أوضحت تطورات السنوات التالية أن واشنطن تركز بشكل مباشر على تطويع سوريا وليس فقط تغيير سياساتها في مجمل الوضع بالشرق الأوسط ولكن ربما أيضًا في تغيير شكل النظام الحاكم فيها...

وعلى جانب الوضع المصري والعلاقات المصرية الأمريكية، فقد ذكر باول أنه يشعر بالرضا حول هذه العلاقات وأنه يأمل أن تتحرك مصر بشكل أكثر إيجابية وسرعة للتعامل مع متطلبات الإصلاح الداخلي... ورددت بقولي إننا نعي أهمية التحرك في اتجاه التطوير النشط للأوضاع الداخلية المصرية، وانتهت الزيارة وغادر باول... ثم التقيت به في نيويورك أثناء أعمال الجمعية العامة في سبتمبر 2004... ومر عام 2004 وتقرر أن يغادر

باول الذي كانت العلاقة معه رغم قصرها تتسم بالتميز، إذ كان عسكريًّا محترفًا لديه معرفة وثيقة بقدرات مصر ودورها في شئون الشرق الأوسط وأوضاع العالم الإسلامي... كما أن عمله رئيسًا للأركان المشتركة وقبلها في البيت الأبيض مع الرئيس ريجان وبوش الأب، أتاح له الاطلاع على حجم التعاون المصري الأمريكي والحاجة للحفاظ على رعاية هذا التعاون وهذه العلاقة... وأعتقد أنه تنبه سريعًا لبعض ملامح شخصيتي وولعي بالمسائل العسكرية والتاريخ الحربي مما سهل لنا حوارًا بناءً لخدمة فعاليات العلاقات المصرية الأمريكية... على أي الأحوال قمت بعد مغادرته للخارجية، واستلام كونداليسا رايس مسئولياتها يوم 20 يناير 2005 بالاتصال بها تليفونيًّا في اليوم التالي لدخولها الخارجية الأمريكية الاتفاق على قيامي بزيارتها إلى واشنطن، كأول وزير خارجية عربية يزورها في 12 فبراير 2005... وكانت التوقعات والآمال قوية لعلاقة صحية نشطة... وذلك من واقع اتصالات وزيارات شاركت فيها مع كل وزراء الخارجية المصريين إلى واشنطن منذ عام 77... سواء محمد إبراهيم كامل... كمال حسن علي... عصمت عبدالمجيد... عمرو موسى... وكلفت أجهزة الوزارة بالإعداد والتجهيز لهذه الزيارة التي كنت أراها هامة للغاية... باعتبارها الأولى لي كوزير للخارجية ومع وزيرة أمريكية كنت أقدر أنها ليست على اطلاع بشئون الشرق الأوسط مثل سابقها باول...

كنت منغمسًا في المشاركة في الاجتماعات الوزارية للاتحاد الإفريقي... في أبوجا عاصمة نيجيريا... وأنتظر وصول الرئيس مبارك الذي أقنعته، بعد جهد، بأهمية العودة إلى المشاركة في النشاطات والقمم الإفريقية... وإذ أُصدم بتصريح أمريكي حاد ينتقد وبشدة القبض على البرلماني المصري أيمن نور بالقاهرة في اليوم السابق 28 يناير 2005... ولم أكن على اطلاع بهذا الأمر أو خلفيات الموضوع... وتحسبت من تطورات هذا الموقف وتأثيره على هذه الزيارة القادمة إلى واشنطن والتي كنا... اللواء عمر سليمان وأنا... نضع ونُعول عليها الكثير؛ إذ كنا نخطط لبذل جهد قوي في اتجاه إقناع الإدارة بأن تعود إلى إعطاء الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والتسوية مع إسرائيل اهتمامها بعد مرور أربعة أعوام من عدم الحماس والتوقف في جهود التسوية الجادة...

ووصل الرئيس إلى أبوجا يوم 29 يناير مصحوبًا باللواء عمر سليمان ووفد كبير ولم أتحدث معه حول المسألة إذ فضلت التركيز على الشأن الإفريقي الذي كان قد غاب عنه كثيرًا... وإن كنت قد استفسرت من رئيس المخابرات العامة... ورئيس ديوان رئيس الجمهورية عن خلفيات الموقف بالنسبة لحادث القبض على أيمن نور... وبالعودة للقاهرة بدأت أعطي الأمر اهتمامي... وتحدثت مع الرئيس وكذلك مع اللواء عمر سليمان الذي كان من المفترض أن نسافر معًا إلى واشنطن للدفع بمشروعنا لتنشيط التسوية الفلسطينية الإسرائيلية والسعي أيضًا لتهدئة خواطر الأمريكيين على سوريا... وقمت بإطلاع الرئيس شفهيًا على الموقف الأمريكي والضيق الشديد الذي يشعر به الأمريكيون من جراء حادث البرلماني المصري وأوضحت أن الأمريكيين متضايقون للغاية... ثم طلبت من الرئيس وفي ضوء اقتراب زيارتي لواشنطن النظر في التوجيه بالإفراج عنه على ذمة التحقيقات في الاتهامات الموجهة له... واستمع الرئيس بصمت... وعاودت في اليوم التالي، والأيام التالية في الأسبوع الأول من فبراير مناقشة الأمر وأهمية صدور قرار بالإفراج عنه حفاظًا على قيمة الزيارة إلى واشنطن...

وجاءني أخيرًا من الرئيس إشارة واضحة أثناء حديث تليفوني بعدم استبعاد الإفراج عنه خلال أيام قليلة وبالتأكيد قبل بدء الزيارة لواشنطن... وتلقيت من اللواء عمر سليمان اتصالًا يعتذر فيه لظروف العمل عن السفر... ثم يأتي السفير الأمريكي بالقاهرة لمقابلتي قبل ثلاثة أيام من بدء الزيارة لكي يعبر عن تحذير قوي للغاية بأن الوضع في واشنطن مكهرب وأن العاصمة الأمريكية متحفزة... ونقلت الموقف للرئيس... ولم أتحدث أو أطلب النظر في تأجيل الزيارة وحيث سبق له أن ذكر أن الإفراج عن أيمن نور سيتم خلال أيام وبالتأكيد قبل بدء الزيارة في 13 فبراير 2005... وسافرت إلى ميونخ للمشاركة في مؤتمر للأمن الأوروبي وارتباطه بالشرق الأوسط يشارك فيه عدد كبير من الشخصيات الأمريكية والدولية... واكتشفت أنني وقعت في عملية كمين خطير بمشاركتي في هذا المؤتمر... وإن كانت ظروف القبض على أيمن نور هي التي أدت إلى هذا الوضع... فقد قام كل المسئولين الأمريكيين بإثارة الأمر معي... ثم قام السناتور «مكين» - الذي كان يشارك



مع عدد كبير من الشيوخ وأعضاء النواب - بهجوم حاد على الرئيس المصري متهمًا إياه بأنه يرتب لتولية ابنه على مصر... واتهمه بالدكتاتورية علنًا أثناء إلقائه لبيانه وأنا أشاركه المنصة... وكان وضعًا مزعجًا... وفضلت التحدث بشكل هادئ شارحًا الوضع المصري في كلمات قليلة ثم ركزت على الرؤية المصرية لتحقيق السلام بالشرق الأوسط والتهديدات المختلفة التي تحيط بالإقليم... والتقيت بعد ذلك - على هامش أعمال المؤتمر- بالسناتور مكين الذي ظهر وكأنه لم ينتقد الرئيس علنًا وسارت المقابلة بشكل طبيعي... بل وتحدثنا عن تجربته في الأسر في فيتنام وعلاقته بوالده وجده الضابطين البحريين الكبيرين في تاريخ البحرية الأمريكية... واهتممت بعدم التحدث في مسألة أيمن نور خاصة مع إحساسي بضعف حجتي أو دفاعي عن تصرف بلادي... كنت للأسف أميل إلى الاقتناع بأن القبض على نور كان يستهدف أساسًا منع وجود منافس قادر لنجل الرئيس إذا ما تقرر في لحظة ما في المستقبل السعي للرئاسة... على أي الأحوال... كان لي مشاركتي الرئيسية في الإفراج عن أيمن نور في مستقبل الأيام مثلما سأعرضه في حينه... وأعود إلى السناتور مكين الذي قابلته مرة ثانية عند وصولي إلى العاصمة الأمريكية وحيث وضح أن اللهجة هناك في واشنطن تغيرت عما كانت عليه في ميونخ في اللقاء الثنائي الخاص معه... وعاد الهجوم على الرئيس وسياساته ولم يكن قد تم الإفراج عن أيمن نور مثلما أعطاني الرئيس الانطباع بذلك... ولعل حديث ماكين العلني في ندوة ميونخ قد دفع به - أي الرئيس مبارك - للتراجع عن قراره... إذا ما كان فعلًا قد انتوى تحقيق الإفراج عن السجين المصري... وكشفت السنوات التالية انتقادات حادة من قبل مبارك في أحاديثه الخاصة... بل وفي لقاءاته مع شخصيات مصرية وأجنبية للسناتور ماكين ومواقفه من الشرق الأوسط... وأعتقد أن الرئيس السابق حاول تعقيد بعض المواقف بالمنطقة أثناء حملة ماكين الانتخابية لتسهيل الموقف أمام المنافس أوباما الديمقراطي..

وبدأت الاجتماعات في مجلس الشيوخ والنواب ولجان الشئون الخارجية التابعة لهما... وبدأ معها هجوم ساحق على الإجراء المتخذ ضد أيمن نور ومواقف الحكومة المصرية من المعهد الجمهوري والآخر الديمقراطي وجمعية فريدوم هاوس التي كانت الحكومة المصرية

ترفض منحها جميعًا قانونية العمل على الأرض المصرية وتقيد حركاتهم الداخلية... وأخذ التلويح يزداد بالنظر في تخفيض الدعم الاقتصادي السنوي لمصر... وتضارب الأعضاء فقال البعض: سوف نخفض الدعم أو نلغيه... وقال البعض الآخر ومنهم النائب اليهودى لانتوس بلجنة الشئون الخارجية: إنه ينتوي اقتراح تحويل مبلغ 400 مليون دولار من الدعم العسكري إلى الدعم الاقتصادي لمساعدة مصر على تجاوز مشاكلها الاقتصادية والتنموية... ووضح لي بجلاء أن الإدارة الأمريكية تقف وراء هذا الهجوم وهذه التهديدات... التي يجب أن أعترف أنني أُخذت بها وبحدتها... لقد كان قرارًا أمريكيًا مدبرًا وموقفًا استراتيجيًا تجاه مبارك ونظام حكمه ابتداءً من بدء فترة الإدارة الثانية للرئيس بوش... واستشعرت أنني خلال هذه الاجتماعات في إحدى محاكم التفتيش خاصة وقد قام رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس النواب ، أثناء اجتماعي باللجنة وأعضائها بالقول... إنهم سيلتقون بوزيرة الخارجية الأمريكية فور انتهاء الاجتماع معي وسوف يتشاورون معها على تخفيض الدعم الاقتصادي والعسكري أيضًا... وكان لي معها لقاء قادم قبل مقابلتها لهم... واستشعرت فداحة الموقف وخطورته...

كانت مهمتي التي سافرت من أجلها هي السعي لدفع وتعزيز علاقات التفاهم بين مصر والولايات المتحدة وكان التكليف المحدد هو السعي للإبقاء على الدعم العسكري ذي الحيوية الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية والذي بدونه - أعتقد - أن مصر يمكن أن تتأثر كثيرًا في قدراتها الدفاعية الحيوية... بل وكان الهدف أثناء الزيارة هو أيضًا تشجيع الكونجرس على مسايرة طلبٍ كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد وعدت به وزارة الدفاع المصرية بزيادة الدعم بمبلغ يتجاوز مائة مليون دولار لمواجهة متطلبات نشر المزيد من القوات والوحدات المصرية على خط الحدود وبما يمنع عمليات التهريب أو العمليات العسكرية المضادة لإسرائيل عبر الأراضي المصرية...

استشعرت القلق الدفين من جراء هذه الأحاديث والعدوانية الواضحة في مواقف أعضاء النواب والشيوخ... وقدرت أن هذا هو الوضع الأسوأ الذي يواجهه أي من وزراء الخارجية المصريين منذ انتهاء معركة أكتوبر 73 في علاقته بالأمريكيين وبعد تحول السياسة



الخارجية المصرية عندئذ في اتجاه الولايات المتحدة والابتعاد عن الاتحاد السوفيتي... ولم أكن أرغب - وأنا الوزير الجديد ولم يمض على تحملي مسئولياتي أكثر من ستة شهور - أن يقال... إنه ذهب إلى واشنطن وهدم العلاقات وخفض المساعدات وأثار مشكلة معقدة لمصر... وعاد!!

أخذ النواب والشيوخ الأمريكيون، على الجانب الآخر... ولغرابة الأمر... يتحدثون عن رغبتهم في قيام مصر بالمساهمة بقوات في العراق وأفغانستان - وأن أمريكا تضيق بهذين البلدين الإسلاميين وأن أصدقاءها عليهم واجب مساعدتها... وهي سوف تساعدهم في المقابل!!... وكأن الصفقة المعروضة هى... «عليكم بإرسال قوات وحزم أمركم في الوقوف معنا في حروبنا... وسوف ننظر فيما يمكن لنا التفاهم فيه معكم بالنسبة لمسائل تشغلنا تجاهكم... الديمقراطية... حقوق الإنسان... المجتمع المدني المصري... حق جمعياتنا غير الحكومية أن تعمل على أرضكم»... وكانت هذه المطالب خافتة في البداية والصفقة المطروحة تطرح قبل القبض على أيمن نور بأسلوب هادئ ثم زادت حدة الحديث والموقف بعد القبض عليه...

كنت ومنذ تولي مسئوليات الخارجية في يوليو 2004 أعي أن هناك معادلة حساسة يجب التعامل معها وقياسها بميزان من ذهب في العلاقة مع إدارة بوش الجريحة - بعد هجوم 11 سبتمبر - وتتمثل في أنه ومع كل المحاولات المصرية على مدى سنوات في فصل مسألة العلاقات المصرية الإسرائيلية عن مسار العلاقة بين مصر والولايات المتحدة والتي يجب أن تقف على أقدامها بدون ربط مع إسرائيل... إلا أن الجانب الأمريكي الذي أقام منظومة كامب دافيد كان يفرض ثقله على هذه العلاقة ويفرض ثلاثيتها... لمزايا ومصالح له... استراتيجية وتكتيكية... تجاه الطرفين المصري والإسرائيلى والإقليمي ككل متكامل... وكانت إسرائيل واللوبي اليهودي الموالي لها بأمريكا والكونجرس يعزز من هذا الأمر ولكي يستطيع في أي لحظة من الزمن أن يضغط على مصر ويحاول تطويعها وسياساتها الخارجية... خاصة في أسلوب تصدينا لإسرائيل على مستوى الأمم المتحدة وموضوعات منع الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل التي لمصر مواقف استراتيجية محددة وواضحة تستهدف الدفاع أولًا وأخيرًا عن الأمن القومي المصري.

كان الشق الآخر في المعادلة، مثلما أوضحنا، هو النظرة الأمريكية للأداء الداخلي المصري في موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان... وكيفية استغلالها دائمًا كأسلوب للضغط على مصر ليس إلا... إذ إن المنهج الأمريكي كان مكشوفًا عند تناوله على سبيل المثال لأوضاع عربية لدول قريبة من أمريكا وتخضع لإرادتها بالكامل... ولا ينبغي أن أسمي هنا في هذا المقام هذه الدولة أو تلك...

ويبقى الشق الثالث والأخير في هذه المعادلة الحساسة... وهو البعد الإقليمي للتحركات الأمريكية والمنطلقات المصرية الحاكمة تجاهها والتي لا يمكن الحياد عنها وإلا تفقد مصر هويتها...

وقدرت منذ البداية أن من المهم التعامل مع هذه العناصر الثلاثة للمعادلة... بل وإعطاءها بعدًا رابعًا من خلال توسيع إطار الحركة المصرية تجاه أطراف تنافس أمريكا إقليميًا... وهي قليلة ومؤثرة إقليميًا وعالميًا... وهنا يمكن الاستمرار في اللعب... وكان تفكيري، مرة أخرى، ينصب على كل من روسيا والصين أساسًا...

وتماشينا مع الولايات المتحدة في طرحها لموضوع المناطق الصناعية المؤهلة QIZ وبناء قدرة تصديرية مصرية تستخدم إمكانيات إسرائيلية وتدفع بفكرة التعاون والربط الثنائي المصري الإسرائيلي أمام أمريكا... كما سايرنا الولايات المتحدة في إلحاحها على ضبط الحدود المصرية في سيناء بزيادة الإمكانيات المصرية المتاحة من خلال بروتوكول مصري/ إسرائيلي... ورفضت مصر... عدا ذلك... كل مطالب إسرائيل وأمريكا الأخرى... بل استمرت الخارجية تتبنى المواقف المصرية - وبحدة واضحة - المعروفة منذ سنوات في كل المسائل السياسية الإقليمية والدولية الأخرى، مثل موضوعات منع الانتشار النووي ومطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار أو إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، أو موضوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة... حتى وصل الأمر إلى أن مصر أصبحت من أكثر الدول، أعضاء الأمم المتحدة تصادمًا مع أمريكا حول قرارات الأمم المتحدة والتصويت عليها... وكان الجانبان الأمريكي والإسرائيلي يقومان بإثارة الشكاوي تلو الشكاوى مع الأجهزة المصرية الأخرى العاملة في حقل

السياسة الخارجية وبما فيها رئاسة الجمهورية... وهي الأجهزة التي لم تكن حتى تهتم بنقل الموقف الإسرائيلي لنا اقتناعًا منها بوحدة العمل المصري وصلابته في هذه المسائل...

وناقشت الرئيس في أهمية أن نتحرك بعض الشيء في اتجاه القوى الغربية وإظهار قدر من التفهم لتوجهاتها تجاه البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وبما يعظم من تأثيرنا ونفوذنا... وقصدت بهذا... التقارب مع حلف الأطلسي باعتبارنا الدولة العربية الكبرى التي تطل على هذه المسارات الاستراتيجية التي يهتم بها الحلف في المنطقة... إذ كان الحلف يرغب في توسيع دائرة اتصالاته معنا ونحن نتحرك بروية وأحيانًا بما يظهر أنه خشية منه... رغم أنه كان يعتبرنا ومن خلال وثائقه معنا... «دولة غير عضو، حليفة»... وأوضحت للرئيس أننا لا يجوز ولا يمكن أن نثق في الكثير من توجهات الحلف الذي يحاول أن يكون الذراع العسكري للأمم المتحدة... أو على الأقل المطبق والمنفذ لمفاهيم مستحدثة في السياسة الدولية... منها مسئولية الحماية... والحق في التدخل وأضيف إليها تاليًا حق المنع فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني... وأضفت أن الأمر سيكون بيدنا نقترب أو نتوقف... إلا أنه من المهم أن تعرف أمريكا والقوى الغربية أن انفتاح القوى العربية في البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا هو قرار في القبضة المصرية... ووافق الرئيس على المزيد من هذا الانفتاح الذي كان قد بدأ مع عمرو موسى في عام 92 ثم تعزز تدريجيًا حتى غادر الخارجية المصرية في 15 مايو 2001... وبذا أعلنت عن مشاركتي في اجتماع لوزراء خارجية الحلف عقد في بروكسل في 11 ديسمبر 2004 بناء على دعوة من أمين عام الحلف لم يقبلها أحد من العرب إلا بعد القرار المصري... خاصة وأن إسرائيل كان يمثلها الوزير الإسرائيلي... اليهودي السوفيتي السابق شارانسكي... الذي له إرهاصاته في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وطبقها جورج بوش الابن بالكامل تجاه مصر...

والتقيت في بروكسل بالوزير الأمريكي كولن باول على هامش هذا الاجتماع الوزاري الذي دار خلاله حديث صريح طالبت فيه الحلف بتغيير سياساته ونظرته تجاه المنطقة وأننا سنتعاون معهم بقدر سعيهم لبناء الثقة معنا... ثم عدت إلى زيارة مقر قيادة الحلف حيث استقبلني سكرتيره العام في مارس 2007 في لقاء استحوذ على الكثير من الاهتمام من دول

البحر الأبيض المتوسط وكذلك أعضاء الحلف الأوروبيون والولايات المتحدة... وجاءت الزيارة الثالثة في ديسمبر 2007 عند عقد الاجتماع الثاني للحلف مع وزراء دول المشاركة المتوسطية... وقام وفد برلماني مصري عالي المستوى بزيارة مقر الحلف في يونيو 2006... كما شجعنا مسئولي حلف الأطلسي على زيارة مصر... فقام نائب سكرتيرة العام... ثم رئيس اللجنة العسكرية للحلف بزيارة القاهرة على مدى النصف الأول من عام 2005 ولينتهى العام بقيام سكرتيرة العام بالقدوم والمشاركة في ندوة حول الحوار في المتوسط في أكتوبر 2005... وبدأت صورة الحلف تتحسن تدريجيًّا... وقمنا بالتالي بتوقيع بعض الاتفاقات التي تؤمن تدريب مسئولينا في الأجهزة المصرية المختلفة في العشرات من مجالات الاهتمام المشترك..

وعلى المستوى الإقليمي أيضًا كانت الولايات المتحدة تطرح فكرتها في الشرق الأوسط الكبير أو العريض أو الواسع، الممتد من أفغانستان والباكستان في الشرق إلى المغرب وموريتانيا في الغرب... أي في الحقيقة... الشرق الأوسط الإسلامي وهوامشه، مع تجاوز كل من لا تتعاون معه الولايات المتحدة بالمنطقة... وفي مقدمتها إيران وسوريا... ويلاحظ هنا وجود تركيا الأطلسية في هذا التجمع... وكانت هناك دعوة لمصر للمشاركة... وتحسب لدى الرئيس وبعض التحفظات لدى دوائر أخرى ذات صلة بالقرار المصري... ومع اقتناعي بالحاجة إلى عدم التغيب وأن مصر يجب أن تشارك وتقود المواقف... فقد وافق الرئيس، مرة أخرى، على هذا التوجه... وشاركت في أول اجتماع للمحفل في الرباط في 12 ديسمبر 2004... وجاءت المشاركة المصرية على المستوى الحكومي قوية وعلى مستوى الجمعيات المصرية غير الحكومية مؤثرة... كان البعض في مصر يرغب في الارتماء في أحضان التجمع متصورًا أن الولايات المتحدة ستفتح الخزائن لدفع التنمية والتطوير للمجتمعات الإسلامية... وكنت أعي أن القدرات الأمريكية رغم ضخامتها فهى محددة في ضوء الالتزامات العسكرية الأمريكية تجاه معركتي أفغانستان والعراق وأن الأمر لا يتعدى عدة مئات من الملايين لكل دول هذه الساحة الإسلامية... وأن التركيز هو في تعزيز وتقوية المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي كان الأمل الأمريكي في



تمكينها من تحقيق تطوير حقيقي لهذه المجتمعات... ولم نكن نمانع مادام أن هذا الأمر يتم في إطار القوانين الحاكمة بهذه الدول الإسلامية أو هكذا تصورنا.. والتقيت للمرة الرابعة مع كولين باول وكان ودودًا للغاية ومتعاونًا بشكل لم أكن أتوقعه... من هنا كانت الصدمة في فبراير 2005 مع زيارتي أمريكا ورصدي لهذا الأسلوب الحاد الذي صدمني في أحاديثي مع المسئولين الأمريكيين.

واتفقت مع وزير الخارجية الأمريكية، في سياق مبادرة الشرق الأوسط الكبير أن نعقد بالقاهرة اجتماعًا واسعًا ندعو إليه القوى الصناعية الرئيسية الثمانية وأطرافًا دولية وإقليمية لتعزيز الجهد والرؤية الأمريكية... وكان الجانب الأمريكي متعاونًا تمامًا في هذا السياق، بل وقام باول بتعزيز الدعوة المرسلة مني إلى كل هذه الدول للمشاركة في هذا المؤتمر بالقاهرة في 3 مارس 2005...

ولما كنا في مصر لا يمكن أن نقبل أو نوافق على إرسال قواتنا وأفرادنا للمشاركة في المواجهة المسلحة بالعراق وأفغانستان... وتحت ضغط المطالب الأمريكية غير المنطقية والتي كان الأمريكيون يدفعون بها تجاهنا منذ عامي 2002 و 2003 فقد عبَّرنا عن استعدادنا لتدريب قوات عراقية أو أفغانية في مصر وليس إرسال مدربين مصريين لهذين البلدين... وهو الموقف الذي كررته في كل اللقاءات مع المسئولين الأمريكيين وأثناء مواجهات الكونجرس في فبراير 2005... كما أن مصر كانت على استعداد لتدريب القضاة الأفغان في أراضيها أو بإرسال رجال قانون مصريين إلى كابول... وكان لنا في بغداد بعثة مصرية لم تسحب من العراق أثناء الغزو الأمريكي لهذا البلد في مارس 2003... وطالب الأمريكيون بتعزيز البعثة وتحويلها إلى سفارة كاملة... وتحفظنا بأن حجم المصالح لا يسمح بذلك أخذًا في الاعتبار أننا كنا نشعر بالأخطار التي يمكن أن تحدق بدبلوماسيينا ورجالنا من الأجهزة المصرية الأخرى... وكان أحد رجال مخابراتنا قد اختطف في بغداد بعد أيام قليلة من تحملي لمسئولياتي ثم أفرج عنه بتوفيق من الله... وهو ما لم يتحقق مع رئيس بعثتنا الدبلوماسية، الدبلوماسي الشهيد إيهاب الشريف... الذي سأتعرض في هذا الكتاب إلى مأساته الحزينة...

وأقول إن هذا كان هو الوضع والإطار العام للعلاقة المصرية الأمريكية عند زيارتي لواشنطن في فبراير 2005... وذهبت في مساء يوم 15 فبراير للقاء كونداليسا رايس، وزيرة الخارجية الجديدة وبعد يومين من المناقشات الحادة والسخيفة من قبل أعضاء الشيوخ والنواب على مدى 14/ 15 فبراير... ولاحظت أن اللقاء تم سعت 1700 وحتى السادسة مساءً ولم يتضمن دعوة للعشاء وهي الصيغة التي حكمت العلاقات والمجاملات بين الجانبين كلما التقى وزراء الخارجية على مدى السنوات... كما أن موعده قد خطط بشكل يضعني في مواجهة الكونجرس وشخصيات الإدارة الكبيرة قبل أن ألتقي على المستوى التنفيذي بوزيرة الخارجية...

لم يتسم اللقاء بالحميمية التقليدية بين وزراء الخارجية المصريين والأمريكيين مثلما وأن شرحت... وبدأته رايس، حسب جدول الأعمال المتفق عليه، بمناقشة الموقف الفلسطيني الإسرائيلي وعبرت عن أملها في الإبقاء على قوة الدفع التي تولدت عن قمة شرم الشيخ بين رئيس الوزراء الإسرائيلي/ ورئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، ورئيس مصر في فبراير 2005... بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات... وأتاحت الفرصة لوقف الصدام الإسرائيلي الفلسطيني وتمكين الفلسطينيين من فترة التقاط أنفاس واستعادة أوضاع متدهورة... وأشادت بجهودنا في هذا الشأن، كما أكدت على استمرار احتياج المسار الفلسطيني للجهود المصرية سواء في تسهيل عملية الانسحاب الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة... وهو القرار الذي انطلق شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي في تنفيذه في هذا التوقيت أو ما يتعلق بإعادة تأهيل المؤسسات الأمنية الفلسطينية، وشددت رايس على اهتمام بلادها بالعمل المشترك مع مصر... وأجبت من ناحيتي بأننا سنعمل على تمكين الفلسطينيين وبناء قدراتهم وسنتخذ كل ما يدعم الرئيس الفلسطيني الجديد، ثم عرضت لأهمية إيجاد آلية للتشاور بين الأطراف الفاعلة للتحرك السريع لاحتواء وإدارة أية أزمات قد تطرأ خلال مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وكذلك أهمية النظر في بلورة أفق سياسي يوضح الهدف الذي نتجه نحوه ويضع إطارًا زمنيًا للعملية السلمية على المسار الفلسطيني... ثم أكدت على أن تسوية القضية الفلسطينية يعد في الحقيقة مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة ويعالج السبب



الأهم للإرهاب والتطرف في الشرق الأوسط وأن الدور الأمريكي يعتبر حاكمًا في هذا المجال... كما رحبت بقوة بما ذكرته الوزيرة الأمريكية عن نيتها في تنشيط الدور الأمريكي وقيامها بزيارة المنطقة قريبًا... وعقبت رايس أنها تتفق مع طرحي بشأن المسار الفلسطيني إلا أنها ترى عدم التسرع ببدء النقاش حول مفاوضات الوضع الدائم في المرحلة الحالية «عندئذ» حيث إن شارون وأبو مازن مازالا في موقف حساس ويجب أن يتم التركيز على المهام الحالية وحيث تخشى أن الدخول في مفاوضات الوضع الدائم في توقيت غير سليم سيؤدي إلى الفشل... وسوف أستعرض بالتفصيل في الفصل الخاص بالتسوية الفلسطينية الجهد الأمريكي المصري المشترك لدفع جهد السلام والفلسفة التي انطلقنا منها في السعي من أجل تحقيق هذا الجهد... إلا أن المهمَّ هو أن يطلع القارئ الكريم على هذه الفقرة التي تناولها اللقاء والتي آمل ألا يفوته أنها تكرار – في الغالب – لكل ما دار بين وزراء خارجية مصر وأمريكا... في اتصالاتهم ولقاءاتهم... على مدى الفترة من نهاية الصدام في يونيو 67 وحتى يوم مغادرتي موقعي في 5 مارس 2011 فيما يتعلق بصعوبات ومراوغات التسوية الفلسطينية.

وتطرقت بعد ذلك، مع رايس إلى الملف السوري حسب جدول أعمال الاجتماع... وكان القرار المصري هو السعي لمساعدة سوريا على تجاوز مشكلاتها مع أمريكا التي كانت تضغط وبشدة على دمشق وباستخدام الكثير من الأدوات المتاحة... وقلت إنني تلقيت اتصالًا هاتفيًّا من فاروق الشرع، وزير الخارجية السورية عندئذٍ، قبل دقائق من لقائي بها حيث حملني رسالة تحية وطلب أن يتمهل الأمريكيون في مسألة سحب سفيرهم من دمشق احتجاجًا على اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في اليوم السابق... وأضفت أننا على استعداد لترتيب لقاء بينها وبين الوزير السوري في القاهرة عند مشاركتها في اجتماع الشرق الأوسط الواسع في 3 مارس لتسهيل وتطوير العلاقة بين الجانبين... وعقبت رايس على هذا الطرح بنقطتين... بدأت بأولاهما حيث قالت إنها تتحدث بصراحة... وإن السوريين يقولون كلامًا كثيرًا عن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ولكنهم يتجهون حاليًّا وفعليًّا إلى مرحلة العلاقات السيئة، وهذا أمر لابد لسوريا أن تفهمه جيدًا، وأشارت

هنا بصفة خاصة إلى ما وصفته... مرور المتشددين عبر الأراضي السورية إلى العراق لمهاجمة القوات الأمريكية وأن سحب السفير لا صلة له بجريمة الاغتيال لأنهم لا يتسرعون في الحكم على من يقف وراء عملية الاغتيال وأن سحب السفير يجيء كنتيجة طبيعية للاتجاه الذي سلكته العلاقات السورية الأمريكية، واختتمت رايس حديثها عن سوريا بقولها بأنه إذا كانت سوريا مهتمة بتحريك مسارها في عملية السلام... فالولايات المتحدة مهتمة أيضًا بما تنوي سوريا عمله للعودة عن سياساتها الخطأ. وتوصلت شخصيًّا في إطار استماعي لهذا الموقف أننا بسبيلنا إلى فترة صعبة تزيد العلاقة تعقيدًا بين سوريا وأمريكا... إلا أننا يجب ألا نتوقف، حماية لسوريا وحفاظًا على دورها العربي خاصة مع سقوط العراق ووجود أمريكا فيه... وبالتالي في قلب السياسات الإقليميه...

أما النقطة الثانية التي عقبت بها رايس على حديثي بالنسبة للتقريب بين الجانبين السوري والأمريكي فكانت في قولها إنه وبالنسبة لاجتماع القاهرة الوزاري الواسع في 3 مارس... وهو اجتماع في الحقيقة كنت أقدر أنه يخدمنا وعلى مستوى أهداف سياستنا الخارجية أكثر مما يخدم أمريكا التي كان يمكن أن تعقده في أي مكان آخر... فإنها - أي رايس - ترى أن هناك مشاكل حول الاجتماع وأهمها جدول الأعمال الذي يشعرون أنه لا يمثل الحد الأدنى الذي يعكس النهج الذي اتفقت عليه مجموعة الثمانية في قمة سي أيلاند في عام 2004 وأنها لا تعرف بعد عما إذا كانت ستشارك بنفسها في الاجتماع... وذكرت من جانبي، وقد تبينت توجه الولايات المتحدة في الضغط علينا في مسائل هذا الاجتماع الذي كنت قد اقترحت عنوانًا له يتمثل في الاستقرار... السلام... التنمية أن عدم مشاركتها سيشكل مشكلة كبيرة وسيضيع فرصة مهمة لها - وهي وزيرة جديدة - في الالتقاء مع وزراء عرب لمناقشة جميع قضايا الإصلاح والتطور التي تهمها... وأرسلت بالتالي إلى القاهرة تقديري بأن موقف رايس يمثل ما قد تتصوره كعنصر ضغط على مصر للتأثير على أسلوبنا في التعامل مع موضوع أيمن نور وكذلك جدول أعمال اجتماع القاهرة... وهي نقطة كان مستشار الأمن القومي الأمريكي قد أثارها هو الآخر معي مثلما سيأتي عرضه تاليًا... على أي الأحوال... انتهى الاجتماع الواسع بحضور أعضاء الجانبين ثم قالت رايس إنها ترغب في حديث منفرد



معي بحضور مساعدها للشرق الأوسط، فطلبت من سفيرنا أن يشارك معي قائلًا له بصوت عالٍ... «سوف تتحدث في مسألة أيمن نور»... وعندما سمعت رايس الاسم... قالت فعلًا... وأضافت أن الإدارة في موقف حرج لا تحسد عليه... فالرئيس الأمريكي وضع قضية الحريات السياسية على رأس أولوياته وسيظل يسأل عن مدى التقدم في هذا المجال في مصر، الدولة الصديقة ورائدة المنطقة في مجالات عديدة... وواصلت رايس الحديث... بأن القبض على أيمن نور يمثل مشكلة حقيقية لهم يصعب تفسيرها أو شرحها مع الحفاظ على مصداقيتهم وشددت على أهمية الإفراج عنه. كما أكدت اهتمام المجتمع الدولي بمسائل الحكم الرشيد وأن مثل هذه القضايا ستظل على رأس قائمة اهتماماتهم وأنه يصعب أن تظل غير متسقة مع هذه المنهجية وأضافت أنها تعلم الاعتبارات التي تحكمنا أو تقيدنا... لعلها كانت تشير إلى الإسلام السياسي بمصر والمنطقة، ولكنها تأمل أن تواصل مصر خطواتها الإيجابية في الإصلاح السياسي وأنها على اقتناع أن مصر اتخذت خطوات في هذا الاتجاه ثم وصلت إلى نقطة رأيتها حاسمة حيث قالت إنه مما لاشك فيه أن العلاقات المصرية الأمريكية ستستمر إلا أن مواقف مصر حول هذه القضايا سينعكس على مدى دفء هذه العلاقات... وذكرت من جانبي أنني استمعت إلى حديثها الصريح وسوف أرد عليه بنفس الصراحة مؤكدًا على أن مصر ملتزمة بالتطوير والتنوير والإصلاح بجوانبه المختلفة... الاقتصادية/ الاجتماعية والسياسية وأننا نشهد فعلًا في مصر حوارًا نشطًا ومستمرًا وأكدت قناعتي أن تحركنا ستحكمه دائمًا رغبتنا في الحفاظ على استقرار المجتمع وأن تصوري هو أن مسيرة التطوير ستستمر بأسرع معدلات ممكنة مع الحفاظ على الاستقرار المطلوب لمجتمعنا ثم شرحت الوضع القانوني فيما يتعلق بأيمن نور والعملية القانونية المصرية وأنني آمل أن ينتهي الأمر إما بالإفراج عنه أو تحويل القضية للقضاء المصري المعروف بنزاهته وعدم تأثره بأي موقف للسلطات الموازية... ونصحت بأن يتم التعامل إعلاميًا مع الموقف بهدوء... وهنا قالت رايس إن هناك مؤتمرًا صحفيًا في نهاية الاجتماع بعد دقائق... وأنها تتوقع أن يوجه لها سؤال في المسألة وتنوي أن ترد بأنه «يجب الإفراج عن أيمن نور فورًا» وأجبت رايس أنها ينبغي أن تعلم بشخصية الرئيس مبارك وكذلك بنظرة مصر إلى نفسها... ونحن لا يخاطبنا أحد بأسلوب الإملاء وإلا كانت النتائج عكسية تمامًا... واستمعت رايس لهذا

الموقف الحاسم وفكرت لوهلة ثم قالت... أعطني دقيقتين أتحدث وأتشاور مع مرءوسي المتواجدين في نهاية الغرفة بعيدين عنا... ثم عادت تقول إنها إذا ما سُئلت حول وضع أيمن نور، فسوف ترد بالقول إنها تأمل في أن يتمَّ الإفراج عنه بأسرع وقت ممكن... وأجبتها بأن هذا يمثل الموقف الأمريكي ولا أتبين فيه إملاءات... واتفقنا على التوجه إلى قاعة المؤتمر الصحفي المجاور لمكتبها...

وفي المؤتمر الصحفي، دارت الأسئلة والأجوبة مثلما هو متوقع دائمًا... حول الوضع الإقليمي وجهد السلام وما تقوم به مصر والولايات المتحدة لدفع الأمور نحو بدء المفاوضات مرة أخرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين... وقبل الانتهاء - ونحن على وشك مغادرة القاعة - وجه أحد الصحفيين الأمريكيين...السؤال المنتظر الذي أعتقد جازمًا أن مسئولي الخارجية أوصوا به للمراسل الصحفى وأجابت رايس بالأسلوب الذي وعدتني به في الاجتماع الداخلي بيننا... ولم يطلب أي من الصحفيين الأمريكيين أو المصريين والآخرين من العرب تعقيبي... واستشعرت بعض الحرج في أن أسترسل بمفردي وفي مبادرة مني على الموقف خاصة وقد رغبت بشدة في عدم تحويل المسألة إلى أزمة مكشوفة إعلاميًّا بين الجانبين ومهددًا صورة العلاقات بينهما في ثلاثين عامًا... وغادرت الخارجية وهناك قدر كبير من البرود يجمعني بوزيرة الخارجية وطاقمها... وأمام الباب الخارجي كان هناك بعض المراسلين المصريين والعرب وصرحت تصريحًا مقتضبًا بأن قضية النائب أيمن نور سوف تحسمها العملية القانونية المصرية والقضاء المصري... ووصلت الفندق... وبدأت أطلع على برقيات وكالات الأنباء التي كشفت عن الكمين الإعلامي الإضافى الذي تعرضت له وحيث قالوا إن رايس انتقدت بشدة مواقف مصر وإن الوزير المصري لم يشتبك معها... ولم يشر أحد إلى تصريحاتي التي أدليت بها عند مغادرتي مبنى الخارجية حول الموقف والوضع القانوني للقضية...

التقيت في اليوم التالي لوصولي إلى واشنطن أي يوم 14 فبراير مع كل من نائب الرئيس ديك تشيني... وستيف هادلي مستشار الأمن القومي... كل على انفراد... وبالرغم من أن الحديث انصب بتركيز كبير على عملية السلام في الشرق الأوسط والحاجة لبذل جهد



مصري/ أمريكي مشترك للدفع بجهود السلام فإن الوضع المصري الداخلي وقضية أيمن نور كانت تخيم بالكامل على مجريات النقاش... فقد طلب تشيني مبكرًا الاجتماع بي على انفراد... وقال إن قضية الإصلاح في الشرق الأوسط تهم الرئيس بوش شخصيًّا وبشكل كبير وإن ما حدث في قضية النائب نور مثَّل موقفًا محرجًا للغاية للإدارة ووضعها في موقف صعب أمام الكونجرس وخاصة أمام معارضي بوش الذين يتهمونه بعدم التحرك لتنفيذ خططه في الدفع نحو الإصلاح بالشرق الأوسط وأضاف تشيني أن هذا الأمر سيجعل من الصعب على الإدارة أن تدافع عن العلاقة مع مصر أمام منتقديها، وأكد أنه ومن منطلق الصداقة الوطيدة معنا يتحدث في الأمر مشيرًا إلى أهمية تحرك مصر في اتجاه تنفيذ إصلاحات سياسية ذات تأثير... ثم تطرق تشيني إلى ما يتردد في مصر والمنطقة بأن الرئيس مبارك يرغب في تولية نجله جمال مقاليد الحكم وأن هذا الوضع يسبب تعقيدات لأي عملية ديمقراطية انتخابية للرئيس في مصر... وعقبت أولًا على مسألة أيمن نور قائلًا إن الأمر حاليًّا أمام النائب العام وآمل أن تنتهي التحقيقات بأسرع وقت ممكن... وكنت لا أزال عندئذ وحتى هذا الحين آمل في صدور قرار بالإفراج عنه على ذمة التحقيق... ثم قلت إنه وفيما يتعلق بمسألة الخلافة... فإن الرئيس يكرر دائمًا أنه لا يبغي أن يرى ابنه في الحكم، وإنني ورغم رؤيتي لبعض المؤشرات التي تكشف عن ظهور قوي للابن على المسرح السياسي فإنه لا يسعني إلا تصديق الرئيس في أقواله... وأضفت بحرص... إنني أعلم بصداقة نائب الرئيس تشيني للرئيس مبارك منذ حرب الخليج في عام 91 عندما كان تشيني وزيرًا للدفاع ويحظى بثقة الرئيس... وإنني أتصور أنه يستطيع أن يتحدث معه بكل رؤيته التي أشار إليها أمامي... ومن ناحيتي لم أضمِّن برقيتي المرسلة إلى القاهرة أي إشارة لهذا الشق من الحديث الذي جاء على لسان تشيني أو إجابتي عليه مفضلًا أن أتناول الأمر بعد العودة إلى القاهرة مع الرئيس شخصيًّا وعلى انفراد.

وتكرر النقاش بيني وبين ستيف هادلي، مستشار الأمن القومي الأمريكي، بنفس الصورة التي دار بها مع نائب الرئيس تشيني وكأنهما يقرآن من ورقة مشتركة وإن كان

هادلي قد أشار إلى أمله ألا يكون هناك تداعيات على العلاقات بسبب موضوع أيمن نور... وربط ذلك الموقف بقرب انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الثمانية الصناعية بالقاهرة في 3 مارس في إشارة لا تخفى عن المتابع... وأن جدول أعمال الاجتماع يقلقهم لعدم تضمنه كل النقاط التي يرون أهمية في التمسك بها في مسائل الإصلاح السياسي وأنهم بالتالي قد لا يشجعون على مشاركة رايس فيه...

استمرت الزيارة ليوم ثالث في لقاءات متعددة مع رجال النواب والشيوخ ولجانهما... وتكررت المواقف والانتقادات لمسألة أيمن نور والحاجة للإصلاح الديمقراطي في مصر... وكتبت في تقاريري للرئيس من واشنطن أنه ورغم اهتمام الجميع بالحفاظ على علاقات إيجابية متطورة بين مصر والولايات المتحدة وبالدفء والمودة التي اتسمت بها أحاديث أعضاء الشيوخ القدامي تجاه الرئيس وإشاراتهم المتكررة إلى اللقاءات الإيجابية معه على مدى عقود، فإنُ قضية الإصلاح السياسي، وأيمن نور سوف تبقى قضية هامة للكونجرس بحزبيه وأن هذه القضايا ستبقى محل أحاديث إضافية في المستقبل... مشيرًا في تقاريري أن ذلك كله يمثل تنويهات تعكس أن الموضوع سيظل في محور اهتمام الكونجرس...

وبالطائرة في طريق العودة إلى القاهرة مساء 16 فبراير استشعرت الضيق... بل ربما الغضب لما واجهني في واشنطن بسبب قضية النائب أيمن نور... وإن كنت وفي إطار تحليلي لعناصر الزيارة واللقاءات والإطار العام لها قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة... والإدارة الأمريكية قد قررت فتح النيران على مصر إما فعلًا لأسباب ومواقف أخلاقية ودفاعًا عن المبادئ الأمريكية في المطالبة بالديمقراطية في أكبر الدول العربية تأثيرًا... وإما أنها تستخدم مسألة أيمن نور للسعي لتطويع الموقف المصري من المشكلات الإقليمية والصعوبات التي تواجهها أمريكا في الإقليم ومن ثم اضطرار مصر لتعديل مناهجها والانغماس في مساعدة أمريكا بمشاركات عسكرية مصرية وهو ما كانت القيادة المصرية ترفضه تمامًا وبشكل حاسم.

من هنا توقعت فترة صعبة للعلاقات بين البلدين... وقررت أن أصارح الرئيس بالموقف بكل أبعاده... وتحددت لي مقابلة معه في منتصف نهار اليوم التالي لوصولي للقاهرة...

صارحت الرئيس بالموقف بالكامل... وتحليلي لما تطلبه أمريكا منه... سواء في مسألة الديمقراطية... وأيمن نور، أو زيادة الانغماس المصري في المناورات الأمريكية بالمنطقة الإسلامية، مشيرًا إلى وضوح التغيير العميق في مواقفهم تجاهنا... وأننا يجب أن نتوقع فترة صعبة للعلاقات وأن نبني ردود أفعالنا على هذا الأساس... أي أن هناك ضغطًا أمريكيًّا قويًّا قادمًا وأن علينا أن نقاومه بغض النظر عن المسائل الأخرى الخاصة بالإصلاح وموضوع أيمن نور الذي أكدت، مرة أخرى، في حديثي إلى أهمية التوصل إلى تسوية لوضعيته حتى لا يؤثر ذلك على أوضاعنا الخارجية ونظرة المجتمع الدولي تجاهنا... ولاحظت وقتها أن لهجة الرئيس بشأن أيمن نور تغيرت؛ حيث قال... وماذا أفعل... هناك قضية جنائية ولن أتدخل... وسوف أترك الأمر للقضاء... ثم سألني عما إذا كان لي توصيات في المعالجة المباشرة للموقف... فقلت إنني أتصور أنهم في واشنطن يقدرون أن المؤتمر القادم بالقاهرة يوم 3 مارس يمثل أولوية لنا وسوف يحاولون الضغط علينا من خلاله بل قد يفشلونه بتخفيض مستوى التمثيل... من هنا فإنني أطرح على الرئيس فكرة... الإعلان عن تأجيل الاجتماع... ثم إلغائه في مرحلة لاحقة... كما يمكن إظهار البرود تجاه موضوعات تهتم بها الولايات المتحدة مثل محفل الشرق الأوسط الكبير، مع استمرار التأكيد على المواقف المصرية في مسائل نزع السلاح النووي وإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وإثارة المتاعب لهم ولإسرائيل في إطار المؤتمر القادم للمراجعة في مايو 2005 لاتفاقية منع الانتشار في نيويورك..

واقتربت أخيرًا من هذا الموضوع الحساس الذي تحدث به معي نائب الرئيس تشيني حول خلافة الرئيس مبارك... وبدا الاهتمام الشديد على ملامح وجهه كما أحسست ببعض الأسى في نظرته... وقال إنه سوف ينظر في توصياتي التي تحدثت بها معه... واستأذنت في المغادرة... وهنا كشف الرئيس عن رد فعل ابتدائي لحديثي معه إذ قال كنت آمل لو أنك رددت على رايس في المؤتمر الصحفي وأجبت بأنني تحسبت من السماح بصدام علني كان سيؤدي إلى المزيد من تدهور الموقف بيننا وسوف يستغله أعداء العلاقات للمزيد من الشقاق...

كانت صحف القاهرة تنتقد رايس بحدة لتدخلها في الشأن المصري، إلا أن الكثير من أعمدة ومقالات الإعلام المسمى بالمستقل أخذت توجه أيضًا النقد للوزير المصري الذي لم «يردح» للأمريكيين... وتحملت الموقف مؤمنًا بصحة تقديري في عدم المواجهة العلنية رغم علمي بأن الحكم المصري، مثله مثل الحكم في كل الدول المماثلة يعتمد على ظهوره بالمهابة اللائقة التي لا تسمح لأحد بالتدخل في شئونه... ومع ذلك أقول إن تطورات الأسابيع والشهور التالية لمقارعات واشنطن كشفت عن صحة تقديري وأن الهدوء في مواجهة العاصفة أتاح للطرفين العمل على محاولة تجاوز خلافاتهما مثل ما ستكشف الأيام التالية...

على أي الأحوال سار معي الرئيس... لاستغرابي... وأنا أقترب من باب الصالون المتسع الذي استقبلني به بالدور الأرضي بقصر الاتحادية في هليوبوليس.. وقال جملة موجزة صدمتني بقوة ولم أتحدث بها مع شخص قط... إذ ذكر وكأنه يفكر بصوت عال... «إنه لا يستبعد أن يكون لدى الأمريكيين رغبة في إقصائه عن الحكم في مصر»... ودهشت لهذا القول الذي بدا وكأنه خواطر صدرت دون تفكير أو ترتيب مسبق...

وحول هذه النقطة تحديدًا ينبغي القول: إن نائب الرئيس تشيني جاء إلى القاهرة في عام 2006 وجلس على انفراد مع الرئيس، على إفطار عمل، وأبلغني الرئيس، في الأيام التالية، أن تشيني ركَّز حديثه على الأوضاع الأمريكية في العراق وأفغانستان... وحاجة أمريكا للحصول على المساعدة المصرية - دون تحديد عناصرها - لتجاوز الأوضاع الصعبة في البلدين... وأضاف الرئيس أن تشيني تطرق بإيجاز شديد إلى آمالهم في توسيع إطار العمل الديمقراطي بمصر... وأقول هنا... وبفرض صحة ما نقله الرئيس لي حول اللقاء... إنه كان يجب أن يبلغه الجانب الأمريكي... وبوضوح... أن الولايات المتحدة لن تؤيد نقل السلطة من الأب إلى الابن... سواء في مصر أو في أي بلد آخر... واستمر الأمريكيون يستقبلون بالكثير من الترحاب نجل الرئيس أثناء زياراته للولايات المتحدة... ولقاءاته مع كبار مسئوليها طوال الأعوام التي عملت خلالها وزيرًا للخارجية...

وغادرت إلى أحد فنادق القاهرة... شيراتون مصر الجديدة لغداء مع وزيرة خارجية النمسا... ومع انتهاء الغداء والمؤتمر الصحفي، تلقيت اتصالًا من سكرتارية الرئيس بأنه



يرغب في التحدث معي وقلت لهم إنني أستعد للعودة إلى منزلي ويمكنني الاتصال بهم على خط مؤمن... الدائرة المغلقة الضيقة من شبكة اتصالات الرئاسة... فعاد سكرتير الرئيس وقال إنه يرغب في التكلم معك بشكل فوري... وجاءني صوته حاسمًا... أوافق على تأجيل اجتماع وزراء خارجية الدول الثمانية بالقاهرة ولا نحدد له موعدًا آخر»...

وقمت فورًا بإرسال عشرات البرقيات إلى العواصم المختلفة أعلم وزراء الخارجية ممن سبق دعوتهم بتأجيل الاجتماع بناء على مقترحات البعض منهم لانشغالات لهم... وفي المساء تلقيت اتصالًا إضافيًا من الرئيس للتأكد من الموقف والإجراءات المتخذة... وهو ما عكس اهتمامه الكبير بالرد على الأمريكيين... وأجبته بأنه تم التأجيل... وتساءل ما هي المبررات التي سقتها لهم في طلب التأجيل فذكرت له بأنني أبلغهم بأن بعض وزراء الخارجية طلبوا التأجيل... فعلق... وهل قمت بذلك؟ فقلت: «إنني أكذب» وأخذ بصراحتي... بتكذب؟! قلت: نعم بشكل يعبر عن اندهاشي لدهشته... فقال: إنهم يستمعون لكل شيء وسوف يحاولون تتبع مواقف كل الأطراف ويراجعونهم - يقصد الأمريكيين - وإن علينا أن نغطي موقفنا ببعض الاتصالات... وقمت بالتالي خلال ساعات مساء نفس اليوم بإجراء بعض الاتصالات مع وزراء تجمعني بهم علاقة طيبة...وتم صياغة الأمر بالتالي بما يؤمن الموقف المصري... وعاد الرئيس في العاشرة مساءً للسؤال، وأبلغته بما تم وأحسست أنه استراح... وبدأت منذ ذلك الحين أستمع لمقولة الرئيس... «إن المتغطي بالأمريكان عريان»... وكثيرًا ما رددها في نقاشاته حول أوضاع الباكستان وما وقع للجنرال مشرف من اضطرار للتخلي عن السلطة في عام 2008... وذهبت في اليوم التالي إلى قصر الاتحادية للقاءات أخرى كنت سأشارك فيها مع الرئيس... وألتقي برئيس السكرتارية الخاصة ويسألني بانزعاج... «أنت قلت له إيه بالأمس؟ لقد بدا عصبيًا ومنزعجًا وغاضبًا» وأجبته بأن زيارة واشنطن كانت سيئة للغاية... فعلَّق بأنه كان يعلم بذلك وأنه كان يخشى من أن صراحتي المعهودة لن تخفي عن الرئيس شيئًا... وهو ما حدث فعلًا واستثاره... وبهدوء قلت... هذه مسئوليتي في أن أبلغ رئيس البلاد بكل ما يحيط بنا من مواقف لن أخفي قط شيئًا عنه...

نمى إلى علمي، خلال الأيام التالية، أن البعض من المحيطين بالرئيس سواء من داخل الأسرة أو من معاونيه يحاولون تخفيف أو تلوين تقريري له، كما وصلني محاولة البعض تحميلي بمسئولية الموقف، إلا أن البعض الآخر... وفي مقدمتهم اللواء عمر سليمان... وغيره من أصدقائه... أبلغوه أن وزير الخارجية صدقه القول ووفر له الفرصة للتقدير السليم للأزمة التي تواجهها العلاقات المصرية الأمريكية وبما سيساعد على معالجة الموقف... لقد كنت أؤمن دائمًا بأهمية... بل وحيوية العلاقات المصرية الأمريكية وأنها لا تشمل فقط الوضع الإقليمي أو قضية الدعم الاقتصادي و/ أو العسكري لمصر... بل تتجاوزها إلى قائمة عريضة من الاهتمامات المشتركة... وأن علينا أن نفرض على الأمريكيين احترام إرادتنا وحريتنا في الحركة فيما هو حيوي لنا، إلا أننا يجب دائمًا أن نسعى، على الجانب الآخر، وبقوة من أجل تأمين مواقف أمريكية إيجابية تجاه مصر وبما يوفر لمصر أرضية مناسبة للتجارة والاستثمار والظهور الدولي الكبير مع الدول الرئيسية ذات التأثير والتي لها قدرة على المساعدة أو المنع في علاقاتها بمصر في كل عناصرها وبخاصة الاقتصادية منها...

كان الوضع الاقتصادي المصري يتحرك بقوة إلى الأمام كما كانت القوى الغربية ودول الخليج يتحركون لانفتاح أكبر على هذا الاقتصاد المصري البازغ... وكان يجب توفير الأرضية لإتاحة الفرصة لنا للمزيد من الانطلاق... من هنا كنت أعي أن الرئيس ورغم غضبه من الأمريكيين... فسوف يمسك بهذا الغضب وسوف يتحرك لتجاوز هذه العثرة في العلاقات ولكن بعد أن نظهر القدر الملائم من الردود المصرية على تصرفات الإدارة تجاهنا... وأخذت أتابع العلاقات وتطورها... وجاء أول رد فعل أمريكي على تأجيل اجتماع وزراء الثمانية بالتعبير عن الاندهاش والضيق والاستفسار عن الموعد الجديد... ولم نرد... ثم ذهبت للاشتراك في مؤتمر دعم الاقتصاد الفلسطيني في أول مارس 2005 بلندن وهو أحد الاجتماعات التي تم الاتفاق بين أطراف الرباعية [الاتحاد الأوربي/ الأمم المتحدة/ الولايات المتحدة/ الاتحاد الروسي] ودول مهمة أخرى على عقده لمساعدة الفلسطينيين... ومع الإعداد لزيارة لندن تفاديت طلب اللقاء مع رايس على هامش أعمال المؤتمر، والتقيت على العكس بعدد كبير من وزراء الخارجية... وفي حفل الاستقبال الذي أقامه وزير الخارجية البريطانية تفاديت الوجود بالقرب منها وحتى لا يكون هناك



حديث لنا... وبقاعة الاجتماع وعبرها تلاقت العينان... وتبادلنا التحية بقدر من البرود... وتفاديت حضور كلمتها أمام المؤتمر... وأخذ بعض معاونيها يستفسرون من أعضاء الوفد المصري عن أسباب البرود ولا أقول الجفاء المصري وكان الرد بأن لقاءات واشنطن كانت سيئة ومسيئة للعلاقات...

وكشفت الشهور التالية، ما بين فبراير حتى نهاية يونيو 2005 عن محاولة للبعض بمصر لإصلاح ذات البين بين الجانبين ومع تصورهم بأنه يمكن تجاوز أزمة أيمن نور وأن الموقف كله هو في أداء وزير الخارجية المصرية... وليس الوضع المؤسسي لنظرة أمريكا إلى مصر و/ أو متطلباتها تجاهها... وقام رئيس وزراء مصر بزيارة واشنطن وصاحب الزيارة صخب إعلامي كبير وادعاء بتحقيق نتائج غير مسبوقة في تطوير العلاقات أو أنه تم تجاوز المطلب الأمريكي في الإصلاح السياسي بمصر... وحقيقة الأمر، في تقديري، أن الأمريكيين ونتيجة لردود فعلنا في مسائل مختلفة حسب توصياتي للرئيس، تنبهوا إلى الحاجة للتعامل مع المصريين بشكل مختلف بعض الشيء وإن كان الهدف الأمريكي لم يتغير مثلما ستوضح التطورات... وجاءت الردود الإعلامية الأمريكية مواتية للغاية في رؤيتها لشخصية رئيس الوزراء المصري والذي استشعرت شخصيًّا... أنه ورغم الصخب المصري الإعلامي فقد كان هناك إحساس بمراجعة الموقف... وأن هذه الزيارة قد يكون لها سلبياتها وأضرارها من وجهة نظر الرئيس في علاقته برئيس الحكومة من ناحية وفرص نجل الرئيس في الترشح للرئاسة من ناحية أخرى... واعتقاده أن البعض في الولايات المتحدة، وفي إطار بحثهم في مسألة الخلافة المصرية قد يكونون قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن أحمد نظيف يمكن أن يكون هذا المرشح... من هنا لم يعد لزيارة واشنطن طوال سنوات ست تالية.

تصور بعض أعضاء الحكومة المصرية من الوزراء الأقوياء الذين تجمعهم علاقات وثيقة بنجل الرئيس، أنهم يمكنهم استغلال اتصالاتهم بالإدارة، من خلال المؤسسات المالية والنقدية الدولية أو قطاعات رجال الأعمال الأمريكيين، للسعي لتخفيف الموقف... وطلب بعضهم في إطار إعدادهم لزيارات لواشنطن، الحصول على تصديق الرئيس على

مقابلة نائب الرئيس الأمريكي... ثم فاتحوا سكرتير الرئيس للمعلومات للحصول على موافقة على طلب مقابلة وزيرة الخارجية الأمريكية... وكذلك لغرابة الأمر، مستشار الأمن القومي الأمريكي... وكانت كل هذه الاتصالات والمحاولات تتم دون الرجوع إلى وزير الخارجية أو الحصول على رأيه وتقييمه للموقف...

كان اندهاشي عظيماً من صبيانية التحليل والرؤية خاصة مع ثقتي أن كل هؤلاء ليس لديهم هذا الاطلاع الوافر عن ظروف العلاقات الثنائية أو الأوضاع الإقليمية والقضايا التي تحظى باهتمام مصر والولايات المتحدة...

وأبلغت من جانبي الرئيس باستغرابي لهذه المناورات، وجاءني رده حاسماً صارمًا... لا مقابلات أو تدخلات من أعضاء بالحكومة... أنت وعمر سليمان فقط المعنيان بملفات العلاقات الأمريكية المصرية... فإذا ما كان هناك شيء يتعلق بالتجارة أو الاستثمار أو التعاون الدولي أو غيره... فيتم التركيز فقط على هذا القطاع أو ذاك من صاحب الشأن وبعد التنسيق اللازم معكما... وتكرر الأمر مع الاتحاد الأوروبي، والمفاوضات الصعبة التي أدارتها الخارجية بالتنسيق مع عشرات الأجهزة بالدولة المصرية للبحث والتفاوض ثم الاتفاق مع الأوروبيين على اتفاقية شاملة للمشاركة... وحاول البعض الشكوى من تشدد الخارجية وأن المصالح الاقتصادية تتطلب التحرك وبسرعة... وتحدثت مرة أخرى مع الرئيس... وجاءني موقفه صارمًا وواعيًا بأننا يجب ألا نوقع على شيء مع الاتحاد الأوروبي إلا بعد التأكد من الحفاظ على مصالحنا وتكافؤ العلاقة بيننا... واستقرت بالتالي العلاقة مع الرئيس مع منتصف عام 2005 ولم تعد هناك منغصات في تنفيذ السياسة الخارجية...

وتقرر حضور كونداليسا رايس في أول زيارة لها لمصر في يونيو 2005... وكنا جميعًا نستشعر التحسب إذ لا نرغب في الصدام معها ولكن نبغي في نفس الوقت منها أن تظهر التفهم لاعتباراتنا... ومواقفنا... وأخذت أرسل الرسائل المباشرة وغير المباشرة بأهمية مراعاة هذه المواقف المصرية... وجاءت التأكيدات بأنهم ليسوا في حالة عراك أو رغبة فيه معنا... ومع ذلك فإن الوزيرة الأمريكية تبغي التحدث أمام محفل مصري... وأن الجامعة الأمريكية بالقاهرة قد وجهت الدعوة لها لإلقاء بيان أمام طلاب الجامعة... وصممنا نحن



بالقاهرة أن يتم لقاؤها بالرئيس وبوزير الخارجية ورئيس المخابرات العامة قبل إلقائها كلمتها ثم قررنا... لمضايقتها... أن تعقد اللقاءات في شرم الشيخ وبذا تحضر إلى المدينة الساحلية أولًا قبل أن تسافر إلى القاهرة للحاق بالمحاضرة.

وجاءت رايس، واستقبلتها بالمطار... للمجاملة، خاصة مع نيتي عدم استضافتها على غدَاء أو عشاء عمل بسبب ضيق الوقت وأيضًا ردًّا على عدم مجاملتها لي في واشنطن في فبراير... كان وزراء الخارجية المصريون يهتمون باستقبال وزراء الخارجية الأجانب، وخاصة الأمريكيين منهم بالمطار عند وصولهم... وكذلك توديعهم... ورأيت أن أوضاع مدينة القاهرة والمرور بها لا يسمح بإضاعة عدة ساعات في مثل هذه المجاملات خاصة وأن لا أحد بالخارج - إلا نادرًا - يعاملوننا بهذا الأسلوب... وتوقف الأمر...

انصبت زيارة رايس على بحث الوضع الإقليمي والمسألة الفلسطينية دون حسم لأي نقطة مثارة... وبالتالي لم تحمل الكثير، وإن استهدفت مجرد إظهار الاهتمام بأوضاع الشرق الأوسط وقد أصبحت أمريكا جزءًا كاملًا من معادلات المنطقة وجوهر أوضاعها... أشارت رايس عبورًا وبشكل خافت وبكلمة أو اثنتين إلى وضع أيمن نور... وقدرت أن ذلك يتم بهدف الإعلام عند توجيه سؤال لها... والتقت بالرئيس ولم يكن هناك الكثير... ودخلنا المؤتمر الصحفي توطئة لسفرها للقاهرة للتحدث أمام الجامعة الأمريكية وكنت أترصد هذا المؤتمر وأنوي ألا أعطيها فرصة دون رد أو تعقيب من جانبي على أي من الموضوعات المطروحة... سواء الإقليمية أو في مجال العلاقات المصرية الأمريكية وأخيرًا حول الوضع الداخلي بمصر... وكنا في المؤتمر شخصين يتبارزان... بأدب ولكن بتكافؤ، ووصف أحد كبار صحفيينا اللقاء وغيره من لقاءات تالية أمام الإعلام بأنه بمثابة مباراة حادة وعنيفة من لعبة البينج بونج... وهو فعلًا الوصف الذي صار سمة هذه اللقاءات حتى مغادرة رايس الخارجية الأمريكية في يناير 2009...

وحملت زيارة رايس في يونيو 2005 الكثير الذي رصدته في إطار متابعتي وتقييمي للموقف وبغض النظر عن غياب أي اتفاقات مثلما سبق قوله... فقد بات الأمر واضحًا في نية الأمريكيين الضغط في موضوع الإصلاح السياسي بمصر ولكن بخطوات محسوبة

وبدقة لعدم خسران مصر، خاصة وقد كان الحكم المصري وقتها يتحرك نحو إجراء تعديلات الدستور وفتح الانتخابات الرئاسية وغير ذلك من تطورات... إلا أنه تأكد أيضًا أن ثقل مصر وحاجة الولايات المتحدة للحصول على تعاونها كان له أثره في فصل مسألتي الإصلاح السياسي عن التعاون المصري الأمريكي على مستوى الإقليم وكذلك القضية الفلسطينية وتسويتها... وتصوري أن أوضاع لبنان/ العراق/ وأفغانستان قد ضغطت على الأوضاع الأمريكية بحيث فرضت عليها اللجوء إلى مصر لإظهار التعاون وبذلك الجهد فيما يمكن أن يخفف الصعوبات الأمريكية... وأضيف أن حدة الموقف الإيراني الذي أخذ يضغط على اتجاه لبنان والعراق والخليج وأخيرًا الملف النووي بكل أخطاره وعواقبه... كان له أثره هو الآخر.

من هنا ظهر أن الأمريكيين يعاودون حساباتهم وأصبحت الرسائل ملتبسة أو غير حاسمة في توجهها...

كانوا يطالبون بحرية العمل للمنظمات الأمريكية الأهلية وغير الحكومية على الأرض المصرية... وكنا لا نستجيب بموافقة رسمية مع عدم حسم الموقف المصري... كان الرئيس يرفض أي موافقات... ومع ذلك كان يصمم أن يكون القرار في يده في مسألة التعرض لهذه المنظمات التي كانت تمارس عملها بهدوء في تدريب عناصر مصرية وهيئات وجمعيات غير حكومية مصرية... ولم يصدر القرار تجاه هذه المنظمات الأمريكية... المعهد الجمهوري/ المعهد الديمقراطي/ وفريدوم هاوس وغيرها... إلا من خلال تضييق عملياتها وفرض الخناق حولها بشكل غير حاسم وبدون منع بات... وكان الرئيس يأخذ الكثير من الاعتبارات في حسبانه... وقرر الأمريكيون في عام 2005 وما تلاه من أعوام... إنفاق مبالغ من المعونة الأمريكية الاقتصادية على عمليات هذه المنظمات والمراكز في تعاونها مع قرنائها من المنظمات غير الحكومية المصرية... وبدأت المبالغ في حدود 25 مليون دولار سنويًا أو هكذا أعلن في حينه... ثم زادت المبالغ المعلن عنها رسميًا إلى حوالى 50 مليون دولار سنويًا ولم تكن الدولة المصرية غافلة عما يحدث وإن كانت قد أصبحت غير قادرة على حسم أمرها... وفي حديث لي مع الرئيس وفي معرض شرح الموقف... أبلغته أن هذه المبالغ

تصل بالجنيه المصري إلى حوالى 250 مليون جنيه سنويًا أو أكثر... وإنها كبيرة للغاية على أوضاع مصر وربما تخفي أهدافًا أكبر مما هو معلن من تدريب على الانتخابات والديمقراطية وغيره... وكان يستشعر القلق ولكن بقي لا يحسم الأمر بشكل جذري حتى وقت تنحيه... وكثيرًا ما فكرت في هذا الموقف غير المفهوم... ثم توصلت إلى تقييم مفاده أن ضغوط الخلافة المصرية كان لها تأثيراتها، وحيث لم يرغب الرئيس في حرق إمكانية التفاهم مع الأمريكيين أو الكونجرس... يضاف إلى ذلك أنه لم يكن يرغب في أزمة جديدة تضغط عليه وعلى الرئيس بوش والعلاقة بينهما في هذا التوتر... وأضيف من جانبي أن مسائل التسليح المصري لم تكن بعيدة عن تفكيره... خاصة وأن الأمريكيين كانوا سيقفزون فورًا – إذا ما صعدت الدولة المصرية ضد هذه الجماعات والمنظمات الأجنبية العاملة على أراضيها دون تصريح – إلى الحديث حول الدعم العسكري للقوات المسلحة المصرية ومن ثم انزلاق العلاقات إلى مسارات تضر بالطرفين...

ولم تترك وزارة الخارجية مناسبة إلا وقامت بالاحتجاج لدى الجانب الأمريكي بضرورة وقف نشاط هذه الهيئات وعملياتها دون طائل... ووقع مدير مكتب أحد هذه المعاهد من الأمريكيين المقيمين في خطأ سخيف حيث قال: إنهم سيمضون في عملياتهم دون توقف حتى ولو اعترضت السلطات المصرية وسوف يفرضون التغيير في مصر... وقمنا بالاحتجاج عليهم... وقاموا فورًا بسحب هذا الأمريكي وترحيله من مصر... ومن يتابع هذه السنوات في الإعلام المصري يستطيع أن يصل إلى نتائج خلاصتها أن هناك مشكلة حادة وأن الدولة المصرية غير قادرة على حسم الموقف أو إنهائه... وذهبنا للمشاركة في اجتماع منتدى الشرق الأوسط الواسع في البحرين... وكشفت الولايات المتحدة عن أهدافها بشكل فج... إذ طالبت ليز تشيني، ابنة نائب الرئيس الأمريكي التي كانت تشغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية، بأنه يحق للولايات المتحدة والمجتمع الدولي والقوى الراغبة في تقديم مساعدات مالية إلى تنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الدول الإسلامية دون اعتبار أو مراعاة للقوانين المحلية بهذه الدول ما دامت – أي المساعدات – لا تستهدف تشجيع الإرهاب.... وغضب الوزراء العرب... وكنت قد

أوضحت للأمريكيين طوال فترة الإعداد للاجتماع في الأيام السابقة لانعقاده أننا لن نقبل أي إشارة فيها استهانة بقوانين بلادنا... ووضح أن مصر تشددت في الأمر... ولجأ الوزراء العرب إلينا وطالبونا بأن نتصدى لهذه الهجمة... وهددنا بأنه إذا صدر البيان الختامي متضمنًا مثل هذه الصياغات السخيفة وغير القانونية عن حق التمويل دون مراعاة للقوانين المحلية الداخلية بالدول؛ فإننا سنعلن الانسحاب من أعمال هذا الاجتماع للمنتدى وكذلك سنعلن علنيًّا رفضنا للبيان... وكانت مواجهة حادة بين وفدنا وابنة تشيني التي كانت تقود الموقف الأمريكي بتصميم رغم وجود كونداليسا رايس على رأس الوفد الأمريكي في المنامة... وانتهى الأمر بإفشال صدور بيان عن المؤتمر وخاب المسعى الأمريكي نتيجة للموقف المصري ومقاومته... وتعرضت الخارجية المصرية ووزيرها لهجوم وانتقاد من الكثير من منظمات المجتمع المدني المصري والإعلام الداخلي المصري... ولم يقل أحد إن أي مصري أو غيره لا يستطيع أن ينفق أموالًا في أمريكا أو في أي دولة أوروبية دون ترخيص قانوني ومع الاحترام الكامل لقوانين هذه البلاد... لقد فكرت مليًّا في هذه المواجهة عندما فتح ملف المنظمات غير الحكومية الأمريكية بعد ثورة 25 يناير ومحاولتها العمل على الأرض المصرية دون احترام للقانون المصري... وأخذت أسترجع بذاكرتي حديثي أمام مجلس الوزراء، في حكومة رئيس الوزراء أحمد شفيق الأولى بعد الثورة وتقديمي تقريرًا كاملًا لما كان يصلني من جهات أمنية مصرية عن هذا الإنفاق وحصول جماعات مصرية تحت ستار كونها منظمات العمل المدني المصري على أموال من هنا وهناك... وكان وزير الثقافة الذي استقال من هذه الحكومة بعد تعيينه فيها بيومين قد خرج - ناقضًا لكل عرف وأخلاق- ينتقدني علنًا بسبب بيان سري أبلغت به مجلس الوزراء المصري عن أموال تنفق من جهات أجنبية... ثم كشفت الأيام صدق وصحة ما تحدثت به... ولعل هذا الشخص يتبين اليوم انتهازيته وخطأ ما سار فيه... إن من يقرأ مذكرات وزيرة الخارجية الأمريكية رايس في كتابها عن فترة رئاستها للخارجية الأمريكية يستطيع أن يتوصل إلى الخلاصات التي استهدفها هذا الإنفاق الأمريكي الكبير على منظمات المجتمع المدني المصري... وكذلك أهداف منتدى الشرق الأوسط الواسع... وهنا ينبغي أن أؤكد عدم اعتراضي على



وجود مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية مصرية تعمل بنشاط في تحقيق خدمات للمجتمع المصري في كل المجالات... إلا أن المهم الذي يجب أن يحظى بالاحترام... هو أن يتم العمل في إطار القوانين المصرية...

وعدت إلى القاهرة واستمع الرئيس إلى تقرير شفهي، بناء على طلبه، في نفس الليلة... وعبر عن رضاه عن النتائج... وأننا أوقفنا التوجه الأمريكي بدون صدام استراتيجي مصري أمريكي، وهي مسألة كان يهتم بها كثيرًا... التصدي وليس الصدام... من هنا استمر الأمريكيون يضغطون علينا من ناحية في أوضاعنا الداخلية... ويشجعوننا من ناحية أخرى على استمرار التعاون الإقليمي وفي المسائل ذات الحيوية لهم... وكان التوجه عندئذ... هو تضييق إطار الحركة الأمريكية في التأثير داخليًا على أوضاعنا وفي نفس الوقت استمرار بذل الجهد من أجل الحفاظ على صورة وشكل من أشكال التعاون الوثيق بين الطرفين وذلك رغم الكثير من النصائح التي تحدث بها أمريكيون ذوو تأثير، بأنه وفي غياب إصلاح رئيسي سياسي في مصر، فسوف تتدهور العلاقات المصرية الأمريكية... كان الرئيس يعول على انقضاء إدارة بوش وبالتالي تغيير المواقف والتوجهات... من هنا كان يوافق على استمرار الالتزام المصري بالتعاون المصري الأمريكي على مستوى الإقليم وفي مشكلاته الضاغطة... وكان الانطباع العام أن الأمور إلى تحسن... ثم انفجر الموقف، مرة أخرى، مع الحكم القضائي على أيمن نور وتكهربت العلاقات رغم كل الجهود التي بذلت... وتوجه الأمريكيون... الكونجرس والإدارة لاتخاذ خطوات للتضييق على مصر... كان جيل كامب دافيد من السياسيين الأمريكيين قد خرج من المسرح السياسي ولم يبق سوى عدد محدود جدًّا من الشيوخ الذين كانوا على علاقات مع الرئيس منذ عقدين أو أكثر... وبالتالي انزوى تدريجيًّا تأثير توقيع مصر على معاهدة السلام لدى أعضاء الكونجرس بكل عواقبه وآثاره.

تضمنت قائمة تضييق الخناق... إيقاف الأمريكيين البحث في اتفاق التجارة الحرة وهو مطلب أمريكي مصري كنا نسعى لفترة ممتدة إلى تحقيقه... وحقيقة الأمر أن مصر لم تتأثر كثيرًا بسبب هذا التطور على حد تأكيدات وزير التجارة المصرية لي، إذ إن اتفاق «الكويز»

الموقع بين مصر/ أمريكا/ وإسرائيل زاد الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية وحقق الكثير مما كانت منطقة التجارة ستتيحه لمصر من مزايا مع غياب أي إضرار أو تأثير داخل السوق المصري من انفتاحه على الولايات المتحدة وصادراتها إلى مصر... وتكشف أرقام التجارة المصرية إلى أمريكا من خلال اتفاق الكويز هذا التحليل السابق، إذ ارتفعت صادرات الشركات المصرية إلى 744 مليون دولار في عام 2008 بالمقارنة بمبلغ 288 مليون دولار في عام 2005... ووصلت في عام 2008 إلى حوالى 33٪ من الصادرات المصرية بالمقارنة بعام 2005...

أوقف الأمريكيون أي حديث عن زيادة الدعم العسكري أو مطالبنا في الزيادة المحدودة لمواجهة متطلبات تعزيز السيطرة على الحدود... بل أخذ الكثيرون بالكونجرس، وفي مقدمتهم النائب لانتوس يثيرون المتاعب أمام موضوعات الدعم العسكري ويطرحون أفكارًا ومقترحات لتحويل مبالغ تصل إلى 400 مليون دولار من الدعم العسكري إلى المعونات الاقتصادية... بل تطرق البعض إلى فكرة طلب إلغاء المعونات الاقتصادية بالكامل وحتى يمكن تحفيز الاقتصاد المصري على الانطلاق دون دعم خارجي... وكان هناك اتجاه، تدعمه إسرائيل... بأن هذا الدعم الاقتصادي حافظ على السلام المصري الإسرائيلي حتى حينه...

كان التفكير المصري عندئذ... وأعتقد أنه لايزال كذلك أن الدعم العسكري له قيمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار بالشرق الأوسط ودور مصر فيه، أما المعونة الاقتصادية فإنها وإن كانت ذات تأثير وحيوية لدعم الاقتصاد المصري في عام 78/ 79 عند توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإن نسبتها الآن بالمقارنة بالإمكانيات المصرية الاقتصادية ومعدلات التنمية بعد ثلاثين عامًا من كامب دافيد لم تعد بنفس التأثير والأهمية... خاصة أنها وقد بدأت بمبلغ حوالى 815 مليون دولار سنويًا... أخذت تنخفض تدريجيًا لتتوقف عند حوالى 415 مليون دولار في عام 99... ثم قررت إدارة بوش، وفي إطار عقاب مصر تخفيضها إلى حوالى مائتي مليون دولار سنويًا بدءًا من عام 2008 حتى عام 2013... أي مليار دولار دعم اقتصادى لخمسة أعوام... كان هناك مصريون ينشطون لمطالبة

أمريكا بوضع مشروطيات على المساعدات الاقتصادية والعسكرية... وكان اهتمامنا هو في الحفاظ على نسب عالية من الدعم العسكري... ومع ذلك فقد كشفت السنوات التالية عن توجه لإدارة بوش لعدم الحفاظ على التوازن في معدلات الدعم العسكري لكل من مصر وإسرائيل... بخلاف ما كان عليه الوضع في البداية... ووصل الأمر إلى أن تقرر في عام 2008 أن تصل المساعدات السنوية الأمريكية لإسرائيل إلى ثلاثة بلايين دولار ولمدة عشرة أعوام... أي ثلاثين مليارًا... في حين تقرر لمصر مبلغ ثلاثة عشر مليارًا عن نفس المدة... كما حاولوا اعتصار البرنامج المصري لكي يركز على إنفاق كبير في مسائل مكافحة الإرهاب وحماية أمن الحدود وعمليات حفظ السلام الدولية... وقاومت مصر...

واتصل بي نائب وزير الخارجية الأمريكية نيجروبونتي الذي كان يشغل سابقًا رئيس المخابرات الأمريكية الوطنية وتواجد معي أيضًا في نيويورك مندوبًا دائمًا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة في الفترة من 2001 وحتى2003 وأبلغني بالقرارات الأمريكية في أغسطس 2007 سواء بتخفيض الدعم الاقتصادى أو الموقف من المعونة العسكرية وعبرت له عن رفضي لهذا الأسلوب في الإبلاغ الشفهي وأنه يجب أن يتاح للجانبين التحدث معًا عن مخارج أو تخارج مدروس للموقف... وعقدت اجتماعات على مستوى الأجهزة المصرية المعنية وطرح العديد من الأفكار التي تضمَّنت إحداها مقترح إنشاء وديعة أمريكية مصرية يضع فيها الجانبان مبالغ متفقًا عليها ومتكافئة تستخدم للإنفاق على احتياجات محددة لمصر... وأبلغنا الأمريكيين على كل المستويات أنه لا يتصور أن تكون مصر في وضع الدولة النامية المتلقية لمساعدات أمريكية في حدود مائتي مليون دولار سنويًا وأن تسدد سنويًا وفي نفس الوقت مبلغ 350 مليون دولار كأقساط ديون اقتصادية وتجارية مؤكدين أن محصلة هذا الوضع ستؤدي إلى أن مصر ستمول الاقتصاد الأمريكي في حدود 150 مليون دولار سنويًا... واستمرت وزارتا الخارجية والتعاون الدولي تكافحان لسنوات دون طائل...

كان القرار المصري عدم السماح باهتزاز كبير للعلاقة المصرية، من هنا استمرت مصر في القيام بدور إقليمي قوي بالتعاون مع الولايات المتحدة، سواء من خلال عقد مؤتمرات رئيسية بشأن العراق وفلسطين ومستقبلهما على الأرض المصرية أو التعاون في مسألة

السودان/ ولبنان وغيرهما... وكان الهدف بطبيعة الحال هو الدفاع عن المصالح المصرية وعناصر التأثير المصري في المنطقة وهو ما ظهر جليًا في مناطق التوتر على اتساع المنطقة في الفترة من 2005 حتى عام 2011 مع انزواء حكم الرئيس مبارك في مصر.

وأدى تحول رايس إلى بدء الاهتمام بمسألة التسوية الفلسطينية إلى تعدد زياراتها إلى المنطقة وإلى مصر تحديدًا... وتجاوبنا معها في الإطار الفلسطيني وكل جهود السلام الذي قامت به والذي سنفسح له فصلًا كاملًا تاليًا... وبدأ التركيز على المسائل الإقليمية يتجاوز نقاط الخلاف حول الوضع المصري الداخلي... وتحسنت العلاقة تدريجيًّا بين وزيري الخارجية... وساهم في ذلك أيضًا حاجة دول الخليج للتصدي للهجوم السياسي الإيراني الذي لم يقتصر على الخليج... بل امتد إلى لبنان/ العراق/ وأخيرًا غزة... وتقاربت وجهات النظر المصرية/ الأمريكية... ووافق الأمريكيون على عقد اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية بمشاركة رايس، أكثر من مرة سنويًّا، مع وزراء الخليج وكل من وزيري خارجية مصر/ الأردن وضم إليهم العراق في مرحلة تالية.

وكان لنا مواقفنا الحازمة التي أخطرنا بها الأمريكيين والقوى الغربية عندما صار هناك حديث حول ترتيبات لأمن الخليج في إطار تسوية محتملة لهم مع إيران... وقلنا لهم: لن نسمح بأن يتم استبعادنا... ونحن العمق الاستراتيجي للمنطقة... كما أننا لنا تأثيرنا في مسألة بحث الملف النووي الإيراني على مستوى وكالة الطاقة النووية ويجب أن يعي الأمريكيون ذلك...

والحقيقة أنه ورغم استمرار القرار المصري في التعاون البناء على المستوى الإقليمي حماية لدورنا... فقد كانت لنا دراساتنا الهادئة حول الكيفية التي يمكن بها التعامل ومن خلال إجراءات محددة لم نفصح عنها في حالة قيام الأمريكيين بتخفيض الدعم العسكري لمصر... ولا ينبغي أن أتناولها في هذا الكتاب لحساسيتها.

وتم الاتفاق، منذ نهاية عام 2006 على استعادة الحوار الاستراتيجي المصري الأمريكي على مستوى وزراء الخارجية والأجهزة الأخرى وكذلك على مستوى كبار المسئولين.



وقد دعم هذا الحوار ولاشك علاقات التفاهم مع رايس والأجهزة الأخرى وتجاوز إلى حد ما الصعوبات التي كانت تواجهها العلاقات في مجال الدعم الاقتصادي والتصرفات الأمريكية على مستوى الداخل المصري... وكانت الرسائل الأمريكية كثيرًا ما تظهر وكأنها متناقضة... فكان بوش في بيانه في رسالة الاتحاد في عام 2005 على سبيل المثال قد تحدث عن الإصلاح في كل من مصر والسعودية إلا أنه أكد على الجانب الآخر ضرورة الحذر وحساب الخطوات في هذا الطريق الطويل وحتى لا تخيب الجهود... وعاد بوش أثناء زيارة رئيس وزراء مصر لواشنطن في مايو 2005 لكي يتحدث عن حذر الولايات المتحدة في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين وأن لها تاريخًا في العمل السري الإرهابي... ثم يؤكد المسئولون الأمريكيون عن ترحيبهم بالانفتاح الذي كانت تشهده مصر في عام 2005 وأن هذا التطور سيقطع الطريق على الإخوان المسلمين... ثم يعود هؤلاء المسئولون إلى القول إن هذا الانفتاح سيؤدي إلى تمكين جماعة الأخوان للعمل السياسي العلني... وهذا فيه تحقيق للاستقرار على المسرح المصري... من هنا أهمية السماح لهم بالعمل السياسي... وتعود أمريكا إلى القول إن المعركة ضد الارهاب الذي تقوم به جماعات إسلامية يتطلب نشر الديمقراطية والتعليم في مجتمعات الشرق الأوسط... ثم تقوم الولايات المتحدة، بعد انتخابات عام 2005 بفتح حوار علني رسمي مع أعضاء حركة الإخوان المسلمين في البرلمان المصري... ويستمر الضغط على الحكم في مصر... ولا يشير الرئيس الأمريكي إلى مصر إطلاقًا عند حديثه في يناير 2006 في رسالة الاتحاد عند تناوله علاقات أمريكا الخارجية رغم إشاراته إلى دول كثيرة بالشرق الأوسط تعكس تطورات التقدم إلى الأحسن... وتأتي رايس، مرة أخرى، إلى مصر في فبراير 2006 وتتناول الوضع الداخلي ومطالبة أمريكا بوضع برنامج كامل للإصلاح السياسي... وتربط بشكل خفي بين الحاجة للإصلاح السياسي والدعم الاقتصادي لمصر... واستمر الموقف هكذا... هم يتحدثون عن الحاجة للإصلاح... ويهددون بالمساعدات... ثم يشجعوننا على التعاون الإقليمي معهم وللاستفادة من قدراتنا وتأثيرنا... ونحن نسير في طريقنا بتصميم واضح من الرئيس في إدارة الوضع المصري الداخلي وعدم إثارة المتاعب لهم خارجيًا رغم ضغوط داخلية عنيفة كانت تطالب بالعودة إلى سياسات مصرية خارجية تم ممارستها خلال عقود مضت.

لم أكن من المؤمنين إطلاقًا بالمواجهات السياسية الخارجية معهم لاقتناعي بأنها تلحق الضرر بوضعيتنا الدولية.... إلا إذا ما فرضت علينا وكان لها تأثير على صورتنا الداخلية والخارجية. كما كنت على اقتناع بأن العلاقة المستقرة مع أمريكا، وبعدها القوى الغربية، هي عامل حاسم لحصول الاقتصاد المصري على الثقة الدولية فيه وبما يدعم كل آمال التنمية... لذا أخذنا، أنا واللواء عمر سليمان، في دفع العلاقات مع الولايات المتحدة ومحاولة امتصاص كل آثار الضغط الأمريكي علينا داخليًّا، بانفتاح جاد عليهم خارجيًّا... وأقول: إن العلاقة كانت تتسم بالبرود والتصدي للوزيرة رايس خلال عام 2005 والنصف الأول من عام 2006 رغم أننا كنا نلتقي مرات ومرات في إطار الاجتماعات الدولية أو أثناء زياراتها للقاهرة... ثم تحسنت العلاقة تدريجيًّا مع اضطرارها للسعي لبناء الجسور معنا في ضوء صعوباتهم في مواجهة الوضع العراقي المتدهور/ والغزو الإسرائيلي للبنان/ والتشدد الإيراني في الملف النووي وعلى مستوى سياسات إيران بالخليج/ وفوز حماس في غزة وتوقف جهود السلام... وقام وفد مصري كبير، ضم وزراء الخارجية/ التعاون الدولي/ التجارة/ واللواء عمر سليمان بزيارة واشنطن في الفترة من 17 حتى 21 يوليو 2006 للمشاركة في إطلاق الحوار الاستراتيجي المصري/ الأمريكي... وتم ذلك في خضم أزمة الغزو الإسرائيلي للبنان... وكان الاستقبال الأمريكي طيبًا... وتغير برود رايس وانخفضت بالتالي مشاعر الجفاء لديَّ... وبدأ التعاون يدخل إلى العلاقة، خاصة وقد أتيح لكلينا أن يتبين ويكتشف لدى الآخر قدرات واهتمامات تتجاوز نقاشات العلاقات أو الوضع بالشرق الأوسط... كان التخصص الأساسي لرايس في المنظومة السياسية الخارجية الأمريكية هو الاتحاد السوفيتي... وقد شغلت لسنوات العضو المسئول في مجلس الأمن القومي الأمريكي عن الشئون السوفيتية في إدارة الرئيس بوش الأب... وكنت من جانبي أبقي على الاهتمام بشئون الاتحاد السوفيتي رغم المهام والمسئوليات الأخرى... وكان لنا مناقشاتنا حول الشخصيات السوفيتية وتأثيرها... وقصص الاتحاد السوفيتي في صعوده وسقوطه والدور الأمريكي فيها... وأدى ذلك الأمر إلى اقتراب بيني وبين رايس... وتحسنت العلاقات تدريجيًّا على مدى السنوات التالية حتى إنني أستطيع القول

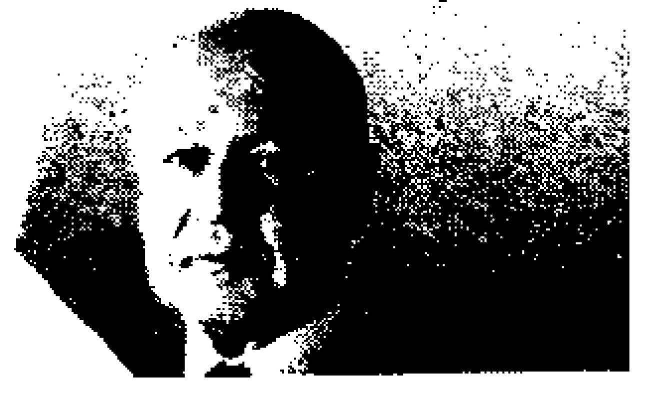
إنها غادرت الخارجية الأمريكية ولنا قدر طيب من الصداقة والاحترام المتبادل خاصة وقد تبينت لديها ذكاءً حادًّا وإرادة حديدية وإيمانًا بقدراتها وإمكانياتها رغم الظروف التي ولدت فيها والتي كثيرًا ما تحدثت عنها كمثال للتحديات الضاغطة والاستجابة الناجحة. ومن خلال تلقيني المستمر لها للشخصية المصرية، أخذت رايس تتفهم تدريجيًّا منطلقاتنا واهتماماتنا... حتى إنها وفي أحد نقاشاتنا قالت... «أعلم... أنكم في مواقفكم مثل صلابة جرانيت أسوان»... في إشارة لتصريح قلته أمامها في أحد المؤتمرات الصحفية التي عقدت في فندق كتراكت بأسوان معها – على هامش اجتماع ضيق مع بعض وزراء خارجية الدول العربية – بأن الشخصية المصرية مثل هذا الجرانيت الذي ترينه من شرفة الفندق المطل على النيل... تعامل الرئيس مع رايس دائمًا بأسلوب متحفظ... كان يقدر ذكاءها وصراحتها معه... إلا أنه كثيرًا ما تحدث معها مطولًا شارحًا الوضع المصري الداخلي والظروف التي تمر بها مصر... وتعقيداتها... وكان دائم القول لي إن رايس لا حول لها ولا قوة في الولايات المتحدة... وأن بوش... وتشيني وحتى ليز تشيني... هم الذين يحركون الأمور نحو الصدام مع مصر...

ذكرت رايس في اجتماعها مع الوفد المصري الكبير، وفي معرض عرضها للموقف الأمريكي تجاه مصر... أن النظام السياسي الأمريكي يتسم بالتعقيد، ومع ذلك فإن أهمية مصر بالنسبة للولايات المتحدة تجعلهم يحرصون على دعمها بكل أسلوب ممكن، مشيرة إلى قيامها بالكتابة إلى مجلس النواب دعمًا لبرنامج المساعدات إلى مصر وتكليفها للسفير الأمريكي بالقاهرة بالحضور إلى واشنطن ولقاء أعضاء الكونجرس وحثهم على عدم المساس بالبرنامج المصري للمساعدات، وأضافت أنه في الوقت ذاته فإن الإدارة تحتاج من مصر أن تساعدها في هذا الخصوص بأن تتبنى سياسات إصلاحية تيسر من مهمة الإدارة في الدفاع عن برنامج المساعدات.

كشفت هذه الزيارة للوفد أيضًا، أنه ورغم التأثير الكامل لمصر في دوائر الكونجرس بمجلسيه لما تقوم به في الإطار الإقليمي لتسوية مشكلات الشرق الأوسط فقد عبر الكثير من أعضائه عن عدم رضاهم عن الحكم القضائي على أيمن نور. وأن بعضهم قد اضطر

إلى طلب تخفيض المساعدات الاقتصادية بمبلغ مائتي مليون دولار مما سبق أن قرره الكونجرس في السابق مما يسمى أموال الأنبوب... تكررت في السنوات التالية وحتى انتهاء فترة رئاسة الرئيس بوش في يناير 2009 زياراتي إلى واشنطن إما بمفردي وإما مع اللواء عمر سليمان... وقدمت للرئيس مبارك تقييمًا للموقف في أعقاب زيارة قمت بها إلى العاصمة الأمريكية يومي 6، 7 فبراير 2007 تضمن الإشارة إلى أن المسئولين الذين التقيتهم قد أكدوا أهمية العلاقات المصرية الأمريكية وبالدور الحيوي والمهم لمصر في المنطقة وبكونها «جزيرة الاستقرار» والصديق الرئيسي الذي يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على صداقته، وأوضحت أن غالبية من التقيتهم من مسئولين وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب اعترفوا بخطأ سياستهم في العراق والمنطقة ككل وبحاجتهم للاستماع أكثر والتشاور مع أصدقائهم في المستقبل، وقلت إنني لمست تركيز كل من رايس/ هيدلي، نيجروبونتي على القضايا الإقليمية وتراجع تناولهم للأوضاع الداخلية في مصر...

وعدت مع عمر سليمان إلى زيارة جديدة للعاصمة الأمريكية في يوليو 2007 تم خلالها إجراء جولة مشاورات عريضة لكل الوضع الإقليمي... ووضح بجلاء أن التفاهم المصري الأمريكي يتعزز وأن الأمريكيين قد أصبحوا على استعداد دائم للاستماع الرصين لوجهات نظرنا... وكان أكثر اللقاءات معنا إيجابية هو مقابلة وزير الدفاع الأمريكي «بوب جيتس» الذي دافع بقوة عن برنامج المساعدات العسكرية لمصر، وأنه نسق مع رايس للاستمرار في إقناع الكونجرس بعدم التعرض بحال من الأحوال لهذه المساعدات بأي تخفيض وإن كان قد وضح أيضًا أنه لا يعطي نفس الاهتمام لبرنامج المساعدات الاقتصادية المدنية التي كانت في طريقها نحو التخفيض...إذ وضح أن الإدارة تنوي اتخاذ موقف غير موات منها حيث سأل كل من رايس وهيدلي في لقاءاتهما معنا إلى قرب الانتهاء من الأعوام العشرة التي كان قد تضمنها اتفاق إدارة كلينتون معنا في عام 99 وأنهم يتصورون أن الأمر قد يتطلب تخفيضات إضافية من 415 مليون دولار إلى مائتي مليون فقط في ضوء الصعوبات المالية الأمريكية الضاغطة بسبب الوضع الاقتصادي الصعب ونتيجة للإنفاق العسكري العالي في العراق وأفغانستان، ولم نرد عليهم وتجمد الموقف... ومع ذلك أرسلت إلى رئيس مجلس



الوزراء بوجهة نظري بأننا ينبغي أن نستمر في محاولة إقناع الأمريكيين بقبول التفاوض على شواغلنا وأننا لا يمكن أن نقوم بتمويل الاقتصاد الأمريكي وأنه مع وصول إدارة جديدة إلى البيت الأبيض فإنني سوف أؤكد لهم أن الدعم الاقتصادي لمصر يجب النظر إليه باعتباره إطارًا استراتيجيًّا للعلاقات للحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، وبالتالي اقترحت أن نطرح عليهم... أي الإدارة الجديدة خيارين كمقترح من جانبنا... وهما: إما العودة للتفاوض من جديد على مقترحاتنا التي قدمناها لإدارة بوش والتي تضمنت إنشاء صندوق أو وديعة يتم تمويلها من تحويل أقساط الدين بدلًا من سدادها للجانب الأمريكي، وإما قبول الإدارة الجديدة أن نسدد من الدعم السنوي وقدره مائتا مليون دولار مديونياتنا لهم بسعر 20 سنتًا للدولار. وأكدت في طرحي لرئيس مجلس الوزراء أننا يجب أن نحسم أمرنا إذا ما استمرت الإدارة القادمة تعمل بنفس مفهوم الإدارة التي ستغادر خلال شهور... وأهمية النظر، بالتالى، إذا ما كنا سنرد عليهم بعدم قبول أي مبالغ من المساعدات الاقتصادية بدءًا من العام المالى 2009، دون الإعلان عن ذلك صراحة حتى لا نبدأ العلاقات مع الإدارة الجديدة بصدام قد يُستغل إعلاميًّا ضدنا... ولم يصلني رد أو تعقيب وإن كنت أخذت أعمل في اتساق وتعاون بناء مع وزارة التعاون الدولي.

ومع وضوح القرار الأمريكي، جاءت سفيرتهم بالقاهرة وقالت: إنها حضرت مناقشات في واشنطن تناولت مسألة المساعدات الاقتصادية لمصر وأن البعض يتحدث عن أهمية إرضاء المصريين بشكل ما... من هنا اقترحت على رئيس مجلس الوزراء النظر في الموافقة على الفكرة التي طرحتها السفيرة الأمريكية والبحث في إمكانية استخدام مائتي مليون دولار من أموال الأنبوب... أي الأموال المقررة لمصر والتي لم تكن قد استخدمت بعد وهي حوالى 800 مليون دولار في حينه مع اعتمادات عام 2009... وقدرها مائتا مليون... بإجمالي 400 مليون دولار لإنفاقها على العشوائيات المصرية بدءًا من عام 2009 وتكرار الأمر لسنوات... ولم يكن هناك رد فعل... من هنا اقترحت النظر في إنهاء البرنامج والنظر في تحويل المساعدات الاقتصادية السنوية للأعوام الخمسة إلى برنامج الدعم العسكري... ولم يكن هناك رد فعل.

اقترح الأمريكيون خلال هذه الزيارة المهمة عقد اجتماع واسع لوزراء خارجية ودفاع كل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن... وعارضت الفكرة... وأكدت أن هذا المقترح سيكون له أضراره الشديدة وسوف يستفز إيران المستفزة أصلًا ولن يكون له فائدة... وحاول الأمريكيون إقناعنا بالعكس... ومع تصميمنا... وافقوا... وكنت قد أسرعت بإبلاغ القاهرة بالموقف، ولكي تتنبه إلى عدم الوقوع في فخ محاولات الالتفاف حولنا.

وفي واشنطن تطرقت رايس أيضًا إلى حديثي مع نيجروبونتي حول المساعدات العسكرية لكل من مصر وإسرائيل... وكنت قد انتقدت الموقف الأمريكي مؤكدًا أهمية تلك المساعدات وضرورة استمرارها وفقًا لصيغة كامب دافيد... وعلقت رايس بقولها إنه قد يكون من الصعب استمرار الربط بين برنامج المساعدات لكل من مصر وإسرائيل على أساس اتفاقيات كامب دافيد بعد مرور ثلاثين عامًا عليها معربة عن تفضيلها بأن يكون برنامج المساعدات العسكرية تحديدًا عنوانًا للعلاقات المصرية الأمريكية، وعلقت من جانبي بأن برنامج المساعدات لكل من مصر وإسرائيل تم التعامل معه عبر سنوات باعتباره وضعًا خاصًا لارتباطه باتفاقيات كامب دافيد وأن هدف تحقيق السلام الشامل باعتباره المبتغى النهائي لتلك الاتفاقات لم يتحقق بعد، وأكدت رايس تأييدها لوجود قوات مسلحة مصرية قادرة وذات فعالية عالية... وأن ذلك يوجه رسالة قوية لإيران التي تسعى للتدخل العدواني في الكثير من دول المنطقة ومؤكدة التزامها دعم المؤسسة العسكرية المصرية.

واقتربت إدارة الرئيس بوش من الخروج... وكنت أستشعر رغبة الرئيس مبارك وأمله في سرعة مرور الوقت وأن تغادر هذه الإدارة المسرح... كنا قد حافظنا على علاقة حيوية ولكن بصعوبة كبيرة، وبذلنا جهدًا كبيرًا للتعامل معهم سواء إقليميًا أو على مستوى العلاقة المصرية الأمريكية التي شهدت زيارات بالعشرات لمساعدي وزير الخارجية والمسئولين الآخرين لواشنطن... ومع ذلك قامت الولايات المتحدة بحجز مبلغ مائتي مليون دولار عن مساعدات عام 2008 تحت مشروطية المطالبة بإصلاح القضاء في مصر/ تحديث قوات الشرطة المصرية/ وقف تهريب السلاح والمواد الأخرى إلى غزة عبر الأراضي



المصرية... وحضر الرئيس بوش مرتين إلى مصر خلال هذا العام الأخير لرئاسته... في يناير 2008 ومايو... ورغم حديثه عن الإصلاح السياسي في المنطقة ومصر... فقد أبدى القلق من التيارات الإسلامية وطلب دعم وتقوية القوى العلمانية والليبرالية على المسرح المصري... واستشففت من حديثه أنه فعلًا متأثر بكتاب اليهودى الإسرائيلي السوفيتي شارانسكي... من تصورات وأطروحات له حول خطورة الإسلام السياسي... وكل الجماعات ذات التوجه السياسي الإسلامي والتي تتواجد، مثلما أكد، في أراضي دول لها جوار مع إسرائيل... قاصدًا بذلك كلًّا من مصر/ الأردن/ والأراضي الفلسطينية التي بها جماعات ذات توجهات سياسية إسلامية قوية...

كنت أقدر دومًا أهمية فتح خيارات سياسية إضافية لمصر... ورغم وعيي الكامل بأن الولايات المتحدة والعالم الغربي بمفهومه الواسع والشامل سيبقى ذا تأثير رئيسي حاسم في السياسات الدولية وأوضاع الشرق الأوسط لعقود قادمة خاصة بعد هزيمة وانفجار الاتحاد السوفيتي، فقد كنت أرى قوة صاعدة مثل الصين التي يمكن الانفتاح عليها بقوة وتعقل... كما أن روسيا تمثل خيارًا إضافيًّا للحركة للهروب والإفلات من الهيمنة الأمريكية شبه الكاملة... وكانت روسيا تسعى - وقد قررت التصدي للغرب في منطقة جوارها القريب في مناطق الجمهوريات السوفيتية السابقة - إلى تشجيع دول مثل مصر على استعادة علاقاتها بها، ربما ليس بالشكل الذي كانت عليه علاقة القاهرة بموسكو إبان الاتحاد السوفيتي... وللاختلاف البيِّن في الظروف السياسية والإمكانيات والتوجهات... إلا أن الروس كانوا يطرحون عروضًا على مصر في مجالات كثيرة ومفيدة... وكنت أشجع فكرة التجاوب بحساب واتزان... إلا أن الحذر كان مسيطرًا على العمل السياسي المصري بشكل لم يحقق آمالي بالشكل الكامل المطلوب...

وكانت تحركاتنا تجاه هذين الطرفين تخضع لرقابة وتتبع شديدين من الغرب والأمريكيين خاصة في مسائل التعاون الأمني والنووي ومشتريات السلاح والأنظمة المتقدمة في هذا المجال وليس بالضرورة كلها أسلحة.

وتنتهي الحملة الانتخابية في واشنطن وينتصر أوباما الذي يجري فور انتخابه اتصالًا بالرئيس المصري... وكذلك فور دخوله البيت الأبيض في 20 يناير 2009... ويتصل بي الرئيس وكنت في منزلي في الدلتا بالقرب من مدينة قها ويبلغني وبقدر كبير من الرضا أن الرئيس الأمريكي المنتخب قد اتصل به وأن مشاعره طيبة للغاية وقد اتفقا على سرعة اللقاء... وكشفت الأيام والأسابيع التالية عن الكثير من الانتقادات للرئيس بوش وبأوصاف حادة من قبل الرئيس المصري...

ومع مجيء الديمقراطيين للحكم، واختيار السناتور كلينتون لوزارة الخارجية واستمرار بوب جيتس في الدفاع... وعودة «بانيتا» الذي عمل لفترة رئيسًا لموظفي البيت الأبيض مع الرئيس كلينتون، لكي يرأس وكالة المخابرات المركزية، بدأ الرئيس مبارك يستشعر الاسترخاء وعدم الحاجة للشد والجذب الدائم بين الحكم المصري والإدارة الأمريكية رغم الضيق الشديد للإرث الذي تركته إدارة بوش من تخفيض المساعدات المدنية الاقتصادية لمصر إلى النصف بحيث أصبحت 200 مليون دولار سنويًّا لخمسة أعوام...

وأحسست أننا نحتاج أن نبدأ العلاقات مع الإدارة الجديدة على أرضية سليمة وصحيحة، خاصة وأن مسئوليها لا يجمعهم فقط بمصر علاقات قديمة وطيبة من التعاون البناء ولكن أيضًا للكثير من التصريحات الصادرة عنهم، فور انتخاب أوباما أو تكليفهم بمهامهم، برغبتهم في توجيه العلاقات المصرية الأمريكية إلى مسارات تخدم مصالح الطرفين... وكانوا بطبيعة الحال على اطلاع على خلافات الجانبين طوال أعوام الفترة الثانية من رئاسة بوش... وبدأنا بالخارجية المصرية نضع خطط العمل مع الإدارة القادمة وكيف نؤمن مصالح مصر معها...

وفي أحد أيام شهر نوفمبر 2008، وكنت في رئاسة الجمهورية بقصر الاتحادية للمشاركة في مراسم استقبال أحد الرؤساء الأجانب الزائرين طلب الرئيس حضوري إلى صالون الاستقبال للحديث حول بعض المسائل السياسية الخارجية، وانتهى اللقاء بعد حوالي عشر دقائق، وخلاله ذكرت للرئيس أهمية أن نسعى من جانبنا لإزالة أية شوائب في



العلاقة مع الإدارة الجديدة وإنني بالتالي أقترح عليه أهمية أن ينظر بجدية وبتفكير إيجابي في مسألة الإفراج عن أيمن نور... وجاء رد فعله معبرًا عن الرفض... والتعبير عن الدهشة والضيق... وأنه لا يمكن أن يتدخل في حكم قضائي... فعقبت بهدوء... إفراج صحي ولا دخل للرئيس فيه خاصة وأن هناك أرضية لذلك في حالته الصحية الفعلية... وبدا الهدوء عليه وقلت قبل أن أغادر القاعة: أجد أن مسئوليتي تفرض علي أن أتحدث بما أثرته معه لتأمين علاقات مصرية أمريكية إيجابية وظهور دولي مصري يتناسب مع قيمة مصر... والتقيت فور خروجي مع اللواء عمر سليمان حيث أبلغته بما قمت به... كذلك أبلغت كلًّا من رئيس الديوان الرئاسي وسكرتير الرئيس للمعلومات.... وخيرًا فعلت... فقد طلب الرئيس حضور السفير سليمان عواد إلى القاعة وقال له بأسلوب ينم عن عدم الرضا... وزير الخارجية يطلب الإفراج عن أيمن نور؟! ويجيب سليمان عواد... فكرة ممتازة... ويصرفه الرئيس فورًا... وكنت أتابع الموقف من موقعي في الصالة الكبرى بقصر الاتحادية ويأتي سكرتير الرئيس ليبلغني بما حدث معه... وفجأة يطلب الرئيس أن يأتيه رئيس الديوان ويتكرر الموقف... ويؤيد رئيس الديوان المقترح ويغادر وهو يستشعر أن هناك فرصة متاحة لتليين الرئيس... وفي المساء يتصل بي رئيس المخابرات العامة قائلًا إنه أيد بقوة مسألة الإفراج عن أيمن نور وأنه يعتقد أن الرئيس قد وافق... واعتقدت وقتها... من واقع ردود فعل الرئيس السابق... أنه كان يفكر فعلًا في المسألة... ولديه المخرج القانوني...إلا أنه لم يكن يرغب أن يظهر وكأنه المبادر بالمسألة... من هنا... انتظر حتى فاتحه أحدهم... وكنت ذلك الرجل...

ومع مقدم وزيرة الخارجية كلينتون... قمت كالعادة بالاتصال بها مرحبًا بالتعاون معها... كما أرسلت برقية توديع رقيقة إلى كونداليسا رايس... واتفقت مع الوزيرة الجديدة على أهمية اللقاء العاجل.... واتصلت السفيرة الأمريكية بالقاهرة بعد ساعات تقول إنهم يعرضون حضوري إلى واشنطن لمقابلة كلينتون يوم 12 فبراير. وأعددنا بالخارجية ملفات الزيارة والنقاط التي نبغي أن نتحدث فيها مع الأمريكيين... وكنت بصحبة رئيس الجمهورية يوم 10 فبراير 2009 في روما في زيارة لإيطاليا. وتحدثت مع الرئيس في مساء هذا اليوم وقبل

سفري في صباح يوم 11 فبراير إلى واشنطن، حول الخطوط العريضة التي أنوي أن أتحدث بها مع كلينتون، ثم استأذنته في أن أرتب للقاء له مع الرئيس أوباما في واشنطن... وكان الرئيس قد غاب عن زيارة العاصمة الأمريكية لمدة خمسة أعوام... وأن أطرح على الأمريكيين، في نفس الوقت، أن يختار أوباما القاهرة لكي يتحدث منها للعالم الإسلامي والعربي في هذا البيان الذي كانت كل المصادر والإعلام الأمريكي تتحدث عن رغبة ونية الرئيس الأمريكي في الإدلاء به خلال الشهور الأولى لدخوله البيت الأبيض... كان قد حدث خلط من واقع زيارة أوباما لتركيا حيث تحدث في البرلمان التركي... واعتقد البعض أن هذا هو البيان المقصود... وكنا في مصر على اطلاع بأن الأمر ليس كذلك... ووافق الرئيس فورًا على المقترح وقال... نستطيع أن نوفر له قاعة تتيح مشاركة الآلاف... وذهبت إلى واشنطن والتقيت بالوزيرة كلينتون قبل ظهر يوم 12 فبراير... وغادرت في المساء إلى القاهرة لتقديم تقريري الكتابي والشفهي للرئيس... تضمن الحديث... دعوتي لها لزيارة مصر والمشاركة في المؤتمر الذي كنا نعد له لإعادة إعمار غزة بعد التدمير الذي تعرضت له نتيجة للغزو الإسرائيلي في نهاية ديسمبر 2008... وكان المؤتمر مقررًا له 2 مارس... ووعدت بالنظر في المشاركة وقلت من جانبي إن مشاركتها ستعطي رسالة قوية بالتزام الإدارة الجديدة بالعمل لمساعدة الفلسطينيين... وعرضت عليها أن تكون الولايات المتحدة راعية مع مصر في رئاسة المؤتمر كإشارة إلى نيتهم في الاضطلاع بدور مركزي إزاء قضايا المنطقة وليتواكب مع الإشارات العديدة التي أطلقتها الإدارة منذ توليها السلطة. ومن أجل المزيد من تشجيعها للحضور طرحت فكرة الاستفادة من الفرصة التي توفرها مشاركتها... لعقد مشاورات سياسية تضم الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون ومصر والأردن والعراق... وهي المجموعة التي كنا قد اقترحنا على الأمريكيين في بداية عام 2006 العمل في إطارها وسرنا فيها شوطًا مع رايس... وشرحت لها دور هذه المجموعة التي استهدفت إرسال رسائل إلى إيران بأن الدول العربية تقف مع بعضها البعض للتصدي لمحاولات الهيمنة الإيرانية في الخليج... واقترحت أيضًا أننا يمكننا أن نرتب اجتماعًا آخر لهذه المجموعة مع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا... وهي المجموعة المعنية بالتفاوض مع إيران حول ملفها النووي...



وقاطعتني هيلاري كلينتون قائلة إنها اقتنعت... وسوف تحضر مؤتمر إعمار غزة... وقالت إنها التقت بالرئيس أوباما منذ نصف ساعة وإنها أخطرته أنها سوف تلتقي بوزير خارجية مصر بعد دقائق فطلب منها إبلاغي برغبته الأكيدة في توثيق العلاقات الأمريكية المصرية وموافقته على أن توجه إدارته رسالة قوية وواضحة تنم عن إدراك الولايات المتحدة لمن هم أصدقاء أمريكا في المنطقة وبالطبع في مقدمتهم مصر... وأشرت من جانبي إلى الصعوبات العديدة التي اكتنفت العلاقات خلال الإدارة السابقة وحرص مصر، رغم ما تعرضت إليه، على الحفاظ على جوهر العلاقة المصرية الأمريكية اقتناعًا بالطبيعة الاستراتيجية للعلاقات وتطلعًا لبدء مرحلة جديدة من علاقات بناءة... وأكدت كلينتون - مرة أخرى - اقتناعها وأوباما بأهمية علاقة أمريكا بمصر وأنها سوف تعمل بشكل يبرز هذا التوجه ويرسخه... وأشرت من جانبي أن الرئيس مبارك يرغب في لقاء الرئيس الأمريكي وأننا نترك لهم اقتراح الموعد... وأشرت بوضوح أننا يسعدنا أن نستقبل أوباما بالقاهرة لإطلاق رسالته للعالمين العربي والإسلامي من مصر موضحًا الاعتبارات العديدة التي تجعل من القاهرة ومصر أنسب الدول لإطلاق هذه الرسالة. ووعدت كلينتون أن تنقل هذا العرض للرئيس أوباما ووجهة نظري التفصيلية في الموقف... تحدثت أيضًا في موضوع المساعدات الاقتصادية لمصر وأن استعادة مستوى البرنامج إلى ما قبل القرار الأحادي الأمريكي مع إبداء الاستعداد للتعاون المشترك لتحديد مستقبل البرنامج... وأبدت كلينتون تفهمها لهذا الطرح واستعدادها للنظر في الأسلوب الأمثل للتعامل مع الموضوع... ودار حديث مستفيض حول إيران وسعي أمريكا لمنع وصولها إلى قدرة نووية عسكرية... وحول الخليج عبرت عن انتقادنا لبعض السياسات القطرية التي كثيرًا ما تبدو متخبطة بين الولاء للتوجهات الإيرانية والحفاظ على علاقات عربية وخليجية نشطة... وتطرقنا إلى الموقف من مسيرة السلام بالشرق الأوسط وأكدت كلينتون نيتهم في تنفيذ سياسة نشطة في اتجاه السلام وأنهم على اقتناع بأن استمرار السياسات الإسرائيلية بشكلها الحالي من حيث المراوغة سوف يقضي على أي فرص للسلام. تناولت أيضًا مسألة عدم تأييد الإدارة السابقة لترشيح السيد فاروق حسني، مديرًا عامًّا لليونسكو وأننا نأمل في تغيير القرار الأمريكي... وقالت: إنها لا تنوي تغيير موقف المعارضة

الأمريكي لفاروق حسني بسبب تصريحاته المعادية لإسرائيل وأنها على الجانب الآخر تحرص على أن تحظى بثقة إسرائيل خلال المرحلة القادمة ليتسنى مطالبتها باتخاذ قرارات صعبة استجابة لجهود التسوية ومن ثم فإنه يصعب المخاطرة بذلك... وتحت إلحاحي وعدت كلينتون بإعادة النظر في الموقف الأمريكي إذا ما أمكن التوصل إلى تفاهم مصري إسرائيلي... من هنا حاولت بذل جهد في هذا الاتجاه وانتهزت فرصة حضور رئيس الوزراء الإسرائيلي للقاهرة وأشرت إلى رغبتنا في عدم معارضتهم للمرشح المصري الذي أعتقد أنه لن يمانع في أن يزور إسرائيل ضمن المجموعة الأولى من الدول التي سيزورها كمدير عام لليونسكو... وأن هناك مديرًا عامًا مصريًّا آخر... محمد البرادعي... قام بنفس الشيء وزار إسرائيل... ولم يلق الطرح استجابة إيجابية من الجانب الإسرائيلي.

وعدت إلى القاهرة حيث عرضت على الرئيس ما دار مع كلينتون ووضوح انفتاحها... والإدارة علينا... وكان بادي الرضا... وقال... هي سيدة متميزة... وأضاف سوف تكون أكثر تأثيرًا من رايس التي كان عتاة اليمين الجمهوري يحاصرون مواقفها ولا يمكنونها من الانطلاق في تنفيذ ما ترغب فيه في الشرق الأوسط...

لاحظت أن كلينتون تتمتع بشخصية مغناطيسية وثقة كبيرة بالنفس... وكشفت المداولات والاتصالات معها على مدى عامين وحتى مارس 2011 أنها تدرس جيدًا ملفاتها وتتحدث، مع ذلك، من واقع أوراق وكروت جاهزة مكتوبة بالمواقف والردود المقترحة على العكس من رايس التي كانت تعتمد على تجربة متراكمة على مدى سنوات التدريس في جامعة ستانفورد بكاليفورنيا أو العمل في البيت الأبيض أثناء إدارات بوش الأب والابن...

وقد اهتممت بالإبقاء على علاقة طيبة للغاية مع كلينتون، مثلما فعلت مع رايس في السنوات الأخيرة من عملها... وأعتقد أن هذا الجهد أثمر الكثير من التفاهم الذي خدم العلاقات.

وحضرت كلينتون إلى شرم الشيخ للمشاركة في مؤتمر إعمار غزة ومكنتها من كل ما وعدتها به... والتقت بالرئيس الذي اهتم بإظهار المجاملة لها... وقمنا، عمر سليمان

وأنا، وفي إطار الاهتمام بتوثيق العلاقات وتجاوز ما فات بزيارة تالية إلى واشنطن لمشاورات سياسية في الفترة من 25 إلى 27 مايو... وعلى الجانب الأمريكي... أجرت السفيرة الأمريكية بالقاهرة اتصالًا بي تفيد بأن كلينتون ترغب في الاتصال تليفونيًّا ورحبت بالاتصال ... وإذا بكلينتون تبلغني بأن الرئيس أوباما قد رحَّب بالعرض المصري لإلقاء بيانه عن علاقة أمريكا بالإسلام من القاهرة... وأنهم يقترحون يوم 5 يونيو 2009... وتحدثت مع الرئيس الذي ظهر راضيًا تمامًا...

الأولى كانت لقاءاتنا في واشنطن ذات أهمية؛ حيث أتاحت لنا مقابلة كل رموز الإدارة بخلاف زيارتي الأولى في فبراير التي استغرقت حوالي 24 ساعة... والتقينا معًا مع كلينتون على غداء عمل... وتحدثنا بشكل مستفيض عن الحاجة لتحريك ملف التسوية الفلسطينية... ويلاحظ القارئ أنني لم أتناول هذا الموضوع حيث سأفرد له فصلًا كاملًا... وتطرقنا تفصيلًا إلى مسائل الخليج والسودان، كما عالجنا باستفاضة الزيارة المرتقبة بعد أيام للرئيس أوباما للقاهرة، وقالت كلينتون: إن قرار أوباما بإلقاء خطابه للعالم الإسلامي من القاهرة أثار حفيظة الكثيرين خاصة فيما يتعلق بالسلبيات المرتبطة بحقوق الإنسان في مصر معربة عن تطلع الإدارة لأن يتخذ الرئيس مبارك أي خطوات قبل الزيارة تخفف من هذه الضغوط، وأكدت كلينتون أن العلاقات المصرية الأمريكية لها أبعادها الثنائية الاستراتيجية وكذلك الإقليمية، ولكن أيضًا لها جوانبها المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان... وأشرت من جانبي إلى قرار رئيس الحكومة المصرية تشكيل لجنة حكومية للنظر في تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان، وأن هناك تطورًا في هذا المناخ بمصر... ونقلت بالتالي الموقف للرئيس بالقاهرة لكي يحاط علمًا بالموقف الأمريكي في هذا الشأن. والتقينا المسئولين الأمريكيين عن أفغانستان/ إيران/ والسودان، وقال لنا هولبروك، ممثل الرئيس أوباما لأفغانستان والباكستان: إن مصر ستدعى للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثماني الصناعية مع دول أخرى لها اهتمامها بالأزمة الأفغانية في تريستا... وحضرنا فعلًا وكانت لنا مساهماتنا التي أظهرت دورًا مصريًّا فاعلًا... واستفسرنا من هولبروك عن مدى فائدة فتح حوار مع بعض العناصر المعتدلة في طالبان وما إذا كانت هناك جدوى

من وراء ذلك... ولم يعقب هولبروك بوضوح في رأيه حول هذه النقطة... وانتقدت من جانبي الغارات الجوية التي وصفتها بالعمياء التي تقوم بها الطائرات الأمريكية بدون طيار من طراز «بريدتور»، وأنها تزيد الغضب لدى الباكستانيين والشعوب الإسلامية... فقال هولبروك... نسعى لإحكام هذه الغارات ومنع قتل أبرياء من المدنيين... إلا أنها تحقق التخلص من عشرات من المعارضين لأمريكا في أفغانستان داخل أراضي باكستان... وردًّا على ما أثاره اللواء عمر سليمان من مدى الفائدة التي قد تراها الولايات المتحدة من قيام مصر بفتح قنوات مع عناصر الطالبان المعتدلة، أكد هولبروك أن الإدارة لا تستطيع بأي حال الإعراب عن الاستعداد لأي نوع من الحوار مع طالبان، إلا أنه على ضوء العلاقات المتميزة مع مصر والتنسيق القائم معها فإنه يرى فائدة من مثل هذا المسعى واستكشاف مدى نجاحه في جذب تلك العناصر نحو التعامل السياسي مع السلطة السياسية في أفغانستان، ولاحظت أن هولبروك لم يجب على ماهية ما قد تطرحه الولايات المتحدة - سواء مباشرة أو بواسطة الحكومة الأفغانية - على تلك العناصر من تنازلات من أجل جذبها لإبداء المرونة... وطلب هولبروك من مصر المساعدة في مسائل التوجيه الإعلامي باللغة البشتونية للأفغان، سواء الراديو أو التليفزيون... وأجبنا بأننا في مصر نستطيع المساعدة بخبراتنا ومن خلال مراكزنا الدينية إلا أن التمويل يعوزنا... وهنا قال هولبروك إنه ذهب أخيرًا إلى المملكة العربية السعودية والإمارات لبحث مساعداتها لباكستان وأفغانستان... وظهر وكأنه يقول سوف أبحث عن تمويل لكم من هذه المصادر... ولم نعلق على هذا الطرح... بل تجاهلته دون أي اهتمام.

كنت قد تعرفت على هولبروك بالمصادفة في مطار نيويورك في يوليو 99؛ حيث كنت أودع صديقي السفير أحمد ماهر السيد العائد إلى واشنطن بعد زيارة قصيرة إلى نيويورك... وكان هولبروك يقف في انتظار الحصول على تاكسي يأخذه إلى المدينة... وتعرفت عليه من صوره بالإعلام وكان مرشحًا لكي يشغل منصب المندوب الدائم لأمريكا في الأمم المتحدة... وعرضت اصطحابه في سيارتي إلى وسط المدينة... وبقينا بعد ذلك أصدقاء حتى

وفاته الحزينة في عام 2010... تعاونا بشكل وطيد لتحقيق مصالح بلدينا في الأمم المتحدة رغم خلافاتنا الكثيرة وتضاد مواقفنا بالنسبة لإسرائيل... إلا أنه على الجانب الآخر كان يعي قدرات مصر وتأثيرها على مستوى المنظمة الدولية... لسنوات بقيت أهتم به كثيرًا حيث لم أكن أستبعد وصوله إلى منصب وزير الخارجية الأمريكية مع أي إدارة ديمقراطية.

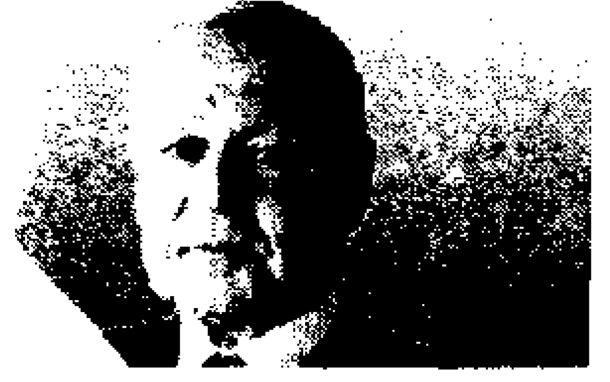
والتقينا، عمر سليمان وأنا، مع دينيس روس الذي كان قد عُين مستشارًا خاصًا لوزيرة الخارجية للخليج وجنوب غرب آسيا مع اهتمام أساسي بإيران... وأوضح أنهم يرصدون أن طهران في مفاوضاتها مع دول مجموعة 5 + 1 [الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن وألمانيا] ليست في عجلة من أمرها وأنها سوف تقوم بالتسويف وإضاعة الوقت، وأن الولايات المتحدة في سياستها مد الأيدي إلى إيران، فإن ذلك يمثل فقط جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية، وأنه في حالة عدم تجاوب إيران مع المطروح عليها غربيًا وأمريكيًا، فإن هذا سوف يساهم مباشرة في تعبئة الرأي العام الدولي للتعامل معها بشكل مختلف... وكأنه يقصد القول، مثلما توصلت في قراءاتي للموقف الأمريكي ... إن هذا سوف يكون أسلوبهم... أي العمل على عزل إيران... وأكد «روس» نيتهم في استمرار التشاور معنا في هذا الملف الإيراني النووي مضيفًا أن أهم عنصر في تغيير سياسة وممارسات إيران في المنطقة ينصب على ضرورة اتخاذ إجراءات غربية ودولية تولد إحساسًا لدى طهران بأن استراتيجيتها في المنطقة تتجه نحو الفشل. سواء كان ذلك في أفغانستان/ لبنان/ العراق أو مع الفلسطينيين... وأعطى حديث روس الانطباع بأن أي عمليات عسكرية ضد إيران في عام 2009 هي من الأمور المستبعدة... وأكدت من ناحيتي بأهمية أن تتحرك الإدارة لتسريع التسوية الفلسطينية وبشكل يجرد إيران من أداة تستخدمها بكفاءة في إحداث توترات بالمنطقة.

وبعودتنا إلى القاهرة في 28 مايو 2009، رأيت الرئاسة المصرية والكثير من أجهزة الأمن القومي المصرية مشغولة بحدث زيارة أوباما للقاهرة... وكانت تعليمات الرئيس بأن تقوم هذه الأجهزة بتسهيل كل جوانب هذه الزيارة مع تركيز شديد على البعد الأمني...

وكنت أثناء زيارة واشنطن قد حاولت التعرف على عناصر خطاب أوباما والنقاط التي سوف يتحدث فيها ويثيرها... إلا أن الأمريكيين كانوا يتكتمون عليها ولا يرغبون في التحدث بها مع أي طرف... ولما لم أكن على معرفة أو ثقة بالمدى الذي سيذهب إليه أوباما في حديثه عن المنطقة فقد كنت أرى أنه من المهم التفكير في مدى ملاءمة قيام الرئيس المصري بالتحدث أيضًا أمام هذه المناسبة وبحيث يلقي أوباما بيانه الرئيسي ثم يتبعه أو يقدمه الرئيس المصري بكلمة قوية عن الإسلام والمنطقة ومصر ومسئولياتها العربية ورسالتها الإنسانية... وطرحت الأمر على الرئيس وبدا مستمعًا باهتمام... ثم جاء الموقف الأمريكي في مشاوراته مع مسئولي ديوان الرئيس... إذ صمم الأمريكيون أن يتحدث أوباما بمفرده ووافق الرئيس... ولم تكن هذه المرة الأولى التي يغيب عن حضور مناسبة يتحدث فيها رئيس أمريكي على أرض مصر... إذ سبق أن قاطع بيانًا للرئيس بوش في شرم الشيخ في عام 2008 أمام منتدى دافوس/ الشرق الأوسط.

كانت المقابلة بين الرئيسين في صباح 5 يونيو 2009 بقصر القبة مثيرة لقلقي رغم حفاوة الاستقبال والتوديع وما صاحبها من صخب إعلامي محلي وإقليمي ودولي... ونبع القلق في الحقيقة من المظهرَ الحزين الذي ظهر به مبارك في استقباله لأوباما، حيث لم يكن قد مضى غير أسابيع على وفاة حفيده محمد... كما أنني شاركت في جزء من الجلسة الثنائية المنفردة بين الرئيسين ولم يكن مبارك مؤثرًا أو نشطًا... وعلى مائدة الإفطار بالقصر... كان الرئيس بعيدًا في أحزانه... وأخذنا أنا وعمر سليمان نكثر من الحديث والتدخل بنقاط وتعليقات على ما يثار لتغطية الموقف... كان أوباما يلتهم الفطير المشلتت المصري وعسل النحل بإعجاب... كما استمتع بالفلافل المصرية.

تحدث أوباما عن نظرته في أهمية التعليم واستعداد أمريكا للتعاون مع مصر والعالم الإسلامي في هذا المجال، وتدخلت في الحديث مقترحًا أن توفر أمريكا لمصر ألف منحة تعليمية سنويًا في الجامعات الأمريكية للحصول على الدكتوراه في العلوم والمعرفة... وأضفت في حديثي للرئيس الأمريكي أن مواردنا تقصر عن توفير متطلبات تعليم آلاف



المصريين في جامعات أمريكا؛ حيث أصبحت التكلفة السنوية للطالب الواحد تتفاوت بين 35 - 65 ألف دولار في العام على الأقل في جامعات ليست عريقة... بل وتبلغ حوالي مائة ألف دولار سنويًا لجامعات مثل هارفارد/ ييل/ جامعة شيكاغو/ كولومبيا وغيرها من جامعات القمة... ووعد أوباما بأن يعطي الأمر اهتمامه وإن كان ذكر قد أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى المجتمعات الآسيوية التي توفر عشرات الآلاف من الفرص التعليمية لشبابها في الجامعات الأمريكية... وساد الصمت لوهلة... وكأن أوباما كان يقول: فلتنجحوا مثل الآسيويين والأتراك وغيرهم.

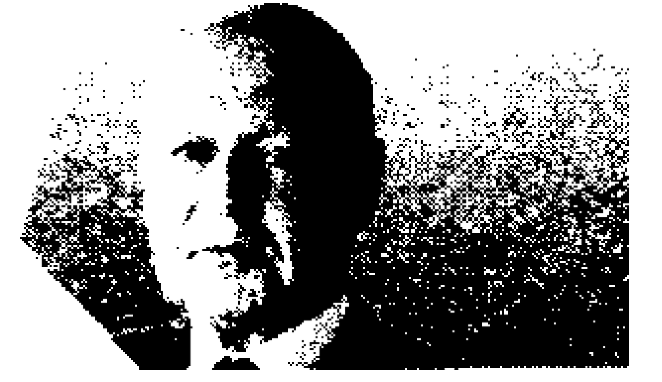
ودار حديث حول الوضع الاقتصادي الدولي والصعوبات التي تواجهه منذ توليه لمسئولياته لمعالجة الأزمة المالية التي هزت المجتمع الدولي منذ سبتمبر 2008... وانتهزت الفرصة لكي أحثه على تسهيل انضمام مصر إلى مجموعة العشرين الاقتصادية... وقال: إنه لا يرى ما يمنع من ذلك... واستبشرت خيرًا، إلا أن الشهور التالية كشفت عن تدخل البيروقراطية الدولية في إجهاض تجاوب أوباما معنا.

كانت الطرق التي سلكها أوباما بالقاهرة وصولًا إلى قصر القبة، ومن القصر إلى جامعة القاهرة وخلال بقية الجولة خالية من المصريين... وشرفات وشبابيك الشقق المطلة عليها خالية أيضًا... واستشعرت الأذى، وقلت لنفسي: إن هذا سيظهرنا بمظهر الدولة الشمولية التي تسيطر على كل مناحي الحياة بالمجتمع حتى حق المواطن في فتح أو إغلاق شباك في شرفة منزله.... وقلت لزوجتي: إن المنظر كان سيئًا وأعاد إلى ذاكرتي زيارة صاحبت فيها الرئيس مبارك عندما كنت عضوًا بمكتب الدكتور عصمت عبدالمجيد إلى كوريا الديمقراطية في مايو 1990 ودخلنا مدينة بيونج يانج... وطوال الطريق من المطار إلى المدينة وحتى داخلها لم نر أو نشهد أي حركة... وكأن المدينة نائمة أو ميتة... ثم فجأة ونحن نستدير لندخل أحد الميادين الكبيرة ونشهد مئات الآلاف من البشر وكلهم يعبرون عن السعادة البالغة بهذا الضيف!! وكان ذلك مثالًا للدولة الشمولية... وبالتأكيد فإن مصر كانت في عام 2009 أبعد من ذلك بمراحل ومراحل... فلماذا فعلنا بأنفسنا ذلك.

تحدث أوباما بإيجاز عن التزامه بالتحرك في معالجة الموقف من القضية الفلسطينية، وأنه سيظهر أكبر قدر من الالتزام لمحاولة التعامل الإيجابي مع مشكلات المنطقة... واتفق مع الرئيس على استقباله في واشنطن في منتصف أغسطس 2009... وكنت آمل أن يكون الرئيس قد تجاوز عندئذ أحزانه واستعاد قدراته... وقمت بالإعداد والتحضير بدقة لكل ملفات الزيارة وجدول أعمالها.

والتقى الرئيسان بعد وصول الرئيس المصري بيومين إذ كان الإجراء هو في وصوله إلى واشنطن دائمًا قبل يومين أو ثلاثة من بدء الزيارة الرسمية ولكي يمضي هذه الأيام في التأقلم على فارق التوقيت، وكان تقدم عمره يفرض هذا التصرف... وتم اللقاء على مرحلتين، إحداهما للرئيسين على انفراد والثانية بمشاركة أعضاء الوفدين... وعلمت من الرئيس على مدى الأيام التالية وبعد العودة للقاهرة أن أوباما تحدث بقوة عن أهمية الإصلاح السياسي الداخلي بمصر وثقته في أنه سيبذل كل الجهد في هذا الاتجاه... وأنه أجابه بأنه يسعى فعلًا لتحقيق هذا الإصلاح ولكن بقدر مناسب من الحذر والتحسب وحتى لا تفلت الأمور نحو اتجاهات تضر باستقرار البلاد.

وفي الاجتماع الواسع للجانبين، جرت المناقشات حول كل المشكلات الإقليمية وبشكل لم يتغير عما شهدته جولة القاهرة أو أي من اللقاءات التي كانت تدور حول هذه الأوضاع على مدى الأعوام... كان الهدف في الحقيقة هو إظهار عودة الحيوية والتعاون للعلاقة المصرية الأمريكية... وحققت الزيارة في تقديري هذا الهدف... ومع ذلك شعرت بالكثير من الضيق من واقعة محددة لم أستسغها... إذ ومع دخولنا إلى القاعة الملحقة بالمكتب البيضاوي وبها مائدة كبيرة ومقاعد وثيرة وأعلام كثيرة تحمل أسماء ومعارك الوحدات الأمريكية من كل أفرع القوات المسلحة التي كان أفرادها يصطفون على مسافات خارج البيت الأبيض وعلى مسار طريق الرئيس داخل حديقة القصر، فقد لاحظت أنه لم يدخل فور وصوله إلى المكتب البيضاوي... بل ترك واقفًا معنا أمام باب مكتب الرئيس الأمريكي... وطال الانتظار لدقائق وأخذنا أنا عمر سليمان ووزير التجارة رشيد محمد



رشيد نتحدث مع الرئيس ونختلق الموضوعات ولكي نشغله... وكنت أستشعر أنه يبذل جهدًا لكي يكتم غيظه... وكانت هذه هي المرة الأولى التي أصحبه في زيارة له إلى البيت الأبيض؛ حيث كثيرًا ما زار هذا المبنى الرئاسي الأمريكي منذ تعيينه نائبًا للرئيس في عام 1975 ثم تبوئه الرئاسة في عام 1981، ولا أعلم هل سبق أن وقع مثل هذا التأخر في دخوله على الرئيس الأمريكي... ويفتح باب المكتب... وتطلب مديرة المراسم الأمريكية أن يدخل الرئيس ويستقبله أوباما على مسافة خطوة من الباب... ولحسن الحظ قام الرئيس الأمريكي بتوصيل الرئيس إلى سيارته بحديقة البيت الأبيض.

وتحدثت مع السفيرة الأمريكية بالقاهرة والتي كانت تشارك في اللقاء الموسع مشيرًا إلى استغرابي هذا التصرف... فذكرت أن الرئيس مبارك كان قد التقى قبل ذهابه إلى البيت الأبيض هيلاري كلينتون والسناتور ميتشل، وكان مطلوبًا أن يحصل أوباما على تقرير منهما وكذلك نائب الرئيس وكانا قد وصلا قبل الرئيس بدقائق معدودة... حدث شيء مماثل أيضًا مع «ميدفيديف»، أثناء زيارة للرئيس في نهاية 2007 عندما كان بوتن رئيسًا يستعد لتسليم سلطاته إلى ميدفيديف... وتقرر أن يلتقي الرئيس المصري الرئيس المنتخب لروسيا... ووصلنا مع الرئيس إلى الباب الذي سيستقبله أمامه ميدفيديف ويصطحبه داخل قاعة الاجتماع الواسع... وانتظرنا لدقائق... واستشعرت الغضب الشديد... وتحدثت بعد ذلك مع السفير الروسي بالقاهرة... وعقَّب هو الآخر بقوله إنه تضايق بشدة مما حدث مشيرًا إلى احتمال تأثير قلة الخبرة لطاقم الرئيس القادم لروسيا... وقلت في نفسي... إنه تعالي وسطوة رؤساء القوى الكبرى أو ربما أن البروتوكول المصري قد تهاون في ترتيباته وتحضيراته مع الأمريكيين والروس... وطلبت من رئيس ديوان الرئاسة أن يفكر في رد هذه السخافة للرئيس الروسي ميدفيديف عند زيارته لمصر في عام 2009... إلا أن المجاملة المصرية التقليدية لم ترغب في إساءة بهذا الشكل... وجاءت دعوة للرئيس مرة أخرى للعودة إلى واشنطن في يوليو 2010 للمساعدة في إطلاق المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية... وكان هناك لقاء مقرر للرئيسين في البيت الأبيض... واتصلت بالسفيرة الأمريكية... كما كلفت سفيرنا في واشنطن... وحذرت ديوان أمناء الرئاسة بأهمية مراعاة عدم تكرار واقعة الانتظار أمام «باب الإمبراطور أغسطس»! ومر اللقاء بسلام.

وأخذت ألتقي الوزيرة كلينتون في مناسبات عديدة وشعرت بأنها علاقة صحية إيجابية... وقمنا أنا وعمر سليمان بزيارتين إضافيتين لواشنطن في يناير/ وإبريل 2010 لمعالجة المفاوضات الفلسطينية/ الإسرائيلية المتوقفة والبحث في سبل تحريكها... والتقينا في زيارة يناير عددًا كبيرًا من كبار مسئولي الإدارة، من بينهم وزير الدفاع الذي اهتم بالتحدث في الشأن الإيراني مؤكدًا أن شرعية النظام الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية قد أصبحت محل تساؤل... ووضح - مرة أخرى - أن الأمريكيين لا يملكون معرفة وثيقة بتطورات الموقف بهذا البلد أو أن لديهم خططًا متكاملة للتعامل مع إيران وملفها النووي... وبالنسبة للسودان قمنا بنقل القلق المصري الكبير إلى الجنرال جريشن، المسئول عن الملف في واشنطن، تجاه مستقبل استقرار البلد في حالة انفصال الجنوب دون توافر الضمانات الكافية والتي تتطلب حسم موضوعات على قدر كبير من الحساسية والأهمية، كشكل العلاقة بين الشمال والجنوب وموضوعات المياه والبترول والعملة النقدية والديون والحدود بالإضافة إلى مدى وجود تصور متكامل لدى القيادات الجنوبية لكيفية إدارة الدولة وتأمين حدودها بعد الانفصال، وبدا واضحًا أن الأمريكيين ورغم تصميمهم على إجراء استفتاء في موعده فإن لديهم بواعث قلق مماثلة دون امتلاك تصورات محددة لكيفية التعامل مع تلك التحديات، أخذًا في الاعتبار أن هذه المناقشات كانت تتم قبل عام كامل من إجراء الاستفتاء بالجنوب، وأكدنا في هذا السياق على ضرورة أن يحاول الأمريكيون إقناع قيادات الجنوب بالتفكير في قضايا ما بعد الانفصال من الآن... قبل اثني عشر شهرًا من الاستفتاء وثمانية عشر شهرًا من تنفيذ نتائجه... وأن انفصال الجنوب دون حسم تلك القضايا العالقة سوف يقود حتمًا إلى اندلاع أعمال عنف جديدة... من هنا طرحنا فكرة دخول جنوب السودان في مرحلة انتقالية عقب الاستفتاء بحيث يتم الفصل عمليًا بين التصويت على الانفصال وبين الانفصال الفعلي الكامل عن الشمال وبما يتيح الفرصة لإجراء حوار معمق بين الطرفين حول الشكل الأمثل للعلاقة بينهما وكيفية إدارة الموضوعات ذات الاهتمام والمصالح المشتركة. واستفسر المبعوث الأمريكي عن تصور مصر لكيفية تناول

موضوع مياه النيل في حالة انفصال الجنوب، وشرحنا من جانبنا رؤيتنا لمفاوضات الاتفاق الإطاري لمبادرة حوض النيل وأن الوضع بالنسبة لمصر والسودان مستقر من الناحية القانونية في إطار اتفاقية 1959، وأن تناول هذا الموضوع في حالة الانفصال هو مسئولية الطرفين السودانيين وعليهما معًا الاتفاق على الأسلوب الأمثل لتأمين احتياجات الجنوب أخذًا في الاعتبار حقيقة اعتماد مصر الكامل على مياه النيل ووفرة مياه الأمطار بالجنوب... وتم اللقاء مع ريتشارد هولبروك الذي اهتم بالتحدث مع رئيس المخابرات المصرية الذي حذَّره من حجم الانغماس الإيراني في شئون أفغانستان مشيرًا إلى زيارة آلاف الأفغان إلى طهران... [خمسة وخمسون ألفًا في العام السابق].

وفي البيت الأبيض دخلنا، عمر سليمان وأنا، من بوابة التأمين دون اعتراض أو تفتيش في أوراق أو حقائب... ووصلنا إلى الصالون الملحق بمكتب مستشار الأمن القومي الذي قيل لنا إنه في طريقه من مقابلة مع الرئيس أوباما... وأثناء الحديث مع سفيرنا سامح شكري، إذ بإحدى السكرتيرات تأتي بصحبة أحد أفراد البحرية الأمريكية... والانزعاج يبدو عليهما وطلبوا منا اصطحابهم... وتصورت أن مكان الاجتماع مع الجنرال جونز، مستشار الأمن القومي ومعاونيه قد تغير... وإذا بهم يصطحبوننا إلى حيث دخلنا من بوابة التأمين... وسأل أحد الخبراء... هل هنا شخص تعرض للعلاج الكيماوي... ونظرت إلى عمر سليمان باستغراب وقلت ليس على حد علمي... وقال من جانبه: إنه لم يتعرض والحمد لله لأزمة صحية تستوجب هذا العلاج... وبدا القلق والتشكك على الوجوه الأمريكية... وفجأة تذكرت أنني وفي إطار الكشوفات الطبية الدورية التي أجريها قد ذهبت إلى المركز الدولي العالمي يوم 4 يناير وحيث أجريت اختبارًا بالليثيوم المشع على كفاءة عضلات القلب وعلى جهاز الجري... وقلت لهم ما حدث في القاهرة قبل أربعة أيام، وأن الأطباء أبلغوني أن آثار هذه المادة المشعة تنقضي في خلال يومين إلى ثلاثة وقد مضى الآن حوالي أربعة أيام... وبدأ الصلف الأمريكي أو عدم المرونة في تعليمات رجال البحرية... وسألو: ما اسمك؟ وأين أوراقك؟ وقلت بهدوء... لا أعرف كيف حلَّ عليَّ:

أنا وزير خارجية مصر وموجود هنا بدعوة من الجنرال جونز وإذا ما استمر هذا الأسلوب فسوف أغادر فورًا... وأثق أن العواقب لن تكون طيبة... وتدخل عضو من مكتب مستشار الأمن القومي وانتهى الأمر... وفي اللقاء عبر الجنرال جونز عن اعتذاره... وقال إن رجال البحرية لا يعرف عنهم مراعاة البروتوكول!! والمهم في الأمر، في الحقيقة، هو الإجراءات الأمريكية والأجهزة المستخدمة لرصد كل شيء، ولم يكن يدور بخلدي أن الأمريكيين ينشرون مثل هذه الأجهزة في مداخل مؤسساتهم الأمنية المهمة لرصد المواد المشعة أيضًا وليس المتفجرة أو الصلبة فقط... وأعترف هنا أن إجراءات التأمين الأمريكية للرئيس الأمريكي ونائبه، وكذلك وزير الخارجية الأمريكية، هي أعلى درجات التأمين... وأحيانًا السخافة... وكنت دائمًا وفي إطار اللقاءات مع المسئولين الأمريكيين، سواء في البيت الأبيض أو الخارجية في واشنطن، أتسلح بالهدوء والصبر أمام هذه الإجراءات. إلا أنني، على الجانب الآخر، كنت أتمسك طوال فترة عملي مع وزراء الخارجية المصريين... وأثناء لقاءاتهم مع قرنائهم الأمريكيين على الأرض المصرية - بضرورة احترام الأمريكيين للإجراءات المصرية وعدم السماح لهم إطلاقًا بالافتئات عليها... خاصة أن لدى رجال الأمن الأمريكي دائمًا التوجه نحو فرض رؤيتهم على مضيفيهم... من هنا كنا نتصرف معهم بحزم واضح، وأن مسائل تأمين ضيوفنا هي مسئوليتنا فقط... وهناك الكثير من الروايات التي تروى في هذا الصدد عن عنت وصلف رجال أمن أمريكيين حاولوا تطويع الأمن المصري... فوق أرض مصر... وتم التصدي لهم بأكبر قدر من الحدة والتسخيف... وأعود إلى العلاقات التي كنت أتصور أنها تحسنت كثيرًا في ضوء تعدد اللقاءات المصرية الأمريكية على أعلى المستويات، ولقاء الرئيس مبارك مع الرئيس الأمريكي أربع مرات خلال عامي 2010/20 بالقاهرة ولاكويلا بإيطاليا وواشنطن مرتين في أغسطس 2009 ، 2010، فقد قام أوباما في 2009 بالتوقيع على قانون تمويل الاعتمادات للمساعدات لمصر... وتضمن مبلغ المائتي مليون دولار الخاصة بالشق الاقتصادي للدعم مبلغ 20 مليونًا لدعم الديمقراطية... أو على الأقل هذا ما أُعلِن رسميًّا... ومبلغ 35 مليون دولار للتعليم في



مصر... وتوقفت الولايات المتحدة عن وضع المشروطيات الخاصة التي كانت إدارة بوش قد صممت عليها ورفضتها مصر... وفي يوليو 2010 قامت الخارجية الأمريكية بإعلان تجميد فكرة الوديعة التي كنا نطرحها على الأمريكيين لمعالجة مسألة التوصل إلى تسوية لإشكاليات الدعم الاقتصادي وتلويثه المستمر للعلاقة المصرية الأمريكية... وتمسك الأمريكيون برقم المائتي مليون دولار في الميزانية الجديدة لعام 2011، مع تخصيص قسط كبير من هذا المبلغ لمفهوم نشر الديمقراطية بمصر... وفي واقعة أخرى أثناء هذه الزيارة إلى واشنطن في يناير 2010 صاحبت رئيس المخابرات العامة المصرية في لقائه مع «بانيتا» مدير المخابرات المركزية الأمريكية في «لانجلي» خارج واشنطن... وطلبت خلال الجلسة زيارة دورة المياه... وعرض بانيتا أن أدخل إلى الحمام الملحق بحجرة مكتبه... وقلت له فور خروجي إن عليه أن يكشف عن أجهزة التنصت التي وضعتها هناك... ونظر إليَّ ببعض الدهشة... ثم تنبه إلى ابتسامتي التي كانت تستهدف الهزل معه... وضحكنا معًا... وأخذ اللواء عمر سليمان بانيتا يتبادلان القصص حول أساليب بعض أجهزة المخابرات في زرع أجهزة التنصت والتسمع على مناقشات الخصوم... وكيف كان للطرفين نجاحاتهم ضد أطراف أخرى.

وقد لا يغيب عن القارئ المدقق أن ما قرأه في هذا الفصل كان يدور وإلى حد كبير حول موضوع المساعدات الأمريكية لمصر... وكثيرًا ما كنت في إطار تدبري ومناقشتي الفكرية للأمر، أتوصل إلى نتيجة مفادها أننا يجب أن نتخارج والأمريكيين من هذا الموضوع حماية لهذه العلاقات التي كثيرًا ما تأثرت بأقوال من هنا وهناك، على جانبي العلاقات... والحقيقة التي توصلنا إليها في مصر، أن هذا الدعم الاقتصادي الذي أخذ ينخفض تدريجيًّا من 815 مليون دولار عند إقراره في عام 1980 حتى وصل إلى ما بين 200 و 250 مليون دولار في عام 2011 لم يعد يمثل قيمة كبرى للاقتصاد المصري... بل ويمكن لمصر ببساطة شديدة التغاضي عنه... كما كنت أقر دائمًا في ذهني أن زيارة جادة لمسئول مصري إلى الخليج يمكن أن تثمر مساعدات عربية تتجاوز كثيرًا هذا المبلغ... إلا أن اهتمامنا بالمسألة... كان يدور دائمًا

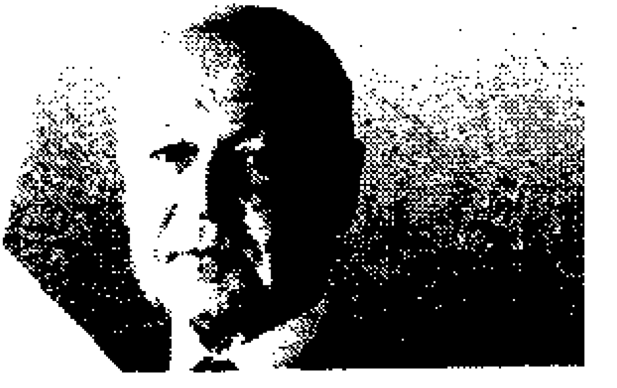
حول المساعدات العسكرية التي كنت أقدر أهميتها للقوات المسلحة المصرية وفاعليتها... من هنا أصبح الدعم العسكري هو بيت القصيد والهدف الذي يجب الدفاع عنه ضد كل الهجمات الداخلية... للأسف من مصريين... أو هجمات إسرائيل واللوبي المؤيد لها في واشنطن... إن مبالغ الدعم العسكري لا تشمل الأنظمة الجديدة أو مشتريات الأسلحة والمعدات فقط... ولكنها أيضًا وبالأساس تتضمن قطع الغيار للحفاظ على الكفاءة وقدرة وفاعلية التشغيل، وهذه مسألة حيوية للغاية.

إن العلاقات بين طرفين لهما وضعية مصر والولايات المتحدة يجب أن تقوم على سعي كليهما للحفاظ عليها والدفع بها إلى مستويات أعلى من التفاهم مادامت تخدم مصالحهما المشتركة... ويجب ألا يستشعر أحدهما أنه هو الذي يسعى للحفاظ عليها بينما الآخر يهدد بإجراءات هنا وهناك... وإلا فإن هذه العلاقات يتهددها الانكسار في لحظة قد يفقد أحدهما توازنه في إدارتها والسيطرة عليها.

الفصل الخامس
التحدي والتصدي
محاولة توسيع عضوية مجلس الأمن

جاءت محاولة توسيع عضوية مجلس الأمن، ابتداءً من عام 1993 لكي تمثل تحديًا خطيرًا لكل القوى والأطراف أعضاء الأمم المتحدة، إلا أن هذه المسألة، وفي ضوء تطوراتها والنهج الذي سارت إليه، ومحاولة بعض القوى الدولية والإفريقية اختطافها لتحقيق مصالحها المباشرة فقط وليس مصالح المجتمع الدولي ككل، أدى إلى تنبه مصر، وتنبهي شخصيًا إلى الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها وضع مصر الدولي والإقليمي والإفريقي إذا ما تم توسيع المجلس بدون أخذ التوازنات والمصالح العربية في إطارها الإفريقي والآسيوي في الحسبان. وسوف أستعرض في هذا الفصل، وبأكبر قدر من الاستفاضة مع التنبه إلى أهمية عدم الإضرار بالمواقف والمصالح المصرية المستقبلية، كل المناورات التي دارت والمحاولات التي تمت من كل القوى تجاه بعضها البعض لتحقيق المصالح والصراع على المكاسب.

ونعلم أن عضوية مجلس الأمن، طبقًا لميثاق الأمم المتحدة كانت في البداية أحد عشر عضوًا يمثلون العضوية الكاملة للأمم المتحدة في قيامهم بأعباء مسئولياتهم في التصدي



لتحقيق الأمن والسلم الدوليين منهم خمس دول دائمة العضوية في المجلس... أي يجلسون فيه منذ إنشاء الأمم المتحدة... وهي القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفيتي/ بريطانيا/ فرنسا/ الصين)... وأقر ميثاق المنظمة الدولية أن أيًّا من أعضاء هذه المجموعة الدائمة والتي سميت فيما بعد بالـ P5، له حق نقض أي قرار قد يطرح على المجلس ولا يوافق عليه أي منهم... فلا يصدر... وهو ما يسمى بحق الفيتو... أما بقية أعضاء المجلس، وهم ستة آخرون فيتم انتخابهم ككل لمدة عامين من الأقاليم الجغرافية المختلفة... وربما لا يعرف كثيرون أن مصر كانت أول دولة عربية أو إفريقية أو إسلامية تنتخب للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن في عام 1946... كان عدد أعضاء مجلس الأمن يتناسب وقتها مع عدد العضوية الكاملة للمنظمة والتي كانت تبلغ في حينه إحدى وخمسين دولة عضوًا...

ومع تنامي عدد أعضاء الأمم المتحدة نتيجة لحصول الأقاليم المستعمرة على الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بدأت الضغوط تزيد من أجل زيادة عضوية مجلس الأمن من الفئة غير الدائمة... وتم الاتفاق في عام 64 وبعد مداولات استمرت لبعض الوقت، على زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين إلى عشر دول تحصل على عضويتها لمدة عامين عن طريق التدوير بين دول الأقاليم المختلفة مع تحديد عدد محدد يتم انتخابه من العضوية الكاملة لتمثيل هذه الأقاليم... كان لإفريقيا... على سبيل المثال ثلاثة مقاعد غير دائمة... كما كان لأمريكا الجنوبية والكاريبي عضوان وآسيا عضوان والباقي لشرق وغرب أوروبا وآخرين... من هنا أصبح عدد أعضاء مجلس الأمن، خمس عشرة دولة... وظل هذا العدد ثابتًا حتى يومنا رغم استمرار تزايد عدد أعضاء الأمم المتحدة.

ومع مقدم تسعينيات القرن العشرين، وتحلل الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة عديدة حصلت على عضوية الأمم المتحدة، وكذلك تحلل الاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي... ودخول دول أخرى كثيرة إلى عضوية المنظمة حتى وصلت العضوية الآن إلى 193 دولة، زادت الضغوط في اتجاه المطالبة أيضًا بالنظر في أهمية تعديل عضوية مجلس الأمن لكي تتناسب مع اختلاف أعداد العضوية الكاملة بالمقارنة بما كانت عليه في عام 64 أو 1946.

انتهت الحرب الباردة... واقترن انقضاؤها بوقوع حروب وصدامات عسكرية سواء من بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة أو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية... ووقع الغزو العراقي للكويت ثم ما سمي بحرب الخليج الثانية... وكان المجتمع الدولي يتابع عمليات ونشاطات ومداولات مجلس الأمن في معالجته لهذه المشكلات... وكذلك يتابع أداء الدول دائمة العضوية فيه والتي اقتربت وقتها كثيرًا من بعضها البعض... وتأكدت وحدة الـ P5 في سعيها للهيمنة على كل عمليات المجلس في مواجهة ليس فقط الدول العشر الأخرى المنتخبة ولكن أيضًا في تعاملهم مع العضوية الكاملة ونجاحهم في تطويع دور الجمعية العامة التي أخذ تأثيرها يتآكل تدريجيًّا بصعود دور مجلس الأمن وتفاهم القوى الدائمة بشكل متزايد. وقام سكرتير عام الأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي بتقديم تقريره الهام المسمى أجندة للسلام في عام 1992... وزادت الضغوط للمطالبة بتوسيع عضوية مجلس الأمن... وتباينت منطلقات الدعوة لتوسيع العضوية بصورة كبيرة حيث استندت تارة إلى ضرورة تقويم الخلل الذي بات واضحًا في النسبة والتناسب بين عضوية المجلس وعضوية الأمم المتحدة ككل... وتحدثت قوى عن استعادتها لتأثيرها الدولي وحقها في الحصول على مقاعد دائمة بالمجلس، ومنها اليابان وألمانيا اللتان هزمتا في الحرب العالمية الثانية ثم استعادتا أوضاعهما الاقتصادية بشكل وفر لهما تأثيرًا دوليًّا كبيرًا إلى الحد الذي قالتا فيه إنهما يسهمان في ميزانية الأمم المتحدة ونظامها بأضعاف الإسهامات المالية التي تقدمها دول دائمة العضوية مثل الاتحاد الروسي الذي كان يسهم بما يقرب من 1.5 ٪ من الميزانية في حين أن اليابان كانت تساهم بنسبة 18/ 20٪ أو ألمانيا التي أسهمت بنسبة 12٪ من الميزانيات... ولم ترغب إيطاليا أن تغيب عن هذه المجموعة، خاصة أنها ضمن الدول السبع الصناعية الكبيرة، مثلها في ذلك مثل اليابان وألمانيا... وهزمت مثلهما في الحرب العالمية الثانية على حد قول أحد سفرائها الكبار عند حديثه بالأمم المتحدة عن حق بلاده في هذا الشأن.

وجاءت قوى دولية لها شأنها... وقالت: إن لها حقوقًا في العضوية الدائمة وإن ظهورها الاقتصادي والإقليمي القوي يتيح لها المطالبة بوضعية جديدة... ومنها الهند/ البرازيل/ وأخيرًا المكسيك... وتحدثت إفريقيا قائلة: إنه ينبغي رفع الظلم التاريخي الذي تعرضت له

القارة طوال القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين... وقلدتها في ذلك دول القارة اللاتينية حيث طالبت القارتان بالحصول على مقاعد دائمة تمثلها... وأوجدت تلك المنطلقات مجتمعة توجهًا عامًّا داخل المنظمة يدفع بضرورة توسيع عضوية المجلس، ورغم وجود اتفاق شبه عام على حيوية مسألة التوسيع... فإن هذا الاتفاق لم يكن بالدرجة نفسها من وضوح الرؤية أو وحدة الرأي تجاه فئات العضوية التي سيتم توسيعها، حيث طالب البعض بتوسيع العضوية في الفئة الدائمة وغير الدائمة معًا على حد سواء بينما تمسك البعض الآخر بتوسيع العضوية في الفئة غير الدائمة فقط... ولكل دوافعه وأسبابه.

وأيد توسيع العضوية في الفئتين جميع الدول الطامحة للحصول على العضوية الدائمة في المجلس، وفي مقدمتها اليابان/ ألمانيا/ الهند/ البرازيل... كما أيدته القارة الإفريقية التي طلبت، مثلما سبق القول، رفع الظلم التاريخي... ووقفت القارة إلى جانب مطلب توسيع العضوية غير الدائمة أيضًا أملًا في زيادة نصيبها من مقاعد هذه الفئة والذي لم يتعد ثلاثة مقاعد، أي إن إجمالي حصة إفريقيا في عضوية المجلس اقتصر على عشرين بالمائة فقط من إجمالي عضوية المجلس، رغم أن عدد الدول الإفريقية يمثل قرابة ثلث عدد أعضاء المنظمة ككل، ناهيك عن حقيقة أن كامل العضوية الإفريقية يقع في المقاعد غير الدائمة والتي تعد أقل كثيرًا من حيث الأهمية مقارنة بالمقاعد الدائمة.

وبقدر ما كان هناك تأييد لتوسيع العضوية في الفئتين، فقد عارضت دول أخرى - كان لها تأثيرها الكبير - فكرة توسيع العضوية في الفئة الدائمة وتمسكت بقصر التوسيع على العضوية غير الدائمة... وانقسمت الدول صاحبة هذا الاتجاه إلى تيارات وتوجهات مختلفة... فكانت الدول دائمة العضوية عدا الصين تزعم استعدادها للموافقة على ضم دول جديدة للعضوية الدائمة... إلا أنها في حقيقة الأمر كانت تناور سياسيًّا واستراتيجيًّا للدفاع عن مكتسباتها منذ الحرب العالمية الثانية... فكانت الولايات المتحدة تزعم الحاجة للتجاوب مع وجهات نظر الدول المطالبة بالتغيير وتفهمها، وإن كانت تقتصر في تأييدها لمسألة التوسيع على زيادة لا تتجاوز خمس دول... وهو ما يهدد بتعقيد التوصل إلى حل... كما أنها تكشف عن تأييدها فقط لليابان ربما لمضايقة الصين وروسيا قوتي التأثير في المحيط

الهادي. وأعلنت بريطانيا وفرنسا تأييدهما لمطلب ألمانيا في مقعد دائم... فأسرعت إيطاليا بطرح فكرة التمثيل الأوروبي الواحد... ورغم أن روسيا زعمت تأييدها بشكل عام لمسألة التوسيع في الفئة الدائمة رعاية لمصالحها الاقتصادية والتجارية مع ألمانيا، فإن المؤكد أن موسكو لا يسعدها كثيرًا أن تنضم اليابان وألمانيا - اللتان تفوقان روسيا حاليًّا في القدرة الاقتصادية والمالية - إلى الدول دائمة العضوية... وتبقى الصين من بين الدول دائمة العضوية التي من المؤكد أنها لا ترغب في رؤية غريم تاريخي مثل اليابان يعود للعب دور تأثير رئيسي من خلال هذه العضوية في شئون آسيا والعالم.

عارضت توسيع الفئة الدائمة مجموعة ثانية من الدول التي لها حسابات ذاتية معقدة تتمثل في خشيتها من حصول منافسيها التقليديين على مقعد دائم بما يوسع هوة عدم توازن القوة والنفوذ بينها وبين أولئك المنافسين... ففي مواجهة تطلع الهند للعضوية الدائمة نجد الباكستان من أشد معارضي توسيع هذه الفئة من العضوية... ونرى إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة أيضًا ليست ببعيدة عن هذه التوجهات... وفي مواجهة البرازيل تقف الأرجنتين والمكسيك... وهنا إيطاليا وإسبانيا اللتان تشاكسان ألمانيا... والكوريتان اللتان تعارضان الظهور الياباني.

وتبقى مجموعة ثالثة من الدول التي تعارض زيادة عدد القوى دائمة العضوية في مجلس الأمن بسبب شعورها بأن هذا التوسيع سيزيد من الاختلال الفادح في موازين القوى نتيجة لاستئثار الأعضاء الدائمين بحق النقض « الفيتو » ولا ترى داعيًا بالتالي لخلق مراكز قوى دولية جديدة، خصوصًا أن الكثير من تصرفات «قوى الفيتو» لها طابع ذاتي انتهازي مصلحي ودون اعتبار حقيقي لمسألة الأمن والسلم الدوليين.

ظلت مصر جزءًا لا يتجزأ من مواقف الدول النامية إزاء القضية، سواء في المجموعة الإفريقية أو داخل حركة عدم الانحياز حيث تشابه موقف المجموعتين في المطالبة بتوسيع فئتي العضوية لزيادة تمثيل الدول النامية في المجلس الموسع وإن اختلفا في إصرار إفريقيا على توسيع العضوية في الفئتين معًا، مقابل استعداد دول «حركة عدم الانحياز» للقبول بتوسيع العضوية غير الدائمة فقط... وانطلق الموقف المصري من أهمية الحفاظ على الحقوق الإفريقية



وفي نفس الوقت السعي للإبقاء على وحدة العمل القاري الإفريقي دون منافسات يمكن أن تؤدي إلى تقسيم إفريقيا بشكل حاد... من هنا كنا نرى ضرورة إعطاء الفرصة لكل ثقافات القارة للتمتع بالحق في مقعد دائم... من هنا أيضًا أيدنا حصول القارة على مقعدين يكون أحدهما – في تقديرنا – للشمال الإفريقي العربي الإسلامي، والآخر للدول الإفريقية جنوب الصحراء... لقد قيل الكثير خلال الفترة من 2004 حتى انتهاء حكم الرئيس مبارك، عن انزواء الدور المصري وتقهقره وضعف السياسة الخارجية المصرية وعدم قدرتها على الدفاع عن المصالح المصرية في الاتجاهات السياسية والجغرافية المختلفة... والحقيقة أن المتابع المدقق وذا المصداقية في التحليل سوف يتوصل – عند مناقشة وبحث مسألة توسيع مجلس الأمن والوضع الإفريقي ودور مصر فيه – إلى نتيجة مفادها أن الدبلوماسية المصرية نجحت نجاحًا كبيرًا في الدفاع عن المصالح المصرية في مواجهة أطراف إفريقية ودولية حاولت فرض رؤيتها على الموقف وتحقيق عملية التوسيع دون الأخذ في الاعتبار رؤية مصر في الدفاع عن حق الإقليم العربي الإسلامي الإفريقي في الظهور المتكافئ على مسرح هذه التطورات... وأضيف بالقول إنه وإذا ما كان هدف توسيع مجلس الأمن قد تحقق، وانضمت دول جديدة إلى العضوية الدائمة، ومن بينها دول إفريقية، وغابت مصر فإن الخسارة والانزواء المصري ربما يمثلان ضربة قاضية ولعقود قادمة، خاصة أن أي تعديلات للميثاق تفتح الطريق لتوسيع العضوية لن تتكرر كل عام، بل ستحتاج لعشرات الأعوام، مثلها مثل تعديلات 64 التي استمرت حتى اليوم. لقد كشف كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا عن طموحات لهما، رغم محاولاتنا للتفاهم معهما مثلما سيأتي ذكره تاليًا... وقررنا المضي في السعي النشيط لتحقيق مصالحهما على حساب مصر والعرب... ورفضنا الخضوع لهذا الوضع... من هنا كان عنوان هذا الفصل... التحدي والتصدي...

كانت الأمم المتحدة قد أنشأت في عام 93، وبعد صدور أجندة السلام، لجنة عامة ضمت ممثلين عن جميع الدول الأعضاء [يطلق على مثل تلك اللجان في الأمم المتحدة مصطلح «فريق عامل مفتوح العضوية»]، عكفت على دراسة موضوع توسيع العضوية وإصلاح آليات عمل مجلس الأمن من جميع جوانبه منذ ذلك العام حتى يومنا، دون تحقيق

أي قدر ولو يسيرًا من التقدم الحقيقي. ولا يرجع تعثر الموضوع، مثلما أوضحت، إلى تضارب المصالح وتباينها فقط وإنما أيضًا إلى تعقد المسألة وتشعب عناصرها وترابطها في آن واحد بما لا يسمح بتحقيق أي تقدم في اتجاه دون إبرام صفقة متكاملة تتعامل مع الموضوع كوحدة واحدة... ويكفي في هذا الصدد أن أشير إلى قضية حق النقض «الفيتو» التي تعد واحدة من أعقد القضايا محل البحث وذلك لارتباطها بموضوعي الإصلاح والتوسيع في ذات الوقت، فمن ناحية الإصلاح يتم بحث أساليب استخدام الفيتو والحاجة لتقييد الحرية المطلقة التي تتمتع بها الدول دائمة العضوية لحماية مصالحها الذاتية لا غير، بل امتد النقاش إلى المطالبة بإلغاء حق النقض كلية بما في ذلك نزعه الأعداء من الدائمين الحاليين... وهو هدف أراه لن يتحقق تحت كل الظروف، ومن ناحية التوسيع يتم أيضًا تناول الفيتو من زاوية دراسة ما إذا كنا سنمنحه للدائمين الجدد أسوة بالدائمين الحاليين أم سنحجبه عنهم... وكان لكل من المنح والمنع حججه المنطقية ومؤيدوه ومعارضوه...

كنت من موقعي مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة (1999 - 2004) أراقب أعمال هذا الفريق بصورة خاصة، استشعارًا مني لقدر الضرر الهائل الذي يمكن أن يلحق بمصر وثقلها وهيبتها إذا ما سار ملف التوسيع في اتجاه مغاير لمصالحنا... وكانت تعليماتي لممثلي الوفد المصري في أعمال هذا الفريق تقوم على تأييد موقفي إفريقيا وعدم الانحياز دون الانسياق وراء أية حلول وسط قد تفضي إلى حصول دول نامية على مقعد دائم دون أن يكون لمصر فرصة متكافئة للحصول على نفس الوضعية... وكنت أضع وزارة الخارجية في الصورة بشكل دقيق... وإن كنت قد لاحظت غيابًا كبيرًا في الاهتمام بالمسألة وكأنها شيء يتم في الفضاء الخارجي ولا خطر منه على مصالحنا... كنت أتصور قدرتنا على معالجة المواقف على مستوى الأمم المتحدة في نيويورك... إلا أنه غاب عني أن مثل هذا الموضوع الكبير يحكمه أساسًا وضعيات الدول وتأثيرها الدولي وإمكانياتها ومدى انتشارها الدولي والإقليمي وقدرتها على بناء الائتلاف المؤيد وتقليل المعارضة وكلها نقاط كان ينبغي أن تأخذها القاهرة في حسبانها على مدى السنوات... وعملت فعلًا في إطارها... أحيانًا بحماس واضح... وأحيانًا أخرى بما يقترب من الإهمال...

أخذت في نيويورك على عاتقي ودون تعليمات محددة من القاهرة أن أحاول أن أزرع قدرًا طيبًا من التعاون مع سفراء كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا... باعتبارهما الطرفين اللذين يتحدث عنهما المجتمع الدولي من بين الدول التي تقترب من التأهيل للعضوية الدائمة إذا ما تم التوسيع...

كانت القوى الغربية تتحدث بطبيعة الأحوال عن جنوب إفريقيا... الدولة متعددة الألوان ذات التواصل اللصيق مع بريطانيا والولايات المتحدة والكومنولث... ذات الإمكانيات الاقتصادية التي تقترب من ضعفي أو ثلاثة أضعاف القدرة الاقتصادية المصرية المتمثلة في الناتج القومي الكلي لكليهما... وتمتعت كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا بسمعة طيبة لما لديهما من ديمقراطية يرضى عنها الغرب... كما أنهما كانتا، جغرافيًّا، تبعدان عن مناطق النزاعات الحادة في الشرق الأوسط، وبذا يمكن أن تحصلا على مكاسب في المقاعد المطلوبة للتوسيع دون أن يثير ذلك حفيظة دول لها تأثير بالإقليم... مثل إسرائيل التي أثق أنه لا يسعدها أن تكون مصر دولة ذات مقعد دائم، أو تركيا التي تتجاوز قدرتها الاقتصادية ثلاثة أو أربعة أضعاف مصر... ومعها إيران اللتان تتنافسان على النفوذ والسطوة والسلطان بالشرق الأوسط...

من هنا، أخذت أعقد الاجتماعات الثلاثية بين سفراء الدول الثلاث الطامحة... مصر/ جنوب إفريقيا/ ونيجيريا.. واقترحت حلولًا لمنافسة تلك الدول... منها على سبيل المثال الاتفاق فيما بينهم على الجلوس ثلاثتهم أو بضم دولة إفريقية رابعة من خلال التناوب الممتد على أي مقعدين لإفريقيا... وأن يجلس دبلوماسيون من الدول الثلاث أو الأربع في الوفود التي ستمثلها في هذا المجلس الموسع... أي تشغل مصر مقعدًا لعدة سنوات وأن يكون جالسًا في إطار وفدها أعضاء دبلوماسيون من الدول الأخرى وهكذا... وكذلك يجلس دبلوماسيون مصريون مع الوفود الأخرى التي تشغل دولها المقعد خلال فترة التناوب الممتد... وهكذا... ولم تسفر هذه المحاولات والعروض عن رد فعل إيجابي من قبل خارجيتي نيجيريا وجنوب إفريقيا...

وبحلول ربيع عام 2004، كنت لا أزال مندوبًا لمصر في نيويورك، بدأت في ملاحظة بوادر تحركات نشيطة في هذا الملف، حيث رصدت مؤشرات على اتصالات بين سفراء الدول الكبري والسكرتير العام للأمم المتحدة حول الموضوع مما جعلني أسعى لتنبيه القاهرة إلى تلك المؤشرات وأذكر أنني أرسلت تقريرًا شاملًا لوزير الخارجية بالقاهرة حول الموضوع في مارس 2004 عرضت فيه للمسألة منذ بدايتها واختتمته بقولي: «تفرض الحسابات الدقيقة المحيطة بالموضوع، وارتباطه بوضع مصر الإقليمي والدولي في المستقبل ولعقود طويلة، الاستمرار في المتابعة اللصيقة لأية تطورات أو اتصالات ثنائية أو جماعية تتصل بالموضوع، وتقييم أثرها علينا وإعداد تصور عام للتحرك بين القاهرة ونيويورك وأديس أبابا»... ومن المفارقات أنني أشرت في ذلك التقرير إلى أديس أبابا باعتبارها مقر الاتحاد الإفريقي، وكنت أتصور آنذاك أن دور الاتحاد الإفريقي سيقتصر على اعتماد الموقف الإفريقي من المسألة وفقًا لما يتقرر في نيويورك، دون أن أعرف آنذاك أن السنوات المقبلة ستنقل الملف بأكمله من نيويورك إلى أديس أبابا، ودون أن أتخيل أن العالم كله سيقف على باب الاتحاد الإفريقي انتظارًا لكلمة إفريقيا، وذلك على النحو الذي سنراه بعد قليل.

وبالفعل صدق حدسي بشأن قرب تحرك الملف، حيث إنه في محاولة من كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك للخروج مما يتعرض له من ضغوط من الجميع تطالبه باقتراح حل ما لهذه الدائرة المفرغة، خاصة مع اقتراب تركه لمنصبه، قام عنان بتعيين مجموعة من كبار الشخصيات لبحث إصلاح الأمم المتحدة ككل، وليس مجلس الأمن فقط، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة بمقترحاتها في هذا الشأن، حيث عكفت المجموعة على دراسة الملف برمته ثم قدمت أواخر عام 2004 تقريرًا شاملًا تضمن مقترحاتها حول إصلاح جميع أجهزة المنظمة، ورغم أن التقرير امتد لأكثر من 90 صفحة فإن الاهتمام الدولي انصب بقوة على ثلاث صفحات فقط من التقرير، وهي الصفحات التي تضمنت مقترحات توسيع عضوية مجلس الأمن.

ودون الدخول في تفصيلات فنية كثيرة، يمكنني القول بإيجاز: إن مقترحات التوسيع انحصرت في خيارين طرحهما التقرير أمام العضوية العامة، الأول كان توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، والثاني كان توسيع العضوية في الفئة غير الدائمة فقط..



وهما يتفقان في اقتراح زيادة عدد أعضاء المجلس إلى 24 عضوًا بإضافة تسعة مقاعد جديدة، لكنهما يختلفان في طبيعية المقاعد التسعة الجديدة، حيث اقترح الخيار الأول تخصيص ستة منها للفئة الدائمة (تحصل إفريقيا على اثنين منها) وتكون ثلاثة غير دائمة (واحد منها لإفريقيا، بما يرفع عدد مقاعدها غير الدائمة إلى أربعة مقاعد)، بينما اقترح الخيار الثاني قصر توسيع العضوية على الفئة غير الدائمة فقط بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة من 10 مقاعد إلى 11 مقعدًا (ومنح هذا المقعد لإفريقيا)، مع استحداث فئة جديدة من العضوية غير الدائمة تخصص لها ثمانية مقاعد إضافية يتم شغلها بالانتخاب لعضوية مدتها 4 سنوات ويمكن إعادة انتخاب الدولة نفسها لفترات تالية، بما يميز هذه المقاعد عن غير الدائمة الحالية التي تقتصر مدتها على عامين فقط ولا يجوز إعادة انتخاب الدولة نفسها لفترة تالية فور انتهاء عضويتها، بل يتعين خروجها من المجلس وانتخاب غيرها لمدة واحدة على الأقل قبل عودتها للترشح مرة ثانية.

ورغم خيبة أمل الجانبين، مؤيدي ومعارضي التوسيع على حد سواء جراء تفادي مجموعة كبار الشخصيات تقديم مقترح واحد بعينه، وإمساك التقرير بالعصا من المنتصف، فإن كليهما وجد في التقرير ذخيرة وحججًا كافية لمواصلة معركته ضد الطرف الآخر.

وفور ظهور التقرير انقسمت الأمم المتحدة إلى معسكرين أساسيين ضم المعسكر الأول - والأكبر عددًا - الدول الطامحة للعضوية الدائمة ومعها عدد كبير من الدول النامية، وأيد هذا المعسكر الخيار الأول، بينما أيد الخيار الثاني معسكر آخر ضم الدول الرافضة للتوسيع في الفئة الدائمة والمطالبة بقصر توسيع العضوية على الفئة غير الدائمة.

وانطلق المعسكران في حرب ضروس امتدت ساحتها بامتداد رقعة الكرة الأرضية ذاتها، حيث سعى كلاهما لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الأصوات المؤيدة لموقفه، وذلك تحسبًا لاحتمالات اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لحسم الأمر بالتصويت، وكانت مهمة المعسكر الثاني أيسر كثيرًا مقارنة بمهمة المعسكر الأول، حيث إن تمرير قرار بشأن توسيع عضوية المجلس في الجمعية العامة يحتاج إلى 128 صوتًا موافقًا، بينما يكفي نصف

هذا العدد من الأصوات، أي 64 صوتًا معارضًا، لعرقلة إصدار القرار وبقاء الوضع على ما هو عليه الآن، ويوضح هذا إلى أي حد كانت مهمة معارضي التوسيع أسهل كثيرًا من مهمة مؤيديه.

وبغض النظر عما امتلكه كل معسكر من عدد من المؤيدين فلم يكن بمقدور أيهما حسم الأمر دون استقطاب تأييد المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة، ليس لما تمتلكه المجموعة من قوة تصويتية كبيرة تبلغ 53 صوتًا فحسب (تمتلك قارة آسيا 54 صوتًا)، ولكن لأن إفريقيا هي القارة الوحيدة التي لها موقف موحد من القضية، بما يجعل الموقف الإفريقي حاسمًا في ترجيح كفة الطرف الذي يفوز به. وهو ما جعل من القارة السمراء حلبة السباق الرئيسية ونقل المعركة الحقيقية من نيويورك مقر المنظمة الدولية إلى أديس أبابا مقر الاتحاد الإفريقي.

في هذه الأثناء، كنت قد عدت في يوليو 2004 إلى القاهرة وزيرًا للخارجية، وكنت أعرف أن تقرير كبار الشخصيات قد قارب الصدور، لذلك كان من أوائل القرارات التي اتخذتها قرار بإنشاء وحدة خاصة لموضوع توسيع مجلس الأمن يكون مقرها بمكتبي وتابعة لي مباشرة.

وعند صدور التقرير أدركت ما نحن مقبلون عليه من ضغوط متعارضة، بين من سيحثنا من أصدقاء مصر على تأييد التوسيع في الفئتين، ومن سيحثنا – من أصدقائنا أيضًا – على تأييد التوسيع في الفئة غير الدائمة فقط، وقبل هذا كله وبعده الضغوط الذاتية التي تمليها مصالحنا الوطنية؛ لذلك طلبت إدراج الموضوع على جدول أعمال مجلس الوزراء لعرض القضية وحشد التأييد الداخلي لتحركنا إزاءها، وهو ما تم بالفعل حيث شرحت للزملاء الوزراء أهمية الموضوع وخطورته على المصالح الوطنية للبلاد، وحاجتنا لاستقطاب التأييد الإفريقي والدولي، وتمكنت من استصدار قرار من مجلس الوزراء في نوفمبر 2004 باعتماد المذكرة التي تقدمت بها في هذا الشأن، كما نص القرار على «حشد كل الجهود لدعم ما تقوم به وزارة الخارجية من مساع لفوز مصر بعضوية دائمة في مجلس الأمن».



وأحتاج هنا إلى العود قليلًا بالقارئ إلى الوراء للإشارة إلى ما فقدته مصر من أرضية إفريقية خلال السنوات السابقة لعودتي، فلا بد أن نعترف أن فترة المد الثوري الإفريقي ودور مصر في دعم حركات التحرر الإفريقية مثلت رصيدًا هائلًا لمصر على الساحة الإفريقية، وقد حافظت مصر على هذا الرصيد حتى نهاية الثمانينيات، وربما إلى منتصف التسعينيات قبل أن يبدأ في التآكل نتيجة لغياب الرئيس المصري عن المشاركة النشيطة في الأنشطة الكبيرة لإفريقيا في ضوء محاولة الاغتيال التي تمت في عام 95 في أديس أبابا...

وكنت أستشعر الحاجة - من خلال متابعتي باهتمام لأوضاعنا بالقارة وما يتحدث به خبراؤنا من المتخصصين في الشئون الإفريقية من أن دورنا يتهدده الاضمحلال إذا ما استمرت سياساتنا هكذا - للتحرك النشط القوي... وهو الأمر الذي قمت به فور تكليفي بمهمة وزير الخارجية إذا سافرت إلى جنوب إفريقيا والسودان بعد أيام قليلة من بدء مهمتي، كما قمت بزيارة كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا قبل نهاية عام 2004... وكان من التقيتهم من القادة الأفارقة... يقولون أين أنتم؟!... ولماذا تغيبون عنا؟! وظهر ذلك جليًا في مطلع عام 2005، وهو العام الذي كان - للمفارقة الشديدة - قمة احتياجنا للدعم الإفريقي... ومثلما سبق أن أوضحت في الفصول السابقة... كان بطرس غالي قد غادر إلى الأمم المتحدة سكرتيرًا عامًّا في أول يناير 92... وحاول عمرو موسى أن يغطي كل اهتماماته ومسئولياته بما فيها إفريقيا دون تكليف وزير دولة بوزارة الخارجية... على حد تفكير أحمد ماهر السيد في فترة لاحقة... ثم حاولت فايزة أبو النجا أثناء مسئولياتها كوزيرة للدولة للشئون الخارجية أن توسع من إطار الحركة المصرية في إفريقيا في الفترة من أكتوبر 2001 حتى خروجها من الخارجية في يوليو 2004، إلا أن جهودها لم تكن بالقدر الكافي الذي يؤمن المصالح المصرية... وعاد غياب الرئيس مبارك عن القمم والأنشطة الإفريقية لكي يطاردنا بشكل حاد مرة أخرى.

وتبدت المفارقة واضحة في أبلغ صورها فيما رأيته في القمة الإفريقية في أبوجا بنيجيريا في يناير 2005، التي كانت أول قمة إفريقية أحضرها بوصفي وزيرًا لخارجية مصر، حيث

لاحظت منذ اليوم الأول لوصولنا وجود قدر من الجفاء تجاه الوفد المصري، وهو الشعور نفسه الذي أحس به باقي زملائي في الوفد، ولكني أوضحت للجميع أن مهمتنا الأولى خلال المؤتمر يجب أن تكون الانتشار بين الوفود الإفريقية والتركيز على استعادة الأرضية المشتركة والتواصل مع جميع الوفود الإفريقية، لذلك بذلت قصارى جهدي للاجتماع بأكبر عدد ممكن من وزراء الخارجية الأفارقة، كما دعوت كثيرًا منهم لزيارة مصر ووعدت بزيارتهم في بلادهم لبحث دفع جميع سبل التعاون الثنائي بين البلدين.

ولابد أن أشير إلى ما لاحظته من جفاء شديد من جانب وزيري خارجية جنوب إفريقيا ونيجيريا، ولم أندهش لهذا حيث إن كلا البلدين طامع في العضوية الدائمة، ويدرك أن مصر هي المنافس الطبيعي الذي تخشى شوكته على الساحة الدولية، وبخاصة عندما يحل وقت الذهاب إلى الجمعية العامة للاحتكام إلى أصوات جميع أعضاء الأمم المتحدة، وكلاهما يوقن من أن تشعب علاقات مصر الدولية وامتدادها عبر القارات الخمس سيرجح كفتها عند التصويت، خصوصًا أن مصر تمتلك أضخم شبكة تمثيل خارجي بين الدول النامية من حيث عدد السفارات والقنصليات في مختلف دول العالم، وهي شبكة تمتد منذ الخمسينيات من القرن الماضي من أقصى نقطة في آسيا إلى أدنى نقطة في أمريكا اللاتينية... كنا نعمل على إطلاع بعثاتنا المنتشرة في هذه الدول على كل عناصر وخلفيات الملف بكل تفاصيله والمؤكد أن من سيدرس هذه المعركة بعد سنوات، سيجد أن وزارة الخارجية قد تبادلت آلاف الصفحات في برقيات وتوجيهات ورسائل مع بعثاتها في الخارج تحقيقًا لأهدافنا وحماية لمصالحنا.

ورغم الضغط الشديد من جانب نيجيريا وجنوب إفريقيا على باقي الدول الإفريقية للموافقة على اعتماد خيار توسيع المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، فقد قررت القمة تشكيل لجنة لبحث الموضوع، على أن تجتمع اللجنة في أواخر فبراير التالي في سوازيلاند.

وبالفعل، اجتمعت اللجنة لبحث المسألة وللنظر أيضًا في المعايير الواجب توافرها في المرشح الإفريقي للمقعد الدائم، ووسط ما كان يصلني من تقارير، من الوفد الذي

أرسلته لحضور الاجتماعات، استوقفتني مسألتان كانتا شديدتي الدلالة على ما وصلت إليه العلاقات المصرية الإفريقية، بل للأسف العربية، من تباعد في المواقف، حيث لفت نظري ما عكسته التقارير من تنسيق واضح بين كل من ليبيا والجزائر من ناحية ونيجيريا وجنوب إفريقيا من ناحية أخرى، وكانت المسألة أو الواقعة الثانية أبلغ دلالة... حيث حدث أن تقدمت سكرتارية الاتحاد الإفريقي بتقرير تقترح فيه أن يكون في مقدمة المعايير الواجب توافرها في الدولة التي ترشح لعضوية المجلس قيام هذه الدولة بدور بارز في دعم حركات التحرير الإفريقية، وهو معيار يصب ولاشك في صالح مصر تحديدًا أكثر من غيرها من الدول الإفريقية، وبالطبع عارضت نيجيريا وجنوب إفريقيا هذا المعيار، وهو أمر كان مفهومًا ومتوقعًا، لكن ما لم يكن مفهومًا أو متوقعًا - وآلمني بشدة - كان تأييد وزير خارجية السودان لموقفهما هذا ومطالبته بحذف هذا المعيار تحديدًا، مبررًا ذلك بقوله: «وما ذنب دولة إفريقية كانت خاضعة لنظام الفصل العنصري لذلك لم تتمكن من القيام بدور في مساعدة حركات التحرر الإفريقية». والحقيقة أن هذا الموقف... مساندة السودان بالذات لجنوب إفريقيا ضد مصر... جعلني أدرك حجم ما نحن مقبلون عليه من تحد ومن صعاب جمة للدفاع عن المصالح المصرية.

انتهى اجتماع سوازيلاند إلى اعتماد وثيقة عرفت لاحقًا باسم «توافق إزولويني»، وهو اسم المدينة التي عقد فيها الاجتماع، ولم تتضمن هذه الوثيقة ما يمكن أن يمثل ضررًا بمصالح مصر، حيث اكتفت بالموافقة على خيار توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة والمطالبة بحق إفريقيا في مقعدين دائمين لهما حق الفيتو وخمسة مقاعد غير دائمة، مع إرجاء بحث مسألة معايير الترشيح إلى مرحلة لاحقة، وكنا خلال هذه الفترة في اتصال دائم مع قوى إفريقية كثيرة للدفاع عن رؤية مصرية تحقق مصالحنا.

وكان اجتماع سوازيلاند بمثابة إشارة البدء لانطلاق معركة انتخابية شرسة من جانب الأطراف الإفريقية الراغبة في الترشيح على إحدى البطاقتين الإفريقيتين، وكان واضحًا أمامي منذ الوهلة الأولى أن هذه المعركة تقوم في جوهرها على إرضاء الناخبين أكثر مما تقوم على الاعتبارات الموضوعية لكفاءة المرشح، وبصورة أكثر صراحة فإني كنت أدرك أن فوز

مصر بالدعم الإفريقي لمسعانا للفوز بالمقعد الدائم لن يتحقق دون قيامنا بتقديم ما يرضي كل ناخب على حدة، ولما كان الناخبون ليسوا أفرادًا، بل دولًا مستقلة ذات سيادة فإننا يمكننا أن نتخيل حجم الترضية التي سيحتاج إليها كل منهم من خلال مشروعات أو برامج تعاون ثنائية في المجالات المهمة بالنسبة لهم، سواء كانت المجالات التجارية أو الاقتصادية أو الزراعية أو الثقافية أو غيرها، وهي مجالات لا تخص وزارة الخارجية وحدها ولا يمكن للخارجية حسمها بمفردها دون عون حقيقي من باقي أجهزة الدولة.

ورغم أن قرار مجلس الوزراء كان يضع جميع الوزارات المصرية في موضع المسئولية إزاء معاونة الخارجية في هذه المهمة، ورغم مواصلتي إرسال التقارير إلى جميع القيادات السياسية والوزراء بشأن خطورة الأمر وحاجتنا لدعمهم من خلال تكثيف ما يمكن أن يقدموه للدول الإفريقية من برامج ثنائية، فإنه يؤسفني القول بأننا لم نجد عونًا يذكر من الغالبية العظمى من الأجهزة المصرية، بل بلغ الأمر ببعضها إلى رفض التنسيق مع وزارة الخارجية بشأن برامج ثنائية يقوم بالفعل بتنفيذها مع عدد من الدول الإفريقية، وهو أمر مازلت حائرًا في تفسيره، إلا إذا كانت الموارد المالية هي الحاجب للتعاون وليس ضعف إرادة المنافسة.

على أية حال، واصلنا في وزارة الخارجية عملنا للترويج لأحقية مصر لشغل أحد المقعدين الدائمين اللذين اقترح تقرير كبار الشخصيات تخصيصهما لإفريقيا، ومحاولة كسب الجولة على المستوى الإفريقي للحصول على إحدى بطاقتي الترشيح الإفريقيتين قبل الذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماد هذا الترشيح.

وطوال الأعوام 5 – 2007 أخذ هذا الملف، وترميم العلاقات المصرية الإفريقية، وقتًا وجهدًا هائلين مني ومن جميع إدارات وزارة الخارجية، وأعتقد أن هذه الفترة شهدت كمًّا غير مسبوق من الزيارات الإفريقية المتبادلة، سواء من جانب وزير الخارجية المصري أو من جانب وزراء الخارجية الأفارقة، كما حرصت على المشاركة في كل الاجتماعات الوزارية والقمم الإفريقية اللاحقة، ولم أترك سبيلًا متاحًا لتعزيز علاقات مصر بأية دولة إفريقية إلا وطرقته، سواء من جانب الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا التابع لوزارة



الخارجية، مع ضعف موارده، أو من خلال دفع برامج التعاون المتاحة من خلال بقية الوزارات المصرية... وحاولنا أن نوظف علاقات دول الخليج العربي من أصدقائنا وإخوتنا واستخدام تأثيرهم لإقناع دول إفريقية مختلفة بتأييد الموقف المصري... وكانت الكويت والإمارات وعُمان في مقدمة هذه الأطراف التي ساعدتنا.

كان تقديري طوال الوقت، منذ اكتشافى ضعف الوضع والموقف المصري في أبوجا في يناير 2005، أنني سأحتاج لأربعة أعوام إضافية على الأقل لكي أستطيع والخارجية المصرية تجاوز هذه الفترة من الضعف المصري وبناء وضع جديد يعطينا فرصة معقولة للتنافس.

وعملت على الجبهة العربية، حيث قدمت مشروع قرار إلى القمة العربية في الجزائر في مارس 2005 لتأييد مسعى مصر للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وهو القرار الذي تم اعتماده بالإجماع تحت رقم 307/ ب في 23 مارس 2005، ورغم أن الجزائر كانت مقر القمة ذاتها فقد شنت في اليوم التالي مباشرة حملة دبلوماسية عنيفة للتشكيك في صدور التأييد العربي للمسعى المصري، ووصلت الحملة إلى حد التشكيك في صدور القرار العربي من الأساس... كانت الجزائر تعلم... أو هكذا كانت قراءتي لتوجهاتها أنها لا تستطيع أن تنافس مصر على حصة الشمال الإفريقي في إطار القارة الإفريقية أو على مستوى الأمم المتحدة، من هنا فهي ترغب في تعويق موضوع موافقة إفريقيا على طلب مقاعد دائمة العضوية وتفضل عليها بالتأكيد خيار قصر التوسيع على المقاعد غير الدائمة وهي تلتقي في ذلك الموقف مع الكثير من القوى متوسطة التأثير الدولي التي تعمل على حماية أوضاعها من خلال التركيز على هذا الخيار... مثل إسبانيا وإيطاليا وماليزيا وإندونيسيا والباكستان والأرجنتين وغيرها كثير. ومن ناحيتي وبكل الأمانة الموضوعية كنت أميل شخصيًّا لهذا الخيار؛ لأنني كنت أتصوره الخيار الأسلم في عالم اليوم الذي يجب فيه ألا نسمح بظهور قوى إضافية مدللة بل أن نعمل على تقيد أداء وسلطات القوى دائمة العضوية الحالية.

ومع وضوح الموقف الجزائري المعارض لتوسيع العضوية الدائمة... ورغم أني كنت أثق في أن الجزائر ستضطر في اللحظة المناسبة لإظهار رفضها لحصول مصر هي الأخرى على مقعد دائم إذا ما سارت الأمور في هذا الاتجاه، فقد قررت أن أعمل على التعاون

المصري الجزائري، وتوظيف الظهور الجزائري العريض على مستوى القارة من أجل تحقيق أهدافنا... ثم يكون لكل حادث حديث.

وكان الكثيرون من خبراء الخارجية المصرية يرغبون في الصدام مع الجزائريين ولا يثقون في توجهاتهم أو دوافعهم... ورغم معرفتي بكل ذلك فقد مضيت أصمم على العمل معهم لهزيمة توجهات الطامحين الأفارقة الآخرين والإتيان بهم للاعتراف بأن هناك حقوقًا للعرب... الذين يدفعون أو يساهمون بحوالي خمسين في المائة من ميزانية الاتحاد الإفريقي ولا يتصور ألا يكون لهم مقعد من المقاعد الدائمة.

وعلى الساحة الإفريقية، كان لافتًا أن منافسي مصر، وبخاصة نيجيريا، لجئوا إلى أساليب غير مألوفة في العمل الدبلوماسي للفوز بالدعم الدولي لترشيحهم، سواء بالتنسيق مع الدول الكبرى مثل اليابان وألمانيا، أو بالتفريط في المصالح الإفريقية لإرضاء الدول الفاعلة في الملف. وعلى سبيل المثال فإن الموقف الإفريقي الذي اعتمده اجتماع أزولويني في 22 فبراير 2005 كان يطالب بحصول الأعضاء الدائمين الأفارقة على حق النقض ليكونوا على قدم المساواة، لكننا فوجئنا بقيام سفارة نيجيريا في بكين بتوجيه مذكرة إلى الخارجية الصينية في اليوم التالي مباشرة للاجتماع، أي في 23 فبراير 2005، تطلب فيها تأييد الصين للترشيح النيجيري، مع إبداء استعداد نيجيريا للتنازل عن الفيتو مقابل هذا التأييد، وكان أمرًا مهولًا أن تقوم نيجيريا بالتفريط في المطالب الإفريقية بهذا الشكل بينما هي الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي.

ورغم أن صورة هذه المذكرة قد وصلتني من سفارتنا في بكين، فإنني رفضت توصية من معاوني في هذا الملف بفضح الموقف النيجيري على الملأ أمام الدول الإفريقية، وذلك حرصًا مني على اتباع حملة ترشيح تليق بالقيم والأخلاق المصرية.

لكن إصرار نيجيريا على توجيه سهام حملتها الانتخابية تجاه مصر وحدها اضطرني للتفكير في تغيير هذا النهج، فعلى سبيل المثال فوجئت بحملة إعلامية نيجيرية مسعورة تجاه مصر، بلغت قمتها بإدلاء الرئيس النيجيري بنفسه بحديث صحفي هاجم فيه مصر ودعا لاعتبارها دولة غير إفريقية، وهو نفس الموقف الذي كرره وزير خارجيته في قمة سرت في

ليبيا في يوليو 2005، ولم يكن أمامي وقتها سوى مقاطعته والتلويح أمام وزراء الخارجية الحاضرين بالمذكرة التي أرسلتها السفارة النيجيرية في بكين تعرض فيها التفريط في المطالب الإفريقية، وبينما أنا أحكي القصة لوزراء الخارجية الأفارقة، المذهولين من فداحة التصرف النيجيري، كان زملائي في الوفد المصري ينفذون تعليماتي المسبقة بتوزيع صور من المذكرة على باقي الوفود، مما أوضح صدق ما أقوله.

وأسقط في يد النيجيري، الذي واصل الصراخ محاولًا مقاطعتي مدعيًا أن المسألة كانت خطأ وقع فيه سفيره في الصين... ومع ذلك كان من الواضح أن كلامه لم يجد آذانًا صاغية من باقي الوزراء، وانتهى الاجتماع إلى قرار إفريقي جديد يعيد التأكيد على عناصر الموقف الإفريقي كافة، ولم تخرج نيجيريا وجنوب إفريقيا بما كانتا تأملان فيه من الفوز بالدعم الإفريقي لترشيحهما للعضوية الدائمة.

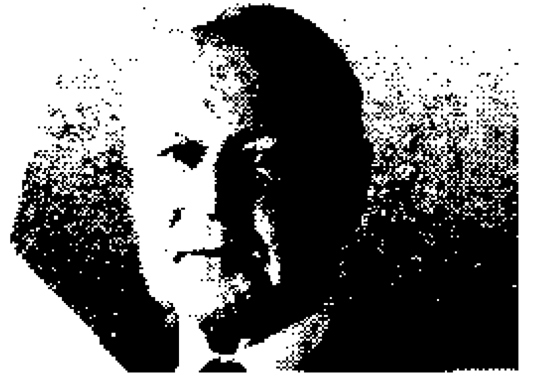
وأود أن أشير هنا إلى أن جنوب إفريقيا أقامت حملتها الانتخابية - حتى منتصف 2005 على الأقل - على الترويج لأحقيتها في المقعد دون الطعن في باقي المرشحين، مثلها في هذا مثل مصر، وقد يرجع هذا إلى قيام نيجيريا بهذا الدور العدواني تجاه مصر، وكان تقديري منذ البداية أن جنوب إفريقيا تترك نيجيريا تتصدر المشهد وتكتسب العداوات واحدة تلو الأخرى بينما تدخر هي قوتها للمرحلة الأخيرة من السباق، وقد أتت هذه المرحلة الأخيرة، أو هكذا تصورت جنوب إفريقيا، عندما وجهت الدول الأربع الطامحة في العضوية الدائمة، اليابان وألمانيا والهند والبرازيل، الدعوة للدول الإفريقية لعقد اجتماع مشترك فور انتهاء قمة «سرت» لبحث تنسيق المواقف

وعقد الاجتماع بالفعل في نيويورك في 19 يوليو 2005، ورغم ما بذلته نيجيريا وجنوب إفريقيا من جهد هائل لتليين الموقف الإفريقي فإن الاجتماع لم يتوصل إلى أي نتيجة، حيث تمسكت الوفود الإفريقية بالحصول على مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة، كما لم ترض بالتنازل عن الفيتو، وقد جعل هذا الموقف الاتفاق مستحيلًا، حيث كانت الدول الأربع على استعداد لتأييد حصول إفريقيا على مقعدين دائمين، لكنها لم تستطع الموافقة على حصولها على خمسة مقاعد غير دائمة خشية إغضاب باقي المجموعات الجغرافية، كما لم تستطع الدول الأربع الموافقة على حصول الدائمين الجدد على حق الفيتو، لأنها تدرك تمام

الإدراك أن الدول التي تتمتع حاليًا بالعضوية الدائمة لن توافق بالمرة على ذلك وستعرقل التوسيع برمته قبل أن تمنح أي دولة جديدة هذا الحق على قدم المساواة معها.

ورغم فشل الاجتماع فإن الدول الأربع لم تيئس، واتفقت مع رئيس الاتحاد الإفريقي - نيجيريا - على اجتماع ثانٍ في الأسبوع التالي مباشرة، وبالفعل عقد الاجتماع في لندن في 25 يوليو 2005، وكان أمرًا مضحكًا أن وزراء خارجية الدول الأربع البرازيل وألمانيا والهند واليابان جلسوا في الصالون خارج قاعة الاجتماع لمدة أربع أو خمس ساعات ينتظرون اتفاق المجموعة الإفريقية نفسها على مطالبها، وكان الاجتماع الإفريقي عاصفًا حيث تزعمت مصر عددًا من الدول الإفريقية التي رفضت رفضًا باتًّا التنازل عن أي من المطالب الإفريقية، وتم الاتفاق في نهاية الأمر على الاكتفاء بالاستماع إلى ما يعرضه وزراء خارجية الدول الأربع دون الرد عليهم سلبًا أو إيجابًا قبل العودة إلى الرؤساء الأفارقة خلال قمة أديس أبابا في يناير 2006، لكن الوفود الإفريقية فوجئت بطلب وزير خارجية ألمانيا الاجتماع منفردًا بوزير خارجية نيجيريا في قاعة جانبية متصلة بقاعة الاجتماعات، وبينما كان الوزير الألماني يخرج بين الحين والآخر للتنسيق مع زملائه وزراء الخارجية الثلاثة الآخرين، بقي الوزير النيجيري في القاعة الجانبية دون أن يخبر باقي الوفود الإفريقية بما يجري، وفور انتهاء الاجتماع الثنائي عاد الوزير النيجيري إلى مقعده صامتًا لا يجيب عن استفسارات باقي الوزراء الأفارقة، ولم يتكلم حتى بدأ الاجتماع الرسمي بين الدول الأربع والوفود الإفريقية، وعندما طرحت الدول الأربع عناصر اتفاق يقوم على القبول بالمقعد الخامس غير الدائم ولكن مع عدم تخصيصه لإفريقيا بمفردها بل تشاركها فيه باقي المجموعات الجغرافية بالتناوب.. تصورت وزير خارجية جنوب إفريقيا أن ساعة الحسم قد أزفت، لذلك سارعت بإعلان الموافقة دون استشارة باقي الوفود الإفريقية... بينما زاد عليها نظيرها النيجيري بالتطوع بإعلان تنازل إفريقيا عن الفيتو، وبالطبع هبت وفود إفريقية عديدة، في مقدمتها وفد مصر، للاعتراض بشدة على ذلك، مما دفع النيجيري لفض الاجتماع.

لابد أن أشير هنا إلى أنه بينما كان التنسيق النيجيري الجنوب إفريقي يسير على أشده ظاهريًّا، استقبلنا في القاهرة في 18 يوليو 2005 مبعوثًا رئاسيًّا نيجيريًّا يحمل رسالة تطلب تبادل التأييد بين مصر ونيجيريا للفوز بعضوية مجلس الأمن، مضيفًا أن: «جنوب إفريقيا لا



يمكنها تمثيل إفريقيا لحداثة عهدها كدولة إفريقية معنية بالمشكلات والموضوعات الإفريقية». كما قابل مستشار الأمن القومي النيجيري سفيرنا في أبوجا ونقل ذات الرسالة ولا حاجة بي للتعليق على هذا الموقف الذي يظهر الأساليب التي اتبعها منافسونا في هذا الملف.

ظل الموقف الإفريقي من تأييد مطالب الدول الأربع غير واضحٍ، مما حدا بنيجيريا لمحاولة حسم الأمر برمته من خلال الدعوة إلى قمة إفريقية طارئة في أديس أبابا في 4 أغسطس 2005، ويبدو أن الاستياء من النهج النيجيري كان قد بلغ مبلغه من معظم الدول الإفريقية، حيث تجاهل معظمها الطلب النيجيري لعقد القمة، وبالفعل عممت سكرتارية الاتحاد الإفريقي مذكرة تفيد بعدم عقد القمة لعدم توافر النصاب القانوني من التأييد لعقدها، لكننا فوجئنا بمذكرة مضادة من رئاسة الاتحاد الإفريقي (نيجيريا) تفيد بعقد القمة رغمًا عن مذكرة سكرتارية الاتحاد الإفريقي. وكان هذا تصرفًا غير مسبوق من ناحية مخالفة القواعد الإجرائية للاتحاد الإفريقي.

وأود هنا التوقف عند موقف دقيق للغاية وجدت نفسي فيه، حيث كان واضحًا أن الهدف النيجيري الوحيد من هذه القمة هو إجبار الدول الإفريقية على التفريط في مطالبها والتماشي مع ما تقترحه الدول الأربع بغض النظر عن اتفاقه مع المصالح الإفريقية، وكان قد بات واضحًا أيضًا أن النهج النيجيري في استغلال رئاستها للاتحاد والاجتماعات الإفريقية يقوم على تجاهل أي أصوات معارضة لما يطرحه الرئيس وفرض الموقف الذي يتفق والمصالح النيجيرية فقط، لذلك قدم لي معاوني في هذا الملف مذكرة تتضمن جميع تلك الاعتبارات وتقترح رفض مصر المشاركة في القمة الطارئة وقيامنا بإعلان عدم التزامنا بأية قرارات تصدر عنها، وقد جمعتهم للاستماع لهم واحدًا تلو الآخر، حيث اتفقوا جميعًا على ضرورة مقاطعة القمة، لكني اكتفيت بالقول بأنني سأفكر في الأمر مليًّا، وقضيت تلك الليلة أفكر في الأمر وأوازن جميع العقبات والاحتمالات، حتى انتهيت إلى ضرورة مشاركتنا في القمة والدفاع عن المصالح المصرية قدر طاقتنا وليكن ما يكون، فلم أتخيل تخلف مصر عن قمة إفريقية مصيرية بهذا الشكل، لذلك عقدت اجتماعًا في الوزارة في اليوم التالي وأبلغت مسئولي الملف بقراري الذهاب إلى القمة، حيث تحركنا على الفور للتمهيد لتحركاتنا خلالها

من خلال عدد كبير من الاتصالات الهاتفية أجريته مع كثير من وزراء الخارجية الأفارقة لتنبيههم إلى خطورة النهج النيجيري على المصالح الإفريقية، كما وجهنا مذكرات رسمية إلى جميع الدول الإفريقية لفضح مخالفة التصرف النيجيري للقواعد القانونية.

وأعددنا رسائل من الرئيس مبارك إلى كل رؤساء الدول الإفريقية نحثهم على التمسك بالموقف الإفريقي في كامل عناصره... وكان المنطق المصري في التمسك بعنصر الفيتو... والتمسك أيضًا بمقعدين إفريقيين دائمي العضوية... أن هذه المطالب يصعب قبولها من القوى دائمة العضوية الحالية التي ترفض الفيتو للجدد أو التوسيع لأكثر من خمسة مقاعد... وكنا نتحدث عن ستة [اثنين لإفريقيا/ ومقعد لكل من اليابان/ الهند/ ألمانيا/ البرازيل]...

كنت، ونتيجة لاقتناعي بأن هناك محاولة جادة للغاية يتم بذلها على مستوى القوى الكبيرة الطامحة للحصول على العضوية الدائمة... ونتيجة لعدم ثقتي في القوى دائمة العضوية الحالية أو توجهاتها الحقيقية رغم ثقتي أنها لا تبغي أن تشهد فعلًا توسيعًا للمجلس... ولما كنت أخشى أن يحدث ما يمكن أن يؤثر على مصالح مصر، مثلما قلت، لعقود... فقد أقحمت نفسي على الرئيس مبارك الذي لم يكن على اطلاع على المسألة عند طرحي لها عليه... تليفونيًا... ومع العرض الكتابي التفصيلي لها، وبمساعدة من سكرتير الرئيس للمعلومات السفير المقتدر سليمان عواد الذي كانت خدمته الممتدة كنائب لرئيس الوفد المصري لدى الأمم المتحدة في نيويورك، عنصرًا داعمًا لجهودنا لإقناع الرئيس بالاهتمام بالمسألة وبخطورتها على أوضاع مصر الدولية... بدأ الرئيس يعطيها اهتمامه... وكان يميل، مثلي، إلى تأييد التوسيع للمقاعد غير الدائمة فقط ولاقتناعه بأنه لن يتم التوسيع للمقاعد الدائمة... وكثيرًا ما أخذ يردد ما تحدث به مساعد وزير الخارجية الأمريكية معه في إحدى المشاورات بأن الولايات المتحدة لن توافق على التوسيع الإفريقي المقترح... على أي الأحوال تحمس الرئيس لتوقيع الخطابات إلى الرؤساء الآخرين، وأرسلت على وجه السرعة لكل الدول الإفريقية لكي يطلع عليها قادة الدول قبل انعقاد القمة الاستثنائية..

ووصلنا إلى أديس أبابا في اليوم السابق للقمة، ولم يكن هناك أي وقت لإضاعته، حيث واصلت لقاءاتي مع وزراء الخارجية الأفارقة لحثهم على التمسك بالمطالب الإفريقية



المشروعة وعدم التفريط في أي منها، ورغم أن كثيرًا من الوفود الإفريقية كانت ممثلة على مستوى رئيس الجمهورية، بينما يرأس الوفد المصري وزير الخارجية، فقد نجحت في الالتقاء بعدد من الرؤساء الأفارقة ونقلت لهم الموقف نفسه.

بدأت القمة الطارئة في العاشرة من صباح يوم 4 أغسطس، واستغرقت جلسة واحدة امتدت لسبع ساعات متصلة في نقاش محتدم أجبر جميع الرؤساء الأفارقة على البقاء في مقاعدهم دون مغادرتها ولو لدقائق معدودة، حيث بدأت بعرض من جانب وزير الخارجية النيجيري لوقائع اجتماع لندن وفقًا لرؤيته الخاصة، وقد اضطررت لمقاطعته أكثر من مرة للتنبيه إلى عدم دقة ما يسرده من وقائع، وبخاصة زعمه أنه قد تم الاتفاق في لندن على تعديل المطالب الإفريقية، وبينما كان رئيس الاجتماع (رئيس نيجيريا) يحاول استصدار موافقة القمة على تقرير وزير خارجيته قام رئيس زامبيا بمقاطعته معلنًا غضبه من إدارة الجلسة بهذه الطريقة، وتبعه عدد من الدول الإفريقية في ذلك، ورغم محاولة رئيس جنوب إفريقيا معاونة حليفه النيجيري بهدوء فقد كان واضحًا أن الكيل الإفريقي قد طفح من المسلك النيجيري، وانتهت القمة إلى رفض تعديل المطالب الإفريقية والتأكيد على التمسك بها بحذافيرها، وكانت هذه النتيجة بمثابة انتصار لما قمنا به في وزارة الخارجية المصرية من مساع على مدى الأشهر الماضية للحفاظ على تماسك وصلابة الموقف الإفريقي، وبالطبع كانت رحلة العودة من أديس أبابا من أمتع اللحظات التي مررت بها أنا وزملائي في الوفد المصري.

قمت بإجراء اتصال من مطار أديس أبابا بسكرتير الرئيس للمعلومات الذي كان يحاول التعرف - على مدى أعمال اليوم - على الموقف وقلت له: «إننا دحرنا خصومنا»... وقلتها بالإنجليزية عندما كان وزير خارجية نيجيريا يسير أمامي... وأعود إلى السفير سليمان عواد الذي اتصل بالرئيس في برج العرب لإحاطته بالموقف... وأخذ الرئيس على مدى ساعات الرحلة من أديس أبابا إلى القاهرة يسأل عما إذا كنا قد وصلنا من عدمه ومعطيًا تعليمات بأن أتصل به فور الوصول... ووصلنا في الحادية عشرة مساءً... واتصلت من منزلي في هليوبوليس على التليفون المؤمن... وأبلغني سكرتير الرئيس أنه لن يوقظ الرئيس إلا إذا كان الأمر بالغ الحيوية، ورأيت التأجيل للغد... وأفاجأ بتليفون الرئاسة يدق في حجرة

نومي سعت 700 صباح الجمعة... ويتحدث الرئيس طالبًا تقريرًا كاملًا وأخذ يستفسر ويدقق فيما سردته عليه... وكان بادي الارتياح...

لم تيئس نيجيريا من محاولة تغيير الموقف الإفريقي، حيث استغلت رئاستها للاتحاد الإفريقي لمعاودة الكرة مرة أخرى من خلال الدعوة لقمة طارئة ثانية في نوفمبر 2005، لكن حظها لم يكن أفضل، حيث انتهت القمة إلى اعتماد قرار جديد بالتأكيد على المطالب الإفريقية. .

أزعم أن فشل قمتي أديس أبابا الطارئتين في أغسطس ونوفمبر 2005 في تعديل الموقف الإفريقي كان نقطة المنحنى التي بدأ عندها تراجع الملف على المستوى الدولي بالكامل، حيث أيقنت الدول الأربع عدم قدرة حلفائها الأفارقة على تعديل الموقف الإفريقي، وبالتالي لم تتمكن هذه الدول من حشد عدد الأصوات الكافي لاعتماد مشروع قرار في الجمعية العامة حول توسيع المجلس، وتدريجيًا بدأ الاهتمام الدولي بالملف في التراجع، خاصة مع نجاح مصر في إفشال مسعى مماثل لتعديل المطالب الإفريقية في قمتي الخرطوم يناير 2006 وبانجول يوليو 2006، وأيضًا في بقية القمم الإفريقية المتعاقبة حتى يومنا هذا، حيث أصبح أمرًا روتينيًا إصدار قرار بإعادة التأكيد على المطالب الإفريقية الواردة في توافق أزولويني.

كانت الصين تحارب معركة شرسة ضد التوسيع لخشيتها من حصول اليابان والهند على مقاعد دائمة... من هنا كانت تعمل معنا في اتساق لصيق... وانطلقت في التعاون معها من واقع الرؤية في أهمية الاستفادة من التأثير الصيني الكبير على المسرح الإفريقي... كانت الصين تقدم مساعدات اقتصادية تتجاوز المليارات من الدولارات للدول الإفريقية في حين كان برنامج التعاون الاقتصادى المصري مع القارة لا يتجاوز في عام 2004 عشرة ملايين دولار، أخذت تزيد تدريجيًا، تحت ضغطي على رئاسة الحكومة لتصل في عام 2011 إلى 23 مليون دولار سنويًا... من هنا كان الدعم الصيني مطلوبًا جدًا لتحقيق الهدف المشترك وذلك رغم أننا لم نكن نعارض حصول دولة مثل اليابان أو ألمانيا على العضوية الدائمة مادام هذا الوضع لم يلحق الضرر بنا... بل أبلغت وزيري خارجية البلدين بشكل دائم وفي



كل اللقاءات برؤيتنا في هذا الشأن وتحدثت مع وزير خارجية اليابان، على هامش اجتماع وزراء خارجية الدول المهتمة بالشأن العراقي في نوفمبر 2004 بشرم الشيخ... أن مصر وإن كانت تتفهم الطموحات اليابانية وعلى استعداد أن تؤيدها، فإن مصر تضع أمام اليابان مقترح التزام اليابان بتأييد مصر في عدم الغياب عن مجلس الأمن الموسع إذا ما تم الاتفاق عليه... أما إذا رفضت اليابان... فإن مصر لن تساعد في مسألة التوسيع وربما سوف يؤدي إلى إجهاضها... وكان الوزير الياباني ينظر ويستمع باستغراب شديد لهذا الوزير المصري «المتهور» الذي يتحدث بمواقف قد تتجاوز قدرات بلاده... وحقيقة الأمر فقد كنت أثق في قدرتنا على جمع الموقف الإفريقي حولنا، وبذلت محاولة أخرى مع وزير خارجية الهند عند زيارته لنا بالقاهرة مشيرًا إلى إمكانية تعاوننا المشترك وأن نعمل معًا لنصرة بعضنا إلا أن الهنود لم يستجيبوا للطرح الذي قدمناه لهم...

كنت أستشعر الخشية، من ناحية أخرى، من تصرفات ليبيا تحت قيادة القذافي الذي كانت تحركه فكرة واحدة فقط وهي أن يكون هناك مقعد إفريقي دائم واحد يشغله ممثل الاتحاد الإفريقي وليس دول إفريقية... وكان يدفع بهذه الأفكار التي كنت أعلم بأن المجتمع الدولي لن يوافق عليها... وكان مصدر قلقي أن تتجه الأمور إلى هذا المسار ويتصور القذافي أنه قادر على الحصول على المقعد الدائم المخصص لإفريقيا ثم يذهب المقعد إلى دولة أخرى وينكشف الوضع العربي نتيجة لهذا التخبط الليبي... وكان الرئيس السنغالي «واد» وفي ضوء منافساته مع رئيسي جنوب إفريقيا ونيجيريا يلعب هو الآخر في هذا الاتجاه... وكنت أحمل كثيرًا على هذه الانتهازية الموالية للقذافي الذي كان يحاول، أثناء اللقاءات مع الرئيس مبارك، إقناعه بسلامة رؤيته... وبالتالي يطالبه بأن يفرض التغيير على الموقف المصري الذي كنت أدافع عنه...

وأتذكر في هذا السياق أنني انتقدت وزير خارجية نيجيريا انتقادًا حادًّا أمام مبارك والقذافي واصفًا إياه بأنه وزير «أرعن جاهل» ولاحظت تعبيرات عدم الرضا على الرئيس مبارك الذي كلف السفير سليمان عواد بأن يبلغني بأن الرئيس دهش من حدة موقفي وأنه لا يحب الإساءة للمسئولين الآخرين في الدول، خاصة أمام أطراف ثالثة... وكشف هذا الوضع أمامي أن مبارك لا يثق فيما يمكن أن يفعل القذافي بأي معلومات أو أحاديث تدور أمامه...

كان النيجيريون يلعبون ضدنا بجفاء وقدر من السخف الشديد... وأصدرت تصريحًا أنتقد فيه بعض مواقفهم العلنية وأحاديثهم عن مصر... وأبلغني الرئيس بقلقه وأنه لا يليق الصدام مع أطراف إفريقية.. وأجبته أنني فعلًا أراعي ذلك تمامًا إلا أن النيجيريين يتجاوزون الكثير من الحدود في أساليبهم ضدنا في هذه المعركة المحتدمة...

كان رئيس نيجيريا يحاول في قمة الخرطوم الزعم أن السودان لا يمكنه رئاسة الاتحاد الإفريقي بسبب اتهام الرئيس البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية... وأن المطلوب بالتالي من الاتحاد أن ينظر في التمديد للرئاسة النيجيرية لمرة ثالثة... ورفضنا وحشدنا الجهود لتأييد طرف ثالث وحققنا هدفنا وخرجت نيجيريا من الرئاسة التي حاولت استخدامها بأسوأ صورة لخدمة مصالحها الضيقة في الحصول على مقعد دائم لم يكن إطلاقًا متاحًا لها.

فرضت معركة توسيع مقاعد مجلس الأمن على مصر أن تبذل الجهود في إطار توسيع أطر الحركة المصرية ومحاولة تعزيز مواقفنا الدولية وحتى نستطيع توظيفها إذا ما جاءت معركة إفريقية أو دولية أخرى على مستوى التصويت بالأمم المتحدة...

عملت طويلًا من أجل تحقيق التفاهم مع البرازيل/ الهند... وأكدت لهم أن البوابة الإفريقية هي مصر وليس غيرها قاصدًا نيجيريا... وأقنعت الرئيس بأهمية بناء علاقات قوية مع البرازيل وجنوب إفريقيا واستعادتها مع الهند... وسافر مبارك إلى الهند... ثم إلى جنوب إفريقيا... وكان يُعد أكثر من مرة - وتحت إلحاحي - للسفر إلى البرازيل... إلا أن وفاة حفيده وتدهور صحته منعاه من القيام بهذه الرحلة الطويلة التي كنت قد ربطتها بزيارة إلى الأرجنتين... وربما أيضًا المكسيك... كانت آمالي كبيرة وإمكانياته الصحية محدودة وخشية معاونيه المباشرين عليه هائلة.

وزود الرئيس بتقرير للتحدث مع رئيس وزراء الهند ورئيس جنوب إفريقيا برغبة مصر في الانضمام إلى تجمعهم الثلاثي مع البرازيل المسمى «بالإبسا»... وقمت بزيارة البرازيل شخصيًّا مرتين... وكانت ردود الفعل إيجابية... إلا أن هذه الدول كانت تناور هي الأخرى حولنا... ونظرتها تنصب على توسيع مجلس الأمن... وكنت أحث الحكومة



المصرية على الانفتاح عليهم... وكان الكثير من وزراء الحكومة يتحركون في هذا الاتجاه أخذًا في الاعتبار أن المفتاح مع هؤلاء كان هو التجارة... والتجارة... والتجارة فقط... ولا اعتبارات أخرى. كان هناك... ولايزال مجموعة الـBRIC.... أي البرازيل/ روسيا/ الهند/ والصين... ويجمعنا بدولها جميعًا أحسن العلاقات... وهي مجموعة لها قدرتها الاقتصادية البازغة وذات إمكانيات كبيرة للتأثير على التجارة الدولية... وكنت أستشعر أن جنوب إفريقيا ستحاول الانضمام إلى هذه المجموعة... من هنا رأيت إمكانية بذل محاولة في هذا الاتجاه... وكتبت إلى وزراء خارجية هذه الدول... وكان رد الفعل المظهري الشكلي هو التأييد، إذ يقدر الجميع فاعلية الدور السياسي المصري... وهو الدور الذي كنت أحاول توظيفه مع هذه الدول ولكي يوازن ضعف تأثيرنا الاقتصادي معهم وعلى مستوى الوضع الاقتصادي العالمي... ومرة أخرى أعترف بأن اقتصاديات هذه الدول كانت تفوق الإمكانيات المصرية بأضعاف مضاعفة... إلا أنني كنت أرفض أن نترك المسرح لمنافسينا مثلما فعلنا في عام 2000 وبعده عندما تهاونا في الانضمام إلى الهند والبرازيل اللتين فاتحتا مصر ولم تستجب... فذهبا في اتجاه جنوب إفريقيا... وأنشئ تجمع (الإبسا).

ونفاجأ بقيام مجموعة «الثمانية الاقتصادية» بدعوة مجموعة من دول الاقتصاديات البازغة (المكسيك/ البرازيل/ الهند/ جنوب إفريقيا/ الصين)... ولا تتم دعوتنا... خاصة أن الاعتبارت الاقتصادية الحاكمة للدعوة لا تؤهلنا للمشاركة معهم... كانت الدعوة إلى مصر تقتصر على عضويتها في النيباد أي الدول الإفريقية التي أطلقت هذا التجمع الإفريقي... (نيجيريا/ الجزائر/ جنوب إفريقيا/ السنغال/ مصر) للاجتماع لساعة زمن أو أقل مع مجموعة الثمانية الصناعية... وأخذنا وبنشاط واضح نبذل الجهد لإقناع الدول الثمانية بأهمية ضم مصر إلى مجموعة الاقتصاديات البازغة... وتوافق إيطاليا شريكتنا في البحر الأبيض المتوسط وتتم دعوتنا إلى قمة لاكويلا... ويذهب الرئيس بعد غياب ممتد... ثم تقوم فرنسا التي كانت تشغل مع مصر رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط بدعوتنا لقمة القوى الصناعية ويذهب الرئيس... وبدأت الأمور تتحرك... ونلاحظ أن الرئيس ساركوزي، وفي إطار مساعيه لتعزيز التعاون الفرنسي الألماني على المسرح الأوروبي والدولي يطالب

بتنشيط مسألة توسيع مجلس الأمن ويدعو في عام 2007 وما بعده إلى توسيع العضوية الدائمة وإتاحتها لكل من البرازيل/ الهند/ اليابان/ ألمانيا ودولة إفريقية، قد تكون جنوب إفريقيا... ونثور في وجه التصريح الفرنسي ونكتم غضبنا ولا ننتقد الفرنسيين علنًا وإن تحدثنا معهم بحسم في الغرف المغلقة... ويراجع ساركوزي مواقفه ويقول... «إنه يجب أن يكون هناك أيضًا دولة عربية تمثل الحضارة العربية والإسلامية»... ونستعيد وضعيتنا ويعود الرئيس الفرنسي للتحدث عن ضم قوى جديدة إلى مجموعة الثمانية لكي تكون اثنتي عشرة أو ثلاث عشرة... ونقدر أن مثل هذه التوجهات تهددنا... ونصمم أن تراجع فرنسا موقفها... ويعود ساركوزي إلى التحدث عن مصر باعتبارها الدولة الرابعة عشرة التي يمكن ضمها إلى مجموعة القوى البازغة إلى جانب الصين/ البرازيل/ جنوب إفريقيا/ المكسيك/ الهند...

ونحاول أن نقنع ألمانيا، عند استضافتها لقمة الدول الصناعية أن تضم مصر في إطار مجموعة الاقتصاديات البازغة التي ستتم دعوتها إلى مدينة هيلجندام على شاطئ البلطيق... جنوب إفريقيا/ المكسيك/ الهند/ البرازيل/ والصين... ويتقاعس الألمان... ويقولون إن الأمر ليس في يدهم ولكن في يد هذه الدول نفسها... ونرفض هذا المنطق... خاصة أن صاحب الدعوة له حرية كبيرة في الحركة مثلما كشفت إيطاليا وفرنسا بعد ذلك... ونقرر بالتالي ألا يشارك مبارك رغم دعوته تحت مظلة أخرى هي النيباد... وتتضايق المستشارة ميركل ويسود البرود لبعض الوقت علاقة الرئيس المصري بالمستشارة الألمانية... وأقول لوزير الخارجية الألماني: «عليكم أن تتفهموا حيوية الأمر بالنسبة لنا... فإذا ما ساعدتمونا... فسوف نساعدكم ولا شيء مجاني»...

ونفاجأ بتصريح لوزير دولة بريطاني يذكر فيه اسم جنوب إفريقيا باعتبارها الدولة الإفريقية التي تشغل أي مقعد دائم قادم لإفريقيا... ونعطي للبريطانيين محاضرة طويلة حول مسئوليات الدول أعضاء مجلس الأمن في متابعة الأمن والسلم الدوليين... وأن مسئوليات هذه الدول لا تنبع من قدراتها الاقتصادية فقط أو تأثيرها في إقليم هامشي من الأقاليم الجغرافية... نقصد إقليم الجنوب الإفريقي ولكن مسئوليات الدول تنبع من

قدراتها المسلحة ومدى مساهمتها في الأمن والسلم الدوليين والمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية أو مدى تأثيرها الدبلوماسي الدولي... ويتراجع البريطانيون ويميلون إلى الحذر في تناول هذه المسائل... ونتحرك في نفس الوقت مع وزارة الدفاع لتعزيز التواجد المصري في إطار قوات الأمم المتحدة للسلام في القارة الإفريقية أو على الساحة الدولية... وتتجاوب معنا... وتقفز المساهمات المصرية في القوات بشكل كبير...

ويعود ساركوزي إلى الميدان الإفريقي... وفي قمة إفريقيا/ فرنسا يحاول هز الموقف الإفريقي وفرض تغيير إفريقيا لمواقفها وكانت معركة صامتة بالسلاح الأبيض بين شريكين في رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط... ويهزم رئيس مشارك زميله... وتتوقف المحاولة في فتح الموقف الإفريقي... ويعي الرئيس الفرنسي الدرس، فيقرر أن يحصل على التفهم المصري من خلال اقتراح عقد تحالف استراتيجي بين مصر/ البرازيل/ الهند وانضمام فرنسا إليها وأن تعقد قمة رباعية في صيف 2009... ثم لا تتحقق الفكرة... وكنا على استعداد للسير فيها... ونتحرك لتعزيز وجودنا... ونرصد أن المكسيك لا تظهر الحماس أو التفهم لآمال القوى الصاعدة الأخرى... ونتحدث مع المكسيكيين ونساعد وزيرة خارجية المكسيك في إنجاح مؤتمر المكسيك للمناخ ونطالبهم بأن يتفهموا مطالبنا في مسائل التعاون مع القوى البازغة.

وفي مواجهة تدهور الاقتصاد الدولي في عام 2008 تتجه القوى الغربية وبدعوة من بريطانيا إلى تنشيط مجموعة العشرين... وهي مجموعة من الاقتصادات القوية التي اجتمعت لأول مرة في عام 98 وكانت مصر قد دعيت وقتها للمشاركة إلا أنها أهملت الأمر ومن ثم لم تتمتع بعضويتها.. وقيل في عودتها للنشاط إنها ستحل مكان الدول الصناعية الثمانية في تعاونها مع الاقتصادات البازغة... أي إن الجهد المصري طوال سنوات الانضمام إلى هذه المجموعة قد تبخر ولن يترجم إلى مشاركة إلا من خلال مجموعة العشرين... ونطالب البريطانيين والفرنسيين وكل أعضاء العشرين بالانضمام إليهم... ويناورون... ويكشف بعضهم موقفه... أن مصر ليس لديها القوى الاقتصادية التي تؤهلها مثل تركيا/ إسبانيا/ ماليزيا/ السعودية/ إندونيسيا وغيرها من الاقتصاديات ذات التاثير...

ويقترح رئيس البنك الدولي تشكيل لجنة تسيير لمعالجة الوضع الاقتصادى الدولي يضمنها عضوية كل من السعودية وجنوب إفريقيا... وأكتب إليه أجادله الرأي وبأن من الضروري

أن ينظر في وضعية مصر... ويحاول التبرير بدعوى ضخامة الناتج الاقتصاديالداخلي لهذه الأطراف بالمقارنة بالمصري الذي يقل عنها كثيرًا... ويمضي الأمريكيون في عقد قمة إضافية لمجموعة العشرين في بترسبرج ولا يستمع الرئيس الأمريكي لمطالبنا... وأتشدد في الحديث والكتابة إلى رايس بدون طائل... وأستشعر أن الأمور تتطور لغير صالحنا فيما يتعلق بالمشاركة في مجموعات وتجمعات تحكمها المعايير الاقتصادية التي لا شك أن لها تأثيراتها في المنحى السياسي الذي يمكن أن يترتب على غيابنا عنها، وقررت عدم تجاهل هذه القمم الكبيرة التي غبنا عنها بل كنت لا أترك أيًا منها ينعقد، سواء في لندن/ بترسبرج/ سيول/ أو تورونتو دون توجيه النقد والانتقاد للدول التي تسعى لفرض هيمنتها على العالم دون مشاركة الآخرين وبقية أطراف المجتمع الدولي... ولا نتوقف عن بذل الجهد... ونقوم بتوسيع إطار الحركة في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الجزر سواء في المحيط الهادي أو الكاريبي... أو بعض الإمارات الأوروبية الصغيرة تعزيزًا للأصوات إذا ما وصلنا إلى هذه النقطة... خاصة أننا رصدنا تحركات لكل من نيجيريا، وجنوب إفريقيا لتنمية العلاقات وحضور مؤتمرات تعقد في أمريكا الجنوبية وجزر الكاريبي لتوطيد العلاقات بما يسمى «أفارقة المهجر»...

كنت لا أتوقف عن ترديد عناصر القوة المصرية... أكبر قوات مسلحة على مستوى القارة، وقدرتها في المساهمة في عمليات حفظ السلام واستعدادها الدائم للمزيد... أكبر عدد من البعثات الدبلوماسية بالمقارنة ببقية دول القارة، سواء داخل إفريقيا أو خارجها مما يمكنها أن تظهر تأثيرها الدولي في كل المسائل والمشكلات تحقيقًا لأهداف مجلس الأمن في تحقيق السلام والأمن الدوليين... قوة تأثير ناعم... ثقافي/ اقتصادي بما يمكنها من لعب دور متكافئ مع جميع الثقافات بالأمم المتحدة... خاصة أنها عربية/ إسلامية/ مسيحية/ إفريقية/ آسيوية/ بحر متوسطية... وكلها يأخذها المجتمع الدولي في حسبانه... أو يجب أن يأخذها كمعيار عند التحدث في مسألة توسيع مجلس الأمن.

وقبل أن أختتم هذا الفصل أود التأكيد على أن مصر لم تسعَ لعرقلة توسيع ملف مجلس الأمن، لكنها رفضت الوقوف ساكنة، بينما يسعى الآخرون لتحقيق مصالحهم الخاصة على

حساب مصر، وإذا كان الحفاظ على المصالح المصرية يتطلب عرقلة مصالح الآخرين فإن اتخاذ قرار في هذا الشأن لا يحتاج إلى أدنى قدر من التردد أو إمعان التفكير، خصوصًا أن المصالح المصرية في هذا الشأن تطابقت مع المصالح الإفريقية المشروعة، فلم يكن بمقدورنا الموافقة على التنازل عن حقوق إفريقيا لمجرد التماشي مع طموحات أو مطامع بعض أبنائها.

الفصل السادس
مياه النيل
التحدي ومحاولة التفاهم

بتعييني وزيرًا للخارجية كان من الطبيعي أن أعطي اهتمامًا رئيسيًّا لأحد أهم ملفات السياسة الخارجية المصرية... بل أقول إنه المسألة الأهم للأمن القومي المصري... ألا وهو موضوع مياه نهر النيل... ويجب أن أعترف هنا أن انشغالاتي الأخرى طوال أعوام وأعوام من العمل الدبلوماسي وفي السياسة الخارجية لم تتح لي الفرصة الحقيقية الكاملة لإعطاء تركيز جاد لهذه المسألة، خاصة أنها كانت تقع بالكامل في حوزة وزارة الري المصرية التي عُرِف عنها أن لديها أجيالًا من هؤلاء الخبراء الذين لديهم معرفة وثيقة بالنهر وموارده والقواعد الحاكمة لاتفاقياته القانونية التاريخية... كما أن هذا الملف كان يحظى بأولوية لدى كل أجهزة الأمن القومي المصري، وفي مقدمتها الدفاع/ المخابرات العامة... كانت مصر تبذل جهودًا جادة للتفاعل مع الدول الأعضاء في حوض النهر... سواء الشرقي الذي ينبع من الهضبة الإثيوبية ويمر في السودان... أي النيل الأزرق الذي يقدم لمصر ما يقرب من 86٪ من مياه نهر النيل التي تدخل إلى الحدود المصرية عند خط عرض 22، أو النيل



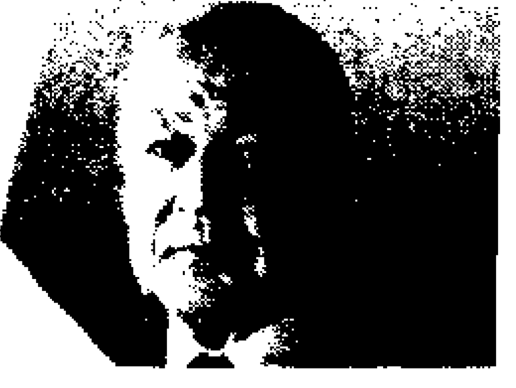
الأبيض الذي يأتي من الهضبة الإفريقية الاستوائية ويلتقي بالنيل الأزرق في الخرطوم مكونًا نهر النيل مثلما نعرفه في مصر.

ويجب أن أعترف، أن الانطباع الذي كان يتوارد إلى ذهني طوال سنوات خدمتي في نيويورك، مندوبًا دائمًا لمصر، أن دول حوض النهر، ورغم اهتمامنا الدائم بها، دائمة الشكوى من الإهمال المصري لها... ويهمني هنا أن أشير إلى أن ما أسطره في هذه المسألة وما أبديه من رأي وتحليل لبعض خصائص هذا الملف إنما هو تعبير عن رؤيتي الشخصية ووجهة نظري كوزير لخارجية مصر، سعيًا للحفاظ على مصالحها الحيوية وحصتها المائية المشروعة... وأن أكتب أيضًا للأجيال القادمة وحتى يعي الجميع ما دار خلال الأعوام السبعة، أو ما يقرب، التي شغلت فيها منصب وزير الخارجية في هذا الموضوع... من هنا كانت إحدى أولويات اهتماماتي هو النظر في القيام بمجموعة زيارات وجولات إلى دول الحوض للتعرف على الموقف وجوانبه المختلفة التي تمكنني من التعامل مع عناصر صورة بالغة التعقيد امتدت على مدى القرن العشرين والعقود الأخيرة من القرن التاسع عشر... وكانت مصر قد تواجدت في السودان منذ بدايات القرن التاسع عشر في حملة طوسون باشا... ابن محمد علي... كما كان لها صداقاتها... وصداماتها وعداواتها مع إثيوبيا... وعناصر مختلفة في السودان... وكنت فور تولي مسئولياتي، وفي الأسبوع الأول منها قد طلبت من مسئولي القطاع الإفريقي والقانوني بالوزارة، موافاتي بتقرير مفصل عن تطورات ملف النيل، وبالتحديد مع دول الحوض والموقف من المفاوضات الخاصة بالإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة حوض النيل والتي بدأت أتعرف على بعض تفاصيلها من واقع جواب وصلني من وزير الري، الدكتور محمود أبو زيد، تحدث فيه عن بدء دخول المبادرة إلى مراحل أكثر حساسية وأن الطابع السياسي قد أخذ يغلب عليها أكثر من الفني... ومن واقع هذا الجواب المهم أحسست أنه ورغم أن لدينا بوزارة الخارجية قسمًا صغيرًا لمتابعة موضوعات المياه بشكل عام ومسألة مياه النيل على وجه الخصوص، فقد كان لا يحظى بالاهتمام الواجب من الوزارة، سواء من خلال تزويده بالأفراد ذوي المعرفة والكفاءة أو من خلال المشاركة النشطة في كل المجالات المحيطة بالموضوع... من هنا طلبت تشكيل مجموعة عمل دائمة وداعمة لوزارة الموارد

المائية والري لكي تساهم في إدارة مسألة المفاوضات حول هذا الاتفاق الإطاري الذي سأتناوله في الصفحات القادمة.

وسافرت إلى كينيا وأوغندا والسودان في جولة إفريقية أخرى في أغسطس 2004... وكانت المفاجأة في كل من كينيا وأوغندا أنه ورغم اهتمام قادة ومسئولي وإعلام هذه الدول بمصر ودورها في إفريقيا وفي علاقاتها بهم فإن هناك لديهم - وكان ذلك يمثل كشفًا حزينًا لحقائق فاتتنا - مرارة تجاه كل ما هو عربي ولأسباب قدرت أنه لا يد لنا فيها... وفي كينيا التي بدأت بها، التقيت بكل القيادات والتي حملت على النظام في السودان بشدة واتهمته بمسئوليته عن تعقيد الأمر أمام مصر والعرب في علاقاتهم بكينيا... وكانوا يطالبون مصر بالاهتمام بهم ومساعدتهم على تجاوز مشكلاتهم الاقتصادية، وقلت لهم إننا كلنا نعاني من صعوبة التطورات المزعجة في السودان الذي ينبغي أن نساعده على الخروج من مشكلاته لا أن نعمقها باتخاذ مواقف مع هذا الطرف في النزاع الداخلي أو ذاك... وفيما يتعلق بعلاقاتنا الثنائية، أوضحت أننا نعمل معهم في إطار اتفاقية الكوميسا على تعزيز التجارة الثنائية البينية حيث نستفيد كلانا من الإعفاءات الجمركية التي يتيحها الاتفاق... وأننا بالتالي تحولنا إلى شراء غالبية احتياجاتنا من الشاي من كينيا بدلًا من الهند وسريلانكا اللتين تشتكيان حاليًّا بشدة لتوقف مصر عن استيراد الشاي منهما... وردًّا على شكوى بعض نواب البرلمان الكيني من عدم قدرة أقاليمهم على الحصول على مياه الشرب رغم قربهم من شواطئ بحيرة فيكتوريا... فقد أوضحت أن مصر كانت في هذا الوقت تحفر 100 بئرٍ للإمداد بالمياه... ونجحت مع وزير الموارد المائية، الدكتور محمود أبو زيد... إلى زيادتها إلى 120 بئرًا في السنوات التالية، بل شاركنا معًا في يوليو 2006 في افتتاح إحداها... وقد قام المهندسون والفنيون المصريون بشركة ريجوا بحفرها...

وفي نهاية الزيارة التي فتحت عيني على الكثير من المحاذير والشكوك تجاهنا... عقدت مؤتمرًا صحفيًّا... كما التقيت في مقابلات منفصلة مع أفراد من الإعلام والصحفيين بكينيا... ووجدت عدوانية عميقة لديهم... «أنتم تأخذون مياهنا... أنتم تتمتعون بهذه المياه ولا تقدمون لنا شيئًا... نحتاج للتنمية... نحتاج للكهرباء والطاقة»... وحاولت



شرح الأمور وأننا لا نسلبهم شيئًا إذ إن الأمطار تهطل ويمكنهم الاستفادة بكل ما يرغبون فيه... وسوف يبقى الكثير للجميع... وأكدت أننا جميعًا لا نستفيد إلا بـ 4٪ أو 5٪ من الأمطار التي تسقط... وأن مصر لا تحصل إلا على 55 مليار متر مكعب من أصل 1600 مليار متر مكعب من الأمطار التي تسقط على حوض النهر... وأننا يمكننا جميعًا أن نعمل معًا على زيادة الحصيلة والاستفادة بها... إلا أن حديثي كان لا يلقى آذانًا... وغادرت إلى أوغندا حيث وصلتها في المساء واستقبلني الرئيس موسيفني في الحادية عشر مساءً حيث سلمته رسالة مكتوبة من الرئيس المصري... وقال عند تسلمها... «أتعرف؟!... أنه لم يزرنا من قبل فرعون مصري رغم أن أصولكم من عندنا هنا في أوغندا وأعالي النيل»!! وعندما عدت إلى القاهرة أخبرت الرئيس بما جاء على لسان موسفيني... وعقَّب بقوله: إن موسيفيني ينسى أنني زرته وقتما كنت نائبًا للرئيس السادات في إطار جولة إفريقية... وانتهزت أول مناسبة التقيت فيها موسيفيني في أبوجا عاصمة نيجيريا في يناير 2005 على هامش قمة الاتحاد الإفريقي وأبلغته بما قاله الرئيس مبارك... وكان رده... أريد الرئيس إن يزورني وليس نائب الرئيس الذي أصبح رئيسًا... ووعدته بأنني سوف أحضر الرئيس المصري له في أوغندا... وبالفعل نجحت في إقناع الرئيس في السنوات التالية بالسفر إلى جنوب إفريقيا... والتوقف لساعات في أوغندا في عنتيبي على ضفاف بحيرة فيكتوريا... كانت الأجهزة الأمنية المصرية تقاوم فكرة زيارة الرئيس إلى أوغندا وأن طائرته سوف تكون معرضة للنيران من الأحراش والمستنقعات الواقعة في طريق الاقتراب من ممر الهبوط بمطار عنتيبي... مطار العاصمة كمبالا... كما أن الطريق من المطار إلى المدينة ضيق للغاية ويقع على جانبيه مناطق سكانية كثيفة للغاية... وأخذت أدفع بالفكرة مؤكدًا للرئيس أن هناك خسائر مؤكدة تحل بنا في ضوء عدم اهتمامنا بأن يقوم رأس الدولة المصرية بزيارتهم... ونجحت فقط في حالة أوغندا ولساعات مثلما ذكرت سابقًا... ولم تتحقق زيارة الرئيس إلى كينيا أو تنزانيا وغيرها من دول الحوض في فترة عملي وزيرًا للخارجية...

وأعود إلى الحديث مع موسيفيني الذي استقبلني في مقر يعكس التواضع الإفريقي ولكن بالكثير من الحفاوة والاحترام للوزير المصري الزائر... وقال الرئيس الأوغندي...

«ألا تستطيعون أن تفرضوا على أشقائكم من أصحاب العمائم البيضاء الكبيرة التوقف عن الصدام الدامي مع أهل القبائل في جنوب السودان... إن مواقفهم تضر بالجميع»... وقدرت وقتها أن ما استمعت إليه في كينيا لم يكن حديثًا منعزلًا، وأن هناك فعلًا مشكلة... سواء حقيقية أو مختلقة... ولكنه واقع من الرفض من جانب هذه الدول تجاه تصرفات حكومة السودان... واتهم موسيفيني الرئيس البشير بالتدخل في شئون أوغندا ومساعدة وتمويل جماعات أوغندية تقاوم عسكريًّا نظامه الحاكم في كمبالا... وتطرق موسيفيني بعد ذلك إلى صعوبات بلاده في الحصول على احتياجاتها من الطاقة... مشيرًا إلى أن منسوب المياه في بحيرة فيكتوريا ينخفض بحدة نتيجة لانخفاض معدلات الأمطار في كل إقليم الهضبة الاستوائية وأخذ الرئيس الأوغندي يستعرض مسألة الحاجة للكهرباء ولكيلا يضطر أبناء هذه المناطق لاستخدام أخشاب الغابات في احتياجاتهم للطاقة، الأمر الذي له انعكاسات سلبية على قلة الأمطار، وبالتالي فقدان المستنقعات المتجددة وبما يؤثر سلبًا عليهم... كنت قد استمعت في نيروبي اتهامًا تحدث به الكثيرون من أبناء كينيا بأن أوغندا تسأل عن انخفاض منسوب البحيرة وليس بسبب قلة الأمطار أو المياه التي تصلها... إذ إن أوغندا وفي سعيها لإنتاج الكهرباء الهيدرومائية كانت تدفع بكميات من المياه عبر خزان «أوين» مما أدى إلى التأثير على مصالح الآخرين في تنزانيا وكينيا...

لم أرغب الدخول في جدال مع الرئيس موسيفيني حول السودان ولكنني قلت فقط أننا نحاول المساعدة بقدر الإمكان أن يتجاوز السودان صعوباته الحالية، ثم تحدثت عن اهتمام مصر بإقامة أحسن العلاقات مع أوغندا وأننا نسعى لمساعدتهم عن طريق زيادة إدرار الأنهار الصغيرة التي تصب في النيل الأبيض وأن هناك جهدًا مصريًّا حقيقيًّا ومكلفًا لتحقيق هذا الهدف... وقد اعترف موسيفيني فعلًا بصحة ما تحدثت به وأننا نقوم بتمويل مشروعات كثيرة لاجتثاث الحشائش وورد النيل من مجاري الأنهار الصغيرة في أوغندا... وعقدت مؤتمرًا صحفيًّا، وأدليت بعدة أحاديث صحفية لصحف مختلفة في أوغندا وكذلك لمحطات التليفزيون بالمنطقة... ومرة أخرى... كانت عدوانية الأسئلة واضحة... «أنتم تأخذون المياه ولا تقدمون شيئًا»... وكنت أرد بأن الطبيعة حبتهم بهذه الأمطار التي تهطل



على منطقتهم تقدم لهم الخير... ثم إن هذه الطبيعة الطبوغرافية تدفع بالمياه من أعلى الهضبة إلينا في مجري النهر وأننا بدون النهر... لا وجود لنا... واكتشفت أن المشكلة لديهم هي أنهم يجدون صعوبات في تنمية اقتصادهم في وقت يرون فيه مصر تنمو وتتحرك إلى الأمام... كان موسيفيني يتحدث بالكثير من الرضا والاهتمام عن هذا التجمع الجديد الذي يسعى لإقامته في شرق إفريقيا، والتعاون الإقليمي.. السياسي والاقتصادي.. لكل من كينيا/ أوغندا/ تنزانيا... ومعهم رواندا وبوروندي... وأخذ يردد على مسامعي بأن هذا التجمع سيكون له صوته المسموع في شئون القارة، وبعودتي للقاهرة طلبت من القطاع الإفريقي بالخارجية أن يتابع بأكبر قدر من الاهتمام والتدقيق تطورات إقامة التجمع ومؤسساته وقدراته والقواعد المنظمة له وتأثيراته في سياسات القارة الإفريقية ومدى تأثرنا به اقتصاديًا في إطار الكوميسا، وسياسيًا في علاقاتنا الثنائية بدوله، عاد موسيفيني للتحدث عن العلاقات التاريخية بين هذه المنطقة ومصر قائلًا إنه يرى في رسومات المعابد والمقابر الفرعونية المصرية الكثير من الحيوانات والطيور... وبخاصة الأبقار التي لها مثيلاتها في كل شرق إفريقيا بشكل عام وفي أوغندا على وجه الخصوص وأن أصولنا واحدة... وأضاف أن ذلك يفرض علينا التعاون من أجل مصالحنا المشتركة وأن من الضروري أن تسعى مصر لمساعدتهم وبناء الجسور معهم، ولم يتم التطرق في كل من كينيا أو أوغندا بشكل تفصيلي إلى مفاوضات مبادرة حوض النهر وحيث أشرت إلى أن هذه المفاوضات قد مضى عليها نحو خمسة أعوام ولاتزال تسير في طريقها وأننا نهتم بأن نصل قريبًا إلى نتيجة إيجابية لها...

مررت في طريق العودة من أوغندا، على الخرطوم حيث التقيت بوزير الخارجية الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل وبعض وزراء الدولة للشئون الخارجية، وعرضت انطباعاتي عن زيارة كل من كينيا وأوغندا، ولمحت انتقادات من السودانيين تجاه موسيفيني وسياسات أوغندا في الإقليم وأنها تدخلت على مدى سنوات لإشعال الجنوب السوداني وأن لها أهدافها في الهيمنة على شرق إفريقيا وكذلك جنوب السودان، ورغم اهتمامي بهذه الأحاديث ووجهات نظرهم فقد أخذت حذري حتى لا أقع فريسة لتوجهات وعداوات قديمة ومواقف متضاربة تعقد الأمور أمامي...

كان لنا سفاراتنا في كل دول شرق إفريقيا... وقررت أن من الضروري الاهتمام بهذا الإقليم والعمل على زيادة فاعلية وتأثير هذه السفارات والبعثات وترشيح أصلح العناصر وأكثرها كفاءة للعمل في هذه المواقع ذات الأهمية والتي تتطلب قدرات خاصة واستعدادًا دائمًا للتضحية والولاء لأولويات الوطن، وواجهت صعوبات؛ إذ كان سفراؤنا يقاومون التعيين في هذه البلاد الإفريقية... كما أن أعضاء البعثات من الدبلوماسيين الصغار ومتوسطي الدرجات يرغبون في الخدمة في مواقع وأماكن أكثر بريقًا أو تيسيرًا للحياة... وعملنا على مواجهة الموقف بزيادة التسهيلات لهم وإعطائهم حوافز في الإجازات والمرتبات والعلاج الطبي وخدمات المدارس ورفع حصص مساهمة الدولة بشكل كبير في تكاليفها... ومع ذلك بقي - وحتى نهاية فترتي، وزيرًا للخارجية - الكثير من الصعوبات في تسكين السفارات وإمدادها بهذه العناصر ذات الكفاءة التي كانت تقاوم النقل إلى إفريقيا... كان الكثيرون من دبلوماسيينا يتحدثون عن أهمية القارة الإفريقية، وإعطائها أولوية في تحركاتنا الدبلوماسية ولكن وعندما يحل موعد النقل السنوي إلى البعثات... كانت المقاومة والرفض تظهر في الكثير من المواقف... وعلى مدى سنوات رأيت، ولحزني، الكثير من مقاومة الدبلوماسيين المصريين للخدمة في إفريقيا، وبخاصة في الدرجات الكبيرة... وقمت بتعزيز قسم مياه النيل بالأفراد والإمكانيات، كما طالبت القطاع الإفريقي بتكثيف العمل والتعاون مع وزارة الموارد المائية وكذلك الأجهزة المصرية العاملة في حقل الأمن القومي...

وفي الأسابيع التالية - بعد عودتي من هذه الجولة الإفريقية الأولى - أخذت أعد لزيارة تالية إلى كل من إثيوبيا وتنزانيا للتعرف أيضًا على أوضاع العلاقات مع هذين البلدين، ومع انتهاء مهمتي في عام 2011 كنت قد زرت إثيوبيا حوالي عشر مرات... وكلًا من كينيا وتنزانيا عدة مرات... وعانيت كثيرًا من رحلات الطيران في هذه الأقاليم ووضعية الطائرات... التقيت في إثيوبيا برئيس الوزراء ملس زناوي الذي استقبلني في المساء أيضًا في قصر الدولة... وكذلك سيوم مسفن وزير الخارجية المحنك... وتحدث ملس زناوي عن الصعوبات التاريخية بين مصر وإثيوبيا وأنه حان الوقت أن تتنبه مصر إلى أهمية إثيوبيا



وإلى فائدة التعاون معها... وأخذ رئيس الوزراء الإثيوبي ينتقد بشدة إريتريا ورئيسها «أسياسي أفورقي» وأن مصر كانت تقف في الماضي ضد إثيوبيا في هذا الملف... وكأنه يقول: «لقد ساهمتم في تحقيق الاستقلال الإريتري بمساعدتكم للتنظيمات الثورية التي كانت تحارب ضد الإمبراطور هيلاسلاسي أو خلال فترة «منجستو هيلي ميريام»... وقلت للزعيم الإثيوبي: إن مصر تسعى لبناء علاقة وطيدة مع إثيوبيا وأننا لا نناصر إريتريا عليهم، وإن كان الواجب أن أعترف له أن هناك توجهات في مصر تطالب بأن نثير المشاكل لإثيوبيا عن طريق العمل مع إريتريا... وأن هذه التوجهات ترغب في تطويع موقف إثيوبيا من مياه النيل التي تقرر أن أديس أبابا تضغط فيها... وقصدت بهذه الكلمات التلويح له فعلًا بأن عليه أن يسعى للتفاهم معنا... وبالذات في مسائل المياه... لا أن يدفع بنا بعيدًا في اتجاه أطراف أخرى... ولم أحاول أن أدخل معه في جدال حول علاقته... أي ملس زناوي بأسياسي أفورقي وتحالفهما معًا ضد مانجستو هيلي ماريام وتعاونهما معًا لسنوات قبل أن يدب الخلاف بينهما...

وعلى أي الأحوال أكدت أننا نبغي تطوير العلاقات معهم في كل المجالات وذكرت على وجه الخصوص مسائل التجارة المصرية الإثيوبية، وبالذات في مجال استيراد اللحوم التي يعطونها اهتمامًا كبيرًا... وفي معرض حديثي في هذا الخصوص قلت إننا نستورد اللحوم بمئات الملايين وإننا نستطيع التحول تدريجيًا إلى الشراء منهم... إلا أن من المهم أن يساعدونا عن طريق التدقيق من جانبهم في نوعيات اللحوم المصدرة إلى مصر لحساسية الشعب المصري في هذا الصدد... وأحسست وقتها أن رئيس الوزراء الإثيوبي يتشوق لفتح السوق المصرية، وبعودتي للقاهرة ذكرت أمام مجلس الوزراء المصري أنني أعتقد أن هناك مجالًا واسعًا لبناء جسور من التفاهم والتواصل مع إثيوبيا يمكن من خلالها تجاوز كل صعوبات العقود الماضية وتسوية الكثير من المشكلات المعلقة... وبالذات في مسائل المياه.

كانت مسائل استيراد مصر للحوم والمواشي من هذه الدول مسيطرة على المناقشات معهم... كان الإثيوبي يعطي أولوية لهذا الأمر، وكان الكينيون يتحدثون عن الثروة الحيوانية المتاحة لديهم ويرغبون في تصديرها إلينا، أما تنزانيا فقد أخذ رئيسها يعرض مناطق شاسعة

في بلاده لكي نستخدمها لتنمية الثروة الحيوانية المطلوبة من جانبنا وأننا يمكننا أن نقوم ببناء المجازر الخاصة بنا في موانيهم وإقامة بعثات طبية بيطرية لنا فيها للتأكد من كل شيء... ومن أن ما نستورده صالح صحيًا ولا أمراض به... وعرضت الأمر على مجلس الوزراء المصري واتُّخذت قرارات للنظر في العروض التنزانية وكُلفت وزارات وأجهزة بالمتابعة... وفيما يتعلق بإثيوبيا كان هناك نوايا طيبة ورغبة أكيدة في الحصول على لحومها وبناء قاعدة من التواصل والمصالح معها، ومع ذلك يزعجني أننا لم نحقق الكثير في هذا المجال، إذ قاومت دوائر في مصر هذه التوجهات للانفتاح على إفريقيا في مجال استيراد اللحوم... وأخذت مافيا استيراد اللحوم بمصر تقاوم لمصالح تحكمها، وأدى هذا الفشل في عدم تحقيق انفراجة مطلوبة في العلاقات مع هذه الدول إثيوبيا/ أوغندا/ كينيا/ تنزانيا/ جنوب السودان... أقول أدى إلى مرارة وضيق من مواقف مصر التي وعدت بالانفتاح عليهم ثم فشلت في تحقيق الاستمرارية لهذا النهج...

أخذنا نتحرك في اتجاه إثيوبيا وندفع إلى استعادة مبادرة التعاون الثلاثي بين وزراء خارجية مصر/ السودان/ وإثيوبيا وعقدنا اجتماعات بين الأطراف الثلاثة لتحقيق التعاون فيما بينها مما كان سيسهل - في رؤية الوزراء الثلاثة - التعاون في مجالات كثيرة، ولم يكن يغيب عنا أن موضوع مياه النيل يأتي في مقدمتها. وشجعنا رئيس الوزراء الإثيوبي أن يأتي إلى مصر في زيارة للرئيس، كما حضر في إطار قمة مجموعة النيباد الخماسية في مايو 2005 واستشعرنا أن العلاقات تتحرك إلى الأمام، وبدخول القوات الإثيوبية إلى الصومال، لم تعبر مصر عن مواقف معارضة لإثيوبيا، بل إننا أوضحنا لسيوم مسفن، وزير الخارجية الإثيوبية، أننا وإن كنا نتفهم احتياجات التدخل الإثيوبي في الصومال لمقاومة الجماعات المسلحة التي تسيطر عليه فإننا نأمل ألا تبقى هذه القوات على الأرض الصومالية إلا قليلًا، لإنجاز المهمة والخروج... وإلا فإن إثيوبيا ستجد نفسها في خضم وضع غير مريح لها... بل ضار بها... وشعر سيوم مسفن برغبة مصر في طمأنة إثيوبيا وأنها لا تود إقامة أي مشكلات لها في مناطق الجوار الإثيوبي أو مع إريتريا، ومع ذلك ينبغي أن أذكر في هذا السياق، أنه ومع بدء تعقد ملف مفاوضات النيل مثلما سيأتي ذكره فقد أبلغني رئيس الوزراء الإثيوبي مرتين على



الأقل، إحداهما في عام 2009، ثم أثناء زيارة قمت بها مع الوزيرة فايزة أبو النجا في يوليو 2010... أن لديهم شكوى من تدخلات يرصدونها واتصالات لنا مع جماعات معارضة للحكم في أديس أبابا وأنهم يقدرون أننا نستهدف الضغط عليهم في ملف النيل وهو الأمر الذي لن يتحقق، ونصحنا أن نتوقف عن هذا الجهد لأنه يسيء للعلاقات، وكثيرًا ما نقلت هذه المناقشات والاتهامات إلى اللواء عمر سليمان الذي كان ينفي بقوة أننا نسعى للإضرار بإثيوبيا بحال من الأحوال، كما أننا لا نتعاون مع إريتريا بشكل يهدد بتعقيد العلاقة مع إثيوبيا... وهنا يجب أن أعترف أن هذه العلاقات المصرية الإثيوبية وبتاريخها الممتد المليء بالشكوك والتجارب غير الحميدة وبحساسية أطرافها، مصر/ السودان/ الصومال/ إريتريا/ إثيوبيا... فإنها كانت دائمًا معرضة للاهتزاز... ومع ذلك فقد كان المؤكد أن مصر قد اتخذت قرارًا في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين في الدفع نحو بناء علاقة مصرية/ إثيوبية إيجابية، إلا أن المؤكد أيضًا أن النفسية الإثيوبية والشكوك المسيطرة عليها دائمًا تجاه مصر كان لها تأثيرها في عدم تسهيل بناء هذه العلاقة بالشكل المرغوب فيه رغم كل الجهود المصرية.

وأعود إلى مسألة مفاوضات النهر ومبادرته والتي هي محور هذا الفصل... وفي هذا الشأن أعتقد أنه لا يمكن شرح أبعاد قضية مياه النيل بدون التطرق إلى الخلفية التاريخية وطبيعة النهج الذي اتبعته مصر على مدى القرن الماضي في الحفاظ على حقوقها المائية عبر الربط بين المبادئ والأحكام القانونية والاتفاقيات القائمة والاستخدامات الفعلية المائية في دول الحوض. وقد لعب نهر النيل دورًا مؤثرًا في طبيعة العلاقات المصرية مع العالم الخارجي. وأوضحت السنوات الأولى من القرن العشرين، أن بريطانيا - التي كانت تفرض حمايتها واستعمارها على كل من مصر والسودان - حاولت استغلال مسألة نهر النيل لمساومة مصر وتهديدها والضغط على الحكومات المصرية المتعاقبة ، فعلى سبيل المثال، قامت بريطانيا في عام 1913 بتجهيز دراسات لإقامة خزان سنار على النيل الأزرق للتلويح للقوى الداخلية بمصر، مع تزايد تململها من السيطرة البريطانية، أن بريطانيا يمكنها إثارة المتاعب لمصر... أو في قيام الجنرال اللنبي بإنذار سعد زغلول بأن بريطانيا سوف تزيد المساحات المزروعة

في السودان باستخدام مياه النيل، ثم اتجاهها إلى معاقبة مصر، بعد حادث اغتيال السيردار البريطاني - بزراعة القطن في منطقة الجزيرة وتخصيص حوالي 5ر4 مليار متر مكعب لهذا الغرض، كانت مصر وطوال القرن العشرين تواجه صعوبات في علاقاتها بأطراف الحوض، فقد قالت حكومة السودان في عام 1958، وقبل توقيع اتفاق 1959 بتوزيع الحصص بين مصر والسودان، بأنها غير ملزمة باتفاق 1929 ولم تشارك في توقيعه، وكان ذلك الموقف اتصالاً بأزمة امتداد الري إلى مشروع الجزيرة، ولم تخرج مواقف دول المنابع عن الخط نفسه، فقد أصرت تنزانيا على عدم التوقيع عند الاستقلال على اتفاق توارث معاهدات مع بريطانيا، وأعلن الرئيس نيريري «مبدأ نيريري» في عدم الاعتراف بالاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا بالنيابة عن تنزانيا بما في ذلك اتفاقية 1929 وذلك رغم علاقاته الممتازة مع مصر عبدالناصر في ذلك الوقت، واتبعت أوغندا وكينيا المنهج نفسه عند الاستقلال في بداية الستينيات... ووقفت بوروندي نفس الموقف فور استقلالها هي الأخرى في نفس التوقيت.

تخلل هذه الحقبة عدة محاولات لتدعيم التعاون بين دول الحوض بداية بمشروع «الهيدروميت» لإجراء دراسات لمشروعات في البحيرات الاستوائية عام 1964 ومرورًا بتجمع «الإندوجو» لعام 1983 والذي استهدف تنفيذ مشروعات للتنمية في دول الحوض، ومشروع «التيكونيل» عام 1995 والذي تبلورت من خلاله فكرة التوصل إلى اتفاق يحكم التعاون بين دول الحوض، ووصولاً إلى مبادرة حوض النيل والتي تم طرحها من قبل البنك الدولي بهدف دعم التعاون بين دول الحوض من خلال التوصل إلى اتفاق حول مبادئ استخدام مياه النهر وإطار مؤسسي للتعاون بين دول الحوض يتشكل من مجلس وزاري يعاونه لجنة استشارية فنية وسكرتارية دائمة مقرها عنتيبي في أوغندا.

وفي تقديري أن إصرار دول المنابع منذ استقلالها حتى عام 1999 على عدم الدخول في تعاون بموجب الاتفاقيات القائمة أعاق كل هذه المحاولات الرامية لترسيخ مبدأ الاستفادة الجماعية، ودعا كل طرف إلى التمسك بمواقفه لدرجة أن إثيوبيا قدمت في مؤتمر المياه التابع



للأمم المتحدة عام 1977 في «مارتاديل بلاتا» بالأرجنتين ورقة تؤكد حقها السيادي في استخدام مياه نهر النيل بدون قيود، كما كررت ذات الموقف عام 1997 في جلسة الجمعية العامة لاعتماد اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. وقد جاءت مبادرة حوض النيل عام 1999 لتمثل فرصة جديدة يمكن من خلالها دراسة وتنفيذ مشروعات مشتركة لصالح شعوب دول الحوض وبما يحقق مصالح الجميع دون الإضرار بأي طرف.

ورغم أن مبادرة حوض النيل هدفت منذ بدايتها إلى دعم روح التعاون بين وحدات الحوض من الدول وتنفيذ مشروعات التنمية واستقطاب الفواقد المائية بما يسهم في تحقيق مصالح هذه الدول، فإنه بمرور الوقت تحول التركيز عن هذا الهدف إلى خلافات حول صياغة المواد ذات الطبيعة القانونية في مشروع الاتفاق الإطاري والتي تتعلق بإقرار الحقوق والاستخدامات الحالية والإخطار المسبق قبل تنفيذ المشروعات حيث ترفض دول المنابع تضمين تلك الصياغة بدعوى أن الاتفاقيات القائمة تعود إلى العهد الاستعماري ولم تعد سارية. وهذا الكلام مردود عليه بأن جميع الاتفاقيات الدولية في مجال الأنهار تقر احترام الاتفاقيات القائمة بما في ذلك اتفاقية هلسنكي لعام 1966، واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، وقواعد برلين، هذا علاوة على الاتفاقيات الإقليمية ومنها على سبيل المثال تلك التي تم إبرامها في إطار التجمعات الإفريقية المختلفة وحتى على المستوى الأوروبي وفي أمريكا اللاتينية والتي أقرت مبدأ احترام الاتفاقيات القائمة.

ونظرًا لاستمرار الخلافات حول أحكام الاتفاق الإطاري قررت دول الحوض في مطلع عام 2004 تشكيل لجنة تفاوضية من دول الحوض لاستكمال مشروع الاتفاق الإطاري وإيجاد صيغ توفيقية للمواد محل الخلاف، ولم تصل هذه اللجنة إلى نتيجة، وهكذا كان المشهد عندما توليت منصب وزير الخارجية في 2004... خلافًا مستحكمًا حول علاقة مشروع الاتفاق الإطاري الجديد بالاتفاقيات القائمة، حيث كانت مصر تصر على عدم تأثير الاتفاق الإطاري الجديد على الاتفاقيات القائمة والتي تحافظ على حقوق مصر وحصتها

المقررة، بينما تتمسك دول المنابع بعدم الاعتراف بتلك الاتفاقيات. هذا، فضلًا عن تمسك مصر بتضمين الاتفاق نصًا واضحًا يتعلق بالإخطار المسبق وإجراءاته بالنسبة لأية أعمال أو مشروعات تزمع الدول إقامتها على النهر.

والنقطة الهامة هنا، أن وزارة الخارجية وبتعقد الموقف في بداية عام 2005 كان عليها التعامل مع موقف سياسي صعب في طور التشكيل يتعلق بمياه النيل... وضع لم يكتمل إطاره أو تتشكل ملامحه النهائية بعد ولكن بات مؤكدًا أنه مرشح للتحول إلى أزمة اضلاعها عناصر فنية/ قانونية/ وسياسية تفرض على صانع القرار المصري أن يتبنى منهجًا أكثر شمولية في التعامل معها، من هنا جاء قرار تشكيل اللجنة العليا لمياه النيل، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعدد كبير من وزراء ومسئولي الحكومة المصرية، وتم تكليفها بالمتابعة الدورية للموقف التفاوضي المصري وتحديد الثوابت التي لا يجوز للمفاوض المصري الخروج عنها، والنقاط التي يمكن إبداء المرونة فيها وتلك التي يجب التمسك بها فضلًا عن بحث كيفية دعم المفاوض المصري من خلال برامج ومشروعات تستهدف ربط دول الحوض بمصر لحث تلك الدول على تفضيل خيار التعاون مع مصر بدلًا من التصادم والخلاف معها.

كانت وزارة الري هي المسئولة عن تحديد سقف التفاوض والبدائل العملية المتاحة في ضوء البيانات الفنية عن الموارد المائية المتوافرة وما يمكن لمصر تقديمه خلال المفاوضات مع دول المنابع... وقد كانت واضحة وحاسمة في تحديدها أن الحصة المائية المصرية تبلغ 55ر5 مليار بموجب اتفاقية 1959 وأن هذه الحصة محدودة وثابتة في ظل تزايد تعداد سكاني مطرد يتعدى 83 مليون نسمة ونصيب الفرد يقل عن 700م3 في السنة أي أقل من حد الفقر المائي في ظل ارتفاع تكلفة محطات التحلية النووية، مع فجوة غذائية تقدر بنحو 7 مليارات دولار في السنة، وأن الاتفاقيات القائمة تحظر على دول المنابع إقامة أية مشروعات تؤثر على حصة مصر بدون موافقة الحكومة المصرية، كما أنه لا يمكن أن تقبل مصر أية اتفاقيات تقلل حصتها المائية، خاصة أن دول المنابع لديها وفرة كبيرة في مواردها المائية، فإثيوبيا على سبيل المثال لديها 11 حوض نهر بمعدل 1023 مليار متر مكعب من



المياه، ويسقط عليها سنويًّا متوسط 923 مليار متر مكعب، بينما تتمتع أوغندا بمصادر مائية وفيرة لدرجة أن 17٪ من الأراضي الأوغندية هي أراض مغمورة متشبعة بالمياه، كما يوجد في تنزانيا 200 نهر، ويجري في نهر الكونجو 1600 مليار متر مكعب من المياه سنويًّا يضيع معظمها في المحيط. وعلى ضوء هذا التقييم الفني تم تحديد الأهداف: الحفاظ على حصة مصر المائية واستحالة إعطاء أية تنازلات في هذا الشأن، العمل على زيادة إيراد نهر النيل عبر استقطاب الفواقد المائية، إقامة مشروعات تنموية مشتركة مع دول المنابع، ودعم العلاقات الثنائية وتجنب أي تصعيد معها، الاستفادة من المساعدات والمنح الدولية في تحقيق ذلك.

وفي ضوء وضوح ملامح هذا الوضع الضاغط على الجميع في عام 2006 فقد قررنا، الدكتور محمود أبو زيد، وأنا السفر في فبراير 2006 في جولة إلى كل من تنزانيا/ كينيا/ أوغندا/ بوروندي/ رواندا... مع النية في زيارة إثيوبيا في مرحلة لاحقة... كشفت هذه الجولة عن وضوح تأثير وزير الموارد المائية المصري الذي كان له اتصالات ومعرفة وثيقة بكل مسئولي هذه الدول وبخبايا الملف المائي، كان محمود أبوزيد يتفاوض طوال خمسة أعوام للدفاع عن حقوق مصر التاريخية في مياه النهر، إلا أنه وتحت الرفض الحازم لبقية أطراف الحوض في القبول بالاعتراف بهذه الاتفاقيات التاريخية - التي كانوا يصفونها بالاستعمارية - فقد وافق على استبدالها بمفهوم جديد كان البنك الدولي وخبراؤه قد طرحوه على اللجنة الفنية للمفاوضات... وهو مفهوم الأمن المائي للجميع... أي أن أيَّ اتفاق إطاري جديد يتم التوصل إليه في سياق مفاوضات مبادرة نهر النيل لن يؤثر سلبًا على الأمن المائي لدول حوض النهر أو على الاستخدامات والحقوق الحالية والمستقبلية لدول الحوض... وحاولنا في جولتنا المشتركة في فبراير 2006 إقناع قيادات هذه الدول الخمس بقبول المطروح دوليًّا ومصريًّا... كما أكدنا للجميع نية مصر في العمل المشترك معهم للمساعدة على مواجهة متطلبات التنمية في بلدانهم، وكانت الأحاديث وردود الفعل إيجابية ولكن دون نتائج،وبدون الدخول في الكثير من التفاصيل الفنية والقانونية، التي كان يديرها بكفاءة فريق عمل مصري من الخبراء القانونيين والمياه، فإن المادتين الخلافيتين اللتين سيطرتا على الموضوع كله، تلخصتا في المادة التي تنظم علاقة الاتفاق الإطاري الجديد الذي يجري التفاوض عليه مع الاتفاقات المائية

السابقة، والأخرى المتعلقة بحق وإجراءات الإخطار المسبق، وتعني حق دول المصب في إخطار دول المنبع لها بأية مشروعات على نهر النيل تنوي القيام بها للتأكد من عدم وقوع أية أضرار لها بسبب هذه الاستخدامات من المياه... ودون الدخول في الكثير من التفاصيل الفنية والقانونية حول نقطتي الخلاف هاتين فإن ما يهمني الإشارة إليه، هو أن اللجان التفاوضية الفنية عجزت في عام 2006 وما بعده عن التوصل إلى حلول مقبولة توافقية، وقررت بالتالي رفع الأمر إلى مستوى وزراء الموارد المائية في دول المبادرة... ووضح عندئذ أن الملف اقترب فعلًا من نقطة الأزمة في المفاوضات خاصة وقد عقد وزراء المياه أكثر من جولة تفاوضية في بوجمبورا/ عنتيبي/ والقاهرة خلال أعوام 2007/ 2008 وعجزوا رغم ذلك عن التوصل لتسوية للخلافات حول المادتين المطروحتين... وأبلغني د. محمود أبو زيد أنه تم «الاتفاق» على تبني اجتماع أوغندا لفقرة الأمن المائي مع وجود تحفظ مصري سوداني بشأنها ومع رفع الأمر إلى رؤساء دول وحكومات حوض النيل للبحث عن حل للخلاف... وعاد وزراء الموارد المائية للاجتماع مرة أخرى في كينشاسا في يوليو 2008 حيث تم الاتفاق على منح وزير المياه الكونجولي - رئيس المجلس الوزاري - فترة 3 شهور لإيجاد حل توافقي حول بند الأمن المائي.

وقرر وزراء الري أيضًا - في ضوء الصعوبات - رفع المسألة برمتها إلى القيادات السياسية للبت فيها، وهنا بدأ يتبلور ويزداد أهمية دور العمل السياسي لقيادات دول الحوض ومن خلفهم دور وزراء الخارجية، وكشفت كل هذه الاتصالات والمفاوضات أن دور إثيوبيا قابض على الكثير من المسائل وأنها تستخدم الملف كله لتحقيق أهدافها فيه وتجاهل مصر والسودان وجني مكاسب مادية مباشرة، وفرضت تلك النتيجة وهذه الخلاصة علينا تقييم الموقف ومن ثم الوصول إلى نتيجة مفادها ضرورة السعي مع إثيوبيا لتغيير مواقفها، أو هكذا تصورنا إمكانية ذلك.

وكان يحكم تفكيري في هذا الوقت، على الجانب الآخر، ضرورة الحذر في مسألة السعي في اتجاه اشتراك القيادات السياسية على مستوى رئيس الدولة... وبكل أمانة المسئولية، كنت أخشى أن الرئيس المصري لن يستطيع السيطرة على تفاصيل فنية أو قانونية كثيرة، خاصة إذا

ما كان بمفرده مع بقية الرؤساء في اجتماعات مغلقة، وهي إحدى صفات العمل الإفريقي الجماعي، كانت شخصية مبارك وتكوينه يبعدانه عن الدخول في تفاصيل معقدة... وكان يجب أن أحمي مواقفنا ولا أعرضها لخطر كبوة هنا أو هناك.

من ناحية أخرى تصورت أن تصعيد الملف بهذا الأسلوب دون وجود حركة حقيقية أو جادة لبعض المرونة من قبل الآخرين سوف يؤدي إلى اجتماع الرؤساء ثم فشلهم في تحقيق انفراجة لنقاط الخلاف... وبذا تصل الأطراف سريعًا إلى نقطة الصدام ونضع بالتالي الجميع في مواجهة بعضه البعض...

كنت أشارك في مساء يوم 9 سبتمبر 2008 في احتفالية الأزهر بالعام الهجري الجديد... وكان الرئيس سيلقي كلمة قصيرة أمام جمع كبير من رجال الحكومة والدين... وقابلت الدكتور محمود أبو زيد... الذي يجب أن أعترف أن لديه معرفة عميقة بالملف وخلفياته ودبلوماسية العمل فيه... وصعوباته مع قرنائه بإفريقيا... وتحدثنا معًا حول ما يصلنا من سفاراتنا من تطورات في المواقف وجهود لمعالجة الخلافات المحتدمة حتى حينه... وفجأة وفي صباح اليوم التالي أطلع على خبر استبداله بوزير جديد للموارد المائية وهو الدكتور محمد نصر الدين... واستغربت هذا القرار... وسألت سكرتير الرئيس للمعلومات الذي أفاد بعدم علمه بخلفيات الموضوع أو أسبابه... واستفسرت من رئيس ديوان الرئيس الذي قال إنها خلافات مع رئيس الحكومة وبعض الوزراء... وتحدثت أخيرًا وبالكثير من الإحباط مع رئيس المخابرات العامة الذي أحاطني بعدم علمه بالأمر وضيقه من هذا التصرف... وأخذت أتساءل.. كيف نقوم بتغيير المفاوض المصري الرئيسي... وفي قضية هامة وحيوية لنا بهذا الشكل... ونحن في خضم معركة تفاوضية يعلم هو بكل خباياها وتفاصيلها؟ وأحسست وقتها أن هذا التصرف يعكس عدم فهم دقيق للأوضاع التفاوضية، كما أنه سيؤدي إلى إضعاف القدرة التفاوضية المصرية، ليس بسبب ضعف مصري كامن... ولكن لعدم معرفة القادم الجديد بهذا الملف وتعقيداته وشخصياته المختلفة في الدول الأخرى، ومهما كان شأنه أو إمكانياته التي لا غبار عليها، وطلب الوزير الجديد الاجتماع بي حيث رحبت به في مكتبي وأوضحت له أن وزارة الخارجية ستدعمه بكل الإمكانيات التفاوضية

والقانونية، وأن لدينا طاقمًا قويًّا متمرسًا يعمل مع الموارد المائية باتساق وتنسيق كامل، كنا قد نجحنا حتى هذا الحين في تشكيل هذا الطاقم على مدى ثلاث سنوات من العمل الداخلي ومع أجهزة الدولة الأخرى والجامعات المصرية والجمعيات الأهلية والشخصيات ذات الخبرة بهذا الموضوع وأي مسائل لصيقة، وجمعنا كل المستندات والوثائق التي نحتاجها لإدارة هذه المفاوضات.

ونعود إلى المفاوضات فقد حاول الجانب الكونجولي تنفيذ التفويض المطلوب منه حسب اجتماع كينشاسا... ولم ينجح في مسعاه... وفجأة يتطور الموقف، وتحت ضغط دول الحوض، دعت الكونجو إلى اجتماع استثنائي في كينشاسا... وبدأ الشقاق والانقسام مع انعقاد هذا الاجتماع والذي كان أول اجتماع بعد تعيين وزير الموارد المائية والري الجديد. وفوجئت بالدكتور محمد نصر الدين علام يتصل تليفونيًّا من كينشاسا ليبلغني أن دول المنابع السبع: إثيوبيا/ كينيا/ تنزانيا/ أوغندا/ رواندا/ بوروندي/ الكونجو الديمقراطية... اتفقت على التوقيع على مشروع الاتفاق الإطاري منفردة، وأنها تزعم أن المفاوضات مضى عليها أكثر من عشرة أعوام ولن تنتظر بعد ذلك موافقة مصر والسودان، وأضاف وزير الموارد المائية: إن السودان انسحب من القاعة، واستفسر عما يجب عليه أن يفعله لمواجهة الموقف، وأوضحت له أن الانسحاب ليس خيارًا حاليًّا وأن المشاركة لحين إعطاء الموقف الدراسة الكافية المطلوبة ضروري، وإن عليه أن يسجل بهدوء موقف مصر وتحفظها على توجه بقية دول المنابع خاصة أن القرارات كلها ومنذ بداية المفاوضات كان يتم تبنيها من خلال التوافق، وأن هذا التوافق لا يعني أغلبية ضد أقلية، وحددت مصر نقاط الخلاف في ضرورة وجود بند خاص بالاتفاقية يضمن الأمن المائي والحقوق والاستخدامات الحالية والمستقبلية، وكذلك تضمينه نقطة حول ضرورة وإجراءات الإخطار المسبق بأي مشروعات تنتوي الدول القيام بها ومع التأكيد على عدم تعديل مواد الإطار إلا بالتوافق الكامل. وفي أعقاب الاجتماع اتفق السودان ومصر على إرسال مذكرة مشتركة إلى رئيس المجلس الوزاري - الكونجو الديمقراطية - برفض كل ما جاء في قرارات اجتماع كينشاسا الاستثنائي.

وبعد أربعة أسابيع عقد اجتماع وزراء دول حوض النيل في الإسكندرية في 27 يوليو 2009 وبعد شد وجذب اتفق في هذا الاجتماع على ضرورة تحرك دول المنابع ودول المصب

جميعًا بصورة شاملة، وتم تكليف اللجنة الفنية واللجنة التفاوضية بعقد ثلاثة اجتماعات لحل نقاط الخلاف والتحرك كحوض واحد ونيل واحد وبرؤية واحدة وذلك خلال ستة شهور، ولم تحقق هذه الاجتماعات النتائج المنشودة نتيجة تمسك كل طرف بموقفه.

كنت أتابع أداء وزير الموارد المائية والري بالكثير من الاهتمام؛ حيث تولى إدارة الوزارة وملف حوض النيل في مرحلة دقيقة تتطلب دراية فنية بالملف وحنكة سياسية في آن واحد لتمكنه من التمسك بالثوابت المصرية مع مراعاة الحفاظ على العلاقات الطيبة مع دول المنابع، وهي في تقديري معادلة صعبة تتطلب من صاحبها إدراكًا للطبيعة الإفريقية جنبًا إلى جنب مع البدائل الفنية التي تساعد في تحقيق هذا الهدف. وقد أدركت من اللحظة الأولى أن الوزير الجديد تتوافر لديه القدرات المطلوبة على الصعيد الفني والجهد الوافر والحرص المخلص على عدم التفريط في حقوق مصر المائية، إلا أنني أدركت كذلك أن خلفيات الوزير الأكاديمية والعلمية لم تتح له فرصة التعامل السياسي مع الشخصية الإفريقية. ومع تصاعد حدة الخلافات في اجتماعات المبادرة بدأت تقارير عدد من سفرائنا في عواصم دول الحوض تتناول بعض تعليقات مسئولي هذه الدول حول عصبية الوفد المصري... يقصدون رئيس الوفد ومحاولاته المستمرة تطويع مواقف دول المنابع ، وأخذت أتحدث مع وزير الري ورئيس مجلس الوزراء اللذين كانا يشيران إلى الظروف الصعبة التي يتم فيها التفاوض، ومع خروج الصدامات بين أطراف المبادرة إلى العلن، واطلاعي على الكثير من التصريحات الإعلامية التي يدلي بها الوزير المصري فقد استشعرت حجم الخلافات على مستوى وزراء الري، وأدركت أنها ستعقد الموقف أمامنا ولن تخدم قضيتنا معهم، فتحدثت مع الرئيس الذي عبر عن ضيقه ونيته في التحدث مع رئيس مجلس الوزراء.. ووزير الموارد المائية والري، وهو الأمر الذي قام به، وعدت إلى التفكير في مسألة اشتراك رؤساء الدول في هذا الجهد، واقتناعي بصعوبة إقحام المسألة على الرئيس في سنه المتقدمة وغياب التفاصيل عنه، وكان لدي اقتناع بأن رئيس الوزراء، رئيس اللجنة العليا للمياه التي مضى على إنشائها سنوات وتعمل بانتظام، يستطيع القيام بالمهمة بشكل جيد، إلا أنه كان من الصعب استبعاد الرئيس من ناحية، إذا ما عقد مثل هذا الاجتماع الواسع المطلوب بين رؤساء الدول بالقاهرة، كما

أن غيابه عن اجتماع بهذه الأهمية في حالة انعقاده في دولة أخرى من دول الحوض سيعطي الرسائل الخاطئة للمشاركين من ناحية أخرى، وكانت إشكالية تحتاج إلى حل، خاصة مع اقترابنا من استضافة القمة الإفريقية في شرم الشيخ في صيف 2009.

واقترحت بالتالي على الرئيس دعوة بعض الرؤساء لمناقشات حول المبادرة، تعقد على هامش منتدى الصين/ إفريقيا في نوفمبر 2009 كل على انفراد، لعلها تؤدي إلى تغيير المواقف أو كسر الجبهة المضادة لنا، ووجهنا الدعوة بالتالي إلى رؤساء كينيا/ تنزانيا/ رواندا/ ورئيس وزراء إثيوبيا للقاهرة، وجاء فعلًا رئيسا تنزانيا ورواندا وأظهرا الكثير من المرونة في أحاديثهما معنا وقررنا تعزيز برامج المساعدات المصرية للبلدين، على الجانب الآخر انتهزنا فرصة انعقاد منتدى الصين/ إفريقيا ومشاركة رئيس أوغندا ورئيس وزراء إثيوبيا للمزيد من المحاولات من جانب مصر وقيادتها، وحيث التقى رئيس الوزراء المصري - على هامش المنتدى الذي كان يرأسه الرئيس وبذا لم يشارك في الاجتماعات الثنائية - هؤلاء القادة وتحدث بوجهة نظرنا تفصيلًا، وأوضح الجانب الإثيوبي أن مواقفه لن تتغير من رفض الاتفاقيات التاريخية... وكان المنطق المصري يركز على أهمية عدم الانقسام.

وتقرر عقد اجتماع جديد لوزراء الري - في نهاية الشهور الستة المقررة - في شرم الشيخ في فبراير 2010 للنظر بشكل نهائي في الموقف ومع استمرار تهديد بقية دول الحوض في التوقيع على الاتفاق الإطاري المقترح برغم الاعتراضات المصرية والسودانية...

وقمت من جانبي بالتحدث مع عدد كبير من وزراء خارجية ومسئولي الخليج أحثهم على استخدام نفوذهم، من واقع الاستثمارات الخليجية الكبيرة في دول الحوض، للتأثير على مواقف هذه الدول تجاهنا، ووعد الكثيرون منهم بالقيام بما هو مطلوب منهم للمساعدة.

وبدأت بعض دول الحوض تفصح بشكل واضح عن توجهاتها الحقيقية في رفض الموافقة على الصياغات المصرية المقترحة بالنسبة للأمن المائي، والذي يتمثل في أن أي اتفاق جديد إطاري لن يؤثر سلبًا على الأمن المائي لدول الحوض أو على الاستخدامات والحقوق الحالية والمستقبلية للدول... وأبلغتنا أوغندا أنها مع تقديرها لاحتياجات مصر والسودان للمياه



في ضوء الطبيعة الصحراوية لكلتا الدولتين، إلا أن احتياجات دول المنابع لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة تغير المناخ – وهي نفسها وجهة نظر الرئيس موسيفيني التي كثيرًا ما تحدث بها أمامي – تتطلب استخدام مياه النيل، وهو ما سيؤدي بالتبعية إلى خفض كميات المياه التي تصل إلى مصر والسودان، وأن المهم هو تأمين ألا يكون هذا الخفض مؤثرًا بدرجة كبيرة على الأمن المائي للبلدين، وأكد الأوغنديون رؤيتهم في ضرورة أن يكون الاستخدام منصفًا وعادلًا مع عدم الإضرار بالدول المشاركة في مياه النهر... واقترح الأوغنديون أيضًا أهمية إنشاء مفوضية لتنفيذ الاتفاق الإطاري بصورة فورية على اعتبار أنها تمثل أفضل السبل للمضي قدمًا بالتعاون بين دول الحوض وتوفير المنتدى الذي سيتم من خلاله متابعة وتحقيق التزام هذه الدول بقواعد القانون الدولي في إطار التوافق فيما بينها.

وفي سياق قرار اللجنة العليا لمياه النيل، السعي لتقديم مساعدات كبيرة لدول الحوض للتأثير على مواقفها، قامت وزارة الخارجية بموافاة رئيس مجلس الوزراء بقوائم باحتياجات هذه الدول وتوصيات بكيفية التحرك، وكنت طوال هذ الفترة أعبر لرئيس مجلس الوزراء، وبقية أعضاء اللجنة العليا، عن خشيتي من محاولات الابتزاز التي سنتعرض لها، وأن المؤكد أن إمكانياتنا المادية لا تستطيع الاستجابة إلى المساعدات التي يرغبون في الحصول عليها منا وأنني أفضل دائمًا التركيز على إقامة صلات تعتمد على المصالح المشتركة... أي على أهمية تعميق قنوات التجارة كوسيلة للتأثير على هذه الدول.

وأخذت مصادر البنك الدولي وبقية الأطراف المانحة تعبر عن شكوكها في إمكانية تحقيق الانفراج في الموقف، وأنه يجب البحث عن طرق بديلة جديدة لأسلوب المفاوضات الدائرة، وأن الشركاء المانحين كانوا يدفعون باتجاه سرعة التوصل إلى اتفاق حول المشروع الإطاري للاتفاقية، ولكنهم أدركوا الآن مخاطر ذلك لأنه يمكن أن يقضي على عملية التفاوض كلية نظرًا للحساسية الشديدة للنقاط الخلافية، وهو الأمر الذي تحقق فعلًا مثلما سنتبين لاحقًا.

ومن واقع متابعتي لتطورات المفاوضات والاجتماعات التي كانت تعقد على مدى الشهور الأخيرة لعام 2009 توصلت إلى بعض الخلاصات التي كتبت بها إلى رئيس اللجنة

العليا للمياه – رئيس الحكومة – وكذلك بقية أعضاء اللجنة... الدفاع/ المخابرات العامة/ التعاون الدولي/ الموارد المائية... بأنه بات واضحًا أن مصر تواجه حاليًا تكتلًا من سبع دول لها رؤيتها وتصميمها على المضي قدمًا باتجاه التوقيع على مشروع الاتفاق الإطاري بصورته التي اتفقوا عليها دون موافقة مصر والسودان وبدون تضمين المادة الخاصة بالأمن المائي وهي الأهم بالنسبة لمصر داخل نص الاتفاق الإطاري. كما عكست الجولات الأخيرة للمفاوضات، صعوبة التأثير على – أو تعديل – مواقف الدول السبع والتي تتجه نحو التشدد من جولة إلى أخرى، وأضفت بقولي إن المطروح حاليًا من جانب دول المنابع لا يمكن لمصر القبول به حتى ولو كان لا يمثل تهديدًا مباشرًا على المدى القصير على حقوق واستخدامات مصر المائية أخذًا في الاعتبار أن الرأي العام المصري لن يقبل بتقديم أية تنازلات في هذا الشأن... ثم حذرت من أن توقيع دول المنابع على الاتفاق الإطاري بدون مصر والسودان، سوف يمثل تطورًا سلبيًا للغاية حيث قد تحاول دول المنابع التوصل فيما بينها، في مرحلة لاحقة، لإعادة تقسيم حصص مياه النيل، وأضفت أنه في التقدير فإن الدبلوماسية المصرية لديها من الأدوات ما يمكنها من التأثير على الدول والجهات المانحة بما يعرقل تنفيذ أية مشروعات في دول المنابع قد تضر بأمن مصر المائي... واقترحت في عرضي للموقف النظر في بعض البدائل المتاحة ومنها ما كانت اللجنة العليا للمياه قد درسته، والقاضي بتوقيع مذكرة تفاهم مشروعاتية تتفق فيها دول الحوض على حزمة مشروعات يتم تنفيذها على مدى زمني طويل 10 – 25 عامًا بتمويل دولي لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير موارد النهر... أو النظر في مقترح البنك الدولي بشأن الاتفاق على إبرام اتفاق مبسط يتم بمقتضاه إنشاء مفوضية دول الحوض والتي ستشرف على تنظيم العلاقة بين هذه الدول وتنفيذ المشروعات التنموية المتعلقة بموارد النهر.

واقترحت أخيرًا النظر في بديل ثالث، هو مزيج من المقترحين السابقين وبحيث يتم تجنب الدخول في التعقيدات القانونية وكذا عدم إشعار دول المنابع بأننا ندعوها للتخلي عن جهود عشر سنوات من المفاوضات، حيث سيتم إنشاء المفوضية باتفاق مبسط للإشراف على مذكرة التفاهم المشروعاتية المشار إليها في البديل الأول مع مواصلة المفاوضات على



الاتفاق الإطاري. واقترحت أن نناقش الأمر مع السودان بعد موافقة جميع جهاتنا الداخلية على هذا المسار... ثم نبادر بالتحدث أيضًا مع الأطراف المانحة، وتأثيرها لاشك رئيسي، وأشرت إلى لقاء رئيس مجلس الوزراء مع ملس زيناوي في شرم الشيخ على هامش اجتماع منتدى الصين/ إفريقيا؛ حيث دعا زيناوي إلى المزيد من تحقيق التعاون الثلاثي المصري/ السوداني/ الإثيوبي ومشاورات النيل الشرقي، واقترحت على رئيس مجلس الوزراء متابعة هذه المسألة مع زيناوي عند زيارته القادمة قريبًا إلى أديس أبابا باعتبار أنها يمكن أن تمثل - أي مقترحات زيناوي - المفتاح الذي يؤدي إلى تحريك الموقف، وعقدت اللجنة العليا اجتماعًا برئاسة رئيس مجلس الوزراء في نهاية ديسمبر 2009 أقرت فيه المقترح الخاص بطرح فكرة إبرام اتفاق مبسط يتم نتيجته إنشاء مفوضية دول الحوض وتشرف على تنفيذ المشروعات التنموية، وقمت فور اتخاذ هذا القرار بموافاة كل أعضاء اللجنة العليا بورقة تتضمن أهم عناصر المقترح، وكيفية تنفيذه بالتنسيق مع الأطراف المانحة ودول الحوض، وأخذ الجانبان المصري والسوداني ومن خلال مشاورات مكثفة، في مناقشة كيفية تنفيذ هذه الفكرة، وكشفت هذه المشاورات عن بعض اختلافات الرؤية المصرية السودانية والتي تطلبت المزيد من الوقت للبحث والتمحيص.

وقام رئيس مجلس الوزراء المصري بزيارة إثيوبيا في نهاية ديسمبر 2009 على رأس وفد كبير من رجال الأعمال المصريين، وأخذت أتابع الموقف بالكثير من الاهتمام، إذ كنت أعلم أن إثيوبيا هي مفتاح الموقف، وأنها قد تسعى للحصول على مزايا لنفسها وفي نفس الوقت تتمسك بمواقفها، وأخذت أنصح بالحذر وحتى لا تقوم هي أو غيرها من دول الحوض بابتزازنا بمساعدات ومطالب تتجاوز قدراتنا، وبالفعل فقد شدَّد ملس زناوي لرئيس حكومتنا الزائر على ضرورة الفصل بين مسار العلاقات الثنائية ومسار المفاوضات حول الاتفاق الإطاري، وكان ذلك مؤشرًا إضافيًّا لنية إثيوبيا المضي قدمًا في توقيع الاتفاق الإطاري رغم اعتراضنا عليه، وعدت إلى تحذير رئيس الحكومة، وبقية أجهزة الدولة، بما فيها وزير الري، أن المطروح حاليًّا من دول المنابع لا يمكن لمصر القبول به حتى ولو كان لا يمثل تهديدًا مباشرًا على المدى القصير على حقوق واستخدامات مصر المائية، خاصة

أن الاتفاق الإطاري بصيغته المطروحة علينا يتضمن مواد تنص صراحة على إعادة تقسيم حصص مياه النيل. وأكدت أن دول المنابع، من واقع متابعة مواقفها وإبلاغاتها لنا تبيت النية وتعقد العزم على المضي قدمًا في توقيع مشروع الاتفاق الإطاري بصورته التي اتفقوا عليها دون موافقة مصر والسودان وذلك خلال اجتماع شرم الشيخ في فبراير 2010... واقترحت بالتالي مجموعة إجراءات إضافية للقيام بها لمعالجة الموقف والضغط على دول المنابع تدريجيًا وإحراجها وبما يؤمن دعم الدول والجهات المانحة للمواقف المصرية، جاء في مقدمتها بدء الترويج للمقترح المصري بشأن إبرام الاتفاق المؤسسي المبسط، وأن يتم هذا التحرك بشكل فوري مع الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ومواصلة الجهود المصرية لتعزيز العلاقات الثنائية حسب أهمية كل دولة مع مراعاة عدم الرضوخ لمحاولات الابتزاز، وإعداد ملف خاص بالدفوع القانونية الداعمة للموقف المصري بالاستعانة بخبير دولي كنا نستفيد بخدماته دون إعلان، وأن تتم كل هذه الإجراءات بالتوازي... وأكدت أهمية توجيه رسالة إعلامية هادئة وعدم الظهور بشكل قد يعطي انطباعًا بعصبية مصر. قمت بعد ذلك باقتراح قيام وفد مصري قوي من جميع الأجهزة المصرية وتحت رئاسة الخارجية بالسفر إلى واشنطن للتحدث مع الأمريكيين والبنك الدولي في مسألة إنشاء المفوضية المبسطة وشرح الموقف المصري من الاتفاق الإطاري المقترح، وجاء رد الفعل الأمريكي على زيارة وفدنا وحديثه معهم إيجابيًا، حيث أعرب المسئولون الأمريكيون عن إدراكهم التام لصعوبة التوصل إلى حل توافقي حول الاتفاق الإطاري، وأن الأمريكيين يتفقون على أهمية التحرك المباشر نحو إنشاء المفوضية المعنية بحوض النيل، وأنهم سوف يساعدون في هذا الشأن مع الدول الإفريقية، أشار الأمريكيون أيضًا إلى التحديات البيئية التي تواجه شرق إفريقيا بما في ذلك نقص الغذاء وتغير المناخ علاوة على التحديات السياسية المرتبطة بالوضع في السودان، وأضافوا أنهم يرغبون في التقريب بين مصر وإثيوبيا لأهمية الطرفين للولايات المتحدة، واقترحوا أخيرًا أن يصدر إعلان سياسي مصري/ إثيوبي في تأييد إنشاء المفوضية. وأحسست أن رد الفعل الأمريكي مشجع ويمكن أن يساهم في حلحلة الموقف.

وخلال هذا الجدال الدائر بين دول المنابع والمصب، اطلعت على تقرير مهم أعده أحد كبار رجال القانون الدوليين الذين استفادت مصر بخدماتهم، حيث أفاد أنه وفي حالة انضمام مصر لمشروع الاتفاقية الإطارية بصياغاتها المتفق عليها فقط بين دول المنابع بعضها البعض فيجب أن ينص صراحة على عدم مساس الاتفاقية الإطارية الجديدة بالاتفاقيات القائمة، خاصة أن مشروع الاتفاق الإطاري بشكله الحالي يؤسس قواعد لتوزيع الحصص ومعايير التوزيع وفي نفس الوقت لم تعط أولوية لمبدأ الحقوق والاستخدامات الحالية، وكان التحذير واضحًا.

ومع اقتراب الاجتماع الوزاري في شرم الشيخ وما كان يحيط به من أخطار تجاه دول المنابع إلى التوقيع على الاتفاق الإطاري دون مراعاة المواقف المصرية، فقد أعددت مجموعة خطابات من رئيس الجمهورية لكي ترسل إلى رؤساء دول المنابع تحثهم على تجاوز صعوبات الموقف عن طريق الاتفاق على إنشاء هذه المفوضية المبسطة ودون توقيع الاتفاق الإطاري الأكثر تعقيدًا، واتصالًا بهذه الرسالة اقترح وزير الري أن تقوم مصر بتقديم هدية سخية إلى دول المنابع... قدرها بمبلغ 100 مليون دولار بدون الحصول على أي مقابل واضح. وعارضت من جانبي بشدة هذا الاقتراح الذي كان سيفتح بابًا إضافيًّا للابتزاز على مدى زمني ممتد، وكانت ملامح هذا الابتزاز قد ظهرت في مطالب من بوروندي وبعض دول الحوض الأخرى التي وصلت لمئات الملايين من الدولارات، وقامت مصر بتسليم رسائل الرئيس عن طريق إرسال ممثلين مصريين على المستوى الوزاري. كما قام وزيرا الخارجية والتعاون الدولي المصريان بزيارة إلى أديس أبابا لمناقشة رسالة الرئيس المصري والمقترح المطلوب تنفيذه، ووعد الإثيوبيون بالرد على مقترحاتنا.

ووصلني مقترح من الدكتور نبيل العربي، الذي كنا نستفيد بخبرته القانونية، يشير فيه إلى أهمية إجراء محاولة أخيرة لإدخال تعديلات في نصوص الاتفاق الإطاري يتم التوافق عليها بين دول الحوض، وتنص على اقتباس الصياغات نفسها التي وردت في اتفاق هلسنكي لعام 97، على اعتبار أن هذا الاتفاق يتضمن القواعد الرئيسية المنظمة لإدارة الأنهار على المستوى الدولي والتي تتضمن احترام الاتفاقيات القائمة وتؤكد ضرورة الإخطار المسبق قبل إقامة مشروعات تؤثر على مياه النهر، علاوة على أنها تقر آلية للمنازعات بين الدول

الموقعة على النهر في حالة حدوث خلافات فيما بينها... وقد نقلت المقترح إلى رئيس اللجنة العليا توطئة لدراسته من جانبها رغم علمي بأن إثيوبيا أعلنت رفضها الالتزام به أمام الجمعية العامة عند بحثها الموضوع في عام 1997... كما كلفت القطاع القانوني بوزارة الخارجية بتشكيل لجنة تضم خبراء القانون الدولي المتخصصين لصياغة هذه التعديلات... والتي أسفر عملها عن وضع صياغة تتمسك بالحقوق والاستخدامات الحالية وهو ما ترفضه دول المنابع.

كانت الضغوط تتزايد على السودان من قبل جيرانه للتخلي عن مصر وتركها بمفردها... ومن ناحيتنا أقنعنا الجانب السوداني بحيوية وقوفه مع مصر وعدم التخلي عنها، وكان الوضع السوداني الداخلي يضغط عليهم وعلينا، بما في ذلك وضع دارفور والعلاقة مع الجنوب.

وجاءت إجابات غالبية دول الحوض، وبينهما إثيوبيا، باستعدادها للتحرك في اتجاه إقامة المفوضية، وفي نفس الوقت عدم التخلي عن الاتفاق الإطاري المقترح، واستشعرت أن هذه الردود لا تساعدنا كثيرًا في محاولة تفادي الوصول إلى نقطة الأزمة.

ووصلنا إلى اجتماع شرم الشيخ يوم 13 إبريل تحت الرئاسة المصرية، وتم استعراض نتائج الاجتماعات الفنية التي لم تسفر عن اتفاق، واتخذت دول المنابع موقفًا يصر على فتح باب التوقيع على الاتفاق الإطاري اعتبارًا من 14 مايو 2010 بوضعه الحالي، وردت مصر بالدفوع القانونية وحقوقها التاريخية التي يؤكدها القانون الدولي، وتولت وزارة الخارجية صياغة هذه المواقف في محاضر الاجتماعات والتي أكدت رفضنا هذا الإجراء شكلًا وموضوعًا، كما تمسكنا بالاتفاقات القائمة والتي تضمن حقوقنا في استخدامات المياه.

وكتبت إلى رئيس مجلس الوزراء، أقترح أن تعارض مصر علنًا وبشكل قانوني ومع كل الأطراف المانحة أية مشروعات تنوي أن تقوم بها دول المبادرة على مجرى النهر ويكون لها تأثير على دولتي المصب مادام لم يتم الالتزام بالاتفاقات القديمة، وذلك في ضوء عدم اعتراف مصر بالتوقيع على الاتفاق الإطاري من قبل بعض دول المنابع منفردة... وقمنا في وزارة الخارجية، في نفس الوقت، بعقد اجتماع لكل سفراء وممثلي الأطراف المانحة



بالقاهرة لإحاطتهم بتطورات الموقف واعتراضنا على ما تم... كما قمت بتوجيه رسالة إلى مدير البنك الدولي ووزراء خارجية ومسئولي الدول والجهات المانحة للتأكيد على الموقف المصري والتحذير من التداعيات المحتملة ومطالبة البنك والمانحين الدوليين بإقناع دول المنابع بضرورة الحفاظ على مبادرة الحوض وعدم إهدارها بهذا التوقيع... كما قمت بتسجيل موقف مصر لدى الأمم المتحدة عبر خطاب تفصيلي وجهته إلى السكرتير العام.

وجاءتنا ردود فعل إيجابية من البنك على خطابي المرسل إلى روبرت زوليك، وأشارت نائبة رئيس البنك في أحاديث مع سفيرنا في واشنطن إلى أن قواعد العمل بالبنك الدولي فيما يتعلق بالأنهار الدولية واضحة تمامًا وتنص على خطوات محددة للأخطار المسبقة بشأن المشروعات ذات التأثير السلبي على بعض الدول وتشترط موافقة الدول المتأثرة بتلك المشروعات قبل الشروع في تمويلها أو تنفيذها من قبل البنك.

ومر شهر على فتح الاتفاق الإطاري للتوقيع... من هنا وفي 14 مايو قامت أربع دول في عنتيبي بالتوقيع على الاتفاق الإطاري وهي: أوغندا/ إثيوبيا/ تنزانيا/ ورواندا... وقدرت أنها مسألة وقت وتحقق هذه الدول أهدافها في توقيع ست دول على الاتفاق، وبذا يمكن لها أن تدعي شرعية دخول الاتفاق حيز النفاذ عند قيام ست دول بالتصديق عليه، متجاهلة في ذلك عدم توافر شرط التوافق بين الدول التسع في إجراءات فتح الباب للتوقيع، ثم شرط توقيع جميع دول الحوض عليه كشروط مسبقة نص عليها الاتفاق الإطاري لدخول حيز النفاذ.

واقترحت على الرئيس أن تعلن مصر تعليق أو تجميد مشاركتها في جميع أنشطة المبادرة بهدف الاحتجاج لدى أطرافها وكذلك الشركاء الدوليون، وطلب عقد اجتماع يضم دول الحوض والدول والجهات المانحة للبحث عن حل جماعي للموقف الراهن، وأوضحت أن هذا الإعلان المقترح لا يصل إلى حد الانسحاب الكامل من المبادرة كما لا يترك الساحة لدول المنابع تتصرف في المبادرة كما تشاء... وآثر الرئيس عدم الصدام والاستمرار في محاولة التوصل إلى تفاهم بين كل الأطراف، وهو الأمر الذي رأيت، في ضوء أحاديثي مع الكثير من مسئولي هذه الدول، استحالته وأن مواجهتهم بقوة دبلوماسية أصبحت أمرًا

مطلوبًا. وحاولنا تعطيل بقية الدول عن التوقيع، وفشلنا مع كينيا وبقيت كل من بوروندي والكونجو الديمقراطية، ووضح أن كلًّا منهما مضى يحاول الحصول من مصر على كل ما يمكنه ابتزازها به، وأخذنا نرسل مساعدات بالملايين، وقمت في ضوء تلك التطورات في حينه بالكتابة إلى سكرتير عام الأمم المتحدة أخطره بالموقف وأن مجموعة الدول الموقعة على المشروع قد تجاوزت بهذا الموقف القواعد الحاكمة لمبادرة الحوض، وانعقدت اللجنة العليا في 26 مايو 2010، بعد توقيع هذه الدول على البيان الإطاري وتداولنا الأمر وتقرر - في ضوء تعليمات الرئيس - الاستمرار في الحوار والعمل في إطار اجتماعات المبادرة، من هنا تم تكليف الوفود المصرية، ووزير الموارد المائية بحضور الاجتماعات، وتسجيل المواقف مع عرقلة أية محاولات من دول المنابع لتنفيذ الاتفاق وإنشاء المفوضية. ولما كان ملس زيناوي، ووزير الخارجية الإثيوبية يتحدثان عن تطوير مشروعات النيل الشرقي... الأزرق، فقد اتفق على السعي لاستطلاع كيفية تنمية هذا الحوض مع إثيوبيا، وعلى الجانب الآخر وحتى لا تخسر مصر علاقاتها الثنائية مع دول المنابع، فكان الاتجاه هو الاستمرار في المشروعات المصرية في دول الحوض بشكل عادي، فيما عدا مشروعات حفر الآبار في أوغندا وتنزانيا، وكنا على معرفة بتطورات أوضاع جنوب السودان، وبأن هذه الأقاليم في طريقها للانفصال المؤكد عن السودان، ومن ثم كانت الرؤية هي تكثيف التواجد في جنوب السودان ودعم المشروعات المصرية هناك، ولما كان التوقيع ينقصه دولة لكي يصبح تأثيره حاسمًا، فقد تقرر أن تعمل مصر على الإبقاء على كل من بوروندي والكونجو الديمقراطية خارج إطار توقيع الاتفاق وأن يقفا معنا، أو على الحياد إذا لم يستطيعا تأييد مصر والسودان، ومن ثم عملنا على زيادة المساعدات التنموية إليهما بشكل كبير للغاية... 50 مليون دولار لكل منهما سنويًّا ولمدة خمسة أعوام... وكنت أستشعر الابتزاز وبالأخص من جانب بوروندي.

وحضر الرئيس كابيلا إلى مصر بدعوة من الرئيس المصري، ولمسنا خلال الزيارة حرصه على تأكيد دعمه لمصر، وكانت لديه مجموعة من الطلبات، وتمت مناقشة برامج التنمية والمساعدات التي يمكن لمصر تقديمها لدعم الكونجو في مختلف المجالات، أخذًا في الاعتبار مدى غنى الكونجو وثروتها المعدنية الهائلة، واقترحت أن نستجيب في حدود



إمكانياتنا وما هو مقرر من جانبنا، وفضلت أن نستخدم ما نحن أقوياء فيه من مجالات لكي نساعد الكونجو: تدريب القوات المسلحة، قوات الأمن، الزراعة، الطب، وغير ذلك من مجالات، وكانت زيارة كابيلا هامة للغاية، وأخرجنا الرئيس عن طريقه لكي يشعر الضيف الزائر بالاستقبال المصري الدافئ، وفي سياق الحديث الثنائي بين الرئيسين، علم مبارك بولع كابيلا بالدراجات النارية، وقرر إهداءه إحداها من العهد الناصري، وكانت دراجة بخارية قديمة لها سحرها لديه.

وبالنسبة لبوروندي، فقد قبلنا الاستجابة لمطالبها التي لم تتوقف طوال الفترة من 14 مايو 2010 يوم توقيع بعض دول الحوض على الاتفاق الإطاري حتى يوم قيام بوروندي بتوقيعه هي الأخرى في أواخر فبراير 2011، وخلال هذه الشهور الثمانية كنا نرسل كل أنواع المساعدات وبملايين الجنيهات، ولم يشبعهم هذا الجهد!

كنت قد كلفت سفيرنا في باريس لكي يتحدث مع الفرنسيين الذين يحتفظون بأحسن العلاقات ولهم تأثيرهم في بوروندي لكي يستخدموا إمكانياتهم لإقناعها بعدم توقيع الاتفاق الإطاري... وتناولت الأمر من جانبي في أحد اللقاءات الدورية الكثيرة مع «كوشنير» وزير خارجية فرنسا الذي وعد باتخاذ ما يراه لازمًا نحو تحقيق هذا الهدف..

كان تقديري دائمًا أن المساعدات المصرية - مهما كان حجمها وتأثيرها... وكذلك الرشاوى - لن تحقق مصالحنا بشكل كامل، وأن تأثيرها سيبقى لفترة زمنية محددة ثم يعود الموقف إلى وضعه السابق .. وأن البديل الحقيقي هو في إقامة مصالح مستمرة بين مصر وهذه المجتمعات.. وكنت أقدر أن التجارة هي الأساس وأننا نستطيع أن نربط هذه الدول بمصالح تجارية واقتصادية تحقق مزايا مباشرة على الأرض لشعوبها وتحقق مصالحنا مع مكاسب نجنيها.

كانت هذه الدول - إثيوبيا/ تنزانيا/ كينيا/ أوغندا/ جنوب السودان - تعرض لحومها ومواشيها أمام السوق المصرية والعربية، وكنا ومازلنا تحت تأثير مصالح ضيقة في بلداننا، وعرضوا علينا الأراضي الشاسعة لزراعة احتياجاتنا وتنمية الثروة الحيوانية بها والاستفادة

بها في أسواقنا، ولم نظهر سوى «حماس الكلام» دون حسم المواقف، وقام رجال أعمالنا بغزوات قصيرة الأجل لم تحقق المطلوب، بل كثيرًا ما وعدوا وأخلفوا، وكنا نعقد لقاءات التلقين الشهرية للشركات المصرية التي ترغب في العمل في إفريقيا، لإطلاعها على تطورات أوضاع هذه الدول والقوانين الحاكمة فيها في مسائل الاستثمار الأجنبي، كما أتحنا الفرصة لكل المسئولين الأفارقة القادمين إلى مصر في زيارات، بدعوات من أجهزتنا المختلفة، بزيارة مدننا الصناعية وشركاتنا ومصانعنا، إلا أن الكثير من هذه الشركات لم يقم بالقدر المطلوب منه للانتشار في - واختراق - الأسواق الإفريقية رغم كل التشجيع، وكان الجميع يتحدث عن شركة النصر التي كانت تعمل في إفريقيا في الستينيات إبان فترة المد الثوري..والحاجة لاستعادة دورها، ولم يذكر أحد أن الشركة كانت لاتزال تعمل بضعف شديد في بعض البلدان الإفريقية، كما لم يعترف أي منا أن الحكومات وشركاتها تقوم بالترويج فقط ولا تدخل سوق التجارة والاستثمار والتنمية، وكانت الشركة في السابق إبان الستينيات تعمل بمثابة ستار لعمليات أجهزة مخابراتية مصرية تحارب في معركة التحرير في إفريقيا وهي معارك لم تعد موجودة... وبذا انزوى دور هذه الأدوات ولم تعد تحظى بما كانت عليه في السابق.

وأعود إلى مناقشة الوضع بعد 14 مايو وتوقيع هذه الدول للاتفاق الإطاري... ويزداد صخب الحديث وهؤلاء الذين يرغبون في التدخل للمساعدة، ويتحدث الأوروبيون علنًا بأفكارهم وخلاصتها أن مبادرة حوض النيل وإن كانت تواجه مشكلة حقيقية لعدم قدرة دول الحوض على التوصل إلى توافق آراء بشأن الاتفاق الإطاري، فلن تتخلى الدول والجهات المانحة عن المبادرة بسهولة وستعمل على استمرارها، وأضافت المصادر الأوروبية في قراءتها للوضع، أنه من الناحية الفنية لا يمكن لدول المنابع الاستوائية الست التأثير على حصة مصر المائية، خاصة أنه لا يمكن لأوغندا منع تدفق المياه بعد خروجها من شمال بحيرة فكتوريا وكذا منطقة السد بجنوب السودان، كما أن تأثير إثيوبيا على حصة مصر من المياه سيظل ضعيفًا، أخذًا في الحسبان كميات الأمطار الضخمة التي تسقط عليها وكذا اهتمامها بمشروعات توليد الكهرباء بشكل رئيسي والتي لا تؤثر على حصة مصر.

واقترحت هذه المصادر الأوروبية - ومنها مصادر بريطانية لها معرفة وثيقة بالملف - تقسيم حوض النيل إلى قسمين، أي نهر واحد بنظامين، أولهما يضم دول الهضبة الاستوائية وبحيث يقوم المانحون بتمويل المشروعات هناك أخذًا في الاعتبار أنها لن تضر - من وجهة نظر هذه المصادر - بدولتي المصب بأي حال من الأحوال وبحيث يكون هناك نظام منفصل لدول الهضبة الاستوائية، ونظام ثانٍ، يضم مصر/ السودان/ وإثيوبيا، ينفذ المشروعات المشتركة في إطار حوض النيل الشرقي والتي تركز عليها إثيوبيا ومشروعات تقليل الفواقد بما يفيد دول حوض النيل الشرقي بصفة عامة، ومضت هذه التوجهات الأوروبية في طرحها حيث وصلت إلى نتيجة مفادها أن هذا المقترح يمكن أن يحل مكان مبادرة حوض النيل التي لم تحقق هدفها من حيث التوصل إلى اتفاق يضم دول الحوض كافة، وأخذنا ندقق وندرس كل هذه الأطروحات ومدى فائدتها لنا، وكان في تقديري دائمًا أنه يجب أن تتمسك مصر تحت كل الظروف ومهما كان النظام الذي سيتفق على تنفيذه، سواء للنيل الشرقي أو الجنوبي أو للنهر ككل متكامل، بحقها في التعرف المسبق على الخطط والمشروعات، وأن لا شيء سيتم إلا من خلال التشاور وعدم الإضرار بالحصة المصرية المتفق عليها.

كانت إثيوبيا بالتوازي مع هذه الأطروحات التي تأتي من الأوروبيين، تقدم هي الأخرى أفكارًا جاءت من الجامعات الأمريكية وبعض الخبراء الأمريكيين منذ عام 1964 بأن تنظر مصر في تخزين المياه بالهضبة الإثيوبية عن طريق خزانات عملاقة، وذلك لتفادي عمليات البخر التي تتعرض لها بحيرة السد داخل الحدود المصرية، كان هذا الطرح الأمريكي يلقى بطبيعة الحال تأييد إثيوبيا التي تستطيع عندئذ بناء الخزانات وإنتاج الكهرباء، ولكن أيضًا وضع مصر تحت سيطرتها وتأثيرها، وقد رفضت دائمًا هذه الأفكار وأن مصر يجب ألّا تكون تحت رحمة أي طرف... بل إن مخزونها من المياه يكون دائمًا داخل أراضيها، لم يكن يغيب عني أن هذه الأفكار الأمريكية صدرت في الوقت الذي كانت مصر تعمل مع الاتحاد السوفيتي في إقامة السد العالي... وتسعى الولايات المتحدة للمضايقة وإثارة المتاعب، وتم وضع خطط ومشروعات لإنشاء 33 سدًّا صغيرًا في الهضبة الإثيوبية، إلا أن غياب الأمن والاستقرار أدى إلى عدم تنفيذ هذه «الأحلام».

على أي الأحوال طلبت من كل أجهزتنا دراسة هذه الأطروحات والعروض، إلا أن الأمر المهم في ذلك الحين كان في معارضة مواقف دول الحوض في توقيعها على الاتفاق الإطاري وإفشال عمله مادام لم يأخذ المصالح المصرية، وبعد ذلك يمكن لمصر أن تنظر في أي من الأفكار الخلاقة التي تتيح للجميع تحقيق أهدافهم ومصالحهم.

وعقدت دول المبادرة اجتماعًا وزاريًّا جديدًا في الفترة من 22 / 28 يونيو 2010 شاركت فيه مصر والسودان، وأعلن خلاله الأخير تجميد مشاركته لحين الاتفاق على رؤية شاملة للموقف برمته، وتوصلنا عندئذ إلى نتيجة مفادها أن مشروعات النيل الشرقي ستتوقف، الأمر الذي سيمثل ضغوطًا على إثيوبيا، وطلبت بالتالي من وزير الموارد المائية المصري أن نراعيَ عدم اتخاذ أية مواقف تخالف ذلك حفاظًا على وحدة الصف المصري السوداني، وتضمن هذا الاجتماع مشاركة نائب مدير البنك الدولي، ممثلًا عن الأطراف المانحة، وعرضت على الوفد المصري في الاجتماعات النظر في مدى استعداد مصر لدخول وسيط أو مسهل للتفاوض بين دول الحوض، واقترحت عدة أسماء، من بينها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق/ توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الأسبق/ تابو مبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا الأسبق/ وكوفي عنان سكرتير عام الأمم المتحدة السابق وغيرهم، ولم تكن هذه الفكرة بجديدة، إذ سبق أن طرح زوليك، مدير البنك الدولي قبل عامين إمكانية الاستفادة من جيمس بيكر للعمل كوسيط، وكان موقفنا عندئذ عدم التحمس؛ وحتى لا نتيح الفرصة لتدخل دولي يصعب السيطرة عليه ويمكن أن يضر بمصالحنا ومواقفنا في إطار سعيه للتقريب بين وجهات النظر المتعارضة، كان جيمس بيكر يحاول في هذا اليوم من صيف عام 2008 التحدث تليفونيًّا مع الرئيس لكي يطرح عليه وساطته بين الأطراف، وسألني الرئيس تليفونيًّا عن خلفيات الموقف قبل تلقيه المكالمة وأطلعته على كل جوانب الموضوع، وفي هذا السياق يجب أن أقول إن الرئيس ما كان ليستطيع التعرف على كل أمور الدولة أو المشكلات الضاغطة علينا... رغم أنه كان يصمم أن يكون صاحب القرار النهائي... وبذا كان يجب أن يكون على اطلاع دقيق على جميع التطورات والنقاط المعقدة



للموضوعات، ومن هنا كان من الضروري أن يكون العرض دقيقًا والنقاط محددة، وهو مالم يكن دائمًا متاحًا للأسباب الإنسانية والسياسية المحيطة بالرئيس ومساعديه... على أي الأحوال، أوضحت للرئيس كل التفاصيل بإيجاز ونصحت ألا يوافق على قبول الوساطة في المرحلة الحالية، لأنها قد تضعف موقفنا، وقد تضعنا في صدام مع البنك الدولي والأطراف المانحة إذا ما رفضنا ما قد يؤيدونه من مقترحات... من هنا كلفني بالاتصال بجيمس بيكر والاعتذار عن عدم قدرة الرئيس تلقي المكالمة وعلى شرح الرؤية المصرية تفصيليًا في كل عناصر الموضوع، وهو ما قمت به... وتفهم بيكر الموقف.

ولاحظ الوفد المصري المشارك في اجتماعات المبادرة، وهي سمة كانت تزحف بهدوء إلى مداولات المجلس الوزاري، أن سكرتارية المبادرة... وتساهم فيها مصر بأموالها... باتت تحرف محاضر الجلسات وتكتب ما تمليه عليها الدول الأخرى رغم احتجاجنا ورفضنا لهذا الأسلوب.

ومع رفضنا لما وصلت إليه مبادرة دول الحوض من نتائج... كنا نحاول طوال الوقت أن نصل إلى نقطة قد نستطيع من خلالها أن نبني الجسور معها... من هنا كلفت الفريق القانوني التابع لوزارة الخارجية بأن يبحث في هدوء وسرية إمكانية وضع صياغة جديدة للمواد المتنازع عليها وبما يمكن مصر القبول به بعد إقناع السودان وبحيث تتسنى العودة إلى المفاوضات المباشرة أو من خلال وسيط مع دول المنابع.

وفي هذا التوقيت يقوم وزير خارجية إسرائيل بزيارة إلى بعض الدول الإفريقية خلال عام 2010، وينفجر الإعلام المصري ويزعم إن إسرائيل قد اكتسحت مصر على أرض القارة وسببت لها كل هذا الصداع على مستوى مبادرة حوض النيل... وأتابع بالكثير من الأسى هذا القدر من عدم المعرفة أو الدراسة الجادة لمن يكتبون إعلاميًا في هذا المجال... وعاودت طلب تقارير عن التغلغل الإسرائيلي على مستوى دول الحوض تحديدًا، ويصلني التقرير خلال أقل من 24 ساعة وأجده يردد أنه لا يوجد تمثيل دبلوماسي مقيم لإسرائيل إلا في عدد محدود من دول الحوض، حيث يقوم السفير الإسرائيلي المقيم في أديس أبابا

بتمثيل بلاده لدى رواندا، بوروندي، كسفير معتمد غير مقيم، بالإضافة إلى التمثيل المقيم في نيروبي، والذي يغطي تنزانيا وأوغندا وجزر سيشل.

كما يوجد القنصل الفخري الإسرائيلي لدى تنزانيا بالإضافة إلى التمثيل على مستوى قائم بالأعمال في إريتريا... ويضيف التقرير أن إسرائيل تستهدف من تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية تحقيق مصالحها في النطاق المحيط بالدول العربية والإفريقية، وكذلك تطويق المساعي الإيرانية وإيجاد أسواق جديدة لصادراتها وبخاصة السلاح، والحصول على المعادن الاستراتيجية... وذكر التقرير أيضًا أن علاقات إسرائيل بدول الحوض تتصف بالتباين الشديد؛ إذ ليس هناك تواجد دبلوماسي رسمي في الكونجو الديمقراطية، ولكن شركات ورجال أعمال يسيطرون على تجارة الألماس، أما عن أوعندا فالعلاقات معها قديمة منذ الستينيات، وأهم مجالات التعاون هو العسكري والاستخباراتي والري والزراعة، وبالنسبة لعلاقاتها مع رواندا فهى جيدة؛ حيث تركز إسرائيل على التعاون في المجال العسكري... وتمتاز العلاقات مع إثيوبيا بالقوة وبالتعاون في مجال التسليح والزراعة. وتقوم بتقديم مساعدات لكل من كينيا وتنزانيا في مجال الزراعة والري والمياه.

وأصل إلى نتيجة مفادها أن علاقات مصر بهذه الدول وبرامجها تتجاوز إسرائيل بالكثير... ومع ذلك فإن المشكلات المصرية مع هذه الدول أيضًا ترجع لمشاركتها المياه ونهر النيل... وهي مشاركة تتيح إمكانات كثيرة للتفاهم ولكن أيضًا للخلاف.

والتقيت سيوم مسفن، وزير خارجية إثيوبيا يوم 30 مايو 2010 على هامش اجتماع قمة فرنسا/ إفريقيا في نيس، وتحدثنا حول مشكلات مبادرة النهر... وفي حديثه لي أوضح أن توقيعهم على الاتفاق الإطاري لا ينهي التفاوض حول الفقرات الجدلية، والتي سيتم تضمينها في ملاحق تكون تحت النقاش لفترة زمنية ممتدة، وبحيث يمكن الانتهاء منها بالتوصل إلى تفاهم جديد أو تبقى هكذا دون تسوية... وعقبت من جانبي... وتسير المبادرة في سياقها وتخسر مصر مصالحها!... ويضيف الوزير الإثيوبي أن استمرار النقاش حول هذه الملاحق تحت النقاش، وأنهم لم يقولوا في أي وقت إن الاتفاقيات القائمة قد ألغيت... وقلت في سياق الرد عليه... إنهم يعلنون في كل مناسبة عدم اعترافهم بهذه الاتفاقيات...



ومع ذلك قد أقبل بالطرح الذي يسوقه إذا ما وافق أن يعلن في إطار هذه الملاحق المقترحة، وكتابة أن هذه الاتفاقيات القديمة التاريخية قائمة حتى يمكن التوصل إلى توافق كامل... وابتسم ولم يعلق... مما كشف موقفه في محاولة إحداث تآكل في الموقف المصري.

وطرحت على سيوم مسفن أهمية تنشيط مناقشات النيل الشرقي بين مصر/ السودان/ وإثيوبيا... وبما يؤدي بشكل هادئ إلى انزواء المبادرة الإطارية من وجهة نظرنا، والسعي إلى التركيز على المشروعات... وهو ما يستهدفه الطرح المصري في مسألة إقامة المفوضية المبسطة... ويرحب مسفن بالمقترح، أخذًا في الاعتبار أن رئيس الوزراء الإثيوبي كان قد اقترح على رئيس وزراء مصر - في زيارة الأخير لأديس أبابا - الموقف نفسه... والتقيت على هامش القمة في نيس أيضًا ملس زيناوي وأطلعته على حديثي مع وزير خارجية إثيوبيا... وأبلغني أنه على اطلاع بالموقف وبموافقته عليه... ثم يتطرق ميليس زيناوي، مرة أخرى، إلى ما لديه من معلومات مؤكدة أن أجهزة المخابرات المصرية تحاول أن تثير المشاكل لهم في الأقاليم الإثيوبية التي ينتابها بين الحين والآخر قلاقل... وأعود من جانبي إلى تأكيد نفى هذه المعلومات بناء على أحاديث لي مع رئيس المخابرات العامة مضيفًا أن حقيقة الأمر أنه ليس لدينا أهداف ضدهم ولا نعاديهم بأي شكل من الأشكال... ولكن هناك اتجاهات وتيارات لديهم تعادي حكومته، وتسعى للتحدث مع كل الأجهزة الأجنبية في عواصم كثيرة، ولا نستطيع أن نرفض الحصول على معلومات... والمؤكد أننا لا نعمل ضدهم بشكل مباشر أو غير مباشر... وأتفق معه على أن أقوم بزيارة إلى إثيوبيا للنظر في إمكانية بناء تفاهمات مصرية/ إثيوبية جديدة نتجاوز بها بعض مصاعب توقيعهم على الاتفاق الإطاري ونبحث خلالها أيضًا مسائل الاستثمارات المصرية النامية في إثيوبيا... وأتحدث مع الرئيس أثناء مشاركته في القمة في نيس... ويوافق... وأعيد إبلاغ رئيس المخابرات العامة بحديث زيناوي... ويؤكد ما تحدثت به لرئيس الوزراء الإثيوبي.

لم تقف الدبلوماسية المصرية ساكنة في مواجهة توقيع هذه الأطراف، مشروع الاتفاق الإطاري... فإلى جانب الإبقاء على الاتصالات والحوار معهم... بل والمشاركة في الجلسات الوزارية لدول المبادرة، وهو ما كنت قد أوصيت بالتوقف عنه، ورفض الرئيس توصيتي، فقد كنا نجري اتصالات نشطة مع كل الأطراف المانحة، سواء من خلال الرسائل التي

نحيطهم فيها بالتطورات ورؤيتنا لما يجب أن تكون عليه مواقفهم... أو نوفد لهم الوفود القادرة على التحدث معهم... وأرسلت مساعدين للوزير برسائل إلى كل من الهند/ الصين/ ماليزيا/ سنغافورة/ وكل القوى الأوروبية والولايات المتحدة أطلب من المانحين عدم اتخاذ أي قرار في المساهمة في أي مشروعات على مجرى النهر إلا بعد التفاهم معنا؛ وحتى لا يكون هناك أضرارٌ تلحق بنا من جراء هذه المشروعات... كانوا يستمعون باهتمام ويؤكدون نيتهم في المساعدة للجميع وليس الإضرار بأحد من أصحاب المبادرة... وكانت هذه الاتصالات والزيارات، مثلما اتضح لنا، لها تأثيرها في فتح أعين مسئوليها وخبرائها على حقائق الموقف في كل جوانبه.

وكنت قد التقيت روبرت زوليك، على هامش قمة نيس؛ حيث أوضحت له الموقف من وجهة نظرنا، كما طلبت منه التزام البنك الدولي بالقواعد والضوابط الخاصة بتمويل أية مشروعات أو أنشطة مائية بدول منابع النهر، وأبدى زوليك تفهمًا لمواقفي ورؤيتي... كما عاد إلى طرح فكرة قيام البنك بدور «المسهل» للمفاوضات بين الأطراف.

كنا نحصل على الكثير من قراءات ومداولات العديد من الأطراف، سواء من واقع تقاريرهم السرية المكتوبة أو مناقشات أعضاء وفودهم ووجهات نظرهم... كان الأوغنديون والتنزانيون الأكثر تشددًا في مواقفهم ضدنا رغم ما يظهرونه من مرونة معنا... وأوضحت المعلومات أن بوروندي التي لم توقع مع الموجة الأولى من التوقيعات، والتي انضمت للاتفاق الإطاري في فبراير 2011 بعد أن حصلت من مصر على الكثير - قد أكدت في يونيو 2010 للأوروبيين... أنها ستقوم بالتوقيع... لكن ظروف الانتخابات الداخلية تعوق حرية حركتها... وكانت بعض المصادر السودانية تزعم لدول الحوض أنهم لا يستطيعون ترك المصريين بمفردهم رغم تشددهم... أي المصريين... وهو الموقف المصري المتمسك بحدة باتفاقيتي 1929، 1959 والاحتفاظ بحق الإخطار المسبق وحق النقض المصري ضد أي مشروعات ضارة بها.

وفيما يتعلق بإثيوبيا، فإنها كانت تردد في اتصالاتها مع كل الأطراف المانحة أن مصر تتفاوض بسوء نية بهدف الإبقاء على احتكارها لمياه النيل ومنع مشروعات دول المنابع، وأنها تستخدم دعاية قبيحة، على حد قول وزير الري الإثيوبي لمصدر أوروبي.



وفي إطار تكثيف الاتصالات مع دول المنابع لعلنا نستطيع تجاوز هذا الوضع الصعب، وفي ضوء استمرار تأكيداتهم لنا، بمن فيهم الإثيوبيون، برغبتهم في التوصل إلى حلول للمشاكل، ولما كان قرار اللجنة العليا هو الاستمرار في الحوار وعدم قطع الخيوط مع دول المنبع، فقد قامت فايزة أبو النجا بزيارة إلى كل من بوروندي/ تنزانيا/ أوغندا لإطلاع قادة هذه الدول على الرؤية المصرية... وكان لقاؤها مع رئيس بوروندي إيجابيًّا للغاية، وأكد عدم نيته اتخاذ أي موقف يلحق الأذى بمصر... ونصح بتكثيف الاتصالات مع أوغندا وتنزانيا... وفي تنزانيا، أكد لها الرئيس أنه يتفق على أن المشكلة ليست في ندرة المياه وإنما في إدارة الموارد المائية، وأكد أهمية تناول هذا الأمر على أعلى مستوى سياسي بحيث يتم إحالته لوزراء الخارجية في ضوء ما يتمتعون به من خبرة في إدارة العلاقات الخارجية قد لا تتوافر بالضرورة للوزراء الفنيين، ولذلك ينبغي أن يجتمع وزراء خارجية الحوض بهدف التحضير لعقد قمة تضم رؤساء دول الحوض كافة لتحقيق توافق آراء... واقترح تناول الأمر بعد نوفمبر 2010، وفي أعقاب انتهاء الانتخابات الداخلية الرئاسية في كل من بوروندي/ رواندا/ وتنزانيا... وفي أوغندا... عاد الرئيس موسيفني يتحدث عن الحق في التنمية وضرورة توافر احتياطي من المصادر المائية بما يحقق نوعًا من الأمن المائي في دول الحوض كافة، والتي يعتمد أغلبها على الأمطار كمصدر مائي غير ثابت، وأضاف أن إقامة سدود لتوليد الكهرباء لا تؤثر على الانسياب الطبيعي للنهر ولا تشكل تهديدًا لدول المصب... ووافق على فكرة عقد قمة لمناقشة كل هذه الأمور والوصول إلى رؤية سياسية... وعاد موسيفني للحديث عن خطورة فكرة استقطاب الفواقد في مستنقعات جنوب السودان حيث قد يؤدي تجفيف المستنقعات إلى تقليل نسب البخر، ومن ثم نقص معدلات الأمطار على أوغندا، وهي أفكار كثيرًا ما كررها موسيفيني أمامي... وكنت أرد عليه بأن علينا أن ندرس هذه الأمور ونبحث فيها علميًّا ولا نترك أمورنا نهشًا للكثير من المخاوف دون أسس علمية... كنت أرغب أن أؤكد له أن الأمطار لا تأتي أساسًا من مستنقعات جنوب السودان ولكنها تصل إلى الهضْبة الاستوائية من المحيط الهندى... وكنت أفضل عدم الدخول معه في جدل سوفسطائي لن يؤدي إلا لمزيد من الخلاف.

وقمت مع فايزة أبو النجا، بزيارة إثيوبيا، بناء على الاتفاق مع ميليس زيناوي وسيوم مسفن، وعقدنا اللجنة المشتركة المصرية الإثيوبية بعد توقفها لسنوات.

كان الإثيوبيون يظهرون قدرًا كبيرًا من الترحيب رغم صراحتنا في الحديث معهم، حيث أكدنا أن مبادرة الحوض قد خرجت عن هدفها المحدد لها وهو دعم جهود تنمية الموارد المائية ومشروعات الطاقة ليختزل في خلاف قانوني حول حصص مياه النهر [84 مليار متر مكعب] والتي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالى الموارد المائية المتوافرة لدول الحوض، والتي تقدر بحوالى 1660 مليار متر مكعب وأخذًا في الاعتبار أن مصر لم يسبق لها أن عارضت أية مشروعات بدول الحوض، وأنها على استعداد لدعم مشروعات الطاقة والتنمية المائية في دول المنابع شريطة عدم المساس باستخداماتها من نهر النيل، والذي يعد المصدر الوحيد للحياة في أراضينا. وشرحنا معًا أهمية التركيز على مشروعات استقطاب الفواقد وحوض النيل الشرقي بما يحقق النفع للجميع مع مواصلة المفاوضات بشأن المواد الخلافية العالقة في الاتفاق الإطاري، والتي ننظر حاليًا في وضع صياغة جديدة لها قد تكون مقبولة للجميع وقد لا تؤثر بالسلب على مصالحنا. وردًا على شرحنا قال ميليس زيناوي في اللقاء معه إن العلاقة بين البلدين أبدية وهي تشبه الزواج الكاثوليكى بدون طلاق، وذكر أن إثيوبيا لا ترى أن اتفاقية 59 بين مصر والسودان عادلة، وأنها تعطي لكلتيهما فقط الحق في استخدام مياه النهر منفردتين بينما ترى كل منهما أن الاتفاق الإطاري ضار بمصالحهما... وان إثيوبيا لم تطلب وقف العمل باتفاقية 59 بعكس حال مصر والسودان الآن، أخذًا في الاعتبار أن هناك شعورًا بالغبن إزاء حصول مصر على مياه النيل كافة وسعيها لمنع دول المنابع من الحصول على حقها، وأن اتفاق عنتيبي... يقصد الاتفاق الإطاري... يعطي تلك الدول الشعور بأنها حصلت على حقوقها... ثم ذكر أن الحل يكمن في إقرار دول الحوض بوجود مجموعتين من الدول... الأولى تضم مصر/ السودان تحت مظلة اتفاقية 59... والثانية تضم دول المنابع تحت مظلة اتفاق 2010 وبحيث لا يسعى طرف لفرض إرادته على الآخر... ويتم العمل بناء على ذلك لوضع اتفاق جديد تحت مظلة مبادرة حوض النيل يركز على القواسم المشتركة ونقاط الاتفاق بين المجموعتين بما يسمح بتنفيذ المشروعات التي ستحقق الفائدة للجميع، مشيرًا إلى أن اتفاق دول حوض النيل الشرقي يمكن أن يمثل نموذجًا يحتذى في هذا الشأن.



أكد زيناوي أيضًا أن الشعب الإثيوبي يعتقد خطأ أن مياه النهر هي ملكية خاصة به ويحق له الحصول على نصيب الأسد منها ولا يدري أن إثيوبيا لا تحتاج لمياه النهر إطلاقًا إلا في توليد الكهرباء... ثم خاطبني رئيس الوزراء الإثيوبي قائلًا: إنه يعلم أنني، ووزارة الخارجية المصرية قد أجرينا اتصالات مع دول وأطراف كثيرة لعدم تمويل مشروعات الطاقة في إثيوبيا، موضحًا أنه حصل على مستندات تؤكد أن مصر أجرت اتصالات مع إيطاليا لحثها على الضغط على إثيوبيا في مسائل مياه النيل... وأوضحت من جانبي أننا فعلًا قمنا وسنقوم دائمًا بكل ما هو في جعبتنا من اتصالات لحماية مصالحنا... وأن مصر تنطلق من الاعتراف بحق جميع الأطراف في التنمية وأنها لا ولن تعارض أي مشروع لا يؤثر على مصالحها... من هنا فإن المهم هو أن نحاط علمًا طبقًا لقواعد الإخطار المسبق عن النوايا والمشروعات المستقبلية... فإذا ما قامت إثيوبيا وغيرها بإخطارنا والتحدث معنا وبما يتيح لنا دراسة آثار أي مشروع على أوضاعنا فإننا سنتجاوب ولن نعوق أي شيء... أما إذا ما تم تجاهلنا مثلما تفعل إثيوبيا حاليًّا في مساعيها لبناء السدود على مجاري النهر... فلا يسعنا إلا التحدث للقوى المانحة، ولنا اتصالات وثيقة وتأثير لديهم... في هذا السياق تأتي اتصالاتنا مع إيطاليا وغيرها... وإنني بكل الاحترام له ولإثيوبيا... أقول إننا نرغب في التفاهم والتعاون معهم إلى أقصى الحدود، لكن أي مسئول مصري لا يستطيع أن يتساهل في مصالح مصر إذا ما شعر أن هناك مشروعات تجري على مجرى النهر وهو غير مطلع عليها وعلى تأثيراتها علينا.

ووصل ميليس زيناوي إلى إحدى أهم نقاط حديثه معنا... إذ قال إنه فوجئ بقيام مصر بدعوة رئيس إريتريا إلى القاهرة عقب قيام الدول الخمس بالتوقيع على الاتفاق الإطاري، وأن لديه أدلة قاطعة على قيام أجهزة الأمن المصرية بمساعدة إريتريا في دعمها لحركات التمرد في الصومال وفي مقدمتها تنظيم الشباب... وأن ذلك يأتي في إطار الأساليب القديمة التي تقوم على فكرة إشغال إثيوبيا بمشاكل المنطقة لصرفها عن إثارة المشاكل ضد مصر في موضوع مياه النيل، وقال إن ذلك التوجه لم يعد مجديًا ولن يحقق أهدافه... وشرحت له حقيقة الموقف من زيارة رئيس إريتريا... وأنه حضر إلى مصر للسؤال عن صحة الرئيس الذي كان قد أجرى عملية جراحية كبيرة أخيرًا... ونفيت لرئيس الوزراء أي تدخلات أخرى لنا في الصومال، بل على العكس أشرت إلى استقبالنا وزير خارجية إثيوبيا، عند

دخول الجيش الإثيوبي الصومال وأننا نبلغه بتفهمنا مواقفهم في هذا الشأن لكن المطلوب خروجهم من الصومال بأسرع وقت ممكن... كذلك فقد أخطرت زميلى سيوم مسفن، وزير الخارجية الإثيوبية في رسالة مكتوبة عن ظروف وملابسات ونتائج لقاءات لنا... عمر سليمان وأنا... مع رئيس إريتريا في زيارة قصيرة قمنا بها للعاصمة الإريترية.

أحسست أن رئيس الوزراء الإثيوبي، ونتيجة للمقاومة المصرية النشطة في مسألة توقيع مشروع الاتفاق الإطاري يعود إلى شكوك إثيوبيا التقليدية تجاه مصر، وأنه لم يتفهم أو يرصد - رغم مواقف مصر من الاتفاق الإطاري - التحولات التي جرت في سياستها الخارجية منذ الحرب الإرتيرية الإثيوبية والحياد الذي تمسكت به في علاقاتها بالطرفين وبالاهتمام المصري بإثيوبيا، والذي تدعم من خلال الحوار الثلاثى المصري/ السوداني/ الإثيوبي، وكذلك اللقاءات المستمرة لوزراء الخارجية... كما غاب عنه أن مصر لا ترضى بالأوضاع التي وصل إليها الصومال تحت جماعات الشباب، لكن مصر مثلها في ذلك مثل كل القوى الإقليمية والدولية تسعى للتعرف وجمع المعلومات التي تفيدها عن كل نقاط ومناطق الإقليم، وأنه إذا ما رصد الإثيوبيون أن لنا اتصالات مع هذا الطرف أو ذاك من الجماعات، فإن هذا الأمر لا يعني محاولة الإضرار بمصالح إثيوبيا أو غيرها... وعرضت نتائج هذه الزيارة على الرئيس وأطلعت عليها كل المسئولين المصريين الرئيسيين... وأضفت في تقييم نتائج اللقاء مع زيناوي أن اقتراحه بوجود مجموعتين من دول الحوض يعد بمثابة فكرة جديدة تطرق إليها البعض في أوروبا، وأنها قد تفتح الباب أمام الحوار والتفاوض، لكن لها تداعيات قد تكون خطرة على الوضع القانوني للاتفاقيات القائمة التي يجب الالتزام المصري بها وعدم السماح بتغييرها إلا بعد ضمان مشاغلنا ومعالجتها في أي وضع جديد قادم.

أوضحت كل هذه الاتصالات والأنشطة، وجود الكثير من الأطروحات والأفكار المثارة مما يستلزم استمرار الاتصال والدراسة لها ولعواقبها... سواء مع دول الحوض أو الأطراف المانحة... وطلبت إلى مجموعة العمل المائية والقانونية بالخارجية استمرار دراسة كل ما هو متاح لدينا من معلومات. وكان يشغلني الهجوم الحاد الذي تعرض له وزير الموارد المائية والري من قبل زملائه في دول الحوض... والذي ربما ساهم هو -من

وجهة نظرهم- في إطلاقه ضده... الأمر الذي حدا بنا إلى الدفع بمشاركة فايزة أبو النجا في ضوء قدراتها السياسية والدبلوماسية لتقريب وجهات النظر والمساعدة على امتصاص المواجهات نتيجة للخلافات الفنية بين وزراء المياه في حوض النيل... كما كان يشغلني أن الكثير من النقاط المطروحة في مداولاتنا الداخلية بشأن النهر وإمكاناته في الإدرار والفواقد وغير ذلك تتسم في بعض الأحيان بعدم الدقة والتضارب، وبالأخص بشأن مدى تأثير مشروعات دول المنابع على حصة مصر المائية... وكثيرًا ما كانت تصل إليّ رؤى مختلفة أو معلومات غير موثقة للوضع المائي الذي يواجهنا في إثيوبيا مثلًا أو الهضْبة الاستوائية... وكان البعض يقول إن هذا الخزان أو ذاك له أضراره المؤكدة... والبعض الآخر يخفف من الأمور... ولم يكن أمامي في أغلب الأحوال حقائق مؤكدة... الأمر الذي اعتبرته ضعفًا شديدًا لدينا. كما كان يتوارد لي أخبار عن نشاط كبير لدول عربية في استثمارات زراعية في السودان... كما أن الهند نشطت في إثيوبيا في إقامة مشروعات زراعية... وجاءت معلومات عن محاولة البرازيل البحث في إقامة مشروعات استثمارية لإنتاج الوقود الحيوي/ الأثينول/ في أراضي إثيوبيا والسودان وبقية دول الحوض... وكان المزعج أنه رغم طلباتي المستمرة للتعرف على تفاصيل علمية موثقة عن كل هذه المسائل، فإن إدارة الموارد المائية من ناحية أو الخارجية والمخابرات المصرية من ناحية ثانية، وكذلك أجهزة البحث العلمي المصرية - لم تكن قادرة على موافاتي بالمعلومات المطلوبة بدقة مما اعتبرته عجزًا كبيرًا في قدراتنا العلمية... كان أمامي معلومات كثيرة موثقة وتفاصيل مثيرة عن مساحات الأرض والمحاصيل والشركات القائمة بالجهد... ولم يستطع أحد أن يبلغني بتأثير كل ذلك النشاط على استخدامات المياه أو تأثيره من عدمه على حصصنا منها.

جاء انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي في كمبالا في نهاية يوليو 2010 لكي يمثل فرصة طيبة لترتيب لقاء بين الرئيس الأوغندي، ورئيس الوزراء المصري... ويعود موسفيني إلى تكرار مواقفه ورؤيته... في أنه ينبغي أن نعي في مصر أن حصصنا من المياه ستنخفض في ضوء احتياجات دول النهر للتنمية... ونرد عليه بأن علينا أن نعمل على زيادة الاستفادة من موارد النهر ومنع الفواقد... ويعود إلى أحاديثه حول خطورة التصدي للمستنقعات

في جنوب السودان... ونقول له إننا لا نرغب في تجفيف أي مناطق وليس في قدرتنا ذلك، ولكننا نسعى إلى زيادة الاستفادة من الفوائض وبخاصة قناة جونجلي... ويعترض موسفيني على حفر القناة؛ لأنها تهدد التوازن البيئي في المنطقة... وكان اجتماعًا كاشفًا... ثم يتحدث عن التنمية ورغبته في أن تقوم مصر بالمساعدة الاقتصادية والاستثمارية في أوغندا، ويتهم بعض الشركات المصرية ورجال الأعمال المصريين بعدم تنفيذ وعودهم على مدى سنوات للاستثمار في أوغندا... وأوضحت المناقشات أن الكثير من قادة الإقليم يلقون المسئولية على مصر التي تتمتع بالمياه والتنمية مع عدم قدرة بلادهم على الانطلاق بسبب القيود المصرية... وهو ما كنا دائمي التصدي له بشروحات حول حقيقة الموقف... لكنهم كانوا لا يسمعون... أو لا يرغبون في الاستماع... كانت آراؤهم ومواقفهم تنبع وتعود في الحقيقة لسنوات الاستقلال الأولى مثلما شرحت في صفحات سابقة.

كنت كعادتي أطلع على كل برقيات الخارجية مبكرًا كل صباح، ولاحظت في إحدى هذه البرقيات أن الرئيس موسيفيني سوف يقوم بزيارة ليبيا لإجراء مشاورات مع القذافي، وأسرعت بطرح فكرة قيام الرئيس مبارك بالكتابة للقذافي أو الاتصال به تليفونيًّا لكي يستخدم تأثيره مع موسفيني للتخفيف من مواقفه في مسألة مياه النيل... ويقول الرئيس... عليك التحدث باسمي مع وزير خارجية ليبيا، وبأنني أرغب أن يقوم العقيد بالتدخل مع موسفيني في موضوع مياه النيل.

ويتصل القذافي بالرئيس مبارك في أعقاب زيارة موسفيني لطرابلس، ويقول إنه تحدث مع الأخير وإنه وعده بإرسال جواب بوجهات نظره كاملة... وقد وصل إليه الجواب، ويرغب في أن يقوم وزير الخارجية المصرية بالحضور لمناقشة الأمر... ويقرر الرئيس إيفادي أنا وفايزة أبو النجا التي أصبحت تحتل مكان وزير الموارد المائية بشكل متزايد... للقاء القذافي في طرابلس... واستقبلنا في خيمته فيما كان يسمى بالمزرعة خارج طرابلس... وسلمنا صورة من الخطاب الذي يستعرض التهديدات والمخاطر التي تواجه نهر النيل من وجهة نظر الرئيس الأوغندي، والتي يتصور أن مصر لا تدركها، وفي مقدمتها مسألة القضاء على أخشاب الغابات التي يستخدمها الأوغنديون وسكان الهضْبة الاستوائية للحصول

على الطاقة بسبب غياب الكهرباء لديهم... وإن الحفاظ على النهر يتطلب توليد الكهرباء بكميات كبيرة ورفع القدرة التصنيعية لدول الحوض... وأشار خطاب موسيفني إلى تذبذب إمكانات النهر بين عام وآخر، ومن ثم الحاجة لإقامة نظام للري لمعالجة هذا التذبذب ولعدم الاعتماد على الأمطار أو ذوبان الثلوج من جبل روينزوري... وقال خطاب موسفيني إنه من المهم الاستفادة من التقدم العلمي في تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية أو النووية، وإنه على مصر التركيز في هذا الأمر بدلًا من القول إنه لا يحق لدول المنابع توليد الكهرباء أوالزراعة أو التصنيع... وكشف هذا الخطاب الشواغل الأوغندية... مثلها في ذلك مثل شواغل إثيوبيا في الحاجة لإنتاج الكهرباء، وإن كان أيضًا لم يخف توجهات هذه الأطراف في زيادة استخداماتها لمياه النهر دون الأخذ في الحسبان شواغلنا.

أطلعت الرئيس مبارك ورئيس مجلس الوزراء على الخطاب وعلى حديث القذافي معنا... وعدت إلى المطالبة بسفر وزير الكهرباء المصري إلى البلدين للنظر فيما يمكنه القيام به من جهود للتعاون في مجال الكهرباء لمواجهة احتياجات هذه البلدان... أبلغت الرئيس مبارك أيضًا فور عودتي إلى القاهرة أن القذافي استمر في محاولات الدس ضد دول الخليج في علاقتها بمصر؛ حيث اتهم هذه الدول بأنها تعمل ضد المصالح المصرية، وأنها تستخدم رءوس أموالها في القيام باستثمارات في السودان وإثيوبيا وغيرها من دول الحوض، وهي كلها تركز على الزراعة واستغلال المياه... وزودنا بالكثير من الأوراق والدراسات التي حصل عليها في هذا الشأن... وتحدثنا مرة أخرى مع الأشقاء في دول الخليج بأن من المهم أن يأخذوا عناصر القلق المصري في الحسبان عند تحديد استثماراتهم أو مشروعاتهم في دول الحوض.

كان القذافي قد طلب إلى مصر والسودان في نهاية عام 2003 الحصول على موافقتهما على مد فرع لمياه النيل من جنوب مصر إلى ليبيا لتعزيز وزيادة إمكانات «النهر العظيم» المتمثل في أنابيب المياه من المخزون الكبير في الصحراء الغربية إلى سواحل ليبيا على البحر الأبيض المتوسط... ورفضت كل من مصر وإثيوبيا هذه الأفكار... ومع ذلك بقي القذافي يلح بشكل مستمر... ولم يخف عنا أيضًا أن القذافي – في توفيره المعلومات لنا... وكان لدينا

فعلًا الكثير منها - يحاول الدس بيننا ودول الخليج... لكن كان علينا أن نتحرك ونثير الأمر مع أشقائنا وأصدقائنا.

وأدت هذه الاتصالات مع دول الاستثمار العربي والآسيوي إلى إثارة بعض المتاعب لنا مع الإخوة في السودان... لكننا عالجنا الأمر بكل صراحة ووضوح... إذ التقيت على هامش أعمال القمة العربية/ الإفريقية التي عقدت في مدينة سرت الليبية في أكتوبر 2010 الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرئيس السوداني، والذي تطرق إلى ملف مياه النيل مشيرًا إلى أنه وردت إليهم معلومات من بعض الدول الخليجية والصين بأن مصر طلبت إليهم عدم تمويل أية مشروعات مائية أو زراعية في دول حوض النيل، ومن بينها السودان... وأوضحت من جانبي أهمية التنسيق التام بين بلدينا فيما يتعلق باستخدامات الموارد المائية في إطار الحصص المحددة لكل منهما، منوهًا إلى أن المعلومات المتوافرة لدينا تؤكد أن السودان يستخدم حصته التي حددتها اتفاقية 59 بالكامل، ومن ثم فإن المشروعات الزراعية والمائية المستهدفة ربما تأتي خارج إطار هذه الحصة وتستقطع من حقوق مصر المائية... كما أوضحت أهمية قيام الجانب السوداني بالتشاور معنا فيما يتعلق بتلك المشروعات، وكذا مشروعات السدود التي ينوي السودان بناءها على نهر عطبرة مشيرًا إلى سابق قيام الجانب السوداني بملء بحيرة سد مروى في فترة زمنية قصيرة بعكس الاتفاق مع مصر؛ مما أدى إلى خفض معدلات المياه الواردة إلى مصر آنذاك... وعقب مصطفى عثمان إسماعيل على ذلك مشيرًا إلى أهمية انفتاح وزراء الموارد المائية على بعضهم البعض والتحدث في كل هذه المسائل... وهو ما وافقت عليه وتحدثت به مع وزير الري المصري. وبالفعل عقد بالقاهرة في نوفمبر 2010 اجتماع للتشاور بين الجانبين المصري والسوداني على مستوى وزارتي الخارجية والري للبحث في كل جوانب العلاقات... والتقيت في أديس أبابا في 29 يناير 2011 وزير خارجية تنزانيا للمزيد من البحث في المسائل المطروحة وكيفية تجاوز الخلافات... واقترح أن يلتقي وزراء الخارجية في اجتماع لمناقشة الخلافات، ولم أمانع رغم تحذيري له بأن عدم المرونة من جانب دول المنابع يهدد نتائج هذه الاجتماعات، وقد يؤدي إلى تعقيد الوضع... لا تسويته... وكنت أقدر أنهم يناورون ويسعون إلى تحقيق مكاسب ذاتية لهم مع الاستمرار في تحذيرنا، ودون تقديم أي تنازلات أو حلول مقترحة معقولة للموقف.

كان هذا الوضع يمثل خلاصة الموقف في نهاية عام 2010، ولم يدخل عليه الكثير من الإضافات في الأسابيع الأولى من عام 2011 وحتى مغادرتي وزارة الخارجية في 5 مارس 2011.

لقد كنت طوال السنوات السبع، أو ما يقاربها، والتي عملت خلالها وزيرًا للخارجية، دائم التفكير والبحث في الأسباب التي دفعت بنا في عام 1999 إلى قبول المشاركة في مبادرة البنك الدولي الخاصة بجمع دول حوض النيل في إطار مؤسسي واحد يتجاوز الأوضاع السابقة التي سادت طوال النصف الثاني للقرن العشرين... وكنت أسأل... ما الذي دفعنا لذلك؟! ويكون الرد على هذا السؤال المشروع... الرغبة في تعزيز التعاون وبناء إطار مؤسسي يحقق مفهوم التنمية الشاملة لموارد النهر وإمكاناته لكل دوله وأطرافه... وكثيرًا ما أجبت عن ذلك أننا كنا نستطيع الاقتصار من جانبنا على التعاون الثنائي وتكثيفه تحقيقًا لهذه الأهداف، خاصة أننا كنا نعلم على مدى عقود بموقف ووجهة نظر الكثير من دول الحوض فيما يتعلق بمطلبنا في الاعتراف بحصصنا المتفق عليها طبقًا للاتفاقات الموقعة التي منها حقنا في الإخطار المسبق... والرأي فيما سيتم القيام به من مشروعات جنوب أراضي مصر. وتقديري اليوم وقد وضحت بحدة المشكلات الضاغطة على الجميع... أنه كان علينا أن نؤمن أنفسنا بالحصول على ضمانات مسبقة من البنك الدولي، صاحب المبادرة، بأن الدخول فيها لن يؤثر على مصالحنا المعترف بها في إطار القانون الدولي بدلًا مما فعلناه من خوض في المجهول، ثم مواجهة تصرفات شركاء الحوض بعد عشرة أعوام من مداولات المبادرة... كانت إثيوبيا قد وقعت إعلانًا مع مصر في عام 93، وقعه نيابة عنها ميليس زيناوي في القاهرة، يعترف بكل ما يرفضه الآن... وعندما سأله البعض... لماذا تتراجع؟ كانت إجابته أنهم كانوا يشعرون بالضعف داخليًا في بداية حكمهم، وأن مصلحتهم عندئذ فرضت التوقيع على ما هم على غير اقتناع به... ورأيت أن الإجابة غريبة وتعكس انتهازية تستثير الخشية وتفرض الحذر مع مثل هؤلاء الشركاء، خاصة وهم يتحدثون عن بناء سدود عملاقة للاحتفاظ بمئات المليارات من الأمتار المكعبة من المياه... وهي خزانات تفرض على الجميع التدبر بشأنها وتأثيراتها الأمنية والبيئية على كل من مصر والسودان وإثيوبيا ذاتها... والمؤكد

أننا في مصر لا نعارض أي إجراء يساعد إثيوبيا على تحقيق التنمية أو الحصول على الطاقة واحتياجاتها منها أو قيامها بإمداد بقية دول الحوض باحتياجاتها من الكهرباء... لكن الأمر الحيوي، من وجهة نظرنا، ألا يؤدي كل هذا الجهد... بافتراض تحققه على مدى عقود... إلى تأثيرات سلبية ضد مصر وحصتها السنوية من المياه... وهناك الكثير من النقاط الفنية التي تفرض مصالحنا بحثها عند مناقشة موضوعات بناء هذه السدود العملاقة.

لقد تابعت أداء الإعلام المصري في تناوله لهذا الأمر على مدى سنوات... واستشعرت وإلى حد كبير أن الكثيرين ممن تناولوا الموضوع وأداء الحكومة المصرية بشكل عام، ووزارة الخارجية على وجه الخصوص، لم يبذلوا الجهد اللازم للتعرف على كل جوانب مسألة بالغة الحساسية للبلاد، وكان ينبغي تناولها بأسلوب أكثر نضجًا وحرفية. كذلك فقد صدمت من التبسيط المخل والضار الذي أسرع الكثيرون منا في محاولة معالجة المسألة بعد 25 يناير 2011... وهو الأمر الذي هدد - في تقديري - مصالحنا بشكل كبير.

واليوم... وعند كتابتي لهذه الصفحات في بداية عام 2012 أرى أننا، ومن خلال بذل الجهد، والتيقظ لمصالحنا واستمرار التدقيق في المواقف، وتكثيف التعاون مع الشركاء... من دول الحوض... وخارجه... سوف نصل ولا شك إلى تسوية مرضية تتيح للجميع تحقيق مصالحه... لكن الأمر الحيوي أيضًا هنا ألا نتخذ أو نوافق على أية خطوات أو إجراءات يكون من نتيجتها احتمال تخفيض حصة مصر المائية مستقبلًا أو تجميدها... رغم استمرار زيادة الاحتياجات المصرية على مدى السنوات والعقود القادمة... من هنا ينبغي التنبه، من الآن للحاجة إلى مشروعات التحلية وباستخدام كل أنواع الطاقة المتاحة... كما أنه من الحيوي أيضًا أنه نقوم بوضع خطط، نلتزم بها بدقة، لترشيد استخدامات مياه النهر وإعادة تدويرها... خاصة وأن الضغوط هنا ستزداد علينا تدريجيًا وبشكل مستمر.

وتبقى نقطة أخيرة هنا... أنه ينبغي تحت أي ظرف من الظروف ألا نقحم السياسة الداخلية المصرية في هذا الملف القومي الذي يجب أن ندافع عنه جميعًا...خاصة أنه لا يوجد مصري حي اليوم... أو لم يولد بعد... سوف يوافق على ما قد يلحق ضررًا بنا في موضوع المياه... وهو حياتنا التي يمكن أن نذهب إلى أبعد مدى للدفاع عنها.

الفصل السابع
تحـــديـــات التقـســيـــم ...
الســــــودان

دخلت ستاد مدينة نيفاشا في كينيا بصعوبة شديدة قبل ظهر يوم 9 يناير 2005 لكي أقوم بتمثيل مصر التي دُعيت كشاهد على عملية التوقيع على اتفاق السلام الشامل بين الحكومة المركزية للسودان في الخرطوم والحركة الشعبية في جنوب السودان بعد حرب أهلية استمرت ما يقرب من واحد وعشرين عامًا. كان هناك قادة دول منظومة «الإيجاد» التي أشرفت على المفاوضات بين الشمال والجنوب، كما وُجد وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول، وممثلو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ووزير خارجية النرويج الذي قامت بلاده بدور رئيسي في مساندة جارانج ومساعدة الطرفين على التوصل إلى الاتفاقية الشاملة، وأنفقت لتحقيق هذا الهدف الكثير من الإمكانيات المادية.

هدفت الاتفاقية الشاملة إلى تحقيق وقف إطلاق نار شامل بين الجيش السوداني وقوات الحركة الشعبية، وإقامة فترة انتقالية مدتها ستة أعوام يتعاون خلالها الشمال والجنوب في حكم البلاد، ويكلف جون جارانج، رئيس الحركة الشعبية وزعيم الجنوب، بمسئوليات



النائب الأول للرئيس السوداني، واشتراك شخصيات من الجنوب في الحكومة المركزية بالخرطوم. نصت الاتفاقية على حق الحركة الشعبية وحلفائها الجنوبيين في تشكيل حكومة للجنوب لإدارة شئون الجنوب بالكامل لفترة ست سنوات تنتهي باستفتاء لشعب الجنوب عما إذا ما كان يرغب في الاستمرار في إطار الدولة الفيدرالية بالسودان أم الاستقلال الكامل والانفصال بشكل نهائي عن الشمال. ونصت الوثيقة الموقعة في ذلك اليوم على عقد الاستفتاء الشعبي يوم 9 يناير 2011... فإذا ما جاءت نتيجة الاستفتاء توافق على الاستقلال والانفصال... فيتم ذلك الأمر بعد ستة شهور... أي يوم 9 يوليو 2011.

سادت الاحتفالية التي جرت بعد ظهر ذلك اليوم مشاعر فرح وصخب كبير من قبل أبناء شعب الجنوب... وكان ذلك ولا شك مؤشرًا للمسار المحتمل للتطورات في السنوات التالية... ونظرت إلى عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية الذي كان يشارك في الاحتفال وتحدثنا بإيجاز وقلت له بقدر من الثقة... للأسف سوف يقود هذا الوضع إلى تقسيم السودان وأجاب بقوله... فعلًا...

قام طرفا الصدام بالتوقيع على الاتفاقية الشاملة التي جاءت في عدة مجلدات وتفاوض عليها لفترة ممتدة كل من على عثمان طه، نائب الرئيس السوداني، وجون جارانج... كما وقع عليها الرئيس موسيفيني باعتبار أن رئاسة «الإيجاد» كانت لأوغندا في هذا العام... ووقعت باسم مصر التي دعيت بناء على تقييم من كل المشاركين في هذا الجهد، بأن دورها وأهميتها في معالجة هذه المسألة يفرضان على الجميع عدم تجاوزها... كانت مصر ولعدة سنوات لا تؤيد هذه المفاوضات التي كانت تتم بدعم من قبل قوى إفريقية وغربية لم تثق مصر في حقيقة أهدافها وتوجهاتها أو أن هذه الأهداف تقتصر على تحقيق السلام والتنمية لجنوب السودان. ولم تكن الكنائس الغربية بعيدة عن الشكوك في هذا المجال.

صحبني وكيل أول المخابرات العامة، محسن نعماني، للقاء جون جارانج في الفندق الذي يقيم به في العاصمة الكينية والتقيت بوزير الخارجية الأمريكية مغادرًا لجناح جارانج وهو بادي السرور والرضا عن نتائج أعمال اليوم... وتحدثنا بإيجاز قائلًا... «يجب أن نوفر كل عناصر النجاح لهذه الاتفاقية الشاملة ولا نسمح للأطراف بتخريبها لأنها تمثل المستقبل

الحقيقي للسودان... وأجبته: علينا أن نعيد الوئام للسودان، في كل أطرافه المتنازعة وإتاحة الفرصة للسلام كي يسود، وبذا ينطلق السودان للتنمية الحقيقية.

واستقبلني جون جارانج الذي وضح أنه لم يفقد أيًا من «كارزميته» منذ مشاركتي في اجتماع بوزارة الخارجية المصرية، استقبله خلالها الوزير عمرو موسى عندما حضر جارانج إلى القاهرة في عام 98 بناء على دعوة مصرية قدمتها المخابرات العامة، وأشرف على تسليمها محسن نعماني الذي كان رئيسًا لهيئة الخدمة السرية الخارجية المصرية. كانت شخصية جارانج وحديثه أثناء مقابلته لعمرو موسى قد أبهرتني كثيرًا حيث ظهر في صورة الشخصية الثورية ذات المحتوى الفلسفي العميق... وأتذكر أنني قلت لوزير الخارجية بعد مغادرة جارانج للمبنى... «طبيعي أن يكون بهذا القدر من العمق والرؤية الفلسفية... أعتقد أنه أمضى كل سنوات التمرد منذ إعلانه الخروج على حكومة النميري في عام 84 في القراءة والاطلاع وكيفية تحقيق هدف الثورة».

كانت الحفاوة تجاه محسن نعماني واضحة للعيان، كما أن كبار معاوني جارانج أخذوا يحتضنونه بشوق... كما لاحظت أن زوجة الثائر السوداني كانت تعرفه جيدًا... واستشعرت خلال المقابلة التي استمرت حوالى ثلاثين دقيقة أنني أتحدث مع مجموعة من الثوار السودانيين الذين يتحدثون الإنجليزية بطلاقة ويرتدون الملابس الغربية ولهم صلات وثيقة للغاية بالغرب وفلسفته ومفاهيمه التي تختلف بشكل عميق عن المفاهيم العربية.

وقال جارانج إنه يأمل أن تساعد مصر في تنفيذ الاتفاقية الشاملة، مع التركيز على تنمية أقاليم الجنوب التي تفتقر لكل شيء... ووعدته بأن مصر ستبذل جهدها وأنها تأمل أن يتحقق هدف السلام مع الحفاظ على وحدة السودان، فأكد جارانج أنه لا يهدف إطلاقًا للانفصال بالجنوب، بل إنه يتصور نفسه رئيسًا منتخبًا للسودان الموحد وأن التمرد كان بهدف التوصل إلى بناء السودان الجديد الموحد.

وغادرنا نيروبي في المساء، بعد نهار مليء بالأحداث... وقلت لمحسن نعماني... أخشى أن تؤدي هذه الاتفاقية الشاملة إلى تقسيم السودان رغم كل الأفكار البناءة التي تحدث



بها جارانج معنا... وعلق النعماني على رؤيتي بقوله، إن حكومة الخرطوم على مدى عقود تُسأل عما وصلت إليه الأمور... كما أن القوى الغربية والإقليمية كانت تدفع بشدة لتحقيق أهداف لها بالجنوب، وأشرت إلى استغرابي أننا تركنا المسألة لكي تصل إلى هذه النقطة من التدهور... فأجاب بقوله... إن قيادات الشمال لم تكن لتستمع للنصح... كان سفيرنا في الخرطوم، وقبلها بنيروبي وأديس أبابا، الصديق والأخ العزيز عاصم إبراهيم، يلتقي بي كل صيف في الساحل الشمالي، عند وجودنا معًا بالإجازات الصيفية، هو بالخرطوم، وأنا من نيويورك، ويقوم بإعطائي محاضرات مستفيضة وإجابات تفصيلية على الكثير من الأسئلة التي كنت أطرحها عليه حول الموقف بالسودان واحتمالات الأوضاع بهذا البلد ذي الأهمية الحيوية بالنسبة لمصر وكذلك مواقف الجيران... وكان السفير يقول في صيف 2003: إن الحكومة المركزية بالخرطوم والجيش السوداني قد وصلا إلى نهاية الطريق، وأنه لا يستبعد أن ينجح جارانج الذي تدعم حركته الشعبية عناصر التمرد في دارفور في هزيمة الجيش السوداني ودخول الخرطوم بكل عواقب ذلك على أوضاع الشمال... ويضيف السفير، في هذا السياق، أن الجيش السوداني قد وصل إلى مرحلة الإنهاك وأنه يحتاج بالتأكيد لفترة من التقاط الأنفاس بعد سلسلة الصدامات المسلحة المنتشرة في طول البلاد وعرضها... كما أن فلسفة المجموعة الحاكمة في الخرطوم تدفع بها إلى عدم الاهتمام بالجنوب... بل إن السودان يستطيع العيش في خير وسلام إذا ما غاب الجنوب... ومع العودة إلى القاهرة، أبلغت الرئيس بانطباعاتي عن الوضع الذي شاهدته في كينيا وأننا أمام مرحلة حساسة للغاية للسودان سوف تحتاج إلى توجيه النصح الدائم للشمال لكي يحتضن الجنوب وينحي العداء، كما أن التنمية مطلوبة وبشدة لكي يصبح لخيار الاستمرار في وحدة البلاد فرصة في النجاح.

من هنا، فإنه سيكون على مصر تقديم الكثير من الدعم للجنوب لكي ننجح في تحقيق هدف الإبقاء على السودان الموحد رغم شكوكي العميقة في إمكانية تحقيق هذا الهدف...

وتحدثت مع اللواء عمر سليمان حول الموقف، ويجب أن أعترف هنا أن رجاله كانوا على اطلاع عميق بالموقف بالسودان، كما أن اتصالاتهم في جوبا عاصمة الجنوب ومع الحركة

الشعبية وقياداتها بالغة القوة والتأثير... واتفقنا على أهمية وضع برامج مصرية للتعاون مع الجنوب ودعمه، بهدف توفير فرصة حقيقية لخيار الوحدة عند عقد الاستفتاء... فإذا ما جاء هذا الخيار في صالح الاستقلال، على العكس من مساعينا، فإننا نكون على الأقل قد حافظنا على علاقات من التعاون والتفاهم مع هذا البلد الجديد... ويجب ألا يفوتنا هنا أن نشير إلى جهود مصرية، وعلى مدى سنوات، تستهدف إتاحة الفرصة لشباب الجنوب بالدراسة في الجامعات المصريـة، وبخاصـة جامعة الإسكندرية التي تخرج فيها عشرات من المسئولين القادمين للتأهل للحكم في الجنوب. وأخذنا بالتالي، المخابرات العامة ووزارة الخارجية ننفذ برامج تفصيلية في الجنوب وبدعم كامل من الحكومة المصرية ومجلس الوزراء المصري... ومع ذلك كانت تقارير التقييم التي ترفع للرئيس والأحاديث معه كلها، تقول إن الانفصال هو الاحتمال الأغلب في حدوثه في نهاية المرحلة الانتقالية ومدتها ستة أعوام. وفجأة يختفي جون جارانج من المشهد بموته في حادث طائرة هليكوبتر بشمال أوغندا... ونتبين فورًا خطورة هذا التطور وما يحمله من احتمالات... ومضينا في بناء علاقة متينة مع سيلفا كير، رئيس الحركة الشعبية الجديد والنائب الأول أيضًا لرئيس السودان...

في هذا التوقيت من عامي 2004، و 2005 كان يشغلني في الشأن السوداني نقطتان أو قضيتان أساسيتان، أولاهما: كيفية التعامل مع نتائج الوضع بالجنوب وما بعد توقيع الاتفاق الشامل في نيفاشا، وثانيتهما: مسألة دارفور وما يحيط بها من أخطار محدقة بالسودان. وكان المجتمع الدولي ومنذ عام 2002، أثناء وجودي بالأمم المتحدة، يتابع العمليات العسكرية التي تتم من قبل الجيش السوداني في كل إقليم دارفور الذي يبلغ حجمه مساحة فرنسا... ويثير الكثير من الصخب حول التعرض للمدنيين السودانيين بالإقليم وأن هناك انتهاكات تقع وتناقض القانون الدولي الإنساني... وأخذت تقارير جمعيات حقوق الإنسان تنتشر على السطح ويتحدث بها الجميع... وأحسست وقتها في عامي 2003 وكذلك 2004 بأن هناك شيئًا ما خطأ بالسودان ويجب تنبيه القاهرة والخرطوم إلى ما يمكن أن يحدث من تدخل أجنبي... ومن ثم ضرورة توقف الحكومة السودانية عن السماح بأي أفعال قد تكون مجرَّمة أمام القانون الدولي...



لعل القارئ الكريم يتذكر ما تضمنته صفحات سابقة عن قيامي، وفور تكليفي بمهمة السفر إلى مقابلة الرئيس البشير في الخرطوم، بعد أسبوع من تعييني وزيرًا للخارجية، بالحديث معه بوضوح وصراحة عن خطورة الموقف وما يمكن أن يتعرض له هو شخصيًّا من مُساءلة... وكنت أعي وقتها درس ميلوسوفيتش الصربي. من هنا أخذنا في كل الاتصالات مع السودانيين نتحدث عن ضرورة عدم التهاون في مسألة الاتهامات المتزايدة في مسائل انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنني على الجانب الآخر، لاحظت اتجاهًا متصاعدًا لدى مجلس الأمن والقوى الغربية في تبني إصدار بيانات أو قرارات تتهم حكومة السودان بأفعال على الأرض، ومطالبتها بالتوقف عن عملياتها العسكرية، وعدم مخاطبتها عناصر التمرد في دارفور لكي تتوقف هي الأخرى عن عملياتها العسكرية المضادة للحكومة...

كان تقديري أن ذلك الأداء الدولي سوف يشجع قوى التمرد على عدم التوقف؛ لأن عملياتها تؤدي إلى استمرار الحرب والصدام ومن ثم تصدي الحكومة لها مما يستتبعه من زيادة الانتقادات الدولية للحكومة وتصعيد الضغوط عليها وتوجيه الاتهامات لها... وأخذت، بالتالي، أثير الأمر مع كل وزراء الخارجية، وبالذات وزراء خارجية الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وذلك أثناء مشاركتي في أعمال الجمعية العامة التاسعة والخمسين بنيويورك في سبتمبر 2004. وطالبتهم جميعًا بالتوقف عن إصدار هذه السلسلة المستمرة من البيانات والقرارات التي تشجع التمرد على الاستمرار وليس البحث في تسوية للوضع الصعب الذي يواجهه الإقليم والسودان...

حاولت أن أشرح لكل هؤلاء الوزراء، في نيويورك أو بالقاهرة عند زياراتهم لها وفي مقدمتهم إيان برونك، المبعوث الأممي، أن من المهم أيضًا محاولة تفهم الأوضاع السودانية الحقيقية وثقافة الصحراء وظروف هذه الأقاليم التي تتعرض لموجات دورية من الجفاف وتأثيرها على حركة السكان وصراعات القبائل وغير ذلك، ومع تأكيدي لهم في نفس الوقت، وبحق، أننا نقوم بالتحدث مع الحكومة المركزية ونطالبها بقوة بالتوقف عن أي أفعال يُشتمُّ منها أنها تتناقض مع مسائل حقوق الإنسان...

قمت في نهاية يوليو 2004 بزيارة مدينة الفاشر بدارفور لمدة نهار كامل، شاهدت فيه على الطبيعة الأحوال المتدنية للشعب في دارفور واضطرار السكان للعيش في مخيمات – في

ضوء حرق مبانٍ في القرى وتدميرها - تفتقر إلى الكثير من الاحتياجات الصحية والغذائية والتعليمية... وتحدثنا - اللواء عمر سليمان وأنا - مع الرئيس، قبل أن يبدأ إجازة طويلة في منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي بمصر، حيث وافق على إرسال عدد كبير من الطائرات المصرية C130 لتنقل كميات من المعونات والأغذية والأدوية والخيام للمساعدة مع الجهد الدولي لمواجهة المشكلة... كما قامت القوات المسلحة المصرية بإقامة مستشفى ميداني كبير بسعة 60/ 100 سرير لتقديم الخدمات الطبية للاجئين والنازحين بدارفور... وكان رئيس الوزراء المصري يستشعر العبء المادي الذي تتحمله مصر، وإلا أنه كان يعي أيضًا الأخطار المحدقة بالسودان... من تفسخ وحروب أهلية في الجنوب، الغرب، وكذلك في شرق البلاد.

تحدثت أمام الجمعية العامة في 24 سبتمبر 2004 وتضمن البيان القول «إن هناك مشكلة إنسانية ملحة في دارفور، وهناك مأساة إنسانية حقيقية تحتاج إلى جهد دولي عاجل لتلافي استفحالها... ولكن يجب أيضًا أن نعمل على تفهم أوضاع السودان بتركيبته العرقية وموروثاته الحضارية والعقائدية... وأن هذا الشأن السوداني معقد بطبيعته وتواجهه مشكلات في غاية التعقيد والتركيب، ويتعين علينا المعاونة على حلها وليس زيادتها تعقيدًا وتشابكًا... إننا ندعو المجتمع الدولي إلى عدم الاكتفاء بانتقاد هذا الطرف أو ذاك... أو إلقاء اللوم على هذه السياسات أو تلك... بل إن الأجدى من هذا كله هو التحرك بجدية لتوفير المساعدات الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة للغوث من أبناء دارفور». وكان هذا النقد الموجه للمجتمع الدولي يمثل احتجاجًا مصريًّا على محاولات التدخل في الشأن السوداني والتهديدات التي كان الغرب يطلقها بأهمية النظر في القيام بعمليات عسكرية دولية ضد السودان لوقف المذبحة في دارفور... وكنا في نفس الوقت نتحدث مع العديد من الأطراف الدولية المؤثرة... فرنسا/ الولايات المتحدة/ بريطانيا/ وروسيا... بأهمية توقف جيران السودان عن التدخل في شئونه، وبخاصة في دارفور، وحيث كان الكثير من الأخبار تتوارد عن نشاطات تقوم بها إريتريا في شرق وغرب السودان، وكذلك تشاد التي كانت تتيح أراضيها للتمرد والحركات المعارضة للحكومة بالخرطوم، وأخيرًا ليبيا التي كانت لا تطيق أن تترك الأمور دون أن تلعب



بأصابعها فيها... كانت أوضاع السودان مهترئة، والحكومة المركزية تستشعر الضغط الدولي والإقليمي والذي كانت هي بمواقفها وأفعالها على مدى سنوات المتسببة فيه إلى حد ما... وفي خضم هذا الوضع يأتي قرار لمجلس الأمن في مارس 2005 بالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية للنظر في جرائم ضد الإنسانية يكون الحكم قد ارتكبها بالسودان...

حضر الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل إلى القاهرة في بداية عام 2005 وقبل صدور قرار الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتناقش معنا، وساعدته على الالتقاء مع عدد من الخبراء القانونيين المصريين، في مقدمتهم الدكتور مفيد شهاب، والدكتور نبيل العربي وغيرهم حيث نصح بأهمية تحرك الحكم في السودان والقيام بإجراء محاكمات حقيقية وجادة للنظر في الاتهامات التي يوجهها المجتمع الدولي لبعض الشخصيات بالسودان التي اتهمت بأنها قامت بأعمال تعتبر بمثابة جرائم حرب/ وجرائم ضد الإنسانية... ووعد المسئول السوداني - الذي كان قد تخلى عن منصبه كوزير لخارجية السودان تنفيذًا لاتفاق نيفاشا الذي أعطى المنصب لشخصية من الجنوب ...لام أكول.... - أقول وعد بأن يطلع الرئيس البشير على أفكارنا وأهمية إعطاء الأمر جديته وإلا تعرض الرئيس السوداني ورجاله إلى اتهامات لها عواقبها... وأخذنا في القاهرة نعمل على تحقيق قدر من الاستقرار بالسودان، عن طريق تشجيع التنفيذ الأمين لاتفاقية نيفاشا، ومحاولة وقف الاقتتال في شرق السودان، وتحسين مناخ العلاقات بين تشاد والسودان بما يؤدي إلى استقرار الأوضاع على الحدود بينهما ومن ثم قيام كل طرف بمنع متمردي البلد الآخر والمقيمين داخل حدود الدولة الأخرى بالتوقف عن عبور الحدود أو الحصول على دعم من هذه الحكومة أو تلك... وكنا في ذلك الشأن، ومثلما سبق القول نتحدث إلى ليبيا/ فرنسا/ الولايات المتحدة/ وإريتريا... ونعقد اجتماعات بالقاهرة أو نشارك في اجتماعات في طرابلس وغيرها لتحقيق هذه الأهداف. وعقدنا اجتماعات خماسية لدول الجوار السوداني... [تشاد/ ليبيا/ مصر/ إريتريا/ والسودان] للبحث الدائم في الموقف...

وتحت ضغط الموقف بالسودان، أخذ آلاف من اللاجئين السودانيين سواء من الجنوب أو دارفور وغيرها من أقاليم يصلون إلى مصر، إما للإقامة وإما توطئة للسفر من خلال مكتب المفوضية الدولية للاجئين إلى دول أخرى، سواء في أوروبا أو القارة الشمالية الأمريكية...

ويتجمع لاجئو الجنوب السوداني أمام مكتب المفوضية الدولية الواقع بأحد ميادين العاصمة المصرية... ويزداد التجمهر ثم الاعتصام وتبدأ الاحتكاكات بين اللاجئين وسكان المنطقة وتتحدث الصحف المصرية عن وضع صعب تواجهه المفوضية... وتحاول السلطات المصرية نقل اللاجئين إلى مخيمات للإعاشة لحين النظر في أحوالهم القانونية... ويرفضون... ويطرح الأمر على اجتماع لمجلس الوزراء المصري... ويتحدث البعض عن أهمية فض الاعتصام ونقل اللاجئين إلى منطقة آمنة... وللأسف يقع عشرات القتلى في عملية إخلاء الميدان... وأستشعر القلق الشديد من عواقب هذا الحادث الذي عكس ثقل اليد الغاشمة للسلطة التي قامت بتسوية الموقف...

ويثور الجنوب... ويهاجم السكان مواقع الري المصري بالجنوب السوداني، وأرى ندبة ستحتاج لجهد كبير لتجاوزها، خاصة وأن الهدف المصري هو بناء علاقة قوية مع جنوب السودان... ونسرع بالمزيد من برامج التعاون الفني لعلنا نعبر هذه العثرة في العلاقة... ونقوم في هذا السياق بالموافقة على إنشاء مكتب تمثيل لجنوب السودان بالقاهرة، أخذًا في الاعتبار أن اتفاقية نيفاشا تتيح لحكومة جنوب السودان إقامة مثل هذه المكاتب بالدول الأجنبية... وتغضب حكومة الخرطوم ونرد بالقول إننا نضع اسم مسئول الجنوب ضمن أسماء أعضاء السفارة السودانية بالقاهرة... كان المزيد من الوفود الجنوبية، وبأعداد كبيرة من المسئولين تزور القاهرة، وكانوا يحتاجون لمن يرعاهم بالعاصمة المصرية... وكان هذا المسئول الجنوبي يقوم بكل ما هو مطلوب لتسهيل مهمات هذه الوفود ورعاية البرامج المصرية مع حكومة جنوب السودان...

وتنشط محاولات تسوية الوضع في دارفور... وتقوم نيجيريا، باعتبارها رئيس الاتحاد الإفريقي في عام 2005، 2006 بالدعوة إلى مفاوضات في أبوجا لتحقيق اتفاق بين الحكومة والتمرد بدارفور... وتدعى مصر كمراقب، ويمثلنا السفير المصري أحمد حجاج الذي يمضي أسابيع يتابع المناقشات ويبرق بها وبالنتائج للقاهرة... ويتم التوصل إلى اتفاق تمتنع عن تأييده عناصر رئيسية في التمرد... حركة تحرير السودان برئاسة عبدالواحد نور، وحركة العدل والمساواة برئاسة خليل إبراهيم... ويتقرر إيفاد مراقبين وقوات للسلام من الاتحاد الإفريقي... وتطلب مصر المشاركة بعدد كبير من المراقبين والقوات إلا أنني أرصد

بعض التباطؤ من قبل سكرتارية الاتحاد الإفريقي، وأقوم بالتحدث مع عمر كوناري، الأمين العام، مؤكدًا أن أوضاع السودان تهم مصر أكثر من غيرها وأننا يجب أن نتواجد في كل ما هو شأن سوداني... وأعبر أيضًا عن شكواي لأمين عام الأمم المتحدة التي تحاول هي الأخرى العمل على تسهيل تشكيل القوات الإفريقية العاملة على الأرض في دارفور بقرار من الاتحاد الإفريقي وبتمويل من القوى الغربية التي وفرت إمكانيات لوجستية كبيرة... ويأتي الرد أو الادعاء... بأن السودان هو الذي يرفض القوات المصرية... وأتصل بالجانب السوداني، سواء مصطفى عثمان إسماعيل، مستشار الرئيس البشير، أو «لام أكول»، وزير الخارجية... وينفيان بالكامل هذا الأمر... ونكتشف أن هناك قوى لا ترغب في حضور عسكري مصري ذي تأثير في دارفور... ويضطرون للقبول بوجودنا... ويتكرر الأمر عند تنفيذ اتفاق نيفاشا الذي يتطلب قوة حفظ سلام دولية للفصل بين شمال وجنوب السودان وقوات الجانبين... ونطلب المشاركة... وتزعم سكرتارية الأمم المتحدة أن الجنوبيين لا يرغبون في وجود قوة مصرية داخل الجنوب... وأتحدث مع سيلفا كير نائب الرئيس السوداني... وينفي الأمر تمامًا... وتتم الموافقة على المشاركة بقوة مصرية في جبال النوبة...

قاوم السودان وجود قوة دولية تابعة للأمم المتحدة في دارفور حيث كانت الخرطوم تخشى مسألة التدويل وتأثيرها على الحكم بالخرطوم، خاصة مع الاتهامات التي كانت تتردد عن إحالة الرئيس البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية، مثله في ذلك مثل بعض كبار مساعديه...

وتزداد الضغوط من قبل المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، وتتم الدعوة لاجتماع في أديس أبابا لمناقشة الموقف، وأشارك فيه مع عدد من وزراء الخارجية الغربيين، في مقدمتهم كوندليسا رايس وأمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان، وأمين عام الجامعة العربية... ويدور نقاش مستفيض... ويدافع لام أكول بقوة عن وجهات نظر بلاده... إلا أنه يتم في النهاية الموافقة على تشكيل قوة دولية/ إفريقية مهجنة... وأتحدث بوضوح عن حق السودان في تأمين أراضيه ضد التدخلات الأجنبية وأنه يجب الاتفاق وبوضوح على مهام القوة الدولية المهجنة ومسئولياتها... وتطلب مصر المشاركة وأتحدث في كل المناسبات عن قدرات القوات

المسلحة المصرية وأنها تستطيع توفير احتياجات المجتمع الدولي... وألاحظ أن الإدارة المعنية في سكرتارية الاتحاد الإفريقي ليس لديها الخبرة العسكرية الكافية لمساعدة الأمم المتحدة في إيفاد الخبراء والقوات... وأقترح إيفاد عدد من ضباط تخطيط العمليات من قواتنا المسلحة للمساعدة... ويوافقون في أديس أبابا... ونتحمل نحن مرتباتهم ونفقاتهم وليس المجتمع الدولي... ونتواجد بالتالي في قلب عمليات التخطيط، سواء في نيويورك أو أديس أبابا وتزداد القوات المصرية في السودان... عدد 2 كتيبة مشاة ميكانيكي وقوات مهندسين ونقل بري وإزالة ألغام وغيره في دارفور... وكذلك عدد 2 كتيبة مشاة ميكانيكي وقوات مساعدة أخرى في جبال النوبة على الحدود بين شمال وجنوب السودان... ونعرض المزيد من القوات حتى نصل إلى مرتبة عالية بين الدول التي تساهم في عمليات حفظ السلام الدولية.

ونعود إلى الجهد المصري في التعاون مع جنوب السودان، إذ بدأنا ونتيجة لقرار اللجنة العليا لمياه النيل، في بناء محطة كهرباء في مدينة واو في عام 2007، وافتتحت في فبراير 2009، كما قامت مصر بإنشاء 3 محطات أخرى، في نفس التوقيت، في مدينة بور عاصمة ولاية جونجلي ومدينة بامبيو عاصمة ولاية غرب الاستوائية ومدينة رومبيك عاصمة ولاية البحيرات بميزانية شاملة بلغت 158 مليون جنيه.

كما تأسست شركة مصرية/ جنوبية للكهرباء، وعلى الجانب التعليمي العالي، استمرت الجهود المصرية لإقامة فرع جامعة الإسكندرية/ فرع الجنوب في مدينتي تونج/ واراب... كانت المخابرات العامة ووزارتا الخارجية والصحة قد أقامت في عام 2006 العيادة المصرية الشهيرة بمدينة جوبا حيث قامت مصر بافتتاح القنصلية المصرية العامة هناك في وقت مبكر للغاية... وأضيف في وقت تالٍ عيادتان متكاملتان في بور وجوجبريال. وفي مجال التعليم الأساسي والصناعي، فقد تم بناء وتسليم مدرسة جوبا للتعليم الأساسي والثانوي، كما بدأنا في عام 2006 في بناء مجمع المدارس المصرية للتعليم الأساسي والزراعي والصناعي والمهني في ولاية جونجلي.



اهتمت مصر أيضًا بالمنح التعليمية لأبناء الجنوب... [300 منحة جامعية + 25 ماجستير+ 5 دكتوراه] وكذا تدريب أبناء الجنوب بالمعاهد المصرية المتخصصة في مجالات الشرطة/ البنوك/ الزراعة/ الري/ الإعلام/ الاتصالات. وتم خلال عام 2007 تنفيذ مشروعات كبيرة لتطهير المجاري المائية بحوض بحر الغزال وإنشاء المراسي النهرية/ تنفيذ إنشاء معمل مركزي لتحليل نوعية المياه بجوبا/ حفر آبار جوفية وإنشاء مجمعات لمياه الشرب النقية/ مشروع تدريب وبناء قدرات في مدينة ملكال/ إنشاء مقري الجهاز التنفيذي بمدينة جوبا وواو للري/ مزرعة نموذجية على مساحة 100 فدان بمدينة واو/ حفر 40 بئر مياه في دارفور/ إيفاد قوافل طبية إلى كل من الجنوب ودارفور/ شراء مستلزمات ورش لتجهيز 4 ورش للحدادة والخراطة والنجارة والميكانيكا لمجمع جوبا التعليمي/ معونات طبية/ وغذائية بمبلغ 3 ملايين دولار على مدى أربعة أعوام.

وعلى مدى عامي 2006/ 2007 تستمر جهود ومحاولات التوصل إلى تسوية للنزاع في دارفور وحيث لم ينفذ اتفاق أبوجا بالشكل الذي كان يمكن أن ينهي الاقتتال، وساد في نفس الوقت التوتر على الحدود السودانية التشادية رغم كل محاولاتنا وآخرين تهدئة الطرفين، السوداني والتشادي.

شاركت في أحد الاجتماعات الوزارية العربية بمقر الجامعة العربية في نهاية عام 2007 ولاحظت أن وزير الدولة السوداني، المشارك باسم السودان في الاجتماع، دائم الحوار مع رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها، وأن رئيس الوزراء باق في مقعده على مدى أعمال الجلسة وحتى وقت متأخر من المساء... وذهبت إليه متسائلًا... ما هو موضوع الاهتمام الذي يبقي الشيخ «حمد» جالسًا في اجتماع دوري للمجلس الوزاري ويرد بقوله... إنني أهتم بشئون الجامعة وأعمالها... ومع الاقتراب من نهاية الاجتماع الوزاري.... يقدم وفد السودان مشروع قرار حول الوضع في دارفور ويضمنه إشارة إلى قيام الوزراء العرب بتكليف دولة قطر القيام بوساطة بين الأطراف المتنازعة في دارفور لإيقاف القتال والتوصل إلى تسوية مرضية بالإقليم وتحت إشراف اللجنة الوزارية العربية الإفريقية والجامعة العربية وبالتنسيق مع المبعوث المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة... وهي كلها أجهزة

ولجان كانت تعمل على مدى عام سابق لتسوية الوضع... ونوافق في المجلس الوزاري على صدور وتبني القرار المقدم من السودان... وأقول للشيخ حمد وزير خارجية قطر... الآن علمت أسباب بقائك في الاجتماع... ثم ذهبت لوزير الدولة السوداني حيث قلت له: ...ولماذا السرية في تحركاتكم... لقد كنا على مدى ساعات نعلم بكل التدبير الخاص بمنح قطر هذا التفويض ولم نكن سنعارض... بل يسعدنا أن تنجح قطر أو غيرها في أي محاولة لوقف القتال... وأشرت معاتبًا إلى أن مثل هذا الأسلوب في التعامل بين الدبلوماسيتين المصرية والسودانية يكشف عناصر في تفكيرك أو لدى الخرطوم لا يصح أن تسمحوا بها في علاقاتكم بمصر التي تعمل بكل صدق للدفاع عن السودان في وجه هجمة شرسة على أموره... كان الرئيس البشير قد زار قطر سابقًا، وقام أمير قطر برد الزيارة... وتم الاتفاق وقتها على قيام قطر بدور في الوساطة... وما كنا سنعارض... بل كشفت الشهور التالية تعاوننا مع هذه المحاولات والمفاوضات، واستقدامنا بعض رجالات التمرد إلى القاهرة للتأثير عليهم ودفعهم للموافقة على تهدئة الإقليم... قمنا أيضًا ببذل جهد صادق مع الليبيين الذين استفزهم تدخل قطر في أمر يعتبرونه من شئونهم ومسئولياتهم في ليبيا... وهو علاقة تشاد بالسودان أو الوضع في دارفور... وذكرت الموضوع للواء عمر سليمان، وأننا كنا على اطلاع مسبق على المشكلة كلها ولم نمانع أي إجراء قد يخدم السودان، إلا أن ما ضايقني في حينه هو إخفاء وزير الدولة السوداني، علي كرتي، الأمر. وأثار عمر سليمان المسألة مع مدير المخابرات السودانية. كما تناولتها من جانبي في حديث هادئ، للعتاب، مع رئيس السودان بناء على توجيه من الرئيس مبارك الذي كنت قد أخطرته بهذا التصرف، لم يكن للموقف السوداني تفسير لدينا، إلا إذا ما كان تقديرهم أن مصر ستتضايق من قيام دولة قطر بدور في السودان، أو أن السودانيين كان لديهم قلق وعدم ثقة في التحركات المصرية بشأن جنوب السودان وتجاه عناصر التمرد في دارفور التي كنا، مثل غيرنا، في اتصال دائم معها للتأثير عليها في القبول بوقف إطلاق نيران في دارفور... وكشف أمير قطر، في حديث له مع الرئيس المصري في أكتوبر 2010 بالدوحة، أن قطر لا تستشعر إطلاقًا أنها يمكن أن تنافس مصر على أي دور عربي أو إقليمي، ولكنها تبذل جهودها لخدمة ما تراه مصالح عربية... ورد الرئيس بأن مصر أكبر كثيرًا من أن تستشعر منافسة أشقائها الأصغر...



أما الجانب السوداني فقد أكد عدم قصده الإساءة إلى مصر بأي شكل من الأشكال، ومع ذلك أشار مصطفى عثمان إسماعيل، مستشار الرئيس البشير، وكذلك علي الكرتي، بأن اتصالاتنا مع التمرد في دارفور تضايقهم... أما عن نشاطنا القوي في جنوب السودان، الذي ألمحوا إليه أيضًا في اتصالاتهم وشكاواهم معنا، فإن مصر تعمل على مساعدة أهل السودان بجنوبه وشماله على إعطاء فرصة لخيار الوحدة بدلًا من الانفصال؛ ولذا تقوم مصر بكل هذه الجهود النشطة في الجنوب السوداني، وهو ما يجب أن يلقى الرضا من الخرطوم وليس الضيق.

استقبلت في بداية المفاوضات التي عقدت في الدوحة لتحقيق تسوية بشأن دافور، وزير الدولة القطري وأطلعته على رؤيتنا الكاملة للموقف وتمنيت له التوفيق في جهوده القادمة... ودارت المفاوضات... ووقعت أوراق واتفاقات... واستمرت الحرب حتى مغادرتي وزارة الخارجية في مارس 2011.

أخذنا طوال هذه الأعوام نعمل بالتوازي مع كل القوى لتحقيق تسوية لنزاع دارفور... ليبيا/ تشاد/ فرنسا/ السعودية... ويزداد الضغط على السودان... ويقوم مورينو أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بمطالبة السودان باتخاذ إجراء مع اثنين من المسئولين السودانيين الذين تتهمهم المحكمة الجنائية بالمسئولية عن جرائم ارتكبت في نزاع دارفور... وأقوم بتكليف من الرئيس بتوجيه النصح للسودانيين باتخاذ إجراءات قانونية ذات مصداقية للتأكيد للمحكمة والمدعي العام بنوايا جادة لدى السودان... وأطلب منهم النظر في تطوير بعض القوانين السودانية الداخلية لكي تتلاءم مع متطلبات المحكمة، واستقبل أوكامبو بالقاهرة واستمع إليه مع مناقشته في الموقف والحاجة لأخذ الكثير من الاعتبارات القانونية والسياسية والاجتماعية في حسبانه عند تناول الوضع في دارفور والسودان... ونستمر في نقل ما يحيطنا أوكامبو به إلى الرئيس البشير... وأسافر مع اللواء عمر سليمان، أكثر من مرة إلى الخرطوم، وكذلك جوبا... لمناقشات حول الوضع السوداني بشكل عام والموقف في دارفور والمحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص، وكذلك لمتابعة تنفيذ اتفاق نيفاشا واحتمالات الموقف بالجنوب. وكنت أستشعر أن أوكامبو لن يتوقف عن المطالبة باتخاذ

إجراءات ضد المسئولين السودانيين رغم تحذيري له بخطورة أي تطور في اتجاه توجيه الاتهام للرئيس البشير... وهنا يجب أن أعترف باقتناعي بأن انتهاكات مريعة قد وقعت في دارفور ضد مواطنين سودانيين في إطار حرب بين الجيش وجماعات متمردة، إلا أن مصلحة دارفور وسكانها والسودان كانت تتطلب - في رأيي - التركيز على مسألة وقف إطلاق النيران والتوصل إلى تسوية مناسبة للنزاع واستعادة الاستقرار للإقليم بما يشمله ذلك الاتفاق من عناصر متكاملة للتسوية طبقًا لثقافة الإقليم وتاريخ منازعاته وأسلوب تسويتها.

كلفت الأجهزة القانونية بالخارجية، وكذلك بعض الخبراء المصريين القانونيين للبحث في الموقف المصري المقترح في حال قيام أوكامبو، رغم تحذيراتنا له، بالمضي في توجيه الاتهام للرئيس البشير للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية... وكان القرار المصري أن القاهرة ليست طرفًا في ميثاق المحكمة وبالتالي ليست ملزمة بتنفيذ ما يصدر عن المدعي العام من اتهامات أو مطالب... كما أن مصر ستعمل في سياق الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، للتصدي لمثل هذا القرار... وأبلغنا السودانيين بموقفنا مسبقًا... ويصدر قرار أوكامبو في توقيف الرئيس البشير في يوليو 2008... وندرس الموقف ثم نقرر العمل في إطار الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز لكي نحصل على موافقة مجلس الأمن لتفعيل المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بوقف الإجراءات ضد الرئيس السوداني... ولا ترى القوى الغربية أن هذا الخيار يناسب مصالحها... وبذا يبقى الاتهام مسلطًا حتى كتابة هذه السطور في عام 2012.

لقد تابعت، وعلى مدى سنوات، أداء المحكمة الجنائية الدولية وأسلوبها في التعامل مع مشكلات عديدة، ولاحظت وبقدر كبير من الثقة أن المحكمة تحركها، بجانب الاعتبارات القانونية التي تستهدي بها، مواقف ورؤى الأطراف المهيمنة على أعمال مجلس الأمن والمصالح الغربية بصفة عامة... من هنا كنت دائمًا أتشكك في دوافع المحكمة وأسعى للتعرف على خلفيات الأوضاع والأهداف السياسية المرغوب تحقيقها من وراء تحرك المحكمة أو مدعيها العام...



أخذت أحيط الرئيس بكل هذه التطورات والقراءات للموقف... ووصل الأمر إلى أنه عبر عن شكاواه من كثرة ما يصله مني من مذكرات سياسية وقانونية مكتوبة، كثيرًا ما لخصتها في تدخلات شفهية من خلال أحاديث تليفونية... وكانت ردود فعله دائمًا هي في ضرورة الحفاظ على استقرار السودان والعمل على تأمين وحدة أراضيه، حتى إذا ما انفصل الجنوب، وبذل كل ما هو مطلوب لتحقيق هذا الهدف؛ لأن إضعاف الحكم المركزي في الخرطوم سيؤدي إلى تهديد استقرار السودان وبالتالي إلحاق التدهور بالأمن القومي المصري.

ومع قيام أوكامبو بتقديم تقريره إلى المحكمة الجنائية الدولية الذي طالب فيه بتوقيف رئيس السودان، بدأنا تحركاتنا للتخفيف على الجانب السوداني والبحث عن مخارج له في مواجهة هذا الوضع الصعب... وحضر مصطفى عثمان إسماعيل وتناقشت معه في الموقف... طالبت بعدم التصعيد ضد المنظمات الإنسانية العاملة في دارفور وحيث قررت الحكومة طرد عدد منها... وحذرت من أن تدهور الوضع الإنساني بالمخيمات قد يتسبب في أزمة إنسانية تساعد من يرغبون في التدخل في الشأن السوداني للقيام بما يخططون له... وقررنا في القاهرة - وبعد دراسة الموقف بكامل أبعاده الداخلية بالسودان والخارجية المحيطة به سواء من القوى الإقليمية أو الدولية - أن نطرح اقتراحًا... عملنا على الحصول على تأييد الوزراء العرب له... بالدعوة لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى يستهدف وضع ملامح عامة لصفقة متكاملة بين القوى الكبرى والسودان، يمكن أن يمهد الطريق لمجلس الأمن للتدخل لوقف إجراءات المحكمة، سواء بشكل مؤقت أو دائم وفقًا لطبيعة الصفقة المشار إليها واعتمادًا على تفعيل المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة كما ورد سابقًا... وكان ما يثير خشيتي تجاه كل هذا الطرح المصري، هو التشدد الطبيعي الظاهر في مواقف الرئيس السوداني واتجاهه للتحدي والصدام ضد المحكمة الجنائية... وبالتوازي مع هذا الوضع الحساس الذي كان السودان يواجهه في بداية 2009، كشف الكثير من تقارير المتابعة للموقف على الحدود بين تشاد والسودان، أن البلدين على وشك الدخول في مواجهة عسكرية جديدة، بسبب سماح كل طرف لمتمردي الطرف الآخر بالعمل من

داخل أراضيه ضد حكومة وجيش البلد الآخر... وكنا نحاول إقناع الجانبين بالتهدئة... وسعى الفرنسيون إلينا لكي نقوم بتحرك مشترك تجاهها، إلا أننا رأينا أن أي تحرك في هذا الشأن سوف يؤدي إلى تحركات ليبية معاكسة تؤدي إلى ضرر على جهودنا المنفصلة للتأثير على الموقف... ومع ذلك فقد استمر التعاون المصري الفرنسي الوثيق لمناقشة أوضاع دارفور وعلاقتها بتشاد ومصر وليبيا والسودان... وأتذكر أنه وفي حديث مع كوشنير، وزير خارجية فرنسا حول الموقف، أبديت استغرابي من أن عبدالواحد نور، رئيس أحد التنظيمات الدارفورية النشطة ضد الحكومة على الأرض، يقيم في فرنسا ولا يبدو أنه خاضع ولو لبعض التأثير الفرنسي وتطويعه لكي يظهر المرونة في مواقفه نحو إنهاء النزاع... ورد كوشنير وبسرعة، وكأنه كان ينتظر الفرصة المناسبة لكي يفتح الموضوع معي... ما رأيكم في أن نسلمه إليكم لكي يقيم في مصر... وأجبت بقولي: إن هذا الأمر يجب أن يدرس بتعمق لتعقد تأثيراته تجاه أطراف إقليمية عديدة، في مقدمتها السودان ثم ليبيا... وتحدثت مع اللواء عمر سليمان الذي كان يميل للموافقة على استلامه وأن يقيم في مصر... ولكن بدون نشاط... وأعود إلى الدور الليبي في المشكلة... إن من يتابع الدور الليبي في مسألة السودان قد يصل إلى خلاصات تفرض عليه التعبير عن عميق الدهشة والاستغراب من هذا الأداء الذي لا يفهم منه إلا أنه لا يرغب في تحقيق الاستقرار على حدود ليبيا/ تشاد/ والسودان... أو أن يصبح الطرف الحاكم المتحكم في كل التطورات في هذه المنطقة مهما كانت الأضرار التي تسببها طموحاته للدول الثلاث... بل ولمصر أيضًا...

تحول الموقف لحدٍّ ما إلى التحسن مع قدوم إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، حيث تم تعيين مبعوث أمريكي جديد للسودان يحظى بصلات وثيقة مع أوباما شخصيًا مما أدى إلى تهدئة الضغوط الأمريكية على الرئيس البشير... وكنا نرصد في هذا التوقيت من منتصف عام 2009 أن هناك خشية غربية من احتمالات مستقبل الأوضاع في جنوب السودان والتخوف المتزايد من انهيار اتفاق السلام الشامل بسبب استمرار عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها... ورأيت من جانبي أن هذه المخاوف قد تساعد في مسألة تفادي ضغط المحكمة الجنائية على السودان في مقابل تشجيع الحكومة للمضي في تنفيذ اتفاقية نيفاشا... وكانت ردود الفعل



السودانية معي مبشرة. كما قام المبعوث الأمريكي الجديد بزيارتنا بالقاهرة حيث انعكس الزخم الجديد في العلاقات المصرية الأمريكية على تعاون نشط بين القاهرة وواشنطن لمعالجة الموقف بالسودان... وأبلغني المبعوث الأمريكي، الجنرال سكوت جريشن أنهم يفكرون في دعوة كل الدول الموقعة والشاهدة على اتفاق السلام الشامل - الذي تتهدده التطورات حاليًا - إلى مؤتمر دولي يعقد في مصر في يونيو 2009 برئاسة مصرية أمريكية مشتركة للتأكيد على أهمية تنفيذ الاتفاق واستكمال مراحله المتبقية حتى عام 2011... ورحبت بالفكرة مع ضرورة الحصول على موافقة الجانبين الشمالي والجنوبي...

كشفت تطورات تنفيذ الاتفاق فعلًا صعوبات في الالتزام بالتنفيذ من قبل الجانبين... ومن ناحيتي فقد كنت دائم التحدث مع المسئولين السودانيين، وكذلك مع الرئيس البشير ونائبه علي عثمان طه، لأهمية قيام الحكومة ببذل جهد جاد ونشط من أجل تقوية ودعم خيار الوحدة وأننا نرصد الكثير من عدم الاهتمام الحكومي في هذا الشأن، بحيث نخشى فعلًا أن ينتهي الأمر، مثلما كنت أتوقع، إلى الانفصال عند عقد الاستفتاء في يناير 2011...

قام سيلفا كير، نائب أول رئيس السودان بزيارة القاهرة في عام 2009، وكانت زيارة كاشفة في سلسلة زياراته ولقاءاته معنا سواء في القاهرة/ جوبا أو بنيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة... قال سيلفا كير للرئيس مبارك، في معرض شكواه من تصرفات حكومة السودان تجاههم، عندما حثه الرئيس على التعاون والعمل لخيار الوحدة... «السيد الرئيس... إنهم يدفعوننا نحو الانفصال... إنهم لا يرغبون في أن نبقى معهم»... وهنا ينبغي القول إنني وإن كنت شاهدت البطء الذي تعاملت به الحكومة السودانية في تحفيز الجنوب للعمل لخيار الوحدة، وأنها أضاعت عدة سنوات قبل أن تتنبه إلى ضغط عنصر الوقت عليها... فإن المؤكد أيضًا أن الرئيس البشير، ومثلما أبلغني في أثناء قمة سرت في 2010، ينوي القيام بجهد كبير وإنفاق ضخم لتشجيع أهل الجنوب على اختيار الوحدة مع الشمال... كما كشفت اتصالاتنا أيضًا مع عناصر كثيرة في الحكم بالشمال أنهم يتبينون خطورة الاستحقاقات الموجعة التي سيتحملها السودان مع الانفصال... ومن ثم بدأ الحديث عن تأجيل الاستفتاء بعض الوقت أو أن يتم تأجيل تنفيذ نتائجه لعدة سنوات

بعد انعقاده... وطلب مصطفى عثمان إسماعيل، مستشار الرئيس السوداني، أثناء زيارة قام بها للقاهرة في نهاية مايو 2009 أن نفاتح الأمريكيين للنظر في تأجيل الاستفتاء... وكان ذلك الأمر يمثل حساسية خاصة لنا لأننا كنا نعلم تمسك سيلفا كير وقيادات الجنوب كلها بعقده في موعده... وأخذنا ندرس الموقف، بالمخابرات العامة ووزارة الخارجية، وبيني وبين اللواء عمر سليمان... كان المنطقي أن نحاول التأجيل خشية وقوع ما كانت عناصر قبلية كثيرة بالجنوب تحذر منه... وهي صدامات قبلية حادة... وقمنا بزيارة إضافية للجنوب للمزيد من دراسة الموقف... وعاد الجنوبيون إلى تأكيد تمسكهم بموعد الاستفتاء... وكنا نهتم بعدم خسران ثقتهم بحال من الأحوال حتى وإن كان ذلك لا يلقى التفهم من الشمال.

كان الهدف المصري تجاه السودان، هو السعي الدائم لتحقيق الاستقرار لهذا الجار ذي الأهمية الاستراتيجية للأمن القومي المصري... من هنا كانت مصر تتحاور بكل المصداقية مع حكومة الخرطوم، إلا أننا أبقينا على علاقاتنا وحوارنا العلني مع فصائل دارفور وقمنا بدعوتها للقاهرة، مما استثار حكومة الخرطوم... كما عملنا على الإبقاء على أقوى الاتصالات مع جريشن لكي نتعرف على المخططات الأمريكية في تفاصيلها الدقيقة، وأخذًا في الاعتبار أن الهدف الأمريكي والغربي كان دائمًا في تحقيق التقسيم للسودان.

وفي خضم كل هذه التطورات بالغة الأهمية لمستقبل السودان تكشف مصادر أمريكية، تدعمها تقارير إسرائيلية حصلت عليها سفارتانا في واشنطن وتل أبيب عن قيام طرف خارجي بالإغارة بالجو - في الغالب بطائرات دون طيار - على قافلة أو أكثر تحمل أسلحة داخل أراضٍ بشرق السودان جنوب الأراضي المصرية على شاطئ البحر الأحمر وحيث تم تدمير القافلة بكل عرباتها والأسلحة والذخائر التي تحملها... وتحسبنا من هذا التطور، وقمت واللواء عمر سليمان بزيارة جديدة للخرطوم حيث ناقشنا الأمر مع الرئيس البشير وكبار معاونيه... واعترف الرئيس بصحة هذه التقارير وأضاف أن الكثير من السفن العابرة تقترب من السواحل السودانية بالبحر الأحمر وتقف في بعض الخلجان لكي تقوم بتفريغ بعض الشحنات من البضائع المهربة أو الأسلحة وغيرها، وأن السودان يحاول السيطرة على هذه المناطق الساحلية ومياهه الإقليمية إلا أن طول الشواطئ، يجعل



المهمة بالغة الصعوبة... وبالعودة للقاهرة، أخذت مصر تدعم إجراءاتها الأمنية التي كانت قد اتخذت سابقًا لمنع تسرب الأسلحة إلى أراضيها بما تحويه من أخطار على أمنها... كان الرئيس البشير يتصور أن مثل هذه الأسلحة والذخائر المهربة تأتي من شواطئ اليمن أو إيران، وكانت مصادر أمريكية تزيد الموقف صعوبة، حيث روجت أن الأسلحة كانت ترسل بالجو من سوريا وقبلها إيران... إلى السودان ومنها إلى داخل الأراضي المصرية... ولا شك أن الوضع بالسودان بشكل عام، وفي دارفور على وجه الخصوص كان له أخطاره الضاغطة على مصر التي فرض عليها أن تضع الكثير من إمكانياتها للسيطرة على الحدود الجنوبية للبلاد... ولا شك أيضًا أن حادث اختطاف السياح الإيطاليين داخل الأراضي المصرية في الصحراء الغربية على الحدود مع السودان في سبتمبر 2009 هو مثال للخسائر التي تتعرض لها مصر من جراء استمرار هذا النزاع في دارفور... لقد تعرضت شخصيًّا لانتقادات صحفية مصرية بسبب إعلاني خطأ من نيويورك أنه تم استعادتهم من الخاطفين، ولم يكن ذلك دقيقًا في وقته... إلا أنه تم بعد ذلك... وصمتُّ على الانتقادات ولم أقل إطلاقًا إن معلوماتي التي تحدثت بها كانت صادرة من مصادر ذات اطلاع وثيق للغاية، أو كان المتصور أنها لا يمكن أن تخطئ...

وتستمر مصر تساعد السودان، إذ يطلب مصطفى عثمان إسماعيل أن نستضيف مؤتمرًا لدعم تنمية دارفور تم الاتفاق عليه بين الخرطوم ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وبمشاركة تركيا... ونوافق على المقترح الذي ينفذ في مارس 2010 وننجح في الحصول على مساهمات تقترب من ثمانمائة مليون دولار تعهدت الدول بتقديمها للسودان لصالح دارفور.

كان الجهد المصري متعدد المحاور... ولعل إطلاع القارئ الكريم على هذا التوجيه غير السري الذي أرسلته وزارة الخارجية إلى سفاراتها المنتشرة في كافة الأقاليم الدولية يكشف وبوضوح مدى الاهتمام المصري بالشأن السوداني في نهاية 2009 وبداية 2010.

برقية دورية مفتوحة صادرة إلى كافة بعثاتنا

1 - تحرص الوزارة من خلال اتصالاتها بمختلف الأطراف الدولية الإقليمية على إيصال رسالة مفادها أن السودان يشهد حاليًا مرحلة حاسمة في تاريخه، وأن جملة التحديات التي تواجه السودان تهدد مستقبل السلام والاستقرار في هذا البلد وفي المنطقة بأسرها. وتحرص الوزارة كذلك على توضيح حقيقة أن تلك التحديات وعلى الرغم من طبيعتها الداخلية، فإنه لا يمكن عزل تأثيرها عن السياق الإقليمي والدولي.

2 - نؤكد على دور مصر والمجتمع الدولي في تقديم الدعم اللازم للسودان لتجاوز هذه اللحظات الصعبة في تاريخه والتداعيات السلبية التي قد تنتج عنها، والتي سيمتد تأثيرها بلا شك ليتخطى حدود السودان إلى منطقة الجوار التي تتسم بالفعل بهشاشة شديدة.

3 - تدفع وزارة الخارجية في اتجاه تلازم قضيتي جنوب السودان ودارفور، من حيث ارتباطهما وتأثيرهما معًا على مستقبل السودان، وذلك في ضوء أن الساحة السياسية السودانية مقبلة على تطورين هامين، الأول هو استحقاق الانتخابات بحلول إبريل 2010 والثاني هو استحقاق الاستفتاء على تقرير المصير بحلول يناير 2011.

4 - على الرغم من إحراز مسار السلام في الجنوب بعض التقدم على صعيد تنفيذ اتفاق السلام الشامل، فإن هناك تحديات عديدة لا تزال ماثلة، حيث لا تزال هناك نقطة عالقة فيما يتعلق بالاتفاق على تقسيم عائدات النفط، ومسائل ترسيم الحدود، ودمج القوات ونزع السلاح، ونتائج التعداد السكاني المختلف حولها، والاتفاق على قانون للاستفتاء على تقرير المصير. هذا، فضلاً عن حالة انعدام الأمن في جنوب السودان التي تشكل عائقًا رئيسيًا أمام الحفاظ على أمن واستقرار الجنوب. وفي هذا الإطار تعمل وزارة الخارجية على ترسيخ المسئولية المشتركة لشريكي الحكم في السودان في التوصل إلى اتفاق حول تلك النقاط العالقة لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

5 - تنشط اتصالاتنا كذلك تجاه إبراز دعم مصر لوحدة السودان، وحرصها على أن تصب كافة الجهود الدولية والإقليمية في جعل خيار الوحدة خيارًا جاذبًا لجميع



السودانيين. وقد نجحت وزارة الخارجية في الترويج لفكرة أن التصويت لصالح الانفصال في هذه المرحلة سيكون له تداعيات سلبية عديدة سواء على الشعب السوداني وعلى جيرانه. وقد تلاقت تلك الرؤية المصرية مع ما توصل إليه العديد من الأطراف الدولية لقناعتها بوجود مخاطر حقيقية على أمن واستقرار المنطقة إذا ما انفصل جنوب السودان.

6 - كما تبذل وزارة الخارجية جهودًا كبيرة في إطار توفير المساعدة المصرية لحكومة جنوب السودان دعمًا للعلاقات المصرية مع جنوب السودان تحسبًا لاحتمالات انفصاله. وفي هذا الصدد تعمل الوزارة على تنسيق الدعم الذي تقدمه مصر لحكومة جنوب السودان في مجال البنى الأساسية (الكهرباء والمراكز الصحية والمدارس)، فضلًا عن بعض الدورات التدريبية في مجال بناء القدرات لأبناء الجنوب.

7 - نُدرك أن طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب حاسمة في هذا التوقيت، ويدور الجهد الدبلوماسي المصري حول استثمار العلاقات الطيبة التي تربط مصر بطرفي اتفاق السلام الشامل من أجل تشجيعهما على تحسين العلاقة فيما بينهما بما يُسهم في تحسين مجمل الأوضاع ليس فقط في السودان، بل في المنطقة بأسرها. هذا، ونحرص في كافة اتصالاتنا مع الأطراف السودانية على الترويج للسودان الموحد والمستقر على أنه نموذج يُحتذى به من جانب شعوب المنطقة الإفريقية التي عانت من تبعات الحروب والنزاعات الداخلية لسنوات طويلة.

8 - وفي ضوء أن الأزمة في دارفور تستأثر بالاهتمام الشديد من جانب مصر والمجتمع الدولي، وذلك على اعتبار أن القضايا السودانية هي قضايا متصلة التأثير وأن مساري دارفور والسلام في جنوب السودان مرتبطان ارتباطًا عضويًا، فقد سعينا في اتصالاتنا مع كافة الأطراف الدولية المعنية لتوضيح أن التطورات السياسية في دارفور، وأمر التوقيف الصادر من المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس عمر البشير، كان لهما آثار سلبية على تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وتدفع الدبلوماسية المصرية في اتجاه أن الأوضاع في دارفور قد أضافت عنصرًا سلبيًا جديدًا في العلاقة بين الطرفين الشمالي

والجنوبي، فضلًا عن العلاقة بين السودان والمجتمع الدولي الذي تأثر دوره إلى حد بعيد بقرار المحكمة الجنائية الدولية، وبصفة عامة فإن الوضع في دارفور لا يساعد شريكي اتفاق السلام (الحكومة والحركات الشعبية) على تجاوز حالة تدني الثقة المتبادلة بينهما، ومن ثم تركز اتصالاتنا في الوقت الراهن على اعتماد منهج شامل لضمان أن التقدم على أي من المسارين لن يؤثر سلبًا على الآخر.

9 - تلعب مصر دورًا حيويًا في إعادة الثقة بين شريكي الحكم في السودان، وتحقيق السلام في دارفور، ونبني ذلك على قدرتنا على الاحتفاظ بمسافة متساوية مع جميع الأطراف السودانية، بما يمكن مصر من استثمار جميع اتصالاتها بفاعلية لتحقيق تلك الأهداف. وتدعم مصر جهود الوسيط المشترك «جبريل باسوليه» باعتباره يمثل إرادة دولية وإقليمية معًا، ونركز في اتصالاتنا على وضع جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام في دارفور في إطار متسق يتجنب الازدواجية والتناقض.

10 - تدفع مصر إلى اتخاذ المجتمع الدولي موقفًا حازمًا تجاه فصائل المتمردين في دارفور على اعتبار أن ذلك سيكون له أثر إيجابي على مجمل العملية السياسية في دارفور، وتعمل على جعل التوصل إلى اتفاق سلام في دارفور ممكنًا شريطة أن يظهر المجتمع الدولي الاهتمام الواجب تجاه إعادة إعمار وتنمية دارفور، اتساقًا مع الالتزام الدولي تجاه إحلال السلام والأمن والاستقرار في جميع ربوع السودان ودون تمييز.

11 - هذا التحرك الدبلوماسي تجاه الأوضاع في السودان يقوم على مسارات مختلفة. تضم الأطراف السودانية المختلفة (بوجه خاص - شريكي الحكم) والدول الإقليمية (ليبيا/ تشاد/ إريتريا)، فضلًا عن الاتصالات المستمرة بالقوى الدولية المؤثرة (الولايات المتحدة الأمريكية/ بريطانيا/ فرنسا/ الصين)، والمنظمات الدولية والإقليمية، ويستهدف هذا التحرك إبراز الرؤية المصرية في التعامل مع قضيتي الجنوب ودارفور بما يوفر في النهاية الاستقرار والأمن في السودان، وهو الهدف الأساسي الذي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه في السودان في الفترة القادمة.

انتهت البرقية

ومع تعقد مفاوضات الاتفاق الإطاري وتصميم دول المنابع على فرض رؤيتها على مصر والسودان، كان من الضروري أن تنشط الدبلوماسية المصرية للحفاظ على ترابط الموقف المصري السوداني... وتم ذلك من خلال تكثيف الاتصالات والزيارات والمشاورات بين الجانبين... وانتهزت فرصة اللقاء الوزاري لمنتدى الصين/ إفريقيا وزيارة رئيس وزراء الصين للقاهرة لكي نطلب من الصينيين دراسة إنشاء آلية مصرية صينية للتدارس المشترك للمشروعات المائية في دول المنابع، بحيث لا تقوم الصين بأي مشروع له أضراره على دول المصب.

دارت المناقشات المصرية السودانية أيضًا حول المشروعات الهندسية التي تقوم بها إثيوبيا بدون اتباع إجراءات الإخطار المسبق، خاصة سد «تيكيزى» وسد «تانابلس»، وعما إذا كان من المفيد قيام كل من مصر والسودان بالاعتراض عليهما، خاصة لارتباط المشروعين بالزراعة المروية، فأوضح الجانب السوداني أن معلوماتهم تفيد بأنه ليس هناك أي أنشطة خاصة بالزراعة المروية، مرتبطة بالمشروعين حتى الآن، وأن السودان لن يقوم بتوجيه أي اعتراض حتى يتأكد من أن لهما ارتباطًا بمشاريع زراعية مروية.

على الجانب الآخر، كثر الحديث في عامي 2009/ 2010 ومع اقتراب عقد الاستفتاء في الجنوب عن أوضاع حصص المياه بين مصر والسودان واتفاقية 1959، خاصة أن بعض الأصوات في مصر والسودان بدأت تتحدث عندئذ عن الموقف المائي إذا ما قرر الجنوب الانفصال وعلاقة ذلك بحصص المياه طبقًا للاتفاقات... كانت الرؤية المصرية تقوم على أن الجنوب لديه ثروة هائلة من المياه ويمكن تنمية المزيد منها من خلال مشروعات كبيرة لإدارة المياه من المستنقعات والقنوات، كذلك فإن مسألة الحصة السودانية طبقًا لاتفاقية 59 تحكم العلاقة بين الجانبين الشمالي والجنوبي. وكان من المطلوب أن نتبين أو نتحسس الرؤى الجنوبية في مسائل المياه وبشكل مسبق لكي نقدر مواقفنا ونبنيها على أسس واضحة محددة. قام قنصلنا العام في جوبا بلقاء «سيلفا كير» النائب الأول لرئيس السودان ورئيس حكومة الجنوب في نفس الوقت وتحدث معه حول مشروع قناة جونجلي الذي كانت مصر تسعى لإقامته في أراضي جنوب السودان منذ عام 1980 لزيادة إدرار النهر بحوالي

5/3 مليار متر مكعب من المياه تصب في النيل الأبيض جنوب الخرطوم. وقال سيلفا كير إنه لم يغير موقفه تجاه إمكانية الإعداد الفني لاستئناف تنفيذ مشروع القناة المتوقف منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 1983، ولكن دون إعلان لعدم استطاعته السيطرة على أو تحييد الأصوات المضادة التي تعمد لاستغلال الموضوع لتعكير صفو العلاقات المتميزة مع مصر بربطها بالقناة.

وأضاف سيلفا كير أن مشاوراتهم مع الأشقاء بالشمال تشير إلى رغبة الخرطوم في مواصلة الإمساك بزمام هذا الأمر تأسيسًا على أن اتفاق إنشاء القناة تم بين القاهرة والخرطوم، وهذا ما لا يقبله الجنوبيون لأنه يعني تهميش دورهم... وهي إحدى السلبيات التي عطلت المشروع مع اندلاع التمرد بالجنوب... وذكر النائب الأول لرئيس السودان أن المشروع يمكن أن يستأنف في أقرب وقت ممكن، حال الاتفاق على تعديل مسار الجزء المتبقي من القناة – طولها حوالي 320 كم – بما يوفر الحماية اللازمة للحياة البرية وللتجمعات السكانية الكائنة بالمنطقة المحيطة بالقناة، مع إنشاء مشروعات جاذبة لتجمعات سكانية مستقرة لتقليل الاعتماد الكامل على الرعي وما يصاحبه من نهب الأبقار باعتبار ولاية جونجلي أكثر مناطق الجنوب اضطرابًا بسبب الاقتتال القبلي وموروثاته، واقترح إنشاء كباري علوية على القناة في عدة مواقع... وهي فكرة قديمة منذ عام 82 واقترح أخيرًا تحديث مذكرة التفاهم المصرية السودانية بخصوص المشروع... وتطويرها إلى بروتوكول أو اتفاقية بين القاهرة وجوبا...

كشف الكثير من تصريحات المسئولين الجنوبيين خلال تلك الفترة انفتاحًا على مصر ونوايا جنوبية طيبة في مسائل المياه... وأعتقد أنها كانت مناورة لكسب الوقت وتحييد دور مصر لحظة إعلان الاستقلال...

وكان من الضروري أن نعبر عن الشكر لمواقف الجنوب... وتبلور ذلك مثلما أوضحت في برامج ومشروعات واسعة للتعاون مع الجنوب. وفي هذا المجال، قام الرئيس مبارك بزيارة لعدة ساعات لمشاورات مع القيادة الجنوبية... ورغم أن هذا اللقاء عكس الاهتمام المصري بالشأن الجنوبي، فإن الزيارة لم تحمل للجنوب هدية خاصة أو مشروعًا محددًا يستطيع الرئيس



المصري التحدث به. كان من بين المشكلات التي تواجهني في التحضير والإعداد لمثل هذه الزيارات، أنها كانت تتم بشكل فجائي بسبب الخشية على أمن الرئيس، وبذا لم نكن نخطر إلا في مساء اليوم السابق بأن هناك مهمة إلى هذا المكان أو ذاك، صباح اليوم التالي، أخذًا في الاعتبار أنني قد أكون المحرك، مع اللواء عمر سليمان، لهذه الزيارة أو تلك... وبالنسبة لزيارة جوبا تحديدًا لم أستطع سوى الحصول من الإدارة المعنية على تقرير موجز عن الموقف بالنسبة للتعاون الفني ودون توصيات محددة... إذ إن ذلك يتطلب تنسيقًا واسعًا بين كل الأجهزة المصرية المعنية بالسودان... على أي الأحوال، حاولت أثناء الزيارة إقناع الرئيس بهذه الهدية الخاصة... إذ لاحظت أن المبنى الذي يستخدمه «سيلفا كير» والحكومة الجنوبية في حالة غير طيبة، ويحتاج إلى الكثير من التعديلات والإصلاحات، وهي ملاحظة كنت قد تبينتها قبل عامين من زيارة الرئيس، عندما قمت واللواء عمر سليمان بمقابلة «سيلفا كير» فيه... وكتبت على ورقة صغيرة وبخط كبير جملة قصيرة مقترحًا أن يعلن الرئيس للجانب السوداني عن قراره بإعادة بناء المبنى كهدية من مصر، وخلال ثلاثة شهور... وأعاد الرئيس الورقة بعد الاطلاع عليها... ولم يأخذ بها... وتقديري أنه ونهجًا على أسلوبه في عدم اتخاذ أي قرارات إلا بعد التفكير فيها مليًّا، خاصة من جانب التكلفة... فضل ألا يقوم بشيء... وخسرنا فرصة مناسبة لظهور مصري لسنوات قادمة.

كنا نتلقى تقارير مختلفة، من الخرطوم/ جوبا/ تل أبيب/ وسفارات مصرية أخرى في إفريقيا وأوروبا عن نشاط إسرائيل مع الجنوب، وأن الإسرائيليين يعملون على إقامة علاقات وثيقة مع الشخصيات الجنوبية، وأنهم يستفيدون من وجود مكاتب دبلوماسية للجنوب في بعض العواصم وفي مقدمتها واشنطن لتعزيز الصلات بهذه العناصر الجنوبية.

وكانت إسرائيل تقدم للجنوب - عبر كينيا وأوغندا - منحًا دراسية في مجالات الزراعة/ الري/ الاستثمار السياحي... حتى إنه تردد أنها تشتري الأراضي عبر رجال أعمال تمهيدًا لدعم تواجد إسرائيل على الأرض في الجنوب... وطلبت إجراء دراسة بين ما تقدمه إسرائيل، وما تقوم به من جهود، مقارنة ببرنامج التعاون المصري حيث وجدت أنه لا مقارنة سواء من ناحية حجم البرامج أو قيمتها أو مردودها الإنساني على المستوى الشعبي.

وحاولت على مدى عدة سنوات أن أستثير الاهتمام العربي بالوضع المحتمل القادم الجديد بجنوب السودان، وكتبت خطابات عدة إلى وزراء خارجية دول مجلس التعاون أحثهم على النظر في زيادة استثماراتهم في جنوب السودان... وأنني لا أقترح مساعدات فقط رغم أهميتها، بل أدعوهم إلى إقامة مشروعات اقتصادية مفيدة لبلادهم وكذلك لأهل الجنوب... وأن مثل هذا الجهد المطلوب قد يشجع حكومة جوبا - مع الاستقلال إذا ما حدث - للنظر بجدية للانضمام إلى الجامعة العربية التي كنا نرصد عدم تحمس الجنوبيين لها... وأتذكر في هذا الصدد، أن رئيس إحدى الدول الخليجية طلب عقد اجتماع خاص لكل دول الجامعة لمناقشة احتمالات انفصال الجنوب، وذلك أثناء القمة العربية في سرت... وحضرت الاجتماع بالنيابة عن رئيس مصر... وتحدث صاحب اقتراح الدعوة للاجتماع مشيرًا إلى أن التطورات تؤشر إلى أن السودان سينقسم على نفسه مع كل الأخطار والتهديدات التي ستنبع من هذا الانفصال الجنوبي، ثم اقترح اعتماد ميزانية بمبلغ مليار دولار... ستدفعها بلاده لبناء القدرات لدى الشمال لمقاومة هذا الانفصال... ملمحًا إلى أن الغرب يدفع الأمور نحو التقسيم وأن على العرب المقاومة وبناء الإمكانيات العسكرية الشمالية... وأخذت بهذا الطرح الذي كان يهدد بإعادة الوضع إلى المربع الأول ويأخذ السودان، مرة أخرى، إلى المواجهة المسلحة بكل عواقبها على البلد... كانت الأقاويل تتحدث عن احتمال انقسام السودان إلى أربع دول على الأقل... وأن الجنوب قد ينقسم إلى ثلاث دول/ بحر الغزال - أعالي النيل - الاستوائية... وقدرت أن صاحب الاقتراح لا يعي الأوضاع المحيطة بالسودان، وعقبت باسم مصر على الاقتراح بقولي: إننا نؤيد أي أفكار تحقق السلام والاستقرار بالسودان، شماله وجنوبه في الظروف الحالية... وإننا إذا كنا نتحدث عن المساعدة في التنمية والاستثمارات... فإنني أرحب بالاقتراح الذي يعكس الكثير من الاهتمامات المصرية التي تم نقلها إلى الدول العربية الشقيقة، وبالذات ذات القدرات المالية الكبيرة... أما إذا ما كان الاتجاه هو العمل على توفير قدرات عسكرية للمزيد من المواجهات بالسودان... في كل الاتجاهات... فإننا نهدد الموقف بالمزيد من التدهور... وشرحت تفصيلًا كل الأخطار المحيطة بالسودان والتدخلات الأجنبية التي

تتهدده، خاصة إذا قرر العرب التحرك في هذا الاتجاه... وانزوى الاقتراح ولم يؤيده أي من الوزراء المشاركين... كما لم يدافع عنه صاحبه...

جاء الرئيس السوداني للقاء الرئيس المصري بعد ساعتين من انعقاد هذا الاجتماع العربي... وقال لي أمام الرئيس: كيف تقاوم اقتراحًا بمساعدة السودان؟ ودافعت من وجهة نظري... وأعتقد أن الرئيس البشير قبل بها...

وتتحرك مرة أخرى المحكمة الجنائية الدولية، وتقوم في الأسبوع الأخير من مايو 2010 بإبلاغ مجلس الأمن بقرارها بأن السودان لا يتعاون في الدعوى الجنائية المقامة من المدعي العام للمحكمة ضد المواطنين السودانيين أحمد هارون والي ولاية جنوب كردفان والوزير السابق بالحكومة السودانية وعلى كوشيب زعيم إحدى الميليشيات بدارفور المتهمين بالضلوع في هجمات ضد مدنيين بإقليم دارفور... ويكشف توقيت الإعلان الكثير... إذ قدرت أنه يأتي في إطار الرغبة في تصعيد الضغوط على الحكم السوداني، خاصة مع وضوح القلق الأمريكي من الأخطار المحيطة بعلاقة الحكومة السودانية مع الجنوب واتصال ذلك بموعد الاستفتاء بالجنوب... كما لاحظت أن إخطار المحكمة لمجلس الأمن لم يتناول عدم تعاون السودان مع المحكمة في موضوع الرئيس البشير... بل اقتصر على معاونيه فقط... مما فسرته بأن هناك توجهًا للمحكمة... أي القوى الغربية وراءها، في عدم التصعيد ضد الرئيس السوداني... ورأيت في إطار تحليلي للموقف أن الموضوع كله له اتصال بمسألة الجنوب واحتمالات الموقف حوله والرغبة في تطويع ردود فعل الرئيس السوداني والقبول بما هو قادم بالنسبة للجنوب في مقابل عدم إثارة المشاكل بالنسبة لقرار إحالة المدعي العام للمحكمة لمسألة الرئيس البشير..

مع الاقتراب من موعد تنفيذ الاستفتاء في الجنوب، وكذلك الانتخابات الرئاسية السودانية في عام 2010، لاحظت أن الجانب السوداني ينزع نحو التعبير عن ضيقه من مواقف مصر... ويجب أن أعترف هنا أننا كنا قد توصلنا إلى خلاصات لقراءاتنا للتطورات، بأن السودان بسبيله للتقسيم، وأن مصر تحتاج للإبقاء على علاقات طيبة للغاية مع الجنوب والشمال معًا... وأبقينا على التوازن في زياراتنا – عمر سليمان وأنا – إلى كل من الخرطوم وجوبا...

ويصدر تصريح غريب لوزير خارجية السودان بأنه كان يأمل أن يكون لمصر دور أكبر في المسائل المتعلقة بالسودان وأن يتسم دورها بإيجابية أكثر، خاصة أن الروح العام للشعب السوداني يريد دورًا أكبر لمصر في الشأن السوداني وأنهم بالسودان كانوا أكثر رجاء في دور مصري قوي في مسألة الاستفتاء على تقرير المصير... وتحقيق الوحدة... وطلبت من سفيرنا الاستفسار من الوزير السوداني شخصيًا عن حقيقة الموقف... وأجاب الوزير بأن تصريحاته قد تم تحريفها، وأن السفير المصري يمكنه أن يقول ذلك للإعلام. وطالب الوزير السوداني «علي كرتي»، سفيرنا بأن مصر يجب أن تبذل جهدًا جادًّا لمساعدة السودان على تحقيق خيار الوحدة في الاستفتاء القادم وأن تسعى لإقناع السودانيين الجنوبيين الذين درسوا في مصر بأن هذا هو الخيار الأسلم للبلاد.

كانت القيادة في الخرطوم تستشعر اقتراب موعد يناير 2011 والاستفتاء... وطلبت المساعدة المصرية... وأوضح علي عثمان طه أن الخرطوم ستبذل محاولة صادقة لكي يتحول الجنوب عن الانفصال وأنهم يأملون في مساعدة مصر لهم... وأجبنا بأننا نعمل على ذلك فعلًا... إلا أننا يجب ألا نفقد العلاقة مع القيادات الجنوبية بعد أن حصلنا على ثقتها من خلال عمل دءوب دام سنوات وأشرنا إلى أن الاستثمارات المصرية في كل السودان قد وصلت إلى حوالى 2.5 مليار دولار.

ويعود الرئيس البشير، في إطار الحملة الرئاسية الانتخابية، إلى الإشارة إلى منطقة حلايب باعتبارها أراضي سودانية وقبوله بمفهوم التكامل على الأرض... وأضطر من جانبي إلى التعليق على هذا الطرح بأننا نقبل في مصر بموضوع التكامل، شمال وجنوب خط عرض 22... وهو خط الحدود المصرية السودانية... ولم نكن نستطيع الصمت رغم تفضيلي دائمًا عدم فتح أي مسائل خلافية مع دولة شقيقة... بل توءم لمصر في وادي النيل بكل علاقاته المائية المعقدة... وقد لاحظت، بعد مغادرتي لوزارة الخارجية في مارس 2011، أن خلفي وفي إطار مؤتمر صحفي له مع وزير خارجية السودان سقط في فخ نصبه له الوزير السوداني المحنك... إذ قال الوزير علي كرتي إن منطقة حلايب تمثل منطقة تكامل بين مصر والسودان... ومضى وزيرنا معه في الترحيب بهذا التوصيف دون شرح... وكأننا نتنازل

للسودان عن سيادتنا شمال الخط 22... ورأيت حينها أنه ما كان يصح أن يقع قانوني محنك وله قدرة في هذه السقطة...

اقترب موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 65 في سبتمبر 2010... واقترح الرئيس الأمريكي عقد اجتماع بخصوص السودان لكي يعبر المجتمع الدولي عن تأييده للمسار الذي كانت التطورات تسير فيه... ونحو عقد استفتاء 9 يناير 2011 الذي كانت الولايات المتحدة تؤيده بقوة... من هنا أعلنا قبولنا المشاركة في هذا الاجتماع الكبير وأن مصر ستتعامل مع الوضع الحالي بالسودان - وقتها - تحت شعار الحفاظ على الوحدة والسعي لإقناع الشريكين بالاتفاق على مرحلة انتقالية بعد الاستفتاء لتنفيذ نتائجه وبهدف ضمان تنفيذ نتائج الاستفتاء - أيًّا كانت - دون انزلاق الجنوب في حرب أهلية أو تجدد الصراعات مع الشمال أو مع أي من دول الجوار، والاتفاق أيضًا على خطة لحل الصراعات القبلية في الجنوب من خلال آلية حل النزاعات القبلية، وبالأخص على الحدود مع استخدام الآليات القائمة لنزع السلاح وإعادة دمج الجيوش والميلشيات المسلحة في المجتمع، وتوضيح حرصنا على حفظ السلام والاستقرار بين الشمال والجنوب في الفترة التالية لاجتماع نيويورك في ضوء السيناريوهات المتوقعة للاستفتاء، وأغلبها غير متفائل.

قبل مغادرتي إلى نيويورك للمشاركة في أعمال الجمعية العامة، ومؤتمر السودان... وصل وزير خارجية السودان «علي كرتي» إلى القاهرة حاملًا رسالة شفهية من الرئيس البشير إلى الرئيس مبارك تضمنت في أهم عناصرها قول الرئيس السوداني إن السودان سوف يلتزم بالاستفتاء ونتائجه شريطة أن تساعد كل الأطراف في أن يكون حرًّا ونزيهًا، وإن السودان يتطلع في هذا الإطار إلى مساعدة مصر في التأكيد في اتصالاتها مع الجميع على أهمية أن يؤدي الاستفتاء إلى الوحدة، وأن السودان يتطلع أيضًا إلى قيام مصر بتشجيع الولايات المتحدة على دعم الحكومة السودانية في مواقفها، خاصة في ضوء حساسية العلاقات بين الشمال والجنوب والمصالح المشتركة والتداخل القبلي الواسع على الحدود والذي يتطلب الإبقاء على حرية حركة القبائل عبر الحدود في مواسم الجفاف، كما أنهم يتطلعون إلى مساعدتنا لهم في مسألة دارفور والتصدي لأي محاولات لتقسيم دولة الشمال. ونقلت الرسالة الشفهية

إلى الرئيس وأبلغته أنها تعكس إدراكًا لتصاعد احتمالات انفصال الجنوب ومخاوف من تداعيات ذلك على وحدة الشمال... وأضفت بالقول للرئيس إننا فعلًا نسعى لمساعدة الخرطوم وتحذير الولايات المتحدة والقوى الغربية من أخطار تقسيم السودان واندلاع العنف بين الشمال والجنوب... أو في كلا القسمين... وأنني سوف أتبنى هذا الموقف أثناء اجتماع نيويورك.

وبدأنا في مصر نعد لمواجهة أي نتائج محتملة بأن يأتي الاستفتاء السوداني معارضًا للوحدة ومؤيدًا للانفصال مع دراسة عواقب كل هذه الخيارات... وعقدت جميع الأجهزة المصرية المعنية سلسلة اجتماعات لتدارس وتقييم الموقف... وتضمنت الأوراق التي خلصت إليها هذه الاجتماعات، طوال النصف الثاني من سبتمبر 2010، تصورات لعناصر الموقف المصري إزاء مجمل المسائل السياسية والأمنية والعسكرية والقانونية والاقتصادية المرتبطة بالسيناريوهات المحتملة لنتائج استفتاء الجنوب بما في ذلك مسألة الاعتراف بدولة الجنوب وتوقيت ذلك والوضع بالنسبة للتمثيل الدبلوماسي في حالة الاعتراف، وسبل دعم العلاقات المصرية المُنصفة مع الشمال والجنوب، علاوة على التحسب للتداعيات التي قد تترتب على الاستفتاء، وفي مقدمتها احتمالات تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الجنوبيين إلى الحدود المصرية مع السودان، وموقف القوات المصرية التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان، ومسألة توارث المعاهدات وغير ذلك... وفي حالة الانفصال، وهو الاحتمال الغالب، يمكن النظر في طرح فكرة إقامة تجمع بين مصر وشمال وجنوب السودان تحت مسمى تجمع وادي النيل...

فى نيويورك، شاركت في الاجتماع رفيع المستوى حول السودان يوم 24 سبتمبر 2010 والذي شهد اهتمامًا دوليًا لافتًا نتيجة لمشاركة الرئيس أوباما في شق منه، وإدراك المجتمع الدولي خطورة المرحلة المقبلة بالسودان مع قرب إجراء الاستفتاء، وقد عكس الاجتماع الثوابت الغربية المعروفة التي تؤكد ضرورة عقد الاستفتاء في موعده المحدد على اعتبار أن أي تأجيل بدون موافقة الجنوب سيؤدي إلى العودة للصراع... وأخذ الغربيون يحذرون حكومة الخرطوم من تعقيد الموقف... ومن ناحيتنا فقد تبنينا مع إثيوبيا نبرة محذرة في



توصيف الوضع السوداني والتأكيد على أهمية حل القضايا الخلافية العالقة، بما في ذلك ترسيم الحدود وتنفيذ نتائج استفتاء أبيي... والإشارة بوضوح في الوقت نفسه إلى أن الاستفتاء ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لإقرار السلام والاستقرار، ومن ثم لا يجوز النظر لتوقيته باعتباره أمرًا مقدسًا بل أداة تخضع لإعادة النظر من جانب الشريكين بما يضمن إجراء استفتاء نزيه تحظى نتائجه بالمصداقية.

في هذا السياق وقبل مغادرتي نيويورك يوم 29 سبتمبر تلقيت اتصالًا تليفونيًا من وزيرة الخارجية الأمريكية، وكنت بالمطار أستعد للسفر إلى القاهرة، أعربتْ خلاله عن عميق القلق إزاء الوضع بالسودان مشيرة إلى أن الموقف يتسم بالخطورة لأنه يتوارد إليهم أخبار عن محاولات لعرقلة الاستفتاء، مما سيؤدي إلى انزلاق البلاد في أتون حرب أهلية جديدة... وطلبت كلينتون تدخلنا مع السودانيين لحثهم على التنفيذ الحرفي والكامل للاتفاقية الشاملة، وعقبت من جانبي بالقول إننا نشاركهم القلق وأشرت إلى أن الأطراف التي دفعت في اتجاه تشجيع حق تقرير المصير للجنوب، وتشجع الآن الجنوبيين على الانفصال، سواء بدوافع أيديولوجية أو من منطلق تبني منهج مثالي بمنأى عن الواقع العملي، سوف تشهد عواقب أعمالها وتوجهاتها إذا ما انفجرت الأوضاع في الجنوب أو بين الشمال والجنوب... وقلت لكلينتون: إننا في مصر تنبهنا إلى هذه الأخطار مبكرًا وحذرنا منها لفترة طويلة، كما إننا نتحدث دائمًا مع شريكي السلام... حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية بهدف تقريب وجهات النظر... وأكدت لها أننا سوف نستمر في جهودنا الرامية إلى الحفاظ على أمن واستقرار السودان موضحًا أن مصر هي الدولة الوحيدة التي بدأت منذ سنوات في تقديم المساعدات الإنسانية والخدمية والتنموية لأبناء الجنوب وأن لا أحد آخر يفعل ما تفعله مصر.

بالعودة للقاهرة بدأت تقارير تتوارد عن تدهور العلاقة بين شريكي السلام وبدأت ملامح لتعقد الموقف في علاقاتهما. وأن الجنوبيين لن يؤيدوا فقط الانفصال، بل إنهم يرفضون أيضًا فكرة الكونفدرالية، وأبلغت الرئيس مبارك - عندما تطرق إلى هذا الاحتمال معي، أثناء نقاشي حول الوضع السوداني الذي كان يهتم كثيرًا بتطوراته في هذا التوقيت - أن «سيلفا كير» وأثناء مقابلتي له في نيويورك - على هامش مشاركته في اجتماع السودان - أكد رفضه تمامًا هذا الخيار في الكونفدرالية وأنه ليس مطروحًا على الإطلاق.

نقلت في لقاءات نيويورك للأمريكيين الرسائل السودانية المختلفة، وأهمها رسالة الرئيس البشير إلى الرئيس مبارك التي استلمتها من «علي كرتي» يوم 16 سبتمبر، وأخذنا، بالتالي، في المرحلة التالية، للتقريب بين وجهات النظر السودانية/ الأمريكية من ناحية، وتهدئة خواطر الطرفين السودانيين من ناحية أخرى وحثهما على عدم الإعلان عن مواقف رسمية قد يصعب التراجع عنها فيما يتعلق برؤيتهما للتطورات المحتملة وصولًا للاستفتاء.

ومع كل هذا الزخم في العلاقات المصرية/ السودانية، والاهتمام المصري الكبير بالشأن السوداني شمالًا وجنوبًا، ومحاولاتنا المستمرة لتهيئة مناخ من التفاهم الأمريكي/ الغربي مع حكومة الخرطوم، حيث كنا نعمل على جمع المبعوث الأمريكي جريشن، سواء في القاهرة أو نيويورك مع غازي صلاح الدين المستشار المقرب ذي الحيثية من الرئيس البشير، إذ فجأة يصلنا عبر شبكة المخابرات العامة المصرية أن نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه يرغب - بشكل غير رسمي وبصفة شخصية - أن يعبر عن استيائه من مغادرتي للاجتماع الذي عقد بشأن السودان في الأمم المتحدة قبل أن يلقي علي عثمان طه بيان المؤتمر الوطني أمام الاجتماع وأنني استمعت فقط لكلمة «سيلفا كير».

كنا في هذا التوقيت، عمر سليمان وأنا، نعد لزيارة جديدة للخرطوم، في ضوء ما كنا نستشعره من احتمالات لتدهور الموقف بين الشمال والجنوب، ولكي نقوم بدورنا في محاولة السيطرة على الموقف ومنع أي انفجار بالسودان بين الشريكين... وجاء على لسان «علي كرتي»، وزير الخارجية، أن تتم الزيارة بشكل فوري وأن تكون ذات تأثير استراتيجي وسياسي على الوضع الراهن وموقف مصر منها وليست زيارة علاقات عامة، وألا تكون زيارة قصيرة، بل أن نبقى في الخرطوم ليلة واحدة على الأقل... وأن نفصل بين زيارة الخرطوم وجوبا...

واستغربت محتوى الرسالة واستمرار الحساسية السودانية تجاهنا، لقد عملنا وبنشاط من أجل التقريب بين الحكومة السودانية والقوى الغربية، ورفضنا أن نتخلى عن السودان أو الرئيس البشير عندما حاولت فرنسا منع مشاركته في قمة فرنسا/ إفريقيا التي كانت ستستضيفها مصر في مايو 2010، وقررنا التخلي عن الاستضافة وأن تعقد القمة في نيس



بدلًا من شرم الشيخ، لأننا نرفض إهانة رئيس عربي/ إفريقي على أراضينا... كما لم نردَّ بأي مواقف سلبية على ما كان يصدر من الجانب السوداني من أفعال فيها انتقاد لمواقفنا من مسألة الجنوب الذي، مثلما سبق القول، كنا نرى أنه في طريقه – في الغالب – للانفصال، وأن لمصر مصالح استراتيجية أيضًا معه، بالإضافة إلى مصالحها القديمة والحيوية مع حكومة الخرطوم وأنهما يمثلان لنا توءمين وليس توءمًا واحدًا في الوادي. وعرضت ما نقلته المخابرات، على الرئيس مبارك كما تحدثت مع اللواء عمر سليمان بالموقف الحقيقي، وأن التقرير السوداني يحتوي على عدد من المغالطات... إذ إنني عملت على الوصول إلى نيويورك ظهر يوم 24 سبتمبر قادمًا من روما لكي أحضر الاجتماع الخاص بالسودان، علمًا بأنني كنت في صحبة الرئيس في ألمانيا وإيطاليا يومي 22/ 23 سبتمبر.

وأضفت للرئيس أن من الغريب أنني تحدثت مع كل من «سيلفا كير» وعلي عثمان طه، على انفراد وبقيت لكي أستمع إلى بياناتهما بالقاعة حتى انتهت الجلسة الأساسية ثم انتقلت إلى عقد اجتماعات هامة أخرى... وأضفت بقولي للرئيس إننا لا نستطيع في ضوء التطورات أن ندعم الشمال بشكل مطلق... ويجب علينا أن نبقى على علاقة متينة أيضًا بالجنوب وإحداث التوازن في علاقاتنا بالطرفين... وكانت التصرفات على الجانبين السودانيين، تؤشر إلى صعوبات قادمة... إذ تحدث الرئيس البشير أمام البرلمان السوداني في منتصف أكتوبر بشكل يؤكد موقف حزب المؤتمر الوطني في عدم الرضا عن وحدة السودان بديلًا... وكان المبعوث الأمريكي «جريشن» يتشكك في أحاديثه معنا في مدى صدق أو جدية الخرطوم في عقد الاستفتاء... وكنا نؤكد لهم العكس وأننا يجب أن نتفهم القلق السوداني أيضًا في النوايا الأمريكية تجاههم وأن الزيارة التي قمنا بها إلى الخرطوم في هذا التوقيت قد كشفت عن قلق عميق من هذه النوايا الأمريكية والخشية من انفجار الموقف بالسودان.

وفيما يتعلق بزيارتنا، عمر سليمان وأنا، إلى الخرطوم وجوبا استهدفت تهدئة خواطر الطرفين تجاه بعضهما، وكذلك تحقيق الاطمئنان للإخوة في الشمال تجاه علاقاتهم معنا، تحدثت بوضوح وصدق مع نائب الرئيس علي عثمان طه وكان من الواضح أن معلوماته لم تكن كاملة عندما تصور أنني غادرت القاعة قبل أن يلقي بيانه أمام الاجتماع في

نيويورك، مشيرًا إلى أن دخولي وخروجي من القاعة مرات خلال أي اجتماع هو إحدى سمات العمل في نيويورك، حيث يقوم المسئول بإجراء مقابلة أو لقاء خارج القاعة لعدة دقائق يعود بعده إلى متابعة تطورات الاجتماع... وهكذا... وعبر نائب الرئيس السوداني عن تفهمه لإيضاحاتي... كنت عندما أتحدث إليه، وهو شخصية هادئة، منظمة التفكير، واضحة الآراء، أنظر إليه بإمعان وأتخيل الرئيس مبارك الذي كان، ولفترة طويلة، يخلط بين علي عثمان طه نائب الرئيس الذي كان وزيرًا للخارجية في التسعينيات، ومصطفى عثمان إسماعيل، وزير الخارجية السودانية في عام 2000، ثم مستشارًا للرئيس البشير... وكلما قيل للرئيس مبارك إن مصطفى عثمان إسماعيل يريد لقاءه بالقاهرة... كان يلقاه قائلًا له: تعال يا قاتل... إشارة إلى مؤامرة أديس أبابا لاغتيال الرئيس في عام 95 التي تردد فيها اسم علي عثمان طه كأحد المدبرين... وكان يضحك كثيرًا مع مصطفى عثمان إسماعيل على هذا الخلط بين الاسمين.

كان العديد من الأطراف يطرح مبادرات ويعقد اجتماعات لمحاولة التقريب بين الطرفين السودانيين وتسوية خلافاتهما وصولًا إلى الاستفتاء. وقام مبيكي رئيس جنوب إفريقيا السابق ورئيس اللجنة الإفريقية المنبثقة عن الاتحاد الإفريقي والمعنية بالسودان بعقد اجتماعات لتسوية المشكلات... سواء مسائل ترسيم الحدود أو تنفيذ نتائج استفتاء أبيي وتقاسم عوائد النفط وقضية المواطنة ووضعية أكثر من مليون ونصف من مواطني الجنوب بالشمال... واقترح العقيد القذافي عقد قمة بالخرطوم لليبيا/ مصر/ السودان وبحضور سيلفا كير ولكي يقتنع سيلفا كير بأهمية إعطاء فرصة لخيار الوحدة بدلًا من الانفصال... وقمنا نحن في مصر بجهد لتعزيز خيار الوحدة ولكننا كنا نقدر أننا نسبح عكس التيار ونعلم أننا نسير على سلك مشدود يتطلب الحذر في حركتنا وأدائنا...

واشترك الرئيس مبارك في اجتماع بالخرطوم يوم 21 ديسمبر 2010 حضره معمر القذافي/ حمد بن خليفة/ البشير/ وسيلفا كير... وهدف الاجتماع، مثلما خططنا، إلى التأكيد على تشابك المصالح والروابط بين شمال السودان وجنوبه بما يستوجب النظر بجدية في شكل علاقة الطرفين المستقبلية، بعد الاستفتاء وبالأخص النظر في محددات شكل هذه



العلاقة وتوثيق الروابط بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعلان شريكي السلام عن تعهدهما بإقامة شراكة اقتصادية كاملة أو تجمع اقتصادي بغض النظر عن نتائج الاستفتاء. ولكن وللأسف فإن تدخلات العقيد القذافي جعلت من الصعب على الأطراف أن تتوافق على بيان يوفر الطمأنينة أو يؤمن المسار الذي يمكن أن تأخذه التطورات في علاقة الطرفين فيما بعد الاستفتاء.

وكان الملاحظ أن سيلفا كير لديه، قبل انعقاد الاجتماع الرباعي، شكوك عميقة في نوايا الجانب الشمالي ودوافعه، ومع ذلك شارك فيه وهو على ثقة من أن المستقبل سيحمل بزوغ دولة مستقلة بالجنوب.

وعقد الاستفتاء مثلما هو مقرر يوم 9 يناير 2011، وجاءت النتائج مثلما توقعناها على مدى سنوات... وأتوقف عند هذه النقطة في علاقة مصر بالسودان، حيث تركت المسرح بعد ذلك بأسابيع قليلة... كان الشمال يطالب مصر بالوقوف معه أثناء فترة الحرب الأهلية، وكانت مصر تسعى للم الشمل وتهدئة الخواطر... وكان الجنوب لفترة طويلة يتشكك في النوايا والمواقف المصرية... وكانت مصر تسعى لكسب ثقته ولكي تستطيع التأثير عليه لخير أهل السودان شمالًا وجنوبًا... ولم تكن الشراكة بين أهل الوادي والرابط الحيوي بينهما... نهر النيل... بعيدة عن العقل والفكر المصري طوال الوقت.

وهكذا يتبين للقارئ الكريم أن تحركاتنا في هذا الملف بالغ الحيوية عليها أن تجري مجموعة من الحسابات المُعقدة والمُركبة... وتبدو صعوبة الأمر مع دول الجوار المطلة على حوض النهر حيث يرى أغلبها أن من لا يتفق معهم في سياساتهم وأهدافهم... هو بالضرورة عدو محتمل... إن لم يكن عدوًا صريحًا... علمًا بأن ذلك يؤدي إلى أن العلاقات البينية بينهم... هي الأخرى مليئة بالحساسيات والشكوك...

الفصل الثامن
تحديات الحفاظ على المكانة ... مصر وإفريقيا

كان الدكتور عصمت عبدالمجيد - مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في الفترة من مارس 1972 حتى مارس 1983 - يقص علينا دائمًا قصة لم أنسها على مدى السنوات التي عملت خلالها في الأمم المتحدة أو وزيرًا للخارجية... ويقول الدكتور عبدالمجيد إنه ومع توقيع مصر معاهدة سلام مع إسرائيل في مايو 1979، بدأت مناوشات الدول العربية أو أغلبها، وبدعم من الاتحاد السوفيتي وشركائه وتابعيه في محاولة إثارة المشكلات أمام مصر في كل المجالات، وكانت مصر من القوة والتأثير بالأمم المتحدة مما جعل من الصعب الإضرار بمصالحها وتحركاتها على مستوى المنظمة الدولية إلا أنه كان أمام من يريدون الإضرار بها أو معاقبتها في المحافل الأخرى فرصة معقولة نتيجة لوجود أغلبيات قد تكون معادية لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية... ومن بين هذه المحافل كانت حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية... وبعض المحافل الآسيوية الإفريقية... وانصبت المحاولات عندئذ على الرغبة في طرد مصر من عضوية هذه التجمعات أو إذا ما لم يكن ذلك



فعلى الأقل تتم محاولات لتجميد أو تعليق عضويتها بها... وجاء مؤتمر عدم الانحياز في سبتمبر 79 بكوبا... وأعدت هذه القوى أسلحتها لضرب مصر... واستعد الوفد المصري لمواجهة هذه الهجمة التي كان على اطلاع كامل بتدبيراتها وعناصرها... وطلب الدكتور عبدالمجيد انعقاد المجموعة الإفريقية بالأمم المتحدة بنيويورك قبل سفره إلى هافانا عاصمة كوبا، الدولة الثورية الحليفة للاتحاد السوفيتي، وعرض الموقف على سفراء الدول الإفريقية بالأمم المتحدة... وهم نفس السفراء الذين سيصحبونه إلى هافانا للمشاركة في أعمال قمة عدم الانحياز... وقال لهم عبدالمجيد... إن مصر، الدولة الإفريقية الشقيقة، تتعرض حاليًا لهجمة من بعض أشقائها من العرب وبدعم من الاتحاد السوفيتي... وإنه وباعتباره ممثلًا لمصر ونائبًا لرئيس الوفد المصري أمام المؤتمر القادم وحيث كان الدكتور بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية، سيرأس الوفد في هافانا، يدعوهم للوقوف بجوار مصر في هذه المواجهة القادمة وتأييدها وإفشال محاولة طردها أو تجميد عضويتها بحركة عدم الانحياز... هذه الحركة التي كانت مصر من بين دول ثلاث... الهند/ يوغوسلافيا... أسهمت في إنشائها في عام 1961 وأسرع السفراء في التعبير عن مواقف إيجابية وأنهم لا يمكن أن يسمحوا بالإضرار بشقيقتهم مصر، ووعدوا بأن يعرضوا الموقف على رؤساء دولهم ووزراء خارجيتهم... وتحدث أحد هؤلاء السفراء أمام هذا الجمع وقال مخاطبًا عبدالمجيد بالاجتماع: «لقد رأيناك طوال الوقت معنا في اجتماعاتنا... ولم تغفل عن مشاركتنا في كل جهودنا من أجل الدفاع عن مصالح دولنا أمام الأمم المتحدة... كما وقفت الشقيقة مصر معنا دائمًا منذ منتصف الخمسينيات تساعدنا في مساعينا للتخلص من القوى الاستعمارية سواء بريطانيا وفرنسا أو بلجيكا وهولندا وإسبانيا والبرتغال وغيرها»... ويقول الدكتور عبدالمجيد إن هذا الموقف الإفريقي كان هاديًا له طوال بقية سنوات خدمته في نيويورك وكذلك عندما شغل منصب وزير الخارجية لسبعة أعوام... وهزمت محاولة طرد مصر من حركة عدم الانحياز في قمة هافانا لوقوف الدول الإفريقية بجوارها ودعمها للوفد المصري... وتعود الدول الإفريقية مرة أخرى لكي تفرض عودة مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط عام 84 عندما تصدى الرئيس أحمد سيكتوري لقيادة تحرك

ترأسته غينيا والمغرب لإلغاء تجميد العضوية المصرية بالمنظمة... وكانت هاتان التجربتان الإفريقيتان كاشفتين لعلاقة مصر بالقارة وقدرة دولها على حماية أي من أطرافها أو أعضائها إذا ما تعرض لموقف سيئ أو صعب واحتاج لتدخل أشقائه، وهي حقيقة يجب ألا ينساها صاحب القرار في السياسة الخارجية المصرية... وهي أن إفريقيا هامة، بل حيوية للحركة السياسية المصرية وأن العمل الدائم لتنمية هذه العلاقات أمر مطلوب... بل ضروري...

وعلى مدى سنوات خدمتي مع وزراء الخارجية المصرية، محمد إبراهيم كامل/ كمال حسن علي/ عصمت عبدالمجيد/ وأخيرًا عمرو موسى في الفترة من 1977 حتى 1992... كان الدكتور بطرس بطرس غالي يعمل بجد ونشاط على الحفاظ على علاقات مصرية إفريقية نشطة... فكان يجوب القارة مرات ومرات كل عام ويسعى لإقامة علاقات شخصية قوية مع رؤساء هذه الدول وكبار مسئوليها... كما كان يشجع الرئيس على القيام بزيارات لهذه الدول أو استقبال رؤسائها بالقاهرة بشكل مستمر... وأُنشئ صندوق التعاون الفني المصري الإفريقي في سنوات ولايته كوزير للدولة مع كمال حسن علي في عام 1981... ولاشك أن تركيز عمله، بالاتفاق مع وزير الخارجية، على القارتين الأمريكية الجنوبية أو إفريقيا... وبعض المسائل الهامة الأخرى المتصلة بالدبلوماسية المتعددة، أتاح لمصر نجاحات في بناء علاقاتها بهذه الأطراف، وفي مقدمتها الدول الإفريقية... ومع ذلك يجب الاعتراف - وبهدف الوصول عبر تحليل سياسي ناضج لهذه العلاقات وبما يحقق دعمها - بأن هذه العلاقات، ورغم كل المودة والدفء، التي كانت تحلق في سمائها لم تتجاوز تبادل الزيارات وتقديم بعض الهدايا المصرية من الأسلحة والمعدات وتدريب العسكريين وغير ذلك من مسائل عسكرية طوال الفترة الصعبة بعد هزيمة 67 وتركيز مصر على استعادة أراضيها وحتى مغادرة بطرس غالي لوزارة الخارجية في ديسمبر 91 لكي يشغل منصب أمين عام الأمم المتحدة...

ولم تكن تجارة مصر مع إفريقيا طوال هذه السنوات تعكس عمق الأبعاد السياسية والاحترام المتبادل مع هذه الدول... كما لم تكن هناك شركات مصرية تستطيع النفاذ إلى أسواق القارة بالشكل الذي يمكن أن يُنشئ أرضية مصالح مشتركة مع الكثير من هذه



الدول... ومثلما ذكرت في صفحات سابقة، كان هناك شركة النصر للتجارة مع إفريقيا... إلا أنها كانت تركز على إقامة دور سياسي وأمني لمصر بهذه الدول أكثر مما هو تجارة واستثمار وفرص اقتصادية للسوق المصرية... واستمرت مصر تحافظ، طوال هذه السنوات، على وضعيتها الإفريقية المتميزة بسبب سجلها في تأييد حركات التحرير على مستوى القارة وحتى سقوط آخر موطئ للاستعمار بالقارة... وذلك رغم ظهور بعض القوى الإفريقية التي أخذت تنافسها النفوذ، مثل نيجيريا في غرب القارة أو الجزائر قبل صعوباتها الداخلية ابتداءً من عام 92 ثم جنوب إفريقيا بعد تخلصها من سياسة الأبارتيد وسيطرة الأغلبية السوداء على الحكم في عام 1994.

وأعطى عمرو موسى وزير الخارجية قدرًا معقولاً من اهتماماته إلى الوضع المصري في إفريقيا، وقام بعدد من الجولات الهامة... إلا أن تأثيره الحقيقي تحقق بانضمام مصر إلى تجمع الكوميسا في عام 98 والذي كان سيعطي لمصر فرصة الانطلاق تجاريًا في إفريقيا، خاصة وقد ظهرت شركات ورجال أعمال مصريون يعبرون عن انتقال الاقتصاد المصري إلى مرحلة جديدة من الحيوية والانطلاق...

حاربت وزارة الخارجية ووزيرها ضد بعض التوجهات الداخلية التي كانت تقاوم الانضمام إلى الكوميسا لمخاوف غير حقيقية... وأخذ وزير الخارجية يسافر إلى القارة مرات ومرات بصحبة عدد كبير من رجال الأعمال... وكانت المؤشرات تكشف عن أن مصر في طريقها لاستغلال علاقاتها السياسية الدافئة وتطويرها إلى علاقات اقتصادية ذات فائدة حقيقية للجميع.

وببدء عملي في نيويورك في مايو 1999 مندوبًا دائمًا لمصر بالأمم المتحدة لاحظت أن هناك قوى إفريقية كثيرة أخذت تشاطر مصر وضعيتها المتميزة على المسرح الإفريقي والدولي... جنوب إفريقيا/ نيجيريا/ غانا/ السنغال/ إثيوبيا/ والجزائر وغيرها... وأن بعض السفراء الأفارقة من أصدقائي يصارحونني بالقول إنهم يرصدون ملامح عدم اهتمام مصري بالقارة وإن ذلك يزعجهم كثيرًا باعتبار أن تاريخ العلاقة والاهتمام المصري بإفريقيا قديم ومؤثر ومفيد لهم...

وأخذت، وعن بعد، أتابع الموقف والأداء المصري على مستوى القارة، وتوصلت إلى ما يفيد بأن مظهر التراجع المصري - رغم عدم اقتناعي بحقيقته - يعود أساسًا إلى توقف الرئيس المصري عن المشاركة في أي قمم أو نشاط إفريقي ابتداء من يونية 95 عندما وقعت محاولة اغتياله في أديس أبابا، وذلك رغم استمرار اهتمام كل الأجهزة المصرية بمتابعة النشاط في إفريقيا. من هنا كانت السماء ملبدة بكل هذه الأفكار القائلة بأن مصر لم تعد تهتم بإفريقيا، وأن كل جهودها ومحاور حركتها أصبحت تنظر إلى اتجاهات أخرى غير إفريقيا، ولعل هذا الإحساس تولد... داخليًّا في مصر ولدى الأشقاء الأفارقة من واقع اهتمام مصر بمجموعة الاقتصاديات البازغة التي كانت تحاول تقليدها والانضمام إليها... البرازيل/ الهند/ الصين/ جنوب إفريقيا/ ماليزيا/ إندونيسيا/ سنغافورة وغيرها... بالإضافة إلى المصالح المصرية التجارية والاقتصادية التقليدية مع دول شمال البحر الأبيض المتوسط والولايات المتحدة... كما أنه ولاشك أن أوضاع الشرق الأوسط وضغوطه كان لها تأثيرها في هذه الاهتمامات المصرية.

كان هذا الوضع الذي ورثته من زميلي أحمد ماهر السيد، وفايزة أبو النجا وزيرة الدولة للشئون الخارجية، عند تكليفي بوزارة الخارجية في يوليو 2004... والحقيقة التي يجب أن أعترف بها في هذا السياق أنني وقد بدأت مهمتي تبينت لدى الرئيس مبارك إحساسًا هو الآخر بأن أوضاعنا الإفريقية ليست بالصورة المثلى التي كان يجب أن تكون عليها وضعية مصر... الدولة الأقدم بالقارة التي لديها وجود دبلوماسي قديم بقدم وجود هذه الدول الإفريقية... ولعل ما كان يتوارد لي ويصلني بأصدقائي من السفراء والوزراء الأفارقة عند لقائي بهم في نيويورك، كان يصله هو الآخر من القادة الأفارقة الذين يلقاهم بالقاهرة أو في المؤتمرات الدولية القليلة التي أصبح يشارك فيها ولفترات قصيرة...

وفور وصولي للقاهرة، طلبت كل البيانات عن مصر وإفريقيا ولكي نضع خطة قوية للظهور المصري واستعادته بالقارة مع الاهتمام بإقامته على أسس جديدة راسخة تعكس حقائق الأوضاع والمصالح الحقيقية لمصر وهذه الدول، ولا تقوم على مجرد محاولة اجترار



الماضي وحيث لم يعد موجودًا على الأرض الإفريقية... فقد كانت مصر تحارب مع أشقائها بالقارة معاركهم في الاستقلال... وقد استحوذوا عليه... كما قامت بالمساعدة في بناء الكوادر لإدارة الدول البازغة... وقد أصبحت فعلًا دولًا لها مقوماتها ... وكان عليّ أن أعطي أولوية للقارة في إطار تحديدي لمهامي وتوزيعها بالشكل الذي يتيح لي فرصة الظهور المستمر، كلما أمكنني ذلك، على المسرح الإفريقي.

وكشفت الدراسات التي عُرضت عليّ في عام 2004 أن مصر لديها منذ أوائل الستينيات أعداد كبيرة من البعثات الدبلوماسية المصرية، وصلت في 2004 إلى 35 بعثة جنوب الصحراء الكبرى مع تمثيل غير مقيم في 10 دول، وهو ما يصل إلى حوالي ربع التمثيل الدبلوماسي المصري... وأقصد بالتمثيل الدبلوماسي البعثة التي تتبع وزارة الخارجية وتشمل أعضاء من الخارجية والأجهزة الأمنية والمخابراتية المصرية وكذلك مكاتب تمثيل عسكري أو تجاري أو غيره... إلا أن الدراسات كشفت أيضًا أن مصر ليس لديها تجارة حقيقية ذات تأثير مع إفريقيا... وأنه لولا انضمام مصر إلى الكوميسا، وهو تجمع اقتصادي لدول وسط وشرق القارة الإفريقية، ما كانت تجارتها قد تطورت بشكل معقول نسبيًا.

أنشأت مصر مثلما سبق قولي، صندوق التعاون الفني والاقتصادي مع إفريقيا في عام 1981... ونجح الصندوق حتى عام 2004 في تدريب ما يقرب من ستة آلاف متدرب إفريقي في كافة المجالات وبالتعاون مع أغلب الوزارات المصرية وأوفدت مصر حوالي 7000 خبير مصري منذ تأسيس الصندوق إلى مختلف الدول الإفريقية في مختلف التخصصات من أساتذة الجامعات إلى مدربي كرة القدم والرياضات المختلفة والأطباء والصيادلة وغيرهم... كما تبينت أنه لا توجد دولة إفريقية لم يتدرب دبلوماسيوها في المعهد الدبلوماسي المصري طوال السنوات التي شهدت عمر الصندوق... ومن واقع دراسة جهد الصندوق، لاحظت انتشاره بشكل واسع في كل الدول بحيث أدى ذلك إلى عدم ظهور تأثيره المطلوب في دول بعينها تحظى، أو يجب أن تحظى، بأولويات العمل المصري الإفريقي... من هنا كان القرار هو تعديل أولويات إنفاق الصندوق المصري للتعاون مع

إفريقيا لكي يتم التركيز أولًا على دول حوض النيل بما فيها إريتريا، ويكون الإنفاق هنا في حدود 40٪ من موارد الصندوق ثم إعطاء أولوية ثانية لدول الحزام الإسلامي الإفريقي المحيط بالعالم العربي في إفريقيا... من السنغال في الشمال الغربي من القارة مرورًا بدول الغرب ثم الوسط وحتى نعود مرة أخرى إلى حوض النهر ثم وصولًا إلى شرق القارة وإريتريا على البحر الأحمر والصومال المطلة على المحيط الهندي.

وتحظى هذه المجموعة من الدول على أربعين في المائة أخرى من موارد الصندوق... وما تبقى... وهو عشرون في المائة يتم إنفاقه على بقية دول القارة... ولاحظت أننا نقدم مساعدات إلى جنوب إفريقيا ومجموعة دول الجنوب الخاضعة لها بالكامل... وقدرت أن منطق الأمور هو في إنفاق ما لدينا على ما يحقق الأهداف... لا أن ننفق الموارد هكذا، خاصة أن الناتج الداخلي الاقتصادي لدولة مثل جنوب إفريقيا كان يفوق مصر... في عام 2004 بحوالي ثلاثة أضعاف مع عدد سكان يصل إلى حوالي نصف عدد سكان مصر أو أكثر قليلًا... من هنا قررنا تخفيض الموارد المحددة للجنوب الإفريقي.

وانطلقنا في تنفيذ هذه الأولويات امتدادًا من عام 2004... إلا أن ما أزعجني في الحقيقة أننا كنا نتحدث وبصخب عن صندوق لديه ميزانية من الدولة المصرية لا يتجاوز عشرة ملايين دولار في العام... وكنت قد لاحظت وقتها بدء المقارنات بين تأثير مصر من ناحية وتأثير الصين من ناحية أخرى... فالصين التي أعلنت في عام 2006 في قمة الصين/ إفريقيا ببكين عن النية في إنفاق 5 مليارات دولار كمساعدات صينية لدول القارة على مدى الأعوام من 2006/ 2009... في الوقت الذي كانت مصر ستنفق حوالي ثلاثين مليون دولار في المدة نفسها... وطرحت بالتالي على مجلس الوزراء المصري الإشكالية التي تواجهنا في إفريقيا من حيث ضعف اعتمادات المساعدات... كما أوصيت بضرورة تكثيف زيارات الوزراء وكبار المسئولين ومشاركتهم في كل الأنشطة والمؤتمرات التي تعقد على مستوى القارة مع تقديمي شرحًا متكاملًا شاملًا لمسألة توسيع مجلس الأمن واحتمالاته وضرورة استعادة حجم التأثير المصري على مستوى القارة.

وعلق رئيس مجلس الوزراء بقوله: «يجب فعلًا أن نستعيد اهتمامنا الكبير بالقارة... يجب أن نبني مصالح اقتصادية وتجارية مع دولها وهي تمثل مجالًا متاحًا لصناعاتنا وتجارتنا للانطلاق في القارة... يجب أن يقوم الوزراء المصريون بالانفتاح على إفريقيا وبخاصة في مجال التجارة/ الاتصالات/ الطيران/ الصحة/ والزراعة»... ثم اتخذ قرارٌ بالتصديق على زيادة ميزانية الصندوق بثلاثة ملايين دولار أخرى لكي تصبح ميزانيته 13 مليون دولار في عام 2006، وقلت لرئيس مجلس الوزراء في حديث جانبي إن هذه الزيادة محدودة للغاية ولن تؤثر كثيرًا في عمليات الصندوق رغم أنها تقترب من كونها تمثل ثلاثين في المائة من موارده... ووعد بأن يقوم تدريجيًّا بزيادات في هذا الصدد... وبالفعل كانت ميزانية الصندوق في نهاية عام 2010 حوالي 23 مليون دولار بزيادة تقدر بـ 65٪ عما كانت عليه يوم تسلُّمي مسئوليات الخارجية.

تضمن التقرير المعروض أمامي حول جهد مصر في إفريقيا فقرة تقول: إنها الدولة الإفريقية الوحيدة التي تولت رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية ثلاث مرات في أعوام 64/ 89/ 93... كما أنها نظمت قمتين، أولاهما في عام 64 والأخرى في عام 93... وأحسست أننا يجب أن نعود إلى دعوة إفريقيا لعقد القمم بمصر، لاحظت أيضًا أننا توقفنا عن عقد اللجان المشتركة مع الدول الإفريقية منذ أكثر من عشرة أعوام... من هنا قدرت أن جهدًا حقيقيًّا يجب أن يبذل في السنوات التالية لتنشيط الدور المصري وانطلقنا في العمل... وبنهاية عام 2010 كانت مصر قد استضافت قمة إفريقية/ وقمة عدم الانحياز/ وحصلت على تأييد منظمة المؤتمر الإسلامي لعقد قمتها في عام 2011 بمصر... كما عقدت مجموعة مؤتمرات وزارية إفريقية كبيرة (مرتين للاتصالات/ مرتين للتجارة/ البحث العلمي/ البترول والطاقة/ الصناعة/ المالية/ الاقتصاد)، وزادت التجارة المصرية مع دول الكوميسا لنقترب من رقم ألف مليون دولار وبفائض كبير لصالحنا، واستضفنا مقر وكالة الاستثمار للكوميسا، كما انتشرنا في العديد من الهيئات والمنظمات الإفريقية الأخرى التي لسنا أعضاء بها لظروف التقسيم الجغرافي الإفريقي لخمسة أقاليم... ومنها... الدولة المراقب في الإيجاد والعضو المتبني للمؤتمر الدولي للبحيرات العظمى، والمؤسس في النيباد.

وبالتنسيق مع وزارة الدفاع والداخلية، ونتيجة لوجودنا القوي في دوائر الأمم المتحدة

فقد أصبحت مصر في نهاية 2010 تسهم في أغلب عمليات حفظ السلام بالقارة بما يقرب من خمسة آلاف فرد من القوات المسلحة ووزارة الداخلية في دارفور/ جنوب السودان/ كوت ديفوار/ الكونغو الديمقراطية/ إفريقيا الوسطى/ تشاد...

ووصل عدد المتدربين الأفارقة بمصر إلى 7700 متدرب، مع وجود ما يقرب من 250 خبيرًا مصريًّا في أي وقت بالقارة. وتم تدريب ما يقرب من خمسمائة دبلوماسي إفريقي في الأعوام ما بين 2007/ 2010... كما قام المعهد الدبلوماسي المصري بإعداد دورات خاصة لأقاليم محددة مثل جنوب السودان الذي كان يستعد للحصول على الاستقلال... وسافرت، كما سافرت وفود مصرية إلى عواصم إفريقية... وعقد بهذه العواصم أو بالقاهرة تسعة عشر اجتماعًا للجان المشتركة المصرية الإفريقية على مدى خمسة أعوام... ومثلما سبق القول... كانت هذه اللجان قد توقفت عن الانعقاد تمامًا. وفي ضوء الأهمية الكبيرة التي أعطتها مصر لكل من جنوب السودان وإثيوبيا، فقد تم تكثيف جهود العمل بالدولتين... وفي عام 2010 كانت مصر هي المانح الإفريقي الأكبر لجنوب السودان حيث كانت تشيد محطتين للكهرباء بتكلفة تجاوزت الـ 25 مليون دولار، وكذلك إقامة فرع لجامعة الإسكندرية في مدينة تونج... وإنشاء مستشفى مصري بجوبا... وبالنسبة لإثيوبيا فقد أوفدت مصر 121 خبيرًا إلى هذا البلد الهام في الأعوام الأربعة المنتهية في عام 2010 ولها حاليًّا حوالي 26 خبيرًا معظمهم أساتذة جامعيون في جامعتي أديس أبابا وجيتما يدرسون تخصصات الطب/ الهندسة/ وغيرها.

كما قدمت مصر لإثيوبيا مساعدات غذائية لمواجهة الجفاف الذي يضرب بعض أقاليم هذا البلد بما يتجاوز 3 ملايين جنيه مصري خلال الأعوام 2007/ 2010... وكنت أقدر دائمًا أن هذه المساعدات المصرية إلى إثيوبيا هي مجرد جهد رمزي، خاصة أن الإثيوبيين يتلقون مئات الملايين من الدولارات من الدول الغربية والصين كمساعدات لها دورها في جهود التنمية الإثيوبية...

كثفت مصر؛ الخارجية والأزهر الشريف ووزارة الأوقاف، من إيفاد الأئمة والوعاظ لإحياء ليالي رمضان في الدول الإسلامية بالقارة، فضلًا عن وجود دائم لحوالي 637 مبعوثًا أزهريًّا في نهاية 2010... كما أن هناك مدرستين مصريتين في نيجيريا باسم المدرسة المصرية

النيجيرية، يدرس بها مدرسون مصريون... وساعدت الخارجية على انتشار الأطباء المصريين في غرب القارة حيث يتعاقدون مباشرة، بمساعدة من الخارجية، مع المستشفيات هناك، وكانت المعلومات المتاحة تؤشر إلى وجود عشرات منهم في دول الغرب الإفريقي.

كانت أهداف الوجود المصري في إفريقيا، مثلما اتفقنا عليها تدور حول عدة محاور منها ضرورة أن يلمس الرأي العام دور مصر المساند من خلال مساعدات الإغاثة/ التدريس الجامعي/ الوجود الأزهري/ منح الرئيس مبارك للتعليم المتطور/ إنشاء المراكز الطبية المصرية المتكاملة وإيفاد الأطباء المصريين على نفقة صندوق التعاون إلى أماكنَ بعيدةٍ عن العواصم في دول إفريقية كثيرة... وكنا حتى 2010 قد أنشأنا ثلاثة مراكز طبية وأوفدنا 37 طبيبًا مقيمًا/ دورات تدريب لحراسة الشخصيات الإفريقية/ تسهيل اختراق الشركات المصرية الكبيرة في السوق الإفريقي، ومنها شركة المقاولين العرب/ أوراسكوم/ السويدي للكابلات والأدوات الكهربائية وغيرها... ورغم كل هذا الجهد فقد كنت أرصد في الإعلام المصري، وعلى مدى سنوات، انتقادات حادة للجهد المصري ومزاعم بأن مصر غير موجودة وأن دورها متناقص... وكنا نوزع وننشر المعلومات... وندعو رجال الأعمال المصريين والشركات المصرية لعقد اجتماعات مشتركة مع سفراء إفريقيا في القاهرة، ومع إعداد برامج لزيارات متعددة لمراكز الصناعة المصرية والقرية الذكية... لكن كل هذه الجهود لم تسفر عن تحول أو توقف عن توجيه هذه الانتقادات... كانت المقارنات تجري مع قوى خارجية وجهودها، مثل الصين، مثلما سبق القول، أو اليابان أو الهند/ أو ماليزيا... ولم تشر أي من هذه الانتقادات إلى نجاح هذه الدول في بناء أواصر من الاستثمارات على أراضي هذه الدول تفرض عليها وتلزمها بإنفاق المزيد من المساعدات... وأعود إلى موضوع المقارنة بين مصر والصين... وأقول إن التجارة المصرية مع إفريقيا لم تزد بحال من الأحوال في عام 2010 عن 1000 مليون دولار، في حين كانت تجارة الصين مع القارة في العام نفسه... 110 مليار دولار... أي أكثر من مائة ضعف تجارة مصر مع القارة...

كنت قد لاحظت أن ما عُرض عليَّ من تقارير، كشف عن توجه سابق للصندوق في إقامة مزارع في حدود عشرة آلاف فدان لإنتاج الحاصلات التي تقسم بين مصر وهذه

الدول... ومنها مزرعة أولى أنشئت في زامبيا... وجاءت التجربة مخيبة للآمال وحيث تبين أن الحكومات لا تستطيع الزراعة الرابحة... وفضلت وقف الاستثمارات في هذا الاتجاه مع تشجيع الشركات ورجال الأعمال المصريين - كبديل - للدخول في هذا المجال ولكن بأموالهم واستثماراتهم ومكاسبهم أو خسائرهم. صممت على عدم تفويت أي فرصة أو مناسبة تدعو للسفر إلى إفريقيا إلا وقمت بها خلال الفترة من 2004 حتى يناير 2011، كما طالبت مساعدي الوزير للشئون الإفريقية، وهم عديدون خلال هذه الفترة، وكذلك مديري صندوق التعاون، للقيام بزيارات متكررة وصل عددها إلى حوالى 36 زيارة لدول إفريقية مختلفة... وسوف يطلع القارئ الكريم، إذا ما رغب، على بيان لكل هذه الزيارات والأنشطة في ملحق خاص في نهاية الكتاب.

جاءت أولى زياراتي إلى إفريقيا، بخلاف الرحلتين القصيرتين ليوم واحد لكل من ليبيا والسودان، كما سبق عرضه، إلى دولة جنوب إفريقيا للمشاركة في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز في عام 2004... وينبغي القول هنا إن جنوب إفريقيا كانت تحظى دائمًا باهتمام مصري، خاصة وقد وضح تأثيرها على مستوى سياسات القارة وأوضاعها وباعتبارها الدولة الأكبر اقتصاديًا في القاهرة، والتي يمكنها أن تحقق مكاسب على حساب مصر. وقد يقول قائل، ولماذا على حساب مصر؟ ولماذا لا يتعاون البلدان لما فيه مصلحتهما ومصالح القارة؟ ومع اقتناعي بهذا الأسلوب في التفكير، فإن المنافسة على العضوية الدائمة بمجلس الأمن مثلما كنت أستشرفها من واقع متابعتي للموضوع، كانت لها تأثيراتها في تعقيد هذه العلاقة... وقالت سفيرتنا هناك عندما التقيتها فور الوصول، «نحن نهمل جنوب إفريقيا... وهم لديهم شعور بذلك... ونحن نظهر المنافسة معهم وهم ليسوا بمنافسين... واختلفت معها وقلت لها هم دولة ذات تأثير كبير نتيجة لإمكانات مادية واقتصادية كبيرة للغاية بالمقارنة بإمكانات مصر، وعلينا أن نتعاون معهم ثنائيًا - إذا ما رغبوا - وبقوة، خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والبحث العلمي لتقدمهم الكبير فيه... وأخبرتني سفيرتنا أيضًا أن لديهم بعض مشاعر الضيق مما تصوروه إهمال الرئيس المصري للرئيس مانديلا إبان فترة رئاسته للبلاد وعدم قيامه بزيارة جنوب إفريقيا... ولم أعلق بمكنون تفكيري وأن هذه المسألة قد أصبحت معضلة يتحدث فيها الكثيرون... وكنت أعلم، منذ منتصف

التسعينيات، أن جنوب إفريقيا كانت قد رفضت الموقف المصري الذي قاوم تخلي القاهرة عن المقعد الإفريقي في وكالة الطاقة النووية في فيينا، لجنوب إفريقيا... وهو المقعد الذي كانت تشغله في السابق لحين تجريدها منه بسبب سياسات الأبارتيد... وحصلت مصر بالتالي عليه بشكل مؤقت...

ورغم أنني التقيت الرئيس مبيكي الذي عبر عن عميق احترامه لمصر ودورها في فترة معاناتهم تحت نظام الأبارتيد وطوال سنوات السبعينيات والثمانينيات، والدعم الذي قدمته دائمًا لهم، فقد كان اللقاء مع وزيرة الخارجية «زوما» صعبًا؛ وحيث قالت «أنتم تتنافسون معنا بدون سبب واضح... كما أنكم تهملوننا وغيرنا من دول إفريقية»، وأوضحت لها أننا نعمل في اتجاهات عديدة ولدينا اهتمامات كبيرة بعلاقاتنا بأوروبا والولايات المتحدة والقوى الآسيوية المختلفة... وأنني أقدر صراحتها وإن كنت أقول لها إن رؤيتي لسياساتهم، أنهم يركزون فقط على إفريقيا باعتبارها قاعدة الانطلاق لطموحاتهم الدولية - وكأنني أشير إلى طموحهم للعضوية الدائمة لمجلس الأمن، والتي لم يشملها الحديث - وأن مصر على العكس من ذلك لها وجوه عدة واهتمامات مختلفة... وهو ما ينبغي أن تتفهمه جنوب إفريقيا... وغادرت وأنا أعي أن لدينا مشكلة معهم... مواردهم وإمكاناتهم المادية كبيرة ويستخدمونها بلا حساب في تحقيق انتشارهم في إقليم الجنوب الذي يسيطرون عليه بشكل شبه كامل... عشرة دول تؤازرهم بالكامل ويستطيعون الحصول على دعمها في أي موقف... يتحركون على مسرح الخلافات الإفريقية وجهود تسويتها ويقدمون الدعم المالي... وينفقون بكثرة لمواجهة طموحاتهم في الظهور على مستوى القارة... وتستخدم وزيرة خارجيتهم طائرات خاصة طوال الوقت بميزانية سنوية ربما تعادل تكلفة سفريات وزراء خارجية مصر على مدى عقود... ويتحرك رئيس البلاد في كل القارة، ويشارك في كل الأنشطة في حين يغيب الرئيس المصري عن كل المشاهد والساحات، وكنت أقدر أنهم لا يقصرون حساسيتهم تجاه مصر فقط، بل إن نيجيريا تحصل أيضًا على قدر من مشاعر التنافس، لكنهم لا يرغبون في أن يصطدموا بأكثرَ من طرف إفريقي قوي في وقت واحد.

كنت أقارن وضعيتهم في إقليم الجنوب الإفريقي ونفوذهم الواسع به، والمصاعب التي نلقاها نحن في علاقاتنا مع شركائنا في إقليم الشمال الإفريقي، سواء من ليبيا صاحبة

التصرفات غير المتزنـة تحـت معمـر القذافى، أو الجزائـر التي تنافـس مصـر في كل ساحـة ولا تعترف لها بشيء أو الصحراوية الخاضعة بالكامل للتأثير الجزائري، وأخيرًا تونس وموريتانيا اللذان لا يهمهما أو يشلغهما وضعية مصر كثيرًا، وذلك رغم محاولات كثيرة بذلناها طوال أعوام لتأمين تفاهمات أعمق معهما.

وذهبنا إلى قمة أبوجا مثلما كتبت في الصفحات السابقة، وفي إطار السعي للحصول على الحق في استضافة إحدى القمم الإفريقية وبما يتيح لنا عودة مؤثرة للظهور، واكتشفت أن أقرب التواريخ التي نستطيع أن نستضيف قمة إفريقية فيها، كانت في صيف 2011 حيث سبقنا العديد من الدول في قمم 2003/ 2004 التي لم أكن فيها وزيرًا للخارجية وقتها... ومثلما هو معروف، تعقد القمم الإفريقية منذ إقامة الاتحاد الإفريقى، مرتين كل عام، إحداهما في مقر الاتحاد في يناير من كل عام بأديس أبابا، والأخرى في نهاية يونيو في إحدى دول الاتحاد. وأخذت على مدى عامين أو ثلاثة أحاول أن أختطف إحدى القمم الإفريقية لكي تعقد في مصر... كانت ليبيا وبدون اهتمام لطموحاتنا تحاول هي الأخرى عقد قمة في سرت... وبذلت في هذا الشأن جهودًا كبيرة حيث كانت تحاول الخروج من إطار حادث لوكربي والعقوبات خاصة، وقد تخلصت منها بتسوية مالية ثقيلة... وأخيرًا نجحنا في التوصل إلى اتفاق مع أمين عام السكرتارية، عمر كوناري، لعقد قمة إفريقية في صيف عام 2009... وكنت أستشعر الضيق أن تعقد القمة في مصر، بناء على دعوتها، وأن ترأسها تنزانيا صاحبة الحق في الرئاسة التي كان الدور عليها لإقليم الشرق... لكنني فضلت ذلك عن الاضطرار للصدام مع ليبيا، وحيث كنت أثق أن الرئيس سيتنازل للقذافي عن الضيافة والرئاسة... كما كنت أعتقد أن هذه التسوية سترضي الرئيس... إذ إنه لن يضطر إلى القيام بمهام الرئاسة في السفر داخل القارة والسعي لتسوية المشكلات المنتشرة في أنحائها... وهي إحدى مهام رئاسة الاتحاد... ولم يقتصر الأمر على قيامنا باستضافة قمة إفريقية في طريقنا للظهور، مرة أخرى، بنشاط على المسرح الإفريقي... وكان آخر مظاهر هذا الظهور في القمة الإفريقية/ الأوروبية بالقاهرة في عام 2000 ... ولكننا عملنا على عقد عدد من الاجتماعات الوزارية المهمة في مصر طوال الفترة من 2006 حتى 2010... منها الاجتماع الوزاري لوزراء خارجية أوروبا/ إفريقيا،



والاجتماع الوزاري للصين/ إفريقيا، والاجتماعات الوزارية التحضيرية للقمة العربية/ الإفريقية وغيرها.

وعقدنا قمة النيباد بمشاركة إفريقية واسعة في شرم الشيخ في عام 2005... واستشعرت وقتها أن الرئيس، رغم أن يده كانت مقبوضة الإنفاق، فإنه كان على استعداد دائم للموافقة على استضافة مؤتمرات في مصر، خاصة على مستوى القمة، كبديل عن الحاجة للسفر... ومع ذلك كان يدقق كثيرًا في مسألة النفقات حتى وصل الأمر إلى عراك لنا مع ديوان الرئيس الذي كان يبخل على الوفود المشاركة، رغم التنظيم المتميز الذي عرفت به رئاسة الجمهورية بزجاجات المياه أو المأكولات أثناء انعقاد الجلسات، وكنا في وزارة الخارجية كثيرًا ما ننفق من ميزانياتنا لاستكمال بعض النفقات التي كانت من مسئولية الرئاسة بالكامل في بعض هذه القمم التي عُقدت على مدى عامي 2008/ 2009.

كنت أستشعر، مثلما قلت سابقًا، أننا سنحتاج لعدة سنوات قبل أن نحقق أهدافنا بشكل معقول في استعادة دورنا على مستوى القارة... ورغم حماس بعض أعضاء الحكومة المصرية في المساعدة والسفر والقيام بمهام في إفريقيا، فقد كنت أرصد أن البعض الآخر يهرب في كل مناسبة من ضرورات المشاركة في مؤتمرات بالقارة وبلادها المختلفة، وكان ذلك الوضع يضايقني كثيرًا مما دفعني إلى التحدث معهم مرات ومرات دون طائل...

أقول إن الرئيس، وتحت إلحاحي من ناحية، وتصوري أنه يعي أن غيابه عن القمم قد أضر بنا من ناحية أخرى، فقد قبل بالسفر إلى أبوجا بنيجيريا وأمضى يومًا ونصفًا هناك ثم غاب بعد ذلك عن القمم التالية التي عقدت في عواصم إفريقية جنوب الصحراء سواء بالنسبة للاتحاد الإفريقي أو منظمة المؤتمر الإسلامي... بانجول في جامبيا/ داكار بالسنغال/ كمبالا بأوغندا/ بماكو بمالي.

وأثناء زيارة ثنائية قمت بها إلى غانا، وضح اهتمام الرئيس الغاني بأن يشارك الرئيس المصري في قمة إفريقية اهتمت بها غانا كثيرًا، خاصة أنها كانت تأتي في إطار احتفالاتها بمرور خمسين عامًا على الاستقلال من بريطانيا... وقال الرئيس الغاني إنه لا يمكن أن يغيب الرئيس المصري

رغم قوة العلاقة بين جمال عبدالناصر ونكروما، الرئيس الغاني الأول، وأجبته بقدر من صراحة الحديث بالقول إنني سوف أساعد لكنني أعتقد أيضًا أن جهودي قد لا تثمر... من هنا فإنني أطلب منه أن يسعى لإحراج الرئيس المصري بزيارته للقاهرة ودعوته شخصيًا للحضور إلى غانا... وبالفعل طلب الحضور إلى مصر، ورأيت بعض التقاعس في الاستجابة بدعوى الانشغالات... وصممت أن نتيح له القدوم، ثم صارحت الرئيس بما قمت به... وابتسم وقال: سوف نستقبله... وسوف أنظر في مسألة السفر إلى غانا... وحضر الرجل... وحان موعد تنفيذ الوعد للسفر إلى غانا، وبدأت التقارير الأمنية تتوارد، والتخويف من الأوضاع الأمنية والصحية في غرب إفريقيا... وأخذت أضغط لكي ينفذ الرئيس الوعد بالسفر إلى غانا... وذهبت كمقدمة للوفد المصري وكلي خشية أن تتغلب المخاوف التي يضعها البعض أمام المهمة، وأنها تتطلب الطيران لساعات وأن الاقامة قد لا تكون مناسبة وهكذا... ويقرر الرئيس، تنفيذًا للوعد، أن يجيء لكي يصل في منتصف النهار يوم افتتاح القمة في العاصمة الغانية، ويغادرها قبل الثانية ظهرًا ودون المشاركة في حفل غداء للقادة... ويقتصر حضوره على ساعتين أمضاهما في قاعة المؤتمر... وأسفت أسفًا شديدًا أن يضطر الرئيس المصري إلى الإقلاع من القاهرة فجرًا لكي يعود إليها في المساء بعد رحلتي طيران استغرقتا حوالي ثلاث عشرة ساعة دون أن يحدث تأثيره المطلوب، أو أن يلتقي هذا العدد من الرؤساء الأفارقة الذين يتطلعون دائمًا إلى مصر ورئيسها. كانت الخرطوم أيضًا من بين العواصم التي تترقب عقد القمة بها في عام 2006 وبمناسبة مرور خمسين عامًا، هي الأخرى، على الاستقلال للسودان... ووعد الرئيس بالحضور... ثم تصل إلى القاهرة معلومات أو شائعات تنشرها سيدة سودانية عن مؤامرة تدبر ضد مبارك وتستهدف اغتياله... ويقرر عدم الحضور في مناسبة مهمة للسودان... وأجد أن فرصة إضافية للظهور الرئاسي على المسرح الإفريقي تضيع... من هنا وصلت إلى نتيجة مفادها أنني يجب أن أسعى لتعويض غياب الرئيس بالاعتماد على رئيس مجلس الوزراء، رغم ما قد يسببه ذلك من متاعب لي أو له... وأخذت على مدى الفترة من 2008 حتى 2011 أطلب موافقة الرئيس على مشاركة رئيس الوزراء في القمم الإفريقية في أديس أبابا أو كمبالا، خاصة وقد تعقد الوضع أمام مفاوضات الاتفاق الإطاري لحوض النيل.

كانت مؤتمرات القمة الإفريقية تمثل بالنسبة لي فرصة كبيرة لمصر لكي تظهر تأثيرها التنظيمي والفني وبما يدعم إقدامها في علاقاتها بهذه الدول التي تستضيف هذه القمم؛ إذ كنا نتحرك ونعرض على وزراء الخارجية دعم مصر لهم... من هنا قمنا بمساعدة غالبية هذه الدول التي عقدت هذه القمم طوال الفترة من 2006 وحتى 2011... قدمنا خدمات البروتوكول/ إرشادات الحراسات الخاصة لكبار الشخصيات وتدريب المسئولين/ خدمات الترجمة الفورية والكتابية/ مقترحات الإقامة والسكرتارية...

وكان الكثير من القادة ووزراء الخارجية يعبرون عن تقديرهم ورضاهم عن مساهماتنا التي كانت تكلفنا بعض الإنفاق... لكنها حققت الهدف من إظهار مصر في صورة الدولة المتقدمة القادرة على إنجاح جهودهم في عقد مثل هذه المؤتمرات، ومع ذلك يجب أن أعترف وبكل الصدق أننا وكوننا من الشمال الإفريقي ...أي عرب... له أيضًا تأثيره في النظرة الإفريقية لنا... لقد لاحظت ذلك جليًّا عندما كنت في زيارة إلى عاصمة رواندا في عام 2006، وكانت مصر تلعب مباراة بطولة إفريقيا لكرة القدم مع ساحل العاج... وتابعت المباراة في ساحة الفندق، ورأيت أن مئات المشاهدين من أهل رواندا وغيرها من الأشقاء الأفارقة يصرخون لتأييد ساحل العاج ضد مصر... وكنت أغادر ساحة الفندق إلى حجرتي لأتابع المباراة بمفردي بدلًا من التعرض لهذا الضغط العصبي... ثم أعاود المتابعة من الساحة لكي تصدمني مرة أخرى مواقف التأييد للفريق الإفريقي... وأقول للأسف في مواجهة الفريق العربي!!

كنت أتابع تطورات أوضاع الصومال خلال السنوات الأولى لمسئوليتي وزيرًا للخارجية، وكانت الانقسامات تسود أوضاعه، ويقوم بعض قادة الحرب به، بين الحين والآخر، بالمطالبة بتدخل مصر ودعمها لهم لتحقيق وحدته... وكنا في وزارة الخارجية، وكذلك بالمخابرات العامة، نستشعر عدم الثقة في هذه المجموعة من لوردات الحرب الذين هزمهم في فترة لاحقة مجموعات منظمة من المقاتلين الإسلاميين.

لقد كان لي شخصيًّا تجربة غير إيجابية مع الكثير من هذه القيادات المتصارعة؛ حيث قام وزير الخارجية عمرو موسى ورئيس المخابرات العامة بعقد مؤتمر كبير لهذه القيادات في

عام 98 بالقاهرة للاتفاق على وثيقة ومنهج للعمل الصومالى المستقبلي يقوم على توحيدها واستعادة وضعية الحكم المركزي للصومال... وقامت مصر بتوفير مساعدات كثيرة، وتم الاتفاق على جهد كبير لتحسين ظروف الحياة والبنية التحتية في الصومال... ووقعت هذه القيادات على اتفاقات للعمل المشترك بالقاهرة... وتوقعنا الخير للبلاد... لكن لم تمر أيام على عودتهم، إلا واندلعت الخلافات بشدة بينهم وعاد الوضع إلى سابقه... واستشعرنا جميعًا أننا حاولنا وتحملنا الكثير من النفقات وانتهى الأمر بخدعة كبيرة من جانبهم... تمتعوا بضيافة القاهرة لهم... وأمضوا وقتًا طيبًا في فنادق العاصمة ولم يتحقق شيء... بل وصل الأمر إلى أن أحد هؤلاء أرسل إلى إحدى صديقاته لكي تأتي إليه من الولايات المتحدة... وبقيت معه بالفندق لأسابيعَ بعد مغادرة بقية قادة الحرب... وكنا نستشعر الغضب الشديد والضيق من تصرفاته لكن نصيحة خبرائنا في شئون الصومال «أنه شخص مؤثر ويجب عدم خسارته»... وكانت تجربة سيئة ولمستها جيدًا عندما أصبحت وزيرًا للخارجية... فأخذت حذري من عدم الوقوع في شراك بعض الشخصيات الصومالية التي أتقنت الاتجار بقضية الصومال ومعاناته... وحرصت بالتالي على السعي المستمر لمساعدة الصوماليين على استعادة السلام فيما بينهم والتوافق على حكومة مقبولة في مقديشيو من خلال تشجيعهم على عقد اجتماعاتهم داخل الصومال من خلال بعض التمويل بالتنسيق مع شركاء آخرين من القوى الدولية صاحبة الاهتمام بتحقيق السلام... وكان انطباعي أن الصومال الموحد الذي عرفناه في عهد سياد بري لن يعود بسهولة... إن عاد قط... وأنه سيصعب توحيد بونت لاند/ وصومالي لاند/ وحكومة مقديشيو/ وحكومة جماعات الشباب في جنوب البلاد معًا، ومع ذلك كنا على استعداد لمساعدة حكومة شريف أحمد ببعض الإمكانات والموارد التي تمكنها من السيطرة على وسط البلاد ومقديشيو، كما قدرنا أن أوضاع بونت لاند وصومالي لاند ستستمر على حالها لفترة ممتدة، ومن هنا قررنا توفير معونات لهما من خلال صندوق التعاون المصري الفني مع إفريقيا، والذي كان يقدم ولسنوات معونات غذائية لأبناء أقاليم الصومال التي كانت تمر بظروف بالغة الصعوبة رغم تهديد ذلك لفكرة وحدة الصومال.

كان البعض في مصر يتهمنا بإهمال الصومال وأننا سمحنا بتدهور الأوضاع فيه، أو أتحنا الفرصة لإثيوبيا للدخول إليه... وحقيقة الأمر مثلما رأيتها دائمًا... أن أبناء الصومال يسألون عن مأساة الصومال... وأن مصر حاولت ولسنوات وفي حدود إمكاناتها المحدودة... لكن المصالح الضيقة لقادة الحرب والقبائل المختلفة فرضت نفسها على هذه الأوضاع المتدهورة.

وأدت هذه الأوضاع إلى انطلاق أعمال للقرصنة من سواحل الصومال مما هدد الملاحة الدولية في الكثير من مناطق خليج عدن ومياه المحيط الهندي، ومع تدهور الوضع بالمنطقة وبزوغ تهديد للسفن التجارية التي تدخل البحر الأحمر في طريقها إلى قناة السويس - وكان لنا مشاركتنا النشطة في كل اللقاءات السياسية والقانونية التي كانت القوى الدولية تعقدها لمواجهة التهديد - اقترحت إيفاد وحدة بحْرية مصرية أو أكثر للمساهمة في الجهد البحْري الدولي للسيطرة على الموقف... لكنني شعرت بعدم الحماس من جانبنا في القيام بهذه المهمة المكلفة ماديًّا... ومن ثم تركنا الأمر للآخرين الذين كان لهم حضور ودور... وغابت مصر... وكررت المحاولات في هذا الاتجاه ولم تتم الاستجابة... وكان الشغل الشاغل لنا هو الحفاظ على فاعلية وحداتنا البحْرية في مياهنا الإقليمية وعدم تحميلنا بأعباء خارج أولوياتنا المباشرة... وظهرت وحدات بحْرية تركية/ إيرانية/ كورية/ هندية/ صينية/ بالإضافة إلى سفن حربية من دول حلف الأطلسي في مياه المحيط الهندي ومداخل البحر الأحمر الذي كنا نصمم طوال الوقت على مقاومة دخول هذه الدول الأجنبية للعمل أو التواجد في مياهه.

ولم تقتصر اهتماماتنا على الصومال أو السودان بكل مشاكله، بل عملنا على تهيئة علاقة تفاهم هادئ مع إريتريا التي كنا نرى ضرورة في الحفاظ على تعاونها معنا لإطلالتها الاستراتيجية على مياه البحر الأحمر... وفي الوقت نفسه الحفاظ على علاقة طيبة مع إثيوبيا... وكثيرًا ما سرنا على حبل مشدود بين هذين الطرفين المعاديين لبعضهما البعض... واللذين كنا نقدر أهميتهما الاستراتيجية لنا. ويجب أن أعترف في هذا السياق أن قيادات هذين البلدين لها صفات خاصة واعتداد شديد بالنفس وبما يفرض أن يكون التعامل معها ذا طبيعة خاصة.

كانت وزارة الخارجية تتحرك بشكل نشط، خلال هذه السنوات، على مستوى القارة، مثلما توضح جولاتي في غرب ووسط وشرق القارة، وكذلك تحركات المساعدين على مستوى كل القارة، وغالبًا ما كنت أستشعر الرضا من هذه الجولات التي تتيح لنا التعرف على أوضاع هذه القارة الواسعة، لكن ما كان يثير ضيقي أحيانًا كثيرة هو إما صعوبات الطيران لساعات طويلة، وأحيانًا بطائرات غير آمنة بشكل كامل وإما الحاجة لقضاء أيام طويلة في المشاركة في المؤتمرات الوزارية ومؤتمرات القمة للاتحاد الإفريقي في العواصم الإفريقية المختلفة... كنا كثيرًا ما نقضي ثمانية أيام كاملة في أديس أبابا أو العواصم الإفريقية الأخرى في قمم الشتاء والصيف من كل عام... وكثيرًا ما كنت أستشعر الانقطاع عن القاهرة ومسئولياتي بها رغم تقدم الاتصالات الإلكترونية الحديثة التي تمكننا من الاطلاع على كل التطورات الدولية ورؤية سفاراتنا ووزارتنا فيها... كما كنت آخذ على الاتحاد الإفريقي الإحساس بأن هناك رغبة في إطالة هذه الاجتماعات بشكل كثير استثار ضيقي.

كان رئيس مجلس الوزراء يحضر إلى أديس أبابا - بناء على توصيتي للرئيس - ليوم أو أكثر ثم يغادر سريعًا لمسئولياته بالقاهرة، وأبقى أتابع هذه المداولات التي تكرر نفسها مرات ومرات على مدى السنوات، وهي مداولات كنت ولسنوات أحث رئاسة الاتحاد الإفريقي والأمانة العامة على أهمية إعادة النظر فيها وترشيدها بما يحقق توفير الإنفاق أو زيادة الفاعلية. وكان النهج المصري طوال هذه السنوات يصمم على التقدم في كل قمة بمجموعة من المقترحات أو مشروعات القرارات التي تظهر وتؤكد الدور المصري في أعمال القمة... على الجانب الآخر كانت جنوب إفريقيا تحاول هي الأخرى، ومعها الجزائر تأكيد فاعلية الدور... وكان التنافس بين هذه الوفود... نيجيريا/ جنوب إفريقيا/ ومصر واضح للجميع... وعلى مستوى الشخصيات الرئاسية، فكان رئيس السنغال يتحدث أمام هذه القمم لساعات طويلة، ويحاول رئيس وزراء إثيوبيا أن ينافسه في كل مناسبة وحول كل موضوع. كان معمر القذافي يشارك في هذه القمم ويسعى لتطويع مواقف قادة الدول لكي يتبعوه في توجهاته نحو إقامة الولايات المتحدة الإفريقية... ورغم أنه كان يحصل على موافقاتهم المتحفظة على أفكاره غير الواضحة، فقد كان الجميع يعلم أنه لن يتم تنفيذ شيء من هذه الأفكار غير الناضجة... كانت ليبيا تنفق أموالًا بدون حساب، وكنت أستشعر



الأسى لهذه الأموال التي تضيع على شعب ليبيا في وقت كنت أرى وأرصد ضعف البنية التحتية بشكل ملموس على الأرض الليبية.

وفي إطار التنافس بين كل هذه الأطراف، حاولت جنوب إفريقيا إحراج هذه الأطراف الأخرى... مصر/ الجزائر/ ليبيا/ ونيجيريا... عن طريق التعبير عن رغبتها في أن تكون مساهمتها في ميزانية الاتحاد الإفريقي في حدود 25٪ من الميزانية العامة للاتحاد... وناقشت الأمر مع بعض وزراء الخارجية، وساعدت على تشكيل رأي عام إفريقي بين الوزراء بأنه لا يصح أن نسمح لدولة واحدة أن تدفع ربع ميزانية الاتحاد، كما أن من الخطورة بمكان أن تكون ميزانية الاتحاد تحت تأثير عدد محدود من الدول. وفي قمة سرت في ليبيا في يوليو 2005 ووُجهت بموقف جنوب إفريقي يصمم على قيام بريتوريا بأن تدفع مالًا يقل عن عشرين في المائة من ميزانية الاتحاد، وقدرت أنني يجب أن ألتقط القفاز الجنوب إفريقي الملقى في وجه مصر التي ينظر إليها الجميع باعتبارها القوة المقارنة لجنوب إفريقيا في الشمال الإفريقي... وتحدثت مع الرئيس تليفونيًا وأننا ينبغي ألا نتأخر أو نتخلف عنهم... واتخذ قراره بشكل فوري رغم أنني أبلغته أن المبلغ الذي سنساهم به سنويًا سيصل إلى حوالي 20 مليون دولار بالنسبة للاتحاد الإفريقي، وأن هناك مبلغًا مقابلًا ومماثلًا سيدفع للجامعة العربية سنويًا... وعدت إلى قاعة الاجتماعات لأجد أن وزير خارجية ليبيا اقترح أن تدفع الدول الكبيرة 15٪ لكل في ميزانية الاتحاد، وهي المجموعة المتنافسة السابق الإشارة إليها... ووافقت فورًا، من هنا أخذنا ندفع سنويًا ما يقرب من 18 مليون دولار كمساهمة مصرية في ميزانية الاتحاد.

ومع انتهاء مهمتي، وزيرًا للخارجية، كان تقييمي العام أننا نجحنا إلى حد كبير في تطوير قدراتنا على مستوى القارة، ومع ذلك فإن أمانة المسئولية تحتم ضرورة الإشارة إلى عدة نقاط، يأتي في مقدمتها أهمية النظر في تحقيق زيادات كبيرة في ميزانية صندوق التعاون الإفريقي المصري... والتقدير أننا نحتاج إلى 150/ أو 200 مليون دولار أمريكي سنويًا بدلًا من الميزانية المحدودة الحالية؛ وذلك لكي نتمكن من لعب دور بوزن وثقل مصر على مستوى القارة، والاقتناع أيضًا بأن الميزانيات الحالية للجهد المصري، من قبل الأزهر

الشريف أو وزارة التعليم العالي، فهي كلها لا تكفي لتحقيق هذا الهدف الذي يأمل كل المصريين في الوصول إليه...

ومع ذلك فإن صاحب القرار المصري مطالب أيضًا بأن يفكر بعمق في العلاقة بين مكاسب وظهور مصري على مستوى القارة... واحتياجات مصر التنموية لشعبها... وهي بلا شك احتياجات ضخمة تتطلب كل الإمكانات المصرية... وهي مسألة لم يعبها الكثير من الانتقادات التي كانت توجه إلى السياسة الخارجية المصرية وأولوياتها على مدى سنوات...

كذلك فإن من المهم أن يكون هناك لجنة تنسيق ترأسها وزارة الخارجية وتشارك فيها كل الأجهزة المصرية العاملة في الحقل الإفريقي لتنسيق الجهود وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد ووضع الأولويات وبما يخدم المصالح المصرية على المدى الطويل. ويجب الاعتراف أيضًا بأهمية، بل وحيوية تعزيز قدرات سفاراتنا في دول القارة وتمكينها من أداء مهمتها بالشكل المطلوب... ومثلما سبق قوله... فإن دبلوماسيينا يرفضون العمل بإفريقيا... كما أن سفراءَنا يسافرون إلى مواقعهم وهم غاضبون... وهي أوضاع تحتاج إلى التغيير، خاصة وأن السياسات العامة المطبقة تهدف - إلى حد كبير - إلى تحقيق التوازن في التنقلات بين المناطق الجغرافية والسياسية التي تغطيها بعثاتنا في أنحاء العالم. على الجانب الآخر فإن المطلوب من كل الشركات المصرية الراغبة في اختراق القارة وتحقيق مكاسب في برامجها ومشروعاتها - أن تأخذ المبادرة ولا تنتظر أن تأتيها القارة على طبق من فضة، بل يجب السعي لعمل خلاق يحقق مصالح هذه الشركات ويفتح الأسواق الإفريقية أمامها ويبني مصالح دائمًا لمصر مع دول القارة... وبذا نستطيع القول عندئذ: إن مصر قد استعادت وضعيتها في إطار جديد لا يقوم على تقديم المساعدات فقط ولكن يربط مصر بهذه الدول بطريق من مسارين شعاره المصالح المتبادلة...

الفصل التاسع

مصر وتحديات العالم العربي

كان الشرق الأوسط، عند تسلمي مسئولياتي في يوليو 2004م، يموج بأوضاع تؤشر إلى توترات قادمة لاريب فيها... أدى الصدام الإسرائيلي - الفلسطيني بعد نشوب الانتفاضة الثانية إلى توقف عمليات السلام بسبب الإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وما صحب ذلك من عواقب... أصبح العراق تحت الاحتلال الأمريكي وبَدء تهديد الحرب الأهلية لهذا البلد العربي الذي يمثل الجناح الشرقي للأمة... كانت سوريا تحت التهديد... يهددها وزير خارجية الولايات المتحدة من بغداد ويتهمها بالتدخل في أوضاع العراق وتسهيل مرور عناصر عربية وإسلامية عبر أراضيها للمشاركة في الحرب والمقاومة على الأرض العراقية... وتحول السودان إلى مشكلة دولية تحت المساءلة المستمرة من خلال العديد من قرارات مجلس الأمن الخاصة بدارفور...

ووضح تصاعد التهديدات الإيرانية للبحرين والإمارات بعد سقوط العراق... كما أن الملف النووي الإيراني قد أصبح يحظى بالاهتمام الغربي وتوابع ذلك من توتر في العلاقة الإيرانية الغربية وانعكاساتها على الإقليم ككل...



كان اليمن تحت التوتر والانقسام الداخلي الدائم، مع ظهور ملامح لتواجد تنظيم القاعدة على أراضيه بما يفتح الطريق لتهديدات لاستقراره، وفتح الباب أمام المزيد من التدخلات الأجنبية في أراضيه وما لذلك من انعكاس على أوضاع الجزيرة العربية، وعلى وجه الخصوص المملكة السعودية... وأخيرًا كان الصومال قد تفسخ إلى أقسام، وأصبح من الصعب تصور النجاح في استعادة وحدته مرة أخرى تحت حكومة مركزية في مقديشيو.

كانت علاقات مصر بالجميع، وإلى حد كبير، طيبة، ولم نكن على اتصال بالعراقيين نتيجة لظروف الاحتلال، وعدم رضانا بالتأكيد عنه... ومع ذلك أبقينا على بعثتنا ببغداد، لعلنا نرى أهمية في مرحلة لاحقة مستقبلية أن نعود إلى علاقة مصرية/ عراقية نشطة مع تبلور الوضع العراقي، وكذلك لكي نبقى على اطلاع بتطورات الوضع العراقي الداخلي المتأزم... وما كانت مصر، بمسئولياتها تجاه الإقليم العربي... لتترك العراق لمصيره... لكن التحسب من تصرفات هذا العملاق الأمريكي الغاضب كان أمرًا مطلوبًا...

وقدرت منذ البداية أن من الأهمية بمكان الإبقاء على محور القاهرة/ دمشق/ الرياض، وتأمين التنسيق الدائم مع كل من فاروق الشرع، وزير خارجية سوريا، والأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية، وكانا يعرفانني منذ حرب الخليج الثانية في عام 90/ 1991. ورأيت على الجانب الآخر، أن هناك أحاديث في دهاليز وزارة الخارجية المصرية أننا لا نظهر الاهتمام الكافي بدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة مع بزوغ ووضوح التهديدات الإيرانية بعد ضرب العراق وسقوطه... من هنا كان تنشيط الاهتمام بهذه المجموعة العربية من الدول من بين الأولويات المهمة.

وتنفيذًا لمفهومي في التنسيق والتواصل مع سوريا التي لها وضعيتها المهمة والاستراتيجية في الفكر المصري تجاه أوضاع الإقليم العربي... فقد بدأت اتصالاتي مع السوريين بموافاتهم بتقرير مهم وصل إلينا من بعثتنا في نيويورك حول نوايا فرنسية وأمريكية ضد سوريا بالنسبة للقرار 1559 الخاص بالوضع في لبنان... ثم التقيت وزير خارجية سوريا بالقاهرة حيث تناولنا بالتقييم المشترك الوضع في لبنان... وأهمية أن تتحسب سوريا من احتمالات إثارة

المشاكل لها في لبنان أو على حدودها مع العراق بسبب مواقفها مع إيران وتجاه العراق... وكان الهدف هو تنبيههم ونصحهم وليس تحذيرهم أو العمل ضدهم... والتقيت في سبتمبر 2004م رفيق الحريري الذي كان بطبيعة الحال يؤيد كل متطلبات القرار 1559، سواء الانسحاب من لبنان أو تناول موضوع سلاح حزب الله... وأخذ الحريري يعبر عن انتقادات حادة لسوريا رغم سعيه للحفاظ على علاقة عمل معها...

كان الحريري يستشعر الصداقة القوية من جانب الرئيس مبارك الذي كان على اطلاع بأوضاع لبنان، لكنه في الوقت نفسه، كان يعلم أهمية سوريا وتأثيرها في سياسات الإقليم... وكان الحريري في اتصال دائم مع الرئيس المصري لتأمين التأييد المصري له، كما لم يكن يمر حدث بالقاهرة له صلة بلبنان من قريب أو بعيد، وبالذات إذا ما كان لسوريا صلة به، إلا قام الحريري بالاتصال بي تليفونيًّا للتعرف على فحوى الموقف بكل عناصره... وكنت أتجاوب معه بأمانة ولكن في حدود ما يحقق ويؤمن المصالح والرؤية المصرية.

ومع قرب انتهاء عام 2004، أقوم بأول جولة خليجية، تتضمن عقد اجتماعات للجان مشتركة مصرية مع بعض دول مجلس التعاون، كانت متوقفة على مدى سنوات طويلة... وأذهب إلى عمان/ البحرين/ قطر... ثم أتبعها بزيارة للكويت وأبو ظبي... ووضح الاهتمام الخليجي بهاتين الجولتين من منظور الاهتمام التقليدي بمصر، وكذلك باعتبارها رسالة دعم مصرية لهم في مواجهة إيران...

وفيما يتعلق بزيارة قطر، كان الترتيب هو لقاء الأمير... الشيخ حمد بن خليفة، ثم وزير الخارجية حمد بن جاسم... وفجأة أبلغت في البحرين في اليوم السابق للزيارة أن الأمير سافر إلى المغرب، وأن وزير الخارجية القطرية سافر للقائه هناك لأمر عاجل، وأضافت رسالة سفيرنا، أن ولى العهد القطري ورئيس الوزراء سوف يرحبان بوزير خارجية مصر، كما أن المشاورات ستتم من قبل وزير الدولة القطري للشئون الخارجية عبدالله المحمود...

وتوقفت في البحرين بعض الوقت أفكر في الموقف، وعما إذا ما كنت أمضي في تنفيذ الزيارة رغم ما يبدو فيها من تخفيض لمستوى الاهتمام القطري بها، خاصة أن وزير الخارجية القطري لم يكلف خاطره الاتصال تليفونيًّا بي لمجرد المجاملة والاعتذار عن عدم التواجد...

أم أستمر في المهمة وكأن شيئًا لم يحدث حفاظًا على الشكل ولعدم تعريض العلاقة لسوء تفاهم من البداية... ومضيت في تنفيذ الزيارة، وكانت الحفاوة واضحة في تصرفات الجانب القطري... ومع ذلك ذكرت الأمر للرئيس عند عودتي، وأنني لم أرغب - في بداية عملي - أن أسبب له مشاكل جديدة مع القطريين، خاصة أني حضرت فترة الصدام الإعلامي معهم عند وجودي بالقاهرة مساعدًا لعمرو موسى في عام 1997 عندما احتدم الموقف وتبادلت العواصم الهجمات الإعلامية.

أصبحت الاتصالات المصرية السورية ذات إيقاع عالٍ، وفي زيارة إلى دمشق التقيت الرئيس بشار الأسد في بداية فبراير 2005، وكان هناك الكثير من الأحاديث عن عودة سوريا وإسرائيل للمفاوضات المتوقفة منذ عام 2000، واستفسرت من الأسد عن الموقف في هذا الشأن، فأفاد أنه يبلغ الجميع باستعداده للعودة للمفاوضات، ولكن من النقطة التي توقفت عندها في السابق... في إشارة إلى ما سبق أن حصلت عليه سوريا من إسرائيل بخصوص خط الحدود والانسحاب من الجولان.

وأضاف أن هناك أربعة موضوعات لجدول أعمال هذه المفاوضات... الأمن/ المياه/ طبيعة العلاقات بين الطرفين/ الأرض والحدود... وعاود الرئيس الأسد، أثناء اللقاء، الإشارة إلى العمل العربي المشترك وتأثيره في دعم سوريا، وأنه يقترح عقد اجتماع خماسي بين سوريا/ مصر/ السعودية/ الأردن/ وفلسطين لتحريك عملية السلام. وكان الطرح السوري، طبقًا لتحليلي للموقف، هو محاولة تفادي الضغوط الغربية المتصاعدة ضد دمشق في مسألة الانسحاب من لبنان، واستخدام المفاوضات مع إسرائيل لتهدئة التحركات الأمريكية ضدها بسبب الوضع العراقي... وكانت رؤيتي أن الأمريكيين يحملون الكثير ضد سوريا بسبب المصاعب التي يلقونها في العراق، كما أنهم، بالتالي، لن يسهلوا أي مفاوضات بين إسرائيل وسوريا، إلا بعد أن تعدل دمشق من سياساتها في مسألة العراق.

ووقع اغتيال رفيق الحريري يوم 13 فبراير 2005 أثناء وجودي في واشنطن... وكان تقييمي أن هذه الجريمة سيكون لها انعكاساتها على الموقف في لبنان، وسوف تمثل فرصة للولايات المتحدة وحلفائها في المزيد من الضغط على سوريا بشكل غير مسبوق... وأتلقى

اتصالًا تليفونيًا من فاروق الشرع قبل دقائق من لقائي مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس يطلب فيه نقل رسالة سورية بضرورة ألا تكون ردود الأفعال الأمريكية متعجلة، وأنهم في سوريا ليس لهم أي صلة بهذا الاغتيال... وأنقل الرسالة إلى الوزيرة الأمريكية، ويجيء التعليق مثلما ذكرت في الفصل الرابع من الكتاب... برفض الموقف السوري والتقليل من مصداقيته... ويحضر فاروق الشرع للقاهرة بعد عودتي من واشنطن بعدة أيام... وأقول له إن على سوريا التحرك بإيجابية في موضوع تنفيذ القرار 1559، وأن ردود الفعل في واشنطن كانت غير إيجابية في مواجهة سوريا... وأضيف أن عدم البَدء في تنفيذ متطلبات القرار سيؤدي إلى مشاكل لهم مع العالم الغربي، وأن اغتيال الحريري سيستخدم كمبرر للهجوم عليهم... ويرد الشرع بأنهم سوف يتفاعلون مع القرار، لكن سوريا لا تنوي الانسحاب من كل لبنان بل ستبقى في وادي البقاع داخل لبنان لحين التوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي أو السوري الإسرائيلي؛ إذ إن تخلي دمشق عن هذه المنطقة سيسهل على إسرائيل القيام بعمليات عسكرية تهدد سوريا من هذه المناطق... وأذكر لفاروق الشرع أن الأمريكيين يتحدثون عن التنفيذ الفوري للقرار، في حين أن فرنسا تظهر بعض المرونة؛ حيث تتحدث عن التدرج في التنفيذ... ويصمم فاروق الشرع على رؤيته التي نقلها إلى الرئيس مبارك في اللقاء معه. وأتحدث من جانبي مع الرئيس، قائلًا... إنني اطلعت على نوايا سيئة تجاه سوريا بواشنطن وأن وجود الأمريكيين في العراق هو عنصر مهم يجب ألا يغيب عن السوريين... ويعقب الرئيس بتسخيف الموقف السوري من البقاء في البقاع باعتباره مطلبًا دفاعيًا حيويًا لسوريا، ويقول إن إسرائيل - إذا ما رغبت في مهاجمة سوريا، فهي لن تستخدم القوات البرية ولا يتصور أنها ستسعى لدخول دمشق أو فرض معاهدة سلام على سوريا من خلال المزيد من احتلال الأراضي السورية، بل ستقوم بعمليات جوية ضد الأهداف السورية الحيوية وبما يضعف النظام السوري.

ويلتقي الرئيسان السوري والمصري في القمة العربية بالجزائر ويتحدث الرئيس مبارك، في حضوري ووزير خارجية سوريا، مع الأسد ناصحًا وبقوة أن تنسحب سوريا من لبنان تنفيذًا للقرار 1559... ويقول الأسد إنه يحتاج لشهور لكي يوجد مقار داخل سوريا للقوات المنسحبة ويرد عليه الرئيس المصري... نواياهم سيئة تجاهك، وعليك أن تتحرك،

وسوف نساعدك للتوصل إلى ما يؤمن سوريا... ونغادر إلى باريس لمقابلات رئاسية مصرية/ فرنسية... ونطلب من الفرنسيين عدم الضغط الحاد على سوريا التي نعتقد أنها ستنفذ القرار، وكذلك نيتها في تنفيذ كل عناصر اتفاق الطائف لعام 1989...

وأقوم بزيارة إضافية إلى دمشق للمزيد من الطمأنة والتنسيق مع سوريا في شهر يونيو 2005... واستشعر وجود قدر من العصبية لدى السوريين مع تأكيدهم نيتهم في تنفيذ الانسحاب من لبنان طبقًا للقرار 1559...

وأخذ العديد من الأطراف العراقية، وبخاصة من أهل السنة بالعراق، يطالبون مصر بإعطاء المزيد من الاهتمام بالشأن العراقي عن طريق العودة للظهور النشط على الأرض العراقية... وكانت لي تحفظاتي طوال الشهور الأولى من عملي نتيجة لمشاعر الضيق التي كنت أستشعرها تجاه الاحتلال الأمريكي... لكن تحت هذه المطالب الشعبية من قبل القيادات العراقية، سواء سنة أو شيعة، فقد أقنعت الرئيس بأننا يمكننا إجراء زيادة محددة في عدد العاملين المصريين في البعثة ببغداد، أخذًا في الاعتبار أنه كان من المقرر عودة رئيس البعثة المصرية لانتهاء مدته وإيفاد بديل له في يونيو 2005...

كان الأمريكيون يطالبون مصر بإرسال قوات مصرية، وهو ما لم يكن، تحت أي ظرف، أمرًا مطروحًا... وقد أوضحنا ذلك للأمريكيين وأن أقصى ما يمكننا القيام به لمساعدتهم هو في الموافقة على عقد مؤتمرٍ للعراق في شرم الشيخ يظهر بداية الاعتراف والدعم الدولي والعربي للأوضاع المتغيرة الجديدة بالعراق... وهو ما تم فعلًا في نوفمبر 2004 وتدعو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر دولي جديد في بروكسل لدعم العراق في 21 يونيو 2005... وأصبحت هذه المؤتمرات تأتي تكرارًا لبعضها، سواء المؤتمرات الدولية الواسعة على نمط ما عقد في شرم الشيخ أو بروكسل، أو الأخرى المسماة تجمع دول الجوار العراقي ومصر... وذكرت أمام مؤتمر بروكسل أن مصر قد أوفدت رئيسًا جديدًا للبعثة المصرية في بغداد... وتصور البعض أننا نرسل سفيرًا لأول مرة إلى بغداد رغم أن رئيس بعثتنا كان متواجدًا في بغداد منذ سنوات ولم يغادرها إلا خلال فترة العمليات العسكرية الأمريكية خلال أسابيع الغزو، ثم عاد فورًا بعد ذلك في إبريل 2004...

حاولت الولايات المتحدة في مؤتمر شرم الشيخ في نوفمبر 2004 إطلاق عملية حوار مع إيران حول العراق على مستوى وزراء الخارجية، ومن جانبنا لم نمانع في محاولة تسهيل كسر الجليد بين الإيراني والأمريكي عن طريق إجلاسهما بالقرب من بعضهما على مائدة مستطيلة يجلس حولها عدد كبير من الوزراء... وحاول كولن باول الانفتاح على الوزير الإيراني الذي بدا حريصًا لا يرغب في أن يعطي الفرصة للأمريكيين، أو إعلامهم، بالادعاء أن إيران قد دخلت في حوار مع الشيطان الأكبر... وتكرر ذلك الأمر، مرة أخرى، مع كونداليزا رايس بعد ذلك بسنوات... ولكن بدون طائل.

والتقيت من جانبي، في شرم الشيخ وبروكسل، عددًا كبيرًا من وزراء الخارجية... ووضعت أمامهم وجهة النظر المصرية بأن مصر ترفض - وسوف تقاوم - أي محاولة من أي طرف لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات... كانت بعض التوجهات الأمريكية المحافظة في واشنطن تدفع نحو تحقيق هذه الأفكار دون تفكير في عواقب هذا التطور السلبي على كل أوضاع المنطقة... وقدرت أن أصدقاء إسرائيل في واشنطن يسعون لتحقيق هدف تقسيم العراق، ومن ثم إضعاف الجسم العربي.

كانت مصر ترى أهمية التصدى لأخطار الحرب الأهلية العراقية... ومنع سقوط العراق فريسة لأطماع إيرانية... وأصبحت أمام إشكالية حقيقية... كيف يمكن مقاومة النفوذ الإيراني ونحن غير متواجدين بشكل قوي على الأرض العراقية... وكيف نمنع الحرب الأهلية التي أوشكت على الانطلاق بسبب حدة المشاعر التي يصعب السيطرة عليها... واقترب العراق من كونه مسرحًا لصراعات الشيعة والسنة وما قد يصحب ذلك من انغماس القوى المجاورة، سواء العرب أو إيران في النزاع...

تلقيت اتصالًا تليفونيًا من مكتبي بالقاهرة في أول يوليو 2005، وكنت وقتها في مدينة سرت الليبية أشارك في قمة إفريقية مهمة أعطيتها كل اهتمامي بسبب محاولات جنوب إفريقيا ونيجيريا الحصول على تأييد الدول الإفريقية بأن تكونا هما المرشحتين الإفريقيتين من قبل القارة للحصول على مقعدين دائمين في مجلس الأمن... ويبلغني نائب مدير المكتب أن رئيس بعثتنا في بغداد قد اختطف من قبل جماعة عراقية، وأنها أعلنت أن هذا العمل تم

احتجاجًا على إرسال مصر سفيرًا لها إلى بغداد... وعدت إلى القاهرة فور تأكدي أن مسار القمة الإفريقية لن يوفر للغريمتين، جنوب إفريقيا ونيجيريا، فرصة تحقيق أهدافهما...

كان وزيرنا المفوض المختطف، إيهاب الشريف - رحمه الله - قد وصل إلى بغداد قبل أيام قليلة؛ حيث شغل بالخارجية سابقًا منصب نائب مساعد الوزير للشئون العربية مع مسئوليات محددة بالنسبة للمشرق العربي المعني بكل من العراق/ سوريا/ ولبنان... من هنا لم يكن غريبًا أن أعرض عليه الذهاب إلى بغداد رئيسًا للبعثة المصرية، حيث كانت العلاقات الدبلوماسية لا تزال مقطوعة بين مصر والعراق رغم سقوط صدام حسين، وبدلًا من السفير المصري الذي انتهت مدته ببغداد وحان موعد عودته لكي يخرج إلى المعاش.

كنت ألتقى هذا الدبلوماسي المصري، طوال فترة الإعداد لمؤتمر شرم الشيخ حول العراق، وكذلك في اجتماعات دول الجوار ومصر، ولاحظت معرفته الوثيقة بالملف وبالتطورات الداخلية العراقية وتحدثت معه طويلًا أثناء اجتماع جوار العراق المنعقد في اسطنبول في مارس 2005... ووافق بقدر من الحماس مشيرًا إلى توقعه أن يبقى ببغداد لمدة عامين على الأكثر ثم ينقل إلى موقع آخر... وقلت له... إذا ما كنت وزيرًا للخارجية عندئذ... فلن أمانع.

كان أحد الدبلوماسيين المصريين، رئيس مكتب المخابرات العامة في بغداد، قد اختطف هو الآخر بعد فترة وجيزة من تسلمي عملي في يوليو 2004 - أي قبل عام من اختطاف سفيرنا - وتمكنا من الإفراج عنه باتصالات نشطة قامت بها مخابراتنا، وبمساعدة ذات تأثير منه من واقع معرفته ومعايشته للواقع والظروف العراقية عندئذ. من هنا كان أملي كبيرًا أن تنجح مخابراتنا في التفاوض للإفراج عنه أو ينجح أي من العراقيين والأمريكيين في الوصول إلى مكان اختطافه وتخليصه... ومرت الأيام ثقيلة... وأصبحت في اتصال دائم، أكثر من مرة في اليوم مع اللواء عمر سليمان الذي تركت له، بطبيعة مهامه، الموضوع بكامله... كان الإعلام المصري يموج بالأخبار والمقالات والانتقادات للخارجية التي لا توفر له القدر المطلوب من المعلومات والأخبار لإشباع الرأي العام... ولم نكن في وضع يستطيع أن يتحدث في أي شيء؛ لأن المسألة تعالج بسرية عالية جدًا، ومن قبل جهاز مخابرات مصري

لم يرغب في التحدث بما قد يفيد الخاطفين... وهو منهج متفق عليه دائمًا، وتنفذه كل أجهزة المخابرات الدولية في التعامل مع مثل هذه الحالات.

وتعقد القوات المسلحة المصرية حفلها السنوي، بمناسبة ثورة 23 يوليو حيث التقيت اللواء عمر سليمان الذي كان الاتصال الأخير لي معه تليفونيًّا قبل ساعات قليلة، وأبدى رغبته في التحدث معي على انفراد، وأبلغني أنه تلقى اتصالًا من المخابرات الأمريكية تخبرنا فيه أنها نجحت في تحديد مكان احتجاز سفيرنا المختطف، وأنهم على استعداد للقيام بعملية عسكرية لتخليصه... لكنهم لا يضمنون النتائج إذ قد يقتله المختطفون... أو يقتل أثناء أي تبادل للنيران... وسألني عمر سليمان الرأي... وقلت له دعني أتدبر الأمر خاصة أني توقعت أن الأمر قد لا يكون بهذه السهولة... واستمر الحفل لمدة ساعة زمن استغرقتها في التفكير في صمت عما يجب أن أقول للواء عمر سليمان... وأخذت أفكر مليًّا... إن تخليصه يمثل بالنسبة لنا أمرًا حيويًّا، وحيث لا نعرف ماذا قد يفعلون به... فإن الموافقة على عملية عسكرية قد يقتل فيها عناصر من المختطفين يمكن أن تؤدي إلى رغبة من جانبهم مستقبلًا للثأر من الدبلوماسيين المصريين أو أي مصري يقع في أسرهم... كما أن رئيس مكتب مخابراتنا قد أفرج عنه... فلماذا لا يفرج سلميًّا عن رئيس بعثتنا... خاصة أننا كنا على استعداد لدفع كل المبالغ التي قد تطلب للإفراج عنه... وأخذت أتناول المسألة في فكري من جميع عناصرها وأوجهها... وتوصلت في النهاية إلى رأي مفاده أننا يجب أن نأخذ المخاطرة وأن نبلغ الأمريكيين بالقيام بالعملية فورًا وفي نفس الليلة خاصة أنهم أبلغونا أن مختطفي سفيرنا دائمو التنقل به من مكان إلى آخر... وبالتالي وفور انتهاء شق المنوعات الغنائية من الحفل وقبل بَدْء العشاء الرسمي، قمت بإبلاغ عمر سليمان بأنني أوافق على القيام بالعملية فورًا... فأجابني أن هذا هو رأيه وأنه سيبلغ الرئيس الليلة بالموقف وباتفاقنا معًا على المنهج المقترح... وأمضيت ليلة من الليالي الصعبة لم أسترح خلالها إلا قليلًا ومتوقعًا أن أحاط في أي لحظة بالإفراج عنه... ولم يحدث شيء... واتصلت في الصباح باللواء عمر سليمان الذي قال إن الأمريكيين خذلونا، أو أن معلوماتهم لم تكن كافية أو دقيقة... وفي اليوم التالي أعلن المختطفون أنهم قاموا بقتل شهيدنا.



واتصل الرئيس تليفونيًّا... ووضح من نبرات صوته انزعاجه وضيقه الشديد... وسأل عن عدد الدبلوماسيين والعاملين المصريين في بغداد، وأعطيته تقريرًا كاملًا عن الموقف... وعقب بأن يغادر الجميع فورًا... خاصة أنه صحب الإعلان عن استشهاد سفيرنا إطلاق النار على الرجل الثاني في سفارة دولة الإمارات ودبلوماسي روسي وآخر باكستاني... وذكرت للرئيس أن لنا ممتلكات كثيرة في بغداد وأنه ينبغي ألا نتركها هكذا وإلا فإنها سوف تسلب جميعًا؛ أخذًا في الاعتبار شبكات الاتصالات وأجهزة الشفرة والكمبيوتر وهي كبيرة الحجم... ووافق بصعوبة على إبقاء عضو واحد ومجموعة أفراد حراسة من العسكريين المصريين.

وأدى هذا الحادث إلى تأثير نفسي مزعج لي ولأسرتي... وأخذت أتعرف تدريجيًّا من الدبلوماسيين المصريين العائدين، ورجال المخابرات عما حدث... إذ إن سفيرنا كان لديه مقران للإقامة، أحدهما داخل البعثة المصرية ذاتها؛ حيث أقام لعدة أيام فور وصوله في مقر سلفه، تحت الحراسة المصرية والعراقية الشديدة، والمقر الآخر في شقة بعيدة عن مبنى البعثة... وقيل لي إن سفيرنا الشهيد، ولسوء الحظ، قرر أن يقضي ليلته في الشقة ومشددًا أنه سينتقل إليها رغم رفض رئيس مكتب المخابرات... وغادر إليها دون حراسته المحددة، وعددها ستة أفراد من قوات الجيش المصري... ثم خرج في صباح يوم الجمعة في جولة قصيرة بالحي الذي تقع فيه شقة الإقامة حيث جرى الاختطاف... وتأذينا جميعنا في مصر مما وقع لسفيرنا، ولم نكن قد رأينا بعدُ ما شهده المسرح العراقي من أعمال قتل أدت إلى سقوط مئات الآلاف من الضحايا من أبناء العراق، كما تعرض العديد من الدبلوماسيين الأجانب ببغداد إلى أعمال قتل واختطاف لم تتوقف.

تأذى الرئيس كثيرًا بسبب الحادثة ولم يعد، ولأسابيعَ، يرغب في التحدث في الشأن العراقي... ومع ذلك لم يحبذ تقديم وسام لذكرى شهيدنا لأسباب لا أعرفها رغم تكرار طلبي ذلك... وقد قامت وزارة الخارجية بتسمية غرفة الاجتماعات الخاصة بالقطاع العربي بمبنى ماسبيرو... «قاعة إيهاب الشريف»... كما تتصدر صورته حاليًّا أحد حوائط قصر التحرير... المبنى القديم لوزارة الخارجية، مع شهداء الخارجية الآخرين... وعلى الرغم من أنني كنت أستشعر الأسى لأسرة الشهيد؛ خاصة وقد تعرضت زوجتي... وهي مازالت طفلة صغيرة إلى فقدان والدها... السفير كمال الدين صلاح... الذي استشهد

في الصومال في إبريل 1957... وكذلك مشاعر الضيق الشعبي الذي صاحب عملية الاستشهاد فإنني كنت أعلم أن الابتعاد عن العراق سيؤدي إلى خسراننا مصالح لا ينبغي التفريط فيها، خاصة أنه كان يتوارد إلينا أحاديث ومعلومات عن أنشطة إيرانية بالعراق... وكان البعض بالخارجية يقول، إنهم يبتلعون العراق... وكنت أرد بقولي إنه يصعب على أي طرف إقليمي... إيران أو تركيا أو غيرهم أن يبتلع بلدًا بحجم العراق... ومع ذلك فإن من الحيوي أن نتنبه وأن نعمل بشكل هادئ على التواجد في بغداد بشكل أو بآخر... وأخذنا نعيد ونبني تواجدنا بقدر كبير من الحرص والحذر.

وتمضي أسابيع على الحادث المأساوي، وأنجح في إقناع الرئيس أن ننسق مع الجامعة العربية لعقد اجتماع للأطياف العراقية وكل الزعامات في مقر الجامعة العربية بحضور الرئيس، ثم استضافتها جميعًا في مقر الرئاسة بقصر الاتحادية.. واقترحت عليه أيضًا أن نتحمل كل نفقات المؤتمر...ووافق بعد إلحاح حيث كان يقدر أن المؤتمر هو مهمة الجامعة وكل الدول الأعضاء بها وليس الدولة المضيفة فقط... وأصدرنا، بالتنسيق مع كل الفنادق، تعليمات صارمة لهذه الضيافة... اقترحت أيضًا، وقد بدأت عمليات القتل والاقتتال تسود العراق، أن تعلن مصر عن مبادرة بعلاج ألف جريح ومصاب عراقي في المستشفيات المصرية... ولم يتجاوب قائلًا... سنفتح بابًا لن نستطيع إغلاقه... ويكفي أننا نعرض تدريب العراقيين في معاهدنا العسكرية والمخابراتية والدبلوماسية، كما أن بعض أبناء العراق بدأ يصل إلى القاهرة لتلقي دورات في الكثير من فروع الإدارة والحكومة...

كان الرئيس، ووزارة الداخلية وبقية أجهزة الأمن المصرية منشغلة بتواجد آلاف الأسر العراقية، خشية تسرب عناصر قد تهدد الأمن القومي المصري... على الجانب الآخر... كان الموقف المصري هو في ضرورة إتاحة الفرصة للجميع بأن يأتي إلى مصر التي هي الملاذ لكل عربي..

أسفر مؤتمر الأطياف العراقية عن الاتفاق على وثيقة للمصالحة الداخلية... لكن الواقع العراقي على الأرض استلزم فترة طويلة من المعاناة والجدال الداخلي، وتعرض العراق خلالها إلى صدمات واغتيالات وتفجيرات غير مسبوقة. ومع اقتراب العام من نهايته،



كان الصبر الأمريكي في علاقته بسوريا واتهامها بالتدخل في العراق، يقترب من النفاد. وأخذت الاتهامات تنهال على السوريين ومسئوليتهم في تدبير اغتيال رفيق الحريري، وأن معلومات المحققين الدوليين تشير إلى مسئولية شخصيات معينة في دائرة الحكم في سوريا لهم يد في قضية الحريري...

وفي لقاء مع ستيفن هيدلي، مستشار الأمن القومي الأمريكي الذي حل مكان رايس عند انتقالها إلى رئاسة الخارجية الأمريكية، ذكر في نهاية سبتمبر 2005 أن الولايات المتحدة تأمل في سقوط الأسد الذي يسمح بتسرب عناصر عربية وإسلامية عبر الحدود إلى العراق، وأن هذه العناصر هي المسئولة عن أعمال القتل الجارية... وحذرتُ وقتها «هيدلي» في واشنطن من أخطار التعرض لسوريا؛ لأن المنطقة كلها ستصبح في وضع يغلي. وزادت الحملة الأمريكية، ثم الأوروبية على المواقف السورية بالنسبة للبنان رغم الانسحاب السوري الكامل من لبنان تنفيذًا لاتفاق الطائف الذي سبق أن تعطل تنفيذه منذ عام 89 في الشق الخاص بالقوات السورية... وفي اتصالاتنا مع سوريا، سواء في أثناء زيارات الرئيس السوري أو المصري لكل من القاهرة أو دمشق، أو في اللقاءات التي كانت تتم بين وزراء الخارجية، فقد اهتممنا بأن نطلع السوريين على ما نتصوره تدبيرات مضادة لهم، وأن عليهم الخروج الكامل من لبنان وعدم ترك أي وجود مخابراتي أو غيره خلفهم؛ لأن ذلك سيؤدي إلى المزيد من المشكلات لهم...

وأخذنا نتحدث معهم عن أهمية مراعاة الضيق الأمريكي تجاههم بسبب بدء تدهور الوضع العراقي وأن من المهم قيامهم ببعض الإجراءات تجاه إبعاد بعض المسئولين الذين يتهمهم الأمريكيون تحديدًا في مسألة التدخل بالعراق أو لبنان، كما أكدنا لهم أنه لا يخفى عنا أن كل الأحاديث عن مسئولية سوريا في اغتيال الحريري، هي كلها مسألة غير ثابتة، وأن من يستخدمونها يسعون إلى تطويع سوريا وتضييق الخناق حولها... من هنا يجب أن تتسلح سوريا بالمرونة... واستمعت دمشق إلى بعض النصائح... وبدأ حوار أمريكي/ سوري حول وضعية الحدود السورية/ العراقية، كما وافق السوريون على المزيد من سيطرة قواتهم على هذه الحدود بعد تزويد الجنود السوريين بأعداد كبيرة من أجهزة الرؤية الليلية البريطانية لمنع التسلل عبر الحدود.

وفي إطار متابعتي لهذه التطورات، كنت أتصور أن ردود الفعل الأمريكية ضد سوريا لها، ولاشك، حدودها حتى لا تتأثر أوضاع خط وقف إطلاق النار في الجولان بين سوريا وإسرائيل، خاصة أن تل أبيب كانت راضية تمامًا عن مواقف سوريا منذ توصل الطرفين إلى اتفاقية فض الاشتباك في الجولان في عام 1974.

ومع بزوغ عام 2006، تدهور الوضع العراقي بشكل حاد وطلبت الولايات المتحدة أن تنظر مصر في المشاركة بقوات على الأرض، سواء بالعراق أو أفغانستان... ونرفض بوضوح... ويأتي اقتراح آخر، إما من السعودية وإما من الولايات المتحدة، بأن الوضع الساخن في العراق، والاقتتال الحاد بين أبنائه يفرض على المسلمين تدبر فكرة إرسال قوات إسلامية وعربية للعراق... وكان الحديث يدور حول قوات من الباكستان ودول الخليج ومصر... ونلتقي نحن وإيران على عدم التحمس للفكرة وتكشف أحاديثي مع وزير خارجية العراق هوشيار زيباري، والذي كانت علاقتي به تتطور إلى تعاون وثقة متزايدة في العمل معًا، أن لديهم في العراق، شكوكًا عميقة في تعاون سوري/ إيراني للحفاظ على سخونة الوضع بالعراق لكي تبقى الولايات المتحدة في انشغال به.

وضعت مصر لنفسها خلال هذه الفترة، عدة أهداف، جاء أولها في أهمية الحفاظ على سوريا وعدم تعريضها لعمل أمريكي يؤثر على استقرارها وتوازنها، وإلا فإن عاقبته هو ظهور إسرائيلي ساحق في منطقة المشرق العربي، بعد سقوط العراق وبعده سوريا... وكنا نلاحظ ولسنوات اعتراض أمريكا على أي محاولات سورية للحصول على السلاح من أي مصادر... وهو الأمر الذي كنا نقاومه بهدوء. كان الهدف المصري الثاني هو في محاولة استعادة التوازن للعراق ومساعدته بكل ما هو متاح مصريًا، عدا الاشتراك بقوات مسلحة على الأرض العراقية... وأخذنا مع المملكة السعودية ننصح أهل السنة في العراق بضرورة عدم الابتعاد عن العملية السياسية الجارية حينذاك بالعراق... وبقي الهدف المصري الثالث على حاله ولسنوات وهو الحفاظ على علاقة مصرية/ سعودية نشطة، ووقفة مصرية داعمة لدول مجلس التعاون في أي مواجهة سياسية مع إيران وإشعارهم أن مصر هي العمق الاستراتيجي لهم، بغض النظر عن علاقاتهم القوية بالولايات المتحدة والقوى الغربية.



وفي هذا السياق كنا نضع تحت المتابعة اللصيقة علاقات إيران بكل من منظمة حماس، على المسرح الفلسطيني، وبخاصة في غزة، وتنظيم حزب الله اللبناني ذي الصلات الوثيقة بالإيرانيين والسوريين.

كنت أشارك في اجتماع مجلس الوزراء المصري يوم 12 يوليو 2006م، وإذ بوزير الإعلام يطلعني على رسالة وصلت إليه على تليفونه المحمول بأن إسرائيل أعلنت عن وقوع عملية عسكرية ضد قواتها داخل الأراضي الإسرائيلية أدت إلى مصرع بعضهم وفقدان البعض الآخر... وأنها تتهم عناصر من حزب الله بالقيام بعملية الهجوم ضد هذه الدورية الإسرائيلية... ولم تمر دقيقة أو اثنتان وأتلقى من مكتبي رسالة تحوي المعلومات نفسها، ثم تتصل السفيرة مساعد وزير الخارجية لشئون مكتبي لكي نناقش عواقب هذه العملية... وطلبت إليها تشكيل مجموعة عمل فورية للبحث في الموقف وكيفية معالجته ومنع تفجره بشكل يؤدي إلى الإضرار بمصالحنا... ولم أنته من الحديث التليفوني، إلا ويأتي أحد موظفي مجلس الوزراء قائلًا إن الرئاسة تقول إن الرئيس يرغب في التحدث معك... وأذهب إلى مكتب رئيس الوزراء لكي أستخدم التليفون المؤمن مع الرئاسة... ويقول الرئيس... «شفت ما حصل... الموقف سيتكهرب وسوف تقوم إسرائيل بالضرب بقوة... وأخشى أن تتأثر سوريا من تصرفات إسرائيل الموتورة»... وأعبر عن اتفاقي معه... ويقول، وبمبادرة منه، أريدك أن تسافر فورًا إلى دمشق للقاء الرئيس بشار وتتحدث معه وتحذره من الوقوع في فخ قد تنصبه له إسرائيل ولم يكثر في حديثه معي... وطلبت فورًا وليد المعلم على تليفونه المحمول طالبًا زيارة سوريا الآن ووعد بأن يعود للاتصال بي بعد دقائق... وعاد وقال... الرئيس سوف يستقبلك فور الوصول... وأجبت: سوف أغادر القاهرة بعد أقل من ثلاثين دقيقة... كنت قد تحدثت مع وزير الدفاع المصري الذي كان يشارك في اجتماع مجلس الوزراء، وطلبت طائرة للمغادرة فورًا... مشيرًا إلى أن الفاتورة سوف تدفعها رئاسة الجمهورية؛ حيث إنها تعليمات الرئيس وليست بمبادرة من وزير الخارجية.

كان هذا الموضوع دائمًا مثار نقاش بين الخارجية والدفاع والمخابرات عمن سيتحمل نفقات سفر الطائرة الخاصة التي كنا نستخدمها، وكنت أقول إنها مهمات للبلد... ويقولون

فلتدفع وإلا فلا طائرات... وكان ديوان الرئيس يرفض التدخل... وكنا في الخارجية نضطر إلى أن ندفع هذه النفقات الباهظة لرحلات تتعلق بالأمن القومي المصري.

واستقبلني الرئيس السوري فور الوصول حوالى الساعة الثانية بعد الظهر... وأبلغته تحيات الرئيس، وأنه لم يرغب في التحدث معه تليفونيًا؛ حتى لا يتيح لأى طرف التلصص والاستماع للتشاور المصري السوري... وذكرت أن الرئيس يشعر بالقلق العميق من جراء هذه العملية التي اعترف حزب الله بقيامه بها للحصول على أسرى يبادلهم بمجاهدين لبنانيين من أعضاء الحزب... وأننا نخشى أن رد الفعل الإسرائيلي سيكون حادًّا حسب متابعتنا لتصرفاتهم على مدى عقود، وأضفت أنني أستشعر شخصيًّا أن رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالي «أولمرت»، ووزير دفاعه «بيرتس» عليهما شكوك كثيرة تناولتها الصحف والإعلام الإسرائيلي بأنه لا خبرة لهما معًا في الشئون العسكرية، مما يفرض استبدال أحدهما، وأنهما بالتالي خاضعان لضغوط قوية... من هنا فإن أكثر ما أخشاه هو أن يبالغا في ردود فعلهما العسكرية لدرء التهمة عنهما... وأضفت أننا نخشى أن تسحب سوريا لمواجهة مع إسرائيل... وأننا نتصور أن تقوم سوريا، وبسرعة للتدخل في حث حزب الله على إظهار ضبط النفس وأن تعلن دمشق أنها ستسعى للإفراج عن الجنديين المفقودين اللذين كانت إسرائيل قد أعلنت اسميهما...

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي أزور فيها الرئيس في مكتبه، بل سبق أن التقاني في دمشق، على الأقل، مرتين قبل هذه الزيارة، إحداهما عندما أوفدني الرئيس للتحدث مع رئيس سوريا في موضوع الكيفية التي ينبغي لسوريا أن تتعامل بها مع الأمم المتحدة والتحقيقات التي جرت في مسألة اغتيال رفيق الحريري، وأنه عليهم التحسب والحذر في المعالجة والتعامل مع الموقف. وكنت أعرف هذا المبنى في وسط العاصمة السورية منذ اصطحابي لكل من د. عصمت عبدالمجيد، وعمرو موسى أثناء مشاورات إعداد صياغة إعلان دمشق في عامي 91/ 92... وكذلك خلال فترة المفاوضات الإسرائيلية السورية في أعوام 96/ 1999...

وضح اهتمام الرئيس الأسد بوجهات النظر التي نقلتها إليه... بل وأقول إنه بدا عليه القلق والخشية من احتمالات تطور المواجهة بين حزب الله وإسرائيل... ونصحت بالتالي



أن تتبنى سوريا خطًّا إعلاميًّا هادئًا وبعيدًا عن التشدد، ووعد بذلك، وأنهم سوف يتصلون بحسن نصر الله... الذي من المؤكد أنه قد اختفى الآن مما سيحتاجون معه إلى بعض الوقت لتحقيق الاتصال به، ويبلغونه بضرورة التهدئة وضبط النفس، وعقبت بقولي إننا سنتصل بالإسرائيليين لضبط رد فعلهم، كما سوف أتصل بسكرتير عام الأمم المتحدة لكي يضع ثقله إلى جانب عدم التصعيد وأخيرًا سأتحدث مع كوندليزا رايس لكي تتدخل الولايات المتحدة للسيطرة على التصرفات الإسرائيلية... وغادرت مقر الرئيس، وقال وليد المعلم إنه يرغب في دعوتي للغداء في أحد المطاعم السورية الفاخرة وصممت على المغادرة الفورية لكي نقوم بتنفيذ ما اتفقنا عليه... وأخذت أفكر فيما دار مع الرئيس السوري، إذ ظهر وكأن الأمر جاء له هو الآخر بمثابة مفاجأة غير مريحة... كما أن جملة قصيرة باح بها وليد المعلم أمام الرئيس السوري قبل مغادرتي المكتب، دفعتني للمزيد من التفكير... إذ قال المعلم: إنه لا يستبعد أن يكون لإيران يد في هذا الهجوم... وأخذ هذا القول يلح على تقييمي للموقف... إذ إنه ليس من المستبعد فعلًا أن تكون إيران قد دفعت بالحزب لمثل هذه العملية باعتبارها تمثل رسالة لإسرائيل بعدم التعرض لإيران وإلا فإن حزب الله موجود وسوف يستخدم ضد الأراضي الاسرائيلية، كما أنها أيضًا تعتبر رسالة للأمريكيين والقوى الغربية التي تسعى لتضييق الخناق على إيران في ملفها النووي وأن طهران تستطيع أن تستخدم كروتًا للرد... ووصلت إلى القاهرة في المساء لكي أبلغ الرئيس بما دار، واعتقادي أن سوريا لم تكن على اطلاع بما هو قادم... وأنني سوف أتصل بالاسرائيليين والأمريكيين والأمم المتحدة...

قمت فورًا بالاتصال بوزيرة خارجية إسرائيل التي قيل لمكتبي إنها في اجتماع مع رئيس الحكومة وسوف تتصل بنا فور انتهائه... وأجريت بالتالي حديثًا طويلًا مع سكرتير عام الأمم المتحدة الذي كان لديه خشية حقيقية من تدهور الموقف، ووعد بأن يتحدث إلى الإسرائيليين وأعضاء مجلس الأمن من دائمي العضوية، ثم انتقلت للاتصال بوزيرة خارجية الولايات المتحدة... لكن جاءني على خط الربط بين منزلي ووزارة الخارجية اتصالٌ من سكرتيرتي تقول إن تسيبي ليفني على الخط التليفوني... وأتحدث معها بنتائج زيارتي لدمشق والهدف منها وأننا نبغي السيطرة على الموقف وعدم تفجره وأن السوريين

سيسعون للمساعدة مع حزب الله... وترد ليفني بقولها إنهم لا يستطيعون السكوت عن هذا الاستفزاز الذي يثقون أن وراءه إيران وربما سوريا أيضًا... وأؤكد لها أن السوريين ليس لهم دخل بالأمر... وتضيف... لقد سبق السيف العذل وسوف تتحرك إسرائيل عسكريًّا هذه الليلة ضد حزب الله بضربات موجعة... وأبلغ الرئيس والمشير وزير الدفاع واللواء عمر سليمان بما يجري وأن نعد أنفسنا لتدهور الموقف... ثم تابعت الاتصال مع رايس التي ظهر أنها متفهمة لرد الفعل الإسرائيلي ولا ترغب في إيقافه بشكل من الأشكال.

وأطلع على أول تقارير مجموعة العمل التي شكلتها قبل ظهر اليوم... ويشيرون إلى زيارة من وزير خارجية إيران للبنان وكذلك نصر الله إلى طهران... ويلمح التقرير في خلاصاته أن هذه الزيارات كانت في إطار الإعداد لمواجهة في لبنان في الصيف... كنت أشعر بالضيق الشديد من عواقب هذه العملية العسكرية الإسرائيلية القادمة... كنا نرتب للقاء بين السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية والرئيس الأسد واقتنعت عندئذ أن المسألة لن تتحقق في ظلال هذا التطور... وكان الرئيس مبارك يتحدث مع الأسد منذ زيارة الأخير لشرم الشيخ في 18 يونيو 2006 عن الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين مناخ العلاقة السورية اللبنانية وتحديد خط الحدود بين البلدين وبما يساعدهما على تجاوز مشاكلهما.

استأذنت الرئيس مساء يوم 12 يوليو في إحاطة السعوديين بالموقف، وأن علينا أن نتوقع فترة صعبة نتيجة لما كنا نراه من عمل عسكري إسرائيلي أهوج... ووافق... واتصلت بالأمير سعود الفيصل لكي ألتقي به ظهر اليوم التالي. وأجاب بأنه يسعده وصولي إلى جدة في الوقت الذي نحدده.

تعززت علاقتي بالأمير سعود خلال سنوات عملي وزيرًا للخارجية وقدرت دائمًا أنه أحد أذكى الوزراء الذين عملت معهم وأكثرهم خبرة... والحقيقة أنه لم يعتمد فقط على الخبرة التي تحصل عليها منذ تعيينه وزيرًا لخارجية المملكة العربية السعودية منذ عام 75، ولكنه تسلح بقدر كبير من المعرفة الفلسفية والقراءات المتعمقة لكل ما هو مهم في بناء شخصية وزير الخارجية لبلد مهم مثل السعودية وعدم الاكتفاء فقط بالحرفية أو التجربة... وكثيرًا ما كنا نتبادل الرأي لكتب مختلفة قرأها هو أو قرأتها ونصحته بأن يطلع عليها...



لقد أحاط سعود الفيصل نفسه بدائرة صغيرة من الأصدقاء الذين حافظ على علاقته بهم لعقود طويلة، وكنت أراهم دائمًا مثالًا للحكمة والمعرفة والولاء للصداقة وليس البحث عن الجاه أو المال من خلال علاقتهم به. استقبلني سعود الفيصل على أرض المطار العسكري لجدة، وقاد السيارة بنفسه إلى منزله الواقع على أحد شواطئ جدة... وكان المنظر خلابًا... أحطته علمًا بنتائج زيارتي في اليوم السابق إلى دمشق... ورؤيتنا في مصر حول ما نتصوره عملًا عسكريًّا إسرائيليًّا بالغ العنف ضد لبنان، وتحذيرنا للسوريين من الانجراف في مواجهة مع إسرائيل... وأكدت له أن مثل هذه المواجهة، إذ ما وقعت، فستضع مصر في صعوبات وضغوط... من هنا كانت رغبتنا ألا تحاول سوريا أن تتصرف بشكل يلحق بها أضرارًا... طلبت من الأمير سعود أن يتحرك هو الآخر مع الأمريكيين لإقناعهم بالسيطرة على ردود الفعل الإسرائيلية وأن يحذروا السوريين من الوقوع في الحسابات الخاطئة... وأشرت إلى ما جاء على لسان وليد المعلم من عدم استبعاده مسئولية إيران عن تشجيع حزب الله للقيام بهذه العملية التي رأيتها، في حينه، فارغة من أي محتوى، وضارة تمامًا بلبنان وربما بسوريا أيضًا.

أوضحت ردود فعل الأمير السعودي أنه لا يستشعر الرضا من مواقف سوريا، وأن علاقات دمشق بطهران قد أصبحت تمثل عنصرًا ضاغطًا على الرؤية السعودية تجاه سوريا، كما أن اغتيال رفيق الحريري مثل النسبة للسعوديين، إهانة لا تغتفر... وأن العملية العسكرية لحزب الله تتسم بعدم تقدير المسئولية وخطورة ما سوف تتسبب فيه... وذكر السعودي أنه سوف يتصل بالأمريكيين لكي يحاولوا التأثير على إسرائيل... وبعودتي للقاهرة في المساء، كانت العمليات الجوية الإسرائيلية وقصفات الحدود قد انطلقت من عقالها من الجانب الإسرائيلي... وتقرر عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب، انعقد فعلًا يوم 15 يوليو... وشهد الاجتماع صدامًا حادًّا بين السعودية وسوريا، وانتقد السعوديون مواقف هؤلاء الذين تحدثوا عن حق المقاومة من جنوب لبنان، وفي الوقت نفسه حظرها من أراضي الجولان... كما انتقد البعض، من مجموعة دول الخليج تحرك المقاومة وحزب الله في جنوب

سوريا بدون تنسيق مع أي من القوى الداخلية بلبنان أو مع الدول العربية... ولم يكن أمام وليد المعلم، وزير خارجية سوريا إلا إدانة الهجمة الإسرائيلية دون تعرضه بشكل من الأشكال في الدفاع عما قام به حزب الله... كانت سوريا حتى هذا الوقت تبقي على مسافة واضحة بينها وبين العملية العسكرية التي قام بها حزب الله. وأوضحت مواقف قطر أنها تقف مع الجانب السوري... في حذره... ولكن أيضًا في تفهمه للعملية اللبنانية... وربما أيضًا لإغاظة السعودية.

وكان الوفد المصري قد أعد مشروع قرار يمكن تقديمه أمام الاجتماع الوزاري... ومع ذلك تدخلت بطرح عدة نقاط تبناها الوزراء العرب وتم صياغتها في قرار يمكن تبنيه من قبل الاجتماع...

طالبت بطبيعة الحال بإدانة العمليات العسكرية الإسرائيلية التي كانت بالغة الحدة والعنف، وإدانة التعرض للمدنيين من الجانبين، كما اقترحت مخاطبة مجلس الأمن للتدخل الفوري لوقف القتال وأشرت إلى أهمية استعادة إيقاع البحث في التسوية السلمية للنزاع العربي/ الإسرائيلي.

أوضحت تدخلات الوزراء العرب، أن هناك قدرًا من عدم الثقة في دوافع حزب الله وأهدافه من وراء هذه العملية... وسافرت إلى واشنطن لعقد جولة متفق عليها من الحوار الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة... وقد تناولت بعض عناصر هذا اللقاء في الفصل الرابع من الكتاب الخاص بعلاقة مصر بالولايات المتحدة... وكشفت لقاءات واشنطن، أن الجانب الأمريكي ليس في عجلة من أمره للتدخل لوقف إطلاق النار... وتحدثت مليًا مع كوندليزا رايس داعيًا إلى ضرورة تحرك مجلس الأمن وعدم السماح بعمليات القتل والتدمير مثلما شاهدناها على شاشات التليفزيون... كنت أعلم أنهم في واشنطن ينظرون إلى هذه العملية اللبنانية... وأقصد بها ما قام به حزب الله، باعتبارها حربًا بالوكالة من جانب إيران التي تسأل عنها وأهدافها... وبالتالي فهم لا يمانعون في واشنطن أن تتم هزيمة الحزب... وكنت من جانبي أقول لهم إن إسرائيل لن تحقق أهدافها وأن إتاحة الوقت لها سيؤدي فقط إلى خسائر في الأرواح وغضب عربي إسلامي عميق...

ووضح أن الأمريكيين يسيرون في اتجاه مضاد تمامًا لتفكيرنا في مصر... وبالعودة إلى القاهرة من واشنطن، كنت قد قمت بضبط صياغة الموقف المصري الذي كان يطالب بوقف لإطلاق النار وانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية من أراضي لبنان مع تبادل الأسرى اللبنانيين بالجنديين الإسرائيليين... تضمن الموقف أيضًا طلب زيادة قوات حفظ السلام الدولية الموجودة في جنوب لبنان منذ عام 1978، والسماح لقوات الجيش اللبناني بالتواجد على خط الحدود اللبنانية الإسرائيلية واحترام جميع الأطراف للخط الأزرق... تطرق موقفنا الذي أعلناه إعلاميًّا، وتحدثنا به مع كل الأطراف عن أهمية التدخل العربي والدولي لتطبيق القرار 1559 وتأمين المصالحات الداخلية بين اللبنانيين نتيجة لاغتيال الحريري... وأخذت في الأيام التالية، وفي كل اللقاءات مع العديد من الوزراء الأوروبيين وغيرهم أعبر عن انتقاد الموقف الأمريكي الذي يطيل أمد الحرب...

ومع المطالبة بقيام جميع القوى بالضغط على الأمريكيين الذين يمكنهم تهديد إسرائيل باللجوء إلى مجلس الأمن واستصدار قرار حاد يطلب وقفًا فوريًّا لإطلاق النار... وأوضحت للجميع – وكانت القاهرة في هذا الوقت تستقبل عددًا كبيرًا من وزراء الخارجية والمسئولين الأوروبيين وغيرهم – أن الأمريكيين يعملون على إتاحة الوقت لإسرائيل... وهي بالتأكيد لن تحقق الهدف من عملياتها... كان الرئيس مبارك يبلغ كل من يلتقيهم أن إسرائيل تحارب معركة خاسرة... وأن جيشًا نظاميًّا يخطئ خطأً شديدًا أن يدخل في حرب مع جماعات مدربة غير نظامية...

أخذت جماعات في مصر، وفي العالم العربي، تتحدث عن أهمية... بل وضرورة قيام مصر بتصعيد الموقف مع إسرائيل سياسيًّا... وكنا بالقاهرة نرى أن هذه المعركة التي فرضها حزب الله لا تحقق إلا مصالح إيرانية، وأن مصر ليس لها مصلحة في تصعيد المواجهة مع إسرائيل خدمة لأهداف إيرانية...

ولاحظت أن الخطاب السياسي السوري، مع امتداد الصدام المسلح، وفشل إسرائيل في تحقيق أهدافها المباشرة في تدمير البنية التحتية لحزب الله... بدأ يقحم نفسه على المواجهة الدائرة ويسعى للربط بين وقف القتال من ناحية ووضع سوريا الإقليمي من ناحية

أخرى... بل وربما أيضًا تنشيط عملية التفاوض حول استعادة الجولان والخروج من العزلة التي تضيق الخناق عليها بعد اغتيال الحريري...

وتحت الضغط الدولي، لاحظت أن الولايات المتحدة تحاول صياغة موقف دولي يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن، لكنه سيستغرق وقتًا إضافيًا ولاشك؛ بما يتيح لإسرائيل المزيد لإنجاز ما لم تكن تستطيع إنجازه... من هنا اجتمع عدد كبير من الوزراء في مؤتمر عقد في روما للاتفاق على أسلوب أمثل لوقف اطلاق النار... وأوضحت الأحاديث الأمريكية والتصريحات الإسرائيلية توجهًا لتأييد استخدام حلف الأطلسي بشكل مباشر على الأرض في لبنان أو إنشاء قوة دولية تعمل على الأرض اللبنانية تحت إشراف الحلف... وتصورت من جانبي أن هذا الأمر يمثل عودة إلى استخدام القوات الغربية على الأرض اللبنانية مثلما حدث في عام 1982، عندما أرسلت الولايات المتحدة/ فرنسا/ إيطاليا/ وبريطانيا قوات إلى بيروت في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان... وقدرت عواقب ذلك التصرف... خاصة أن مهمة هذه القوات الأطلسية في عام 2006 كانت تستهدف... أو تصور البعض أنها يجب أن تستهدف نزع سلاح حزب الله طبقًا للقرار 1559 ومراقبة الحدود اللبنانية/ السورية... وهي أفكار لا يمكن بحال من الأحوال القبول بها بدون تفجير الموقف الداخلي بلبنان وإقحام سوريا بشكل أكثر خطورة في الشأن اللبناني... وبطبيعة الأحوال كان المستهدف أيضًا من إرسال قوات حلف الأطلسي، هو دعم الجيش اللبناني وتمكينه من الوصول إلى خط الحدود اللبنانية الإسرائيلية...

وأخذت من جانبي أتحدث مع الكثيرين بعدم منطقية الطرح الإسرائيلى و/ أو الأمريكي... وأننا ينبغي أن نعمل على تطوير إمكانات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة «اليونيفيل» وزيادة عددها بشكل كبير... وهو ما كنا نطرحه منذ بعض الوقت كأسلوب مقترح لتسوية الموقف...

اتسمت هذه الفترة بالكثير من الضغوط الحادة... كان البعض في مصر - وبدون تقدير أو تعمق في تحليل الموقف - يطالبون بأن تتخذ مصر خطوات وإجراءات في مواجهة إسرائيل... ولم يكن يغيب عني العواطف الغاضبة وأحاسيس الرفض لما تقوم به



إسرائيل... وكنت أشعر بنفس مشاعر الغضب، لكنني قدرت أننا أمام معركة أكبر كثيرًا من مواجهة مسلحة وضارية بين إسرائيل وحزب الله على الأرض اللبنانية... كنت أرصد الملف النووي الإيراني كأحد الكروت التي يجري الدفاع عنها في هذه المواجهة... كما أن النفوذ الشيعي وانتشاره في المنطقة لم يكن بعيدًا عن حساباتي... ورصدنا مواقف إسرائيلية تدبر لمواجهة تتجاوز لبنان إلى سوريا... وزادت خشيتنا من احتمالات تطورات الموقف... وأحسست من جانبي أنه يجب أن يقوم وزير خارجية مصر بزيارة لبنان وإظهار الدعم للبنانيين في هذه المواجهة الظالمة... وتحدثت مع الرئيس فور عودتي من الولايات المتحدة في 20 يوليو ثم من روما في 25 يوليو... ورفض الرئيس تحسبًا من أخطار الموقف... وقلت له... سيادة الرئيس... من المهم أن نظهر هناك... وأجاب ... يكفى المساعدات التي نرسلها والمستشفى الميداني الذي سنرسله إلى بيروت...وشعرت بالأسف... وهنا يجب أن أعترف أن الرئيس مبارك وفي غالبية مواقفه وتصرفاته كان يحكمه دائمًا الحذر ثم الحذر... وأخيرًا الحذر... وكنا نستشعر الألم لمعاناة الشعب اللبناني بكافة عناصره وتوجهاته... من هنا كلفت مجموعة العمل المعنية بمتابعة الموقف بأن تدرس مجموعة اقتراحات وبدائل لكيفية إظهار الدعم المصري العملي للبنانيين... وجاءت مقترحات كثيرة، منها إيفاد هذا المستشفى الذي أشار إليه الرئيس سابقًا... وكذلك إرسال سفن مصرية عسكرية إلى أحد موانئ الجنوب اللبناني حاملة لكميات ضخمة من المياه العذبة النقية لتزويد سكان الجنوب بها، وأيضًا شحنات من الأدوية مع السفن وخيام للنازحين من الجنوب نحو بيروت وغيرها من مناطق لبنانية... واستمر عمر سليمان في إجراء اتصالات مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ينقل لها غضب مصر وتحذيرها من استمرار العميات العسكرية... كما أخذ سفيرنا في إسرائيل يعبر للسياسيين الإسرائيليين عن التأثيرات السلبية لهذه العملية على فرص بناء جسور من الثقة بين الشعوب العربية وإسرائيل.

ولاحظت أن الإحباط الإسرائيلي في عدم النجاح في هزيمة حزب الله قد أدى إلى صخب إسرائيلى تجاه سوريا، على الأقل في العديد من العواصم الدولية التي كان الإسرائيليون يتعرضون لانتقاداتها لهم. وبوجود نبرة تهديد لسوريا... وأشرت في أكثر من حديث مع

اللواء عمر سليمان لما أستشعره من أخطار، وبأهمية قيامه بتحذير الإسرائيليين لعدم المزيد من الحسابات الخاطئة... وطلبت من مجموعة عمل الأزمة بالخارجية إعداد بعض الأفكار لمواجهة احتمالات توسيع نطاق الحرب وبما قد يؤدي إلى إقحام سوريا فيها... وجاءت أفكار عديدة، طرحتها كلها على الرئيس باعتبارها تمثل خيارات متاحة لنا؛ نستطيع الاختيار من بينها إذ ما تعقد الموقف، وجاء بها إمكانية الدعوة لقمة دولية أو لاجتماع دولي لوزراء الخارجية لطلب وقف القتال... خاصة أننا لم نكن نثق في أن مجلس الأمن سيتحرك ضد الإرادة الأمريكية التي كنا نعلم أنها تبغض سوريا... التفكير في سحب سفير مصر من إسرائيل للتشاور لأجل مفتوح، واحتمال طلب مغادرة سفير إسرائيل للقاهرة... الدعوة إلى قمة عربية طارئة... التحرك على مستوى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة... تجميد بعض أوجه العلاقات مع إسرائيل... وقف اجتماعات منظومة الكويز رغم أنها تفيد مصر فائدة كبرى... اتخاذ اجراءات ضد إسرائيل، مثل إلغاء الزيارات والمشاركة في أي ندوات/ تضييق إصدار التأشيرات/ اغلاق المركز الإقليمي الإسرائيلي بالقاهرة/ تكثيف الاتصالات العالية مع سوريا... وأصبح نقل الرسائل بين القاهرة ودمشق، خلال هذه الفترة، ومنذ عودتي من عاصمة سوريا مساء 12 يوليو، ذا كثافة عالية... وكنت قد نقلت إلى وليد المعلم، عبر سفارتنا، ما قمت به مع الجانب الإسرائيلي والحدة التي دار بها الحوار مع الإسرائيليين لتحذيرهم من عمليتهم العسكرية القادمة في مساء يوم 12 يوليو، وداومت على الاتصال المكثف مع سكرتير عام الأمم المتحدة، لتقييم الموقف بشكل دائم وإفادته برؤيتنا في القاهرة، وفي الوقت نفسه التعرف منه عما يدور وراء الكواليس بعيدًا عن أعين سفرائنا في العواصم المختلفة... وكانت تكليفاتنا إلى سفاراتنا هي تكثيف الجهود للتعرف على ما يدبر في العواصم الغربية.

وفي إطار المزيد من التنسيق المصري السعودي قمت بزيارة إضافية للأمير سعود يوم 31 يوليو للتعرف على رؤيته للموقف حتى هذه اللحظة... وكنا قد التقينا وتبادلنا الرأي قبل أسبوع في روما، ولاحظت معرفته العميقة بالملف اللبناني... حاولت التعرف من الأمير على نتائج زيارة الرئيس الأسد في اليوم السابق للرياض للقاء مع الملك... وكرر الأمير انتقاداته الحادة لسوريا قائلًا إنها تبتعد تدريجيًّا عن العرب وتقترب بخطورة من إيران.



طرح الأمير فكرة الدعوة لعقد اجتماع للمجلس الوزاري العربي في بيروت، وعقبت بتأييدي الكامل للفكرة... وقلت إنني سوف أغادر إلى بيروت في خلال يومين حيث كان الرئيس قد توصل إلى أهمية قيامي بهذه الزيارة، خاصة وقد سبقنا إليها وزير خارجية إيران الذي أظهرها وكأنها هي الداعمة للبنان وليس الأشقاء العرب... واقترحت على الأمير سعود أن يسافر كل الوزراء في طائرة C130 تابعة للقوات الجوية المصرية حيث كانت إسرائيل تحظر الطيران في المجال الجوي اللبناني...

اتفقت مع الأمير أن يعلن، في التوقيت الذي يراه مناسبًا، عن هذا المقترح، وأننا سنقوم بإبلاغ الدول العربية بموافقتنا على الفكرة وإتاحتنا الفرصة لهم للسفر بالطائرة العسكرية المصرية... ذكر سعود الفيصل أن السوريين يروجون الآن أن حزب الله قد انتصر عسكريًّا في المواجهة مع إسرائيل... والحقيقة أنه من الضروري أن تأخذ سوريا حذرها من أي تصرفات قد تقوم بها إسرائيل الجريحة تجاه سوريا... لكنه أضاف أن معلوماته تقول إن الولايات المتحدة أبلغت السوريين، أن إسرائيل لا تنوي التعرض لهم أو مهاجمتهم، ومن هنا يستغرب السعودي التعبئة الداخلية السورية؛ لأنها إن كانت تعكس خشية حقيقية من خدعة إسرائيلية فهذا يعد أمرًا منطقيًّا، أما إذا ما كانت سوريا تعد المسرح للاستفادة من نتائج الحرب وعدم سقوط حزب الله، فهذا يمثل، مرة أخرى، خطورة على سوريا التي قد تخطئ الحسابات... واتفقت مع الأمير سعود على عدم التوصية لقادتنا بعقد قمة عربية استثنائية؛ لأنها لن تحقق الاتفاق على إجراءات - سيراها البعض غير كافية - مما يعمق الانقسام العربي.

وتتقرر الزيارة المؤجلة إلى بيروت، يوم 2 أغسطس، وتقوم وزارة الدفاع المصرية، عبر لجنة الاتصال المصرية الإسرائيلية، بإبلاغهم أن مصر ستوفد طائرة يستقلها وزير خارجية مصر في الصباح وتعود في ساعة متأخرة من مساء نفس اليوم... كما تم إخطار الأمريكيين للتأكيد على معرفة الجميع بهذه الطائرة المصرية... كانت زيارة تأتي في توقيت حساس ومشاعر غاضبة في لبنان بأن أيًّا من العرب لم يزرهم أو يأتي إلى بلادهم خاصة مع استمرار عمليات التهييج الإعلامية التي قامت بها محطة الجزيرة ضد مصر...

وفوجئت في هذا الصباح، المقرر لبدء الزيارة، أن إحدى صحف القاهرة نشرت تصريحات استفزازية للغاية، وغير صادقة تمامًا، على لساني بخصوص الوضع في لبنان والادعاء بأنني قلت أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب المصري أول أغسطس، إن العرب سيحاربون إسرائيل حتى آخر جندى مصري... وشعرت بالضيق الشديد لهذا الادعاء غير المسئول، وأنه بالإضافة إلى تأثيراته السلبية على الزيارة وأهدافها - يعرضني شخصيًّا لمخاطر نتيجة لأي حماقات قد يقوم بها طرف من هنا أو هناك... وعند الهبوط في مطار بيروت لم ألحظ أي إجراءات عسكرية بالمطار أو بالمدينة... بل كان هناك عددٌ، ربما قليل، من الأشخاص يتواجدون على الشواطئ وبعض حمامات السباحة التي يمكن مشاهدتها من الجو في مسار الطائرة نحو الهبوط بالمطار... والتقيت الرئيس لحود، ورئيس الوزراء السنيورة... دار النقاش حول أهمية وقف إطلاق النار، واتفقت معهما على أن يقوم وفد مصر أمام الأمم المتحدة بالتحرك، في إطار المجموعة العربية، لطلب عقد جلسة في مجلس الأمن والنظر في مسألة وقف إطلاق النار... واتفقت مع القيادات اللبنانية على عدم الحاجة لإنشاء قوة دولية جديدة للبنان، بل الاكتفاء بوجود قوات اليونيفيل وزيادة عددها وتوسيع مهامها... كما أعلنت إعلاميًّا أن مصر تترك لأبناء لبنان، دون غيرهم، مسألة تنفيذ القرار 1559 وما يتعلق به من نزع سلاح حزب الله...

التقيت أيضًا أثناء الزيارة رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري وعددًا كبيرًا من البرلمانيين... ووضح أن هناك تقديرًا للزيارة خاصة أنني كنت الوزير العربي الأول الذي يصل إلى بيروت... وإن كان لم يفت بعض الصحفيين اللبنانيين الإشارة إلى زيارة وزير خارجية إيران قبل يومين، وتحدث البعض الآخر عن محاولات إيران إقحام نفسها على المسألة اللبنانية والظهور وكأنها المدافع عن كل من حزب الله/ حماس/ سوريا/ وأخيرًا لبنان.

تجمع الوزراء العرب بالقاهرة للمغادرة إلى بيروت بطائرة C130 مصرية صباح يوم 4 أغسطس... واعتذرت لهم عن خشونة الرحلة وعدم تجهيز طائرة النقل العسكرية المصرية بوسائل الراحة المعتادة... وقمنا، مرة أخرى، بإبلاغ الإسرائيليين والأمريكيين بالرحلة العسكرية المصرية... وعلمنا منهم أن وزير خارجية قطر سوف يصل هو الآخر بطائرته

الإيرباص 330 بمفرده إلى بيروت... وكان الأمر مثار حديث الوزراء وغمزاتهم... وفي اجتماع مجلس الجامعة الذي عقد في بيروت لتأكيد التضامن العربي مع لبنان... صرح الأمير سعود الفيصل بأن ملك السعودية قد تبرع بمبلغ مليار دولار للمساعدة في إعادة بناء وتأهيل الجنوب اللبناني... وكان إعلانًا له مغزاه؛ إذ لاحظت أن رئيس وزراء لبنان قد وصف المملكة السعودية عند التعبير عن شكره لهذه اللفتة السعودية «الشقيقة الكبرى»... كما قام وزير خارجية قطر بالإعلان عن مساهمة كبيرة هو الآخر. كان البترودولار يتحدث... وكنت صامتًا في مسألة الدعم المالي، وإن أوضحت أمامهم أنني سبق أن زرت بيروت قبل يومين واجتمعت بالأطباء المصريين وأفراد القوات المسلحة المصرية الذين يعملون في المستشفى العسكري المصري بجامعة بيروت فرع الإسكندرية...

وعلى الجانب السوري، فقد زادت الثقة التي أخذ وزير خارجية سوريا يتحدث بها أمام الاجتماع وفي تصريحاته العلنية، واقتربت سوريا بشكل كبير من مواقف إيران وحزب الله، خاصة وقد أبلغها الجانب الأمريكي، مثلما قلت سابقًا، أن إسرائيل لا تنوي توسيع العمليات ضدها...

وتحت الضغط والصخب الدولي، أخذ المجتمع الدولي يقترب من إصدار قرار شامل يتناول الوضع في لبنان، ووضعية سلاح حزب الله ووقف إطلاق النار وخروج قوات إسرائيل من الأراضي اللبنانية مع انسحاب قوات حزب الله من كل الأراضي جنوب نهر الليطاني بلبنان... وأخذ حزب الله يتحدث عن انتصار تاريخي كبير... وكنت أعترف فعلًا لهم بأنه، رغم كل محاولات إسرائيل ضدهم، لم تنجح في تدمير إمكانات الحزب العسكرية، وإن كانت قد نجحت، على الجانب الآخر، في إبعاد عناصر الحزب المسلحة من خط الحدود وإلى شمال الليطاني، كما تضمن القرار 1701 الصادر عن مجلس الأمن إجراءات أخرى تضيق الخناق بشدة على الحزب ومحاولاته المستمرة لإعادة الحصول على السلاح من إيران...

أوضحت معركة الجنوب اللبناني احتدام الانقسام في الصف العربي، كما كشفت أن الجيش الإسرائيلي الذي دخل إلى جنوب بيروت في عام 1982 ليس هو نفس الجيش في عام

2006 وذلك في وجه مقاومة لبنانية متمرسة استخدمت الأرض والمناورة بها لتحقيق هدف الصدام رغم الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها البنية التحتية اللبنانية وبخاصة في الجنوب... وكان تقديري أن لبنان دفع ثمنًا باهظًا في هذه المواجهة التي بادر حزب الله بإطلاقها بتنسيق مع إيران... واعترف الشيخ حسن نصر الله في معرض تقييمه لنتائج المواجهة، بأنه إذا ما كان يعلم مسبقًا بما جاءت به الحرب للبنان من تدمير وخسائر ما كان قد قام بهذه الإغارة ضد الدورية الإسرائيلية. وكشفت السنوات التالية، في حقيقة الأمر، حرصًا واضحًا من قبل حزب الله وقيادته على عدم استفزاز إسرائيل بأي شكل من الأشكال، بل واتجاه المتحدثين باسم الحزب إلى نفي أي علاقة لهم بحال من الأحوال بأي حدث قد يشتم منه أنه استهدف إسرائيل من أراضي الجنوب اللبناني. واستغل الرئيس الأسد هذه التطورات، وألقى بيانًا قويًّا عبر فيه عن تأييده لحزب الله في معركته مع إسرائيل، خاصة وقد انتهت الحرب دون تصعيد ضد سوريا.. وهاجم الأسد بشكل غير مباشر زعماء السعودية ومصر، واصفًا من لم يؤيدوا الحرب بأنهم من أنصاف الرجال أو أدعياء الحكمة... وكانت العلاقات السعودية السورية هي الأخرى ضمن خسائر الحرب، وتبعتها العلاقات المصرية السورية.

استمعت لهذا الخطاب أثناء وجودي في شاليه أمتلكه بالساحل الشمالي المصري على البحر الأبيض المتوسط، وتوقعت أن هذا البيان سيسبب مشكلات في العلاقات مع سوريا... ولم تمض سوى دقائق إلا وأتلقى مكالمة تليفونية من الرئيس يقول فيها... ما هذا الكلام... وكيف يتحدث الأسد هكذا عن القادة الآخرين؟!... ومنذ هذه اللحظة تعقدت العلاقات ولم تنصلح حتى مغادرة الرئيس المصري الحكم في فبراير 2011.

تابعت اللقاء الأول بينهما في دمشق في بداية مسئولياتي في عام 2004، عندما وصل مبارك إلى العاصمة السورية لمشاورات تخللها إفطار عمل متأخر، استهدف خلالها مبارك أن يحث الرئيس السوري على التحرك من أجل تنفيذ القرار 1559 الخاص بلبنان... كان مبارك يتحدث بأسلوب رقيق ومتعاطف مع الرئيس السوري الذي بادله المشاعر ووصل الأمر إلى أنه نصح الأسد، عندما كان الضغط الغربي يتزايد على سوريا في عام 2005 للخروج من لبنان والسيطرة على الحدود مع العراق، بأهمية تنحية بعض كبار معاونيه الذين يعتقد الرئيس أنهم يسببون مشاكل له مع الدول



الغربية، وحدد الرئيس مبارك أحدهم بالاسم... وهو فاروق الشرع ... الذي كان مبارك لا يستسيغه... وجاء رد الأسد أنه يتمسك بالشرع بسبب ولائه الشديد لأبيه وله...

ونعود إلى العلاقة بين الرئيسين فقد تغيرت بعد بيان الأسد في أعقاب الحرب؛ إذ أخذ الرئيس ينتقد مواقف الأسد وثقته الزائدة في النفس، وأنه كان يلقي المحاضرات على القادة أثناء القمم العربية؛ خاصة في القمة الأولى بعد توليه سلطاته في عام 2000م، وأن العديد من هؤلاء القادة أصبحوا يتندرون على محاضرات الأسد لهم أثناء هذه القمم.

اتخذ الملك عبدالله بن عبدالعزيز مواقف حادة تجاه تصريحات الأسد، وأخذت السعودية تقاطع سوريا... ولاحظت أن الرئيس أخذ هو الآخر في الابتعاد عن سوريا... ومع ذلك اهتممت من جانبي بعدم الاندفاع في مواجهة مع سوريا، بل حاولت بقدر الإمكان تخفيف المواجهات وامتصاصها حماية لما كنت أثق أنه في مصلحة البلدين.

وكان من شأن هذه التطورات أن أخذت المواقف المصرية وتحالفاتها تتغير في لبنان، ولم تعد مصر تهتم كثيرًا بالدفاع عن رؤية سوريا بالنسبة لتنفيذ القرار 1559 أو الآخر 1701 المعني بالتعامل مع نتائج الحرب في جنوب لبنان.

تبينت فور تبوئي لمهامي، دفء العلاقة المصرية السعودية والأخرى المصرية الخليجية، وأوضحت تعقيبات الرئيس على زعماء الخليج، كلما كان هناك خبر أو حديث بشأنهم، أنه يحمل الكثير من المشاعر الطيبة والاحترام لجميعهم... حتى تجاه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة الذي كان الرئيس يصفه بأنه رجل طيب القلب وصريح وواضح... وأن المشكلة الحقيقية ليست في الأمير بقدر مسئولية رئيس الوزراء ووزير الخارجية الذي يحمل أجندة خاصة به. واكتشفت، وبسرعة، أن قيادات الخليج تبادل الرئيس المصري نفس المشاعر.

وأتذكر أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز - عندما كانت الضغوط الأمريكية تتوالى على مصر خلال عام 2005م أنتهز فرصة زيارة له للولايات المتحدة، وأبلغنا أنه ينوي أن يثير أمر العلاقات المصرية الأمريكية مع الرئيس بوش ويحثه على الحفاظ على علاقات متميزة بها يساعد الرئيس مبارك ولا يثير له مشاكل داخلية. لاحظت أيضًا أن كبار المسئولين

المصريين، وبالذات اللواء عمر سليمان، يحتفظون بعلاقات وطيدة بقرنائهم السعوديين وباقي أهل الخليج.

كانت مصر لا تتردد في أن تطلب مساعدات من الدول البترولية مما كان يشعرني، في الكثير من الأحيان، بقدر كبير من الإحراج... إن لم يكن من الضيق... كان مبارك يقوم بطلب، أو يكلف أحد كبار المسئولين المصريين، بعرض الاحتياجات المصرية الضاغطة والضرورية على قيادات في هذه الدول... يطلب قاطرات من قطر وليبيا... وتقبل هذه الدول التمويل المباشر للاحتياجات المصرية... وتغرق العبارة المصرية في البحر الأحمر، ويسرع مبارك بالتعبير للسعوديين عن الحاجة لتمويل شراء عبارات جديدة... وترتفع أسعار الغلال دوليًا... فيأتي طلب مصري للإمارات والسعودية لتمويل الملايين من الأطنان من مشتريات القمح... ويأتي تدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية في عام 2008 بتحرك مصري سريع، يحاول تفادي الصعوبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد المصري الذي كان قد بدأ فعلًا مرحلة انطلاق قوي وواضح للجميع... وترسل مصر بعض كبار مسئوليها العاملين في المجال الاقتصادي للحصول على دعم الصناديق السيادية العربية... وتعرض مصر عليهم مشروعات طموح للاستثمار على الأرض المصرية وبالذات في سيناء.

ويأتيني اقتراح من سفيرنا في الرياض بأهمية أن نسعى لإقامة شراكة استراتيجية مصرية/ سعودية... وأرى الفكرة مفيدة وأعرضها على الرئيس كمقترح يمكن أن نسير فيه... ويأتي الرد بالموافقة... لكنه يضيف أننا نعمل ذلك فعلًا حاليًا... ونطلب من مجلس الوزراء أن نعمل على صياغة مقترح مصري متكامل نعرضه على السعوديين... وألاحظ مقاومة بعض الوزراء للفكرة... وأتبين أن المناورة ضد الفكرة تستهدف الإبقاء على حرية حركتهم المنفردة للتحرك في اتجاه المملكة....

كانت إيران تصعد من نشاطها في منطقة الخليج في مواجهة دول مجلس التعاون، وبدأت القوى الأوروبية، وفي إطار اهتمامها بالملف النووي الإيراني والتوصل إلى تسوية مع طهران بشأنه، تتناول الأمر من خلال القول إن الغرب يقدر الاهتمامات الإيرانية بالأمن الجماعي للخليج وأنهم – أي الدول الغربية – على استعداد للدخول في مشاورات مع إيران للتوصل إلى تفاهمات في هذا الشأن تشمل أيضًا دولًا مثل روسيا والصين والهند وغيرها.



وأخذت في كل الاتصالات مع دول مجلس التعاون، أو القوى الغربية - أؤكد اهتمام مصر بالمسألة وأنها، باعتبارها القوة العربية الأكبر في الإقليم، يجب أن تشارك في أي ترتيبات بشأن الأمن الجماعي في هذه المنطقة.

وفي ضوء وضوح اهتمامات إيران بالبحر الأحمر وتعزيزها لعلاقاتها بكل من إريتريا وجيبوتي، بدأت مصر والسعودية سلسلة اجتماعات تقييمية للوضع في المنطقة؛ خاصة أن الكثير من المعلومات كانت تتوارد عن عمليات لتهريب الأسلحة إلى أراضي مصر/ السعودية/ والسودان.

وتقترح البحرين التي تستشعر التهديد الإيراني لها، عقد اجتماع أول، وربما دوري، بين مصر ومجلس التعاون الخليجي لمتابعة مسألة التهديدات الإيرانية... وتقوم إحدى دول المجلس بعرقلة الفكرة... وبتعقد الأوضاع في عام 2007، أقوم بإعادة طرح المسألة... لكنني أرصد المقاومة نفسها من ذات الاتجاه... ومع ذلك تضطر هذه الدولة إلى أن توافق على اقتراح مماثل يدعو لعقد اجتماعات دورية بين دول مجلس التعاون وكل من الأردن/ مصر/ والولايات المتحدة...

كانت المؤشرات تقول إن مواقف سوريا، المدعومة من قطر، في رعاية التوجهات الإيرانية قد كشفت عن ظهور مجموعة مقابلة من مصر/ السعودية/ الإمارات/ والكويت التي تدعو إلى أهمية عدم السماح باستخدام القضايا العربية كأوراق توظفها إيران لرعاية مصالحها بالإقليم أو في مواجهتها للغرب... وأعتقد أن سوريا تنبهت في هذه المرحلة، في الشهور الأخيرة من عام 2006 م، أن بيان الرئيس الأسد بشأن الحرب في لبنان كان له تأثيره السلبي في العلاقات المصرية السورية، ومن ثَمَّ ابتعاد مصر تدريجيًّا عن الاهتمام بأوضاع سوريا والضغوط المتصاعدة عليها؛ حيث كانت الولايات المتحدة قد قررت مواجهة سوريا في لبنان واستخدام المحكمة الخاصة باغتيال الحريري في تضييق الخناق على السوريين... وتوفد سوريا نائب وزير الخارجية فيصل مقداد، للقاء معي بالقاهرة في أوائل سبتمبر 2006 ويتحدث عن أهمية لم الشمل المصري السوري كرسالة من الأسد للرئيس المصري... وأنقل الأمر للرئيس الذي لا يبدي اهتمامًا بالأمر... وأقترح على الرئيس أن نتجاوب مع

محاولة الانفتاح السورية علينا لعلنا نستطيع التأثير على الموقف السوري... ولا يستجيب الرئيس... وكان تصوري عندئذ أنه لا يرغب في التخلي عن السعودية التي وضح حدة رفض الملك لتصرفات الرئيس السوري... وقررت من جانبي أن أبقي على اتصال مناسب مع الوزير وليد المعلم الذي كنت أعتقد أنه لو كان هو الذي حضر برسالة الأسد إلى مبارك بدلًا من نائبه، فربما كان مبارك سيظهر بعض التجاوب... وكشف الحديث مع فيصل مقداد أن سوريا تستشعر أن ابتعادها عن مصر والسعودية في وقت تزداد فيه الضغوط الأمريكية والغربية عليها يضعها في موقف العزلة، وبالتالي يلحق الضرر بها، خاصة أن السعودية ومصر كانتا تنشطان في هذا الوقت لبناء تعاون مشترك لهما مع الأردن...

ولاشك أن مصر لم تكن إطلاقًا تفكر في السماح بعزل سوريا أو إضعافها... بل إن كل ما كنا نرغب فيه هو ألا تتخذ سوريا من المواقف ما يبدو كأنه يدعم السياسات الإيرانية... وفي هذا السياق، وعندما اقترح الرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي على مبارك أن يتم دعوة سوريا للانضمام إلى عضوية الاتحاد من أجل المتوسط - فإن مبارك لم يمانع في هذه الدعوة... وعندما اقترح الرئيس الفرنسي على مبارك أن تسعى فرنسا لجذب سوريا بعيدًا عن إيران من خلال بعض الانفتاح المنضبط عليها، فقد شجعه الرئيس المصري على ذلك مع أهمية تبين المواقف السورية بدقة...

كان الشد والجذب بين سوريا والسعودية يدور أساسًا حول الوضع في لبنان... ولم أكن أرغب في أن تبدو مصر بعيدة عن متابعة الوضع اللبناني، أو أنها لم تعد تهتم بلبنان .. من هنا كنت لا أترك فرصة دون القيام بزيارة لبيروت، ولو لعدة ساعات، لإبقاء الإحساس لدى اللبنانيين، وبالذات الأطراف السنية، بالاهتمام المصري... ومع ذلك فقد أبقت المخابرات العامة المصرية - على الجانب الآخر - باتصالاتها مع حزب الله وبشكل علني... كنا نؤيد التوصل إلى حقيقة اغتيال الحريري والقوى التي قامت بها، لكننا في الوقت نفسه كنا نعي ألا يؤدي موضوع المحكمة إلى تفجير لبنان.

جاء تحول فرنسا من العداء الحاد الذي كان الرئيس شيراك يحمله للسوريين بسبب اغتيال الحريري، إلى الحوار معهم في عهد ساركوزي، لكي يشجع الرئيس السوري على

بذل محاولة جديدة لإصلاح الموقف مع السعودية ومصر من خلال تصريحات إيجابية تجاه البلدين واهتمام بلاده بالحفاظ على علاقات وثيقة معهما.

وأجتمع مع الأمير سعود الفيصل في لقاء ثلاثي بالقاهرة يضم وزير خارجية فرنسا، وألحظ استمرار الوزير السعودي في توجيه الانتقادات لسوريا بحدة كبيرة... ثم يعقد اجتماع في باريس بمشاركة عدد كبير من وزراء الخارجية الغربيين والعرب لمناقشة المسائل الخاصة بمحكمة الحريري وعملية تمويلها...ويستمر الموقف السعودي المتشدد ضد السوريين... وأحافظ من ناحيتي على العلاقة مع وليد المعلم الذي كنت أقدر أنه يتمتع بدرجة عالية من الحرفية والمعرفة... وأخذت أنقل للرئيس مبارك محاولات السوريين الانفتاح علينا، سواء وليد المعلم الذي كنت ألتقيه في مناسبات عديدة أو نائب الرئيس فاروق الشرع الذي التقيته في داكار على هامش القمة الإسلامية، والذي طلب أن تستعيد مصر وسوريا علاقاتها النشطة...

ويلتقي الرئيس مبارك مع الرئيس الأسد في اليوم الأخير لقمة الرياض العربية... وكان الاجتماع يتسم بالبرود ولا يحقق انفراجة في العلاقة بسبب حذر الرئيس المصري من عدم الظهور وكأنه يترك السعودية... بل ويحاول أن يتحسس إمكانية تليين موقف الملك عبدالله في مواجهة الأسد، لكن الغضب السعودي من الرئيس السوري كان لا يزال يتسم بالعنف... وبذا يبقى مبارك على موقفه من سوريا... كنت أشعر في هذا التوقيت من عام 2007 أن الرئيس قد ربط موقفنا بشكل جامد مع السعودية وضد سوريا... وأننا ينبغي أن نبقي على حرية حركتنا وبقدر من المرونة في مواقفنا... ويعود السوريون إلى اقتراح جمع الرئيسين المصري والسوري في لقاء لإزالة الثلوج في العلاقة، لكنهم يرون أن الرئيس الأسد حضر إلى مصر مرات كثيرة تتجاوز عدد المرات التي زار مبارك فيها سوريا... ويدور جدال للأسف حول هذا الموضوع... ثم يقترح السوريون قيامي أو اللواء عمر سليمان بزيارة دمشق لكي نوجه دعوة للرئيس السوري من الرئيس مبارك وأن نعلن ذلك لكي يستطيع الأسد الحضور للقاهرة... ونرفض الاقتراح... كان رئيس المخابرات المصرية يبقي على اتصالات ذات إيقاع عال مع قرينه السوري... لعل ذلك يسهم في استعادة العلاقة بين الرئيسين المصري والسوري...

وتصل إلينا معلومات عن رغبة سوريا في استعادة المفاوضات مع إسرائيل... ربما كوسيلة للهروب من ضغوط المحكمة الجنائية... وأقترح على الرئيس أن ندفع في هذا الاتجاه من خلال القيام بمبادرة لفتح حوار سوري مع كل من إسرائيل وأمريكا؛ بهدف حماية سوريا من أي عواقب... ولم يتحمس الرئيس الذي كان يتابع بشكل تفصيلي التحقيقات التي قام بها القاضي ملس أو براميرتز في قضية اغتيال الحريري. وكان الرئيس يلتقي، لساعات وبمفرده مع السفير النرويجي لارسن الذي كلفه مجلس الأمن بمتابعة تنفيذ قراره 1559، كلما حضر لمقابلات بالقاهرة. كنت من جانبي أحيط الرئيس بكل تفاصيل تطورات موضوعات المحكمة الجنائية التي كنا نبقي على الاهتمام الكبير بها مع مراعاة عدم التعاون معها، في موضوعات الاحتياج للأفراد والمعلومات، بأي شكل من الأشكال؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى حرق كامل للعلاقات المصرية السورية... ومع اقتراب رئاسة المملكة السعودية للقمة العربية في مارس 2007، كانت تعليمات الرئيس، العمل على مساعدة الجانب السعودي والتنسيق الكامل معه لتأمين إدارة ناجحة للوضع العربي أثناء هذه الرئاسة... وعقدت أكثر من اجتماع مع الأمير سعود لتحقيق هذا التنسيق... واتفقنا على أهمية استمرار التمسك بمبادرة السلام العربية في كل مداولاتنا العربية، خاصة أن البعض كان يهمس وقتها بأهمية إسقاطها حيث لم تحقق الهدف منها... وكان هذا الهمس لا يقدم بديلًا مقبولًا لها... كما كان هناك توافق مصري/ سعودى/ كويتي على تأييد مقترح عقد قمة اقتصادية عربية، يمكن أن يكون لها دوريتها. وتطلعنا مع السعوديين للنظر في توسيع إطار الأمن القومي العربي، وبالذات في منطقتي الخليج والبحر الأحمر؛ حيث كان السعوديون لا يمانعون - رغم الحذر التقليدي المعروف عن أدائهم في مسائل السياسة الخارجية - في إقامة قوة بحرية مشتركة مع مصر وغيرها للظهور في البحر الأحمر دفاعًا عن المصالح العربية في هذه المنطقة الحيوية... ومع زيادة أخطار امتداد عمليات القرصنة من قبل الجماعات الصومالية من المحيط الهندي وشواطئ الصومال إلى خليج عدن والبحر الأحمر ومضيق باب المندب، فقد زادت كثافة التنسيق المصري السعودي وتبادل المعلومات عبر اجتماعات التقييم المشترك للقوات البحْرية ووزارات الخارجية.

وفي لقاءات الرئيس مع ملك السعودية، سواء بالمملكة أو مصر، كان النقاش يمتد دائمًا إلى إيران، ومحاولاتها في الانتشار - خاصة مع انتهاء معركة لبنان - والحاجة إلى تقييد طموحاتها على المسرح الإسلامي والعربي.

كان الباكستانيون يشعرون بالضيق من الضغوط الإيرانية عليهم سواء في أفغانستان أو بلوشستان، من هنا طرح الرئيس مشرف على الرئيس مبارك، وملك السعودية فكرة عقد اجتماع واسع للقوى الإسلامية السنية لشحذ همة الدول الإسلامية في بناء تعاونها في كل المجالات، لكن حقيقة التفكير الباكستاني الذي جذب تركيا أيضًا للتعاون معه كان يستهدف إظهار عزلة إيران، ومن ثَمَّ يجبرها على التفكير في تقييد خطواتها في مجال التسلح النووي أو الانتشار الاستراتيجي... ويعقد اجتماع يشارك فيه وزراء خارجية دول سنية كبيرة... السعودية/ تركيا/ ماليزيا/ إندونيسيا/ باكستان/ الأردن/ ومصر... ويدور نقاش عام يتناول وضع العالم الإسلامي والموقف من الغرب... وتحتج إيران على عدم دعوتها إلى اجتماع إسلام آباد... وأتحدث مع الأمير سعود، في إطار التنسيق المشترك بخطورة أن نظهر وكأننا نسهم في عزل إيران، وتوابع ذلك من انقسام العالم الإسلامي وحيث من المؤكد أن القوى الغربية سوف تستغل ذلك الوضع لخدمة مصالحها... ويوافقني وزير خارجية السعودية... ويتوقف هذا الجهد الذي اقتصر على اجتماع واحد لم يتكرر؛ خاصة أن دول مثل المغرب والسنغال في إفريقيا استشعرت التجاهل.

وأعود إلى تناول رئاسة المملكة السعودية للقمة العربية في عام 2007، حيث نشطت المملكة في تنفيذ بعض المبادرات للتعامل مع قضايا الصومال/ السودان/ لبنان/ وأخيرًا دخولها على خط المصالحة الفلسطينية... ويتحدث الإعلام المصري عن فقدان مصر لدورها، وكأنه ينبغي اختطاف العمل العربي من الرئاسة السعودية للقمة... ومع ذلك أشعر في أكثر من حديث مع الرئيس أنه لا يستريح للجهود السعودية الصاخبة التي تظهر وكأنها تبني على سابق ما حققته مصر في بعض هذه الملفات، وبخاصة موضوع المصالحة الفلسطينية وبدون أن تعطي لمصر حقها فيه... ثم يعود الرئيس لكي يقول... لن يذهبوا بعيدًا... كان الرئيس يسعى طوال الوقت ألا تؤثر علاقاته مع العقيد القذافي على الارتباطات مع السعودية، خاصة

أن القذافي كان لا يترك مناسبة إلا ويهاجم خلالها السعودية، والملك عبدالله بن عبدالعزيز بقسوة... وكان مبارك يشعر بالإحراج ثم يضطر للتحدث ملمحًا إلى أن القذافي حاول اغتيال الملك وأن هذا الأمر لا يصح في علاقات القادة العرب مع بعضهم البعض...

لم يكن يغيب عنا أن القذافي يلعب مع الحوثيين بشمال اليمن ويدعم توجهاتهم ويقدم لهم تمويل السلاح لكي يخلق بؤرة توتر على حدود السعودية من الجنوب... وكان السعوديون يتحركون، في المقابل، للظهور على حدود ليبيا في السودان والنيجر وتشاد لمقاومة النفوذ الليبي... ووصل الأمر بالقذافي، في إطار محاولته إضعاف التأثير السعودي في مسائل إمدادات النفط لكل من الهند والصين... أن عرض علينا في مصر أن نوافق على بناء خط أنابيب نفط بين طرابلس وبورسودان يمر في الأراضي المصرية... وكنا نرى أن المشروع يتسم بالخيال الجامح... كان القذافي يمد أصابعه إلى ثوار دارفور لكي يبقي على تأثيره على السودان... وأصبحت الثقة مفقودة بين الجانبين رغم كل الشكليات والأحضان والقبلات... وعندما كنا، عمر سليمان وأنا، نلتقي وزير خارجية ليبيا ورئيس المخابرات الليبية موسى كوسا أو عبدالله السنوسي كانت الانتقادات الحادة للسودانيين واضحة للغاية، كما أن انعدام الثقة بينهما متوافر بكثرة... وعلى الجانب الآخر كان السودانيون يتندرون على الليبيين الذين يمولون التنظيمات السودانية المتمردة التي قامت بإغارة أم درمان بمئات من السيارات المشتراة من دبي والمسلمة عبر حدود ليبيا مع تشاد... وكنا نقول لليبيين إن كل هذه التوترات في جنوب حدودنا تستثير قلقنا وتفرض علينا أن نوزع اهتماماتنا في أكثر من اتجاه حيوي لنا مما يضعف تأثيرنا... وكان ردهم دائمًا هو الادعاء بأنهم يعملون على تهدئة الجميع والوصول إلى تسوية للنزاعات.

لم تكن هذه المسائل جديدة علينا في علاقات ليبيا بالسودان، أو محاولات القذافي زعزعة استقرار السودان أو العمل ضد الحكم بالخرطوم... وأتذكر في هذا الشأن قصة وقعت أمامي في صيف عام 83، عندما كنت أعمل مع وزير الخارجية كمال حسن علي... إذ فهمت منه أن الجانب الأمريكي أبلغ مصر بأن هناك إعدادًا لمحاولة لقلب نظام الحكم في السودان تعد لها ليبيا عن طريق تسليح ودفع آلاف من المعارضين لحكم الرئيس النميري

للهجوم عبر الصحراء من دارفور والوصول إلى الخرطوم... وأن ليبيا في ترتيباتها لدعم المتمردين تنوي استخدام قاذفات طويلة المدى - حصلت عليها من الاتحاد السوفييتي - لقذف القواعد الجوية السودانية ومنع تدخل الطيران السوداني ضد طوابير المتمردين... وأبلغني وزير الخارجية حينذاك... أن الرئيس عقد اجتماعًا مهمًّا بمشاركة وزراء الخارجية/ الدفاع/ المخابرات العامة وغيرهم لتقييم الموقف... واستقر الأمر على قرار مصري بأهمية العمل على منع القذافي من تعريض استقرار السودان للخطر، أو للاهتزاز... وكان القذافي حتى هذا الحين يتخذ مواقف عدائية وحادة من القاهرة عقب اغتيال الرئيس السادات... من هنا قررت مصر إرسال مجموعة قتال جوية من سربين من المقاتلات القاذفة المصرية من طراز فانتوم 4 إلى بعض مطارات الجنوب المصري مع توفير عناصر الإمداد بالوقود جوًّا؛ بهدف التصدي للمحاولة عند القيام بها من قبل جماعات التمرد المدعومة من القذافي... ولم تتم العملية لسبب غير معروف لي في ذلك الحين... ولاحظت أن المشير أبو غزالة في أحد أحاديثه مع رئيس الوزراء كمال حسن علي في عام 84... قد عبر عن شكواه من التكاليف الباهظة التي تتحملها ميزانية القوات المسلحة في توفير الدفاع عن المصالح المصرية الخارجية مشيرًا إلى الواقعة السابقة تحديدًا... وقائلًا: إن نقل هذين السربين إلى مطارات الجنوب المصري تكلف وقتها اثني عشر مليون جنيه مصري لمجرد الانتقال... وليس القيام بعمليات فعلية...

لقد أوردت هذه الواقعة لكي يعي المتابع والقارئ شكل العلاقة المعقدة التي كثيرًا ما حلقت في سماء العلاقات المصرية الليبية إبان فترة حكم القذافي... على الجانب الآخر... تفهمت مواقف حكومة الخرطوم في عام 2011 من السماح بنقل السلاح عبر أراضيها إلى داخل ليبيا لدعم الثوار ضد القذافي...

ومثلما سبق القول، كان القذافي يمثل شخصية مركبة معقدة لها مواقفها التي تبدو وكأنه يدافع عن الإسلام أو الوجود العربي في القارة الإفريقية، لكننا كنا نشعر أن الكثير من الدول الإفريقية، وبالذات المجاورة لليبيا، تسعى للاستفادة من الأموال الليبية، وإن كانت تعبر لنا دائمًا عن استخفافها بالمفاهيم والتوجهات والأداء الليبي على مستوى القارة...

وهو ما كان يسيئنا كعرب... وكثيرًا ما حاولنا توظيف بعض مظاهر النفوذ الليبي لخدمة بعض الأهداف المصرية المباشرة... لكننا لم نحقق الكثير في هذا المجال... كان الليبيون يرفضون كل العروض المصرية للتعاون مع مصر ثلاثيًا على مستوى العمل الاقتصادي والفني في إفريقيا... وكثيرًا، ما رصدنا إنفاقًا هائلًا تتضاءل معه مواردنا ولكن بدون عائد مقابل... كان الأمر مجرد إهدار لثروة ليبيا البترولية... كان القذافي يهتم بالمشاركة في القمم الإفريقية... وكنت أرصد العدد الكبير من الطائرات العملاقة التي تصل إلى المدينة التي تستضيف المؤتمر... وكثيرًا ما تصورت النفقات الباهظة التي تنفق دون حساب...

أصبحت ليبيا، بداية من عام 2004 تستقطب بشدة الاهتمامات الأوروبية والغربية لتحقيق الوجود الاقتصادي على الأرض الليبية؛ خاصة بسبب النفط والغاز القريبين من أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وللاستفادة من المشروعات الكبرى التي قررت ليبيا عندئذ الانطلاق فيها... من هنا قام الرئيس شيراك وكذلك ساركوزي بزيارات إلى ليبيا، وكذلك رؤساء الحكومات البريطانية والإيطالية وغيرهم، وتمت دعوة القذافي لباريس وروما وموسكو وغيرها... ومع ذلك كانت شكواهم مستمرة وبشدة للرئيس مبارك من تصرفات القذافي معهم حتى إنهم كثيرًا ما وصفوه بالخبل بحركات أيديهم ووجوههم دون النطق حرفيًا بالكلمة... وكان القذافي يتصدى لمشروع ساركوزي في السعي من أجل إقامة الاتحاد من أجل المتوسط رافضًا الفكرة وأنها، ومعها مشروع برشلونة، مجرد محاولة أوروبية للهيمنة... وكثيرًا ما حاولت، بطلب من الرئيس مبارك، أثناء الاجتماعات الثنائية بينهما أو بناء على إيفادي من قبل الرئيس إلى مقابلة القذافي والتحدث إليه لعدم تعويق المشروع والعمل ضده... وكان من جانبه يطرح فكرة مقابلة هي توسيع إطار مجموعة عمل غرب المتوسط المسماة 5+5 ، والتي تشكلت من خمس دول أوروبية متوسطية بغرب البحر مع دول شمال إفريقيا عدا مصر... طالبًا إضافة كل من مصر واليونان لها والانطلاق بها في تعاون بناء يتفادى المشكلات الضاغطة على البحر الأبيض، وفي مقدمتها المسألة الفلسطينية وإسرائيل وأوضاع لبنان وغيرها... وكنا من جانبنا لا نمانع من تأييد جهد القذافي مع عدم التناقض مع فلسفة برشلونة أو الاتحاد من أجل المتوسط، لكن بعض الأطراف الأوروبية

كانت تبلغنا بأن دولًا عربية مختلفة بشمال إفريقيا قاومت بشدة انضمام مصر... بل وقام بعضهم بتسميتها لنا واتصلنا بهم ونفوا نفيًا قاطعًا ذلك... وكلما تحدثنا مع الليبيين حول ما يصل إلينا من أخبار... كانت الابتسامة الخافتة هي ردهم علينا... كنت أتابع تطورات البنية التحتية الليبية باهتمام، خاصة أنها تتيح لمصر المشاركة بشركاتها وبحجم عمالة كبيرة... وكثيرًا ما تناولت الأمر مع الرئيس فور عودتي من كل زيارة إلى طرابلس أو سرت أو المدن الأخرى بليبيا، وأن هناك تطورًا ومشروعات للموانئ والسكك الحديدية والإسكان والسياحة وغيرها، وكان يقول دائمًا إن الفساد والعمولات هي محور الاهتمام في الدائرة المحيطة بالقذافي...

طوال هذه الفترة لم يكن العراق بعيدًا عن متابعتي وتفكيري رغم الأذى الذي لحق بنا في فقدان سفيرنا والحملات التي تعرضت لها شخصيًّا... كان البعض في مصر يتحدث عن إهمالنا العراقَ، وأن هذا يجب ألا يكون منهجًا مصريًّا، حتى ولو كنا قد فقدنا سفيرًا مصريًا... لأن العراق من الأهمية الاستراتيجية التي تفرض عدم تركه فريسة للولايات المتحدة أو إيران أو كلتيهما...

وعلى الجانب الآخر كان البعض، في مصر أيضًا، يرفض عودة الظهور المصري إلى العراق مادام الاحتلال الأمريكي باقيًا فيه... وعلى الرغم من أن النظرة الاستراتيجية تجاه العراق كانت تفرض التفكير في عودتنا إليه بقوة، فإن العنصر الغالب الذي دفع بي شخصيًّا للانطلاق في اتجاه العراق، كان المصالح الاقتصادية التي رأيت أن مصر يمكنها أن تجد فرصًا لها ولشركاتها في بلد يعاد بناؤه، أو سوف يعاد بناؤه... وتناقشت مع الرئيس الذي كان - رغم حذره في مسائل أمن الأفراد والشركات - يحبذ فعلًا العودة المصرية للعراق... وبذا اتخذ قرارًا بالمضي في هذا الطريق... وعرضت الأمر على مجلس الوزراء المصري... وأرسلت دعوات إلى نواب الرئيس العراقي ورئيس الحكومة العراقية وكل الشخصيات ذات التأثير - لزيارة مصر وتكثيف الاتصالات معها... وقمت في السنوات التالية بعدة زيارات للعراق سواء في بغداد أو السليمانية أو أربيل... وكنت كلما قررت السفر... أرتب الأمر بهدوء وحتى لا تعلم زوجتي أنني ذاهب في هذا الصباح إلى العراق... من هنا كانت

تفاجأ بأن البعض يتصل بها قائلًا... إن أحمد بالعراق... وكثيرًا ما غضبت... لكنني كنت أخشى من إثارة مخاوفها... وكانت هذه الرحلات ترتب بحذر وحرص، ولا يخطر بها أحد في القاهرة، كما أنني كنت أقصر الأمر على وزير خارجية العراق في اتصال مباشر معه، نصل في الصباح المبكر... ونعود في منتصف الليل إلى القاهرة... وعاد سفيرنا... وتم افتتاح عدد 2 قنصلية مصرية في الشمال والجنوب... وأخذ قطاع التجارة والتشييد في مصر يتحرك بكثافة في اتجاه العراقيين، كما أتحنا الفرصة للعراقيين الاطلاع على قدرات شركات البترول المصرية في مجال الإنشاءات وخطوط الغاز والبترول والإصلاحات والمعدات وغير ذلك من عناصر فنية. وحاولنا تسوية كل الأوضاع المعلقة مع العراقيين منذ عهد صدام، وفي مقدمتها الديون العراقية لمصر... ووافق العراقيون على سداد كل مديونية الحوالات الصفراء للمواطنين المصريين الذين عملوا بالعراق في التسعينيات، لكن بغداد رفضت السداد الفوري لفوائد هذه المبالغ التي كانت تقدر بحوالي نصف مليار دولار واقترحت التفاوض بشأنها... ووافقنا... ثم طرح العراقيون موقفًا أدى إلى توقف كل هذا الجهد؛ إذ طلبوا أن نتنازل عن ديون القطاع الخاص المصري... وديونهم للقوات المسلحة المصرية، مقابل قبولهم سداد ديون الشركات الحكومية... واستشعرت أنه يصعب على أي مسئول مصري أن يوافق على المقترح العراقي... وتوقف الأمر.

كان الأتراك يتحركون بقوة على الأرض في العراق، ويستفيدون وشركاتهم من وجودهم عبر الحدود... كما أن إيران أخذت تتغلغل وتنتشر على المسرح العراقي... وقدرت من جانبي أن تعاوننا مع الأتراك والأمريكيين والسعودية قد يوفر لنا فرصًا في تحقيق وضعية مصرية ذات تأثير في علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع العراق وكذلك مع الإقليم الكردي الذي استشعرت، من خلال زيارتين له، أنه ينمو ويتحرك اقتصاديًّا بشكل ملحوظ.

ويعود موضوع إيران لكي يسيطر على التفكير السعودي في المناقشات المستمرة معنا... ونعقد الكثير من الجلسات النقاشية، والتي تستهدف قدح الأذهان في كيفية التفاعل مع الإيرانيين... ونقرر أن المواجهة يجب ألا تكون هي الخيار الوحيد لنا، بل إن استمرار الحوار والنقاش والتعبير عن الرؤى لهم تعتبر أيضًا من المسارات المهمة التي لا يجوز تركها... بل



وصل الأمر إلى عدم استبعاد عقد لقاء ثلاثي بين الملك والرئيس، ومرشد الثورة الإيرانية في توقيت مناسب وبعد أن تكون الأدوات الفنية قد أعدت له إعدادًا مناسبًا، ومنها على سبيل المثال دعم الجماعات الشيعية العروبية... وتقوية الحكومات التي بها أقليات شيعية ذات تأثير، وكذلك نصح أهل السُّنَّة في العراق للعودة للاهتمام بالمشاركة السياسية في كل ما يتعلق بالدولة العراقية وتأمين عروبتها الكاملة. وكثفت مصر من اهتماماتها ودعمها لمواقف دول الخليج.

كانت سوريا، خلال الشهور الأولى من عام 2008 تتحسب من شائعات ترددها المصادر الغربية من أنه لا ينبغي إتاحة الفرصة للرئيس الأسد أن يترأس القمة العربية في وقت تدور اتهامات عن احتمال وجود أصابع سورية في عملية اغتيال رفيق الحريري... وتنشط سوريا في الدفاع عن حقها في عقد القمة في دمشق... ثم أخذت توجه بعض الاتهامات إلى السعودية ومصر بأنهما تروجان لنقل القمة من دمشق... والحقيقة المؤكدة أننا في مصر لم نحاول أن نثير الأمر، ولم يفاتحنا أي طرف عربي في العمل من أجل رفض رئاسة سوريا للقمة...

وبقيت هذه الفكرة مع السوريين تثير ضيقهم تجاه مصر، وازداد الموقف تعقيدًا بعدم مشاركة الرئيس في القمة وعدم تكليفي برئاسة الوفد المصري حتى لا يكون هناك فرصة لحوار سياسي مصري/ سوري قد يضايق السعوديين الذين أوفدوا مندوبهم في الجامعة لتمثيل الرياض، في حين أرسلت مصر، وزيرًا مصريًّا....

تأزم الموقف في لبنان في بداية مايو 2008، وفجأة يقوم حزب الله بمظاهرة عسكرية فعالة تكشف سيطرته المطلقة العسكرية على المسرح اللبناني... وتتوارد إلينا في مصر أنباء عمليات عسكرية تهدد السنة وزعاماتها في لبنان، وأستشعر أن الأمر قد يخرج عن يد الجميع مما يؤدي إلى خطر سقوط الدولة اللبنانية في فوضى عارمة، أو تدخل إسرائيلي سافر في الشأن اللبناني... وأرى أن المخرج هو السعي من أجل التدخل الفوري للجامعة العربية للسيطرة على الموقف ووضع حد للمزيد من التدهور وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وأجري اتصالًا مبكرًا مع وزير خارجية السعودية صباح اليوم التالي لانفجار الموقف في بيروت...

وأخبره أننا سنطلب الآن انعقاد مجلس الجامعة، وعما إذا كانت السعودية ستتحرك معنا... وأوضحت اقتناعي بخطورة الموقف الداخلي وأن الأسلوب الهجومي العسكري الذي تنتشر به قوات حزب الله يهدد التوازن الحساس بلبنان... ويوافقني الأمير سعود الرأي... وتأتي موافقات الدول العربية... وتعبر سوريا عن عدم حماسها... وتتلفت حولها قطر بقلق... ونعد مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار وإدانة العمليات الهجومية وضرورة انسحاب أفراد الحزب من المناطق التي دخلوها... وندخل في مواجهة ممتدة تستمر لأسابيع وشهور مع سوريا المدعومة من قطر والسودان.

كان تقديري أنه سيكون مطلوبًا من الجامعة أن تدعو الأطراف الداخلية في لبنان لاجتماعات فيما بينها للتفاوض على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية ودون التهديد باستخدام القوة... وتحدثت مع الرئيس صباح يوم 10 مايو 2008 مقترحًا أن تقوم مصر بدعوة الأطراف للحضور إلى القاهرة للتفاوض فيما بينها وتحت إشراف لجنة عربية أو من خلال جهد مصري خالص... ولا يوافق الرئيس على الفكرة... بل يقول إنه يعرف اللبنانيين جيدًا؛ إذ إن مثل هذه الوساطة ولكي تتوصل إلى تسوية... فإن تكلفتها المالية ستكون باهظة... وكنت أعتقد أنه يشير إلى ما تحملته السعودية في تحقيق اتفاق الطائف في عام 89... ولم أجادل... وفي المساء اقترح وزير خارجية قطر استضافة الدوحة للاجتماعات اللبنانية التي طالبت بها الجامعة العربية وتحت الإشراف العربي... وتبذل قطر جهدًا جادًّا وتحقق اتفاقًا يوفر لحزب الله وسوريا كل طلباتهما تجاه لبنان... ويعبر الرئيس عن استغرابه من قبول بقية الأطياف اللبنانية هذا الاتفاق وبنفس العناصر التي كانت ترفضها سابقًا... ونعلم أن قطر أنفقت مبالغ طائلة لإقناع كل القوى الداخلية بالقبول... ويتردد أن السعودية ضغطت على سعد الحريري للموافقة على الاتفاق رغم احتدام الجدال السعودي السوري حول لبنان، وبخاصة أثناء انعقاد سلسلة الاجتماعات الوزارية العربية التي عقدت على مدى الأزمة اللبنانية وارتباطها بموضوعات المحكمة الجنائية الدولية بخصوص اغتيال الحريري..

كانت العلاقات بين الرئيسين السوري والمصري في تدهور، خاصة وقد استشعر الرئيس مبارك الأذى الشديد لعدم قيام الرئيس السوري بتعزيته في وفاة حفيده... كان يقول «لم



يعزني شخصيًّا رغم أنني شاركت في جنازة شقيقه... فقط قرينته اتصلت بزوجتي بعد عشرة أيام للتعبير عن تعازيها في الحفيد»...

وتقوم القوات الأمريكية بالعراق بتصعيد الموقف بالقيام بعملية عسكرية بالقوات الخاصة للقبض على عناصر جهادية عربية أو عراقية داخل الأراضي السورية على الحدود مع العراق، وتقوم إسرائيل بإغارة جوية على منشأة سورية في شمال غرب سوريا... ويتردد أن القاذفات المقاتلة الإسرائيلية طارت داخل المجال الجوي التركي لكي تصل إلى أهدافها داخل سوريا بالقرب من الحدود التركية... ويتجاهل السوريون أمر تركيا... وتكشف الأسابيع التالية للغارة أنها كانت تستهدف منشأة نووية تقيمها سوريا بالتعاون مع كوريا الشمالية... ويقوم الأمريكيون بإطلاعنا على كل التفاصيل بمبادرة منهم... وفي خضم هذا الموقف يطرح الرئيس اليمني اقتراحًا ينقله لنا بناء على طلب من الرئيس الأسد بأهمية بناء الجسور بين مصر وسوريا وأن يلتقي وزيرا خارجية البلدين أو رؤساء المخابرات للبحث في كيفية إنهاء الخلافات... ولا يتحمس الرئيس... وتعقد القمة الاقتصادية العربية في الكويت في فبراير 2009، وفجأة يطرح الملك عبدالله بن عبدالعزيز مبادرته في مصالحة سوريا ونسيان الخلافات حماية للموقف العربي ونتيجة للهجوم الإسرائيلي على غزة... وتعكس تعليقات الرئيس المصري أنه تأذى من التحرك السعودي المنفرد الذي أطلقه الملك السعودي دون تنسيق مسبق معه... ويضطر إلى أن يقول في حديث له معي إنه اضطر إلى أن يقف مع السعودية أثناء توابع أزمة الهجوم الإسرائيلي على لبنان؛ لأنه كان يرى ويرصد عمق مشاعر الضيق الشديد لدى الملك السعودي تجاه الرئيس السوري، والذي وصفه بهذا «الشاب الأرعن»... ويضطر الرئيس إلى الاشتراك في غداء عمل بالكويت بالمشاركة مع الملك عبدالله والرئيس السوري... ورغم ضيقه الشديد من المبادرة السعودية المنفردة فقد قبل، حماية للمصالح المصرية مع السعودية بعقد اجتماع رباعي مع رئيس سوريا وأمير الكويت وملك السعودية في الرياض... ولم يسفر عن تغيير كبير في العلاقات بين الرئيسين المصري والسوري، وإن كان قد فتح الطريق لما بدا وكأنه استعادة العلاقة السعودية السورية إلى سابق عهدها...

كان الاقتراح السعودي بالدعوة لهذا الاجتماع الرباعي قد تضمن في الحقيقة دعوة أمير قطر أيضًا... وهو ما رفضه الرئيس المصري بحزم احتجاجًا على موقف قطر ومحطة الجزيرة من الهجوم على مصر إبان أزمة الحرب ضد غزة في نهاية ديسمبر 2008 والأسابيع الأولى من يناير 2009 وهو ما سوف أتعرض له في الفصل الخاص بالنزاع العربي الإسرائيلي وجهود التسوية الفلسطينية. وفي إطار تقييمي للموقف العام بالمنطقة، فقد كنت أرصد ما وصفته بأنه هجوم مستمر من قبل من سميتهم بالقوى الثورية والمتمثلة في كل من إيران/ سوريا/ حزب الله/ وحماس وقطر على محور مصر/ السعودية/ الإمارات/ الأردن... وأن هذا المحور وطوال الوقت يبقى في موقف الدفاع رغم اجتماعات التنسيق المستمرة سواء من قبل وزارة الخارجية أو الإعلام أو رؤساء أجهزة المخابرات للدول الأربع...

وحاول السعوديون إصلاح ذات البين بين مصر وقطر، فيقوم الأمير سعود، والأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس المخابرات السعودية بدعوة وزراء خارجية ورؤساء مخابرات مصر وقطر لاجتماع ثلاثي في الرياض لتسوية الخلافات المصرية القطرية... وأتعرض إلى موقف قطر في إشارة موجزة بالقول إنهم حاولوا عقد قمة عربية استثنائية أثناء غزو إسرائيل لغزة دون تنسيق مسبق مع مصر... بل تم تجاهلنا طوال يوم كامل وهم يجرون الاتصالات مع دول عربية كثيرة قبل أن يتحدث الأمير مع الرئيس في مساء يوم أجرى خلاله القطريون أكثر من عشرة اتصالات مع غيرنا مما استفزنا... وقررنا بالتالي عدم التعاون معهم مما أجهض القمة مثلما سوف أرويه في الفصل الخاص بالنزاع العربي الإسرائيلي، مثلما سبق قولي... ويفشل الاجتماع في تسوية الموقف بين مصر وقطر... ويشير القطريون إلى اتهامات قديمة بأن مصر تآمرت على أمير قطر وحاولت استبداله في عام 1995... وينفي عمر سليمان بشدة الأمر... ويزداد ضيق الرئيس ويقرر عدم المشاركة في القمة العربية بقطر في نهاية مارس 2009...

ويستشعر الرئيس مبارك الرضا الشديد لنتائج الانتخابات اللبنانية ونجاح ائتلاف سعد الحريري لكسب الأغلبية، وينصحه بعدم السعي للحصول على منصب رئيس الحكومة، وأن يترك السنيورة في مكانه مع كون الشيخ سعد هو الشخصية القابضة على الموقف... ويتفق



معنا السعوديون... ومع ذلك يمضي سعد الحريري في طريقه للحصول على المنصب... ويخسر في النهاية في مواجهة التيارات المؤيدة من قبل سوريا/ حزب الله/ وقطر...

وبانعقاد القمة العربية في ليبيا في مارس 2010 تزداد الأمور تعقيدًا بين مصر وسوريا؛ حيث يطلب الرئيس السوري مجاملة الرئيس في الحضور إلى شرم الشيخ قادمًا من سرت مع انتهاء القمة للسؤال عن صحته بعد عملية جراحية كبيرة أجراها في فبراير 2010... ونطلب من السوريين إعطاء فرصة له لكي يستعيد صحته ثم نقترح عليهم موعدًا محددًا باليوم والساعة للحضور إلى القاهرة... ويغضب السوريون ويعتبرون الأمر وكأنه استدعاء... ولا تتم المصالحة... وتبقى الأمور بين مصر وسوريا دون تطور حتى يغادر الرئيس مبارك السلطة.

وبقيت أفكر مليًّا في هذه العلاقة المعقدة بين الرئيسين، والتي كان لها انعكاساتها السلبية للغاية على علاقات البلدين لفترة ثلاث سنوات أو أكثر... عملت خلالها على إبقاء صلات التواصل مع السوريين في المسائل المتعلقة بالتسوية الفلسطينية، وإقناعهم بالحضور في اجتماع أنابوليس المعني بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وكذلك في تقديم الكثير من النصائح لهم في علاقاتهم مع القوى الغربية..

واليوم أقول إنه لا شك أن مصر وسوريا كانتا تتبنيان سياسات متعارضة في علاقاتهما بإيران أو بالولايات المتحدة، لكن احتدام التنافس في الشرق الأوسط في هذا التوقيت وارتباط الأمر بظهور الانتشار الإيراني القوي على المسرح اللبناني والإسلامي والشد والجذب بين إيران والقوى الغربية بخصوص الملف النووي الإيراني - كان له تأثيراته المباشرة على توجهات الرئيسين المصري والسوري... ومع ذلك يجدر القول إنه كان ينبغي أن يبقيا على الحد الأدنى من العلاقة الشخصية والعمل المشترك المصري/ السوري حفاظًا على مصالح عربية لها أهميتها... وهكذا يلاحظ القارئ الكريم ذلك الأثر الهائل للعلاقات والحساسيات الشخصية بين القادة العرب في التأثير على مجريات الأحداث... وذلك بالطبع دون إغفال الاختلافات في تقدير المصالح الوطنية لكل دولة... وكل نظام حكم... وتباين الارتباطات الإقليمية والدولية الحاكمة لهذه المواقف.

لم يكن من بين اهتماماتي متابعة المسائل الرياضية والمنافسات بين مصر والدول العربية والإفريقية، رغم أنني، على الجانب الآخر، كنت أتحسب دائمًا من أن يؤدي هذا التنافس إلى حادث قد يقع ويكون له انعكاساته على علاقاتنا بدول شقيقة أو صديقة... وهذا فعلًا ما حدث مع الجزائر الشقيقة التي كنت أشعر أن أي منافسات معها في أي لعبة قد يكون لها عواقبها الضارة في نفسية الشعبين.

لقد اتسمت العلاقات بين البلدين، والرئيسين، وعلى مدى سنوات بالعمل المشترك البناء، كما أن مصر وجدت في الجزائر شريكًا اقتصاديًا مهمًا مما أدى إلى قيام شركاتنا العامة والخاصة باستثمارات كبيرة في الجزائر وحصولها على تعاقدات ذات أهمية للاقتصادين المصري والجزائري... ثم يقع المحظور... وتتوتر العلاقة بسبب التنافس على المشاركة في كأس العالم لكرة القدم لعام 2010 في جنوب إفريقيا... ونشهد مأساة سخيفة نتيجة لمباراة تعقد في القاهرة... حيث يقوم البعض بإلقاء بعض المواد الصلبة على أتوبيس يحمل الفريق الجزائري من المطار إلى الفندق ويصاب بعض اللاعبين بجراح... وتنفي القاهرة، لغرابة الأمر، المسئولية وتدعي أن اللاعبين أوقعوا الجراح بأنفسهم... وألاحظ أن الرئيس يتحدث باقتناع بأن هذا فعلًا ما وقع وأقول رأيي في الأحداث بأسلوب هادئ لكنه يصمم على رؤيته طبقًا لما ينقله له البعض... وتفوز مصر في مباراة القاهرة ويتفق على عقد مباراة ثالثة لحسم المنافسة بالخرطوم، بناء على اقتراح مصري، وتتوارد إلينا أخبار من الجزائر والسودان أن الجمهور الجزائري المعروف عنه العنف يستعد للهجوم على المصريين، سواء الفريق المصري أو الجمهور المشارك... وتأتي تقولات بأن الجزائريين يشترون أسلحة بيضاء من الخرطوم... ونبدأ في تحذير السلطات السودانية مما هو قادم... وتصلنا تأكيدات بأن السودانيين سيفرضون قبضة حديدية في تأمين الفريقين وجمهورهما... وأتحدث مع الرئيس، أثناء مناسبة استلامه لأوراق اعتماد عشرين سفيرًا بالقاهرة... وأقول إن الموقف حساس وأخشى أن تكون التقارير الواردة صحيحة... من هنا تناولت معه فكرة إيفاد ألفي فرد من القوات المسلحة بالملابس المدنية لمجرد تأمين الجمهور المصري المسافر بالآلاف... ويفكر في الأمر، ثم يقول هذا أمر خطر للغاية لأنهم قد يسببون مذبحة إذا ما وقعت حادثة ولو صغيرة وأسلم له



بحكمة الرأي... ونشكل مجموعة عمل مصرية من كل الجهات المصرية المسئولة عن متابعة المباراة... وتحدث المباراة... وتدور وقائع في الملعب وشوارع الخرطوم وأم درمان ويتردد كذبًا بأن الجزائريين يقتلون المصريين... وكانت تقارير غير صادقة أو على الأقل لم تكن دقيقة وتهتز العلاقة بين البلدين والشعبين ونقع في أخطاء جسيمة سواء على مستوى أداء الإعلام المصري الرسمي أو الخاص... ونتصرف سياسيًا بشكل يكشف شعبوية المواقف السياسية التي نتبناها... وتستمر الأزمة شهورًا ونتعرض لخسائر اقتصادية جسيمة...

وكشف الأداء المصري، أثناء الليلة التي عقدت فيها المباراة بين الفريقين المصري والجزائري بالخرطوم، وقبلها في مباراة القاهرة، ضعف السيطرة وديماجوجية الأداء، إلى حد أن رئيس الجمهورية كان يدير الموقف بمفرده من منزله بتعليمات تصدر منه مباشرة إلى وزير الإعلام المصري الذي هدد بإرسال قوات مصرية إلى الخرطوم... أو المخابرات العامة التي استخدمت كقناة اتصال تطلب من السودانيين التدخل في موقف لم يتسببوا فيه... وأخذ الإعلام المصري في توجيه الإساءات للجزائريين... وأعتقد أنه كان البادئ... ومع تدهور الوضع الأمني، كتبت للرئيس في 21/11/2009 أقول... «إن تقديري أن استمرار الخط الإعلامي الحالي - الذي يعج بإساءات متنوعة للجزائر - لا يفيد أي طرف ويعطل من قدرتنا الدبلوماسية على احتواء الأزمة مع الطرف الجزائري الرسمي بما لذلك من تداعيات على مواطنينا هناك ويسيء إلى صورة مصر الخارجية بأكثر مما يفيدها على وجه القطع»... وطلبت في خلاصة المذكرة أن تسعى وزارة الإعلام المصرية للسيطرة على الموقف... وكانت للأسف مرحلة حزينة من العمل الإعلامي كشفت ضعف أداء الدولة المصرية وشعبوية الحكم. وقررت السفر، واللواء عمر سليمان إلى الخرطوم في نهاية نوفمبر 2011 لكي ننقذ علاقاتنا مع السودان التي طالها الهجوم والسخافات الإعلامية المصرية... وكشفت الزيارة عن أسى سوداني من تصرفاتنا تجاههم وتجاه الجزائر ومع ذلك اجتهدت الخرطوم من أجل تسهيل استعادة العلاقة المصرية الجزائرية التي أعتقد أنها ستحتاج لسنوات لكي تستعيد حيويتها، وذلك رغم اهتمامي بتشجيع الرئيس مبارك بالسفر إلى الجزائر في أول مناسبة تتاح للعمل على تجاوز الموقف... ويتوفى شقيق الرئيس الجزائري... وتتاح الفرصة لكي نعمل على تجاوز هذه المأساة غير المفهومة، ويسافر الرئيس

مبارك للتعزية وتستقبله الدولة الجزائرية ... وليس الشعب الجزائري... بالترحاب... إن هناك فروقًا كبيرة بين مصر والجزائر سواء بالنسبة لتأثيرها على المستوى العربي أو العالمي لكننا يجب أن نحرص دائمًا على عدم إهانة أي طرف عربي أو التعالي عليه... وإلا فإن الخسائر ستكون هي النتيجة التي تلحق بنا... ولقد كان ذلك هو نهجي دائمًا في علاقاتنا العربية... إلا... ربما... في حالة واحدة خاصة بدولة قطر التي استشعرت أنها تستهدف تحديدًا الدور والفاعلية المصرية على المستوى العربي، وهو ما لا يمكن السماح به تحت أي ظرف من الظروف، ومن ثَمَّ كان التصدي لسياساتها تجاهنا.

وفي مارس 2010 تعقد القمة العربية في ليبيا... ويتقدم الليبيون بمقترح إقامة اتحاد للدول العربية بدلًا من الجامعة العربية... وأتبين فورًا أن الهدف هو إضعاف الدور والتأثير المصري وعلاقته بالجامعة العربية... كان الحديث القطري والجزائري يتمحور حول أهمية تدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية؛ بحيث لا يكون حكرًا على مصر... وطلبت من الرئيس أن نتخذ مواقف حادة للتصدي لهذه المناورات، لكنه فضل هدوء التعامل وهو ما رأيته يتهدد مصالحنا... وقام أمير قطر بطرح فكرة النظر في المقترح الليبي الذي كان يطالب أيضًا بتعيين وزراء خارجية/ ودفاع/ وتجارة خارجية لاتحاد الدول العربية... واقترح القطري أن تشكل لجنة من كل من قطر/ ليبيا/ اليمن لمعالجة مسألة تطوير العمل العربي المشترك وموضوع اتحاد الدول العربية على نمط الاتحاد الإفريقي... وأستغرب أن مقترحًا بهذا الهدف لا يتضمن اسم مصر التي تستضيف الجامعة العربية... وأبلغ الليبيين برسالة حادة... بأننا سنجهض الفكرة ماداموا لا يأخذوننا في حسبانهم... كان رئيس الوزراء المصري يجلس في مقعد مصر ولا يرغب في الدخول في مناقشات حادة مع الليبي أو القطري... لكنه وتحت ضغط هذين الطرفين علينا أثناء الاجتماع فقد اضطر لاتخاذ مواقف حادة بناء على توصيتي..

واضطر الليبيون والقطريون إلى توسيع اللجنة لكي تشمل كلا من مصر... دولة الضيافة... والعراق صاحبة القمة التالية التي لم تعقد في عام 2011 التي كان المنتظر أن تدرس أعمال هذه اللجنة...



كان من الأمور الكاشفة أيضًا في هذه القمة العربية في مارس 2010... أن القذافي طرح فكرة مواجهة إسرائيل عسكريًّا في ضوء استمرار احتلالها للأراضي العربية ويتصدى له بشار الأسد قائلًا إن سوريا لا تستطيع الدخول في مواجهة مسلحة وأن الأمر ليس من مصلحة العرب... وأخذ الوفد الفلسطيني برئاسة أبو مازن رئيس فلسطين ينظر إلى السوريين وبقية العرب... نظرات ذات مغزى ومعنى...

وتحدث أمين عام الجامعة العربية عن المقترح المقدم منه والخاص بإقامة مشروع دول جوار الجامعة العربية الذي سبق أن تحدث به معي في عام 2009... وكنت أعي أهمية المشروع من أجل تطوير فاعلية الجامعة وتأثيرها وامتداده إلى الحزام المحيط بالدول العربية في إفريقيا وآسيا... وكنا بالخارجية المصرية ندرس الأمر بقدر من النظرة الإيجابية، وإن كانت تتطلب في الوقت نفسه المزيد من الدراسة المدققة لتوابع إطلاق الفكرة وتنفيذها وتأثيراتها على علاقات الجامعة بمناطق النزاعات... وهي كثيرة في الجوار العربي المباشر...

ورفض الرئيس الفكرة واقترب من الصدام مع عمرو موسى أمين عام الجامعة... وقال لي إنه يعلم أن القصد من ذلك الطرح هو إضافة إيران إلى المنظومة العربية وخطورة توسيعها حاليًّا لتشمل دولًا مثل تركيا والباكستان وغيرهما... ورفض السعوديون أيضًا هذا الطرح... وتوقفت المسألة... ربما مؤقتًا...

وأعود إلى العلاقات مع قطر في النصف الثاني من عام 2010م إذ يتوارد إلينا معلومات عن مشروع قطري ضخم من أجل بناء خط للغاز يربط قطر بتركيا عبر السعودية ودول في المشرق، ولكي ينتهي في نقطة لقاء مع خطوط الغاز القادمة من أواسط آسيا وأذربيجان في الأراضي التركية وصولًا إلى شرق وغرب أوروبا سواء في مسارات برية أو بحْرية في البحر الأبيض أو الأسود... ونقدر أن هذه الفكرة قد يكون لها تأثيراتها السلبية على وضعية مصر الساعية إلى أن تكون أيضًا ذات شأن في مسائل الغاز وأنابيبه والربط مع تركيا... ونتحرك في هدوء مع السعودية ونطرح عليها فكرة أن تربط موافقتها على الخط بأهمية المرور داخل الأراضي أو المياه الإقليمية المصرية... ويوافق الملك عبدالله فورًا على السعي المصري... ويبقى الاقتراب من قطر... ويوفد الرئيس مبعوثًا رئاسيًّا مصريًّا... ويعبر القطريون عن

استعدادهم البحث في المسألة... مما يشجع الرئيس مبارك على السفر إلى قطر في أكتوبر 2010 ويحصل على موافقة مبدئية من أمير قطر على المطلب المصري... وكنت أتابع على مدى عام 2011 عمليات تفجير خط الغاز العربي في أراضي سيناء.... وأستشعر الحزن والأسى لتأثير هذه التفجيرات على توقف هذا المشروع القطري/ السعودي/ المصري/ التركي... وأثق أن الخسارة كبيرة وستبقى مع مصر لعقود...

لقد تعلمنا، ولعقود ممتدة، أن علاقات مصر مع عالمها العربي - تمثل دائرة أولى للحركة الاستراتيجية، تستهدف الدفاع عن أمن وسلامة هذا الإقليم الذي كان تحت الضغط طوال ألف عام، سواء من أواسط آسيا أو القارة الأوروبية... وحملت مصر هذه الرسالة بنجاح أحيانًا... وفشل أحيانًا أخرى... لكن المهم في تقديري أن مصر لم تتنبه للتغيرات الهائلة، على مدى الفترة من هزيمة 67 حتى اليوم، والتي أخذت تزحف على الإقليم العربي... ما بين المحيط والخليج سواء في علاقاته بالجيران من أصحاب التأثير مثل تركيا وإيران أو القوى الكبيرة، وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في اهتماماتها بمصالحها البترولية والغازية... كان النمو الاقتصادي والثروة المالية لدول الجزيرة غير مسبوق في تطوره ومساره... مع تمسكه بمفاهيم اجتماعية تقليدية تنتشر في الإقليم الذي أصبح يستشعر أن هناك حربًا تدار أو انزلاقًا غربيًا جديدًا للصدام مع الإسلام... واقترنت هذه التطورات في رؤيتي، ونتيجة لضغوط داخلية مصرية بالغة التعقيد، بشعور القاهرة أن المشاكل التي تواجهها داخليًا وخارجيًا تضعها في موضع غير مريح في علاقاتها ببقية أطراف الإقليم، وبخاصة إذا ما وجد لدى البعض طموحات لكي يلعب دور التأثير أو الهيمنة على العمل العربي... وربما توظيفه في اتجاهات تفرض الشكوك حولها وفيها... وكان هذا هو الموقف الذي واجهته شخصيًا بدءًا من عملية غزو لبنان في عام 2006 وحتى مغادرتي لمهام مسئولياتي في مارس 2011... لكن يبقى اقتناعي الدائم أن عناصر القوة التقليدية في المجتمع المصري وعبقرية موقعها وتاريخها عبر القرون وثقافتها وقوتها الناعمة... كلها أعمدة تشكل الدور المصري المستمر على مستوى الإقليم العربي والإسلامي/ وفي اتجاه العالم أجمع.

الفصل العاشر
مصر وتحديات الإقليم

لا يمكن لمن يرغب في تناول الوضع الإقليمي بالشرق الأوسط، من وجهة النظر المصرية، إلا أن يتعرض لعدة أولويات تعكس الاهتمامات المصرية تجاه الإقليم... وبطبيعة الأحوال، تقفز إلى المقدمة إشكالية النزاع العربي/ الإسرائيلي والسعي المتواصل على مدى مائة عام للتوصل إلى تسوية للمسألة الفلسطينية... وهي ستكون موضوعًا لفصل خاص بها. ولما كنا قد تعرضنا لموضوعات مصر والإقليم العربي في فصل سابق فلا يبقى أمامنا سوى محاولة معالجة علاقات مصر بالقوى الإقليمية الرئيسة في الشرق الأوسط، وهي بخلاف إسرائيل الخارجة عن الإطار العربي الإسلامي، كل من تركيا وإيران اللتين لهما مساهماتهما المهمة على مدى تاريخ المنطقة سواء في العصر الإسلامي أو قبله ولقرون ممتدة... ولما كان من غير الممكن أيضًا أن يقتصر التناول على علاقات مصر بالدول والمجتمعات الرئيسة في المنطقة الواقعة بين غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط - فقد كان من الأهمية بمكان أن نتعرض في هذا الفصل إلى مسائل أخطار التسليح النووي وأسلحة الدمار الشامل وجهود التخلص منها وحظرها، خاصة أن مشروعًا نوويًّا إسرائيليًّا كاملًا يهدد الإقليم ودوله وشعوبه، وفي الوقت نفسه يحفز دوله إلى أن تنظر، وبأساليب مختلفة، في كيفية مقاومته.



ومع الحديث عن الشرق الأوسط الإسلامي غير العربي، تقفز تركيا ولا شك إلى المقدمة بعلاقاتها القديمة التاريخية مع مصر... وأعتقد أن جميع المصريين درسوا في مناهجهم التعليمية معارك رمسيس الثاني مع إمبراطورية الحيثيين في آسيا الصغرى... ولعل هذه الاتفاقية الأولى المكتوبة في التاريخ الإنساني بين فرعون مصر وملك الحيثيين، والتي أنهت الحرب بينهما هي خير مثال لقدم هذه العلاقة التاريخية بين الإقليمين... مصر وآسيا الصغرى... وفي هذا الشأن، كثيرًا ما اصطحبت ضيوفي من أبناء مصر الزائرين لمقر الأمم المتحدة بنيويورك لمشاهدة هذا النموذج النحاسي الذي قامت تركيا بإهدائه إلى الأمم المتحدة والمنقول عن تسجيل على الصخور، اكتشف بالأناضول معاهدة بين الحيثيين ومصر... ووضعته الأمم المتحدة في موقع ظاهر بالممر الرئيسي الذي يربط بين كل من مجلس الأمن/ المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ مجلس الوصاية... وقاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة...

على الجانب الآخر، فإن دراسة ومتابعة علاقات مصر بالإقليم تفرض أيضًا أن تكون إيران في أولوية الاهتمامات، وذلك ليس فقط للتأثير الإسلامي الإيراني على مسار التاريخ والحضارة الإسلامية وعلاقة هذين القطبين مصر وإيران ومساهماتهما في بناء هذه الحضارة، ولكن أيضًا للاتصال القديم بين البلدين والموقعين ونقاط التماس بين الإمبراطوريتين قديمًا، وكذلك الغزو الفارسي لمصر في العصور السابقة للإسلام.

لقد أتيت من مدرسة دبلوماسية مصرية تؤمن بأهمية، بل حيوية أن تسعى مصر لإقامة مثلث تعاون نشط بينها وبين تركيا وإيران لخدمة ليس فقط إقليم الشرق الأوسط وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية له، بل أيضًا لتأمين هذا الإقليم الإسلامي الكبير ضد التدخلات الخارجية. وعلى مدى عملي الدبلوماسي، كنت أتابع باهتمام علاقات مصر بهذين الطرفين المهمين، سواء أثناء فترة الحكم الناصري وسوء العلاقة بين القاهرة وطهران وأنقرة أو خلال فترة حكم الرئيس السادات وتحسن العلاقة المصرية مع كل من تركيا وإيران حتى بَدْءِ الثورة الإيرانية... كانت تناقضات الرئيس عبدالناصر مع الولايات المتحدة وحلف الأطلسي ومفهوم سياسة الاستيعاب الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي لها انعكاساتها على هذه العلاقة الصعبة بين مصر والطرفين... ومع وقوع التحول في السياسة الخارجية المصرية مع رئاسة الرئيس السادات، أخذت العلاقات تتحسن تدريجيًّا وإن لم يكن يجمعها إطار فكري واحد.

وكثيرًا ما قدرت، في سنوات نشأتي الدبلوماسية، أهمية إقامة محور مصري/ إيراني/ تركي يفرض ثقله في مواجهة إسرائيل، وبخاصة بعد هزيمة مصر في عام 67... كنت أفكر دائمًا في التوءم الإيراني/ التركي وكيف يمكن توظيفه لخدمة المواجهة ضد إسرائيل من خلال إطار إسلامي نشط للتعاون في كل المجالات... ومع ذلك... للأسف فقد كان يغيب عني المنطلقات التي تحكم هذين الطرفين تجاه ليس فحسب الإقليم ككل متكامل - باعتباره المنطقة الإسلامية - ولكن أيضًا في مواجهة القوى العظمى التي كانت تحكم تأثيراتها وسياساتها تصرفات تركيا وإيران في مواجهة بقية القوى الإسلامية.

كانت إيران الصفوية تتنافس مع تركيا العثمانية على النفوذ والسلطان في أواسط آسيا... وكذلك العراق والقوقاز... والاثنتان مع الإمبراطورية الروسية ولقرون ممتدة... وفي القرن العشرين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تبزغ المواجهة المتمثلة في الحرب الباردة وسياسة الأحلاف، ومن ثَمَّ انغماس إيران وتركيا في سلسلة من الارتباطات الرئيسة مع القوى الغربية وبما لا يدع مجالًا أو فرصة حقيقية لتعاون مصري/ إيراني/ تركي بالمفهوم المشار إليه بعاليه.

وتجيء الثورة الإيرانية في عام 79/ 80... وهي الفترة نفسها التي شهدت التوقيع على كامب دافيد بين مصر وإسرائيل وبرعاية أمريكية، وتختلف التحالفات والنظرة الاستراتيجية لكل من مصر وإيران... وتتحرك مصر لتطوير علاقات تاريخية، تعود للعصر العثماني، مع تركيا، وإن كان قد حكمها، ولسنوات طويلة، الصعوبات التاريخية بين سوريا وتركيا وحذر مصري تقليدي تجاه ما يمكن أن يهدد سوريا.

وعلى مدى أكثر من عقدين، كنت أرى أن مصر والجمهورية الإسلامية تحاولان بحذر ... ولكن بشكل دائم... تنشيط علاقة مصرية إيرانية مستقرة... وكلما اقتربنا من تحقيق انفراجة رئيسة في هذه العلاقات افترقنا... فقد كانت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بينهما منذ استضافة مصر لشاه إيران في عام 1980 بعد خروجه من إيران... ودارت على مدى سنوات بين سفراء البلدين في الأمم المتحدة، سواء في جنيف بشكل أساسي أو كل من نيويورك وفيينا، حوارات تستهدف استعادة هذه العلاقات الدبلوماسية وما يتبعها من

تعامل تجاري واقتصادي واستثماري... لكن عقبات كثيرة كانت تقف في مواجهتها... ويأتي في مقدمتها الفورة الثورية الإيرانية التي تقاوم فكرة تطوير العلاقة مع مصر التي تنهج مفهوم السلام مع إسرائيل طبقًا لاتفاق كامب دافيد... ويقترب البلدان... مصر وإيران... في عام 2003 من الاستعادة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية، أخذًا في الاعتبار أنه كان قد سبق ذلك تطوير العلاقة من بعثة لرعاية المصالح في عاصمة كل طرف عام 1980 إلى إقامة بعثة للعلاقات في عاصمة الآخر... وهي مرحلة أكثر تقدمًا من بعثة رعاية المصالح... وأصبح يرأس كل بعثة شخصية دبلوماسية بدرجة سفير... وكنت أتابع من نيويورك في عام 2003 مشروع اتفاق توصل إليه الجانبان وأصبحا على وشك إعلانه رسميًّا... ثم توقف فجأة بعد إحساس الرئيس المصري أن إيران لن تغير مناهجها تجاه مصر... وفي هذا السياق يجيء تعييني وزيرًا للخارجية في عام 2004 لكي أتعامل مع هذا الملف الإقليمي المهم ببعديه الإيراني والتركي... ولكن في إطار جديد بسبب الغزو الأمريكي للعراق ووجود القوات الأمريكية في عاصمة الرشيد والتهديدات التي كانت تستشعرها سوريا من هذا الوجود الغربي عبر الحدود العراقية/ السورية... ومن ثم استمرار... بل تعزيز التعاون السوري/ الإيراني في هذه المواجهة مع الولايات المتحدة التي أصبحت هي الأخرى على حدود إيران سواء من الغرب مع العراق أو في اتجاه الشرق مع أفغانستان... ويبزغ الملف النووي الإيراني بتأثيراته في تعقيد الوضع العام بالمنطقة، خاصة أننا في مصر كنا نربطه بشكل وثيق مع القدرات النووية الإسرائيلية العسكرية والسعي المصري الدءوب منذ عام 1974 لإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي وضرورة انضمام كل أطراف هذا الإقليم إلى معاهدة منع الانتشار النووي.

كان يجمعني منذ بداية عملي في عام 2004 علاقات تقوم على الاحترام المتبادل مع كل من وزيري خارجية تركيا وإيران اللذين التقيتهما خلال عامي 2004 و2005 أكثر من مرة سواء في القاهرة/ شرم الشيخ/ إسطنبول/ طهران/ عمان أثناء المشاركة في الاجتماعات الوزارية لدول جوار العراق ومصر/ وكذلك في اجتماع شرم الشيخ لهذه المجموعة، ومعها الدول الثماني الصناعية وأطراف أوروبية وآسيوية أخرى... وأوضحت

هذه الاجتماعات اهتمامي وقريني التركي عبدالله جول، قبل انتخابه رئيسًا للجمهورية التركية، بالعمل من أجل نقل هذه العلاقات إلى إطار استراتيجي متكامل... كانت تركيا ذات الكتلة السكانية التي تقترب من مصر، وبموقعها المتميز للغاية وارتباطاتها الآسيوية مع الشعوب والدول الناطقة بالتركية في أواسط آسيا... وامتداداتها الإسلامية... وسعيها الدائم للارتباط بالاتحاد الأوروبي - كانت ترى في مصر قرينًا قويًا ذا تأثير على المستوى العربي/ الإسلامي....وكذلك في البحر الأبيض المتوسط والارتباطات الاقتصادية مع أوروبا خلال اتفاقية المشاركة المصرية/ الأوروبية التي مثلت بالنسبة لتركيا فرصة ملائمة لاختراق الأسواق الأوروبية عبر اتفاقات تركية مصرية للإنتاج المشترك.

وأدى النجاح الاقتصادي التركي إلى فتح شهية القيادة التركية للانفتاح على الدول العربية في شموليتها... ولا شك أن التوجهات الإسلامية للحزب الحاكم ساقته، بطبيعة الأحوال، إلى تبني مواقف جديدة في العلاقة التركية/ الإسرائيلية التقليدية... وبدأت تركيا تعبر عن مواقف فيها التأييد للفلسطينيين ومطلبهم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية... ولقيت هذه المواقف الرضا من الدول والشعوب العربية... وزادت التجارة التركية مع المنطقة ككل... واستفادت تركيا فوائد جمة؛ خاصة أنها، بنهجها الجديد، لم تؤثر على علاقاتها أو عضويتها في حلف الأطلسي والتعاون مع العالم الغربي في كل المسائل الحيوية التي يهتم بها الحلف أو القوى الغربية.

كان راسموسن، رئيس وزراء الدانمرك، قد تسبب بمواقفه وتصريحاته في أزمة الرسوم المسيئة للرسول ﷺ ثم رشح بعد ذلك بسنوات سكرتيرًا عامًا لحلف الأطلسي... وناور الأتراك - أعضاء الحلف - وتحفظوا... وكان يمكنهم الاعتراض... فيسقط الترشيح... لكنهم صمتوا وحصلوا في المقابل على منصب كبير من مناصب الحلف مقابل عدم الاعتراض... وكانت تصرفاتهم ومواقفهم قابلة للفهم... ولم أكن أعترض... لكن المؤسف والمحزن أن الكثيرين في مصر والمنطقة العربية كانوا يتحدثون عن مواقف تركيا باعتبارها المثال الذي يجب أن يحتذى... وما هي في الواقع إلا مثال طبيعي للدول في سعيها لتحقيق مصالحها في هذه اللحظة الآنية من الزمن... والحقيقة فقد لاحظت في بداية عملي،



أنني كلما تناولت تركيا ومواقفها بالحديث مع الرئيس كانت ردود أفعاله تتسم بقدر من الحذر... وكان يقول: فلنمضِ في بناء العلاقة بحذر، وإن تجربته معهم تعكس اتجاههم لتحقيق مصالحهم دون التفات لمصالح قرنائهم... ومع ذلك فقد لاحظت أيضًا أنه ومع تطور العلاقة الاقتصادية المصرية التركية وأخذها أبعادًا مفيدة ولا شك للاقتصاد المصري الصاعد عندئذ، فقد أخذت تحفظاته تنزوي تدريجيًّا لصالح الانفتاح الكامل على تركيا... وتوثقت العلاقات بين البلدين، وفجأة يقع حدث يثير ضيقنا الشديد؛ إذ أعلنت تركيا، من خلال بيان صادر عن وزارة خارجيتها، أنها تحذر الدول التي وقعت اتفاقات لتحديد الحدود البحْرية مع جمهورية قبرص. من تنفيذ هذه الاتفاقات فيما يتعلق بالاستفادة من المناطق الاقتصادية الخالصة... وكانت وزارة البترول المصرية قد توصلت إلى اتفاق يمكنها بمقتضاه البحث في المياه العميقة المقابلة للساحل المصري والواقعة بين مصر وقبرص... عن ثروة الغاز والبترول في المنطقة... ويتحدث دبلوماسي تركي لسفارتنا في أنقرة بالقول إن الأسطول التركي قادر على فرض هذا التحذير... وأطلع على البرقية الواردة من سفارتنا في يناير 2007... وأتصور أنه تصرف أحمق من دبلوماسي غير واعٍ لعواقب ما تحدث به، وأكتب إلى، ثم أتحدث مع وزير خارجية تركيا الذي يتفهم سخافة ما تحدثوا به معنا ويقول: أرجو ألا نلتفت معًا لهذا الكلام... وتمضي وزارة البترول في عملها... ونتكتم نحن والأتراك على ما كان يمكن أن يعقد تطور علاقة اقتصادية وسياسية مهمة. ويطلب منا الأتراك أن نقوم معًا بتخطيط الحدود البحْرية ومناطق الاستخدام الاقتصادي الخالص فيما بيننا... ونوافق، وإن كنا نتحسب من الاقتراب من مناطق التماس اليونانية التركية مع مصر حتى لا نسمح لاختلافاتهما بأن تؤثر على مصالحنا معهما... وتتعمق العلاقات ونستمر نتحدث مع وزراء الخارجية الأتراك في كل المسائل الخاصة بالتعاون الاستراتيجي بين البلدين... وتتعدد الزيارات على أعلى المستويات.... ويقع الهجوم الإسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008 ويعبر الرئيس التركي للرئيس المصري عن عميق قلقه... ويوفدني الرئيس لكي نحاول التوصل إلى تفاهم مصري/ تركي نحقق من خلاله وقف إطلاق النار... وتكشف مشاوراتي في أنقرة عن ضيق رئيس تركيا من تصرفات إسرائيل، لكن رئيس الوزراء التركي أردوجان

يظهر الغضب الشديد ويتهم إسرائيل بأنها خدعتهم واستخدمتهم كقناة للتفاوض مع سوريا ثم ضربت الفلسطينيين... وفي يناير 2009 تزداد حدة عدائه لإسرائيل ويبدأ أيضًا بتوجيه الانتقادات لمصر التي طالبها ببذل المزيد... واعتقادي أنه لم يكن على اطلاع كافٍ بما نفعل أو ما نقوم به رغم كل محاولاتنا في إطلاعهم على كل التفاصيل المحيطة بالموقف... وتنتهي الأزمة وأشعر بالتباعد الشديد بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء أردوجان، وهو التباعد الذي استمر حتى خروج مبارك من السلطة... ومع ارتفاع وتيرة الظهور التركي على مسرح أحداث الشرق الأوسط، ووضوح المزايا الاقتصادية والتجارية الكبيرة التي بدأت تركيا تحقيقها في علاقاتها مع العديد من الدول العربية - قام الأتراك بتوسيع إطار الانفتاح على سوريا والأردن... ويعرضون علينا تعزيزًا مماثلًا... ولا نمانع... وبالتالي نعد وثيقة لعلاقات استراتيجية كاملة بين البلدين... ويتعطل توقيعها بسبب رفض الرئيس المصري تصرفات أردوجان تجاهه، وأستشعر الأذى من أن تؤدي اختلافات الشخصيات أو توجهاتها إلى تعطيل مصالح مهمة للدول... ويطلب الأتراك ربطًا كهربائيًا معنا؛ حيث يحتاجون إلى الطاقة لمواجهة النمو الهائل لاقتصادهم الذي أصبح في بداية عام 2011 ربما أربعة أمثال قدرة الاقتصاد المصري... كذلك يطلبون الحصول على الغاز المصري... ونعبر لهم عن عدم الممانعة مادام الأمر يتم طبقًا لخطط متكاملة تتناول مسائل خطوط الغاز بالمنطقة، رغم أننا كنا على اطلاع بأن إسرائيل وتركيا حتى ديسمبر 2006 تبحثان إقامة أربعة خطوط للربط بينهما... غاز/ بترول/ مياه/ كهرباء... كما أن روسيا كانت في التوقيت نفسه تبحث مع إسرائيل بناء خط غاز روسي/ أذاري يمر عبر تركيا إلى إسرائيل؛ وذلك بهدف تنويع مصادر الغاز حفاظًا على أوضاعها الاستراتيجية... وأعود إلى علاقة مبارك بأردوجان؛ إذ وقع تطور آخر أدى إلى المزيد من تعقيد هذه العلاقة، إذ كانت مصر قد دعت إلى قمة تحالف الحضارات في مكتبة الإسكندرية عام 2010، وتتم دعوة مجموعة من قادة دول البحر الأبيض المتوسط، من بينهم بيريز رئيس إسرائيل... ويصمم الرئيس المصري على دعوة رئيس تركيا وليس رئيس الوزراء؛ رغم أن الأخير هو صاحب مبادرة مشتركة مع رئيس وزراء إسبانيا تحت مسمى ثاباتيرو/ أردوجان... ويفشل عقد القمة بسبب مقاومة الرئيس توجيه الدعوة إلى أردوجان... وضيق الفرنسيين والإسبان من عدم



دعوة رئيس الوزراء التركي. وأقول، مرة أخرى، إنه كان من الأمور الحزينة أن تغلبت المشاعر الشخصية على المصالح السياسية في هذه العلاقة التي حاولت كثيرًا أن أتجاوزها وألتف حولها دون طائل.

وأعود إلى تقييم السياسات التركية تجاه المنطقة، وأقول إن الحركة والنشاط اللذين أظهرتهما تركيا في الأعوام الخمسة الممتدة بين 2005/ 2010 كانا في الحقيقة بهدف تحقيق الاستفادة الكاملة من الانطلاق الاقتصادي التركي الواسع... عدا ذلك، فلم تحقق أي مبادرات تركية في مواجهة أي من المسائل السياسية بالمنطقة نجاحات يمكن القول إنها اختراقات رئيسة في معالجة المشكلات... ولكنها مع ذلك أسفرت عن إشادة وإعجاب من قِبل المراقبين العرب والمصريين الذين كان نموذج النمو الاقتصادي والتطور السياسي يبهرهم كثيرًا، خاصة مع استمرار نمو وتصاعد صعوبات العلاقة الاستراتيجية الإسرائيلية/ التركية.

كنت، على مدى سنوات، أتابع بشكل مستمر التقييم التركي للتطورات الإيرانية، وكثيرًا ما رصدت ضيقًا تركيًا عميقًا تجاه مواقف إيران سواء في علاقات الأخيرة بدول الإقليم أو في ملفها النووي... وتصورت دائمًا أن الأتراك لا يرغبون أن يروا دولة نووية غير روسيا، على حدودهم، كما أنهم يعلمون أن تعقد الأمور بين إيران والقوى الغربية والأوروبية سيضع أنقرة بين شقي الرحى وفي موقف لا تحسد عليه... من هنا كانت الجهود التركية الهادفة إلى تهدئة الموقف، خاصة أن أي أنشطة قد تبذلها سيمكن توظيفها لتحقيق مصالح تركية تجاه مسألة طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

اهتممت منذ بداية مهامي في عام 2004 بالسعي من أجل تشكيل موقف مصري متفاعل مع إيران، خاصة أن منطلقاتي الفكرية كانت تأخذني في هذا الاتجاه.. ومع ذلك كنت أعي أن الملف النووي الإيراني سيقود الأخيرة إلى مواجهة حادة مع القوى الغربية، ومن ثَمَّ فإن الحرص يفرض علينا ألا نظهر وكأننا نفتح بابًا للإيرانيين في مسألة شائكة وحساسة... كذلك فإن العلاقات المصرية الخليجية التي تبينت حيويتها لمصر، لأسباب عديدة كشفت عنها في الفصل السابق، فرضت الحذر في تناول ملف تطوير العلاقة المصرية

الإيرانية... ومع ذلك يجب الاعتراف بأن العنصر الحاكم في إمكانية تطوير هذه العلاقة من عدمها - كان هو البعد الأمني والتجربة الشخصية للرئيس والأجهزة المخابراتية المعنية بالموضوع.

كانت الأجهزة الأمنية تتشكك دائمًا في النيات الإيرانية ورغبتها في اختراق مصر لحساب توجهاتها التقليدية الثورية... كما أن تجربة الرئيس المصري على مدى عقود تشير إلى تراجع الإيرانيين؛ نتيجة لتصارع رؤاهم الداخلية مع ما يتفقون فيه مع مصر التي حاولت لسنوات إخلاء المسرح الإيراني من عناصر مصرية تطالب بها أجهزة الأمن... دون طائل... لكن مع الغزو الأمريكي للعراق وتهديد الأمريكيين لسوريا... والمسار الذي أخذته إيران في تطوير إمكاناتها النووية - أصبح الإيرانيون يعبرون عن رغباتهم المستمرة في تطوير العلاقة مع مصر وتهدئة خواطرها؛ لعلهم يستطيعون توظيف إمكاناتها الدولية في تأمين خط دفاعي إضافي على مستوى الإقليم وفي إطار حركة عدم الانحياز وإفريقيا وغيرها... وكنت ألتقي، مثلما قلت، وزراء خارجية إيران على مدى الفترة من 2004 حتى 2008... وكانوا يعبرون عن رغباتهم في تحسين العلاقات... وأذهب إلى فيينا في زيارة في شهر أكتوبر 2005... ألتقي الدكتور محمد البرادعي الذي ينقل لي رغبة وزير خارجية إيران إيصال رسالة إلينا - عندما علم بسفري إلى فيينا - بأن إيران على استعداد لمناقشة تسليم العناصر المصرية المتطرفة ومسألة جدارية الإسلامبولي واسم الشارع في طهران... كما أنهم يرغبون أيضًا في معاودة المطالبة بإزالة علم الشاه من داخل قبره الموجود بالقاهرة وتسوية قضايا التخابر المحكوم فيها على دبلوماسيين إيرانيين... واستهدفت الرسالة بالتالي معاودة مناقشة ما كان مطروحًا بين الطرفين على مدى سنوات واقتربا من تسويته في عام 2003 ثم فشلا فيه... وقررت وقتها أن عضوية مصر في مجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية هي الدافع للإيرانيين للتحرك في اتجاهنا... وكان الدكتور البرادعي قد اقترح أن نقوم بدفع شخصية مثل الدكتور مصطفى الفقي للتحرك بين الجانبين... وأعرض الأمر على الرئيس الذي يرفض أي تحرك... ويعود وزير خارجية إيران منوشهر متقي لإثارة الأمر معي أثناء جلسة مشاورات لنا خلال مشاركته في اجتماع الأطياف العراقية المنعقد بالقاهرة في نوفمبر



2005... وكان عدد من وزراء الخارجية العرب ودول الإقليم يشارك للمتابعة... ويقترح الوزير الإيراني البَدء كمرحلة أولى في تطوير الاتصالات الثقافية والسياحية... وأن أعرض الأمر على الرئيس الذي يعقِّب بقوله: «إن الايرانيين يرغبون في إرسال الآلاف من السياح الشيعة... ثم يخترقون المجتمع المصري»... وكان الحديث وقتها يدور في أوساط عربية كثيرة عن عمليات تشييع تتم في سوريا/ مصر/ والحزام الإفريقي المجاور لدول شمال إفريقيا العربية... بما فيها السنغال/ النيجر/ إفريقيا الوسطى وغيرها. ويقول الرئيس... أرسل للأجهزة الأمنية التي ترد بعدم الموافقة... ثم تأتي محاولة إيرانية مباشرة عندما يبدي الرئيس الإيراني نجاد رغبته في لقاء مبارك لتسوية الخلافات، في إطار لقاء يمكن ترتيبه على هامش القمة الإسلامية الاستثنائية في جدة في 5 - 6 ديسمبر 2005... ولا يميل الرئيس إلى عقد هذا اللقاء رغم تشجيعي له... ومن ثم يوفدني لحضور القمة ويحضر فجأة في الساعات الأخيرة لها، كمجاملة للسعوديين، ثم يغادر فورًا... ورغم هذا الحذر المصري في الانفتاح بقوة على إيران فقد سبق لي شخصيًّا التعامل مع الدبلوماسية الإيرانية بالكثير من الانفتاح والتعاون أثناء وجودي رئيسًا لوفد مصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك... وذلك في كثير من المسائل والموضوعات التي كان البلدان يتفقان عليها وفي مقدمتها... المسألة الفلسطينية/ موضوعات نزع السلاح/ القضايا الاقتصادية... وغيرها... ويعود وزير خارجية إيران إلى التحدث معي أثناء زيارة لي لطهران في إطار اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار العراقي ومصر، ويحثنا على أهمية تفعيل العلاقات وأقول له إنني أحاول تحقيق هذا الهدف لكنني أرصد أن الأجهزة الأمنية المصرية والإيرانية لم تحقق بعد الظروف المناسبة لتطوير كامل في العلاقة... ويعرض الوزير الإيراني موقف بلاده من مسألة الوقود النووي ويؤكد أن بلاده لا ترغب في إنتاجه ولكنها ترغب فقط في أن تكون لديها المعرفة البحثية الكاملة في دورة الوقود... وأستشعر أنه لا يقول الحقيقة... ولكنني لم أرغب الدخول في جدال معه؛ حيث كنت من جانبي أعترف بحق جميع الدول والأطراف في المعرفة النووية وفي الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية... وتأتي معركة حزب الله مع إسرائيل في أغسطس 2006 ويصاحب ذلك الصخب الإيراني في مواجهة البحرين والإمارات... وتمد

إيران أصابعها أيضًا إلى المسألة الفلسطينية وداخل غزة ويتغير الموقف المصري تدريجيًّا... وتظهر ملامح هذا التغيير بقيامنا بتأييد مشروع قرار قدمته الدول الغربية أمام وكالة الطاقة الذرية في سبتمبر 2006 بإحالة الملف الإيراني النووي إلى مجلس الأمن... وكان كثير من التقارير والمؤشرات قد ظهرت عندئذ عن امتلاك إيران مشروعًا نوويًّا متكاملًا يستهدف الحصول على دورة وقود كاملة دون ربط ذلك بالتعاون الكامل مع الوكالة أو الالتزام بالبروتوكول الإضافي واتفاقات الضمانات، وغير ذلك... وصممنا عند التصويت لصالح المشروع، ونجحنا في ذلك، على تضمينه فقرة في الديباجة تشير إلى أن جهود متابعة البرنامج النووي الإيراني تصب في الجهود الخاصة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

انطلقت مصر في مواقفها من مسألة منع الانتشار النووي بالشرق الأوسط، من اقتناع بأن هناك مؤشرات لا ريب فيها بأن لدى إسرائيل قدرات نووية عسكرية، أو أنها تستطيع الحصول عليها في مدى أسابيع قليلة إن قررت ذلك... من هنا أخذت مصر تتقدم منذ عام 1974، وبالتنسيق مع إيران عندئذ، بقرار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط... واستمر صدور هذا القرار سنويًّا بدون نتيجة فعلية أو إجراءات لتطبيقه... ورغم ذلك، قررت مصر في عام 1981 التصديق على معاهدة منع الانتشار بعد أن كانت قد وقعت عليها في عام 1970... وانطلقت مصر في موقفها عندئذ من نقطتين أساسيتين؛ أولاهما أن هذا التصديق المصري سيساعد مصر في مساعيها من أجل إنشاء مشروع نووي سلمي مصري وبناء مجموعة من المفاعلات البحثية ومفاعلات الطاقة... وثانيتهما أن الولايات المتحدة كانت تؤكد لمصر طوال الوقت أنها ستفرض على إسرائيل الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار خلال فترة زمنية قصيرة... وهو الأمر الذي لم ينفذ... وبقي البرنامج النووي الإسرائيلي خارج إطار الرقابة الدولية... وأقول اليوم، مثلما قلت وقتها، إنه كان يجب أن نربط الموقف المصري بالإسرائيلي؛ حتى نؤمن انضمام إسرائيل للمعاهدة أو كشف رفضها مبكرًا..

ورغم أن مصر وإيران لم تتمكنا خلال هذه السنوات من تحقيق انفراجة كاملة في علاقاتهما، فإن الموقف المصري كان يتمسك دائمًا طوال هذه الفترة بحق إيران في ممارسة الاستخدامات



السلمية للطاقة الذرية.. لكننا كنا نطالبها بأن تخضع كل ترتيباتها لإشراف الوكالة.. وكان المنطلق في ذلك يدور حول نقطتين جوهريتين؛ الأولى: أن مصر لا تؤيد ظهور قوى نووية إقليمية؛ لأن هذا الأمر سيؤدي إلى القضاء تمامًا على الفكرة المصرية بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والنقطة الثانية تتمحور حول خطورة هذا التطور الذي قد يقود - في غالب الأحوال - لمواجهة مسلحة سوف يعانيها الإقليم بشكل غير مسبوق ويكون لها انعكاساتها الضارة جدًّا على مصر... أما إذا سارت الأمور إلى بزوغ قوى نووية بالمنطقة... وهي مسألة كنت دائمًا أخشى عواقبها... فإن ذلك التطور كان سيفرض على مصر - بالتداعي - أن تسعى هي الأخرى إلى شحذ همتها للدخول في هذا المعترك بكل تكاليفه المادية الهائلة... وبذا تتعطل برامج التنمية المصرية لصالح مشروع نووي عسكري لا طائل من ورائه إلا هدف السطوة والسلطان أو الدفاع عن نظام حكم محتمل مماثل لما هو موجود في إيران أو كوريا الشمالية.

كان تقديري دائمًا أن السلاح النووي في عالم اليوم هو سلاح للردع وليس للدفاع... وأنه حتى في حالة إسرائيل فإن مسألة الردع لم تتحقق لها؛ إذ قامت القوات المصرية بعبور قناة السويس وتدمير خط بارليف، ولم يردعها عن ذلك ما كان يتردد عن وجود سلاح نووي إسرائيلي.

كانت مصر ترفض ازدواجية المعايير التي تحكم مواقف القوى الغربية تجاه هذا الملف النووي... وكنا نطالب بمعاملة إسرائيل نفس معاملة إيران وغيرها.

وفي مواجهة هذه المواقف المصرية الواضحة كان الأمريكيون والروس وغيرهم يطرحون أفكارًا لقصر إنتاج الوقود النووي على مجموعة صغيرة من الدول... وكانت هناك مبادرة الشراكة العالمية للطاقة النووية؛ حيث تقوم أمريكا أو روسيا بضمان إمداد الدول بالوقود النووي لمفاعلاتها النووية... وكنا نرى أن هذا الطرح يضعنا تحت رحمة هذه الدول في قادم الأيام.

كان بعض أشقائنا بالخليج يعطون اهتمامًا للملف النووي الإيراني بما يفوق النظرة إلى الملف النووي الإسرائيلي أو الوضع العام في الشرق الأوسط... ومن ناحيتنا صممنا

على عدم الفصل بين أمن الخليج والشرق الأوسط في شموليته، فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح النووي وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل... واطلعت في يوليو 2007 على حديث لشخصية سورية ذات حيثية مع سفيرنا بدمشق ينتقد فيها مواقفنا من الملف النووي الإيراني وتصميمنا على المطالبة بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل... ويقول لنا إن إيران تطور فعلًا قدرة نووية عسكرية... وهذا لصالح التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل ولا ضرر على العرب... ولم يهتم هذا المصدر السوري بأن يدقق في أن هذا الجهد الايراني لا يعني إلا أن إيران ستكون قادرة نوويًّا وأن سلاحها النووي، مثله في ذلك مثل السلاح النووي الباكستاني، سيخدم فقط مصالح إيرانية وباكستانية وليست عربية أو إسلامية.

من هنا لم أستغرب كثيرًا عندما علمنا في عام 2008 من مصادر المخابرات الأمريكية أن إسرائيل قامت بمهاجمة منشأة عسكرية سورية... كانت في الحقيقة مفاعلًا نوويًّا بني بقدرات كورية لإنتاج البلوتونيوم وبهدف التوصل إلى سلاح نووي سوري... من هنا أخذنا نؤكد للأمريكيين أن عليهم أن يفرضوا على إسرائيل الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي والتخلي الكامل عن خياراتها وأسلحتها النووية؛ لأن هذه الإمكانات النووية هي التي تفرض على أطراف كثيرة... سواء إيران أو سوريا... أو حتى ليبيا التي كشفت في عام 2003 عن مشروع نووي كامل سبق تجميده قبل سنوات - أن تسعى جميعها لتحصل على المعرفة النووية... وربما في مرحلة لاحقة على سلاح نووي يعادل التهديد الإسرائيلي للإقليم كله... وكان الرد الأمريكي دائمًا هو لا نستطيع ذلك الأمر.

استمرت إيران تسعى لتطوير علاقاتها مع مصر... القوة الإقليمية والدولية ذات التأثير لكي - ربما - تتجاوز صعوباتها وعثراتها على المستوى الدولي؛ إذ لم يكن يخفى على الكثيرين أن الإيرانيين فشلوا فشلًا ذريعًا عند تقدمهم للحصول على عضوية مجلس الأمن ولم يحصلوا إلا على 32 صوتًا... والمطلوب لكي يحققوا مطلبهم في العضوية الحصول على 108 أصوات على الأقل... كما أنهم اضطروا، وسوريا أيضًا، إلى الانسحاب من جهد كانوا يبذلونه للحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان... من هنا عاود الإيرانيون في



يونية 2007 التعبير عن رغبتهم في فتح كل الملفات، مرة أخرى، معنا وتقبلنا الاقتراح بعدم الممانعة، أخذًا في الاعتبار أن الأمر تطلب الكثير من الإقناع من جانبي للرئيس لكي يوافق على المسعى... خاصة أن الأمر كان سيبقى دائمًا في يدنا سواء تحركنا في اتجاههم أو توقفنا عن التطوير. ويصل نائب وزير خارجية إيران إلى القاهرة ونعقد جولة محادثات بالخارجية تتبعها مشاورات صريحة من قِبل الأجهزة الأمنية للبلدين... ثم يقوم مساعد وزير الخارجية المصرية، بعدها بشهور، بزيارة طهران للمزيد من البحث في الموقف ويستمر الحديث مثلما كان على مدى عامي 2005/ 2006.

نحن نتكلم في مسائل الأمن والحاجة لتكثيف التشاور الأمني والتأكد من المنطلقات قبل تطوير العلاقات، وهم يتحدثون عن العلم الإيراني الموجود في قبر الشاه بالقاهرة ويطرحون فصل المسار السياسي الذي يمكن تطويره عن الأمن الذي ربما سيستغرق وقتًا... قال الإيرانيون: فلنعد العلاقات الدبلوماسية ونبدأ التعاون... وننظر تدريجيًا في تسوية الخلافات الأمنية... وتوصل الوفد المصري الذي زار إيران في ديسمبر 2007 إلى أن تطوير العلاقات سياسيًا لن يفيد مصر بشيء في حين أن إيران ستحقق مزايا دون تقديم أي تنازلات أمنية... ولوح الإيرانيون بإمكانية قيامهم بتقديم لفتة لمصر تتمثل في إرسال هدية من مائتي ألف طن غلال... ولم أستسغ هذا الطرح. وزار مصر – رغم ذلك – خلال عامي 2007/ 2008 كل من نائب الرئيس الإيراني/ والرئيس السابق خاتمي للمشاركة في مؤتمرات إسلامية/ وأمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني/ ووزير الخارجية الإيرانية/ رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى.. ويأتي لارجاني رئيس البرلمان الإيراني شخصيًا ويشارك في مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ويستقبل الرئيس المصري الكثير منهم: لارجاني/ طارق نوري/ عادل حداد... ويبقى الرئيس على موقفه في ضوء عدم استعداد إيران لتغيير منهجها... كان المطلوب من إيران، بالإضافة إلى تعاونها الأمني معنا، تغيير منهجها الإقليمي بالكفِّ عن استخدام هذه الأوراق العربية التي استحوذت عليها في خدمة أهدافها تجاه القوى الغربية في نزاعها معها بخصوص الملف النووي الإيراني... ومع ذلك كتبت للرئيس مبارك – رغم معرفتي بموقفه الحازم في هذا الشأن – في مايو 2007 تقريرًا مستفيضًا تضمَّن تحليل الموقف

الإيراني وعلاقات مصر بها، وأن هذه العلاقة ولسنوات طويلة لم تكن تنافسية، وأن تصرفاتها الإقليمية وإن كانت تزعجنا بين الحين والآخر؛ فإن هذا يفرض علينا الحوار معها لشرح مواقفنا ومحاولة تفهم مواقفها، وأوضحت المذكرة أن هناك قواسم مشتركة في السياسات المصرية والإيرانية، والتي سبق الإشارة إليها في عمل وفودنا معًا بالأمم المتحدة، رفض الهيمنة الأمريكية ومقاومة فرض أجندات خارجية، رفض المعايير المزدوجة/ منع الحروب الدينية بين المذاهب... وأعادت المذكرة تأكيد المطالب المصرية في تغيير اسم شارع الإسلامبولي – قاتل الرئيس السادات – في طهران ورفع الجدارية التي تحمل صورة الإسلامبولي من أحد مباني طهران – أهمية تعاون إيران في الملف الأمني – وقف إيران دعمها للجماعات التي تعارض السلام بين إسرائيل والفلسطينيين – وأخيرًا عدم تعويق الدور المصري في ترتيبات مستقبلية خاصة بأمن الخليج.

وطلبت في نهاية التقرير أهمية النظر في الاستمرار في إصدار التصريحات الإيجابية بشأن إيران وعلاقاتها مع مصر... وهو ما مضيت فعلًا فيه، واستمرار الحوار الأمني والسياسي كلما أتيحت فرصة له، وفتح الاتصالات التليفونية بين البلدين، وتسهيل مشاركة إيران في المعارض الدولية المقامة في مصر والندوات التي تعقد بالقاهرة... ويتحدث الإيرانيون عن عقد قمة ثلاثية مصرية/ سعودية/ إيرانية لمحاولة تسوية أي مشكلات عالقة... ورغم تشككي في حقيقة هذه الدوافع، والتي كنت أعتقد أنها تخفي الهدف الحقيقي؛ وهو أن التحسين يسعى لتعزيز الموقف الإيراني في الملف النووي ضد القوى الغربية فقد كتبت مرة أخرى للرئيس في مايو 2008 عن أهمية النظر بإيجابية في الاقتراح الإيراني... وأبلغني الرئيس أن الملك عبدالله لن يقبل الفكرة... ولذا فلا داعي للترويج لها..

وفي خضم كل هذه الاتصالات المصرية الإيرانية ومحاولات إحداث انفراجة في العلاقات؛ تصل إلى أجهزتنا الأمنية معلومات مؤكدة عن مخطط إيراني لتهريب كميات كبيرة من المخدرات إلى السعودية... ونبلغ السعوديين بتفاصيل ما لدينا... ثم تقوم مصادر أطلسية مختلفة بإبلاغنا أن لدى إيران مخططات لتهريب أسلحة في حاويات عبر قناة السويس إلى لبنان وحزب الله، ونتابع الموقف بالكثير من التدقيق...ولا نتعرض إلا لما يدخل في أراضينا في سيناء أو عبر السودان خلسة.



ونمضي في التعامل مع إيران وكأنه لا شيء يحدث يهدد مصالحنا ونتعاون معهم في إطار حركة عدم الانحياز حيث كنا معًا في رئاسة ترويكا الحركة.

كنت خلال هذه السنوات أتابع بدقة تطورات الملف النووي الإيراني والنوايا الغربية والإسرائيلية تجاهه وكان الإسرائيليون يسعون لاستغلال هذا الملف لتسليط الأضواء الدولية عليه وعلى الحاجة لمعاداة إيران وبعيدًا عن ضرورات التسوية الفلسطينية وهو ما كنا - على الجانب الآخر - نقوم بتسفيهه طوال الوقت... وعلى الرغم من الاهتمام الأوروبي والأمريكي بمتابعة كل التطورات والإمكانات التكنولوجية الإيرانية وحقيقة توجهاتها وأهدافها؛ فقد كان هؤلاء يؤكدون أن إيران في أعوام 2005/ 2006/ 2007 غير قريبة من الوصول إلى العتبة النووية... ثم تبدأ بعض التقارير المخابراتية البريطانية تشير في نهاية 2008م إلى أن إيران تحقق تقدمًا كبيرًا في ملفها النووي... وأن هناك بالتالي، أخطارًا جسيمة في عمل عسكري إسرائيلي أو أمريكي ضد إيران التي ستضطر إلى الرد عليه بما يشعل الشرق الأوسط. وتعود المصادر الأمريكية للقول إن هناك تقدمًا في إمكانات التخصيب لليورانيوم بإيران، وأن أمام طهران عدة سنوات للتوصل إلى تفجير نووي، لكنها لاتزال تمضي في بناء قدراتها الصاروخية التي قد تحمل جهاز تفجير نوويًا، وهو الأمر المهم للاستحواذ على قدرة نووية متكاملة.

وتطلب إسرائيل من الولايات المتحدة، وتحصل على كميات كبيرة من قنابل قصف المنشآت الموجودة في أعماق كبيرة تحت الأرض.

وأخيرًا يزداد اللغط الأمريكي؛ أن إسرائيل لن تقبل بوجود قدرة نووية إيرانية، وأن أمريكا تؤكد عليها عدم التعرض للإيرانيين إلا بتنسيق مع واشنطن... وكنت طوال هذه السنوت الخمس، أتشكك في حقيقة نية إسرائيل أو في قدرتها على الانفراد بعمل عسكري جوي ضد إيران سواء بسبب الجغرافيا أو القدرات الحقيقية للإسرائيليين، الأمر الذي يفرض عليهم إقحام الولايات المتحدة... وربما بعض القوى الأوروبية والأطلسية أيضًا في عمليات جوية لتدمير الإمكانات العسكرية الإيرانية ومعها المعامل النووية بإيران... وكثيرًا ما تناولت الأمر مع الرئيس في إطار أحاديث تليفونية أو مذكرات مكتوبة؛ أعرض فيها ما

يتوارد لنا من معلومات وأخبار... ولاحظت على مدى سنوات اقتناع الرئيس بأن إسرائيل ليست فقط قادرة على القيام بعمل منفرد ضد إيران بل إنها بالتأكيد ستقوم بهذا العمل إذا وثقت أن طهران ستتمكن من بناء قدرة نووية عسكرية... وكثيرًا ما أشرت إلى عنصر الجغرافيا والمسافات؛ فيقول... سوف يستخدمون المجال الجوي لأطراف ثالثة وأتحدث من جانبي حول صعوبة الطيران في المجال الجوي الأردني لعواقبه على استقرار طرف جار لإسرائيل كما أن الأمريكيين موجودون بالعراق... ويردد الرئيس قوله إن الإسرائيليين سيحاولون استخدام المجال الجوي لأذربيجان... وأرد بالقول إنهم سيحتاجون للطيران فوق تركيا ثم يستخدمون قواعد جوية في أذربيجان... وهذا يعرض هذا البلد للاهتزاز ويحتاج أيضًا لتفهم ورضا روسيا - وهو صعب المنال - وانطلقت في رؤيتي في معارضة مفاهيم الرئيس من أن الجغرافيا تمنع تحقيق هذا الهدف؛ حيث سيضطر الإسرائيليون إلى السعي للحصول على موافقة تركيا للطيران في مجالها الجوي وهو ما سيعارضه الأتراك... ثم إن هناك جالية أذربيجانية كبيرة للغاية تقدر بأكثر من عشرين مليون أذربيجاني يعيشون في شمال إيران ولا شك أنهم سيهربون - في حالة وقوع عمليات عسكرية ضد إيران، إلى أذربيجان بكل ما يسببه ذلك من مشكلات لأذربيجان ثم أخيرًا فإن موقف روسيا، سيرفض بشدة قبول هذا الوضع... وكان لافروف وزير خارجية روسيا قد تحدث معي أكثر من مرة، عندما كانت تتردد احتمالات الحرب ضد إيران، إن روسيا تعلم العواقب الخطيرة لمثل هذا العمل ولا يمكن أن توافق عليه، وتحدث لافروف عن توقع هجرات كبيرة عبر حدود إيران معهم على أي الأحوال، كلفت مجموعة بالخارجية بدراسة كل عناصر الموقف وأخطاره واحتمالاته... ثم تم توسيع إطار عملها لكي يشمل كل أجهزة الدولة للنظر في أخطار الموقف، وكيف يمكن تحصين مصر في حالة وقوع مثل هذا الحدث المرفوض مصريًّا، وأخذنا على مدى أعوام نعيد تقييم الموقف سنويًّا حتى مغادرتي للوزارة في مارس 2011...

كانت خلاصة تقديراتنا عندئذ في بداية 2010 أن هذا العام لن يشهد أي عمل إسرائيلي أو أمريكي، ولكن يبدأ الخطر من عام 2011 وذهب التحليل في حينه إلى القول إن



وجود الولايات المتحدة في العراق، وبشكل أقل في أفغانستان يعتبر عنصرًا يعوق العمل الأمريكي ضد إيران، وأن هذا العمل، في حالة وقوعه، سيكون للتعطيل وتأخير وصول إيران إلى إمكانات نووية كاملة ثم معاودة استخدام سياسة العصا والجزرة معها لتحفيزها لتغير منهجها... وكنا نرى عواقب جسيمة في كل ذلك على مصالحنا؛ نزوح مصريين من الخليج/ توتر بالمجتمع المصري/ محاولات اختراق الحدود مع غزة/ ربما تصدي إيران بضرب مناطق قناة السويس بالصواريخ، خاصة إذا ما كانت الولايات المتحدة مشاركة في هذه العمليات بوحدات بحْرية قد تكون عبرت قناة السويس/ ارتفاع أسعار الطاقة وتأثيراته على الاقتصاد المصري/ انخفاض السياحة إلى مصر/ انخفاض معدلات المرور في قناة السويس/ تأثير الاستثمارات الأجنبية في مصر... وكانت هناك توصيات كثيرة للتعامل مع كل هذه الأخطار... ومع خلاصة واضحة؛ بأن المصالح المصرية تتطلب التصدي بالرفض المستمر لفكرة الهجوم على إيران وأنها لن تحقق إلا المزيد من التوتر بين الإسلام والعالم الغربي... وأن الأسلوب الأمثل للتعامل مع المسألة ينبغي أن يدور حول التوصل إلى تفاهم أو اتفاق بأن يوافق المجتمع الدولي على حق إيران، طبقًا لمعاهدة منع الانتشار، في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك مسألة تخصيب اليورانيوم والبحث العلمي الكامل في هذه الموضوعات، ولكن تحت إشراف وضوابط كاملة من قبل المجتمع الدولي بما لا يتيح أو يسمح بأي محاولة للغش وأن يقترن هذا التفاهم، أو المخرج، بأن يفرض المجتمع الدولي والولايات المتحدة والقوى النووية الأخرى المعترف بها، انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار وكشفها عن برنامجها النووي بشكل كامل ويتم تفكيك إمكاناته العسكرية... وأخيرًا أن تنشأ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط من خلال هذا المؤتمر الذي خاضت مصر، معارك دبلوماسية عنيفة طوال العقد الأخير للاتفاق على انعقاده تحقيقًا لهذه الأهداف...

إن الشرق الأوسط وقد اقتربت دوله من الدخول في مجال الطاقة النووية، يحتاج إلى نظام واضح يؤمن للجميع مصالحه ولا يعطي لهذه الدولة أو تلك ميزات على غيرها من دول الإقليم. كما أنه لا ينبغي انتظار التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع بالشرق الأوسط،

حتى نقيم هذا النظام النووي المتكامل والمتوازن... لقد قاومت مصر، واعترضت، في عام 2008، على بعض المقترحات المقدمة من القوى النووية الكبيرة فيما سمي عندئذ بمبادرات ضمان الإمداد النووي أمام وكالة الطاقة الذرية... وتحالفت مصر مع مجموعة من الدول متشابهة الفكر في الاعتراض على هذه الأفكار التي توفر وتعطي لدول بعينها احتكار المعرفة النووية والحق في إنتاج الوقود النووي... كما عارضت مصر، وبوضوح شديد المفاهيم التي طرحتها وزيرة الخارجية الأمريكية في مايو 2008، والتي تضمنتها أيضًا العديد من الكتابات لأمريكيين، في توفير الولايات المتحدة لغطاء نووي لكل من إسرائيل والدول العربية... وتوسيع نطاق الحماية لهذه الدول ضد إيران... وكانت وجهة النظر المصرية عندئذ... وأعتقد أنها لاتزال... أن الدفاع عن منطقه الشرق الأوسط، ودوله، ينبغي أن ينبع من المنطقة ذاتها... وأن هدف إخلاء الإقليم وتأمينه من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وأخطارها يجب أن يتحقق بتخلي الجميع عن هذه الأسلحة والتزام القوى النووية بعدم إدخال هذه الإمكانات إلى المنطقة.

كما أن الدفاع عن المنطقة ينبغي أن يتم في الأساس من خلال تسوية المشكلات السياسية الضاغطة على الشرق الأوسط ثم في التوصل إلى منظومات للأمن والتعاون بين دوله تحقق عدم التهديد باستخدام القوة لتسوية النزاعات وتأمين الاستقرار في إطار التوازن.

أيدت مصر بشدة توجه القمة العربية في الرياض في مارس 2006 لبناء قدرات نووية عربية لتوليد الطاقة، كما أنها أعلنت في عام 2008 عن نيتها النهائية في دخول مجال إنتاج الطاقة الكهربائية من المحطات النووية، وكان تقديري عندئذ ولايزال أهمية أن تعمل الدول العربية معًا من خلال برنامج واضح للتعاون يؤمنها ضد الابتزاز ولا يعرضها للتضارب فيما بينها البعض... والأمثلة على ذلك كثيرة... فقد صممت مصر وعلى مدى عقود على حقها في التمتع بإمكانات، دورة الوقود النووي كاملة... ولم توقع أيًا من البروتوكولات النووية مع الدول النووية المتقدمة إلا وضمنتها فقرات عن الحق في ذلك وعلى الجانب الآخر فقد وافقت دول عربية في إطار نيتها إقامة مشروعات لمحطات نووية... على التنازل عن الحق في دورة الوقود... وهو ما يضع مصر ولا شك في صعوبات لا يجب الخضوع لها..



لقد حاولت وكالة الطاقة النووية، وعلى مدى الفترة من 2004 وحتى عام 2010 في تطويع المواقف المصرية وإضعافها من خلال الادعاء بوجود خروقات مصرية في برامج تعاونها مع الوكالة منذ عام 1970.

وكنا نؤكد للجميع أن مصر ليس لديها برنامج نووي عسكري أو برامج لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب ومضينا نقاوم الاتهامات والضغوط، وفي الوقت نفسه نسعى للتعاون معهم وكشف الحقائق لهم ومن خلال الوضوح المصري في التناول؛ تراجعت الوكالة عن تلويحاتها لمصر وكان الهدف في تقديرنا – عندئذ – هو فرض قيامنا بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يؤمن للوكالة قدرات أكبر وأوسع للنفاذ إلى أراضي الدول والتعرف على حقيقة برامجها وربطت مصر موقفها هذا بموقف إسرائيل ومطالبتها بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار.

لقد اتخذت مصر مواقف حازمة طوال العقود الأخيرة بعدم التصديق على معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية أو توقيع اتفاقية الأسلحة الكيمائية أو ما يتعلق بمعاهدة حظر التجارب النووية مادامت إسرائيل لم تقم بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي والتخلي عن الأسلحة النووية التي تستحوذ عليها.

وقاومت مصر على مدى سنوات، محاولات الولايات المتحدة والقوى الغربية، حماية إسرائيل في ملفها النووي في كل مؤتمرات المراجعة الدورية الخمسية لاتفاقية منع الانتشار... وكنا نصمم دائمًا على تضمين أي خلاصات للمؤتمر، إشارة واضحة إلى وجود إسرائيل خارج إطار هذا النظام ومطالبتها بالانضمام إليه وعقد مؤتمر دولي للتوصل إلى إخلاء الشرق الأوسط من هذه الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل... وكان لافتًا للنظر أن الضغط المصري أثمر عن تحرك أمريكي، ولو محدود، في تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكية لمنع الانتشار يطالب كل القوى النووية بتحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار بما فيها الهند/ الباكستان/ إسرائيل/ وكوريا الشمالية... لكننا بطبيعة الأحوال تحسبنا من مغزى التصريح الذي قد يمتد لكي يؤدي إلى الاعتراف الضمني الدولي بإسرائيل كقوة نووية... مثلها في ذلك مثل الهند والباكستان... وذلك رغم أن إسرائيل لم تجر تجارب

أو تفجيرات نووية باسمها وعلى أرضها حتى الآن وهو ما سوف يكون له أضراره الشديدة علينا وحاولت الدول الأوروبية وبتنسيق كامل مع الولايات المتحدة، أن تحقق أهدافها كاملة في أعمال مؤتمر المراجعة لمعاهدة منع الانتشار في عام 2010؛ إذ كانت التوجهات الغربية تسعى لتقييد حق الانسحاب من المعاهدة مثلما تكفله بنودها، وكذلك فرض انضمام كل الأطراف، أعضاء المعاهدة فقط إلى البروتوكول الإضافي، والقبول الطوعي بمبادرات الإمداد بالمواد النووية والوقود النووي... ومرة أخرى قاومنا...

وفي مايو 2010، وفي اليوم الأخير من مؤتمر المراجعة كنت أتابع من القاهرة بأكبر قدر من التدقيق المشاورات الدائرة لإنجاح مساعينا في تضمين أعمال خلاصات المؤتمر؛ مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار والاتفاق على عقد مؤتمر دولي في عام 2012 للبحث في المطلب المصري الرئيس الخاص بإقامة المنطقة الخالية؛ إذ بالرئيس يتصل تليفونيًا بعد ظهر الجمعة ويقول إن نائب الرئيس الأمريكي بايدن قد اتصل به طالبًا حذف اسم إسرائيل من أعمال المؤتمر وأنه وافق على طلبه... وقلت للرئيس إننا بذلك نهدم جهودًا استغرقت أعوامًا ممتدة، وأن هذا الموقف يهدد وضعيتنا بشكل ضار للغاية؛ فعقب الرئيس بأن الاتصال التليفوني كان بالغ السوء، وأنه كان يتصور أن بايدن يتحدث في أمر آخر لكنه وقد تفهم الموقف الآن... فإنه يكلفني باستمرار التمسك بمواقفنا ولا تمر دقائق إلا وسفيرنا بالأمم المتحدة ماجد عبدالفتاح، والذي كان يدير المعركة هناك - مقر انعقاد المؤتمر - باقتدار وتميز، يتصل هو الآخر، ويقول إن الأمريكيين أبلغوه بموقف مصري رئاسي جديد ويطلبون منه، بالتالي، إبلاغ رئاسة مؤتمر المراجعة بتغيير الموقف المصري، وأبلغته من جانبي أن لا صحة إطلاقًا لتغير الموقف وأن يستمر في تنفيذ الرؤية المصرية المتفق عليها منذ شهور وكنا قد أعددنا موقفنا من خلال سلسلة اجتماعات شارك فيها كل خبراء مصر في مجال مسائل نزع السلاح سواء على المستوى الدبلوماسي أو من العسكريين المصريين.

لقد كنت أحيط الرئيس، وعلى مدى شهور طويلة، بالاستراتيجية المصرية في موضوعات نزع السلاح بشكل عام، ومسائل مؤتمر المراجعة لمعاهدة منع الانتشار أو أعمال وكالة الطاقة النووية على وجه التحديد... من هنا أصابني الاستغراب عندما أبلغني بما وافق عليه... لكنني عندما قمت، بصبر ولكن بغضب، بشرح الموقف... تقبل رؤيتي



بهدوء شديد ووافقني دون أي جدال على إبلاغ الأمريكيين أن الرئيس اختلط عليه الأمر في حديثه مع نائب الرئيس الأمريكي... وانتهى المؤتمر بمكسب مصري كبير... لقد كان أحد أهدافي في الإطلاع المستمر للرئيس على كل جوانب مسائل منع الانتشار ومؤتمرات المراجعة هو خشيتي من محاولات الولايات المتحدة الالتفاف علينا من خلال استخدام الرئيس الأمريكي أو نائبه في الاتصال بالرئيس المصري، والذي كانوا يفترضون أنه لن يكون مطلعًا على التفاصيل... وكانت فعلًا خشية في محلها.

كانت المناورات الأمريكية في قمة نشاطها من أجل إضعاف المواقف المصرية خلال مؤتمر المراجعة في مايو 2010... وكشفت البرقيات الأمريكية التي تسربت من خلال منظومة «ويكيلكس» محاولات تطويق موقف وزارة الخارجية المصرية وإضعاف تأثير وزير الخارجية المصرية في المنظومة المصرية، لكن صلابة المواقف المصرية كانت حاسمة في هزيمة هذه المناورات... ومن جانبي كنت لا أضيع فرصة إلا وأنتهزها من أجل إضعاف الموقف الأمريكي؛ إذ إنهم يدافعون بشكل أعمى عن إسرائيل التي تلحق أضرارًا بكل جهودهم لإخلاء العالم من الأسلحة النووية... وأتذكر أنني تجادلت طويلًا مع كلينتون - وزيرة الخارجية الأمريكية - في هذا الشأن أثناء تمثيلي لمصر في أعمال قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن في إبريل 2010... حاولت الولايات المتحدة بأسلوب غير مباشر... استخدام هذه القمة النووية لتوسيع المفاهيم الأساسية الحاكمة لمعاهدة منع الانتشار... وهي المفاهيم الثلاثة التي قامت على أساس توازن دقيق لمصالح كل الأطراف الدولية، والتي دارت حول منع الانتشار النووي، والحق في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية... والتحرك نحو التخلي عن السلاح النووي... واستهدف التحرك الأمريكي إضافة بعدٍ رابع لكي يصبح الأمن النووي ومكافحة الإرهاب هو الركن الجديد للمعاهدة ولم نكن من جانبنا على استعداد لتعقيد صعوبات معاهدة منع الانتشار في ضوء مواقف إسرائيل ورفضها الانضمام إلى المعاهدة، لكننا على الجانب الآخر وافقنا - وقد أصبح لدينا النية في إقامة مجموعة من المحطات النووية، على أن يسعى الجميع - ومن خلال اتفاقات دولية -

إلى تعزيز الإجراءات الأمنية النووية، وكذلك الربط بين الأمن النووي والتعاون النووي في مجالات الاستخدامات السلمية...

ويصدر تقرير عن وكالة الطاقة الذرية تحت رئاسة «امانو» الياباني الجنسية ،يتهم إيران بأن مشروعها النووي يتضمن بعدًا عسكريًّا... ثم يحضر المدير العام للوكالة إلى مصر في زيارة في يونيو 2010 ويتحدث عن فرض عقوبات اقتصادية على إيران ونقول له إننا لا نتفق معه على فلسفة فرض العقوبات على الدول من أجل تطويع مواقفها السياسية أو تصرفاتها؛ إذ إن تجربة فرض العقوبات تاريخيًّا لا تحقق الأهداف إذا ما جاءت في مواجهة طرف يصمم على تحقيق أهدافه الحيوية وأن الأسلوب الأمثل للتعامل في هذا الملف الإيراني هو التوصل إلى اتفاق شامل لكل دول الإقليم يفرض على الجميع التخلي عن الخيار النووي العسكري، وأن ذلك يتطلب أولًا قيام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار...

وتنطلق أصوات أوروبية وغربية تهدد إيران بعمل عسكري ويقرن هؤلاء تهديداتهم بالمطالبة بتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية تحقق هدف إقامة الدولة الفلسطينية وكثيرًا ما عقبت في أحاديثي مع العديد من الشخصيات الأوروبية والأمريكية، في هذا الشأن؛ أن مثل هذا الهدف يجب أن يكون طرحًا استراتيجيًّا يسعى فعلًا لتحقيق حلم الدولة للفلسطينيين وإنهاء هذا النزاع الذي امتد إلى مائة عام... لا أن يحاولوا تخدير العرب وغيرهم بهذا الطرح الذي قد تكشف الأيام أنه كان مجرد مناورة تكتيكية تسعى لإلهاء القوى العربية والإسلامية لحين ضرب إيران عسكريًّا... وكثيرًا ما أشرت إلى مناورات سابقة في هذا الصدد شهدها الإقليم على مدى أكثر من عقد منذ ضرب العراق في عام 91...

لم يكن ذلك يعني أن العلاقات المصرية الإيرانية قد أصابها التحسن في هذه الفترة - بل على العكس - كان الجهد الإيراني في اتجاه مصر، وبهدف تحسين العلاقات قد توقف في العام الأخير، سواء بسبب عدم الحماس المصري أو لأن إيران قامت بالتصعيد في مواجهة البحرين والإمارات مما دفع الرئيس أن يسافر إلى المنامة ويلتقي ملك البحرين



ليعبر له عن أن موقف مصر معهم... أما الإمارات فقد كانت العلاقات قوية دائمًا معها، الأمر الذي دعا الإماراتيين إلى التحدث معي مطالبين بظهور مصري عسكري بين الحين والآخر، وبشكل يعكس الدعم المصري القوي تجاه الاتحاد... كانوا يقولون على مدى 2009/ 2010... نريد أن تشعروننا بالتزام مصر تجاهنا... وكنت أنقل هذه المواقف إلى الرئيس، وكل أجهزة الأمن القومي المصري المعنية... وأخذت أوصي بأن نرسل بعض الوحدات البرية/ البحْرية/ الجوية للمشاركة في مناورات معهم بما يؤمن دعمًا لهم، خاصة أنهم كانوا يهتمون بأوضاعنا الاقتصادية والاستجابة لمطالبنا بين الحين والآخر... وكنت أستشعر عدم حماس البعض منا... ولعلها عقيدة مستقرة لدينا بعدم إيفاد قوات إلى مناطق نزاع محتمل... أو الظهور كأننا نستفز الإيرانيين أو من يؤيدون إيران على المسرح المصري الداخلي؛ إذ كان الحديث عن ضرورة استعادة العلاقات مع إيران يدور على لسان الكثير من المراقبين والمتابعين للموقف بمصر وكأنه لا يوجد مصالح لمصر إلا مع إيران التي حاولنا التفاعل معها لسنوات دون الحصول على أي تنازل منها ومن هنا فوجئت بعد تركي لوزارة الخارجية بأن خلفي انطلق، وأعتقد دون دراسة كافية للموقف في عناصره كافة، لطرح طلب العودة الفورية للعلاقات المصريـة/ الإيرانيـة وبدون أي تحضير أو معرفة بخلفيات المسألة إلا ما كان عليه الوضع منذ خمسة عشر عامًا عندما كان مندوبًا لمصر في الأمم المتحدة سواء في جنيف أو نيويورك في الفترة من 1988 حتى 1999... إن الدعوة اليوم لتطوير العلاقات المصرية/ الإيرانية يجب أن تأخذ في الحسبان، المصالح المصرية مع دول الخليج في إطارها الشامل، وكذلك علاقات إيران بالقوى الغربية التي هي نقطة الجذب للتجارة والاقتصاد المصري بالإضافة إلى الحاجة للتدقيق فيما سيعود على مصر في الحقيقة من فوائد في مرحلة حساسة تمر بها تطورات الشرق الأوسط ومناطق غرب آسيا وهنا وفي معرض الاهتمام المصري بالإبقاء على وجود نشط وعلاقات متطورة بهذه المنطقة، فقد حاولنا الحفاظ، وفي ظل ظروف صعبة، على تواجدنا في أفغانستان وحاولنا استخدام القوة الناعمة المصرية لمساعدة المجتمع الأفغاني على تجاوز مشاكله من خلال برامج للتعاون الفني ولكن في حدود الإمكانات المصرية التي وضح أنها أضعف كثيرًا بالمقارنة بما تقوم به تركيا أو

إيران من جهود – وبطبيعة الحال – مع الاعتراف باختلاف حجم المصالح بيننا وبينهما في هذه المناطق الأكثر حيوية لهما، وقربًا منهما جغرافيًا.

وفي سياق الاهتمام بالأوضاع الأفغانية وإظهارًا للدور المصري المهم... وإن كان محدودًا في إمكاناته... فقد شاركت في أعمال المؤتمر الوزاري الذي عقد في كابول في يوليو 2010 لدعم حكم الرئيس كارزاي... والتقيت الرئيس الأفغاني الذي كان يشكو من عدم قدرة الأطراف الأوروبية/ والأمريكية على تفهم التفكير والعقلية الأفغانية الإسلامية... واقترحت عليه، وقد اقتربت مصر من الحصول على رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 2011، أن ننظم مؤتمرًا يجمع وزراء خارجية الدول الإسلامية، وبعض القوى الأخرى، للمزيد من المساهمة في جهود السعي للتوصل إلى تسوية للوضع الأفغاني يأخذ في حسبانه حقائق الموقف على الأرض، وأن القوى الأفغانية الرافضة للظهور الغربي ستستمر في مقاومتها حتى يؤمن لها المشاركة الكاملة في حكم البلاد وتحديد مسار مستقبلها.

كانت العلاقات الشخصية مع ريتشارد هولبروك، مازالت قوية وحاولت دائمًا توظيف تأثيره في الإدارة، ومع كلينتون لتشجيع اتخاذ خطوات جادة في اتجاه تسوية القضية الفلسطينية وكذلك الحفاظ على علاقات مصرية/ أمريكية مستقرة... من هنا كنا نستجيب بحذر لطلباته من مصر في الملف الأفغاني مثلما وضح في الفصل الرابع الخاص بالعلاقة مع الولايات المتحدة.

ويبقى القول إن وضعية مصر الإسلامية في هذا الإقليم الإسلامي الممتد من أواسط آسيا حتى شواطئ الأطلسي يفرض عليها أن تبقي على أقوى الأواصر والتعاون مع كل أطراف العالم الإسلامي، مع إعطاء اهتمام خاص بالقوى الرئيسة غير العربية فيه... وفي مقدمتها إيران/ تركيا/ الباكستان/ إندونيسيا/ وماليزيا... لكن الأمر المهم هو أن تقوم هذه العلاقات على أساس التوازن في المصالح وعدم محاولة طرف تحقيق مصالح ضيقة له في مواجهة الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى.. وأن يكون الحفاظ على المصالح الإسلامية في إطارها العام هو العنصر الحاكم لكل التصرفات والمناهج لإدارة هذه العلاقات.

الفصل الحادي عشر
تحديات توسيع أطر الحركة المصرية ... مصر والعالم

حبست أنفاسي وأنا أشاهد إعلان رؤساء كل من روسيا/ أوكرانيا/ وروسيا البيضاء في الأيام الأخيرة من ديسمبر 1991، إنشاء رابطة دول الكومنولث... ويدعون قرناءهم في بقية الجمهوريات السوفيتية، وفي مقدمتهم كازخستان للانضمام... كنت أعي أن الاتحاد السوفيتي قد سقط تحت ضغط الحرب الباردة وفشل التطبيق الروسي للماركسية اللينينية... فقد أصبحت الولايات المتحدة وحلفاؤها من القوى الغربية الأخرى - الطرف الذي سيبزغ مهيمنًا على السياسة الدولية لمدى زمني لم أكن قادرًا على قياسه في هذا الوقت... وتصورت أن الولايات المتحدة وقتها، ووضعيتها في عالم اليوم... بمثابة الإمبراطورية الرومانية في أوروبا والشرق الأوسط في عهد الإمبراطور تراجان أو هيدريان... ويجيء التحدي والاختبار سريعًا للولايات المتحدة والغرب في الغزو العراقي للكويت... ويتردد على لسان ميلتش وزير الخارجية الأخير ليوغسلافيا الاتحادية قوله بعد لقائه مع صدام حسين، ومحاولته إقناع رئيس العراق بالانسحاب سلميًا لتفادي الحرب مع الغرب... أن

صدام تحدث إليه... بأن السوفيت قد انتهوا... وأن ذلك قد أدى إلى فقدان التوازن الدولي لمقوماته الأساسية... وسوف يعمل العراق على إقامة توازن جديد بالعالم... ويتم تحطيم العراق... وتتأكد الهيمنة الأمريكية... ويتسع إطار الظهور الأمريكي والأطلسي في تحلل يوغسلافيا إلى جمهوريات متنازعة وإعلان انتهاء حلف وارسو وانضمام الكثير من دوله إلى عضوية حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ويدور الحديث عن تفوق الحضارة الغربية... وانتهاء التاريخ بانتصار الليبرالية وقيمها في العالم... ونقرأ الكثير من الكتابات التي تحلل مسار العلاقات الدولية وقتها... وأن هناك صراعًا قادمًا للحضارات، ساق الدفاع عنه وأخذ يروج له واحد من أشهر علماء جامعة هارفارد الأمريكية في هذا الوقت البروفيسور هانتجتون، في مقاله الشهير في دورية «فورين أفيرز» الأمريكية... في عام 93 ثم في كتابه بعد ذلك... وانطلقت كتابات عديدة بعد ذلك تحذر من خطر لصدام إسلامي غربي خاصة وقد فشلت محاولة أولى لتدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك في عام 1993 وأخذ الغرب يدعم البحث عن عدو جديد بدلًا من الاتحاد السوفيتي ونظريته في الحكم وكانت محاولة لإسقاط الحكم الشيوعي في الصين قد هزمت في يونيو/ يوليو 1989 وبذا لم يتح للغرب هذه الهيمنة الكاملة المبتغاة ومع ذلك كثيرًا ما تحدثت مع الدبلوماسيين السوفيت، على مدى سنوات ممتدة قائلًا... لقد سقط الاتحاد السوفيتي وتركتمونا دون توازن في مواجهة قوة وصعود غربي ساحق وإنهم يبحثون عن عراك معنا... نحن المسلمين...

وتمر سنوات قليلة وتتعقد علاقات الغرب بالمجتمعات الإسلامية بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين وغضب الشارع الإسلامي وفقدان بعض تياراته عقلها في انطلاقتها لمواجهة لا يمكن لها الانتصار فيها...

جلست إلى مكتبي بوزارة الخارجية بماسبيرو في ساعة مبكرة من أحد أيام شهر أكتوبر 2005 وبدأت كعادتي كل يوم، في الاطلاع على مجموعات البرقيات الرمزية الأعلى سرية والفاكسية الأخرى عديمة السرية وكنت أبدأ دائمًا حوالى سعت 730 وأنتهي من كل هذه القراءات في حوالى الساعة التاسعة والنصف... وأكون بالتالي على اطلاع بشكل كبير على كل ما ورد إلى وزارة الخارجية من تقارير من السفارات والبعثات الدبلوماسية أو بقية

أجهزة الدولة الأخرى منذ مساء اليوم السابق... ثم أبدأ بعد ذلك بيوم عمل نشط يمتد حتى المساء... ولاحظت أن إحدى البرقيات السرية من كوبنهاجن تحمل عنوانًا مثيرًا... «رئيس وزراء الدانمرك يرفض استقبال السفراء العرب»... وأخذت أقرأ البرقية بإمعان وتدقيق ويتكشف لي أن سفراء الدول العربية والإسلامية في كوبنهاجن طلبوا إلى رئيس وزراء الدانمرك الالتقاء به لكي يناقشوا معه أمرًا خطيرًا يرونه يهدد العلاقات العربية الدانمركية... وربما العلاقة بين الإسلام والمسيحية في الغرب... إذ إن أحد رسامي الكاريكاتير بالدانمرك قد رسم عددًا من اللوحات الكاريكاتيرية التي يصور فيها نبي الإسلام بأنه إرهابي ويصفه ويصوره بشكل بالغ الاستفزاز لمشاعر المسلمين... وأطلع على هذه الصور المسيئة التي أرسلتها سفيرتنا في برقية فاكسية موازية... واستفز استفزازًا شديدًا خاصة وقد نشرت جميعها في إحدى صحف الدانمرك. واتصلت بسفيرتنا في كوبنهاجن... السفيرة مني عمر التي عادت إلى قص القصة بالكامل، وأن رئيس حكومة الدانمرك ادعى في رده على السفراء برفض اللقاء معهم، أن الموضوع كله يتمثل في الحق في التعبير وأنه لا يستطيع إنكار هذا الحق على رسام كاريكاتير أو أي شخص آخر... وأن على المسلمين أن يتعلموا هذا الأمر وغيره من مسائل حقوق الإنسان.

وطلبت من مساعدي للشئون الأوروبية فورًا، استدعاء سفير الدانمرك بالقاهرة في نفس اليوم وإبلاغه برفضي الكامل لهذا الوضع سواء الرسومات المسيئة وما نراه من خطر على استقرار المجتمعات وعلاقاتها ببعضها البعض أو أسلوب رئيس حكومتهم في التعامل مع الموقف... ويحضر السفير ويحاول التبرير... ثم يعود في اليوم التالي لكي يقول إن رئيس الوزراء يتمسك بموقفه...

وتبدأ معركة بالغة الحدة... أرسلت خلالها رسالة مكتوبة إلى أمين عام الأمم المتحدة لكي ينظر في التدخل مع الدانمرك... كما أرسلت إلى أمين عام الجامعة العربية/ والمؤتمر الإسلامي أحيطهما بالموقف وتطوراته... ولم يكونا قد أحيطا بهذا الأمر من قبل... ثم رأيت توسيع إطار الاتصالات المصرية للتعبير عن القلق من أخطار إهمال هذا الموضوع أو تركه يعكر العلاقات بين المجتمعات والأديان... فقمت بالكتابة إلى وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي/

المفوضية الأوروبية/ مفوض الشئون السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبي/ المفوض السامي لحقوق الإنسان... وبدا أن الجميع يستشعرون القلق من احتمالات تطور أو تدهور الموقف... لكن الجانب الدانمركي لم يبد أي أسف للموقف، وحاول وزير خارجية الدانمرك تبرير وجهة نظرهم في أكثر من اتصال تليفوني معي... وطلب زيارة القاهرة لمقابلتي واعتذرت بأن موعد الزيارة غير مناسب إطلاقًا... وكانت المسألة قد بدأت تدريجيًّا تخرج إلى العلن... وكنت أقول للكثير من الأوروبيين الذين التقيتهم في هذه الفترة... إنني أثق أنه إذا ما كان قد تم التعرض للدين اليهودي بأي شكل من الأشكال أو للنبي موسى بنفس الأسلوب الذي أساءوا فيه لنبي الإسلام لكان المجتمع الغربي والدولي قد هب ولم يتوقف إلا مع إجراء محاكمات قانونية لأصحاب هذه الإساءة... وقمت بتكليف وفدنا في الأمم المتحدة بتقديم مشروع قرار أمام الجمعية العامة... وكانت في حالة انعقاد... يتناول تحريم ازدراء الأديان... وقاومت الدول الأوروبية والغربية... وكانت معركة انتهت بكسبنا للتصويت وصدور قرار في هذه الواقعة.

وفي حديث مع الرئيس، بعد بدْءِ تناول الإعلام المصري والعربي للواقعة سألني عن الموضوع... وأخبرته أنني أرسلت إليه عبر سكرتارية المعلومات مذكرة بالموقف في كل عناصره... وأخذت أشرح له الموقف وخطورته وما قمنا به... فعقب بقوله إنه لم يلحظ تناولًا إعلاميًّا مكثفًا لما قمنا به دوليًّا وعربيًّا رغم وجود صخب كبير في الدوائر الإسلامية والعربية... وأجبته بقولي إن مصر هي التي بادرت وتحركت ولم يتحرك غيرها من هذه الأطراف... لكنني كنت أتحسب من عواقب أي تطورات سلبية على المسرح المصري الداخلي خاصة أن بعض حوادث مزعجة قد وقعت في الإسكندرية في توقيت سابق لمسألة الصور المسيئة وتعرضت فيها كنائس مسيحية لبعض التخريب... من هنا رأيت الحذر في التناول الإعلامي... واستمع الرئيس في صمت ولم يعلق... ومضت المعركة في مسارها... وضمنت بياني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 63 القول: «أود أن أتطرق إلى قضية مهمة تتعلق بحالات استخدام الحق في التعبير للحض على الكراهية على أساس الدين... وهنا أشدد على أننا - مع تقديرنا الكامل لقيمة وأهمية حرية التعبير - نرفض توصيف الإساءات المتكررة للأديان والمقدسات باعتبارها ممارسة مشروعة للحق في

التعبير»... وتكرر هذا الموقف في دورات أخرى للجمعية العامة. وأخذ العالم علمًا بمشاعر المسلمين من تعرض أفراد ومؤسسات لدينهم الإسلامي على المسرح الأوروبي...

واقترح رئيس الوزراء البريطاني عقد قمة غربية/ إسلامية في مصر للبحث في الوضع بين الإسلام والغرب... ولم نسرع بالتعبير عن موقفنا... إذ كنت أعتقد أن الأمر يحتاج للمزيد من التفاهمات والتحضير قبل القفز هكذا إلى عقد قمة دولية دون وضع الأرضية والمناخ المناسب لها... ومع ذلك أخذنا نؤيد مفاهيم حوار الحضارات وتحالفها التي أطلقتها دوائر مسيحية وإسلامية كثيرة... ساهمت في تهدئة الموقف دون معالجة جذور عدم الثقة...

ويصدر أكثر من تصريح أو موقف لبابا الفاتيكان، نستشعر تجاهها بالكثير من عدم الارتياح... ويصل إليَّ ما يفيد نية الإمام الأكبر شيخ الأزهر في زيارة قداسة البابا في الفاتيكان بناءً على دعوته... وأتدخل مع فضيلة الأمام لإثنائه عن الزيارة في هذا التوقيت، خاصة أن البابا قد نشر رسالة مكتوبة يوجه فيها الانتقاد للإسلام من وجهة نظرنا كمسلمين... وأرصد أن فضيلته يرغب في المضى في تنفيذ الدعوة... من هنا أثرت الأمر مع الرئيس الذي فاتحه في أن التوقيت غير مناسب... كان ذلك في عام 2008 وحيث عاود البابا التحدث في مسألة عدم ملاءمة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي... إذ إن الاتحاد يمثل بيتًا مسيحيًا... واستشعرت الخشية من كل هذا السيل من التلويحات التي قد تقود إلى صدام جديد بين المسيحية والإسلام... وعدت إلى التحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2010... بالقول «إن انتماء مصر للعالم الإسلامي هو أمر معلوم للجميع... نشعر بآلام المسلمين أينما تواجدوا... نفرح لهم ومعهم ونحزن إن أصابهم ألم أو مكروه... ولاشك أن أحداثًا عديدة، مؤسفة ومدانة، صارت تمس الإسلام والمسلمين بشكل متكرر... بل وممنهج في بعض الأحيان... فمن تحرش برموز العقيدة ومقدساتها إلى تحرش بأتباعها... نجد العالم الغربي، في مجمله، ينقاد إلى صدام في مواجهة العالم الإسلامي...صدام ليس في مصلحة أي طرف سوى المتطرفين وأصحاب الفكر الشاذ المنحرف على الجانبين... صدام ليس في مصلحة الأمن والاستقرار في العالم... صدام لا قبل لأحد من المعتدلين به... صدام الفائز فيه خاسر والمنتصر فيه مهزوم.

هل أجد حاجة لتذكير حضراتكم بضرورة العمل المنسق بين قوى الاعتدال الثقافي والديني والحضاري من أجل القضاء على هذه الشواغل قبل أن تستفحل بشكل أكبر؟



إن التستر وراء دعاوى مدهشة في سذاجتها وسطحيتها ومرفوضة في شكلها مثل الحق في حرية التعبير من أجل تكريس ممارسات ضد الإسلام وأتباعه، لم يعد أمرًا مقبولًا من جانبنا... وستستمر مصر في بذل قصارى جهدها سياسيًا وثقافيًا وحضاريًا ودينيًا من أجل مجابهة تلك المخاطر... وندعو الدول جميعًا والحكومات على وجه الخصوص إلى تحمل مسئولياتها في مواجهة شبح صدام ديني وحضاري مقيت... والاضطلاع بنشر ثقافة تنويرية تقوم على التسامح في إطار الاختلاف ونبذ التعصب والكراهية مع سن القوانين التي تكفل حماية الأقليات ومقدساتها من اعتداءات المتجاوزين ومروجي الفتن».

كنت أتابع بدقة ما يدور على المسرح المصري الداخلي من أخطار في تفجير الوحدة الداخلية للمجتمع المصري بين الأقباط والمسلمين، كما لاحظت أن الكثير من الدوائر الغربية المسيحية... والفاتيكان تعطي اهتمامًا كبيرًا للتطورات المصرية التي شكلنا من أجل دراساتها بدقة - مجموعة عمل دبلوماسية مستديمة، طلب منها متابعة الموقف والبحث فيه والتقدم لقيادات المجتمع بمقترحات وتوصيات لمعالجة الموقف...

وقدمت المجموعة لي بعض المقترحات والتوصيات، منها... أهمية النظر في زيادة أعداد الأقباط في المناصب الرئيسة بالدولة/ التصدي للخطاب الديني المتشدد، على الجانبين الإسلامي والمسيحي، بشكل عام، وبعض أئمة المساجد على وجه الخصوص... معالجة عزوف الأقباط عن المشاركة في المجالات الحكومية المختلفة/ التواصل مع أقباط المهجر وإيفاد بعثات لهم تشرح الموقف/ إجراء حوار مجتمعي مصري داخلي للبحث، بكل صراحة وموضوعية، في موضوع حقوق المواطنة... وأرسلت إلى الرئيس مذكرة متكاملة في يوليو 2008 حول كل هذه النقاط... وأرسلنا فعلًا الكثير من الوفود إلى دول المهجر في الغرب لإجراء مناقشات مفتوحة لكل الآراء ومظاهر القلق لديها واستمر هذا الجهد حتى انتهاء مهمتي، كنت أناقش الرئيس في كل هذه الموضوعات ولاحظت أن آراءه تتسم بالموضوعية، وأنه على اطلاع بالأخطار التي تحيق بالمجتمع المصري من جراء أي انفجار للموقف وانعكاساته على إضعاف مصر خارجيًا.

تناولت الأمر، مرات عديدة، مع اللواء عمر سليمان، لدوره كرئيس للمخابرات

العامة، واطلاعه على الكثير من خفايا الوضع الداخلي بمصر... ووجدته في مواقفه يتسم بالموضوعية واقتناعه بحاجة المجتمع المصري إلى أن يطور تدابيره بما يؤدي إلى المزيد من المشاركة القبطية في إدارة شئون المجتمع وكان يقدر أيضًا أن عناصر التطرف، على الجانبين، كثيرًا ما تعرقل بتصرفاتها هذا الهدف...

وجدت عند استلامي مسئولياتي في يوليو 2004، أن المفاوضات المصرية/ الأوروبية التي تستهدف التوصل إلى اتفاقية جديدة للمشاركة بين الطرفين في كل المجالات تتحرك ببطء وذلك رغم اقتناع الجانبين بأهميتها لتطوير هذه العلاقة... كنا نسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية... وحاول الأوروبيون ربط المزايا التي سنحصل عليها منهم بمواقف تربطنا في توجهاتنا الداخلية... ودارت مفاوضات صعبة... وكان هناك شكاوى من البعض منا في مجلس الوزراء المصري من أن الخارجية المصرية تعقد الموقف أمام المفاوضات، وكنا نرد بأننا لا نوافق على إطلاق يد الأوروبيين أو القوى الغربية في الداخل المصري... وضغطوا من خلال الحزب الوطني... وقاومت الضغط... وعندما قمنا بتوقيع الاتفاق في النهاية في بروكسل في عام 2006؛ قال الأوروبيون إنه يعكس بدقة التوازن في المصالح... وهو الأمر الذي سعيت لتحقيقه دائمًا في هذه العلاقة... وكثيرًا ما استخدمنا قنوات الدول المتوسطية الأوروبية في تعزيز مواقفنا أمام المفوضية الأوروبية التي كانت تتفاوض بالنيابة عن كل دول الاتحاد الأوروبي معنا... كانت اتفاقية المشاركة تنص على تقديم مساعدات اقتصادية سنوية لمصر، وإجراء عمليات لتطوير قدرات الصناعة والاقتصاد المصري، وتنفيذ برامج للتدريب وزيادة كفاءة التشغيل في المجالات الزراعية واستخدامات المياه وغير ذلك... كما أنها أتاحت الفرصة للسلع المصرية والأوروبية بالنفاذ إلى أسواق الآخر بدون رسوم أو بتخفيضات كبيرة وبما أتاح للطرفين مزايا تجاه الأطراف الأخرى الخارجية... وكان حجم التجارة المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي، وبقية القوى الغربية يبلغ حوالي 4/ 5 التجارة الخارجية المصرية مع العالم الخارجي.

ومثلما قلت سابقًا... جمع مصر علاقات متميزة دائمًا، وعلى مدى سنوات ممتدة، مع الدول المتوسطية أعضاء الاتحاد الأوروبي... فرنسا/ إيطاليا/ إسبانيا/ البرتغال/ اليونان... وكانت مصر دائمًا لاعبًا رئيسيًا... بل ومحوريًا... في جهد برشلونة على مدى



عقد كامل... وعندما طرح الرئيس الفرنسي ساركوزي أفكاره في موضوع إنشاء «الاتحاد من أجل المتوسط» الذي يجمع كل دوائر الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط... كانت مصر هي الدولة الأولى التي أثار الفرنسيون معها رغبتهم في تطوير عملية برشلونة إلى هذا الاتحاد الجديد...

ووافقت مصر وقبلت بالرئاسة المشتركة للاتحاد مع فرنسا وعقدت القمة الأولى له في يوليو 2008 في باريس. واقتربنا من القمة الثانية للاتحاد المتوسطي التي كان المقرر انعقادها في مدينة برشلونة تحت الرئاسة الإسبانية واقترح وزير خارجية إسبانيا أن يعقد على هامش هذه القمة المتوسطية، قمة مصرية/ أوروبية... أو مع الترويكا الأوروبية على نمط ما تعقده أوروبا مع الصين أو الولايات المتحدة أو البرازيل... وقدرت أن هذا الطرح إن تحقق فسوف يعطي لمصر زخمًا دوليًا كبيرًا...وأتحدث مع الرئيس مرات كثيرة... وبدا وكأنه يوافق... ثم نما إلى علمه أن القادة الأوروبيين قد يتناولون في مواقفهم، أثناء جلسات هذا الحوار المصري/ الأوروبي، بعض الأوضاع الداخلية ومسائل حقوق الإنسان مما يشغلهم... وبرد إقدام الرئيس ... وطلب مني تأجيل هذه القمة... أخذًا في الاعتبار أن العقبات كانت تتزايد وقتها في عام 2009 وما بعده أمام الاتحاد من أجل المتوسط بسبب تعقد التسوية الفلسطينية وعدم التزام إسرائيل بتعهداتها في المفاوضات، وفي مقدمتها وقف عمليات الاستيطان أثناء هذه المفاوضات.

كان الرئيس الفرنسي ساركوزي يعطي اهتمامًا كبيرًا لعلاقاته مع رئيس مصر... ويقدم له الكثير من الاقتراحات التي تعكس رغبة فرنسا في أن تلعب دورًا متزايدًا على الساحة الدولية... وأن تكون مصر أحد محاوره الرئيسية... ولم نكن نمانع ذلك مادام يخدم أيضًا مصالحنا... ويتقدم ساركوزي، في أثناء قمة بينه ومبارك في قصر الإليزيه بباريس بفكرة إقامة تجمع... وعقد قمة بين كل من فرنسا/ الهند/ البرازيل/ ومصر... وأقفز على المقترح مطالبًا الفرنسيين بالمضي فيه وعقده في عام 2009 أو 2010... ويتوفى حفيد الرئيس، ثم تفرض الأحوال الصحية للرئيس عملية جراحية كبيرة... وأستشعر أن الفرنسيين يسيرون

في اتجاه آخر... ومع تعقد المفاوضات الفلسطينية/ الإسرائيلية ينشط الرئيس ساركوزي لطرح أفكارٍ بدعوة الرباعية الدولية [الاتحاد الروسي/ الولايات المتحدة/ الأمم المتحدة/ الاتحاد الأوروبي] مع فرنسا ومصر لعقد قمة لدفع عملية السلام المتوقفة...

ويغضب الروس الذين كانوا يطالبون منذ بعض الوقت باجتماع دولي على مستوى وزراء الخارجية أو القمة في موسكو... ويتحسب الأمريكيون من هذا الجهد الفرنسي الذي يعكس حركية فرنسا ولكن ربما يحرجهم مع إسرائيل ولا نمانع من ناحيتنا دون حماس قد يحرجنا مع صديق مهم مثل روسيا.

كانت علاقة ساركوزي مع مبارك تتسم بالمجاملة الواضحة، فقد أخذ كلاهما يوطد علاقته بالآخر... ساركوزي يسأل مبارك في تقييماته للوضع العام بالمنطقة، والتسوية الفلسطينية، وكيفية التعامل مع بشار الأسد... بل وأحيانًا يطلب إليه التدخل لدى الملك السعودي فيما يقلق فرنسا من عدم اهتمام سعودي بتنمية العلاقة معها... ويعد الرئيس مبارك بالتدخل مع الملك عبدالله بن عبدالعزيز... ويفعل ذلك فعلًا... ويتحرك مبارك الذي يسعى بدفع مني، وعمر سليمان، لتوطيد العلاقة مع فرنسا لكي تكون نافذتنا على الاتحاد الأوروبي... وكذلك دعمنا في مسألة احتمال توسيع مجلس الأمن... وأخيرًا الموضوعات الخاصة بمجموعة الدول الثماني الصناعية أو مجموعة العشرين وغيرهما...

ولم تقصر مصر علاقاتها الأوروبية القوية على فرنسا، ولكن امتدت أيضًا إلى إيطاليا التي تكررت زيارات مبارك إليها خلال الفترة من 2004 حتى 2010... كما زار الرئيس الإيطالي ورؤساء الوزارات الإيطالية مصر، مرات عديدة... كانت التجارة تتوطد والسياحة تنمو وأخذ المحور المصري الإيطالي في إطاره الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط يبزغ... وتبينت حساسية الفرنسيين وغيرهم... وتحدثت مع الرئيس؛ لكي نأخذ حذرنا في كل خطواتنا حتى لا نفقد أيًا منهم... كان الإيطاليون يجاملوننا بشكل واضح، وكان رؤساء الحكومات الإيطالية... سواء برلسكوني/ برودي/ أو داليما يخرجون عن طريقهم لإظهار قوة العلاقة المصرية الإيطالية... ولم أصدق عيني عندما حضرت حفل عشاء ضيقًا في فيلا ماداما



التاريخية في التلال المحيطة بروما... وقام رئيس الوزراء برلسكوني بعزف الموسيقى والغناء بنفسه لكي يدخل السرور والبهجة للوفد المصري الصغير... ويعرض الإيطاليون رفع كفاءة وتشغيل خطوط السكك الحديد المصرية ويقترحون أيضًا إقامة خط جديد للقطارات بالغة السرعة يربط بين الإسكندرية والقاهرة مع خطط لتمديده إلى الأقصر وأسوان.

ومع تطور العلاقات المصرية الأوروبية ووضوح محورية مصر في التفكير الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، اقترحت على الرئيس أن نقوم بمبادرة بالدعوة إلى عقد قمة عربية أوروبية تجتمع بالقاهرة وأن تكون متكررة... مرة كل عامين أو ثلاثة... ولا يستجيب الرئيس لسبب لم أتبينه عندئذ وإن كنت تصورت خشيته من إثارة الأوروبيين لمسائل قد تحرجه والقادة العرب... مسائل حقوق الإنسان/ الديمقراطية/ شفافية الحكم الرشيد وغير ذلك من موضوعات كانت قد بدأت تدخل معجم التخاطب الأوروبي مع العرب... خاصة أن موقف البرلمان الأوروبي في انتقاده لأوضاع حقوق الإنسان في مصر في يناير 2008 قد دفع به للحرص في تبني أي مبادرات جماعية في العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي...

قام الرئيس المصري بزيارة برلين في نهاية عام 2004، واستقبله المستشار الألماني... وأتبين، مرة أخرى - مثلما رأيت مع شيراك رئيس فرنسا في الجولة نفسها - الكثير من الحفاوة والاهتمام بالدور المصري في سياسات الشرق الأوسط والبحر المتوسط... وتتدعم علاقة المستشارة الألمانية الجديدة ميركل بالرئيس المصري... ويسافر مبارك أكثر من مرة إلى برلين... وتحضر ميركل على الأقل مرة إلى القاهرة... وكنت أقدر أنه رغم عدم حميمية العلاقة مع الألمان بالمقارنة بالفرنسيين أو الإيطاليين، فإن أهمية الدور المحوري الألماني في بناء المواقف الأوروبية تجاه الكثير من المشكلات الإقليمية والدولية يفرض علينا استمرار الاهتمام بألمانيا رغم ما تظهره، بين الحين والآخر، من صعوبات الشخصية الألمانية التقليدية الجافة... ويصيب العلاقة قَدْرٌ من البرود بسبب رفض الرئيس المصري المشاركة في اجتماع قمة الثماني الذي عقد في مدينة هيلجندام على البلطيق في ألمانيا في عام 2008... والذي تصور - صوابًا - أن الألمان يعطون وضعًا متميزًا لجنوب إفريقيا في مواجهة مصر على المستوى الإفريقي... وما لذلك من انعكاسات محتملة في مسألة توسيع مجلس الأمن... ويسافر مبارك لمصالحة ميركل لعدة ساعات في بداية 2009...

ومع تدهور مساعي التسوية الفلسطينية في صيف وخريف 2010 بعد قمة واشنطن في سبتمبر من العام نفسه، يطلب مبارك زيارة برلين على وجه السرعة... ولم أفهم هذا الطرح أو الاهتمام بالسفر المفاجئ إلى كل من إيطاليا وألمانيا لإنقاذ عملية السلام... وما كان لهذين البلدين قدرة فيها... ويصل مبارك إلى برلين لعدة ساعات ويطلب من ميركل تدخلها واستخدام نفوذها للضغط على إسرائيل لإيقاف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية إنقاذًا لعملية السلام والمفاوضات التي كان المتصور إطلاقها بعد القمة في واشنطن... وتبدو المستشارة الألمانية غليظة في تعاملها مع الرئيس في هذا المساء... وكانت قد وصلت قبل ساعات من نيويورك حيث شاركت في أعمال الجمعية العامة وتقول له: كان يمكننا التحدث تليفونيًا في هذا الأمر... إلا إذا ما كانت اقتراحات محددة... ولم يكن لدينا شيء تفصيلي نطلبه منهم سوى أن يحشدوا قدرات الاتحاد الأوروبي للضغط على إسرائيل... كان التقدم في السن قد ظهر جليًا على أداء الرئيس خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة 2008/ 2009/ 2010... ومع هذا ظللت أدفع في اتجاه المزيد من الظهور المصري الرئاسي على المسرح الأوروبي حماية للمصالح المصرية... وكان خلال هذه الفترة لايزال على رفضه زيارة بريطانيا... كما اتسم لقاؤه مع رئيس الوزراء البريطاني في شرم الشيخ في يناير 2009 أو مدينة «لاكويلا» بإيطاليا في صيف هذا العام في اجتماع قمة الدول الصناعية الثماني مع القوى البازغة... البرازيل/ الصين/ الهند/ المكسيك/ جنوب إفريقيا/ ومصر... بقدر من التحفظ... ربما لعدم معرفته الشخصية به بعكس علاقاته مع القادة الآخرين... سافر مبارك مرات إلى تركيا/ اليونان/ سلوفينيا/ كرواتيا... وكنت أطلب منه عندئذ توسيع دائرة الحركة بالعودة إلى الاهتمام برومانيا/ بلغاريا/ المجر والنمسا... وقمت من جانبي بزيارات لدول البلقان وكذلك القوقاز والشمال الأوروبي من أعضاء الاتحاد...

كان الرئيس المصري يحمل الكثير من التقدير للرئيس الروسي بوتن الذي رأى فيه قدرة على الحزم والحسم، استعاد لروسيا بها دورها أو تأثيرها على المسرح الدولي - أو هكذا كان مبارك على اقتناع - بعد فترة الضياع بعد سقوط الاتحاد السوفيتي... كما اكتشفت وبسرعة فور تولي مسئولياتي، أن الرئيس المصري لديه إعجاب بروسيا، وبالذات في مجال



قدراتها وإمكانياتها التكنولوجية في إنتاج الأسلحة المتقدمة. وأنه يقدر أن الاتحاد الروسي يمثل لمصر خيارًا متاحًا... إذا ما تعقدت العلاقات مع الغرب... وإن كنت لاحظت أيضًا أنه يتحرك بحذر شديد في هذه المسائل بما يؤدي إلى استمرار ترك الباب مفتوحًا - إلى حد ما - للجوء إلى روسيا في حالة تعثر الموقف مع الولايات المتحدة. كان يهتم بكل تطور في تكنولوجيا المحطات النووية الروسية... ويتابع باهتمام الأداء الروسي في محطة بوشهر النووية بإيران... وكان يقول إن الروس لا يضعون شروطًا تعجيزية في العلاقة معهم... ومع وضوح اهتمام روسيا بلعب دور مؤثر، مرة أخرى، بالشرق الأوسط... تفاعلنا معهم مؤكدين لهم رغبتنا في عودتهم لممارسة تأثيرهم حتى لا يترك المسرح للأمريكيين بمفردهم خاصة وقد ثبت بالتجربة أن الولايات المتحدة كثيرًا ما يصعب عليها تطويع المواقف الإسرائيلية أو تغييرها...

زار مبارك روسيا في هذه السنوات، مرتين... كما استقبل الرئيسين الروسيين بوتن وميدفيديف بالقاهرة... ومع اقتراب كل من هذه الزيارات، كان حديثنا يكثر في متابعة الشأن الروسي ويقول الرئيس إن الروس يبدون الحزم هنا والحسم هناك في مواجهة مسائل محددة في علاقاتهم مع القوى الغربية... وكنت أتفق معه... وإن كنت أيضًا أنبه إلى محدودية إمكانياتهم ومواردهم بالمقارنة بالقوى الغربية والولايات المتحدة والصين... وكثيرًا ما أشرت إلى أن القدرة الاقتصادية الروسية لا تتجاوز كثيرًا إمكانيات إيطاليا... وأن القوة الباقية للروس، والتي يمكننا دائمًا التعويل عليها، هي في استحواذهم على حق النقض في مجلس الأمن... وإمكانيات الإنتاج الكبيرة للأسلحة المتطورة... وكذلك تأثيرهم على أوضاع العديد من جمهوريات أواسط آسيا الإسلامية... وأخيرًا علاقاتهم الوطيدة مع الصين...

من هنا أخذنا ندفع إلى تطوير هذه العلاقة إلى أفق استراتيجي، خاصة في بعدها السياسي والدبلوماسي مع قدر من الحذر في أبعادها العسكرية والتسليحية حتى لا نستفز الغرب أو نثير هواجسه دون داعٍ... وأخذت مع لافروف، وزير الخارجية الروسية نتبادل الزيارات السنوية في إطار الحوار الاستراتيجي بين البلدين، كما كنا نلتقي دائمًا على هامش

كل المناسبات التي تجمعنا، في اجتماعات حول الشرق الأوسط أو بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة... ووافق الروس، مثلما سبق ذكره، على عقد اجتماع سنوي لوزيري الخارجية والدفاع للبلدين... ولم يعقد هذا الاجتماع السنوي للأسف قط...

أقول كان الروس يحتفون بالرئيس المصري، وأتذكر حفل عشاء رائعًا في القاعة الرئيسية بالكرملين أثناء زيارة الرئيس لموسكو في عام 2006... ويأتي بوتن إلى مصر... ويحضر حفل عشاء رائعًا مماثلًا في قاعة رئيسة لا تقل روعة عما شاهدناه في موسكو... القاعة الرئيسة في قصر عابدين... ولا فارق بين القيصر... والخديوي...

ومثلما كتبت في صفحات سابقة... فقد سبق لي الإقامة في موسكو لثلاث سنوات، وكثيرًا ما قمت بقضاء أمسيات سعيدة في مسرح الكرملين... كما قمت بزيارات متعددة لمتاحفه المختلفة... متحف مجوهرات القياصرة وملكاتهم... ملابسهم القديمة... متحف الجيش الأحمر... وغيره من متاحف...

كنت أعلم جيدًا طريقي في المناطق المفتوحة للجمهور داخل قلعة الكرملين وكثيرًا ما تجولت حول مجموعة الكنائس التاريخية داخل الأسوار وقرأت تاريخ وقصص المدافع القديمة من القرن السادس عشر المنتشرة في أرضية القلعة... لكن الزيارات الثلاث التي شاركت فيها ضمن أعضاء الوفد المصري المصاحب للرئيس، وأولها في مايو 90، وفرت لي فرصًا مناسبة للتعرف على الكثير من قاعات القصر ومناطقه المغلقة أمام الجمهور...

ورغم هذه التجربة... فإن ذاكرتي لا تنسى واقعة محددة... كشفت البساطة الشديدة التي كانت القيادة السوفيتية تتعامل بها داخل أسوار القلعة... بخلاف ما كانت تظهره بالخارج... فلقد كان المنهج في موسكو هو أن يتحرك أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي في سياراتهم «الزيل» بسرعات فائقة في شوارع ومسارات أوقفت فيها حركة السيارات لحين مرورهم... أما حركة سكرتير عام الحزب... سواء برجنيف/ أندربوف/ وشيرنيكو... فقد كانت الحركة تتوقف لحين مرورهم قادمين من منازلهم أو فيلاتهم الريفية إلى مكاتبهم داخل الكرملين... وكنت بصحبة الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس

الوزراء ووزير الخارجية في زيارة لموسكو في سبتمبر 1990 لمناقشات مصرية/ سوفيتية في الشأن العراقي وكيفية التوصل إلى مقترحات تنهي الوضع المتأزم بين العراق والمجتمع الدولي بعد غزو الكويت... ونصل مع سفيرنا إلى الكرملين وندخل من قاعة إلى أخرى... وأستشعر أن هناك بعض الارتباك لدى صغار موظفي المراسم السوفيت... ونجلس في قاعة زجاجية بها حديقة غَنَّاء، وأتمتع بتشكيلات الزهور والخضرة المنتشرة بالمكان، ولا أرغب في المغادرة... ويبلغوننا أن جورباتشوف سكرتير عام الحزب، ورئيس الاتحاد السوفيتي متأخر بعض الشيء عن الموعد... وفجأة يتوقف المصعد في المنطقة التي نجلس بالقرب منها ويخرج جوربا تشوف حاملًا رزمة ضخمة من الأوراق بنفسه... ويسير بهدوء نحونا وبصحبته فقط إدوارد شيفرنادزة، وزير الخارجية السوفيتية... ذو الأصول الجورجية... حاملًا أيضًا أوراقه بنفسه... ويأتيان لتحية وزير خارجية مصر ويعتذران عن التأخير، حيث امتد غداء عمل لبعض أعضاء المكتب السياسي بما تجاوز موعد اللقاء مع الوزير المصري، ويجلسان إلى مائدة صغيرة أمامنا... في الحجرة نفسها التي استقبل فيها الرئيس المنتخب ميدفيديف... رئيس مصر في عام 2008... والملاحظة الرئيسة هنا أن قادة الكرملين ورغم كل النفوذ والتأثير الذي يتمتعون به، ومرجعه قوة الاتحاد السوفيتي أو الاتحاد الروسي - فإن تصرفاتهم داخل القلعة كانت دائمًا تتصف بالبساطة والبعد عن المظهرية.

ومن أجل المزيد من توفير حرية الحركة لمصر، خاصة الصعوبات مع الولايات المتحدة طوال عامي 2005/ 2006... فقد عاد مبارك إلى زيارة بكين في خريف 2006 بعد غيابه لفترة من الزمن عن زيارة العاصمة الصينية... وكثيرًا ما قال مضيفوه من الصينيين إنه كان المسئول الأجنبي الأخير الذي قابل ماوتسي تونج قبل وفاته في عام 76 عندما كان مبارك نائبًا للرئيس... في إشارة إلى قدم علاقاته معهم... وعلى الرغم من أن الزيارة إلى بكين جاءت في إطار قمة الصين/ إفريقيا ومشاركة العديد من القادة الأفارقة فيها، فإن الحفاوة بمصر كانت واضحة... وأتذكر في هذا السياق زيارة أخرى للرئيس لبكين، كنت شاهدًا عليها في مايو 1990؛ حيث التقى الرئيس مع الزعيم «دينج تشاوبنج» في بكين وحمله الصيني رسالة إلى الرئيس الأمريكي «بوش» بأن الولايات المتحدة تضغط على الصين بهدف إشاعة

الفوضى بها بعد أزمة عام 1989 في العاصمة بكين... وأن تفجير الصين سيؤدي إلى فوضى في كل جنوب شرق آسيا بسبب عشرات الملايين من اللاجئين الصينيين الذين سيضطرون إلى مغادرة بلادهم إلى الدول المجاورة... ونقلنا عندئذ الرسالة... وتوقف الأمريكيون عن الضغط على الصين...

وكان ذلك في عهد آخر... إذ إنه وبمقدم عام 2009 كان قد مر على إصلاحات «دينج» ثلاثون عامًا وقفزت الصين خلالها قفزات غير مسبوقة في تاريخ الإنسانية والحضارة... كان الرئيس المصري، بالتالي، يهتم بالعلاقة المصرية الصينية... فالصين التي حققت معدلات هائلة للنمو المستمر ولعقود... وبنسب تصل إلى 11 ، 12٪ سنويًّا، وفاقت اليابان في قدرتها الاقتصادية، كانت وسوف تستمر لعقود دولة تأثير رئيسي في شئون آسيا، ولكنها ذات ظهور محدود على مستوى الشرق الأوسط؛ لذا فإن الاهتمام بها أصبح أمرًا مطلوبًا إن لم يكن حيويًّا...

وأخذت اجتماعات الحوار الاستراتيجي المصري/ الصيني تعقد سنويًّا في عاصمة كل طرف بين وزراء الخارجية... ووجدت مصر في الصين قوة استثمار كبيرة في مشروعات رئيسية على الأرض المصرية، لكنني كنت، بين الحين والآخر، أتبين لدى الصينيين تحفظات على أداء الأجهزة المصرية في تجاوبها مع الرغبات الصينية في تنفيذ هذه المشروعات...

لم تكن الهند بعيدة عن الاهتمام المصري خلال هذه الفترة ومع تعاظم القوة الاقتصادية الهندية والظهور القوي للهند في إطار القوى الاقتصادية البازغة ومجموعة BRIC الاقتصادية المكونة من البرازيل/ روسيا/ الصين/ والهند... وسعينا للانضمام إلى مجموعة الإبسا المشكلة من البرازيل/ الهند/ جنوب إفريقيا... فقد قرر مبارك العودة إلى زيارتها بعد فترة غياب طويلة وبدون سبب حقيقي معروف لي... وذهبنا إلى دلهي في 2008 وكانت زيارة ناجحة للغاية، كشفت عن فرص كبيرة في التعاون المصري/ الهندي، مع عدم التأثير سلبيًّا على علاقات طيبة كانت تجمع مصر بالباكستان.

وأخذت أروج في أحاديثي وتقاريري للرئيسب بأهمية زيارة إندونيسيا وماليزيا،

والعودة إلى إبداء الاهتمام باليابان وكوريا الجنوبية... وكان يقول: فعلًا... نحتاج للمزيد من الاتصالات معهم، ولكن عليك أن تعلم أن هذه الزيارات مرهقة رغم ضرورتها، وسوف ننظر فيها في حينه... وكان ذلك يمثل اعترافًا نادرًا من الرئيس أن تقدم سنه أصبح يضغط عليه... قمت من جانبي خلال هذه الفترة بزيارتين للهند، بالإضافة إلى مصاحبة الرئيس، في زيارته لدلهي... وكان رئيس الوزراء الهندي يلح على أهمية الاستمرار في تعزيز العلاقات واستعادة هذه الرابطة التي أطلقها نهرو وعبدالناصر... وأخذت من جانبي أشجع وزير خارجية الهند... لمدة عامين على عقد اللجنة المشتركة المصرية الهندية بالقاهرة؛ حيث كان انعقادها الأخير في دلهى في عام 2007... لكن الوزير الهندى لم يبد حماسًا... قمت من جانبي بزيارة اليابان مرتين خلال هذه السنوات، وكذلك إندونيسيا/ سنغافورة/ الباكستان/ كازاختسان/ وأوزبكستان...

ومع الظهور القوي للبرازيل... سعينا لتدعيم العلاقة معها وتشجيعها للاهتمام بشئون الشرق الأوسط... وزرت العاصمة البرازيلية مرتين في الفترة من 2005/ 2010 وأخذت أشجع الرئيس على زيارة برازيليا وقمنا بتحديد موعدين... وفي كل مرة كانت الزيارة تتعطل... وكنت أعي أنها، مرة أخرى، ترجع لتقدم سن الرئيس الذي كان يسأل باهتمام عن عدد ساعات الرحلة وأين يمكن أن يقوم بوقفة في عاصمة متوسطة المسافة بين القاهرة والقارة اللاتينية... ومع ذلك قمت من جانبي بزيارة الأرجنتين/ وشيلي.

كما أصبحت زيارات مساعدي وزير الخارجية المصرية على المسرح الآسيوي واللاتيني متكررة وبإيقاع عالٍ مما حافظ على اهتمامهم بنا وبشئوننا وقضايانا.

كنت أستشعر دائمًا قوة التأثير والظهور المصري على مسرح الأمم المتحدة... وطوال سنوات ممتدة لم تترك مصر فرصة، على مستوى أعمال هذه المنظومة الدولية، إلا وتحركت وساهمت وقدمت مشروعات القرارات والأفكار، وكانت الوفود المصرية دائمًا صاحبة تأثير، وتحظى باهتمام الجميع... من هنا كنت أقرأ وأستمع لهذه الانتقادات التي يتناول بها البعض في بلدي أداء مصر الدبلوماسي بالكثير من الدهشة والاستغراب... كان هؤلاء يقولون إن الدور الدولي المصري قد تضاءل....وكان اتهامًا كبيرًا لا برهان عليه... وكانوا

يقولون إن الدور الإقليمي اضمحل... وأصبحت إجابتي دائمًا... أن مصر لم تضمحل ولكن الأطراف الأخرى هي التي ظهرت بأداء يحمل تطورها... وسوف أتطرق لهذا الأمر تفصيلًا عند تناولي لمسألة معالجة القضية الفلسطينية في الفصل التالي... لكن المهم هنا ضرورة القول إنه حتى إذا ما اعترفت بأنه كان هناك بعض «عدم الإنجاز» في سباق الظهور والتأثير بين أطراف الشرق الأوسط، وبعض الدول العربية فإن ذلك عاد أساسًا إلى نقطتين، أولاهما الحذر التقليدي الذي كانت تدار به هذه الأمور أو تحسم على مستوى رئاسة الجمهورية، والثانية تعود إلى ضعف الموارد المالية ومحدوديتها بالمقارنة بقدرات أطراف أخرى كانت على استعداد لإنفاق ثروات هائلة... ومنها تركيا/ إيران/ قطر/ والمملكة العربية السعودية...

على أي الأحوال فوجئت في صباح أحد الأيام من أكتوبر 2007م وعندما كنت أراجع التصويت على عضوية مجلس حقوق الإنسان... ولم تكن مصر من الدول التي قدمت ترشيحها للحصول على العضوية - أنها؛ أي مصر حصلت على صوتين... وقدرت وقتها إن هذا الأمر تم بطريق الخطأ من وفدين من وفود الدول... وفوجئت في اليوم التالي... ولأسابيع... بهجمة إعلامية شرسة تعكس نية مبيتة للهجوم على الدبلوماسية المصرية وتنعتها بالفشل وأن «الدور المصري قد تضاءل» وأن العالم لم يعد يحترم القدرات المصرية... ووصل الأمر إلى أن الرئيس اتصل بي طالبًا التعرف على حقيقة الموقف... وقلت له: «سيادة الرئيس... مصر لم ترشح نفسها لعضوية هذا المجلس المهم... وإننا ننتظر الترشيح للانتخابات التالية في عام 2008 وإنني أستطيع أن أقول لك... إن انتصارنا ونجاحنا سيكون عندئذ ساحقًا»... وصمت... وفي العام التالي... اهتم بأن يعبر عن تهنئته على نجاحنا في الحصول على أعلى عدد من الأصوات في السباق من أجل عضوية المجلس... وهنا ينبغي القول إنه من الأمور النادرة ألا تحصل مصر على مبتغاها في أي مواجهة دبلوماسية للترشيح في مجالس أو لجان الأمم المتحدة أو مجموعات الخبراء... ومن بينها اختيار الدكتور نبيل العربي لعضوية محكمة العدل الدولية في عام 2000م؛ إذ يصل إليّ من القاهرة أن الرئيس قد وافق على أن ترشحه مصر لعضوية المحكمة... ورغم أن



الترشيح جاء متأخرًا... فإن فاعلية الوفد المصري وتأثيره أَمَّنَ لمرشح مصر الحصول على أعلى الأصوات هو كذلك.

وأتناول في هذا الصدد موضوع ترشيح مصر لوزير الثقافة فاروق حسني لرئاسة اليونسكو... إذ صاحب هذا الموضوع أيضًا الكثير من اللغط... وأقول إنه بخلو منصب مدير عام اليونسكو، وانتهاء مدة مايور الإسباني الجنسية أخذ البعض يروج لقرينة الرئيس أهمية أن تسعى مصر للحصول على المنصب... وأبلغني بالتالي، سكرتير الرئيس للمعلومات، أن الرئيس يطلب ترشيحات من الخارجية للنظر فيها ولكي نتقدم باسم مصري للحصول على الترشيح ولعله كان هناك ترشيحات أخرى من خارج وزارة الخارجية – على أي الأحوال – أرسلت مذكرة للرئيس في 23 يونيو 2007 بأسماء كثيرة منها فاروق حسني/ مفيد شهاب/ فايزة أبو النجا/ إسماعيل سراج الدين/ أحمد ماهر السيد/ على ماهر السيد/ نبيل العربي.... وبعد أيام يتم إبلاغي بأنه تم اختيار فاروق حسني مرشحًا مصريًّا... وأخذت النخبة المصرية تهاجم الترشيح تحت دعاوي كثيرة... ووضعت وزارة الخارجية خطة متكاملة لدعم الترشيح؛ الحصول على تأييد الجامعة العربية وقد تحقق، الحصول على تأييد الاتحاد الإفريقي وقد تحقق، السعي للمغرب لسحب مرشحتها وقد تجاوب المغاربة... وامتنع الجزائريون عن التقدم بمرشح لهم... ووافقت دول ذات تأثير على الترشيح المصري منها إيطاليا/ اليونان/ فرنسا/ إسبانيا... وأخذنا نجمع الأصوات... وفجأة يطلق فاروق حسني تصريحًا يقلب الأمور على عواقبها؛ إذ نفى أن تكون وزارة الثقافة المصرية تقوم بالترجمة والسماح بنشر كتب لكتاب إسرائيليين أو يهود بمصر... وأنه إذا تحقق من ذلك فسوف يحرق هذه الكتب... وقامت الدنيا في العالم الغربي ولم تتوقف حتى تم هزيمة المرشح المصري ولم نتوقف عن بذل الجهد ومحاولة تحقيق الهدف حتى إن هزيمة المرشح المصري كانت بفارق صوت واحد عن المنتصر... وكان يحصل دائمًا في كل التصويتات المتعددة التي جرت على أعلى الأصوات ولكن دون حسم... معركة شرسة استخدمت فيها إسرائيل والولايات المتحدة كل أنواع الترهيب والترغيب، وحصلت مصر – أو مرشحها – في التصويت الأخير على 29 صوتًا ضد 30 صوتًا للمرشح المنافس... وقال البعض من معارضي الترشيح في مصر... إنها هزيمة نكراء لمصر...

ودهشت من هذا الموقف... وكان البعض يخلط بين معارضتهم لفاروق حسني وأهمية تأييد الترشيح المصري...

ويبقى أمامي في هذا الفصل، تناول موضوع حقوق الإنسان بكل الأهمية التي أصبح المجتمع الدولي يعطيها إياه طوال العقدين الأخيرين... إذ تبينت مع بَدء عملي مندوبًا دائمًا لمصر بالأمم المتحدة، هذا القدر الكبير من الاهتمام الذي أعطته الأمم المتحدة لهذا الملف، خاصة مع انبثاق مفاهيم جديدة في مسائل حساسة مثل السيادة المنقوصة للدول في علاقاتها برعاياها ومواطنيها... وحق الحماية أو التدخل مثلما طانبت به أدبيات العالم الغربي وأخذت تدفع به رويدًا وبهدوء أمام منظمات الأمم المتحدة وأجهزتها... خاصة أن الدول النامية كانت تصمم على عدم السماح ببزوغ أي مفهوم أو اتخاذ أي تحرك في هذه الموضوعات إلا من خلال صدور قرارات رئيسية على مستوى الجمعية العامة باعتبارها صاحبة التشريع الدولي... وكذلك مجلس الأمن...

وكنت في الحقيقة أعي أن هناك همسات تتردد بين الحين والآخر، هنا وهناك بوجود تحفظات غربية ودولية في أسلوب مصر وتعاملها مع ملفات حقوق الإنسان داخليًا؛ من هنا كنت أصمم أن تتحرك مصر بحذر في تناولها لأوضاع حقوق الإنسان في بعض الدول التي تتعرض لانتقادات حادة من قبل العالم الغربي... وحتى نتمكن من حماية صورتنا في ظروف بالغة الصعوبة... وفي هذا السياق يجب أن أوضح أن هناك ولاشك تباينًا كبيرًا بين المفهوم النظري لحقوق الإنسان، باعتبارها مجموعة القيم والمبادئ التي يتعين احترامها وتطبيقها للحفاظ على كرامة الإنسان وتوفير حرياته الأساسية... وبين التطبيق العملي لهذا المفهوم في دهاليز المفاوضات الدولية وداخل غرف وقاعات السياسة الدولية وما تتعرض له هذه القضية النبيلة وما تدعو له من أهداف سامية من ازدواجية هائلة في المعايير والتسييس وانتقائية التطبيق وفقًا لمقتضيات توازنات الأوضاع الدولية وعلاقاتها..

وأود أن أضرب مثالًا على ما أقوله لتوضيح الصورة أمام القارئ الكريم، ولا أتصور مثالًا أقرب للرأي العام المصري من قضية حرية التعبير واستخدامها كذريعة لتبرير الإساءة للأديان، حيث تكشف هذه القضية عمق التناقض في مواقف الدول الغربية التي نصبت



نفسها منذ قديم الأزل حارسًا لحقوق الإنسان وقاضيًا على من يخالف مفهومها الخاص لهذه الحقوق.

فعلى حين تتمسك الدول الغربية تمسكًا مطلقًا بحريتي الدين والتعبير وترفض تمامًا أية محاولات لوضع أي ضوابط لتنظيم ممارستها، فإنها ترفض الاعتراف بمفهوم «الإساءة للأديان»، وتتمسك بأن الإساءة للدين أو المعتقد هي أمر مقبول في إطار الحرية المكفولة لكل فرد في التعبير – على حين تدعو الدول الغربية لذلك – نجد مصر وباقي الدول الإسلامية تتمسك بأن ضمان حرية الدين والمعتقد يفترض صيانة الدين من العبث والإساءة، وبأن اتهام الأديان بالتخلف وربطها بالإرهاب بذريعة حرية التعبير هما أمران من شأنهما إثارة مشاعر العداء والاضطهاد تجاه أتباع تلك الأديان، وما قد يؤدي إليه ذلك لاحقًا من أعمال عنف واعتداءات عليهم، على غرار ما شهدته أوروبا قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية ضد اليهود، وما تشهده بعض الدول الغربية في السنوات الأخيرة من تمييز سلبي متصاعد تجاه المسلمين من مواطني هذه الدول، وصل إلى ذروته في حالات العنف البدني التي طالت مواطنين عربًا ومسلمين، ومن بينهم مصريون، مثل المواطنة المصرية مروة الشربيني التي لقيت مصرعها في ألمانيا على يد مجرم متطرف، أعماه الحقد والكراهية لكل ما يمت للإسلام والمسلمين بصلة.

كما أنه من اللافت أن الدول الغربية التي ترفض وضع أي قيد على حرية التعبير، هي ذاتها التي تجرم قوانينها مجرد إبداء الرأي في الملابسات التاريخية التي أحاطت بقضية المحرقة، أو مجرد التشكيك في عدد ضحاياها، رغم ما قد ينطوي عليه ذلك من مساس واضح بحرية البحث العلمي والتاريخي، وبينما تسمح تلك الدول بأقصى صور الانتقاد للأديان وبخاصة الدين الإسلامي عقب أحداث سبتمبر 2001، وتبيح تلك باعتبارها إحدى صور حرية التعبير، فإننا نجدها ذاتها تعتبر أن انتقاد السياسات الاسرائيلية أو ممارسات الحركة الصهيونية العالمية بمثابة شكل من أشكال معاداة للسامية، رغم ما يحيط مفهوم معاداة السامية من لبس متعمد، ومغالطات تاريخية، وخلط مقصود بين العرق والدين والسياسة، وذلك بهدف إسباغ الحصانة على أفعال وسياسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني تحت

مسميات مختلفة كحماية العرق اليهودي من الاضطهاد أو إصلاح أخطاء تاريخية وقعت في أوروبا في النصف الأول من القرن الماضي.

ويتصل بهذا أيضًا ما يتعرض له المسلمون في أوروبا من تضييق على ممارستهم لمشاعرهم الدينية، وما صدر بالفعل من قرارات في بعض الدول بمنع بناء مآذن المساجد، وسط حملات من الكراهية تتصدرها صور تلك المآذن وقد تم تصويرها على أنها منصات لإطلاق الصواريخ، ومن أسف أن هذا يحدث في أعتى الدول التي تتشدق ليلًا نهارًا بحقوق الأقليات الدينية في الدول العربية والإسلامية وتستغل أصغر حادثة طائفية أو عرقية للتشهير بتلك الدول على الساحة الدولية.

ولعل ما تقدم يوضح فداحة التناقض الذي يتم التعامل به مع قضية حقوق الإنسان، فقلما كانت الدول، غربية كانت أم شرقية، تلتزم بما تدعو إليه هي ذاتها من قيم أو معايير في مجال حقوق الإنسان، حيث كانت الاعتبارات والمواءمات السياسية، ومازالت، المعيار الأول - إن لم يكن الوحيد، الذي تتبعه الدول جميعها.

من هنا، كنت دائمًا، منذ حملي مسئولية تمثيل مصر أمام الأمم المتحدة، أو وزيرًا للخارجية أحاول اتباع خط واضح لا أحيد عنه... وهو الدفاع عن خصوصيات المجتمع المصري والمنظومة القيمية والأخلاقية السائدة في بلادي بغض النظر عن أي دعاوي خارجية تحاول التستر بمبادئ نبيلة لتحقيق اختراق في تلك المنظومة وفتح المجال أمام محاولة هدم الموروث الثقافي والديني للشعب المصري.

كانت هناك انتقادات من مصريين لهذا الأسلوب الذي نهجنا عليه بل ادعى البعض، بعد 25 يناير 2011 أنه ما كان يجب أن تتحمل وزارة الخارجية مسئولياتها في الدفاع عن وجهة النظر المصرية لهذه المفاهيم المصرية الخالصة... وهنا يجب أن أؤكد أن مسئولية الخارجية المصرية يجب أن تكون دائمًا في الخط الأول للدفاع عن مصر ومفاهيمها في كل المجالات، ويجب بالتالي ألا ينزوي الوزير أو وزارته بدعوى الحرص أو الحذر لكي لا يتعرض لهذا القيل أو القال... بل يجب أن يدافع، هو ووزارته عن بلاده ومجتمعه... مهما كانت الضغوط المضادة...

وقد واجهت في عملي هذا عنتًا كبيرًا... بين دول خارجية تسعى لفرض مفاهيمها الخاصة علينا، ولا ترى في حقوق الإنسان إلا سلاحًا يشهر في وقت الضرورة لفرض رؤى معينة أو انتزاع تنازلات سياسية بعينها... وبين أجهزة مصرية داخلية لا ترى في حقوق الإنسان إلا تهديدًا أمنيًّا مباشرًا وتدخلًا في الشئون الداخلية للبلاد، وما بين الجانبين سعينا في وزارة الخارجية لإقناع الخارج بأن لمصر خصوصيتها الثقافية التي لن نسمح بالانتقاص منها، بقدر ما سعينا لإقناع الداخل بأن ليس كل ما يأتي من الخارج شرًّا مستطيرًا وأن العديد من مبادئ حقوق الإنسان يحمل من الخير للشعب المصري ما يسوغ، بل يوجب تطبيقه.

وفي هذا المجال كان لوزارة الخارجية جهدها الذي بذل لتعديل موقف الدولة المصرية من حالة الطوارئ التي كانت سارية لعقود طويلة بالمجتمع المصري... وكنت أرصد الكثير من الاهتمام من قبل المجتمع الدولي والقوى الخارجية... وأيضًا من منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، سواءً داخليًّا أو خارجيًّا لأهمية وقف أو رفع حالة الطوارئ... ولعلمي بأن الحكم في مصر في هذا الحين ونتيجة لتمسك وزارة الداخلية المصرية بسريان حالة الطوارئ تحت دعاوى حماية المجتمع من البلطجية ومثيري الشغب... فقد فكرنا ونجحنا في صياغة اقتراح أرسلته إلى الرئيس... وكل أجهزة الدولة العاملة في هذا الحقل ندعو فيه إلى حصر نطاق تنفيذ حالة الطوارئ في موضوعات مكافحة الإرهاب فقط... كما حذرنا الجميع من عدم تمديد حالة الطوارئ بنفس المفاهيم التي سارت عليها الدولة المصرية على مدى عقود وإلا فإن الانتقادات لمصر والخسائر التي سنتعرض لها ستكون كبيرة وذات تأثير عميق... وجاء التمديد، آخذًا في الاعتبار ما اقترحناه ولكن مع إضافة مسألة جرائم المخدرات... واتساقًا مع هذا التطور نجحنا في إقناع أجهزة الأمن المصرية أن توافق الحكومة المصرية على استقبال عدد من المقررين الخاصين بموضوعات محددة في مسائل حقوق الإنسان... وكانت هذه الأجهزة الأمنية، وبالذات الداخلية المصرية، ترفض بالكامل استقبالهم.

ورغمًا عما كنت أستشعره من وهن في الموقف الداخلي إزاء حقوق الإنسان، فقد كانت تعليماتي لوفود مصر المشاركة في مؤتمرات ومفاوضات حقوق الإنسان تقضي باتباع نهج

متوازن يقوم على تأكيد حقوق الفرد على مجتمعه بذات القدر من تأكيد واجبات ومسئوليات المواطن تجاه المجتمع. كما حرصنا على إبراز ما تتمتع به الخصوصية التاريخية والحضارية والثقافية للمجتمع المصري من تنوع وثراء كبيرين، وإسهام مشهود في مسيرة الحضارة الإنسانية، بما يظهر أن دورنا لا يقتصر على الوقوف على الطرف المتلقي للتعاليم والقيم من الطرف الآخر.

ولم تكن مهمتنا تلك سهلة بالمرة، خاصة أن انتهاء الحرب الباردة وانفراد العالم الغربي بالساحة الدولية والأمم المتحدة هيأ له أن الوقت قد حان لفرض منظومته القيمية على المجتمعات النامية. حيث شهدت الأمم المتحدة منذ مطلع التسعينيات عددًا كبيرًا من المؤتمرات التي هدفت إلى إعادة صياغة مبادئ حقوق الإنسان الدولية وإعادة تعريفها بما يتسق مع النمط الغربي في الحياة والتفكير، لكننا خلال عملي في نيويورك والقاهرة ما بين عامي 1999 - 2011 تصدينا بكل حزم لتلك المحاولات، بغض النظر عن الإطار الذي جرت فيه أو الرداء الذي حاولت التستر وراءه، حيث نجحنا في تكتيل تحالفات من الدول النامية والإسلامية لرفض محاولات تغيير مفهوم الأسرة، بحيث تتسع لتحالفات الشواذ التي سعى الغرب لإسباغ وضع الأسرة عليها.

كما تصدينا وأفشلنا محاولات الغرب لتمرير مشاريع قرارات عديدة تحاول إقحام الشذوذ الجنسي ضمن حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، وذلك كخطوة أولى يليها بكل تأكيد إحكام الحصار والخناق على الدول التي لا تعترف بهذا السلوك كحق من حقوق الإنسان، ولابد أن أشير إلى أننا في هذه القضية تحديدًا لم نواجه الدول الغربية وحدها وإنما واجهنا أيضًا سكرتارية الأمم المتحدة ذاتها، التي رأت الأمر فرصة جديدة لإثبات انفتاحها على القيم الغربية المتقدمة وتقديم الولاء للدول المانحة للأمم المتحدة. وكثيرًا ما رصدنا واعترضنا على تواطؤ سكرتارية الأمم المتحدة مع الدول الغربية في سعيها لتمرير مثل تلك القرارات.

ومن المدهش أن الدول الغربية وجدت لها موطئ قدم داخل المجتمع المصري للترويج لتلك المفاهيم بدعوى الحريات الشخصية، حيث وجدنا منظمات حقوقية مصرية تهاجم



المواقف الرسمية في هذا الشأن وتعتبرها بمثابة عدوان على تلك الحريات الشخصية، وتصدر من البيانات ما يغازل الرأي العام المصري بالتركيز فقط على العموميات وإغفال مواقفها الحقيقية التي تتخذها خارج مصر بعيدًا عن أعين المواطن المصري، ومن أسف أن مواقف هذه المنظمات، ومصادر تمويلها وغاياتها، لم تنفضح أمام الرأي العام المصري، إلا في إطار الحوار الذي دار بالمجتمع المصري في يناير 2012.

وتأتي قضية عقوبة الإعدام أيضًا في مقدمة الأمثلة الصارخة على التناقض في مواقف الدول الغربية إزاء موضوع حقوق الإنسان. حيث نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والذي اعتمدته الأمم المتحدة عام 1966، على أن لكل إنسان الحق في الحياة. وعلى عدم تجريد أي إنسان من هذا الحق بصورة تعسفية. وهذا النص هو جوهر الحوار المحتدم على الساحة الدولية منذ أعوام حول إلغاء عقوبة الإعدام أو الإبقاء عليها، حيث تستند الدول الغربية للشطر الأول من النص للمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام، رغم أن الشطر الثاني من النص ذاته يظهر أن الممنوع هنا ليس تجريد الإنسان من الحق في الحياة، وإنما تجريده من هذا الحق بصورة غير قانونية، كما تتجاهل الدول الغربية أن المادة ذاتها من العهد الدولي تشير إلى الضمانات القانونية الواجب توافرها في حالة تطبيق عقوبة الإعدام، بما يعني أن العهد الدولي لم يطالب بإلغاء هذه العقوبة، وإنما اكتفى بوضع ضمانات تنظم تطبيقها العادل.

ويرد التناقض في الطرح الغربي في هذه القضية من حقيقة أن الدول الغربية التي نظمت حملتها لإلغاء عقوبة الإعدام على أساس قدسية الروح الإنسانية وعدم جواز انتزاعها لأي سبب من الأسباب، هي ذات الدول التي تناقض نفسها حين تروج للإجهاض باعتباره حقًّا من حقوق الإنسان، رغم ما ينطوي عليه الإجهاض من افتئات على حق الجنين في الحياة، ورغم أن المنطق والتناول السليم للأمور يقول إنه إذا كان هناك سبب للمطالبة بالإبقاء على حياة مذنب مدان، فما بالنا بحياة جنين لم يقترف ذنبًا، بل لم يولد بعد؟!

وتعد الأمثلة على التناقضات الغربية في مجال حقوق الإنسان عديدة ومتنوعة وفي مختلف

المجالات، لكني أختتم بواحد منها يتصل بقضية عزيزة على قلب كل مصري وعربي مسلم، وهي القضية الفلسطينية.

حيث نجد الدول التي تنبري للدفاع عن حقوق الإنسان للأقليات والقوميات العرقية داخل الدول العربية والإسلامية تغض الطرف عما يتعرض له الفلسطينيون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من انتهاكات إسرائيلية سافرة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية بصورة ممنهجة ويومية، ويحدث هذا على مرأى ومسمع من العالم «المتحضر» الذي يرتدي يوميًا رداء المعلم والموجه والناقد لحقوق الإنسان في الدول النامية.

وفي كل مرة كنا نتقدم ومعنا الدول العربية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان كنا نجد - إلا فيما ندر - معارضة غربية تلقائية لهذا القرار، ونجد الكتلة الغربية تتحدث عن القرار باعتباره تسييسًا للقضية الفلسطينية ومحاولة للخروج بها عن مسار عملية السلام، بل نجد دولًا مثل أستراليا وكندا تمعن في إهدار حقوق الإنسان الفلسطيني بالحديث عما تعتبره «معاناة للسكان الإسرائيليين من الانتهاكات الفلسطينية».

وأود أن أشير هنا إلى واقعة ذات دلالة على مدى التناقض في هذا الشأن، حيث أجرى مجلس حقوق الإنسان في جنيف في فبراير 2009 مراجعة لأوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل، وفي الوقت الذي ألقى فيه وفد مصر بيانًا قاسيًا حمل فيه بعنف على انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان... وجدنا الغالبية الساحقة من البيانات الغربية لا تشير بالمرة إلى أوضاع الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلى، بل تكتفي بالحديث في الأمور العامة المتعلقة بأوضاع المرأة والطفل في إسرائيل، وما إلى ذلك من المسائل البعيدة تمامًا عن الصبغة السياسية وأوضاع الفلسطينيين.

ويعد موقف المنظمات الحقوقية المصرية من قضية الممارسات الاسرائيلية من الأمور التي كانت ومازالت تثير قدرًا كبيرًا من الحيرة في نفسي، فلم يشهد أي اجتماع لأي جهاز من



أجهزة الأمم المتحدة مشاركة أي من ممثلي المنظمات المصرية في انتقاد الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، رغم وجود الكثيرين منهم في ذات الاجتماعات انتظارًا للحديث في بند تال يتناول أوضاع حقوق الإنسان في دولة أو أكثر من الدول العربية، وبعد كل هذه السنوات مازلت عاجزًا عن فهم هذا التناقض وهذه الانتقائية وتفسير صمت تلك المنظمات المصرية عن المشاركة في الدفاع عن قضية هي كما قلت محورية وعزيزة على قلوبنا جميعًا مثل القضية الفلسطينية.

وتبقى نقطة مهمة أخرى في تناولي لهذا الموضوع... وهي تتمثل في اقتناعي بأنه مع التحولات الرئيسية الجارية في المجتمع المصري ومشكل الحكم فيه حاليًا، ولسنوات قادمة، فإنني أثق في أن الكثير من المواقف التي دافعنا عنها، والقضايا التي ساندناها، سوف تستمر لأنها تمثل، مثلما سبق القول، المنظومة القيمية الخالصة للشعب المصري التي لا يمكن... ويجب عدم الخروج عليها بحال من الأحوال..

الفصل الثاني عشر
تحديات التسوية السلمية

كان يتوارد إلينا، على مدى عام 2008، الكثير من المعلومات والأخبار بأن إسرائيل التي أهينت في حرب لبنان وفشلت في تحقيق العديد من أهدافها العسكرية في مواجهة ميليشيات حزب الله... تسعى للبحث في الكيفية التي يمكن بها رد الاعتبار... وأن قطاع غزة يمثل المنطقة المناسبة للقيام بعملية عسكرية كبيرة لتدمير القدرات العسكرية لحماس صاحبة السلطة في القطاع... كان هناك اتفاق تهدئة، نجحت مصر - المخابرات العامة - في التوصل إليه لفترة ستة شهور قابلة للتمديد بين إسرائيل والمنظمات الفلسطينية وأعلنت منظمة حماس أنها لن تلتزم بالتمديد لهذا التفاهم مع انتهائه... وكلما جاءتنا هذه الأخبار، عن نية إسرائيل في القيام بعمل عسكري، كنا نسرع للتحدث إلى مسئوليها، سواء بالقاهرة أو تل أبيب لعدم دفع الأمور في اتجاه التصعيد... وفي هذا السياق تحدث البعض في إسرائيل والولايات المتحدة أن العمل العسكري الإسرائيلي سيستهدف تحطيم البنية التحتية لحماس،



ومن ثَمَّ تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من العودة للإمساك بمقدرات القطاع... وكنت كلما اطلعت على مثل هذا التقارير المتواردة في برقيات بعثاتنا في دول غربية عديدة، أستغرب سطحية هذا التفكير الذي كان يأخذ في حسبانه - طبقًا لمعتنقات أصحابه - أن الولايات المتحدة - وفي سعيها لتنفيذ إعلان أنابوليس في نوفمبر 2007م - ترغب في إنهاء سيطرة حماس على مقدرات القطاع، وبهدف تسهيل تحريك التسوية... وأخذت بعض الأفكار تطرح في دوائر غربية بإمكانية النظر في تسليم إدارة القطاع للجامعة العربية أو مصر... وكنا نرفض وبحزم كل هذه المقولات التي كانت تدور في الكواليس وبخبث شديد. ومع أنني كنت أتابع كل هذا الحديث حول عمليات عسكرية قادمة أو محاولات لتسليم القطاع لسلطة غير حماس، فقد لاحظت أن عمليات إطلاق الصواريخ تتزايد بعد انقضاء فترة التهدئة دون تمديد من قبل منظمات المقاومة في القطاع... وتوصلت إلى تقييم للموقف مفاده أن هناك رغبة في التأثير على مستقبل الحكومة الإسرائيلية القادمة... وربما تسهيل انتصار نتانياهو الليكودي المتشدد ضد ليفني وكاديما التي كانت تزعم أنها ترغب في تحقيق التسوية التي تقوم على أساس وجود دولتين على أرض فلسطين التاريخية... إحداهما إسرائيل والأخرى فلسطين... وتوصلت، في مسار قراءاتي وتقديري للموقف إلى أنه إذا ما استمر إطلاق الصواريخ تجاه الأراضي الإسرائيلية في النقب... وأيضًا قذائف الهاون ضد القرى القريبة بإسرائيل فإن حماس والمنظمـات ستضع حكومة أولمرت، رغم ضعفه في موقف لا يحسد عليه... وسوف تقوم بعمل عسكري لكي تظهر ليفني وباراك بالقوة التي يستطيعان بها إقناع الشعب بإعادتهما للحكم في الانتخابات العامة في مارس 2009... ويتزايد القصف في النصف الثاني من ديسمبر 2008... ويتحرك عمر سليمان مع قيادات حماس بالداخل وأيضًا في دمشق طالبًا عدم تصعيد الموقف... ونتصل نحن في الخارجية بالإسرائيليين وبالولايات المتحدة والقوى الأوروبية للتحذير من تدهور الموقف وانعكاساته... وأقوم بالتحدث مع الرئيس، بالتوازي وبمعزل عن تقارير رئيس المخابرات العامة له...ويطلب الرئيس أن أجري اتصالًا مع ليفني لدعوتها للحضور إلى القاهرة لمناقشة الموقف... وكنت

أتصور وقتها أن دعوة باراك... وزير الدفاع... هي الأجدى... لكنها أيضًا قد تحمل رسائل قد لا يفهمها البعض... وترد ليفني بأنها لا تستطيع أن تأتي إلى مصر قبل الخميس 25 ديسمبر... ويستقبلها الرئيس صباح هذا الخميس في قصر الرئاسة بالاتحادية... وقالت ليفني، وبالكثير من الانزعاج، فور رؤيتنا... عمر سليمان وأنا... «إنهم... تقصد حماس... قصفونا بالأمس بأربعين صاروخًا... وإنها أبلغت قبل الإقلاع للقاهرة بانهيال الصواريخ على قرى جنوب إسرائيل... وأشعر بالتشاؤم من لهجة الحديث... وتطلب ليفني الالتقاء بالرئيس على انفراد... وهو أسلوب كان يستثيرني كثيرًا كلما قيل من قبل أحد ضيوف الرئيس أنه يرغب في لقائه منفردًا... ورغم أن مبارك كان يبلغنا بكلمات موجزة... وهو أسلوبه في التعامل مع مرءوسيه ومسئوليه... عما دار معه في الاجتماع المغلق... فإن هذا النهج كان يهدد بإضعاف تأثير معاونيه في علاقاتهم بالأطراف الأخرى...

ويتم دعوتي، واللواء عمر سليمان، بعد خمس عشرة دقيقة للمشاركة في الاجتماع... ويقول الرئيس إن ليفني تبلغه أنهم لا يستطيعون السكوت عن هذه الاستفزازات وسوف يردون... وإنه أبلغها بضرورة ضبط النفس، وإن الوضع من الحساسية بما يهدد بانفجار يكون له عواقبه على عملية أنابوليس... وإنه سيكلفنا بالتحدث مع الجانب الفلسطيني للسيطرة على التصرفات والتوقف عن القصف...

ويعقد مؤتمر صحفي... وتهدد ليفني وتزبد... وأقول إن مصر ضد التصعيد وترفض كل أعمال العنف من الجانبين... وفي طريقها، بعد المؤتمر الصحفي، وربما بسبب توترها... توشك على السقوط على سلالم القصر وأمسك بيدها حتى لا تتزحلق على الرخام... وتظهر صورتي وأنا ممسك بها في اليوم التالي الجمعة... وتقول زوجتي... سوف تثير هذه الصورة الناس عليك... وأجيبها... وهل كنت أتركها تسقط؟! وترد هي... «كنت تركتها تقع»! وتكشف الأيام، عند اطلاعي على كتاب مذكرات كونداليسا رايس الصادرة في نوفمبر 2011 أن ليفني أبلغتها في هذا اليوم الخميس أن إسرائيل سترد عسكريًا على الاستفزاز الحماسي... ولم تطلب منها رايس، رغم كل نداءاتنا لهم، التوقف عن القيام بأي عملية عسكرية لبعض الوقت لحين استنفاد كل الوسائل... وهنا يجب الاعتراف بأن إدارة



الرئيس بوش... وكونداليسا رايس تحديدًا لم تتصدَّ لرفض العمل الإسرائيلي العسكري في المرتين... سواء في يوليو 2006 في لبنان... أو ديسمبر 2008 في غزة... بل إن ما كتب في الكثير من المقالات والكتب حول هاتين المعركتين يوضح بجلاء أن الإدارة الأمريكية كانت تحاول دائمًا إتاحة الفرصة والعنصر الزمني لكي ينجز العمل العسكري الإسرائيلي أهدافه... وكنت دائمًا في المرتين أؤكد لرايس والأوروبيين أن إسرائيل لن تتمكن من تحقيق أهدافها في إلحاق التدمير لقدرات حزب الله أو حماس مهما أتيح لها من وقت... ولم تكن الإدارة تستمع إلا تحت الضغط سواء في لبنان... أو غزة... ولاشك أن العلاقة الشخصية الوطيدة التي جمعت رايس مع ليفني كان لها تأثيرها في أسلوب الإدارة الأمريكية في صياغة مواقفها، خاصة بعد تعيينهما وزيرتين لخارجية بلديهما...

قام عمر سليمان فور انتهاء زيارة ليفني... بإرسال تحذيرات إلى حماس بعمليات إسرائيلية مؤكدة... وأننا قد ننجح في وقف العمل الإسرائيلي العسكري فقط إذا ما توقف القصف فورًا من الجانب الفلسطيني... والحقيقة فإنه يصعب معرفة الاعتبارات والمنطلقات التي دار في إطارها التفكير الفلسطيني على مستوى حماس والتنظيمات الأخرى عندئذ... وكنت أقدر حينذاك أنه من غير المستبعد أن تكون لسوريا إو إيران يد في تدهور الموقف... ولعل حماس كانت تتصور أنها ستخرج، مثلها في ذلك مثل حزب الله... بنفوذ وسطوة تتجاوز ما دخلت بها الحرب...

وأجرى سليمان اتصالًا مباشرًا بقرينه السوري في دمشق مشيرًا إلى أهمية التحسب من تدهور الموقف... ولم تحقق هذه المحاولات أهدافها...

كنت أجلس إلى مكتبي صباح يوم 27 ديسمبر 2008 وتنقل الفضائيات بدء غارات جوية ثقيلة على مواقع الشرطة الفلسطينية في غزة... وصدمت صدمة كبيرة من حجم الخسائر... واستغربت كيف أن الفلسطينيين ومع كل التحذيرات الصادرة إليهم منا فشلوا في اتخاذ الإجراءات الدفاعية التقليدية المعروفة لتحقيق انتشار أفرادهم ومعداتهم وإخفائهم بالشكل الذي يجعل إصابتهم وإلحاق الخسائر بهم من الأمور الصعبة...

وآخذ في التفكير في الكيفية التي سنتعامل بها الآن، وقد وقع الهجوم، مع الموقف

الجديد، وقدرت أن الإجراء الأسلم هو أن ندعو إلى عقد اجتماع وزاري للجامعة العربية بشكل فوري... ثم نقوم بعد ذلك بالتحرك في اتجاه مجلس الأمن بهدف السعي إلى تطويق الموقف والتوصل إلى وقف لإطلاق النار... من قبل الجانبين... ولم أكن بطبيعة الحال... أعرف في هذه اللحظات، الإطار الزمني الذي يفكر فيه الإسرائيليون لاستمرار عملياتهم الجوية ضد القطاع... وهل ستتحول إلى عمل بري مثلما كانت تشير بعض التقارير الصحفية الإسرائيلية عن نيَّات لهم في هذا الاتجاه...

ويبدأ الهجوم والانتقاد لمصر... وكأننا نحن الذين نهاجم غزة عسكريًا... وأرد في مؤتمر صحفي، وبحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بعد لقاء له مع الرئيس المصري... بالقول: إن مصر حذرت القوة المسيطرة على الأرض في غزة مما هو محتمل أو قادم... وإن نيات إسرائيل كانت مكتوبة وواضحة للجميع... وأتلقى اتصالات تليفونية من بعض الوزراء العرب يتناولون الموقف معي بالنقاش... ويبلغني وزير خارجية الأردن أن لديهم الفكرة نفسها في الدعوة الفورية لعقد اجتماع مجلس وزراء استثنائي للخارجية... ونتفق معًا، وأتحدث بالتالي مع الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى الذي يتحرك بشكل سريع...

دار حديث لي مع الرئيس بعد ظهر هذا اليوم الحزين وأنقل له محصلة الاتصالات مع وزراء الخارجية العرب وما قمت به مع الجامعة العربية... وأنني أرصد محاولات لتحميل مصر عبء هذه المواجهة القادمة التي آمل ألا تماثل معركة لبنان في امتدادها الزمني أو خسائرها... وأضيف أن الحديث الإعلامي الآن يركز على.... «وماذا ستفعل مصر»... وأتفهم تمامًا رد فعل الرئيس بأنه لا ينبغي بحال من الأحوال التورط فيما لم نخطط له... وكان الحديث أيضًا وفورًا قد بدأ في تناول وضعية معبر رفح وبقية المعابر بين إسرائيل وغزة... ويقول الرئيس إنه أصدر تعليماته إلى عمر سليمان، وبقية الأجهزة المعنية بتسهيل مرور كل المعونات الطبية والمساعدات من رفح...

ويعود الرئيس في المساء لكي يبلغني بأنه تلقي اتصالًا تليفونيًا من الرئيس عبدالله جول يستفسر فيه عن قراءتنا للموقف واحتمالاته ويبدي انزعاجه الشديد من الهجمة البربرية

الإسرائيلية... ويضيف أنه اتفق مع الرئيس التركى على إيفادي إلى أنقرة في صباح اليوم التالي لعرض وجهات نظرنا في الموقف... وبالتالي أقلعت في صباح اليوم التالي لمقابلة الرئيس التركي/ ورئيس الوزراء أردوجان... ووزير الخارجية علي باباجان... وأجد كل أقطاب الحكم في تركيا في غاية الغضب والضيق مما يحدث... ويقولون جميعًا: لقد خدعنا الإسرائيليون... كانوا حتى أيام في اتصالات مكثفة معنا ومن خلالنا مع الرئيس بشار الأسد للاتفاق على عناصر رئيسية متفاهم عليها بين سوريا وإسرائيل للعودة إلى المفاوضات حسب اتفاق لتسوية بينهما... وأن إسطنبول كانت تستضيف مفاوضين من الجانبين... يتحرك الأتراك بينهم... لصياغة هذا التفاهم... كان أردوجان أكثرهم غضبًا في مطلبه باتخاذ إجراءات... ومن ناحيتي فقد بلورت بعض الأفكار التي يمكن طرحها على الأتراك والاعتماد عليها في الترويج لموقف متكامل نطرحه، كل على حدة، على كل الأطراف... طلبت وقف إطلاق نار فوري/ مطالبة الطرفين بالتهدئة/ النظر في فتح المعابر طبقًا لآلية جديدة/ استئناف جهود السلام... وذكر جول وباباجان أن من المهم توجيه حماس ودفعها نحو تطوير تفكيرها وإيصالها - حسب قوله - إلى الرشد والنضوج لكي تتخذ مواقف عملية...

وأبلغت الجانب التركى بما ننوي القيام به في الاجتماع القادم، خلال يومين، مع الدول العربية... من تحرك منتظر في اتجاه مجلس الأمن... وقلت إنه يتوارد الآن أخبار بأن سوريا وقطر تروجان لعقد قمة عربية وأنني لا أتفق مع هذا الطرح؛ لأنه يأخذ بالعرب سريعًا إلى اجتماع، يمثل أعلى ما لديهم، ولا نعرف كيف ستسير الأمور فيه... وبالتالي فإن من المناسب استشفاف مواقف كل الأطراف تجاه مسألة مجلس الأمن ووقف إطلاق النار قبل الوصول إلى نقطة طلب عقد القمة... وكنت أقدر... وبكل أمانة المسئولية... أن التركيز سيكون على مصر لكي تتخذ الإجراءات الكفيلة بالتصدي لهذا العدوان... وكنت أعي توجيهات الرئيس في أهمية الحذر من التورط في الموقف...

وعقب علي باباجان وزير الخارجية التركية أنه فعلًا لا يرى التعجل في عقد قمة عربية ويجب إتاحة الفرصة لوزراء الخارجية العرب ومجلس الأمن لتناول الصدام قبل اللجوء لخيارات أخرى.

وتكشف تصريحات للشيخ حسن نصر الله بما يدبر لمصر وجذبها للدخول في المواجهة... وأتصدى له إعلاميًّا.... ومرة أخرى، أعود إلى مسألة تصاعد الضغط على مصر لاستخدام معبر رفح استخدامًا حرًّا مطلقًا... نقل الأسلحة والمعدات والذخائر إلى فصائل المقاومة وبما يتناقض بشكل كامل مع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل... وتأخذ الأجهزة المصرية في التحرك لاستقبال شحنات المساعدات الإنسانية، وبكميات كبيرة، في مطار العريش... وتضع آلية لنقل هذه المساعدات إلى القطاع... سواء من خلال معبر رفح الذي كان يحكمه قواعد محددة سوف أشرحها تاليًا أو معبر كرم أبو سالم ومعبر العوجة على الحدود المصرية/ الإسرائيلية إذا ما كانت شحنات يصعب نقلها باليد أو العمل اليدوي عبر معبر رفح... كما وافقت مصر... بل عرضت علاج الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العريش وغيرها من مستشفيات مصر... وفي انتظار انعقاد الاجتماع الوزاري بجامعة الدول العربية، وأثناء تريضي على جهاز الجري في غرفة ملحقة بمكتبي... ولمدة ساعة زمن أتابع خلالها أيضًا المحطات التلفزيونية الفضائية؛ إذ يظهر فجأة على الشاشة أن قطر تدعو إلى عقد قمة فورية... وأن سوريا تؤيدها، وأن تعقد في الدوحة يوم الثلاثاء التالي... وكنا يومها الأربعاء 31 ديسمبر... وعمليات القصف الإسرائيلي العنيف مستمرة دون هوادة...

ويتصل بي الرئيس كعادته، خلال هذه الأزمة، في الساعة الرابعة بعد الظهر... كانت الاتصالات معه مستمرة ومتواصلة على مدى أيام الأزمة... ويطلب تقريرًا شفهيًّا عن تطورات الموقف... وأسأله عما إذا كان أمير قطر قد اتصل به؟ ويقول: لماذا؟ فأجبته: لأن قطر تدعو الآن إلى عقد قمة عربية، وكنت أتوقع أن يتحدث معك مسبقًا لتقييم الموقف... ويدهش الرئيس للتجاهل القطري لنا... ثم يعود بعد نصف ساعة للاتصال تليفونيًّا بي... ويقول ... «شيء غريب جدًّا... الملك عبدالله بن عبدالعزيز لم يخطر أيضًا، وإنني سألته منذ دقائق ولم يكن أمير قطر قد اتصل به».... وأعقب بقولي: «سيادة الرئيس... الآن... على شاشة تليفزيون الجزيرة يظهر عنوان بأن أمير قطر قد أجرى عشرة اتصالات مع قادة عرب وأن هناك قبولًا بفكرة القمة»... ويرد بأنه لن يذهب لأن الهدف هو إحراج مصر والأردن ووضعهما في مأزق وتحميلهما المواجهة... ويبقى هؤلاء يتمتعون برحلاتهم وطائراتهم بين لندن والعواصم الأوروبية... وندفع نحن عبء المواجهة...

ومرة ثالثة، خلال ساعتين، يتصل مبارك تليفونيًا ويقول إن أمير قطر قد اتصل به الآن... سعت 1800... وطرح فكرة القمة باعتبارها مؤكدة الانعقاد... وأضاف... وكأنه استدعاء لرئيس مصر... وأنه - أي مبارك - شرح لأمير قطر المنهج المصري المقترح في عقد اجتماع وزراء الخارجية العرب أولًا... ثم السعي للذهاب إلى مجلس الأمن فورًا ومحاولة استصدار قرار منه بوقف اطلاق النار... ثم نرى ونتابع كيف ستكون التطورات... أما إذا ما فشلنا في الحصول على هذا القرار بوقف إطلاق النار فعندئذ نقرر كيفية التحرك في الخطوة التالية... ويجيبه أمير قطر - حسب قول مبارك - أنه لا ضرر في عقد الاجتماع الوزاري... ويكون خطوة في طريق عقد القمة...

وينعقد الاجتماع الوزاري العربي ويكلف السفراء العرب في نيويورك بالتحرك الفوري لطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن... وقمت من جانبي بالاتصال بوزير خارجية فرنسا التي لها رئاسة مجلس الأمن في يناير 2009... وأجاب بأنه سيتشاور مع بقية أعضاء المجلس، وبالذات القوى دائمة العضوية... ويضيف أن الرئيس ساركوزي يرغب في الحضور إلى القاهرة على وجه السرعة لتقييم الموقف... وأبلغ الرئيس بالرغبة الفرنسية ويرد بالموافقة وأنه على استعداد لاستقبال الرئيس الفرنسي يوم 3 يناير في شرم الشيخ... لاجتماع مصري/ فرنسي... وأرد على الفرنسي بالموافقة... ثم أجري اتصالات مع وزراء خارجية كل من المملكة المتحدة/ روسيا الاتحادية/ الصين لأحثهم على تأييد الانعقاد العاجل للمجلس... وتحدثت أيضًا مع كونداليسا رايس التي كانت علاقتي الإنسانية قد تحسنت كثيرًا بها على مدى العامين السابقين... وكان أمامها حوالي خمسة عشر يومًا وتغادر منصبها للسيدة هيلاري كلينتون... وزيرة الخارجية الجديدة مع الرئيس الديمقراطي القادم أوباما في 20 يناير 2009...

جمعني مع الوزير الروسي سيرجي لافروف أحسن العلاقات منذ عملنا المشترك في نيويورك بمايو 1999، حيث كان يشغل هو الآخر منصب المندوب الدائم لبلاده بالأمم المتحدة وهو دبلوماسي محترف قدير، واثق من نفسه ومن قدرة بلاده، وله اطلاع كبير على كل المواقف والقضايا من واقع عمله لسنوات ممتدة ومرات عديدة في نيويورك... وعبر لافروف لي عن تأييده الكامل لفكرة انعقاد مجلس الأمن... وقال: «أحمد... عليكم الحذر

في كل معالجاتكم لهذا الوضع... إنه موقف خطير... ويجب التحسب من كل شيء»... وأكدت له أننا نعتمد على مساعدتهم لمعالجة الموقف الصعب الذي يواجه الجميع...

أوضح وزير خارجية الصين تأييده المطلق لوقف إطلاق النار وأنه سيكلف وفد الصين بالأمم المتحدة للتنسيق معنا... كنت قد اتفقت مع الأمير سعود الفيصل، وكذلك مع وزير خارجية الأردن على أهمية ضبط الموقف العربي وأن تكون أولوية العمل العربي هي التركيز على اجتماع مجلس الأمن قبل أي شيء آخر... وفي هذا السياق دارت معركة غير مسبوقة... حاولت قطر ودبلوماسيتها شراء طريقها نحو الحصول على موافقة الدول لعقد القمة في الدوحة وطبقًا للموعد الذي حدده الأمير... وكنا نرى الانتظار... وانتهى الأمر بعدم وجود أغلبية تؤيد انعقاد القمة في هذا التوقيت... عملنا معًا، الأمير سعود وأنا... وأشركنا قادتنا لإجراء اتصالات، شرحنا فيها لأشقائنا العرب وجهة نظرنا مما عطل هذه القمة المقترحة باعتبارها تتم في إطار الجامعة العربية... وكان هذا الوضع يمثل مرحلة أولى... في معركة قررت قطر فيها أن تعمل على صياغة الموقف العربي ضد مصر والسعودية وهو ما كان يتناقض مع تاريخ العمل الدبلوماسي العربي في إطار الجامعة...وهو ما سوف أتعرض له في صفحات تالية في هذا الفصل.

وصل الرئيس ساركوزي إلى شرم الشيخ مبكرًا يوم 3 يناير 2009... وهو نفس النهار الذي طورت فيه إسرائيل عملياتها باستخدام القوات البرية واقتحام القطاع... ودارت مشاورات مصرية/ فرنسية... تحدث فيها الفرنسي عن الحاجة لكي تتقدم مصر بأفكارها المحددة... والتي كنا نتناولها في حينه في اتصالاتنا مع الأطراف المختلفة... ويوافق الرئيس، ويقول إن لدينا خلاصات ننوي أن نعلنها قبل انعقاد مجلس الأمن.

ويغادر الرئيس الفرنسي فورًا إلى إسرائيل لمناقشات مع الإسرائيليين... ثم يعود في اليوم التالي لمقابلة أخرى مع الرئيس المصري... وينقل له بعض الأفكار الخاصة بأهمية السيطرة على الأنفاق بين أراضي مصر وغزة، وأنه قد يمكن لمصر أن تضمن أفكارها بالنسبة للموقف، إشارة تتعهد فيها بذلك... ويعترض الرئيس المصري بطبيعة الحال...

لم أشارك في هذا الاجتماع الثاني؛ حيث كنت قد غادرت إلى نيويورك يوم 4 يناير بعد أن قرر مجلس الأمن الانعقاد في جلسة مفتوحة يوم 5 يناير... وتواجدت لمدة يومين مع مجموعة قوية من الوزراء العرب للترويج للموقف العربي أمام المجلس... رئيس فلسطين محمود عباس، ووزير خارجية فلسطين ووزير خارجية السعودية... الأردن... البحرين... ليبيا/ الإمارات... المغرب... وزير الدولة القطري... وغيرهم...

وكان الرئيس المصري قد أطلق، بعد مغادرة الرئيس الفرنسي شرم الشيخ، يوم 5 فبراير مبادرة مصرية تستهدف السيطرة على الموقف من خلال التوصل إلى وقف إطلاق فوري وقبول الأطراف له، مع فتح ممرات آمنة لمساعدات الإغاثة... دعوة الطرفين لاجتماعات عاجلة من أجل التوصل إلى ترتيبات وضمانات كفيلة بمنع تكرار التصعيد... دعوة السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة للعودة للحوار لتحقيق الوفاق بينها... خاصة وقد بذلنا جهدًا كبيرًا لتحقيق هذا الهدف...

عقد الوزراء العرب مجموعة اجتماعات مع أعضاء مجلس الأمن من القوى دائمة العضوية... كما التقوا كلًّا من وزيرة خارجية الولايات المتحدة، ووزير خارجية بريطانيا دافيد ميلباند الذي لعب دورًا قويًّا وإيجابيًّا على مدى يومين كاملين لتحقيق توافق على مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار، ولو بصفة مؤقتة، لحين الاتفاق على وضع نهائي لوقف إطلاق النار يؤدي إلى خروج إسرائيل من قطاع غزة... وتحت الضغط العربي والدولي، وحيوية عمل مجموعة الوزراء العرب والتنسيق الكامل بينهم... اقتربنا من الاتفاق على مشروع قرار يمكن للولايات المتحدة عدم الاعتراض عليه... ويبلغني وزير خارجية عربي، بأن وزيرًا أوروبيًّا اتصل به شاكيًا من أن هناك دولة عربية تحاول إقناع الدول الأوروبية، وبأسلوب مستتر للغاية، بعدم تمرير مثل هذا القرار من مجلس الأمن... وأن هناك حاجة للمزيد من التشاور... وأستغرب هذه المعلومة التي تحدث بها هذا الوزير ذو الاطلاع والاتصالات المفتوحة مع الجميع....

عمل وزير خارجية فرنسا، برنارد كوشنير، رئيس مجلس الأمن بحيوية وكفاءة للضغط على الأمريكيين وأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يترك مسئولياته في يد إسرائيل التي

أصبحت في مأزق بسبب عدم تحقيقها لأهداف عملياتها العسكرية الجوية والبرية ضد القطاع، وإن كانت قد ألحقت به خسائر فادحة... ويأتيني الوزير الفرنسي، قائلًا إنه ومع الاقتراب من التصويت على مشروع قرار يمكن تمريره، فإن الرئيس الفرنسي يرغب في رئاسة المجلس أثناء انعقاد جلسة إقرار القرار... وأقول له إن هذا سيستدعي وقتًا؛ مما يهدد بانفراط الموقف أو تحول الرؤية الأمريكية إلى الاعتراض، خاصة أن إسرائيل قد أخذت علمًا بالمشروع الذي تبنته بريطانيا، ويجب هنا أن أعترف بأنه وفور إبلاغ دافيد ميلباند لي بأن بلاده ستتبنى تقديم مشروع القرار أمام مجلس الأمن فقد توقعت أنه سوف يصدر... إذ يصعب تصور أن تقدم بريطانيا، الحليفة الرئيسية للولايات المتحدة، مشروع قرار تعترض عليه أمريكا... وأوضحت بالتالي لكوشنير أنني لا أوافق على تأجيل التصويت ليوم ونصف أو يومين مثلما كان يتحدث... كان أسلوبي معه يتسم بالهدوء والمجاملة، وأنني أتفهم اعتبارات الرئيس الفرنسي في إظهار دور بلاده لكن المسألة أكبر كثيرًا من تحقيق مصالح شخصية أو ذاتية لفرنسا... وقال كوشنير إنه يوافقني الرأي... بل وذهب بعيدًا في انتقاد الرئيس ساركوزي لدوافعه الشخصية في هذا الشأن... استشعرت أن الوزير الفرنسي تحت ضغط ثقيل من رئيس بلاده... وأحسست أنه قد يستقيل، أو ربما هدد بذلك ساركوزي والإليزيه... أثناء هذه الاتصالات المكثفة خلال الساعات التي سبقت التصويت على القرار في ساعة متأخرة من ليل 6 فبراير... تلقيت اتصالًا من رئاسة الجمهورية، أثناء جلوسي في جلسة مشاورات عربية مع أعضاء المجلس... وكنا كوزراء عرب، وأعضاء المجلس، في عمل دءوب ليل نهار لإنجاز المطلوب... وأخذت أتحدث بهدوء وصوت خافت على التليفون المحمول مع سكرتير الرئيس مبارك... وقلت له إنني في اجتماع حساس للغاية، وإنني سبق أن أطلعت الرئيس قبل ساعة أو أكثر أن الأمور في طريقها للانفراج... لكن هذه اللحظات حساسة للغاية وتستدعي بقائي في القاعة... قاعة المشاورات... وسوف أتصل بهم بعد عدة دقائق تكون الأمور خلالها قد استقرت... ويعود سكرتير الرئيس للاتصال قائلًا إن الأمر بالغ الأهمية... واضطررت إلى الخروج من القاعة ودخلت إحدى غرف الترجمة الفورية الملحقة بقاعة المشاورات... وكان كوشنير...



الوزير الفرنسي في غرفة أخرى يتحدث بصوت عالٍ مع أحدهم في باريس... ولعله كان على مقربة من الصراخ معهم... ويأتيني صوت الرئيس مبارك على التليفون المحمول... وكان الصوت نقيًا للغاية رغم وجودنا جميعًا في هذه القاعة، تحت الأرض، في مبنى الجمعية العامة... سأل الرئيس عن الموقف... وأعطيته إيجازًا للتطورات وأننا سوف نصوت الليلة... بعد ساعة أو أقل على مشروع قرار مناسب... وأن الجميع في انتظار ترجمة هذا المشروع إلى كل اللغات الرسمية للمنظمة الدولية... ويفاجئني الرئيس بقوله... إن الرئيس ساركوزي قد اتصل به وطلب منه موافقته على تأجيل التصويت ليومين حتى يستطيع إقناع أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي بقبول القرار... وكان الفرنسيون تحت ضغط شديد من إسرائيل وأمريكا... كما أنه... أي ساركوزي... يرغب في رئاسة أعمال المجلس أثناء هذه الجلسة المهمة... وسألني الرئيس الرأي... وأجبته فورًا ودون تفكير... أنه إذا ما أخذنا موقف ساركوزي فسوف نفقد مصداقيتنا مع الجميع وستكون خسائرنا كبيرة وقاسية، خاصة أن القرار سيمرر الليلة... وأضفت أنني كنت قبل دقائق في حديث مع رايس وقد علمت أن الأمريكيين استقروا على السماح بتمرير القرار، ولكن مع الامتناع عنه بسبب الضغوط الإسرائيلية عليهم... وقال الرئيس: إذن أرجو قيامك بإبلاغ الوزير الفرنسي بعدم قدرتنا على الموافقة على مقترح الرئيس الفرنسي... وبالمضي إلى التصويت الليلة... وعلقت أنني فعلًا سبق أن أبلغت الفرنسي برؤيتي قبل نصف ساعة... فطلب الرئيس أن يقوم كوشنير بإبلاغ باريس بموقف القاهرة... واستشعرت أنه لا يرغب في التحدث مباشرة مع الرئيس الفرنسي... وكانت القاهرة وباريس في ساعة متأخرة من الليل، لكنه وضح أن رئيسي مصر وفرنسا كانا يتابعان المسألة بدقة شديدة... كان حسام زكي، معاوني القدير... والمتحدث باسم وزارة الخارجية معي أثناء تلقي مكالمة الرئيس... وعكست ملامح وجهه وردود أفعاله الغضب والدهشة والضيق مما كان يدور بيني وبين الرئيس... وقلت إن الأمر انتهى وإن مبارك كان يسأل ولم يقرر شيئًا... وقمت فورًا، بالتالي، بإحاطة صديقي الفرنسي بموقفنا الرسمي... وأبدى رضاه الكامل... ضد إرادة رئيس بلاده...

كان وزيرا خارجية السعودية والأردن مثالًا للحيوية والنشاط والالتزام بالموقف العربي المتزن خلال كل المشاورات... وكانت ساعات عصيبة انتهت بالتصويت على القرار 1860

الذي يطالب بوقف إطلاق النار... وتحدثت والأمير سعود، وكنا الوزيرين الوحيدين العربيين اللذين تحدثا أمام المجلس من كل مجموعة الوزراء العرب المشاركين في هذه الجلسة المسائية... الوزير السعودي بصفته في الرئاسة الدورية لستة شهور لمجلس وزراء الخارجية العرب، والوزير المصري باعتبار مسئوليات مصر مع الفلسطينيين... سواء في العمل نحو التهدئة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أو استعادة وإنجاح الحوار الفلسطيني/ الفلسطيني... وكذلك لتضمن القرار تأييد المبادرة المصرية التي أطلقها الرئيس المصري... وعملت على تضمين الإشارة لها في القرار... وهنا... مرة أخرى... أشير إلى جهد هذا الشاب المصري؛ حسام زكي الذي كان في خضم المفاوضات على صياغات المشروع... ونجح في تضمين القرار كل هذه الإشارات لأهمية الدور المصري... وكانت ليلة موفقة... وأرسلت للقاهرة فورًا ببرقية قراءة وتحليل لنصوص القرار وبعض التوصيات لمسار العمل الدبلوماسي المصري خلال الأيام التالية التي كنت أري أنها ستكون صعبة وحساسة؛ حيث سيتطلب الأمر وضع إسرائيل تحت الضغوط الدولية للاستجابة لمتطلبات القرار... ومع ذلك يجب أن أعترف بأن الأمر احتاج فعلًا لعشرة أيام إضافية لفرض تنفيذ معطيات القرار...

أبلغني الأمير سعود أنه سيغادر إلى باريس بطائرته الخاصة بعد ساعتين... وقلت له: ألا تأخذني معك؟ أريد الوصول إلى القاهرة بأسرع وقت ممكن للمزيد من السعي الدبلوماسي وبهدف تنفيذ القرار... ورحب الأمير كعادته معي... إذ كنت قد سافرت معه في هذه الطائرة السعودية الخاصة أكثر من مرة أثناء اشتراكنا في اجتماعات مهمة... وأطلعت كلًّا من «ميلباند» وزير الخارجية البريطانية، وكذلك أمين عام الجامعة العربية... أنني سوف أغادر الآن مع الأمير السعودي... وأسرعا وطلبا أيضًا مصاحبته... ثم أضيف إلينا الوزير الأردني... وكانت رحلة طيبة تضمنت الكثير من أفكار التنسيق بين هذه الأطراف لكيفية مسار المرحلة التالية من العمل على وقف إطلاق النار فعلًا...

شهدت القاهرة في هذه الأيام الصعبة الكثير من زيارات الشخصيات الأجنبية الكبيرة التي سعت جميعًا لتحقيق وقف إطلاق النار... وكان النشاط التركي واضحًا للغاية معنا؛ حيث حاول مستشار رئيس الوزراء التركي عندئذ... أحمد داود أوغلو السعي للتنسيق

مع عمر سليمان لكي يكون لتركيا مساهمتها... ولم نمانع... وكان التركي يتحرك بحذر وحرص؛ حتى لا يعطي الانطباع بأنه يرغب في الافتئات على الدور المصري أو الأخذ منه... وزاد إمساكنا بالكثير من الخيوط بالقاهرة... في حين عُقِدَ بالدوحة مؤتمرٌ شارك فيه بعض القادة العرب وأشير في قراراته إلى سحب مبادرة السلام العربية. وتعجبنا من هذا الطرح... ولم نعترف في مصر أو السعودية أو الإمارات وغيرها بقرارات هذه القمة التي عقدت خارج إطار الجامعة العربية...

واستمر الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار... كما زادت وتيرة مرور المساعدات المصرية والإنسانية الأخرى القادمة من أطراف دولية كثيرة، عبر معبر رفح... واستقدام الجرحى الفلسطينيين إلى مستشفياتنا في العريش حيث بقي وزير الصحة المصرية يشرف على الموقف هناك مع وضع الكثير من الإمكانات الطبية المصرية تحت إمرته وإمرة الفلسطينيين...

ومرت الأيام ثقيلة ومليئة بالتوتر؛ إذ كان الجميع في مصر والعالم العربي والإسلامي - إن لم يكن في كل الدول - يطلبون تحقيق وقف فوري لإطلاق النار... وتقترب إدارة الرئيس بوش من الخروج من البيت الأبيض في عشرين يناير 2009... وفجأة يعلن في واشنطن يوم 17 يناير عن توقيع الجانبين الإسرائيلي والأمريكي لمذكرة تفاهم حول إجراءات لوقف إمداد حماس ومنظمات المقاومة الفلسطينية بالأسلحة والذخائر... وأن لهذا التفاهم بعدًا إقليميًّا لمنع وصول السلاح إلى غزة، وآخر دوليًّا يستهدف تجميع رأي عام دولي للسيطرة على نفاذ السلاح إلى حماس... وأعلن رفضنا لهذه المذكرة وعدم التزام مصر بها مطلقًا، كما أنها لا تعنينا في شيء... ثم اتصلت بوزيرة الخارجية الأمريكية في واشنطن... وكانت تستضيف ليفني التي زارت واشنطن لتوقيع مذكرة التفاهم... وأوضحت دهشتنا لهذا الموقف وردت بقولها إن الولايات المتحدة تحاول إرضاء إسرائيل لكي تقبل بوقف إطلاق النار... وترسل رايس عبر السفيرة الأمريكية بالقاهرة بورقة تتضمن آلية إقليمية ودولية للتعامل مع عمليات التهريب... وتبدأ المساعي الأمريكية... المدعومة أوروبيًّا لجذب مصر للتعامل مع الآلية المقترحة... مجموعة دولية للمراقبة والإشراف، ومطالب من مصر

لكي تشترك في هذا الجهد وقيام قوات حرس الحدود المصرية بأعمال للاعتراض والتصدي للتهريب... وبدأت تلويحات جديدة باستخدام بند المساعدات الأمريكية والتهديد بوقفها إذا لم تتجاوب مصر... ويتحدث البعض من الأوروبيين ببعض الأفكار غير المسئولة عن وضع قوات دولية أو غربية على الحدود المصرية/ الفلسطينية... وأقول إعلاميًّا وبحزم إن مصر لن تقبل بوجود أي أوروبي أو غيره على أراضيها... وإن هؤلاء الذين يطالبون بإيفاد هذه القوات عليهم احتلال شريط من الأرض داخل أراضي فلسطين ضد إرادة القوى الفلسطينية داخل القطاع... وتظهر الأيام أن لهذه المذكرة الإسرائيلية/ الأمريكية أبعادًا بحْرية للتواجد والسعي للتصدي لأى سفن تحمل أسلحة وذخائر... سواء في البحر الأحمر أو أمام شواطئ غزة... ونرد بالقول إننا نحذر أي وحدات برية من التواجد داخل مياه مصر الإقليمية... وكنت طوال هذه الأيام الصعبة في اتصال مستمر مع المفوض الأوروبي للخارجية والدفاع... خافيير سولانا... أوضح له الأخطار وأحثه على تحذير زملائه من الوزراء الأوروبيين من الانضمام إلى إسرائيل في حصارها للقطاع... كما كنت في اتصال مباشر معهم... وكثيرًا ما أوضحت أن معارضتنا لهذه الآلية الأوروبية الأمريكية لا تعني أننا نرغب أو نوافق على مرور السلاح والذخائر عبر أراضينا في سيناء... لكننا نرى أن ذلك الوضع سيقود الأوروبيين تدريجيًّا إلى الوقوف مع إسرائيل ضد الفلسطينيين... وهو ما يجب عدم السماح به من جانبهم إطلاقًا... ويمضي الأوروبيون مع ذلك في عقد اجتماعات لهذه المجموعة سواء في أوروبا أو كندا...

ونتلقى دعوات لإيفاد عسكريين ودبلوماسيين مصريين... ونرفض هذه الدعوات... وإن كنت قد طلبت من كل بعثاتنا في هذه الدول أن تتبع بدقة وترصد كل النتائج والخلاصات التي تصدر عن هذه الاجتماعات... ولعلي أشير في هذا المجال إلى زيارة لمدة يوم واحد قمت بها يوم 25 يناير - بعد وقف إطلاق النار - للمشاركة في اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل للبحث في مسار الأحداث... وكنت قد اتفقت مع سولانا على دعوتي لكي أعطيهم قراءتنا للموقف... وقرر سولانا توسيع إطار الدعوة لكي تشمل وزراء خارجية فلسطين/ الأردن وكذلك تركيا... علي باباجان... وأحذر



الأوروبيين خلال الاجتماع من خطورة ما يتحدثون به بخصوص إرسال قواتهم إلى قطاع غزة أو للتواجد على خط الحدود المصرية الفلسطينية داخل غزة فيما سمي ممر فيلادلفي أو صلاح الدين... وهو يمثل شريحة من الأرض تمتد من البحر الأبيض المتوسط - داخل الأرض الفلسطينية الملامسة للحدود المصرية مع القطاع - وبعمق نصف كم أو أقل قليلًا إلى نقطة التقاء الحدود المصرية/ الفلسطينية/ الإسرائيلية على مسافة 14 كم في العمق... وأقول لهم إذا ما رغبتم في التواجد هناك فعليكم توقع خسائر لجنودكم؛ حيث سيطلق الفلسطينيون النيران عليهم... كما أن إطلاق النيران قد يوقع إصابات على الجانب المصري من الحدود... وهو ما لا نقبل به إطلاقًا ويجب الحذر معنا فيه... ويتنبه الوزراء الأوروبيون للمأزق أو الشرك الخداعي الذي دبرته إسرائيل لهم...

وأتذكر أنني وفي لقاء جانبي أثناء عشاء العمل الذي تلا الاجتماع... قلت لوزيري خارجية هولندا والدانمرك اللذين كانا يدفعان بشدة لتنفيذ هذه الأفكار... لا تلوما إلا أنفسكما إذا ما استدرجتكما إسرائيل لهذا الموقف... وقتل الكثير من جنودكما... وسوف يقتلون... كما أننا سندافع بحزم عن أفراد قواتنا المسلحة الموجودة على الناحية الأخرى من الحدود... ويعبر الوزيران عن شكرهما للصورة التي شرحتها لهما والأخطار المحدقة بجنودهما ويتوقف هذا الطرح الأهوج، وفي خضم هذه الأزمة... أتلقى اتصالًا تليفونيًا من صديقي الدكتور نبيل العربي الذي يقترح أن تعلن مصر تجميد معاهدة السلام مع إسرائيل... احتجاجًا على موقف الأخيرة من معركة غزة وما تقوم به من أفعال مُجرمة قانونًا... ويدهشني البساطة التي تحدث بها عن الاقتراح، ولم يشر من بعيد أو قريب إلى عواقب هذا القرار المصري الخطير على الكثير من المسائل... تأثيره على علاقاتنا مع إسرائيل في كل مناحيها بما في ذلك اتفاق الكويز الذي يوفر لمصر تجارة بمئات الملايين من الدولارات مع الولايات المتحدة... تأثيره على العلاقة المصرية/ الأمريكية بشكل يؤدي إلى أضرار لا شك فيها علينا... كما لم يقل الدكتور العربي ما إذا كان هذا الاقتراح بتجميد المعاهدة يتناول قيام الجيش المصري بعدم الالتزام بالبروتوكولات العسكرية للمعاهدة وحجم القوات على الأرض داخل سيناء... واستمعت في صبر للدكتور العربي الذي كان يستشعر الغضب مما يحدث... وعلقت بقولي

إنني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن أوصي الرئيس بإعلان تجميد معاهدة السلام... إلا إذا كان هناك خطر واضح على المصالح المصرية من قبل إسرائيل أو تهديد لأراضينا من جيشها... وأضفت أنني أيضًا أستشعر الغضب والضيق مما أراه وأرصده من مراوغات إسرائيلية لكنني لا أقبل بهذا المقترح رغم أنني سوف أنقل للرئيس وجهة نظرك... وذكرت له أخيرًا أن معركة غزة في يناير 2009 لا تتم بمعزل عن معركة لبنان في يوليو/ أغسطس 2006... وأن الهدف هو... تحديدًا... تغيير الموقف المصري المستقر في معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية الموقعة في عام 1979... كما أن يد إيران ليست بعيدة، في تقديري، في هذا الصدام الذي كنا نرصد مقدماته طوال عام 2008... ويقول الدكتور نبيل العربي إنه أرسل للرئيس، عبر سكرتيره للمعلومات – السفير الكفء سليمان عواد – بمذكرة مكتوبة في هذا الصدد... وفي مساء هذا اليوم، وأثناء الاتصالات الدورية المكثفة التي كنت أبقي عليها مع سليمان عواد... وكذلك المعلومات التفصيلية التي كنت أنقلها يوميًّا... وبكثافة أيضًا... إلى كل من وزير الدفاع/ الداخلية/ ورئيس المخابرات العامة، والتي كانت تأتينا من بعثاتنا... استفسرت من سكرتير المعلومات عمَّ إذا كان قد عرض على الرئيس المذكرة التي أرسلها إليه نبيل العربي... فقال إن الرئيس تلقى بالدهشة المقترح... ورفضه فورًا مضيفًا أن الغضب في هذه المواقف وفقدان الحسابات الدقيقة للأوضاع وعواقبها لا يفيد أحدًا، بل يلحق بنا ضررًا جسيمًا...

وفوجئت بعد ذلك بقول الدكتور نبيل العربي وفور توليه مسئوليات وزير الخارجية المصرية في مارس 2011 إنه يدين الموقف المشين لمصر وتوجهاتها السياسية أثناء حرب غزة. وشعرت بالأسف لهذا التصريح بل مضى وزير خارجيتنا... خلفي... إلى القول بأن ما حدث من مصر يمثل جرائم حرب... واستغربت التصريح... وتضايق منه نائب الرئيس عمر سليمان كثيرًا... ثم علمت أن مصادر عسكرية عالية المستوي وذات تأثير غضبت من هذا التصريح غير المسئول، والذي اتهم كل أجهزة الأمن القومي في هذا الصدد...

وأعود إلى وضعية معبر رفح؛ إذ إن المعبر كان مفتوحًا لعبور الأفراد في كل الأوقات، ولكن من خلال إجراءات محددة... ثم تطور الموقف المصري بعد فضيحة سفينة الحرية التركية في يونيو 2010... وتقرر مصر زيادة ساعات تشغيل المعبر المصري... والسماح

لكل الفلسطينيين بالعبور خلال ساعات النهار... ومرة أخرى يدعي البعض بعد ثورة 25 يناير مطالبتهم بتغيير وضعية المعبر... وأنهم نجحوا في تحقيق ذلك الأمر... وحقيقة الأمر، وحتى لا تسيطر على تصرفاتنا الشعبوية... أن توقيتات المرور زادت لساعة واحدة... أما الأعداد فزادت في حدود خمسين شخصًا يوميًا...

وفي صبيحة يوم 16 يناير، اطلعت على برقية شفرية من سفيرنا في باريس مفادها أن الرئيس ساركوزي ومعاونيه يبحثون إمكانية الحضور إلى مصر، وربما برفقة مسئولين أوروبيين كبار للمزيد من الضغط الدولي على إسرائيل للقبول بالقرار 1860... وكان لديَّ مقابلة صحفية مع رئيس تحرير روزاليوسف في هذا الوقت، عبدالله كمال، وأخذ يتحدث ويطرح الأسئلة وأجيب عنها... لكن ذهني كان شاردًا في فكرة ساركوزي وكيف نطبقها إذا ما قبلنا بها... وأقول لعبدالله كمال إن بعض الأفكار تلح على ذهني... من هنا أرجو أن نتوقف عن إجراء المقابلة الصحفية وأن نعتبر إجاباتي وأسئلته وكأنها لم تكن... وأتصل بسكرتارية الرئيس لكي أتحدث معه... وأطلب من عبدالله كمال أن يتركني لبعض الوقت في غرفة مجاورة أو أن نعيد الاجتماع معًا غدًا... ويتثاقل في الخروج من حجرة المكتب ويأتيني صوت الرئيس بأسرع كثيرًا مما كنت أتوقع... وأضطر إلى التحدث معه وضيفي لايزال بالحجرة... وأراه يعود وكأنه سيحقق سبقًا صحفيًا، خاصة أنني كنت قد تطرقت معه - وبهدف الحساب والتقييم - لفكرة ساركوزي... وأذكر للرئيس المقترح... وأنني اقترح عليه أن يقوم بالاتصال بالرئيس الفرنسي لدعوته إلى قمة في شرم الشيخ... وكذلك بتكليفي أن أنقل لوزراء خارجية القوى الأوروبية الرئيسة دعوتنا لرؤسائهم للمشاركة في «قمة الضغط على إسرائيل»... ولغرابة الأمر فقد وافق الرئيس فورًا دون حتى مجرد نقاش لتقييم الفكرة وحسابها بدقة... واتفقنا أن أقوم فور موافقة ساركوزي بتوسيع نطاق الاتصالات مع الإيطاليين، خاصة أن برلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي كانت تجمعه بالرئيس المصري علاقة حميمية... وعقب مبارك بأنه سيتصل أيضًا، بعد ساركوزي ببرلسكوني... وأن أدعو من جانبي وعبر وزراء الخارجية كلًّا من رئيس الوزراء الإسباني/ رئيس الوزراء البريطاني، والمستشارة الألمانية... ويوافق...

ويعود الرئيس بعد خمس عشرة دقيقة... ويقول لقد وافق كل من برلسكوني وساركوزي على دعوته للحضور إلى شرم الشيخ بعد غد... من هنا قمت بالتحدث تليفونيًا مع وزراء

خارجية كل من إسبانيا/ بريطانيا/ ألمانيا... داعيًا بلادهم للمشاركة على مستوى القمة... ودارت عجلة الإعداد للاجتماع... ثم يصل إليّ ما يشير إلى بعض التردد من الجانبين الألماني والبريطاني، خاصة بعد أن تشاورت المستشارة الألمانية ميركل مع رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون... من هنا عاودت الاتصال مع وزيري خارجية فرنسا وإسبانيا لكي يخطرا الطرفين الألماني/ والبريطاني أن إيطاليا/ إسبانيا/ فرنسا... ستشارك في القمة... ويتصل ساركوزي، بناء على حديث لي مع كوشنير وزير الخارجية الفرنسية، بكل من الألمانية والبريطاني... ويجتمع الشمل ويوافقون على الحضور إلى شرم الشيخ... ولدهشتي فقد تمت الدعوة للقمة... والاستجابة لها خلال عدة ساعات... وأمسكت مصر بالتالي بالمزيد من الخيوط... ونعلن عن النية في عقد القمة في مساء هذا اليوم... وأتلقى اتصالاً من وزير خارجية تركيا بأن رئيس الوزراء أردوجان يرغب في المشاركة، وأنقل المطلب للرئيس بتوصية بدعوة تركيا التي كانت على اتصال مستمر معنا طوال أيام الهجوم الإسرائيلي، خاصة أحمد داود أوغلو مستشار رئيس الوزراء مع عمر سليمان رئيس المخابرات العامة المصرية... وللمفاجأة يطلب الرئيس دعوة الرئيس التركي عبدالله جول وليس أردوجان خاصة وقد كان للأخير تصريحات حادة أثناء الأزمة حول الحصار على غزة ومسئولية مصر في فك أو رفع هذا الحصار... وبعد شد وجذب من جانبي مع قريني التركي قبل الأتراك في النهاية دعوة عبدالله جول وليس أردوجان... وكان لرئيس الوزراء التركي تجربة سيئة في زيارة قام بها إلى شرم الشيخ للمشاركة في اجتماع دافوس/ الشرق الأوسط الذي عقد في مايو 2008 عندما تقرر أن يستقبله الرئيس المصري في مقره... وحضر أردوجان مصحوبًا بعدد كبير للغاية من أفراد الأمن الأتراك الذين صمموا أن يدخلوا وبسلاحهم حتى لحظة التقاء الرئيس برئيس الوزراء ورفض الأمن المصري ذلك الموقف... وتصدى للأتراك الحرس الجمهوري المصري بحزمه المعهود... واشتكى وزير خارجية تركيا ومستشار رئيس الوزراء... وقمت من جانبي بتطييب خواطرهم مشيرًا إلى أن الجيوش والحرس الجمهوري لا يعرفان المجاملات البروتوكولية... وأن الجيش التركي كان سيتصرف بنفس الأسلوب في حالة وجود خلاف على دخول الأمن المصري بسلاحه على رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية التركية، وتم بالتالي علاج الموقف...



عقدت القمة بكثير من الصخب الإعلامي، واستشعرت أن الموضوع كله يمثل نجاحًا كبيرًا لمصر التي تعرضت لانتقادات غير عادلة طوال أسابيع... وتنجح التحركات المصرية في الحصول على موافقة الطرفين بالالتزام بوقف إطلاق النار إذا ما قبل الطرف الأخير... ويتوقف القتال بعد أيام بالغة الصعوبة تعرضنا لها واضطرت الرئيس المصري إلى أن يتحدث بأربعة بيانات رئيسية حول الموقف المصري طوال أسابيع الصدام الثلاثة... وكان من ضحايا هذا الصدام العلاقات المصرية القطرية حيث قامت محطة الجزيرة بهجوم حاد على مصر، وقامت بتهييج الرأي العام المصري، أو على الأقل في شرائح منه، على الإدارة المصرية للأزمة... وتحملت من جانبي قسطًا كبيرًا... الأمر الذي اضطرني إلى التحدث مع الإعلامي المصري الكبير عمرو أديب يوم 27 فبراير 2009 بأكثر أحاديثي صراحة ووضوحًا عارضًا لكل جوانب الموقف الذي تعرضت له مصر على مدى شهرين...

ذهبت إلى الكويت في الأيام الأخيرة من فبراير 2009 للمشاركة في اجتماعات وزراء الخارجية العرب للتحضير للقمة الاقتصادية العربية... وهناك نجحنا أن نضمن في بيان وزراء الخارجية العرب، استمرار تمسك الدول العربية بمبادرة السلام العربية... كما أكدنا تأييد الوزراء العرب للمبادرة المصرية التي طرحت أثناء الأيام الأولى للصدام... وأخيرًا تأييد الدول العربية للتفويض الصادر عن مجلس الأمن باستمرار مصر في تحركاتها لتأمين وقف إطلاق نار نهائي بين حماس وإسرائيل، وكذلك للعمل المصري النشط لجمع الفلسطينيين وإجراء مصالحة من حماس وفتح... وكان نجاحًا مصريًّا كبيرًا... ويجيء صديقي الوزير يوسف بن علوي، وزير خارجية سلطنة عمان... وهو شخصية ذات مقدرة وحنكة ويقول إنه تابع بالكثير من الحزن، الشد والجذب الذي دار بين مصر والسعودية من ناحية وقطر من ناحية أخرى حول محاولات قطر عقد قمة عربية في الدوحة رغم عدم حماس مصر والسعودية... وأنه يقترح، ولكي يتحقق الوفاق العربي مرة أخرى، أن يتم تضمين بيان القمة الاقتصادية إشارة إلى خلاصات قمة الدوحة التي لم يشارك فيها عدد كبير من الدول العربية... وتصيبني الدهشة... كيف نقبل نحن في مصر أو السعودية أن نتبني مواقف لقمة قاومنا عقدها؛ لأنها كانت ستسعى لتحقيق تعديلات رئيسية في

الموقف العربي... السلام كاختيار للعرب! وأن تتجه مصر والأردن لتبني مواقف جديدة ترفض السلام... وتدعو للحرب والمواجهة... وأخذًا في الاعتبار أن من كان سيحارب أو سيطلب منه أن يحارب... ستكون مصر... ورفضت طرح يوسف بن علوي - ويجيء الشيخ حمد بن جاسم رئيس الوزراء القطري دافعًا لفكرة أن تتبنى القمة أفكار وخلاصات الدوحة... وأرفض... ويتعقد الموقف... وتدور محاولات مستمرة لإيجاد مخرج مرضٍ للجانبين القطري... والسعودي/ المصري... ويجتمع الوزراء معي والأمير سعود... ويتأجل عقد جلسة ختام القمة الاقتصادية... ويحاول وزير خارجية الكويت البحث عن مخرج، ولكي يؤمن خروج القمة بقرار واضح في دعم الموقف الفلسطيني... ونقول نحن والسعودية... إننا نناصر الفلسطينيين بكل ما لدينا لكننا لن نوافق على تضمين قرار القمة إشارة إلى خلاصات الدوحة التي تتناقض مع مواقفنا...

ويعقد أمير الكويت اجتماعًا ضيقًا مع رئيس سوريا ورئيس وزراء قطر والأمير سعود والأمين العام للجامعة العربية ويبحثون الأمر، ثم يجيئني الوزير الكويتي الشيخ الدكتور محمد الصباح... وهو صديق عزيز ويطلب حضوري الاجتماع... وأذهب معه... ويعرض الأمين العام الموقف ويقترح التوصل إلى صياغة هادئة تتبناها القمة حول خلاصات الدوحة... وأرفض... وتدور مواجهة متحضرة بيني وبين الشيخ حمد بن جاسم... وينتهي الأمر إلى اتفاق حول عدم صدور أي قرار عن القمة في الشأن الفلسطيني مع تبني بيان عام يعبر عن دعم القمة للفلسطينيين... ونعود في المساء إلى القاهرة وأقدم تقريرًا كاملًا للرئيس عما دار ووقع؛ علمًا بأنه كان قد حضر في افتتاح هذه القمة لساعات وغادر في مساء نفس اليوم الأول وكنت أبقيه طوال هذه الساعات على اطلاع بتطورات الموقف مع قطر... وأكد قوله إن ما عارضناه من خلاصات في الدوحة يجب ألا نقبله بحال من الأحوال في الكويت... وأعلنت مصر عن عقد مؤتمر لمناصرة غزة وإعادة بنائها، يعقد في شرم الشيخ يوم 2 مارس 2009... وألتقي بوزيرة الخارجية الأمريكية في وقت سابق وأدعوها للمشاركة في الاجتماع... وتوافق... ونتحرك للترويج للاجتماع مع الفلسطينيين الذين جهزوا قائمة طويلة بمشروعات اقتصادية... عرضت على البنك الدولي وكل الأطراف



للمساهمة في إقامتها... ويعقد هذا الاجتماع بمشاركة قوية على المستوى الوزاري، ومع حضور رئيس فرنسا ورئيس وزراء إيطاليا... وتساهم الدول بمبلغ 600 مليون دولار لإعادة بناء غزة... ويتوقف الجهد عندما دار الحديث عن الآلية التي ستقوم بإنفاق هذه المبالغ؛ حيث رفضت القوى الغربية أن تقام المشروعات تحت إشراف حماس في غزة وطالبت بعودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى القطاع... ولا نصل إلى نتيجة... ويتوقف هذا الجهد...

كانت أزمة غزة حدثًا كبيرًا ترك آثاره على الوضع العربي الذي عانى لفترة نتائج الحرب، ومحاولات قطر اختطاف العمل العربي المشترك نحو اتجاهات تتعارض مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية المصرية أو الدور المصري طوال ثلاثين عامًا منذ زيارة الرئيس السادات للقدس وإقامة السلام مع إسرائيل.

كانت الانتفاضة الثانية، مع تعييني وزيرًا للخارجية في يوليو 2004 قد وصلت إلى نهايتها، وذلك تحت ضربات عنيفة أوصلت الجيش الإسرائيلي إلى حصار الرئيس الفلسطيني في مقره «بالمقاطعة» داخل مدينة رام الله علمًا بأن هذا المقر كان في الحقيقة سجنًا للمحكوم عليهم أثناء فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين... وفي مواجهة هذا الوضع، وتوقف كل جهود التسوية، واقتصار الأمر على ما حققه الرباعي الدولي من تهدئة بين الطرفين وبمساهمة مصرية نشطة، كان التفكير العام لدينا هو في أهمية بذل محاولة جادة للتخفيف عن الفلسطينيين ودفع إسرائيل لرفع حصارها وعودتها إلى التنفيذ الحرفي لاتفاق أوسلو مع إطلاق سيطرة السلطة الفلسطينية على كل المدن مثلما كان الوضع حتى سبتمبر 2000...

من هنا طلب الرئيس في نوفمبر 2004 سفرنا، عمر سليمان وأنا لمقابلات مع شارون وبقية أعضاء الحكومة الإسرائيلية للتشاور والسعي لتحقيق الهدف المصري المشار إليه... ولم تكن إسرائيل أو مسئولا الحكومة الإسرائيلية غريبين عليَّ... إذ سبق أن صاحبت وزير الخارجية عمرو موسى إلى إسرائيل مرتين في زيارات سريعة على مدى الفترة من 97/ 1999 قبل سفري إلى نيويورك، كما أنني سبق أن زرت القدس لعدة أيام عند مشاركتي في الوفد

المصري الذي رأسه الوزير محمد إبراهيم كامل في أعمال اللجنة السياسية للتفاوض مع إسرائيل في يناير 1978...

وصلنا إلى مطار اللد مبكرًا بالطائرة المستير الصغيرة، واصطحبنا بروتوكول الخارجية الإسرائيلية ورئيس قسم مصر بوزارتهم في سيارات رباعية الدفع كاملة التدريع إلى مدينة القدس... وقد يتذكر القارئ الكريم أنني تعرضت في كتابي «شاهد على الحرب والسلام» لهذه الرحلة تحديدًا في عام 1978 وحيث لاحظت أن الطريق يتحكم فيه الكثير من التباب والتلال الصخرية الجرداء... وبعض المستوطنات الحاكمة، وكذلك مجموعة من القرى العربية القديمة والفقيرة... ونصل إلى مقر الحكومة حيث يستقبلنا وزير الخارجية سيلفان شالوم لكي يصطحبنا إلى مقابلة رئيس الوزراء شارون الذي سبق لي أن رأيته في مكتبه عندما كان وزيرًا للخارجية وذهب عمرو موسى للقائه في عام 1999. وإن كان قد تحرج من مصافحته باليد بسبب تخضبها بدماء الفلسطينيين والمصريين وجامله الإسرائيلي عندئذ وإن كانا قد تصافحا في نهاية المقابلة... وحول مسألة المصافحة باليد تحديدًا، كان حسام زكي الذي تواجد وقتها مع أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، قد لفت نظري إلى أهمية ألا أمد يدي للمصافحة... ولكن أترك شارون يقترب مني ويده ممدودة وأحييه ولكن مع التصاق ذراعي بجسمي... ولاحظت بعد ذلك أن الصور الفوتوغرافية التي أخذت للقاء كانت معبرة للغاية في إظهار وزير الخارجية المصرية متحفظًا للغاية مع الإسرائيلي... ولاحظت منذ لحظة الوصول إلى المطار، ثم دخولي مقر رئيس الوزراء، أن هناك معرفة كبيرة لعمر سليمان بكل المسئولين الإسرائيليين وأنهم أيضًا يحتفون به بشكل واضح، خاصة أعضاء الأجهزة الأمنية وكانوا مشاركين في جلسات المشاورات... كانت العلاقة المصرية الإسرائيلية في هذا الوقت تحت السيطرة الكاملة لجهاز المخابرات العامة، خاصة بعد سحب السفير المصري محمد بسيوني احتجاجًا على إجراءات إسرائيل ضد الفلسطينيين في عام 2001... ولم أكن بطبيعة الأحوال أستريح لهذا الوضع أو أنوي أن أقبله بشكل نهائي... والحقيقة أن مسئوليات المخابرات العامة في هذا الملف جاءتها فور الصدام الذي وقع بين عمرو موسى والرئيس مبارك في أكتوبر 2000 في قمة شرم الشيخ، حيث احتد



عمرو موسى على الرئيس لمقابلته وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت على انفراد وقبوله مقترحاتها في كيفية وقف القتال بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدون أن يتشاور مع وزير الخارجية... وأعتقد أن الرئيس قرر في هذا التوقيت إخراج عمرو موسى من الخارجية... وترشيحه للجامعة العربية بعد شهور... وكنت قد التقيت عمرو موسى في ديسمبر 2000 أثناء إجازة لي قادمًا من نيويورك... وقلت له: عليك أن تعد نفسك لترك الخارجية لأنني أتابع الموقف وأعتقد أن هناك ضغينة لدى الرئيس ضدك بسبب موقفك في قمة شرم الشيخ... وأجابني: ولكنك تعلم أنني كثيرًا ما أخبرتك أنني لن أبقى أكثر من عشرة أعوام في منصبي قبل أن أغادره إلى موقع آخر في مستقبل الأيام...

وأعود إلى دور المخابرات العامة... وأقول إن هيمنتها على الملف نبعت أيضًا بسبب توقف عملية السلام وجهود التسوية منذ وصول إدارة بوش في يناير من عام 2001... واقتناع الرئيس الأمريكي وكبار مساعديه أنه مادام ياسر عرفات على رأس منظمة التحرير فلن تحدث تسوية سياسية... ووصل الأمر إلى أن الولايات المتحدة على لسان رئيسها أشارت إلى الحاجة لتغيير رئيس السلطة الفلسطينية إذا ما كانت هناك فرصة لتحقيق السلام، وهو الأمر الذي كنا لا نتفق معهم عليه... بل ونقاومهم فيه... من هنا وبهدف التهدئة ومنع الصدام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني فقد أخذت الأجهزة الأمريكية، وبخاصة وكالة المخابرات المركزية مسئوليات في السعي لتحقيق أهداف التهدئة وإعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية... وكان من الطبيعي أن يتضخم دور المخابرات العامة المصرية في هذا التوقيت لخبراتها الكبيرة في الاتصالات مع الأجهزة الفلسطينية والأمريكية... وحتى الإسرائيلية... لتهدئة الموقف وإتاحة فرصة حقيقية لبدء المفاوضات مرة أخرى...

ومن جانبي عزمت أن يكون لي ولجهاز الخارجية المصرية مسئولياته في ملفي العلاقات الثنائية... وكذلك المسئولية الرئيسية للعودة للمفاوضات بين الجانبين... وهو أيضًا أمر طبيعي للغاية... وحرصت بالتالي أن أترك للمخابرات العامة تفويضها في كافة الأعمال الأمنية مع كل هذه الأجهزة، مع الخوض بحرص في الملفات الاقتصادية والسياسية

للعلاقات الثنائية المصرية الإسرائيلية، لكنني كنت أعي أنني سوف أحتاج وقتًا لا أعرف مداه للتواجد في هذا الملف... واليوم أقول إن الأمر احتاج على الأقل فترة عام كامل تعرضت خلاله لانتقادات وهجمات من الإعلام المصري وبعض العناصر المعادية للحكم وقتها واتهام الخارجية المصرية أن لا شأن لها بملفات حيوية...

أما فيما يتعلق بعملية السلام وجهد التسوية، فقد كان دوري ودور جهاز الخارجية المصرية، ومن لحظة تحرك الملف مرة أخرى، في عام 2007، تحت سيطرتنا الكاملة وبرضا وموافقة الرئيس، ورئيس المخابرات العامة...

وأعود في هذا المجال للقول إن اللواء عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة تفهم بدقة هذه الأوضاع... وتعاون معي... وتعاونت معه بكل الصدق والأمانة التي يتطلبها الحفاظ على المصالح المصرية، وكذلك حقوق وأوضاع الفلسطينيين... وأتذكر حول كل هذا الوضع... أنه كان لي عدة تصريحات... ربما تتسم بالحدة في نهاية عام 2004 في مواجهة إسرائيل... وذكر لي اللواء عمر سليمان أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تشكو من هذه التصريحات... وطلب بالتالي تخفيف حدة التصريحات، خاصة أن المشاورات المصرية/ الأمريكية/ الإسرائيلية كانت في أوجها للتوصل إلى اتفاق حول «الكويز»... وهو الاتفاق الخاص بأن يكون هناك مناطق مؤهلة بمصر... تستطيع أن تخترق بمنتجاتها الصناعية السوق الأمريكي بدون تعريفات جمركية أو بتخفيضات كبيرة فيها إذا ما كانت بعض مدخلاتها صنعت في إسرائيل بنسبة لا تقل عن عشرة في المائة من مجمل المنتج... قلت للواء عمر سليمان إنني أتفهم تمامًا الأمر، لكنني لا يمكن أن أصمت على الاستفزازات الإسرائيلية، وهي كثيرة... من هنا أبقيت على مواقفي تجاهها... مع العمل على ضبط التصريحات المصرية بالشكل الذي يخدم أوضاعنا الدولية والإقليمية ويفرض على إسرائيل أن تأخذ ردود فعلنا في الحسبان... وأتذكر في هذا الشأن، أن الرئيس تحدث معي بعد عدة أيام من إثارة اللواء عمر سليمان المسألة معي، مشيرًا إلى الحاجة لتقييد تصريحاتنا وأن الأمر لا ينبغي أن يكون وكأنه هجوم مستمر حاد على إسرائيل... وخفضت حدة الهجوم لبعض الوقت... وإن كنت قد التزمت أمام نفسي بألا أترك موقفًا إسرائيليًّا استفزازيًّا تجاهنا أو تجاه الفلسطينيين لا أرد عليه بما يحتاجون إليه...



دخلنا قاعة المشاورات الملحقة بمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في صحبة وزير الخارجية الإسرائيلية وكبار معاوني شارون... وما هي إلا دقيقة أو أكثر ويخرج إلينا بجسده الضخم وصوته الخافت وعينيه النافذتين التي شعرت بأن إحداهما بها حول واضح خاصة عند الحديث معه وجهًا لوجه... رحب بنا... وشرح موقف إسرائيل في عدم الاستعداد تحت أي ظرف بقبول أي أعمال للعنف من قبل الفلسطينيين، سواء بالضفة الغربية أو غزة ضد المستوطنين أو تعرض أراضي إسرائيل نفسها لهجمات من الانتحاريين... وأنه سيرد دائمًا بكل عنف... واشتكى من عدم سيطرة مصر على الحدود مع غزة وأن الأسلحة تتسرب من الأنفاق وطلب بالتالي التصدي لعمليات تهريب الأسلحة...

وتحدثت من جانبي حول الحاجة لتحقيق التهدئة بين الطرفين لكي يمكن لعملية السلام أن تستعاد، وأن نعود إلى الوضع السابق الذي كانت عليه الأمور في سبتمبر 2000... وقلت: إن من المهم أن تكون هناك آلية دولية... من الرباعي الدولي وكل من مصر والأردن للتحرك الفوري لمواجهة أي تدهور في الموقف ومنع تعميق الخلافات... واستمع شارون ولم يعلق على المقترح... بل قال إنه يقبل بالتهدئة ولكن مقابل تهدئة من جانب الفلسطينيين... وأضاف... عدا القنابل الموقوتة... قاصدًا إنهم سيقتلون أو يمسكون بأي فلسطيني يمثل خطرًا على إسرائيل...

وذكرت من جانبي أن هذا الأسلوب سوف يمثل استفزازًا للفلسطينيين وسوف يدفع بهم للرد على إسرائيل بما سيؤدي إلى تعقيد الموقف وعدم النجاح في تحقيق التهدئة... ورد بحدَّة... لن أسمح بتهديد أمن إسرائيل أو مواطنيها، وسوف نتحرك لإجهاض أي تصرف محتمل من جانب الفلسطينيين... وتحدث اللواء عمر سليمان... فعرض جهود مصر لتحقيق التهدئة والسيطرة على الأنفاق... لكن مصر تحتاج لزيادة تواجد أفراد حرس الحدود بكتيبة كاملة في هذه المنطقة من الحدود المصرية/ الفلسطينية... وكان الكونجرس الأمريكي قد بدأ نغمة التعرض للدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري لمصر إذا ما لم تمسك مصر بسيطرتها على حدودها... كما بدأت بعض ملامح مواقف أمريكية جديدة تظهر وقتها... وتقضي بتحويل مبالغ من الدعم العسكري لشراء أجهزة ومعدات، بأسعار عالية... لزيادة كفاءة السيطرة على الحدود...

تطرق شارون أيضًا إلى فكرة الانفصال الكامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين... ولم تكن ملامح تفكيره التفصيلي قد ظهرت حينذاك... وسألته ماذا يقصد بذلك... وأجاب لا يدخلون إلينا... ولا ندخل إليهم... وننفصل عن بعضنا البعض. فقلت: وأن يكون لهم دولتهم... ولم يعلق... وأظهرت الشهور التالية أن شارون كان يفكر في الانسحاب الكامل من غزة... وسحب المستوطنات وسكانها بالكامل إلى داخل إسرائيل... كان هؤلاء يحتلون حوالى أربعين في المائة من أراضي القطاع... كما رددت إسرائيل أنها تفكر في إقامة قناة بحْرية تمتد من البحر الأبيض المتوسط على طول خط الحدود المصرية الفلسطينية... 14 كم... لمنع التهريب... وأخيرًا تنشيط العمل في السور الذي تقيمه داخل أراضي الضفة الغربية للفصل بين الجانبين...

وفي الأسابيع التالية، بعد انتهاء الزيارة، وعندما تأكدت توجهات شارون في تحقيق الانسحاب الكامل من غزة... اقترحنا عقد مؤتمر دولي بمصر للبحث في أسلوب متابعة تنفيذ الانسحاب والاتفاق على خطط تنظيم الاتصالات بين الفلسطينيين والإسرائيليين أثناء عملية الانسحاب... ثم العودة إلى تنفيذ خريطة الطريق التي كان الرباعي الدولي قد طرحها قبل ذلك في عام 2002...

كان لدينا خشية من أن تحاول إسرائيل الادعاء، بهذا الانسحاب للمستوطنين وقواتها من قطاع غزة، أنها قد نفذت القرار 242 الصادر من مجلس الأمن في نوفمبر 67... وبالتالي أوضحنا بجلاء رأينا في أن هذا الخروج لا يمثل إنهاء احتلال القطاع؛ لأن إسرائيل أبقت على سيطرتها على سماواته ومياهه الإقليمية... كما أعلنا رفض مصر لفكرة إقامة القناة البحْرية في منطقة ممر فيلادلفي على خط الحدود لتأثيراتها السلبية للغاية على الطبيعة البيئية للأرض في هذه المنطقة والمياه الجوفية التي تغذي المزارع والفلسطينيين بها... وكذلك نحن في مصر.

اتسمت الفترة التي سبقت بدء الانسحاب الإسرائيلي من غزة بالكثير من التحليلات التي حذر بعضها من نتائج هذا الانسحاب على مستقبل التسوية الفلسطينية، كما تناول بعضها الآخر ما سيفرضه هذا الخروج الإسرائيلي من مسئوليات على السلطة الفلسطينية



في فرض سيطرتها الكاملة على الحدود الإسرائيلية الفلسطينية... أخذ البعض يحذر ويعبر عن خشيته أن يؤدي هذا الانسحاب إلى تنفيذ الأفكار الأساسية لشارون، والتي تحدث فيها عن تسوية تتم على مدى خمسة عشر عامًا قد تتغير خلالها الأوضاع الإقليمية بشكل يؤثر سلبيًا على الفلسطينيين... أو أن يكون الهدف الإسرائيلي النهائي هو إزالة هذا الصداع المزمن الذي تسببه غزة لهم بنقل مسئوليتها إلى الجانب المصري الذي سيكون عليه تحمل كل أعبائها واحتياجاتها كافة.

وفي معرض تقييم الموقف قالت بعض الاتجاهات إن هذا الانسحاب سيؤدي إلى كسب إسرائيل لرأي عام دولي مؤيد لخطواتها، كما قد يكون له انعكاساته في إحداث انقسامات بين الفلسطينيين.

وتسرع الولايات المتحدة، وبهدف كسب زخم كبير لإسرائيل في علاقاتها الدولية، باقتراح عقد مؤتمر دولي يجلس فيه كل العرب مع إسرائيل فور تنفيذ الخروج الإسرائيلي... وأبلغ الأمريكيين برفضنا الفكرة الأمريكية... وتتحدث مصادر في الأمم المتحدة بأهمية أن يكون الانسحاب كامل الملامح... أي حق الفلسطينيين في تشغيل المطار والميناء وتأمين وجود الممر الآمن بين غزة والضفة؛ أي العودة إلى الوضع السابق في 28 سبتمبر 2000... وترفض إسرائيل هذه الرؤية لخشيتها من استخدام المطار في تهديد المدن الإسرائيلية إذا ما حدث اختطاف لطائرة واستخدامها بنفس أسلوب تدمير مقري مركز التجارة العالمية في نيويورك في سبتمبر 2001...

وكنت من جانبي أعبر عن سخريتي من هذا التفكير الإسرائيلي... وقالت إسرائيل، في معرض شرح الخروج من غزة، إنها تنوي البقاء داخل ممر فيلادلفي للتأكد من عدم استخدامه في تهريب السلاح أو تسهيل مرور عناصر فلسطينية إلى القطاع... يقصدون حماس ورجالها ممن يمكن أن يقوموا بعمليات ضد المدن والقرى الإسرائيلية الواقعة بالقرب من الحدود الفلسطينية/ الإسرائيلية... ونقول لهم: إن معنى وجودهم على خط الحدود المصرية الفلسطينية داخل أراضي القطاع، أن إسرائيل تنوي أن تتواجد على معبر رفح بين مصر وفلسطين بما سيؤكد استمرار السيطرة والاحتلال الإسرائيلي، وإن عليهم الخروج

الكامل من الأراضي الفلسطينية... ونتحدث مع الأمريكيين الذين يتفهمون الوضع... وتنشط وزيرة الخارجية الأمريكية «رايس» لتحقيق اتفاق فلسطيني/ إسرائيلي/ أوروبي يؤمن ويسهل خروج إسرائيل ولكن يحقق لها رغبتها في التأكد من عدم سوء استغلال المعبر عن طريق تواجد المراقبين الأوروبيين الذين سيطلب منهم رصد كل الحركة... وبذا خرجت إسرائيل من منطقة رفح وخط الحدود، الأمر الذي شجع مصر وقتها على أن تبحث في إمكانية تحويل معبر رفح لكي يكون أيضًا معبرًا للبضائع والاحتياجات التجارية الفلسطينية وليس فقط حركة الأفراد والمواطنين...

ولم نكن نعرف وقتها بما هو قادم بين حماس وفتح من ناحية أو الغزو الإسرائيلي للقطاع في السنوات التالية من ناحية أخرى... وأخذنا نتحدث مع الفلسطينيين بأهمية تعميق سيطرتهم الأمنية على كل حدود القطاع ومنع استخدامه في أي هجمات ضد إسرائيل قد تؤدي إلى عواقب ضارة... وكأننا في حينه قرأنا المستقبل وما حدث في ديسمبر 2008 ويناير 2009 من غزو وتدمير بسبب إطلاق الصواريخ من القطاع.

كان اللواء عمر سليمان، في الكثير من أحاديثه معي، حول هذا الخروج الإسرائيلي، يقول إن هذا الانسحاب يمثل للفلسطينيين فرصة لا ينبغي - تحت أي ظرف - السماح بإهدارها... والقيام بجهد حقيقي للتأكيد للعالم الخارجي قدرة السلطة الفلسطينية لا على السيطرة على القطاع وطمأنة إسرائيل أنه لن يأتيها من خلاله أي أعمال عدائية فقط، ولكن أيضًا بإعادة بنائه اقتصاديًّا وتجهيز بنيته التحتية لكي يكون شبيهًا بما حدث في سنغافورة أو هونج كونج وغيرهما... والحقيقة فإنه يجب القول إن الفكرة كانت بالغة البريق، خاصة أن النيّات الدولية كانت مستعدة لتوفير كل الدعم المالي للفلسطينيين لتحقيق هذا الهدف... وللأسف فقد كشفت الأيام عن فشل واضح في تحقيق الفكرة... تم إهدار المزارع المغطاة التي كانت إسرائيل قد بنتها في أراضي القطاع وحققت منها إنتاجيات عالية للخضر والفواكه القابلة للتصدير... كما قامت إسرائيل بتدمير كامل للمستوطنات ولم تنجح السلطة في بناء هذه المناطق... وكان أمرًا مخيبًا للآمال، رغم اقتناعي الكامل بوجود القدرة والعزيمة لدى المجتمع الفلسطيني في غزة لإعادة بناء القطاع ومدنه..



ووجدت من جانبي أن هذا الانسحاب الإسرائيلي يمثل فرصة طيبة لكي نطالب إسرائيل بالمضي في تخفيف قبضتها على الضفة الغربية، وإلا فإن سكان الضفة ومدنها سوف يقاومون بكل الوسائل الضغط الإسرائيلي وجمود الموقف...

اتفقت مع اللواء عمر سليمان، أثناء عودتنا في مساء يوم الزيارة لإسرائيل واللقاء مع شارون، على أهمية قيامنا معًا بزيارة ياسر عرفات في رام الله؛ بحيث نظهر دعم مصر له ونتواصل معه في فترة حصاره... ووافق الرئيس على قيامنا بهذه الزيارة... واتفق سليمان مع الجانب الإسرائيلي على القيام بالزيارة... ووصلنا إلى مطار اللد، مرة أخرى، لنأخذ السيارات كاملة التدريع التي يوفرها الإسرائيليون... ثم مع الاقتراب من رام الله... نقوم بتغيير السيارات الإسرائيلية بسيارات فلسطينية... ونقترب من مقر عرفات في المقاطعة... ونجده واقفًا أمام الباب الرئيس للمقر وبصحبته عدد كبير من رجالات الإعلام الفلسطيني والدولي... وأرصد الظروف المعيشية الصعبة التي يقيم فيها زعيم الفلسطينيين... وإن لم يكن قد بدا عليه بعد أعراض المرض الذي أودى به خلال أسابيع من زيارتنا له...

جمع عرفات لنا مجموعة من الشخصيات الفلسطينية، نساءً ورجالًا... وكانت زيارة ناجحة أكدت دعم مصر للقائد الفلسطيني... رأيت عرفات القادر على السيطرة على جميع أهل فلسطين وحديثه الحازم والهادئ مع كل الوجهاء الذين التقيناهم... وكان حفل الغداء الذي حضرناه فرصة مناسبة للتعرف إلى الجميع الذين عبروا عن عميق شكرهم لمصر وشعبها على وقفتها معهم... وكنت أجلس إلى يمين الرئيس الفلسطيني أثناء حفل الغداء وأخذ يقدم لي أطايب الطعام الفلسطيني وأطباق فلسطين المختلفة... وكانت وليمة كبيرة... وغادرنا بنفس الأسلوب... ولاحظت أثناء تحركنا داخل مدينة رام الله... أن المدينة – رغم كل ما مرت به – تبدو نظيفة ومؤهلة لكي تكون شبيهة بالمدن الأوروبية المُطلة على البحر الأبيض المتوسط... وهنا ينبغي أن أقول إنني قمت بزيارتها في عام 2010م، أثناء زيارة قمنا بها – عمر سليمان وأنا – ولكن بطائرة هليكوبتر أردنية اصطحبناها من عمان إلى رام الله... ولاحظت ونحن نطير فوق المدينة أن الكثير من التطور قد أصاب مبانيها وشوارعها المكتظة بالسيارات الحديثة... وقدرت وقتها في زيارة عام 2010 أنه كان علينا أن نستخدم

هذه الوسيلة للوصول إلى عرفات مباشرة في رام الله وليس عبر إسرائيل... لكن الظروف عندئذ لم تسمح بذلك.

لم يكن هذا هو اللقاء الأول لي مع عرفات؛ إذ كنت قد قابلته بصحبة الدكتور عصمت عبدالمجيد في نيويورك في عام 74 عندما تحدث أمام الجمعية العامة... كما التقيته بعد ذلك في مقر وزارة الخارجية المصرية في عام 98 عندما قام بزيارة عمرو موسى... وأخيرًا مرات عديدة في عامي 99/ 2000 في نيويورك أثناء رئاستي لوفد مصر بالأمم المتحدة... كان بالغ الذكاء... عنيدًا... مؤمنًا بمطلب شعبه... قادرًا على المناورة ضد أعدائه، وكذلك مع أصدقائه... وقد لاحظت عندما توليت وزارة الخارجية أن الرئيس مبارك يحمل تحفظات تجاهه بسبب بعض مواقف عرفات أثناء توقيع الاتفاقات الاقتصادية والمالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في عام 94... وتأكد ذلك لي عندما طلب الدكتور ناصر القدوة ابن شقيقة عرفات ووزير الخارجية الفلسطينية في عامي 2005/ 2006 أن تكون القاهرة مقرًا لمؤسسة ياسر عرفات للدراسات العربية... وأن يشارك الرئيس مبارك في حفل إطلاق أعمال المركز... ولم يوافق الرئيس رغم محاولات عديدة بذلتها وكذلك رئيس المخابرات العامة...

ويمرض عرفات... ثم يرحل سريعًا إلى بارئه ويكلفني الرئيس وعمر سليمان أن نسافر بصحبة الجثمان إلى مثواه الأخير في رام الله... ونقلع في طائرتين هليكوبتر من مطار العريش بعد وصولنا في الطائرة C130 التي حملت الشهيد عرفات إلى العريش... ومع اقتراب طائرتي الهليكوبتر من المياه الإقليمية الإسرائيلية تظهر عدة طائرات هليكوبتر إسرائيلية وتطلب من طائرتينا أن تتبعها إلى داخل إسرائيل ومنها إلى الأراضي الفلسطينية... وأرصد، مرة أخرى، مدى الحداثة الذي تتسم بها المدن والريف الإسرائيلي... وجاء موعد الهبوط إلى الأرض المعدة لذلك بالقرب من مقر المقاطعة... وأدهش بوجود آلاف الفلسطينيين فوق المباني وأعمدة الإنارة والشوارع وأرض الهبوط نفسها... وأحسست بخطورة عملية الهبوط وحساسيتها... وقد اعترف الطيارون المصريون بذلك فعلًا في طريق عودتنا...

ويتجمع الآلاف حول الطائرتين... ويصل الأمر إلى ما يشبه اختطاف الجثمان من الطائرة المصاحبة لنا... ويبدأ إطلاق نيران كثيفة في كل الاتجاهات... وكان باب طائرتنا

قد فتح وخرجت منه... لكن كثافة إطلاق النار فرضت خشيتي من الموقف إذ ربما تصيبني رصاصة طائشة... وعدت إلى داخل الطائرة مرة أخرى لعدة دقائق حتى يتم السيطرة على الموقف... وكان قائد الطائرة يتحدث مستخدمًا ميكروفون الطائرة ناصحًا الجمهور بالتوقف عن إطلاق النار بالقرب من الطائرة وربما أيضًا تحتها حتى لا تصيبها رصاصات تعطلها، ومع ذلك فقد أصيبت إحدى «ريش» مروحة الطائرة وإن لم تكن إصابة تعرضها للخطر... ورغم استمرار إطلاق النيران و«الهرج والمرج» حول الطائرة رأيت أننا لا نستطيع الانتظار طويلًا، خاصة أن المساء كان يقترب... وسوف يكون من الصعوبة بمكان الإقلاع في هذه الأجواء والظروف الصعبة... من هنا خرجت وبرفقتي اللواء عمر سليمان الذي كنت أخشى أن يتعرض لحادث تحت الضغط الجماهيري... ووصلنا إلى المبنى القريب والتقينا كل القيادة الفلسطينية وفي مقدمتها أبو مازن... وكل وجهاء فلسطين... وأمضينا أقل من ثلاثين دقيقة وعدنا إلى الطائرة... ولكن بقدر من السهولة... وجاءت لحظة الإقلاع... وكانت صعبة للغاية بسبب استمرار البعض في إطلاق النيران في الهواء بدون هدف واضح... وكانت نفس الطائرات الإسرائيلية تحلق بالقرب من طائرتينا طوال رحلة العودة... ويتصل الرئيس فور وصولي إلى منزلي بالقرب من مطار ألماظة وأقدم له تقريرًا كاملًا... وفجأة يسألني: ألم تخف من إطلاق النيران وكيف خرجت من الطائرة والنيران في كل مكان... وكان قد شاهد الموقف بكامله على المحطات الفضائية وأجبت بأنني استشعرت بعض الخشية ولكن كان يجب إتمام المهمة... فقال: وسط الرصاص!! فقلت مرة أخرى إنه كان يجب إتمام المهمة... ورد: «ده رصاص يا أحمد... ده رصاص»... وشعرت بالدهشة أن يتحدث الرئيس بهذه الصراحة... وهو الذي شهد الكثير أيضًا من إطلاق الرصاص على مدى سنوات عمله...

وينتخب الفلسطينيون قائدًا جديدًا لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم رئيسًا لفلسطين... والسلطة الفلسطينية... ونرى في مصر أن هناك وضعًا فلسطينيًّا جديدًا يجب أن نسعى لتوظيفه لصالح تحريك القضية المتوقفة تمامًا... واقترحت للواء عمر سليمان في يناير 2005 أن نبدأ في الدفع بفكرة عقد لقاء فلسطيني إسرائيلي وبحضورنا، للتوصل إلى إطار شامل للتحرك في المرحلة المقبلة، وعاودت برفع المقترح أيضًا للرئيس وأن نطالب إسرائيل، وقد

تم انتخاب رئيس فلسطيني جديد، بوقف الخروقات ضد الأراضي الفلسطينية الخاضعة للمنطقة أ التي تقع تحت السيطرة الكاملة للأمن الفلسطيني/ العودة إلى خطوط 28 سبتمبر 2000/ تخفيف المعاناة اليومية للشعب/ الإفراج عن المسجونين....

وقرنت اقتراحي بأهمية انفتاحنا على الرباعي الدولي لإعطاء بعد دولي لتحركاتنا، وأخيرًا أهمية السعي لإقناع الفصائل الفلسطينية بإعلان الهدنة أو قبول التهدئة...

ويتحرك عمر سليمان... وتبدأ عجلة الاتصالات مع الإسرائيليين والفلسطينيين، ونستمر في الإعداد للقاء بين أبو مازن وشارون في شرم الشيخ في فبراير 2005 يستهدف الاتفاق على التهدئة وتمكين الرئيس الفلسطيني من بناء مؤسسات الأمن الفلسطيني التي دمرت أثناء المواجهة بينهما في سنوات الانتفاضة وأخيرًا العودة إلى خطوط 28 سبتمبر 2000 والإعداد لمفاوضات شاملة للتسوية...

ويصل شارون إلى مقر الرئيس في شرم الشيخ، وأعتقد أننا كلنا، على الجانب المصري المتواجد بالحجرة، لاحظنا أنه يدخل وتنتابه هواجس وربما خشية مما هو قادم... ثم يبدأ تدريجيًّا في الاسترخاء... ويبدأ بقوله إنه ومع اقتراب طائرته من شرم الشيخ أبلغ قائد الطائرة أن الجهة التي سيقصدها هي شرم الشيخ وأنه يعتقد أن هذه المدينة ليست هي المقصودة... ويؤكد له الطيار الحقيقة... ثم تساءل شارون... كيف فعلتموها، كيف أنشأتم مدينة كبيرة بكل هذه الفنادق والتسهيلات في هذا الوقت القصير... وكان قد غادرها في عام 81 وعاد إليها في عام 2005... وأبلغه الرئيس أنه سيرتب له جولة بالمدينة بعد انتهاء المشاورات. وجلس الفلسطينيون مع الإسرائيليين وتم الاتفاق على التحرك مثلما اقترحناه عليهما مسبقًا ووافقا عليه... وكان مؤتمر شرم الشيخ علامة مهمة لعودة الأطراف إلى المناقشات... وقمت بإحاطة الأمريكيين والأوروبيين بالمنهج المصري المقترح... وجاء بعد ذلك مؤتمر لندن في مارس 2005 لكي تتحرك عجلة دعم الفلسطينيين ومساعدتهم على بناء أجهزتهم ومؤسساتهم...

كان الرئيس يثق في أن شارون لديه المقدرة والقوة لإقناع إسرائيل - إذا ما رغب واقتنع بالتوصل إلى تفاهم مع الفلسطينيين... ويردد دائمًا أنه قام بتسريح نتانياهو من منصبه كوزير



للمالية عندما اعترض على الانسحاب من غزة... من هنا فقد نصح الفلسطينيين ألا يحاولوا محاربته لأنه الأقدر على التجاوب مع مطالبهم.... ورغم الزخم الذي كان قد بدأ يتبلور في عملية السلام بين الجانبين فقد كانت الإدارة الأمريكية لا تزال متحفظة في بذل جهد جاد لتحقيق انفراجة مطلوبة... ويقتصر العمل الأمريكي على إعادة بناء القدرات الأمنية للفلسطينيين... وتحث الإدارة إسرائيل على تخفيض أعداد الحواجز المرورية على الطريق لتسهيل الحياة للفلسطينيين دون نتائج براقة... كما حاولت إقناعهم بالسماح بدخول 50 عربة مدرعة وطائرتي هليكوبتر للفلسطينيين في صورة منحة من الاتحاد الروسي... وتحت الضغط يوافق الإسرائيليون... كان ذلك في عام 2005... وغادرت موقعي في مارس 2011 ولم تكن العربات أو الطائرات قد سمح لها بدخول الأراضي الفلسطينية من الأردن...

وكشفت تلك المراوغات - على الأقل لي - حقيقة النيَّات الإسرائيلية... ويمر عام 2005 والفلسطينيون ينفذون بدقة العناصر الأساسية في المرحلة الأولى من خريطة الطريق مثلما طرحتها الرباعية الدولية... ويأتي موعد الانتخابات البرلمانية الفلسطينية... وأطلب تقييماً للوضع... ويعرض خبراء الخارجية شكوكهم في قدرة فتح على هزيمة حماس التي كانت قد قررت المشاركة في هذه الانتخابات... وتفوز بالأغلبية... ويقع الجميع... عدا حماس في مأزق صعب... كانت حماس تطلب السلطة التنفيذية وفي الوقت نفسه تتمسك بقناعاتها وسياساتها في رفض الاعتراف بإسرائيل أو إعلان التخلي عن سياساتها في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل... وقدرت وقتها أن الرئيس الفلسطيني أبو مازن، كان عليه أن يصمم أن يطالب حماس بالاعتراف بمبادرة السلام العربية وأن حل النزاع يقوم على وجود دولتين... وذلك قبل إتاحة الفرصة لها للمشاركة في التصويت...

سبق عقد الانتخابات في يناير 2006 تصميم فلسطيني على إتاحة الفرصة لسكان القدس الشرقية بالتصويت والمشاركة، وقيل وقتها إن القيادة الفلسطينية كانت تأمل ألا توافق إسرائيل... وبذا يقررون عدم عقد هذه الجولة الانتخابية ويتجمد الموقف... لكن الإدارة الأمريكية تدخلت مع إسرائيل أو تردد ذلك على الأقل من مصادرَ عديدة... بضرورة السماح بتحقيق المطلب الفلسطيني وأهمية عقد الانتخابات.

وتتحرك الأمور مرة أخرى في اتجاه تشكيل حكومة حماسوية للسلطة الفلسطينية... ويرفض الغرب التعامل معها إلا إذا أعلنت مسبقًا اعترافها بإسرائيل... وحل الدولتين... وموافقتها على الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل منذ اتفاق أوسلو حتى تاريخه... وأخذت من جانبي أتحدث مع الأوروبيين والأمريكيين بأن موقفهم يتسم بالتناقض ويؤدي إلى تعقيد عملية السلام؛ إذ كيف يروجون لانتخابات ديمقراطية ثم يعارضون نتائجها... وتتوقف بالتالي عملية السلام لمدة تقرب من عام ونصف... وقعت خلالها الفتنة بين الفلسطينيين رغم كل ما بذل من جهود مصرية لبناء المواقف بين حماس وفتح... ويأتي وزير الخارجية الفلسطينية الجديد - الزهار - إلى القاهرة في طريقه إلى زيارة بعض البلدان العربية... ويطلب الرئيس عدم مقابلتي له... وأقول: إن الرجل أصبح حقيقة واقعة، ويجب علينا التعامل مع حماس، باعتبارها جزءًا من النسيج الوطني الفلسطيني وأن نسعى لتطوير مواقفها واتجاهاتها خاصة وقد استحوذت على السلطة والقرار في العمل الوطني الفلسطيني... وهو الموقف نفسه الذي تحدثت به سابقًا مع الأوروبيين... ويبلغني اللواء عمر سليمان أن موقفنا تجاهه ينبع من تجاهله زيارة القاهرة في بداية الأمر وأنه حضر إليها في طريقه إلى زيارات أخرى... واضطر إلى البقاء في منزلي الريفي في منطقة قها بالقليوبية حتى أستطيع ادعاء عدم وجودي بالقاهرة لتحقيق المقابلة وتثور الصحافة والإعلام المصري... وأعتقد أن لهم كل الحق في ضيقهم... ومع ذلك فقد تجاوزت هذا الموقف باستقبالي له في زيارات عديدة أخرى للقاهرة، كما استقبلت إسماعيل هنية رئيس وزراء فلسطين... وأخيرًا خالد مشعل رئيس حماس... وفي أحد اللقاءات مع الزهار في قصر التحرير بالقاهرة... القصر القديم لوزارة الخارجية المصرية... في مايو 2006... يقول لي في حديثه إن الفلسطينيين هم أصحاب ومالكو كل أرض فلسطين التاريخية... وأجبته بأهمية أن يعدل من مواقفه وأن يعلن التزام حماس وحكومتها بمبادرة السلام العربية، وأن ذلك سيفتح الطريق تدريجيًا لقبولهم دوليًا، بدلًا من هذا الوضع الذي يحاصرونهم فيه... وأن مصلحتنا في مصر هي نجاح العمل الوطني الفلسطيني تحت أي راية... واستمع الزهار لحديثي في صمت... كانت العلاقة معه قد بدأت تتوثق... وشعر بصدق مشاعري تجاه

القضية الفلسطينية وسعيي الدءوب لتخليص الأرض الفلسطينية من الاحتلال... كان لخالد مشعل حديث إعلامي مهم في يناير 2006 ذكر فيه ضرورة تحرير يافا/ وحيفا... وأن الاعتداء على أي بلد عربي أو إسلامي سيؤدي إلى تصعيد المقاومة في الأراضي المحتلة... وانتهزت لقائي معه في ديسمبر 2007، أيضًا في مقر وزارة الخارجية القديم وبعيدًا عن الصخب أو المتابعة الإعلامية، وقلت له إنني أتحدث له بكل الصدق والأمانة ومن خلال تاريخ أسرتي في محاربة إسرائيل... وإن حديثه عن يافا وحيفا لن يفتح الطريق بحال من الأحوال أمام حماس ولن تتحرك القضية وسيبقى الإسرائيليون على خططهم في المزيد من الاستيطان في الأراضي الفلسطينية... وعندما يستفيقون لأوضاعهم... يكون التاريخ قد عبر فوقهم... وأضفت: عليك أن تعلن الاستعداد للمفاوضات مع إسرائيل من خلال الاعتراف بها ومطالبتها مسبقًا بالاعتراف بكم... ومن ناحيتي ينبغي الاعتراف بأنني أعجبت بشخصية مشعل وبمقدرته في الحديث والجدل... ووصل الأمر إلى أن قلت له: «سوف تكون يومًا ما رئيسًا لفلسطين إذا ما طورت مواقفكم نحو المفاوضات وحققت الحلم الفلسطيني... لكن المؤكد أن عليك ألا ترهن العمل الوطني الفلسطيني لمصالح غير فلسطينية. ولم يخالجني أي شك في أن الرجل قد فهم قصدي... وتناولت حديثه الإعلامي في يناير 2006 قائلًا له: إن هذا الموقف يربطكم بإيران التي يتردد أنها تحرككم، وكذلك حزب الله، وعليكم الحفاظ على القرار الفلسطيني مِلْكًا لكم وليس لقوة خارجية... سواء عربية أو إسلامية. واستمع بصدر رحب، ونفى أنهم يربطون مصيرهم بأي طرف آخر...

من هنا طلبت منه التعاون مع الرئيس الفلسطيني أبو مازن صاحب التجربة العريضة في السعي للحفاظ على المصالح الفلسطينية، وأنني تابعت أداءه طوال أعوام طويلة منذ زيارته للدكتور عصمت عبدالمجيد في مكتبه بوزارة الخارجية في عام 89 عندما كان الحديث يدور حول عقد مفاوضات عن قرب بين الفلسطينيين والإسرائيليين... وأضفت أن أبو مازن وطني عظيم الشأن... ووافقني مشعل وإن كان تعليقه أيضًا أن فتح تقاوم الاعتراف بنتائج الانتخابات وتقيم العراقيل أمام الحكومة الحماسوية... كنت أتلقى اتصالات تليفونية من مشعل من دمشق، حالما تدهور الموقف في غزة بعد نجاح حماس في الانتخابات، وقامت

إسرائيل بعمليات عسكرية ضد القطاع... بما فيها هجوم ديسمبر 2008... طالبًا تدخل مصر مع إسرائيل لوقف عملياتها... أو لكي نقوم بالسماح بمرور المزيد من المواد الطبية والمعونات إلى سكان القطاع... وكنت أقول له دائمًا إن عليه أن يثق في أننا نقوم بكل ما هو متاح لوقف العدوان...

ونتيجة لغياب الاحتضان المصري لحماس وعدم حماس الأجهزة المصرية لها فقد سعى قادتها في بداية رحلتهم في السلطة إلى محاولة الانفتاح على كل الدول التي تقبل إقامة علاقة معهم إيران/ تركيا/ روسيا... وخسرنا نحن في البداية فرصة ملائمة لاستيعابهم، وإن كنا قد نجحنا في مرحلة تالية في جذبهم نحونا، وبدأت الأمور تتحرك في سعي مصري بين حماس وفتح للتوصل إلى حكومة وحدة وطنية حقيقية...

ونشطت من جانبي لمحاولة تنبيه العالم الغربي، والرباعية الدولية إلى أنهم يتبعون الموقف الإسرائيلي في مطالبهم من حماس... ومع تفهمي لحيوية هذه المطالب؛ الاعتراف بإسرائيل، وقف أعمال العنف، الاعتراف بالاتفاقات الموقعة، ومبادرة السلام العربية، فإن عليهم؛ أي القوى الغربية أن تجذب حماس لتطوير مواقفها من خلال فتح الحوار معها، وإننا نرصد بعض التحولات في مواقف مشعل وهنية وغيرهما... وللأسف تحجر الموقف الدولي واستمر الدفع بالفلسطينيين نحو المشهد المأساوي في منتصف يوليو 2007 عند صدام فتح وحماس عسكريًا في غزة...

كانت إسرائيل قد بدأت في عام 2006 في إثارة المتاعب والعقبات أمام الحكومة الفلسطينية الجديدة... وعلمت في نوفمبر أن الفلسطينيين لديهم خشية من إلغاء إسرائيل اتفاق باريس حول غزة، ووقف التجارة بين القطاع والضفة... وأرسلت إلى المخابرات العامة، مع تكليف سفيرنا في إسرائيل لإثارة الأمر مع الإسرائيليين وتحذيرهم من القيام بهذا الإجراء... وللأسف فقد لاحظت أن بعض الأطراف العربية وفي مقدمتها قطر وسوريا، حاولت أثناء الاجتماع الوزاري العربي الدوري في مقر الجامعة العربية في سبتمبر 2006 الحديث عن معبر رفح وضرورة النظر في إعلانه معبرًا مصريًا/ فلسطينيًا والتخلي عن اتفاقية المعابر وعدم الالتزام بالاتفاق الفلسطيني الأوروبي في وجود المراقبين...



ورفضت هذا الطرح مشيرًا إلى أننا سنظهر كأننا نساعد الإسرائيليين على إلغاء اتفاق باريس الجمركي، وهو ما يحصل منه الفلسطينيون على مبالغ كبيرة... بالملايين... تنفق على تطوير غزة والقطاع... كما أن هذا الوضع الجديد المقترح سيؤدي إلى قيام إسرائيل بقطع الرابطة العضوية بين غزة ومدن الضفة... وأخيرًا فإنه سيوفر لإسرائيل فرصة الادعاء بأنها نفذت القرار 242 بإنهاء احتلال أراضٍ عربية فلسطينية، وتتحرك إسرائيل لاستيطان الضفة مع ترك بعض الأراضي لما يسمى الخيار الأردني... أي أن الأردن هو فلسطين...

لقد كشف لقاء لي مع هنية، في نوفمبر عن أن حماس كانت وراء التحرك السوري/ القطري المشترك المدعوم من السودان لتعديل طبيعة معبر رفح... حيث طلب الفلسطيني تحويل المعبر إلى ممر تجاري وإقامة منطقة صناعية فلسطينية داخل مصر في سيناء تقام بها صناعات تستفيد بالأيدي الفلسطينية التي تعبر صباحًا وتعود إلى القطاع في المساء... وأشار أيضًا إلى رغبتهم في تصدير الغاز الفلسطيني في المستقبل من مصر، كذلك لتسهيل خروج الصادرات الفلسطينية من معبر رفح ثم إلى العريش أو بورسعيد... وقمت من جانبي بشرح مفهوم الاتفاق التجاري الفلسطيني/ الإسرائيلي وبروتوكول باريس وتأثيرات موضوع المعبر وتغيير وضعيته... على أي الأحوال وعدته بدراسة مقترحاتهم وإن كنت أوضحت أنه قد يكون من الصعب في المستقبل القريب إقامة هذه المنطقة الصناعية داخل أراضينا...

وبطبيعة الحال لم أتحدث مع هنية عما نقرؤه ويكتب في الصحف الإسرائيلية والدوريات الأمريكية عن مقترحات حول التوصل إلى اتفاق مصري/ إسرائيلي/ فلسطيني، يتم بمقتضاه حصول إسرائيل على أراضٍ في الضفة الغربية... وتعطي مصر مساحات من الأراضي في سيناء مقابل تسليم إسرائيل أراضي لمصر في النقب... مناطق جرداء... والحقيقة أن هذه الأفكار، وكذلك ما تعلق بمعبر رفح وتحويله إلى معبر تجاري، لم تكن بعيدة عن المخاوف المصرية عندما قام الفلسطينيون بتشجيع من حماس بانتهاك حرمة الأراضي المصرية بعد تدمير السور المصري على الحدود في فبراير 2008... كان الفلسطينيون يطلقون النيران على المعابر الفلسطينية الإسرائيلية، وعددها حوالي 5 - 6 معابر ويطلبون من مصر، في الوقت نفسه، تطوير وضعية معبر رفح... وكنا ننظر إلى الصورة بشكل أشمل... وكانت

حماس تسعى للحصول على الشرعية الكاملة عن طريقنا... وتتوارد معلومات عن نية أفراد في حماس تسهيل اكتساح الحدود المصرية الفلسطينية بما يزيل الأسوار المصرية والإسرائيلية السابق بناؤها على مدى الفترة من 82 حتى تاريخه... وكان تقدير الأجهزة الأمنية والدفاعية المصرية أن مثل هذه الخطوة لها أخطارها؛ لأنها ستحمل مصر مسئوليات تجاه القطاع وسكانه وتعفي إسرائيل من ضغوط مظاهر الاحتلال...

وفجأة يتم تفجير الأسوار المصرية وتأتي الجرافات الفلسطينية لكي تزيل الركام داخل أراضينا... وتستشعر الدولة المصرية ثقل الموقف ويصلني تقرير من وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين يقول إن الآلاف من المواطنين الفلسطينيين قد عبروا إلى داخل الحدود المصرية ووصلوا إلى عدد من مدن سيناء... ويشير تقرير آخر في مساء نفس اليوم... أن عدد الفلسطينيين الذين اكتسحوا خط الحدود يبلغ حوالي ثلاثمائة ألف شخص... وأثناء حديث حول تدهور الوضع على خط الحدود مع الرئيس مساء الأربعاء... أقول له إن أعداد الفلسطينيين داخل سيناء قد وصلت إلى حوالي ثلاثمائة ألف، وتجيء ردود فعله معبرة عن عدم التصديق ويقول: «إنت بتقول إيه... ما هذا الكلام؟»، وأرد بقولي: إنها تقارير وكالة الأونروا الدولية... ويعقب بقوله إن ما يصل إليه من الأجهزة الأمنية يقدر الأعداد بحوالي ثلاثين ألفًا... ويعود الرئيس لسؤالي بعد ظهر الخميس عن الموقف... وأصبحت أدقق كثيرًا في المعلومات المتواردة لخشيتي أن أعطيه ما هو غير صحيح أو مبالغ فيه... وأقول إن تقارير الأونروا المتاحة لي منذ ظهر الخميس تقول إن الأعداد وصلت إلى حوالي سبعمائة وخمسين ألف شخص... وأشعر أن لديه قدرًا هائلًا من عدم الارتياح للأرقام... كان هناك خشية في وصول البعض إلى قناة السويس... وكنا نخشى من محاولات وقتها لتعويق الملاحة في القناة... ويأمر الرئيس أن تعقد لجنة الأمن القومي بالدولة فورًا اجتماعًا صباح الجمعة... واجتمعنا بالتالي في وزارة الدفاع وكانت التوصية هي العمل الهادئ واستيعاب الفلسطينيين بهدوء وتدرج للعودة إلى داخل القطاع مع تكثيف التواجد العسكري المصري على الطرق وداخل المدن... وخلال أسبوع تم السيطرة على الموقف...

اجتمع الرئيس مع مجموعة الأمن القومي صباح السبت وأصدر قراراته بأهمية عدم السماح بتكرار هذا الوضع مرة أخرى مما يتطلب إعادة بناء السور المصري الأسمنتي



واستخدام كثافة أكبر في القوات الأمنية وأيضًا القوات المسلحة... واتخذ قرارًا بأن نكون أكثر حزمًا في مواجهة أي محاولة للتكرار وتدمير خط الحدود... أي السور الأسمنتي الذي أعيد بناؤه في فترة قصيرة... وأكد الرئيس أن إطلاق النار هي مسئوليته ووزير الدفاع ولا تطلق إلا بعلمه... أما فيما يتعلق بحجم القوات الموجودة على الخط فسوف تتم زيادتها بقرار مباشر منه... وكان البعض يطلب استخدام بعض الأسلحة الثقيلة... دبابات وغيره رغم أن معاهدة السلام مع إسرائيل لا توفر هذا الحق لنا... لكنه قال... إن قرار خرق المعاهدة يتم فقط على مستوى الرئيس وبعد اتخاذ كل الإجراءات مع كل الأطراف... كانت لحظات صعبة، خاصة إذا ما ربطت بالمطالب الإسرائيلية المستمرة في تحمل مصر لمسئوليات القطاع وإعاشته... وكذلك رغبة إسرائيل في تبادل أراضٍ بين مصر/ وفلسطين/ وإسرائيل...

وفي برنامج إعلامي بعد أسابيع، كان قد تردد أن هناك مؤشرات بأن الفلسطينيين سيعاودون تدمير الخط والعبور إلى داخل سيناء مرة أخرى، فقلت إن من سيحطم خط حدودنا وأسوارها سنكسر قدمه... وتنفجر موجة من الغضب من بعض مناصري القضية الفلسطينية في مصر... وأقول لنفسي... كيف يصل العقل المصري إلى تفضيل مصالح الفلسطينيين على أمن أرض مصر... ومع ذلك وصلت الرسالة إلى الفلسطينيين وحماس... ولم يعاود أحد اقتحام حدود مصر... وهنا لا ينبغي أن أتناول ما تعرض له الجنود المصريون من سخافات على مدى فترة هذه الأسابيع...

استمر عمر سليمان في محاولة تحسين علاقات فتح وحماس في القطاع، وكذلك بالضفة... ودخلت سوريا على خط التسوية بينهما هي الأخرى... ربما إغاظة لمصر عندما اقترح وليد المعلم، وزير خارجية سوريا، عقد اجتماعات للفصائل مع مصر/ وسوريا في دمشق... ولم نتحمس للفكرة... فماتت... كان التوتر يتصاعد داخل قطاع غزة بين الغريمين طوال الأسابيع والأشهر الأولى من عام 2007... ونرصد الكثير من الأموال التي تتسرب إلى القطاع لصالح حماس... من إيران وقطر وغيرهما... وتقع الواقعة، ويصطدم الطرفان بعنف ويقتتل فلسطينيون بعضهم البعض لأول مرة في تاريخ النزاع... ونرصد في مصر تهديدات حقيقية لمستقبل حلم الدولة الفلسطينية التي نقدر أن شقيها يبتعدان عن بعضهما

البعض... وتقوم مصر بنقل مكتبها الدبلوماسي من غزة إلى رام الله... وأنتهز فرصة التغيير لتأمين وجود بعثة مصرية بالغة القوة وتسكينها بدبلوماسيين أَكْفَاء...

رفعت إلى الرئيس - كما أرسلت إلى رئيس المخابرات العامة في 18 يونية 2007؛ أي بعد يومين من واقعة طرد فتح من غزة - تقييمًا للموقف وما يجب أن تتبناه مصر من سياسات... وطلبت أن نبقى على الحد الأدنى للعلاقة، توطئة لتنشيطها مع حماس في مرحلة لاحقة... استمرار الالتزام المصري بمساعدة القطاع للحصول على احتياجاته الاقتصادية... تأكيد أهمية ألا نأخذ مواقف تؤدي إلى تقسيم القضية الفلسطينية إلى شعبين في غزة والضفة... التحسب من النزوح داخل أراضينا... وكأنني كنت أتنبأ بها سوف يحدث في بداية عام 2008 من اختراق للأراضي المصرية... استمرار معبر رفح في خدمة الفلسطينيين مع البحث في الأسلوب المناسب لتنفيذ ذلك، خاصة أن المراقبين الأوروبيين كانوا قد قرروا الانسحاب فور سيطرة حماس على المعابر.

وأخيرًا ضبط الحدود المصرية الفلسطينية بكل الوسائل المتاحة... وبدأت الأحاديث تتردد حول إيفاد قوة دولية أو عربية للتواجد على ممر فيلادلفي... كما طرحت فكرة حفر القناة على طول الحدود... ورفضنا كل تلك الأفكار؛ لأن الهدف منها هو مجرد حماية الأمن الإسرائيلي دون مراعاة للأطراف الأخرى؛ وبخاصة مصر التي كانت ستتضرر من القناة المائية، وقد يصيبها رذاذ من الوجود الدولي على أراضي فلسطين. ويشير البعض من الأوروبيين بإمكانية عودة مراقبيهم إلى القطاع لمراقبة المعابر إذا سمحت حماس... للحرس الجمهوري التابع للسلطة الفلسطينية في الوجود على هذه المعابر فقط واستمرار سيطرة حماس على باقي القطاع... ويتم رفض المقترح من قبل مشعل وهنية... وخلال أيام من مذكرتي الأولى حول وضع القطاع... ومع تبين أبعاد الموقف، أعود إلى إرسال مقترحات إلى الرئيس وكل جهات الدولة أقول فيها: إن من المهم تشجيع حماس على التصرف بمسئولية داخل القطاع وأن نتفق مع حماس على قيامها بفرض سيطرتها على الحدود المصرية/ الفلسطينية مقابل السماح بعبور الأفراد من رفح واستمرار استخدام معبر كرم أبو سالم على المثلث الثلاثي المصري/ الفلسطيني/ الإسرائيلي لعبور كل الشحنات التجارية إلى

القطاع. وأكدت المذكرة الحاجة لدعم الوجود المصري الأمني والإعداد لعمليات إغاثة كبيرة محتملة إذا ما تدهورت الأوضاع بالقطاع أو هاجمته إسرائيل... ونصحت أيضًا بأن نبدأ في السعي للمصالحة رغم التقدير أنها لن تتحقق في المستقبل القريب بسبب مواقف سوريا وإيران وسيطرتها على قرار حماس... كذلك أشرت إلى أهمية تحقيق اتفاق إسرائيلي/ حماسوي - حتى ولو لم يكن معلنًا - للتهدئة بينهما... وهو ما تحقق لفترة من الوقت انتهت في ديسمبر 2008 وتبعه بعد ذلك... قيام إسرائيل بالهجوم على القطاع...

أخذت مصر تطرح أفكارها لتحقيق المصالحة وتتقبلها الأطراف لكن نتائجها على الأرض تكشف عن رغبة حماس في عدم التخلي عن السيطرة على غزة... بل محاولتها فرض الاعتراف بها وسيطرتها على غزة بشكل قانوني رسمي دون أي تنازل للطرف الآخر، وتغيير وضع معبر رفح...

كنا نبذل جهودًا لتشكيل حكومة وطنية فلسطينية... وأخذت الولايات المتحدة وإسرائيل تؤكدان أن هذه الحكومة ستؤدي إلى توقف مفاوضات السلام بين السلطة وإسرائيل وبمساعدة أمريكا والرباعية الدولية، وذلك مادامت حماس لم تغير من مواقفها وتستجيب للمطالب الرباعية... وتتجه فتح هي الأخرى... للحذر خشية فقدان الدعم الأمريكي والغربي.

عادت إسرائيل في هذا التوقيت إلى التحدث بأفكار ومقترحات سبق لهم التحدث فيها مع الرئيس السادات... وأيضًا مع مبارك حول تسليم القطاع إلى مصر... وكنت أستغرب طوال الوقت لعودتهم لهذا الطرح خاصة مع وجود ظروف جديدة تمامًا تتمثل في سيطرة حماس على القطاع... وكنت بالتالي أرفض كل هذه الأطروحات وأؤكد أهمية عودة التوافق الفلسطيني الحماسوي/ الفتحاوي بما يؤمن عودة السلطة الفلسطينية للقطاع... كان الرئيس من أشد المعارضين لتحميل مصر مسئولية القطاع... وكان يقول: «إياكم والوقوع في هذا الفخ»...

وتستمر جهود المصالحة بينهما من قبل مصر وبتشجيع كامل من المجتمع الدولي وإن كانت المواقف الأمريكية تكشف عن عدم تحمس لهذه المصالحة أو تشكيل حكومة وطنية

يكون من نتائجها وجود عناصر لحماس فيها، ومن ثَمَّ توقف أمريكا دعمها للفلسطينيين، وكذلك جهودها في عملية السلام...

كانت فترة رئاسة أبو مازن تقترب من نهايتها في يناير 2009... وتحركت مصر للترويج للتمديد له بقرار من الجامعة العربية لحين اتفاق الأطراف على عقد انتخابات جديدة... وقام الوفد المصري بصياغة مشروع قرار مجلس الجامعة في هذا الصدد...

لقد كان هناك مجموعة ممتازة من شباب وزارة الخارجية يساعدونني في هذا الملف... علي عرفان الذي أمضى معي عدة شهور... عز الدين شكري فيشر الذي أمسك بكفاءة بملف الأزمة الفلسطينية طوال عامين... ثم حسام زكي الذي تفانى باقتدار في خدمة المصالح المصرية ولسنوات طويلة.

لعل من المناسب عند هذه النقطة من هذا الفصل أن أتطرق بقدر من التفصيل لعملية السلام أو ربما التحدث عن غياب جهد جاد يحقق هدف التسوية الفلسطينية... كان الرئيس يعطي اهتمامًا لكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية لكنني لاحظت مبكرًا أن تركيزه في الحقيقة ينصب على: إما الوضع الفلسطيني الداخلي، وإما الرغبة في تفادي وقوع صدامات إسرائيلية فلسطينية خاصة لتأثيراتها السلبية على مصر داخليًا وخارجيًا... ورغم أن الرئيس مبارك كان يستمع وباهتمام للنقاط التي نعرضها عليه فيما يتعلق بأفكارنا الخاصة بتحريك جهد السلام والمفاوضات لكنه أيضًا لم يكن يدقق في التفاصيل أو يتطرق لها... وقدرت من جانبي أن عدم اهتمامه بالتفاصيل يعود في الحقيقة لنقطتين أساسيتين؛ أولاهما: أنه رأى واستمع على مدى 35 عامًا للكثير من الأفكار والأطروحات والمقترحات التي لم تحقق حلم الدولة الفلسطينية... وثانيتهما: أنه ربما وصل إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل لن تقبل بتحقيق السلام مع الفلسطينيين إلا بشروطها... أي دولة فلسطينية متقطعة الأوصال واقعة تمامًا تحت الهيمنة الإسرائيلية... اقتصاديًا وأمنيًا... وإن كل الأحاديث الإسرائيلية عن وجود تطور في التفكير الإسرائيلي من وجود دولة فلسطينية... هي مجرد مناورات تستهدف إضاعة الوقت بما يمكن إسرائيل من استمرار استيطان الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية...

ورغم هذا الهاجس المصري، وعدم الثقة في حقيقة موقف إسرائيل من السلام... وهو الموقف الذي تحدثت بانتقاده بحدة أمام الجمعية العامة في كل الدورات العامة التي شاركت فيها على مدى سنوات، فقد كان علينا، على الجانب الآخر، أن نبقي على الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة، وأن نصمم على محاولة تحقيق هدفنا في إقامة دولة فلسطينية ذات أراضٍ متصلة ومتكاملة إلى جوار إسرائيل... وللأسف فقد كان تقديري في بداية عام 2006 أن هذه السنة لن تشهد الكثير من الحركة، سواء لاقتناعي بعدم وجود نية حقيقية لدى الأمريكيين لتحريك الموقف أو بسبب عدم الثقة في قدرات وتأثير أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي لم تكن مواقفه وآراؤه تعكس إمكانية الثقة في أقواله... لكنني كنت على اقتناع أيضًا بأننا مثل راكب الدراجة... عليه أن يستمر في الحركة بقدميه... لأن توقفه سيؤدي إلى سقوطه... من هنا كتبت إلى الرئيس في مارس 2006 بتقدير للموقف تضمن إشارتي إلى أن هذا العام لن يشهد حركة جادة، وأن من المهم، بالتالي، درء مخاطر تجمد الأمر عن طريق استمرارنا في الحوار والتحدث مع حماس للحيلولة دون تنامي النفوذ الإيراني بقطاع غزة، ودفع فتح، في الوقت نفسه، لإعادة تنظيم صفوفها والتمسك بالتهدئة مع إسرائيل والدعوة المستمرة لاستئناف عملية السلام.

وأخيرًا اقترحت على الرئيس النظر في القيام بمبادرة مماثلة لما قام به الرئيس السادات... أي إعلان طرح مصري، أثناء زيارة رئاسية لإسرائيل، بأن تنسحب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية وتقبل بفكرة الدولة الفلسطينية مقابل تطبيق مبادرة السلام العربية تجاه الاعتراف بإسرائيل وقبول السلام معها... تضمن الاقتراح المرفوع إلى الرئيس إشارة إلى أهمية اصطحابه لكل من الملك عبدالله الثاني الأردني/ ملك المغرب/ أبو مازن/ وأمير قطر... وكان تعقيب الرئيس... «سوف يخافون عواقب الفشل»... ولعله لم يكن يرغب في مثل هذه المخاطرة الحساسة... وكنت أراها فكرة تحتاج منا أن نفكر فيها جديًّا باعتبارها الوسيلة المتاحة فعلًا لتحريك الموقف...

ومع الاقتراب من انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2006 يتداول الوزراء العرب، مرة أخرى، خطورة تجميد الموقف... ويتحدث أمين عام الجامعة العربية بحماس

عن الحاجة لتحريك المسألة... ويثار موضوع التهديد بسحب مبادرة السلام... وأعترض من جانبي على هذا الشق الخاص بالمبادرة ولا أمانع من السعي أمام مجلس الأمن بطرح عربي كامل للموقف رغم اقتناعي بأن الموقف العام، والانقسامات الفلسطينية/ الفلسطينية، ستسهل على إسرائيل وأمريكا الهروب من الضغط وعدم التجاوب مع الطرح العربي...

وفي إطار زيارة لبرنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي الأمريكي للرئيسين الأمريكيين السابقين فورد، وبوش الأب، للقاهرة في سبتمبر... يدور معه حديث عن الحاجة لتحريك الأمور من خلال تبني منهجٍ جديدٍ يطلب قيام أمريكا أو الرباعية الدولية - وبعدها مجلس الأمن - بتحديد العناصر الأساسية العامة للشكل النهائي للتسوية الفلسطينية أو ما يسمى End Game ثم نناقش التفاصيل بالنسبة لكل عنصر من عناصر التسوية... الأرض/ الحدود/ اللاجئين/ الأمن/ المياه وغيرها... ويقترح سكوكروفت في حديثه معي أن يقوم الرئيس مبارك بالتحدث مع بوش... من خلال رسالة أو في اتصال مباشر، باقتراح تحرك مصر وأمريكا بهذا الطرح المشترك... وأقوم بالتحدث مع الرئيس... وأرسل له مذكرة تفصيلية قصيرة بالمقترح... ولا يبدي الرئيس حماسًا... وأعترف بأن العلاقات الصعبة التي كانت تجمعه في هذا التوقيت مع الرئيس الأمريكي منعت بالتأكيد من اقتناعه بإمكانية تنفيذ الفكرة..

ويذهب الوزراء العرب إلى نيويورك... ونتحدث أمام مجلس الأمن... ويحدث الصخب... ونعود بخفي حنين... ولا يحدث شيء...

وأعود إلى التحرك مع كوندليسا رايس، وأطالبها بأن تساهم أمريكا، ومعها الرباعية الدولية في تقديم رؤية متكاملة للموقف والتسوية بما يضيف إلى خريطة الطريق المتفق عليها دوليًا منذ عام 2002 ومؤكدًا أن ما هو مطلوب هو الاتفاق على الهدف النهائي للتسوية وبإشارة واضحة في قرار من مجلس الأمن أو في إعلان يتبناه المجتمع الدولي وطرفا النزاع لـ End Game... ولا تتحرك الأمور... وندخل إلى عام 2007 مع استمرار الانقسام الفلسطيني ومحاولاتنا للم الشمل... ثم فجأة يتم توقيع اتفاق مكة بين حماس وفتح بمبادرة سعودية... وأستشعر أن الرئيس تضايق من عدم تنسيق السعودية معنا بالشكل الذي يظهر

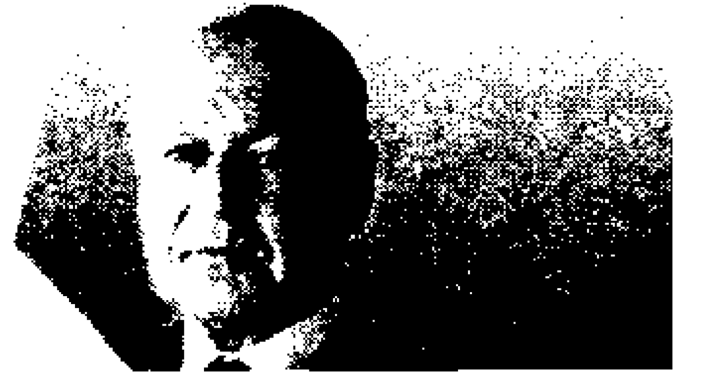


أن هذا الجهد يأتي امتدادًا لما بذلته مصر وبالتنسيق معها... وأتناول الأمر مع الرئيس في أكثر من نقاش وبمشاركة اللواء عمر سليمان... وأتبين أن لديه، أي الرئيس، اقتناعًا بأن الجهد السعودي لديه إطار زمني ضيق ثم يتوقفون في اتجاه اهتمامات أخرى... وكان التقدير لدينا بالقاهرة أن اتفاق مكة لن ينفذ بسبب عدم حماس الطرفين الفلسطينيين... وبالفعل لم نشهد تطورات كبيرة في اتجاه التنفيذ...

كنا كلما اقترحنا على الأمريكيين تحريك الأمور عادوا إلينا بفكرة عقد اجتماع للرباعي الدولي وبمشاركة إسرائيليين وفلسطينيين، وحضور عدد من الدول العربية في صورة رباعي عربي... وكانت الفكرة مكشوفة... والهدف هو التطبيع العربي/ الإسرائيلي قبل التزام إسرائيل بتقديم أي موقف جاد فيما يتعلق بالتسوية الفلسطينية. من هنا تمسكت خلال هذه الاتصالات مع الأمريكيين وغيرهم بأنه لا ينبغي للعرب اتخاذ أي خطوة إزاء إسرائيل إلا مع إحراز تقدم حقيقي على المسار الفلسطيني، وأن أي خطوة يتم الاتفاق عليها عربيًا تجاه إسرائيل يجب أن تقوم على مرجعية السلام المتفق عليها، وأن تتم بشكل تدريجي ووَفْقًا لمراحلَ متفقٍ عليها... ومن أجل تفادي أي محاولات أمريكية للحصول على مكاسب من العرب لصالح إسرائيل دون تقديم شيء محدد من جانبهم فقد عرضت على الرئيس خطة متكاملة للعمل خلال عام 2007 وبتنسيق مصري/ عربي يركز في مرحلته الأولى على تحسين الأوضاع على الأرض ودعم موقف الرئيس الفلسطيني ويستكمل من خلال ثلاث مراحل للعمل، تبدأ بالاتفاق على الإطار العام وهدف التحرك ثم خطوات تحقيق التهدئة الشاملة على الأرض وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 28 سبتمبر 2000 ووقف أعمال البناء والمستوطنات والسور... وأخيرًا وكرد عربي لما التزمت إسرائيل بتنفيذه... يعقد اجتماع بين العرب وإسرائيل والرباعية وآخرين لمناقشة المبادرة العربية وإطلاق مفاوضات فلسطينية/ إسرائيلية تستند لمرجعيات السلام بكل تفاصيلها.

وتدور اتصالات مصرية/ عربية تستهدف الاتفاق على منهج محدد للحركة ويتفق مجلس وزراء الخارجية العرب على تكليف وزيري خارجية مصر والأردن للقيام بزيارة إسرائيل لإعادة طرح مبادرة السلام وشرحها للإسرائيليين ونسافر ونعود دون تحقيق شيء ملموس

سوى الاستماع إلى كلمات تزعم فيها إسرائيل نيتها ورغبتها في تحقيق السلام وقبول مفهوم الدولة الفلسطينية في إطار عام دون استعداد لمناقشة التفاصيل... ونستمر نتحدث مع الأمريكيين عن الحاجة لعقد اجتماع دولي تتناول فيه الأطراف مسألة التسوية وعناصرها... ونفاجأ باقتراح رئيس وزراء إسرائيل عقد قمة إقليمية لمناقشة المبادرة العربية... وتؤيده الولايات المتحدة... وأدقق من جانبي في المقترح... وأتوصل إلى تقييم بأن المقترح يمثل تطورًا في التفكير الإسرائيلي... لكنه لا يوجد ضمان بأن إسرائيل لا تستهدف سوى فتح الاتصالات مع العرب دون تقديم تنازلات جادة للفلسطينيين... وتدور عجلة التنسيق مع الأمريكيين وتتم دعوة الرئيس الفلسطيني للالتقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في اجتماع في شرم الشيخ في يونية 2007 تشارك فيه مصر والأردن ويستهدف عودة الأطراف للمفاوضات فيما بينها، مرة أخرى... ويقترن هذا التحرك برؤية أمريكية تعبر عن الاقتناع بالحاجة أخيرًا للتحرك للتعامل مع القضية الفلسطينية، ومن ثَمَّ تنشط وزيرة الخارجية الأمريكية للقيام بزيارات متكررة للمنطقة للنقاش مع الأطراف حول الاتفاق على عناصرَ أساسيةٍ للتسوية... ويتوارد إلينا أن المناقشات الإسرائيلية الفلسطينية، وعلى مستوى القمة... وأيضًا بين الخبراء... تشير إلى وجود مناقشات جادة حول عناصر الدولة الفلسطينية وحدودها والنسب التي ترغب إسرائيل في الإبقاء عليها داخل أراضيها من الضفة الغربية والنسب الأخرى للتبادل في الأراضي... وأستشعر - رغم عدم الثقة في نيّات إسرائيل - أن هناك حركة في مسائل بحث الحدود/ والأراضي/ الخرائط/ الأمن وإجراءاته والكيفية التي سيتم بها تنفيذ خريطة الطريق في مراحلها المختلفة وصولًا إلى الاتفاق على إقامة الدولة... وتأتي رايس إلينا في إطار هذه الجولات لكي تقترح قيام الدول العربية باتخاذ خطوات تجاه إسرائيل... ونرد على الأمريكيين بأن أي خطوة عربية يجب أن تتمسك بمرجعيات التسوية وقيام إسرائيل بما هو مطلوب منها... وقف الاستيطان... تخفيف الحياة على الفلسطينيين... وقف بناء السور العازل... وكذلك ضمان الولايات المتحدة بالتزام إسرائيل بما سوف يتفق عليه... وألتقي مع وزيرة خارجية إسرائيل ليفني بشرم الشيخ... وكذلك في نيويورك... وأرصد التفكير الإسرائيلي بأنهم لن يفصحوا عن موقفهم المحدد وبدقة من خط حدود الدولة الفلسطينية إلا بعد تأكدهم من أن الفلسطينيين



سيوافقون على الرؤية الإسرائيلية بالنسبة لرفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل إلا بأعداد صغيرة جدًّا ومحدودة للغاية...

وأتلقى اتصالًا تليفونيًّا من رايس في الأسبوع الأخير من يوليو 2007 تخطرني فيه أن الرئيس بوش سيدعو إلى عقد اجتماع دولي في الولايات المتحدة، خاصة وقد حققوا تقدمًا مع طرفي النزاع يشجعهم على السعي لإطلاق المفاوضات بينهما بشكل رسمي. وتضيف رايس أن هدفهم هو تحقيق انفراجة حقيقية خلال عام 2008 بحيث تنهي إدارة الرئيس بوش مسئولياتها في يناير 2009 وقد توصلت إلى تسوية للقضية الفلسطينية... وأستغرب هذا التفاؤل الذي يعكس - إلى حد كبير - عدم فهم تعقيدات القضية... ومع ذلك أشجعها على بذل كل الجهد؛ لأن أي تقدم في تحقيق السلام لا شك يمثل إضافة للدور والتأثير المصري على مستوى المنطقة...

من هنا فقد التزمنا بتأييد فكرة عقد المؤتمر وقمنا بطرح ورقة إطارية متكاملة لرؤية مصر في التسوية الشاملة... وطلبنا إلى الولايات المتحدة أن تقدم هي الأخرى رؤية أمريكية كاملة وبصياغات واضحة للهدف النهائي للمفاوضات والإطار الزمني الذي ستدور فيه... وهو ما يجب ألَّا يزيد على عام واحد فقط... وترد رايس على مقترحاتي إليها... بأن المطلوب أن يقوم العرب بتشجيع أولمرت الذي يستشعر ضعفه الدائم في مواجهة قوى التشدد في إسرائيل... وأقدر أن الأمريكيين يعودون إلى محاولتهم الدائمة لتحقيق مكاسب لإسرائيل في مسألة التطبيع مع العرب... وأرد عليها بالموقف المصري والعربي القائل: إنه لا ينبغي التجاوب مع المطلب الإسرائيلي في تطبيع الأمور أو العودة إلى شكل العلاقات المشابه لما كان عليه الموقف في عام 95... إلا مع قيام إسرائيل بخطوات ترجعنا إلى ما كان عليه الحال في 28 سبتمبر 2000 قبل بدء الانتفاضة الثانية...

وأتابع محاولاتي في استكشاف الرؤية الإسرائيلية الحقيقية، خاصة أن ما كانت رايس تنقله لنا عن واقع اتصالاتها مع الطرفين، يشير إلى تحقيقها لبعض التقدم ... وإن كانت الإبلاغات الفلسطينية لنا لا تعكس هذا التفاؤل الأمريكي المتزايد... وألتقي مرة إضافية مع ليفني وزير خارجية إسرائيل التي تتحدث بصراحة وبما يختلف عما نقلته رايس لي؛ إذ

قالت وزيرة خارجية إسرائيل: إنه يجب ألَّا نتوقع أن يسفر الاجتماع الدولي عن تفاهمات على الحل النهائي، وإنه لا تسوية لمسألة اللاجئين إلا ما تطرحه إسرائيل، وإن الاجتماع سيستهدف فقط إطلاق المفاوضات مرة أخرى، وأقول لها: إن أمامنا شهرين لعقد الاجتماع أو هذا المؤتمر حسب تسميتنا له... وبالتالي يجب أن نحقق خلالهما الاتفاق على الخطوط العريضة للتسوية النهائية، ثم تدور مفاوضات على التفاصيل لعدة شهور خلال عام 2008 ومع وقوع تقدم ملموس وجاد... يستطيع العرب التحرك في اتجاه إسرائيل بإجراءات محددة... وأطلب إلى ليفني أن تعود إسرائيل إلى خطوط 28 سبتمبر 2000 وتحيلني... لغرابة الأمر... على وزير الدفاع باراك... أي أن أتحدث إليه... وأقول لها إنني أتحدث في الإطار السياسي مع قريني الإسرائيلي ولا دخل لي مع وزير الدفاع الإسرائيلي... ثم تفاجئني ليفني أخيرًا بقولها: إن اللاجئين الفلسطينيين سيعودون، في ممارستهم لحق العودة، إلى الدولة الفلسطينية التي سنتفق عليها وليس إسرائيل... وإنه لا ينبغي التفاؤل المبالغ فيه بهذا الاجتماع الدولي الذي لم يكن قد تحدد بعد توقيته أو مقره... من هنا أجريت اتصالات إضافية مع رايس وأبلغتها أن اتصالاتي مع الوزيرة الإسرائيلية لا تطمئنني إلى نيَّاتهم... من هنا فإنني، مرة أخرى، أؤكد أهمية قيام الولايات المتحدة بطرح رؤية محددة تفصيلية، في اللحظة التي تراها مناسبة، للشكل النهائي للتسوية في إطارها العام، والذي ستتم المفاوضات بعد ذلك على أساسه لمدة محدودة ولتكن عامًا... وتستمع رايس وتكشف الأيام عن أن الولايات المتحدة لم تكن - في أي لحظة - قادرة على تحقيق هذا المطلب نتيجة لمعارضة إسرائيل وتأثير اللوبي اليهودي الداخلي بأمريكا الداعم للرؤية الإسرائيلية... ويقترب موعد عقد المؤتمر الدولي الذي دعت الولايات المتحدة إليه في 28 نوفمبر 2007 في مدينة أنابوليس الأمريكية... ويصلني ما يشير إلى جهد أمريكي كبير لإقناع المملكة السعودية بالمشاركة في الاجتماع على مستوى وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل وألاحظ بالتالي أن الدول العربية تسعى لاتخاذ موقف محدد بالذهاب إلى الاجتماع أو لا... ويعقد اجتماع وزاري عربي بالقاهرة قبل أيام من انعقاد المؤتمر لمناقشة الموقف... وبعد مناقشات مستفيضة نتوصل إلى خلاصات: أنه لا ينبغي إفشال الاجتماع بغياب العرب رغم كل



القناعات المتزايدة من أن الأمر قد لا يعدو محاولة من قبل الإدارة الأمريكية لتحسين صورتها قبل عام من انتهاء فترتها.. من هنا كان القرار هو الذهاب ومحاولة استخلاص أكبر قدر من المزايا للفلسطينيين... كانت رايس - كالعادة - على اطلاع كامل بما يدور في كواليس أعمال الاجتماعات العربية... وهي ملحوظة لم تعد تدهشني على مدى عقود العمل في الإطار العربي ومع الأمريكيين الذين كانت لهم مصادرهم دائمًا التي تحيطهم بكل ما يجري ويتم عربيًّا... وتتصل بي الوزيرة الأمريكية بعد لحظات من انتهاء الاجتماع العربي في ساعة متأخرة من الليل لكي تقول إنها تأمل أن نساعدهم مع سوريا التي تبدي معارضة في الحضور للاجتماع في أنابوليس... وأتصل بالتالي مع وزير خارجية سوريا الذي يكشف عن استعداد سوريا للمشاركة ولكنها تشترط أن يتناول الاجتماع أيضًا المسارات الأخرى للسلام وليس القضية الفلسطينية فقط... وتنشط الاتصالات التليفونية بيني وبين رايس من ناحية... ومع وليد المعلم من ناحية أخرى... وكان أمين عام الجامعة العربية يتابع الموقف بهدوء - ونحن نقف معًا في الحديقة الخلفية لمقر الجامعة العربية - راغبًا ألا تغيب سوريا عن الجمع العربي الذي قرر المشاركة ووضع موقف عربي واضح أمام المجتمع الدولي في شكل التسوية الفلسطينية مثلما يراها العرب ويطلبها الفلسطينيون... وأخيرًا يقترح الأمريكيون أن تتضمن الدعوة المرسلة إلى الدول للحضور إلى أنابوليس إشارة إلى أن المسارات الأخرى للتسوية؛ المسار السوري والآخر اللبناني، ستكون أيضًا مطروحة للبحث في المرحلة التالية... وتقبل سوريا بهذا المخرج...

كنت أثق - طوال الوقت - في أن سوريا لا تستطيع الابتعاد كثيرًا عن الظهور في إطار الجمع العربي وإلا أصاب سياساتها ومواقفها الكثير من الخسائر... كما أن مشاركتها كانت ستتيح لها فرصة إضافية للمشاركة مع الولايات المتحدة في حوار مباشر لمناقشة صعوبات العلاقات الثنائية، وموقف سوريا من العراق، والعلاقة مع إيران، وما يمكن أن يعرضه الأمريكيون على السوريين من حوافزَ لتغيير مواقفهم...

شاركت باسم مصر في اجتماع أنابوليس الذي حضره عدد كبير من وزراء خارجية الدول المهمة، وكذلك الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي... وكشف البيان

الصادر عن اجتماع القمة الأمريكية مع الطرفين عن أن الإسرائيليين استمروا يقاومون الالتزام بصياغة واضحة لتفاصيل الدولة الفلسطينية التي ستجري المفاوضات بين الطرفين للتوصل إليها خلال عام واحد... وأعود إلى التحدث مع أعضاء الرباعي الدولي، ورايس بشكل خاص، من أجل تكثيف العمل والاجتماعات بين الأطراف لدفع كل المسائل وصولًا إلى تحقيق اتفاق قبل مرور اثني عشر شهرًا... ومع ذلك رصدت سريعًا نقطتين كشفتا عن حقيقة الأمور... وبجلاء... إذ عادت رايس في ديسمبر 2007 لمطالبة الأطراف العربية باتخاذ خطوات تعكس الاستعداد للتعايش مع إسرائيل قبل أن تلتزم الدولة اليهودية بأية تسوية نهائية بشأن الدولة الفلسطينية، ثم في المسار البطيء للغاية الذي تحركت في إطاره الإدارة الأمريكية في تناولها لموضوعات المفاوضات واجتماعاتها خلال الأسابيع المتبقية من عام 2007 والشهور الأولى من 2008... من هنا توصلت إلى نتيجة مفادها أن اجتماع أنابوليس والجهد الذي تلاه لن يحقق الهدف المراد منه، خاصة أننا، تحت الضغط، أقنعنا الجانب الأمريكي بأن يفكر في طرح عناصر رؤيته للتسوية الفلسطينية بشكل أكثر تفصيلًا في مشروع قرار يعرض على مجلس الأمن للتصديق عليه... ثم تتدخل إسرائيل لدى واشنطن ويتوقف الأمر ويجهض الموضوع...

وأستمر أتابع تطورات الموقف خلال أربع أو خمس زيارات قامت بها رايس إلى المنطقة في الشهور الستة الأولى من عام 2008، ويبلغنا الفلسطينيون أن إسرائيل تطلب من منهم التنازل لها عن 8 إلى 10٪ من أراضي الضفة الغربية إذا ما كانت ستقبل أن تحدد رؤيتها لحدود الدولة الفلسطينية... ويرفض أبو مازن ويقبل فقط بنسبة للتبادل للأراضي بين الطرفين لا تتجاوز 1.9 - 2 ٪... وبالتوازي نطلع من مصادر كثيرة عن مفاوضات سورية إسرائيلية عبر تركيا لتسوية موضوع الجولان والعلاقات بينهما... وتبلغني رايس في مايو 2008 على هامش اجتماع لدعم الاقتصاد الفلسطيني... عقد في لندن... أنها تحقق تقدمًا كبيرًا في المفاوضات، والوساطة بين الطرفين... ومن ثَمَّ فإنها لا تنوي أن تقدم ورقة أمريكية برؤية الولايات المتحدة مثلما سبق أن وعدت... وألاحظ في التوقيت نفسه تقريبًا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي طلب إلى روسيا عدم المضي في عقد اجتماع وزاري تالٍ لاجتماع



أنابوليس... في موسكو؛ كان قد تم الاتفاق عليه بين رايس ولافروف وبموافقة عدد من الأطراف المشاركة مباشرة في العملية التفاوضية... كان الروس يتحدثون عن موعد لانعقاد مؤتمر موسكو في نوفمبر 2008... وأربط من جانبي بين طلب التأجيل وما كان يذكره البعض من احتمالات لقيام إسرائيل بعمل عسكري ضد غزة في ضوء مواقف حماس من إسرائيل... وأستشعر القلق، وأنقل إلى اللواء عمر سليمان رؤيتي؛ لكي يحذر حماس من التصعيد... وللأسف لم تستمع قيادتها لنصيحتنا...

وفي أغسطس 2008، تعود رايس إلى زيارة المنطقة للمزيد من تناول مسائل التسوية مع الجانبين ومعنا ... وتتحدث حول موضوعات تخطيط الحدود الفلسطينية الإسرائيلية، وأن إجراءات الأمن التي يجري التفاوض بشأنها ستتطلب وجود طرف ثالث... ربما أمريكي أو دولي... أما فيما يتعلق باللاجئين... فإن وجهة النظر الأمريكية هي في حصول اللاجئين على التعويض... أي أن حق العودة غير مكفول... ثم التقيتها مرة إضافية في 22 سبتمبر 2008 في نيويورك أثناء مشاركتنا معًا في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتبلغني رايس أن الطرفين قد توصلا إلى تفاهم حول إجراءات الأمن فيما بينهما في إطار عملية السلام، وأن إسرائيل قد وافقت على أن أساس التسوية هو خطوط عام 67 في الضفة الغربية وغزة، وأن المشكلة التي تواجهها حينذاك هي في أراضٍ سمتها No Mansland ومساحتها حوالى 52 كم مربع... كما أن إسرائيل تقبل - مثلما قالت رايس - بأن أراضي الدولة الفلسطينية ستشمل غور الأردن والمدينة القديمة بالقدس الشرقية... ولم تعجبني صياغة ما قرأته أمامي في هذه النقطة... لأن المدينة القديمة لا تعني كل القدس الشرقية... وهو ما علينا أن نتمسك به... وأضافت رايس أن التبادل في الأراضي سيكون في حدود 7/ 8 ٪ من أراضي الضفة... وأن الحدود بين الطرفين ستكون «قبيحة»... أي بها الكثير من الانبعاجات والالتواءات... وأخيرًا ذكرت أن إسرائيل ستقبل بأن يرفع العلم الفلسطيني على المدينة القديمة ووجود نظام إداري مشترك للمدينة... واقترن هذا الإبلاغ الأمريكي لنا بوجود مقترحات أمريكية بأن الأمور قد تتطلب أن يكون هناك فاصل زمني... ربما

لعدة سنوات بين الاتفاق المتكامل بخصوص التسوية بين الطرفين وموعد تنفيذ عناصرها وبالتدرج..

أخذ عنصر الوقت يضغط علينا إذ مر شهر أكتوبر دون انفراج الموقف بشكل نهائي حينئذ قاوم الفلسطينيون... ولهم كل الحق... الكثير من الأطروحات الإسرائيلية في المفاوضات رغم الضغوط الأمريكية عليهم، والتي كنا نساعدهم في تفريغها بشكل دائم عن طريق دعمنا لهم في مطالبهم والتحدث علنًا وإعلاميًا بمواقف مصرية تشحذ همة الفلسطينيين في المقاومة... وكنت خلال هذه الفترة، أتابع ما اقتنعت بأنه تعاون... إن لم يكن تنسيقًا كاملًا بين الأمريكيين والإسرائيليين طوال فترة المفاوضات... لكنني، مع ذلك، لم أتصور هذا القدر من التنسيق والتفاهم بين هذين الطرفين مثلما كشف كتاب مذكرات رايس الذي نشر في عام 2011 عن تجربتها كوزيرة للخارجية وفي تعاملها مع القيادات الإسرائيلية المختلفة... وفي مقدمتهم شارون/ أولمرت/ ليفني/ باراك...

على أي الأحوال، وخشية من إهدار كل ما توصلت إليه الأطراف في حينه من اتفاق على نقاط التماس، فقد طلبت إلى رايس أن تقوم بتسجيل كل عناصر التقدم في بيان أمام مجلس الأمن، ولم تتجاوب الوزيرة الأمريكية... وعدت بالتالي إلى مطالبتها بأن تترك للإدارة التالية... إدارة الرئيس أوباما... تلقينًا أو إيجازًا مكتوبًا لما تم خلال مفاوضات ما بعد أنابوليس لكي تعتمد الإدارة الجديدة عليها في متابعة جهد التسوية... ويصلني أنها تركت - أي رايس - للوزيرة كلينتون تقريرًا كاملًا في 13 ورقة حول ما تم في عملية أنابوليس... وتحدثت بعد ذلك في الموضوع مع أعضاء بالإدارتين... القديمة... والجديدة... واعترفوا بالتقرير وعناصره وكل ما به من خلاصات... ثم فجأة أنكر الجميع وجوده وبدأنا في عام 2009 جهدًا جديدًا بمسار آخر...

وتقوم الإدارة الأمريكية الجديدة - وخلال يوم أو اثنين من استلامها لسلطاتها - بتعيين السناتور السابق جورج ميتشل ممثلًا لها للتعامل مع المسألة الفلسطينية مع تكليف بالعمل بنشاط لتحقيق انفراجة حقيقية في جهد التسوية... ويأتي ميتشل إلى المنطقة... ويعقد لقاءات



مع الرئيس ومعي واللواء عمر سليمان... ويستمع لأفكارنا ولا يتحدث كثيرًا ويستمر يردد طوال الوقت كيف تعامل مع أزمة أيرلندا الشمالية وكيف نجح في التقريب بين الأطراف رغم العداء الشديد والتاريخي بينها... وأستمع له من جانبي بأدب واهتمام رغم اقتناعي باختلاف الظروف والثقافات وتجارب الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكذلك خلفيات النزاع... وأقول له: إن عليه أن يتعامل مع المسألة بمعزل كامل عن سابق تجربته في أيرلندا الشمالية... وأشجعه بالقول: إن تقريره الخاص بضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية في عام 2001 يمثل أرضية مناسبة للانطلاق، لكن المطلوب - وبشكل حيوي خلال هذه المرحلة التي يبدأ فيها نشاطه - أن يطرح رؤيته المحددة للشكل النهائي الذي يتصوره لانتهاء النزاع اعتمادًا على تقرير الإدارة السابقة لهم... أي ما سميته دائمًا... الـ End Game ويستمع باهتمام... ثم يقوم بلقاءات في إسرائيل/ الأردن/ وفلسطين... ويعود قائلًا: إن الجميع يتحدث عن وقف الاستيطان باعتباره المطلب الأساسي الذي يمكن البناء عليه والانطلاق منه... ونقول له... عمر سليمان وأنا: إن المنهج خاطئ وسوف يقود إلى لا شيء... ووضح بالتالي أننا نختلف مع ميتشيل منذ اللحظة الأولى لجهوده... وأننا نطلب ما لا يستطيع القيام به... وهو طرح الموقف الأمريكي المتكامل الذي وعدت به رايس في أحاديثها معنا ولم تستطع هي الأخرى القيام به... وتطرح عناصر فلسطينية فكرة العودة إلى الأمم المتحدة لإعلان الدولة الفلسطينية وأقول: إن الدولة الفلسطينية أعلنت في الجزائر في ديسمبر 1988... ومع ذلك فلا مانع إن نجحنا في الحصول على تصويت بالدعم من قبل مجلس الأمن، وبالتالي يمكن الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة كعضو عامل، كامل وليس مراقبًا مثلما هو الحال الآن... ولا يحسم الموقف في حينه في عام 2009... ثم يتعقد الموقف بنجاح بنيامين نتانياهو المتشدد دائمًا، في تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل... ونبدأ جميعًا من البداية... وهي تجربة لم تكن غائبة عن العين الفاحصة التي تمرست في دهاليز المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؛ إذ إن التجربة تقول إنه كلما حدث بعض التقدم والحركة في المفاوضات بين الجانبين تقوم إسرائيل بتغيير حكومتها التي تأتي قائلة إنها لا تلتزم بما تم التوصل إليه سابقًا... ونبدأ مرة أخرى من البداية... وهكذا...

وكان من ضحايا الحكومة الإسرائيلية الجديدة... مفهوم الاتحاد من أجل المتوسط، والذي سقط من خلال اختيار إسرائيل لوزير خارجية بالغ التشدد ضد الفلسطينيين... وأقول للرئيس... لن ألتقيه إطلاقًا... ولن أحادثه أو أقدم له التحية في أي مكان ألتقيه... ويتفهم الرئيس... ويكلف... مرة أخرى... اللواء عمر سليمان بملف العلاقات المصرية الإسرائيلية... وحتى الحوار مع هذا الوزير المتشدد... ويقوم بالتالي عمر سليمان بزيارة إلى إسرائيل لكي يحث الحكومة الجديدة على التحرك مع الأمريكيين ومعنا لتحقيق انفراجة في عملية السلام... ويقولون له إنهم مع السلام ولكنهم لن يلتزموا بما وافقت عليه الإدارة الإسرائيلية السابقة... ثم يركزون كل النقاش على إيران وخطرها النووي... ونختلف معهم بوضوح... ثم يفتحون موضوع ما يسمى اعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية في إسرائيل ويتعقد الموقف، خاصة أن الإدارة الأمريكية تتبنى الطرح الإسرائيلي في هذه النقطة... وتلعب إسرائيل بأسلوبها المعهود... طرح قضايا خلافية... ولكن ثانوية... بما يأخذ الأطراف بعيدًا عن الجهد الحقيقي للتسوية... وينشط رئيس إسرائيل بيريز رغم أن سلطاته لا توفر له أرضية للحركة ويبلغنا أنه يتحرك مع مصر والفلسطينيين بتفويض كامل من نتانياهو ولا تتحرك الأمور بسبب التصميم الإسرائيلي على تسمية إسرائيل رسميًا بالدولة اليهودية وأن تحصل من الفلسطينيين على اعتراف بذلك، ومع تشدد رئيس الوزراء الإسرائيلي في مواقفه، تعود الإدارة الأمريكية الجديدة في يونيو 2009 لكي تطرح على الدول العربية أفكارًا تطالب بقيامهم باتخاذ إجراءات لتشجيع إسرائيل على التحرك في الملف الفلسطيني... وتعود النغمة القديمة... ونجتمع مع الرئيس الفلسطيني في الرياض وبحضور وزراء خارجية السعودية/ الإمارات/ الأردن... ونؤكد مواقفنا أن أي خطوات تجاه إسرائيل لا يمكن أن تتم إلا من خلال مبادرة السلام العربية وقيام الجانب الإسرائيلي بما هو مطلوب منه طبقًا لخريطة الطريق...

وأعود من جانبي للتحدث مع كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية التي بدأت علاقتي، وطاقمي تتوطد بها وبطاقمها تدريجيًا... وأقول لها: إن الحل فيما نواجهه هو قيام أمريكا بطرح رؤية متكاملة للتسوية والأطر النهائية للحل... وتقول...: قد يعجبكم بعض ما

سوف نطرحه وقد لا يعجبكم البعض الآخر... وأجيب بقولي فليكن... ثم تعاود التحدث بالموقف الأمريكي التقليدي... وهو مطالبة الأطراف بالتفاوض فيما بينها والتوصل إلى تسويّات مقترحة للمشكلات، وأن الدور الأمريكي لن يتجاوز السعي للتقريب بين المواقف وذلك رغم اقتناعهم بأن تناول مفهوم الـ End Game هو الأسلوب الناجح للحركة... وتقوم الإدارة بالتالي بالدعوة إلى قمة في واشنطن بين الطرفين، وبمشاركة أمريكا/ الأردن/ ومصر... ويتم الاتفاق على العودة للمفاوضات... ويتوقف كل شيء، مرة أخرى، بسبب عودة إسرائيل إلى أنشطتها الاستيطانية... ونكرر مطالبنا للأمريكيين للضغط على إسرائيل... ويقول لنا بعض كبار مسئولي الإدارة: إنهم على اقتناع أن نتانياهو... رئيس الوزراء... لن يقدم أي تنازلات للفلسطينيين... وكان الرئيس السابق من نفس هذا الرأي...

ونطرح من جانبنا أهمية الاتفاق على خط الحدود للدولتين... لأن هذا الخط سوف يحدد وضعية الأراضي الخاضعة لكل منهما... وبالتالي... سيحسم مسألة الاستيطان أيضًا... وتستمر إسرائيل في المناورة... وهو الموقف الإسرائيلي الدائم... المناورة والمناورة والمناورة الدائمة... وإذا ما تم تضييق الخناق عليها، ضغطت على الولايات المتحدة لعدم تجاوز خطوط محددة تراها إسرائيل ضارة بشكل حيوي لمصالحها... فتتوقف أمريكا...

كنت أثق طوال الوقت، ومن واقع مشاهداتي ومشاركتي في جهود كثيرة للتسوية أن وحدة الفلسطينيين تمثل مفتاحًا حقيقيًّا لكي ينجح الفلسطينيون ومفاوضوهم في إقناع الجانب الإسرائيلي بأنه لا حل للوضع إلا بموافقة إسرائيل وقبولها للعناصر الأساسية في الرؤية الفلسطينية... وأن غير ذلك سيؤدي إلى امتداد النزاع إلى إطار زمني غير معروف مداه وبكل تأثيرات هذا النزاع على الاستقرار في الشرق الأوسط... على الجانب الآخر... أثق أيضًا بضرورة التحرك وعدم السماح بتجمد الموقف؛ لأن جموده سيؤدي إلى تمكين إسرائيل من تنفيذ أهدافها في الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية وتنفيذ كل مخططاتها في فرض تسوية تستغرق عقودًا...

ويبقى حديث موجز حول العلاقات المصرية الإسرائيلية... وأقول وبشكل مباشر: إن أي علاقة جادة ومتطورة مع إسرائيل سوف يحكمها وبشكل رئيس ما سوف يتم

بالنسبة للمشكلة الفلسطينية... فإذا ما تحركت الأمور وبزغت الدولة الفلسطينية... فسوف تتحسن العلاقة المصرية الإسرائيلية، أما إذا ما بقيت الأمور على حالها وجمودها، أو تدهورت العلاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي... فإن المؤكد أن علاقات مصر بإسرائيل... وبغض النظر عن معاهدة السلام... ستتعرض هي الأخرى للصعوبات... وعلى الجانب الآخر... فإن من المهم أن تسعى مصر دائمًا... وقد حاولنا ذلك بكل الوسائل وعلى مدى سنوات... عزل العلاقة المصرية/ الأمريكية عن صلات مصر بإسرائيل... لكن الطرفين الأمريكي والإسرائيلى كانا يعملان معًا على عكس ما كانت مصر تسعى إليه... ووضح ذلك بجلاء في كل المراحل التي تعقدت فيها العلاقة المصرية/ الإسرائيلية أو كلما كان هناك مطلب من إسرائيل تجاه مصر... فتقوم إسرائيل بالضغط في واشنطن... ويأتينا الشريك الأمريكي طالبًا تطوير مواقفنا... وكنا نرفض بشكل قاطع، وبالتالي تتعقد العلاقة مع أمريكا... من هنا كان النهج المصري دائمًا هو السعي لعزل هذه العلاقة المصرية الأمريكية وحمايتها من تأثيرات وألاعيب إسرائيل المستمرة.

الفصل الثالث عشر

تحديات الـ 45 يومًا الأخيرة

انتهت القمة الاقتصادية العربية الثانية في شرم الشيخ مساء يوم 19 يناير 2011 بشكل باهت... وذهب الرئيس مبارك إلى المطار لتوديع بعض قادة الدول الذين قرروا المغادرة في الليلة نفسها... وكنت أقف مع اللواء عمر سليمان نتحدث عن أعمال المؤتمر ونتائجه، وكذلك ما أخذت المواقع الاجتماعية تتناقله على الشبكة العنكبوتية... «النت» من دعوات لتظاهرات سلمية كبيرة في ميدان التحرير يوم 25 يناير، وسألت رئيس المخابرات العامة عما إذا كان قد نقل للرئيس أو تحدث معه حول ما هو قادم... فقال... تركته لحاله خلال يومي القمة، ولكن حان الوقت أن أعرض عليه الموقف... من هنا اقتربنا من الرئيس الذي كان يقف بمفرده على أرضية المطار... وبادر عمر سليمان بقوله إن لديه موضوعًا مهمًّا يحتاج أن يتداوله مع الرئيس، ثم أشار إلى أنباء المظاهرات القادمة يوم 25 يناير... ولم يبد الرئيس اهتمامًا كبيرًا... بل كانت تعليقاته تشير إلى أن الموضوع لا يشغله كثيرًا ولم يكشف عما إذا كان إبلاغ عمر سليمان له هو الأول حول المسألة... أم أن لديه اطلاعًا سابقًا لما هو قادم نقلًا عن الداخلية المصرية أو غيرها... واقترح عمر سليمان أن يعقد الرئيس اجتماعًا مع القيادات



الرئيسة في الحكم لتداول الأمر واقتراح الإجراءات المطلوبة إذا ما كان هناك حاجة لأي شيء يمكن للحكم القيام به... ولم يتجاوب الرئيس أو يظهر أي ردود فعل قد يفهم منها القلق من احتمالات الموقف... ولم يكن قد مضى على أحداث تونس إلا أيام قليلة.

استشعرت الاستغراب... وقلت للواء عمر سليمان بالطائرة أثناء العودة معًا في هذه الليلة نفسها إلى القاهرة... لايبدو أن الرئيس لديه قلق مما هو قادم... لعل تجربته الممتدة في الحكم تعطيه الاطمئنان لقدرته على معالجة هذه الأمور والتحديات... وأضفت... مع ذلك فإن ردود أفعاله التي تعكس عدم الاهتمام بالمظاهرات تجعلني شخصيًّا أقلق من الاحتمالات... وأجاب عمر سليمان بأنه سوف ينقل إليه المزيد من المعلومات مساء نفس اليوم بعد الوصول إلى القاهرة بما يمكن أن يزيد اهتمامه بما هو قادم...

وتمضي الأيام ثقيلة ما بين مساء 19 يناير حتى 25 يناير... أخذت خلالها أجري اتصالاتي مع الرئيس بشكل معتاد... أرسل له المعلومات المتواردة إلينا من الخارج، والتي أرى أن هناك أهمية في عرضها على رأس الدولة مع التقييم المطلوب والتوصيات المقترحة إذا ما كان هناك حاجة لذلك... واشتركت في أكثر من مناسبة ولقاء للرئيس مع ضيوف لمصر... ولم يتطرق معي إطلاقًا إلى مظاهرات 25 يناير... وتتم هذه المظاهرات... ثم اتصلت به مساء يوم الأربعاء 26 يناير أستأذنه في السفر إلى إثيوبيا لحضور القمة الإفريقية المعتادة في أديس أبابا في صباح اليوم التالي... الخميس... ويبلغني الرئيس أنه لا ينوي السماح لرئيس مجلس الوزراء بالسفر إلى القمة لرئاسة وفد مصر فيها مثلما كان مقررًا... وبذا فإنه يكلفني برئاسة الوفد المصري خلالها والعودة مساء يوم 31 يناير أو مع انتهاء القمة... ولم أتحدث معه حول مظاهرات يوم 25 يناير وإن بدا عليه الهدوء الشديد أثناء الحديث التليفوني معه... ومع ذلك قدرت أن قراره إلغاء سفر رئيس مجلس الوزراء قبل القمة الإفريقية بثلاثة أو أربعة أيام يكشف عن شعوره بحساسية الموقف... وسافرت وأخذت أتابع التطورات الداخلية من خلال الاتصالات التليفونية مع اللواء عمر سليمان الذي أبلغني مساء يوم 28 يناير أن الموقف قد أصبح خطيرًا للغاية بالقاهرة وأن الأمور خرجت عن سيطرة الداخلية مما سيفرض استخدام الجيش لتأمين البلد طبقًا للخطط والإجراءات المعدة لمثل هذا الاحتمال... كان عمر سليمان يرأس فرع الخطط في هيئة عمليات القوات المسلحة في

سنوات مضت... وكثيرًا ما تطرق إلى مسئوليته في إعداد خطط الجيش في أوقات الطوارئ إذا ما تعرضت مصر لأوضاع داخلية تشابه ما وقع عندئذ... يوم 28 يناير... ومع إقالة الحكومة وتكليف الفريق أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة، أبلغت القاهرة أنني سأعود مساء يوم 30 يناير... قبل يوم من انتهاء أعمال القمة وحتى أتيح لرئيس الحكومة المكلف أن يتصرف بحرية في حقيبة الخارجية... ولم أكن أعرف وقتها... مثلما أعلن... أن الرئيس أبلغه بأن يبقى وزير الخارجية في التشكيلة الحكومية الجديدة...

تلقيت خلال وجودي في أديس أبابا اتصالين من كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية، تستفسر مني عن التطورات... ولم يكن لدي الكثير إلا ما يبلغني به عمر سليمان الذي أخذت أجري معه اتصالات كثيرة يوميًا... وأخذت كلينتون تشير إلى أهمية أن تعالج القيادة المصرية الموقف بحكمة وإتاحة الفرصة للمظاهرات السلمية أن تمضي في طريقها... وأجبتها في المرتين باقتناعي بأن هذا هو ما يجب أن يكون عليه الأمر... وأضافت أنها ترى أهمية في قيام الرئيس بالإعلان عن إجراءات - لم تحددها أو تكشف عنها - لتفريغ الموقف من الأزمة... ووعدتها بأن أنقل للقاهرة ما تحدثت به... ونقلت إلى اللواء عمر سليمان ما جاء على لسان كلينتون... وقال إنهم يتصلون... يقصد الأمريكيين... بكل مراكز السلطة في مصر لنقل وجهات نظرهم...

وبوصولي في مساء يوم 30 يناير إلى القاهرة، أبلغت ديوان الرئيس، وكذلك سكرتيره للمعلومات بوصولي في المساء، ولم أحاول أن أقدم للرئيس أي تقرير عن أعمال القمة الإفريقية... وإن كنت قد أرسلت تقريرًا موجزًا له في الصباح... يوم 31 يناير...

قمت في هذه الليلة بالوقوف بالقرب من منزلي في مصر الجديدة، مع بعض أفراد اللجان الشعبية التي انتشرت في ذلك الحين لتأمين الأحياء المختلفة بالمدينة... وفي الصباح أبلغت بأهمية التواجد قبل سعت 1100 بقصر الاتحادية للمشاركة في حلف اليمين للوزارة الجديدة ولم أكن قد تحدثت حتى هذا الحين مع الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء المكلف... والتقيته بالتالي في القصر، وكان بالغ الانشغال في إقناع بعض الشخصيات التي اختارها للانضمام إلى الحكومة... للقبول بما هو معروض عليها من حقائب وزارية... يساعده في ذلك رئيس ديوان رئيس الجمهورية...



التقيت نائب الرئيس عمر سليمان أمام السلالم الخارجية للباب الجانبي لدخول القصر وقد وصل قبلي بلحظات... واستغربت أنه لم يدخل من البوابة الرئيسة للقصر... مثل الرئيس... ولم أعلق... وعلمت لحظة لقائي به... من ضابط الحرس الجمهوري المرافق له أنه تعرض في الليلة السابقة لحادث إطلاق نيران في منطقة روكسي... وعبرت له عن انزعاجي لهذه الواقعة... وأكدها هو شخصيًا لي...

لاحظت عند دخولي مكتب رئيس الديوان بالدور الأرضي للقصر أن جمال مبارك... نجل الرئيس... دائم التحرك بين مكتب الرئيس في الدور الأول... ومكتب رئيس الديوان في الدور الأرضي... وشكل هذا الأمر بالنسبة لي وضعًا جديدًا حيث لم يكن نجل الرئيس يظهر إلا نادرًا في دهاليز القصر... لكن ضغط الأزمة وتطوراتها أدى إلى ظهور هذا الموقف المتطور...

تحدثت مع اللواء عمر سليمان عن الحاجة إلى أن ينظر الرئيس في التحدث إلى الأمة وبأسلوب مباشر يعالج فيه الأزمة بالتحليل الناضج المدقق... ويقدم تنازلات تتيح له فرصة استعادة الوضع المتدهور... وقال نائب الرئيس إنه يتحدث إلى الرئيس بشكل دائم... لكنه يستشعر الحرج العميق من التحدث معه في الإجراءات المطلوبة، لأن الرئيس قد يتصور أن عمر سليمان يسعى لتحقيق مكسب، أو ميزة وهو ليس هدفه على الإطلاق... وقلت له: سوف أتحدث من جانبي مع الرئيس... وربما مع نجله أيضًا... وقد وضح هيمنته على الموقف... وفجأة وأنا في طريقي من مكتب عمر سليمان في الدور الأول بالقصر إلى طلب لقاء الرئيس بنفس الدور... أجد نفسي وجهًا لوجه مع جمال مبارك... وأقول له: إن التطورات خطيرة... ويجب أن يتحدث الرئيس اليوم للأمة لكي يشرح كل الموقف وتطوراته... ويجيب أنه فعلًا يشرف على إعداد بيان سوف يلقى في المساء... وأقول إن اللحظات حاسمة ويجب التحرك بسرعة... ويلقي الرئيس بيانه فعلًا ولكن في ساعة متأخرة من الليل وبما يجهض الكثير من المزايا التي كان يمكن تحقيقها إذا ما كان البيان قد جاء في وقت مبكر... وأعترف هنا أن وجود أكثر من يد وفكر لعب في صياغات وأفكار بيانات الرئيس في هذه الأزمة... كان له تأثيره الضار ولا شك... ليس فقط من حيث الأفكار ومدى فاعليتها... ولكن أيضًا وأساسًا من حيث التوقيت الذي كان يتسم بالتأخير المستمر...

لم يكن يجمعني بجمال مبارك في السنوات الأولى لعملي وزيرًا للخارجية، سوى العلاقة المعتادة التي تجمع وزيرًا يشغل منصبًا مهمًا بالحكومة مع نجل رئيس يتردد أن له طموحات كبيرة في العمل السياسي وربما في الحكم... ثم أخذت العلاقة يدخلها بعض التطور عندما رأيته في الطائرة البريطانية المسافرة إلى لندن من القاهرة... وفي طريقي إلى كوبا في عام 2006... وجلس جمال مبارك في مقعد أمامي ثم أخرج كتابًا في الاستراتيجية... سبق لي أن قرأته مترجمًا إلى العربية في عام 1964 وكاتبه الكابتن بازل ليدل هارت... ويأتيني قائلًا... إنه كتاب عظيم ومفيد... وأنغمس معه في حديث حول الكتب الكبيرة في هذا المجال... وأرصد أن لديه اهتمامات... لعلها جادة... في الاطلاع والقراءة... من هنا اقترحت عليه عندئذ مجموعة قراءات مفيدة... وفي نهاية الرحلة دعاني إلى الغداء معه بالقاهرة عند العودة... وقبلت... وأثناء زيارات الرئيس لبعض العواصم... مثل روما/ باريس/ وواشنطن... كان كثيرًا ما يتحدث معي بالطائرة حول قراءاته الأخيرة... وكلها عن الكتب الرئيسة التي كان لها تأثيرها عند صدورها... منذ سنوات...

ويدعو كبير الأمناء الوزراء الجدد والقدامى للوقوف في صف مستقيم للدخول إلى قاعة حلف اليمين... وكانت هذه هي المرة الثالثة التي أقوم فيها بذلك منذ عام 2004... وأرى... كالمرتين السابقتين أن الرئيس يشعر بالملل الشديد... ثم نذهب إلى قاعة الاجتماعات الرئيسة لكي يرأس الرئيس الاجتماع الأول للحكومة الجديدة... ويستمر الاجتماع لفترة قصيرة يبدو فيها الرئيس بعيدًا عنا - غارقًا في أفكاره - رغم إلقائه بعض التوجيهات المكتوبة من واقع عدة كروت أعدها سكرتير المعلومات تناول فيها بعض الأمور العامة في إدارة الدولة... ويخاطبني الرئيس بقوله «حمد الله بالسلامة... ماذا لديك؟». وأجبت بقولي... «ليس الكثير... والقمة مثل غيرها»... وكنت بالغ الإيجاز... ويرفع الرئيس الجلسة ويغادرنا فورًا إلى مكتبه... وأشعر أنه ورغم هدوئه الظاهر فهو يحمل جبلًا من الهموم والأوجاع... ويقترب مني المشير، وزير الدفاع، في طريقه للخروج من القاعة... ويهنئني بسلامة العودة... وكانت تجمعني به دائمًا علاقة من الاحترام والمودة... إذ كان يعلم ولعي بالعسكرية، وأنني كنت دائمًا أرغب أن أخدم كضابط بالقوات المسلحة...



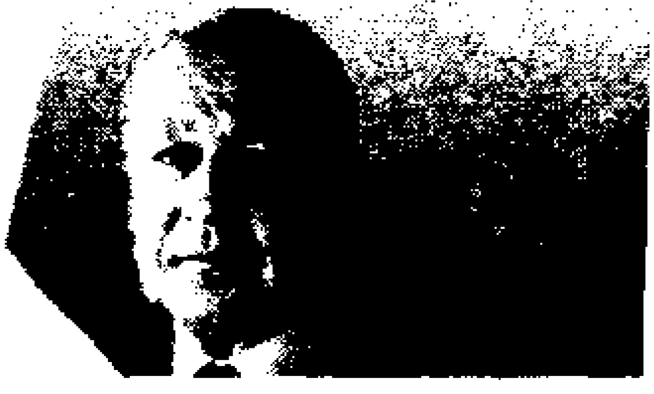
وكثيرًا ما فرضت نفسي في أحاديثي معه، بمناقشة مسائل عسكرية حول حروبنا مع إسرائيل في سيناء أو موضوعات خاصة بالأمن العسكري الإقليمي... وكنت أراه قائدًا محترفًا يتدبر كل المسائل ويبحث في كل الأمور قبل اتخاذ قرار في مسألة تهمه... ويقول المشير... «ما رأيك فيما يحدث بالبلد؟»... وأجبت «أمور خطيرة تفرض علينا جميعًا أن نفهم الموقف وأن نتعامل معه بتدبر وحساسية»... ويعلق بلهجة تحمل الكثير من الحزم ولكن التندر أيضًا... «يصل إليَّ أن البعض يتحدث عن استخدام الجيش للسيطرة بالقوة على الموقف»... وأقول من جانبي «إن الجيش لا يضرب الشعب إطلاقًا... وإلا خسر شرعيته»... ويعقب المشير بثقة هائلة... «طبعًا... طبعًا»... ويغادر القاعة... وأذهب إلى اللواء عمر سليمان للمزيد من المناقشات حول مواقف الدول الأجنبية وأقول له إنني أرصد أن الولايات المتحدة تتحدث بصوتين... أولهما البيت الأبيض الذي يبدو متشددًا ضد الحكم في مصر، في حين تظهر كلينتون والخارجية بعض المرونة في ردود الفعل... فيقول... إنه توزيع الأدوار التقليدي...

وفي مساء نفس اليوم... ننتظر بيان الرئيس... ويتأخر... ثم يتأخر... ويأخذني النوم... وفجأة يوقظني تليفون الدائرة المغلقة الخاص بالرئيس، ربما في الساعة الثانية فجرًا... وإذا بالمتحدث جمال مبارك، والذي يسأل عما إذا كنت قد استمعت لبيان الرئيس، وأجيبه بأنني لم أستطع مقاومة النوم... فيقول إن البيان كان رائعًا وإن ردود الفعل التي تصله تؤشر إلى وجود روح جديدة... وأطلع على البيان العاطفي... وفي الصباح تتوارد أنباء عن النية لخروج مظاهرات لتأييد الرئيس وتأخذ الإذاعات المصرية والأجنبية تتحدث عن حشد كبير... وخلال اليوم ومن نافذة حجرة مكتبي بمقر وزارة الخارجية في ماسبيرو أرى حركة محدودة لمظاهرات تقودها الجمال والخيول... تمر أمام المبنى في طريقها إلى مقر التليفزيون على مقربة منا... ثم تتجاوزه في طريقها إلى المنطقة القريبة من ميدان التحرير... ويصيبني القلق... وماذا إذا ما اصطدم المتظاهرون ببعضهم؟! ويتصل بي نجلي كمال أبو الغيط صارخًا... كيف يسمح بذلك؟! إنهم يحرقون البلد وسوف تضيع وحدة مصر... وكان يصرخ بشكل انفعالي، وأتصل بنائب الرئيس لكي أخطره بما أشهده من نافذة مكتبي

والحاجة لتدخله لوقف هذا التحرك بأي أسلوب كان... ويجيبني سكرتيره... (الراجل الواقف وراء عمر سليمان عند تلاوته لبيان تخلي الرئيس عن سلطاته يوم 11 فبراير)... إن نائب الرئيس في اجتماعات ممتدة مع بعض عناصر المعارضة... وأرى عندئذ أن الأمر قد انتهى وأنها مجرد مسألة وقت ويضطر الرئيس إلى التخلي عن سلطاته... وأنقل تقييمي للموقف إلى نائب الرئيس يوم 2 أو 3 فبراير... ويستمع في صمت ويجيبني بقوله إنه يرى ذلك الأمر بوضوح لكن وضعيته تفرض عليه ألا يظهر وكأنه يدفع به للخروج حتى لا يعطيه الانطباع بأنه يسعى لتحقيق أهداف خاصة... وحقيقة الأمر... فإنه يرغب في تحقيق تهدئة البلد والعبور بها من هذه الأزمة الحالكة...

وتمر الأيام ثقيلة... وأُستدعى إلى الرئاسة مرات لكي أشارك في لقاءات للرئيس مع وزراء خارجية ومبعوثين للدول... ويبدو الرئيس خلالها هادئًا... ولكن مسلمًا أمره وقدره إلى الشارع، وعمر سليمان الذي كان يتشاور مع مجموعات المعارضة للتوصل إلى مخرج للأزمة... ويستمر الوضع في ثوريته... وتطلب مذيعة محطة تليفزيون العربية... راندا أبو العزم... لقاءً معي... وأوافق ويذاع يوم 7 فبراير... وتسألني عن قراءاتي لأسباب ما يحدث حاليًا من ثورة في المدن المصرية... وأعطيها عدة أسباب... تقدم سن الرئيس، وبالتالي ضعف الحسم وأضيف هنا... زيادة اعتماده... إن لم يكن خضوعه لرؤية جمال مبارك الذي كان يوجد معه بالقصر أو المنزل طوال الوقت... وظهر ذلك لي بشكل بيِّن عندما اقترحت عليه - أي الرئيس - الحاجة لبعض الإجراءات للتعبير عن تفهم الحكم لاحتياجات الشعب... فقال... تحدث مع جمال... ولم أتحدث بطبيعة الحال... ثم تنامي سلطات نجله والحديث المستمر عن الرغبة في حصوله على الحكم بعد والده أو أثناء حياته...

وكنت أرفض بشدة هذا الأمر... وكثيرًا ما تناولت المسألة مع عمر سليمان أثناء رحلات الطيران الطويلة بمفردنا... وكانت خلاصة التقييم - بعد الكثير من بحث الاعتبارات والمؤشرات والتحركات - أن هناك فعلًا محاولة لفرض نجل الرئيس على البلد... لكن هذه المحاولة سيصيبها الفشل المؤكد إذا ما تمت بعد اختفاء الرئيس بالموت؛ لأن القوات المسلحة وغالبية أجهزة الأمن القومي لن توافق على ذلك، وسيدعمها الشعب... وستبقى الخطورة إذا ما حاول الرئيس فرض ابنه على الوطن أثناء وجوده بالرئاسة... وكنت أبلغ



عمر سليمان... إنني لن أعمل في إطار هذا الوضع الجديد... ويجيبني... وهو أيضًا... وسوف يتوقف الأمر على المشير... ثم يضيف... «إنهم يرغبون في التخلص مني ومن المشير»... «وقد بذلوا... وسوف يبذلون محاولات في هذا الاتجاه»... وشعرت أن عمر سليمان يشير إلى مسئولية قرينة الرئيس وبعض المحيطين به...

كان الرئيس لا يترك مناسبة يثار فيها اسم نجله كخلف له إلا وينفي بشدة توجهه إلى هذا المقصد... وكنت أرسل له كل ما يأتينا من بعثاتنا... وهو كثير ومتعمق... عن هذا الموضوع وبخاصة وجود مقاومة لهذا الاحتمال على المستوى الشعبي ولدى القوات المسلحة... وفوجئت يومًا بقوله... وقد تخلى عن تحفظه... «هل يظنونني مجنونًا... أن أضع ابني... ابني... في هذا الوضع... وهذا السجن؟!... مستحيل»... ومع ذلك أقول إن كل المؤشرات كانت تقول إن نجل الرئيس يسعى لبناء قاعدة سياسية تتيح له القفز على السلطة في أي لحظة... كنت أرى أعضاء في الحكومة يتحدثون معه باعتباره إما الرئيس القادم أو صاحب النفوذ والسطوة الذي يستطيعون استخدامه لتمرير قراراتهم والحصول على دعمه مع الرئيس الذي كان يستمع إليه إلى حد كبير... إلا في مسائل اختيار الأفراد التي كان يحتفظ بها لنفسه بشكل أساسي... وكنت أعمل طوال هذه السنوات بنفس الأسلوب الذي يجب أن يكون عليه وزير الخارجية المصرية؛ أي العمل من خلال قناة واحدة فقط... نهايتها رئيس البلاد ولا شخص آخر... والتنسيق الدائم مع كل أجهزة الأمن القومي المصري... وعدم الدخول في أي محاور أو تحالفات على مستوى الوزراء وكبار المسئولين... وكنت قد بدأت أتنبه ابتداءً من حكومة الدكتور أحمد نظيف الثانية... بوجود تيارات متصارعة حول السياسات أو فيما بين الشخصيات... ولم أعط هذه الأمور اهتمامي، وإن كنت دائم الرصد لها حتى لا تؤثر على مصالحنا الخارجية أو عملي في إدارة السياسة الخارجية المصرية بحال من الأحوال... وأتذكر في هذا المجال في عام 2010، وعندما كان الرئيس ينفي بشدة رغبته في أن يرى ابنه يحل في كرسيه، أن اقترحت عليه أن يجربه في العمل الشعبي بعيدًا عن لجنة السياسات ومن خلال السعي للحصول على مقعد عن مصر الجديدة في مجلس الشعب أو الشورى... ويفاجئني الرئيس بقوله... «أمعقول هذا الكلام؟!... دول يقطعوه... ألا تعرف ما يحدث بالمجلس؟!»... وصمتُّ...

وأضفت في معرض تحليلي للوضع مع محطة تليفزيون العربية... أن انتخابات أكتوبر

عام 2010 لمجلس الشعب كان لها مساهمتها الكبيرة في غضب كل القوى التي حرمت من التمثيل والعمل السياسي... خاصة وقد استحوذ الحزب الحاكم على كل الأصوات تقريبًا... ولم أقل في هذا اللقاء إنني كنت أتحدث مع رئيس ديوان الرئيس أثناء انعقاد الجولة الثانية لهذه الانتخابات وكان يبدي الكثير من القلق من وضوح هيمنة الحزب الحاكم على مقاعد البرلمان... وقلت له... لماذا لا تخطر الرئيس بالموقف وقلقك المشروع؟! ويجيب أنه لا يرغب في عداوة نجل الرئيس... لأنه يقول له كل شيء... ويتصادف وجودي في يوم إعلان نتائج هذه الجولة الثانية في قصر الاتحادية للقاءات مع الرئيس أثناء استلامه لأوراق اعتماد بعض السفراء الأجانب... وأتطرق بحذر إلى المسألة وخطورة سيطرة اتجاه واحد على مجلس الشعب وأن الرئيس قد يرى أهمية في التفكير في اتخاذ إجراء لمواجهة هذا الوضع الحساس... وكانت صياغاتي المستخدمة في الحديث تكشف له عن مدى قلقي ورغبتي أن أنقل له بعض المحاذير بأسلوب غير مباشر... علمًا بأن ذلك كان أسلوبي دائمًا معه عند التحدث في مسائل تخرج بشكل عام عن مسئولياتي المباشرة وأخذًا في الاعتبار أنه كان يرصد دائمًا ما أبغي نقله إليه...

كنت أقصد إلغاءه نتائج انتخابات الجولة الثانية وبما يفتح الطريق للمصالحة مع القوى الأخرى... وأجابني بهدوء... إن الأحزاب المعارضة هي أحزاب كرتونية... لا قوة أو تأثير لها ولا يمكن أن أمنحها... لمجرد الحفاظ على المظهر... مقاعد بالبرلمان... وعليها أن تكسبها بنفسها... وهي غير قادرة...

ذكرت لتليفزيون العربية أيضًا... في أسباب ثورة الشارع المصري... أن أداء الشرطة المصرية قد أصبح يستثير المصريين جميعًا... ولم أقل إنني وأولادي كنا... مثل بقية مواطني البلد... نتعرض أحيانًا كثيرة لمضايقات أفراد الشرطة الذين أصبحوا كآلهة في الشارع المصري... يسيطر على البعض منهم الفساد والمحسوبية..

كما أن الحكومة المصرية كشفت عن ضعف كامن في قدراتها في معالجة الكثير من مشكلات المجتمع، رغم أدائها الاقتصادي والمالي القوي... وأن تحالف رأس المال مع السلطة... أثمر



عن إحساس بوجود فساد كبير لم أكن على بينة بتفاصيله... لكن الحديث في الإعلام كان منتشرًا بشأنه... ولم يتحرك الحكم أو الرئيس لضربه والتصدي له... وفي سياق هذه المقابلة التليفزيونية... وصلت إلى لحظة الحقيقة... وهي كيف تخرج البلاد من المأزق؟... وقلت إن هناك خريطة طريق وضعها الرئيس للحفاظ على استقرار المجتمع... يتحمل بمقتضاها نائب الرئيس السلطات وتعقد انتخابات رئاسية خلال ستة شهور... ويعود المجتمع إلى توازنه... أما إذا ما استمرت الأمور في فورتها الحالية... عندئذ... فسوف تضطر القوات المسلحة - وفي إطار مسئولياتها الوطنية - إلى الإمساك بالموقف وتأمين البلاد... وقال البعض إنني كنت أهدد الثورة بالجيش... ولم يكن هذا قصدي إطلاقًا... وكنت أبغي الاستقرار والفاعلية لبلدي. ومع الاقتراب من يوم الحسم... الخميس 10 فبراير .. أعلم أن الرئيس سيلقي بيانًا يتخلى فيه عن سلطاته ويكلف نائبه عمر سليمان بإدارة البلاد لفترة انتقالية... وكانت الضغوط المستمرة عليه... طوال الأيام السابقة قد أوصلته إلى هذه الخلاصة... وننتظر البيان... ويتأخر... ثم يتأخر... ثم يأتي بيانًا مشوشًا لا يحسم المسألة بوضوح... وتثور ثائرة الجميع... وقدرت وقتها أن نجل الرئيس كان يحاول صياغة البيان بأسلوب الإمساك بالعصا من الوسط...

تحدثت مبكرًا صباح الجمعة 11 فبراير مع نائب الرئيس ورئيس الوزراء ناصحًا أن ينظرا في الدعوة لاجتماع لمجموعة الأمن القومي لمناقشة تطورات الموقف ولإعطاء رسالة للمجتمع بأن هناك سلطة حكومية في مصر رغم بيان الرئيس... وكذلك مع اقتراب سفره إلى شرم الشيخ؛ حيث أبلغني عمر سليمان أن الرئيس سيسافر إليها قبل صلاة الظهر... ويطلب رئيس مجلس الوزراء مني الحضور إلى الاتحادية سعت 1300 للاشتراك في هذا الاجتماع الذي نصحت به مبكرًا...

وأجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى القصر الجمهوري ؛ حيث أغلق الحرس الجمهوري كل طرق الاقتراب من القصر... كما أرصد وجود أعداد من المواطنين - لأول مرة - تقف بالقرب من الأسلاك الشائكة والموانع الحديدية وهي تهتف بحدة ضد الحكم... وتمكنت

من الدخول من البوابة الرئيسية، التي تستخدم فقط من قبل الرئيس، وأصل إلى النتيجة المنطقية بأن الدنيا فعلًا قد تغيرت وأن الحكم قد سقط كلية... وقبل دخولي إلى باحة القصر الداخلية، يقابلني رئيس مجلس الوزراء الذي يقول إن القصر مهدد بالاقتحام، وإن قوات الحرس نصحت بالمغادرة فورًا... ويدعوني للذهاب معه إلى مقر الحرس الجمهوري بالقرب من القصر... وهناك أجد نائب الرئيس الذي سبقنا في المغادرة... وكذلك وزير الداخلية... وأفاد بأن الرئيس كان قد غادر فعلًا إلى شرم الشيخ سعت 1100 وأن أسرته كلها ستلحق به خلال ساعتين... ويتحدث عمر سليمان أمامنا مع الرئيس الذي يطلب منه إبلاغ المشير، وزير الدفاع، بأن الرئيس يكلفه بإدارة شئون البلاد... ويعي نائب الرئيس أن دوره هو الآخر قد انتهى... ويتصل عمر سليمان بالمشير وأتابع الحديث بينهما... وأفهم من الحديث أن المشير يتململ من إقحام الجيش في الحكم... ويعود نائب الرئيس للاتصال بالرئيس في شرم الشيخ ويطلب منه الاتصال مباشرة مع المشير لتلقي التوجيه، ويستمر نائب الرئيس في التحرك بينهما... ويستقر الأمر على ذهاب النائب ورئيس مجلس الوزراء إلى مقر وزارة الدفاع لصياغة الموقف النهائي وإعلان تخلي الرئيس عن سلطاته وتكليف المجلس العسكري بإدارة شئون الدولة...

ويتأخر الإعلان بسبب تأخر مغادرة عائلة الرئيس... وأخرج من بوابة معسكر الحرس الجمهوري سعت 1830 بصحبة نائب الرئيس ورئيس مجلس الوزراء اللذين كانا قد عادا إلى مقر الحرس بعد انتهاء مهمتهما مع المشير... وأجد آلاف الشباب والشابات والأسر المصرية وهي تحتفل باللحظة... وأفكر بقلق في المجهول القادم... وأعاود العمل... وأتلقى مكالمة تليفونية من المشير صباح يوم الإثنين 14 فبراير يقول فيها وبدفء شديد... إنه «يرجو أن ألتقيه في الوقت الذي يناسبني»... وأجبته بقولي... سيادتك تحدد الموعد ويمكنني الحضور إليك الآن... وأتفق على الموعد... سعت 1200 ... ويجتمع بي في الدور الأول من مقر وزارة الدفاع في الصالون الملحق بمكتبه... ويقول إنه يأمل أن أوافق على الاستمرار في عملي وزيرًا للخارجية... ولكنه يرغب أيضًا أن أقوم بمهمة مستشار الشئون

الخارجية للمجلس العسكري... ومن ناحيتي أجيبه أنني كنت دائمًا وطوال حياتي أنفذ المهمات التي تلقى على عاتقي بمفهوم الجندي الذي يحارب دفاعًا عن قضايا الوطن... وبالتالي فإنني سوف أعمل بكل ما أوتيت من جهد... مع علمي وتقديري... بالظروف الصعبة التي ستواجهني... وكذلك مصر... في هذا المناخ الجديد غير المعروف أبعاده... وأغادر إلى مكتبي... وألتقي في المساء زوجتي التي كانت قد عادت إلى شقتنا بمصر الجديدة قادمة من منزلها في قها بالقليوبية بعد أن قضت فترة أيام الثورة هناك... وتقول... لقد حان الوقت أن تغادر، وأن الكثيرين من أقربائها، وأصدقائي، يتحدثون إليها بأهمية المغادرة وترك الخيار للمجلس العسكري لاختيار شخص آخر لإدارة ملفات السياسة الخارجية... وأقول ولكن المشير والمجلس العسكري يرغبون في استمراري في مهمتي، لكن الأهم في رأيي هو شعوري بأنني لا أهرب من المهمة ولا أغادر السفينة وهي في مصاعبها الحالية، والتي كنت أتوقعها لشهور طويلة قادمة إن لم يكن سنوات ممتدة... وأحكي لها قصة أذهلتني طوال حياتي، وتدور حول لقطة لفيلم حقيقي مسجل يعرض لمشهد غرق طراد ألماني ثقيل بقيادة الأدميرال «جراف شبي» في مياه جزر الفوكلاند بجنوب المحيط الأطلسي في عام 1915 بعد معركة عنيفة مع بوارج بريطانية... ويقف أربعة أو خمسة من بحارة أسطول أعالي البحار الألماني يحملون علم ألمانيا القيصرية... على سطح الطراد وقد انقلب وفي طريقه إلى القاع... ولم يترك هؤلاء «العلم»... وذهبوا إلى القاع... إنها قصة التضحية لصالح الوطن عندما ينادي... وكان شعوري بالتالي أنني يجب ألا أهرب من المسئولية ولكني أُعفى منها عندما يأتي الحين... وأخذت أعمل في ظروف بالغة الصعوبة، ويتم تعديل عضوية مجلس الوزراء وتظهر تشكيلة جديدة... ويقول لي رئيس مجلس الوزراء أحمد شفيق... إن بعض الوزراء الجدد كانوا يطالبون بخروجك... وأقول له إن مسئولياتي تأتيني من المجلس الأعلى فقط الذي يستطيع إعفائي... وأقرر أن أعطيهم محاضرة في السياسة الخارجية المصرية والتحديات التي سنواجهها خلال السنوات التالية وأتحدث لمدة ساعة في الاجتماع الأول للمجلس... ويأتي هؤلاء... الذين طلبوا بإنهاء مسئولياتي لكي

يعبروا عن عميق التقدير لما أطلعتهم عليه من معلومات وأخبار وتحليلات لم يتصوروا وجودها وهم خارج مجلس الوزراء المصري... وتزداد الضغوط والمطالبات بخروجي مع وزراء السيادة الآخرين من الحكومة... وأعاود التفكير في موقف رجال أسطول أعالي البحار الألماني... وأتوصل إلى القول إن كل الحكومة لن تبقى طويلًا... وهذه هي سمة من سمات الثورات المماثلة لما تشهده مصر عندئذ...

ويصل إليَّ ظهر يوم 13 فبراير خطابٌ من النائب العام يطلب فيه مخاطبة السلطات القضائية المعنية في الكثير من دول العالم بطلب تجميد حسابات وأرصدة لعدد من كبار مسئولي الحكم في مصر... كان الخطاب مؤرخًا في 12 فبراير... أي بعد يوم واحد من تخلي الرئيس عن سلطاته... وكلفت من جانبي أجهزة الوزارة... ومكتبي بإعداد اللازم ومخاطبة كل الجهات الأجنبية... ثم قمت بالرد على النائب العام في 14 فبراير 2011 بإتمام المهمة وأن وزارة الخارجية قامت بمخاطبة كل سفارات الدول الأجنبية بالقاهرة المطلوب التواصل معها، وإخطارها بمطلب النائب العام... كما قمنا في اليوم نفسه... 13 فبراير بموافاة كل سفارات وبعثات مصر في هذه الدول للقيام بمخاطبة السلطات المعنية في هذه الدول لتجميد تلك الحسابات والأرصدة...

ويقوم النائب العام، بعد ذلك بموافاتي بطلب جديد لتجميد جميع الموجودات والحسابات المتعلقة بالرئيس وكل أفراد أسرته، والتي قد تكون موجودة خارج مصر بدول أجنبية... وأقوم من ناحيتي بتكليف مكتبي في اليوم نفسه باتخاذ اللازم ثم نخطر مكتب النائب العام، في اليوم التالي، بتمام المهمة وأن كل الدول الأجنبية قد أخطرت بالمطلوب... وبدأت ردود كل هذه الدول تصل إلينا عبر سفاراتها بالقاهرة أو بعثاتنا بالخارج... لقد رأيت أهمية في تسجيل هذه الوقائع وحيث استمر كثيرون من راغبي الشهرة أو ممن يتحدثون بما لا يعلمون... أن الخارجية تقاعست ولم تنفذ المطلوب منها... وهذا أبعد الأمور عن الحقيقة... كنت أقدر خطورة الأمر، وأن الكثير من اللغط سوف يدور حول هذه المسألة في مستقبل الأيام... ولذا احتفظت بصورة من الكثير من هذه المكاتبات والتي أخطرت من خلالها كل أجهزة الدولة المعنية بالإجراءات التي قمنا بها بالتنسيق مع النائب



العام لاسترجاع وتجميد كل الحسابات والممتلكات التي قد تكون عائدة لكل من اتهم بأعمال لا تتفق مع القانون..

كانت الأزمة الرئيسة التي واجهتني في هذه الأسابيع القليلة الممتدة من نشوب الحرب الأهلية بليبيا في 17 فبراير حتى مغادرتي وزارة الخارجية في 5 مارس... هي معالجة مسألة تأمين مئات الآلاف من أبناء مصر الذين كانوا يرغبون في مغادرة الأراضي الليبية بسلام... وتنشئ وزارة الخارجية مجموعة عمل رائعة للإشراف على عملية ترحيلهم بالجو والبحر والطرق البرية... وكان جهدًا قويًّا كشف عن معدن أعضاء الدبلوماسية المصرية من الدبلوماسيين والإداريين في بنغازي/ طرابلس/ تونس/ والقاهرة...

وأرصد اتهامات من رجال القذافي، وبالذات نجله... سيف الإسلام... للمصريين... بأنهم يسألون عن التمرد المسلح وبمشاركتهم فيه... وأصدر بيانًا صحفيًّا أسخف فيه هذه الاتهامات وأحذر الحكومة والحكم في ليبيا من التعرض للمصريين... وتصل إليهم الرسالة بألا يلحقوا أي ضرر بأبناء مصر... وكنت أسير في تعاملي مع هذه الأزمة على حبل مشدود... ويعقد اجتماع لمجلس الوزراء العرب بمقر الجامعة في نهاية شهر فبراير ويقترح البعض الذهاب إلى مجلس الأمن والمطالبة بالتدخل ضد الحكم في ليبيا... وأرفض بحزم... وكان محركي الأساسي ودافعي إلى المعارضة هو السعي لعدم تعريض الجالية المصرية لأي عمليات انتقامية من القذافي...

تلقيت في هذه الأيام اتصالًا من وزير المالية الأخ سمير رضوان، يشير فيه إلى صعوبات لديه في توفير مبلغ 250 مليون دولار لمشتريات مصر من البوتاجاز... وأن السفن بالموانئ المصرية ونحتاج لدفع المبلغ لكي يتم التفريغ... ويضيف أن الشركة السعودية مالكة الشحنة تطلب تسديد كامل الثمن قبل التفريغ... وقمت بالاتصال بالأمير سعود الفيصل... ولم يكن متاحًا... فاتصلت بالأمير مقرن بن عبدالعزيز، رئيس المخابرات السعودية، وكذلك بالأمير بندر بن سلطان... وكانا بالمغرب في صحبة العاهل السعودي... وأعرض عليهما المشكلة وأنني آمل لو أن الملك يقوم بإهداء الشحنات الخمس إلى مصر، ويعود الأميران...

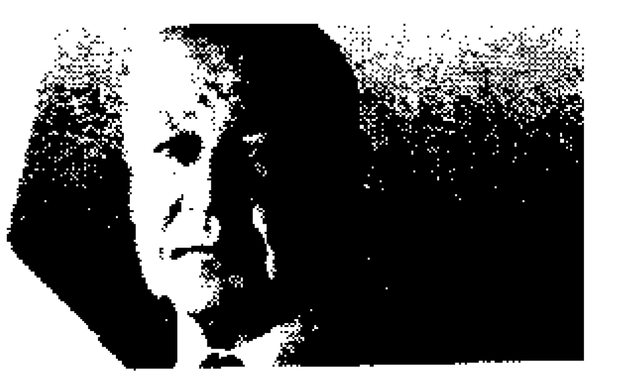
وكذلك الأمير سعود... خلال أقل من ساعتي زمن لكي يبلغاني أن الموجود بالميناء في البحر الأحمر هو سفينة غاز واحدة... وأن قرار الملك عبدالله هو إهداؤها إلى مصر... وكانت لفتة كريمة من السعودية في ظروف صعبة تمر بها مصر...

ومع نهاية شهر فبراير 2011، وكنت قد انتهيت من أعمال الاجتماع الوزاري العربي... يدق جرس تليفون المنزل حوالي العاشرة مساءً ويبلغني سكرتير الرئيس السابق... أنه - أي الرئيس - يرغب في التحدث معي... وهي المكالمة الوحيدة التي أتلقاها منه منذ تخليه عن مسئولياته... ويسأل عن الموقف في ليبيا... وماذا يحدث هناك... ويدور حديث لعدة دقائق ويقول الرئيس السابق إن القذافي سيقاوم وسوف يتعب الجميع لأنه عنيد وخبيث... وقاسي القلب أيضًا... وينتهي الحديث وتأخذني الأفكار والذكريات بعيدًا...



ختام
تحديات الماضي والمستقبل

لقد عملت وزيرًا للخارجية لفترة تقرب من سبعة أعوام، كما تحملت أعباء مهماتي، كمسئول كبير مع كل وزراء الخارجية الذين عملوا مع الرئيس منذ أكتوبر 81... كمال حسن علي/ عصمت عبدالمجيد/ عمرو موسى/ أحمد ماهر السيد... وأعتقد أنهم جميعًا شعروا بالحذر الدائم الذي يتحرك في إطاره الرئيس... في تناوله لمسائل السياسة الخارجية المصرية ومراعاة عدم المخاطرة والسعي للتدقيق والتعمق في كل جوانب الموضوعات حتى ولو أدى ذلك إلى تأخر صدور القرار أو التعامل مع مسألة ما... ولقد تابعت من جانبي هذا النهج والأداء... في الحذر الذي تعاملنا به مع الغزو الإسرائيلي للبنان في يونيو من عام 82... ولعل انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء قبل أسابيع قليلة حينذاك فرض على مصر هذا النهج في معالجتها للأزمة... وكانت كبيرة... ثم تبزغ أزمة السودان وتنشب الحرب الأهلية الثانية بين الشمال والجنوب... ونتحرك أيضًا فيها بحذر... وتقع حادثتا «أكيلي لاورو»... سفينة السياح المختطفة بالبحر الأبيض المتوسط... واختطاف طائرة



مصر للطيران إلى مالطا... ويكشف الأسلوب المصري في إدارة الأزمة... وتحت الإشراف المباشر للرئيس المصري... أن الأداء لم يتحسن كثيرًا عما كان عليه الموقف إبان أزمة اغتيال يوسف السباعي ومقتل رجال الصاعقة المصريين في قبرص في فبراير 1978...

وتقع أزمة غزو الكويت... وتتخلى مصر عن حذرها التقليدي... وتظهر باعتبارها قوة التأثير الرئيسية في المنطقة... وتحقق مكاسب كبيرة عندما تخلت عن حذرها... ومع انتهاء الأزمة في عام 91 تبدأ القاهرة دورًا نشطًا للتأثير في سياسات الإقليم... ليس من خلال المواجهة والتهديد بالحرب وقيادة النضال العربي من أجل تحقيق تسوية فلسطينية تقوم على فرض الرؤية العربية على إسرائيل... ولكن بالسعي في اتجاه التوصل إلى تسوية سياسية تقوم على التفاوض كمنهج استراتيجي للعمل العربي المشترك... وأرصد عن بعد من نيويورك تخلي القاهرة عن بعض أدوارها القيادية... قيام الأمير عبدالله، ولي العهد السعودي بطرح مبادرة السلام التي تبناها العرب في قمة بيروت 2002... ثم فشل مصر في تمرير مشروع مصري لتحسين أداء الجامعة العربية وإصلاح الوضع العربي في القمة العربية في تونس 2004... وأعتقد اليوم وبكل الأمانة والمسئولية... أن القاهرة بدأ يشغلها عندئذ مسألة الخلافة خاصة وقد تجاوز الرئيس المصري الخامسة والسبعين من العمر... وبالتالي أخذت اهتماماته تدور في اتجاهات أخرى... وكنت أرصد حينها في عام 2004 وما بعد ذلك وصولًا إلى عام 2011... أن الرئيس كلما تقدم به العمر ضعفت قدرته على الحركة... ولكن أيضًا استعداده للخوض في نقاشات سياسية... اقتصادية... ثقافية... أو فلسفية... وكان يدير الأمور ويتخذ القرار انطلاقًا من تجربة ممتدة ومعرفة وثيقة بالوضع المصري الداخلي والعربي... وكنت أعي أنه ليس مثل دينج تشاوبنج... الزعيم الصيني الذي أخذ الصين بعد عام 1979 إلى آفاق عظيمة أخرى وأطلق ثورة جديدة تعادل ما قام به ماوتسي تونج... لم يكن الرئيس أيضًا على شاكلة لي كوان يو... زعيم سنغافورة الذي فرض التغيير على شعب آسيوي من خلال قبضة حديدية حقق بها برامجه في الإصلاح... أو مهاتير محمد زعيم ماليزيا الذي حكم كل خطواته... برنامج إصلاحي عميق... ونفذه

بحزم الدكتاتور... ومشاركة المجتمع ورضاه... وفشلت مصر فيما نجحت فيه كوريا وماليزيا وكان هناك من يقول إن شعب مصر ليس مثل شعوب شرق القارة الآسيوية... وأن هذه الشعوب بمنظومتها القيمية والدينية تقدس العمل والانضباط وإنكار الذات والاستعداد للتقليد والانفتاح على الغير ونقل تجارب الآخرين والتعلم منهم... وكنت أعقب بقولي إن هذه نظرة عنصرية متعالية وإن هذه الشعوب التي أصبحت توصف بأنها النمور البازغة التي نقلت ميزان القوة الاقتصادية والعسكرية إلى الشرق في بدايات القرن الواحد والعشرين... كانت هي نفسها التي وصفها الغرب في النصف الأول من القرن العشرين... بأنها الشعوب النائمة طوال قرنين من الزمن...

من هنا كانت الخلاصة... دراسة تجارب الآخرين ونهج طريق التقدم والحداثة مع مراعاة الخصوصيات... لم يقدر الرئيس أن الحكم لعقود طويلة ينتهي إما بالموت وإما بالفشل وإما بالسقوط بالثورة... ولم يتنبه إلى أن التوريث لا يتحقق في عالم مفتوح وثورة المعلومات الحاكمة لكل التطورات في هذا العصر...

لم يدرس مصير تيتو/ فرانكو/ سالازار/ ماركوس/ سوهارتو وغيرهم كثيرون... ولم يدعمه حزب ذو رؤية أو فلسفة للتنمية والتطور... وبذا لم يتحقق الحد الأدنى من متطلبات المجتمع... ألا وهو محو الأمية التي مازالت تقرب من 40٪ من المجتمع المصري في عام 2012... وسيادة العدل... والقانون على الجميع...

وكثيرًا ما تحدثت مع من أثق بهم وأخلاقياتهم... وكان لي العديد من المناقشات مع السفير الصديق سليمان عواد في عام 98... حول أوضاع مصر... فشل التنمية الشاملة بها... في حين نجحت شعوب أخرى في تحقيق التطور والتنمية... وكنت أقول إننا فشلنا في تلقين شعبنا بمنظومة قيمية جديدة تماثل ما تحقق لدى الغير... وكان تقديرنا طوال هذه السنوات الأخيرة... سليمان عواد وأنا... أن غياب الرؤية الفلسفية لتوجهات الحكم كان وراء الفشل... كان التركيز طوال الوقت على إقامة البنية التحتية... ولعقود ممتدة ركز الرئيس على دراسة إحصائيات التوسعات في طاقة الكهرباء/ إنتاج الأسمنت/ بناء



المناطق الصناعية/ إقامة محاور الطرق بالقطر... وهكذا... ولم يكن هناك التركيز المطلوب على بناء شخصية الإنسان... التعليم... مكافحة الفساد... سيادة القانون... إتاحة المشاركة المجتمعية في الحكم... ومثلما سبق القول... لم ننجح في القضاء على الأمية... كما لم نتمكن من تنفيذ مشروعات صارمة لمواجهة النمو السكاني... وكنت من جانبي وعلى مدى عقود... ربما منذ قراءاتي المتكررة لموسوعة «أرنولد توينبي» في دراسة التاريخ... أتساءل... ولماذا نجحت اليابان... وفشلت مصر خاصة أننا بدأنا قبلهم؟! هل بسبب القرب من الغرب الأوروبي والصدام المستمر على مدى عمر الإسلام... على خلاف اليابان التي كانت على استعداد لارتداء ونقل كل ما هو غربي ما دام لا يقضي ذلك على الشخصية اليابانية... وكان لديَّ الكثير من الأسئلة والتفسيرات لما حدث... ولماذا... وهو ما يخرج عن نطاق هذا الختام القصير لهذا الفصل... لكن الإجابة الصادقة... والتوصل إلى تحليل جاد موضوعي عن هذا السؤال المحوري... ستمثل في تقديري مدى النجاح أو الفشل في الخروج بمصر إلى آفاق أخرى تربطها بالعالم المتقدم والمتطور... ولا تفرض عليها الجمود أو التأزم...

وأعود إلى تناول مفهوم السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، وبالذات في سنواته الأخيرة... وأقول إن بزوغ المفاهيم الجديدة الخاصة بالحكم الرشيد والشفافية والديمقراطية وحقوق الإنسان وربط مصر وتطورها الاقتصادي بالعالم الغربي وشبكته الهائلة من المعلومات المتوافرة بلا ثمن... واتجاه الجميع في إفريقيا وآسيا إلى الكسب في سباق التنمية والنمو أدت إلى كشف الكثير من القيود التي فرضت ثقلها على الدبلوماسية المصرية... كان الناتج القومي السعودي يبلغ ضعفي المصري وبنصف عدد السكان... كان الناتج التركي الداخلي أربعة أضعاف المصري وبعدد متكافئ من السكان، وتسير كل المقارنات المشابهة إلى نفس الخلاصات... ضعف السياسات... غياب الحزم... قلة الموارد... فقدان الرؤية الفلسفية الحاكمة للحركة، ومن ثَمَّ شعور المجتمع بأن السياسة الخارجية لا تحقق له مبتغاه في الظهور بالقدر والتأثير المطلوب... وحقيقة الأمر أنها كانت

انعكاسًا صادقًا وأمينًا للوضع الداخلي المصري... ورغم ذلك فقد حافظت على فاعلية أدائها... من خلال موارد محدودة، ورغم كل القيود... ووفرت لمصر دورًا كبيرًا على المستويين الإقليمي والدولي... لا يستطيع إنكاره إلا جاحد... ودون الدخول في مغامرات تهدر إمكاناتها أو تضيع مواردها إلى ما هو لغير خير شعبها...

كانت هناك، خلال هذه السنوات مقارنات بين مصر وغيرها... وذهب الكثيرون للتحدث حول إيران وتأثيرها في سياسات الإقليم... ولم يروا سوى تصريحات التحدي والتصدي للغرب... واختفت عن رؤيتهم... العزلة الدولية الإيرانية والصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الجمهورية الإسلامية...

كانت بعض النخب المصرية تنظر إلى تركيا بالكثير من الإعجاب... هم يتنازعون مع إسرائيل... ويتحركون لبناء ائتلافات مع سوريا والأردن وليبيا وغيرها، وطلب الكثيرون تقليد حركية وحيوية السياسة الخارجية التركية، لكن هذه الأصوات لم ترصد أيضًا القوة الاقتصادية التركية الصاعدة التي كانت المفجر للصحوة التركية في البحث عن الأسواق... والانتشار بهدف الترويج للمنتجات في كل أشكالها... ولم يلتفت هؤلاء للقيود الحقيقية التي تربط تركيا بمسارات محددة سلفًا... الأطلسي وسياساته الاستراتيجية... والغرب في توجهاته الأساسية...

ورغب بعض المصريين في تحقيق الكبرياء المصرية من خلال العودة في دورة كاملة لسياسات المواجهة والتصدي لسياسات إسرائيل في الإقليم... وكنت من أصحاب الرأي القائل بالدفاع عن المصالح المصرية الحيوية في مواجهة أي طرف، لكن الفيصل هنا هو المصالح المصرية الحيوية الخالصة وليس مصالح أطراف إقليمية أخرى... من هنا الحاجة للتمسك بالإطار العام للسلام مع إسرائيل... مادامت لم تتعرض للأمن القومي المصري بأي تهديد بأي شكل من الأشكال... مباشر أو غير مباشر...

وأدت التوترات الداخلية المصرية... طوال سنواتي السبع وزيرًا للخارجية... إلى محاولات بالداخل المصري لتسفيه كل مواقف مصر وسياستها... من هنا كانت هناك

اتهامات بمسئولية مصر عن تقسيم السودان... أو تفتت الصومال... أو حتى احتلال العراق... ولم تتنبه هذه الأصوات إلى أن مصر ليست هي الدولة العظمى التي تستطيع أن تتحمل كل المسئوليات الإسلامية والعربية والإفريقية في الإقليم... بمواردها التي تقصر عن الاستجابة لمتطلبات شعبها...

لقد تحدث كثيرون منذ الثورة وحتى اليوم، بعد عام كامل منذ 25 يناير 2011، وقالوا الكثير حول سياسة خارجية جديدة لمصر... وأقول في هذا السياق إن التاريخ والجغرافيا وثقافة مصر ودورها يفرض عليها دائماً... مواقف وسياسات مستقرة لعشرات... إن لم يكن مئات السنين... مصر العربية/ الإسلامية/ المسيحية/ الإفريقية/ الآسيوية/ البحرمتوسطية.../ مصر التي تمتص الحضارات وتتفاعل مع العالم الغربي بكل مكوناته ولكن لا تتوقف عن الانفتاح على الغير... سواء الصين/ الهند/ أو روسيا والبرازيل... مصر التي تتنافس على المكانة والدور في هذا الإقليم الواسع الممتد من إيران في الشرق إلى المغرب في الغرب، ومن شواطئ البحر المتوسط في الشمال إلى شواطئ بحيرة فيكتوريا والبحيرات العظمى في أواسط القارة الإفريقية في الجنوب... واختتم بقولي... إن مصر ومكانتها الدولية والإقليمية وفاعلية سياستها الخارجية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال نجاح هذا البلد العظيم في تأمين منظومة كاملة من النجاحات بالداخل المصري... فإذا ما تحقق ذلك كان لمصر فاعليتها وقدرتها على التأثير في جوارها وإقليمها... أما إذا ما بقيت مصر في سكونها... أو أوضاعها الحالية... أو قررت العودة بسياسات من الماضي السحيق... باعتباره الخلاص والنافذة إلى الطهارة والانسجام الإنساني مع آمال شعوب الإقليم... فلن يكون أمامها سوى سياسات تقود إلى الشعبوية والديماجوجية والكذب والمظهرية... وربما الصدام مع خصوم لها في المنطقة أو على مستوى العالم تحقيقًا للمكانة وإظهار السطوة... ولن يتحقق لها أيهما إلا من خلال التغيير والجدية والعمل والالتزام بمنظومة متكاملة من القوانين العادلة التي تسود وتطبق على جميع المصريين بمساواة وموضوعية ودون تفرقة بين مصري وآخر...

أما القول بإحداث تغيرات جوهرية في مواقف مصر وتوجهاتها... فإن هذا لن يؤدي

إلا إلى المزيد من إهدار الإمكانات والموارد... ولن يحقق الأهداف المطلوبة؛ خاصة أن العناصر الحاكمة للمعادلة الدولية الحالية لن تتغير بين ليلة وضحاها... بل ستأخذ... إذا ما تغيرت عقودًا ممتدة...

وأضيف أن المغامرة أو اتخاذ مواقف غير مدروسة أو ارتجالية تكون دائمًا لها ثمنها الباهظ... ولنا في سياساتنا في الستينيات من القرن الماضي الكثير من الدروس التي يجب ألا نكررها قط... لا عداوات دائمة... ولا صداقات دائمة... ولكن بالتأكيد مصالح دائمة ومستمرة لشعب مصر وخيره في المستقبل... مصالح تنفذها سياسة خارجية ناضجة... واعية بالأهداف المطلوب تحقيقها وفي حدود الإمكانات المصرية المتاحة لكل مرحلة من مراحل مستقبل مصر.

وأملي أخيرًا أن يحقق هذا الكتاب الهدف المرجو منه... في إطلاع المهتمين بالشأن المصري، على تنفيذ السياسة الخارجية المصرية خلال فترة بالغة الصعوبة مرت بها مصر خلال الأعوام الأخيرة من حكم الرئيس مبارك... والاستفادة أيضًا من كل الدروس والمواقف التي حكمت الرؤية المصرية طوال هذه السنوات... لعلها تساهم في الحفاظ على المصالح الحيوية والأمن القومي لهذا البلد الذي نعشقه جميعًا نحن المصريين.



ملحق

بيانات زيارات وزير الخارجية وكبار مساعديه خلال الفترة من يوليو 2004 حتى يناير 2011



حصر المهمات التي قام بها وزير الخارجية للسودان

1 - 31 يوليو 2004 زيارة الخرطوم والفاشر عاصمة ولاية دارفور الشمالية(وزير الخارجية+ الوزير عمر سليمان).

2 - 18 نوفمبر 2004 توقف بالخرطوم في طريق العودة للقاهرة بعد المشاركة في الجلسة الخاصة بمجلس الأمن في كينيا.

3 - 9 يوليو 2005 زيارة الخرطوم مع السيد رئيس مجلس الوزراء/ الوزير مفيد شهاب/ وزير الزراعة/ الوزير عمر سليمان/ الفريق حمدي وهيبة.

4 - 19 - 24 يناير 2006 زيارة الخرطوم للمشاركة في اجتماعات الدورة السادسة لقمة الاتحاد الإفريقي والاجتماعات التحضيرية.

5 - 24 - 29 مارس 2006 زيارة الخرطوم لحضور اجتماعات مؤتمر القمة العربي العادي الـ 18 والاجتماعات التحضيرية التي تسبقه.

6 - 23 إبريل 2007 زيارة الخرطوم.

7 - 17 أكتوبر 2007 زيارة الخرطوم.

8 - 16 أكتوبر 2008 زيارة الخرطوم.

9 - 14 فبراير 2009 زيارة الخرطوم + طرابلس.

10 - 14 مارس 2009 زيارة الخرطوم (وزير الخارجية + الوزير عمر سليمان).

11 - 21 نوفمبر 2009 زيارة إلى السودان.

12 - 09 مايو 2010 زيارة إلى السودان.

13 - النصف الثاني من 2010 زيارة الخرطوم/ جوبا مع الرئيس مبارك.

حصر المهمات التي قام بها وزير الخارجية للدول الإفريقية
الفترة من يوليو 2004 حتى نهاية 2010

- إثيوبيا/ تنزانيا/ أوغندا 5 - 7 ديسمبر 2004 اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، وتسبقه جولة إفريقية لكل من تنزانيا + أوغندا من 1 - 5 ديسمبر 2004 لإجراء مباحثات وتسليم رسالة من الرئيس.
- نيروبي 8 - 10 يناير 2005 مراسم توقيع اتفاق السلام النهائي مع السودان.
- أبوجا «نيجيريا» 26 يناير - 3 فبراير 2005 القمة الدورية الرابعة للاتحاد الإفريقي والاجتماعات التحضيرية، أعقبتها زيارة غانا 1 - 2 فبراير 2005.
- أديس أبابا من 6 - 9 مارس 2005 الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي.
- أديس أبابا من 30 أكتوبر - 2 نوفمبر 2005 اجتماعات القمة الإفريقية الاستثنائية.
- باماكو «مالي» 30 نوفمبر - 5 ديسمبر 2005 المشاركة في الدورة 23 قمة إفريقيا/ فرنسا والاجتماع الوزاري التحضيري على مستوى وزراء الخارجية.
- دول حوض النيل (كينيا/ تنزانيا/ رواندا/ بوروندي) 6 - 12 فبراير 2006 (وزير الخارجية+ الوزير محمود أبوزيد وزير الموارد المائية).
- بانجول «جامبيا» 27 يونيو - 3 يوليو 2006 قمة الاتحاد الإفريقي.
- إريتريا 14 - 15 أكتوبر 2006 مراسم توقيع اتفاق السلام الشامل بين حكومة الوحدة الوطنية السودانية وجبهة شرق السودان (وزير الخارجية ممثلًا عن السيد الرئيس).
- أديس أبابا 15 - 17 نوفمبر 2006 المشاركة في الاجتماع الوزاري الذي دعت إليه الأمم المتحدة حول دارفور.



- أديس أبابا 26 – 31 يناير 2007 المشاركة في الدورة العادية لقمة الاتحاد الإفريقي والاجتماعات التحضيرية.
- نيروبي 20 – 23 مايو 2007 اجتماعات الدورة الـ 12 لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء بتجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي.
- أديس أبابا 30 يناير – 3 فبراير 2008 اجتماعات الدورة العادية الـ 10 لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية.
- السنغال 12 – 15 مارس 2008 المشاركة في المؤتمر الإسلامي.
- أديس أبابا 3 – 5 أغسطس 2008 اجتماعات القمة الإفريقية الاستثنائية.
- زيارة إلى إريتريا – أكتوبر 2009.
- قمة سرت الإفريقية 28 يونية – 2 يوليو 2009.
- قمة طرابلس للنزاعات 30 أغسطس 2009.
- أديس أبابا 28 يناير – 2 فبراير 2010 القمة الإفريقية.
- زيارة إلى جنوب إفريقيا 18 – 29 مارس 2010.
- زيارة إلى إثيوبيا وجيبوتي 30 و31 مارس 2010.
- زيارة إلى تشاد وغينيا الاستوائية والكاميرون 18 – 22 إبريل 2010.
- زيارة أوغندا في 30 يونية 2010.
- زيارة أديس أبابا في أكتوبر 2010.

بيان بمهام السفير / حمدي سند لوزا قريطم

خلال فترة عمل سيادته مساعدًا للشئون الإفريقية وشئون الاتحاد الإفريقي خلال الفترة من سبتمبر 2004 حتى 2005/9/30

جهة المهمة	الغرض من المهمة	فترة المهمة من	فترة المهمة إلى	عدد أيام المهمة
واجادوجو/ داكار/ أبيدجان/ نيامي/ كوتونو	المشاركة في اجتماع القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي وكذلك القيام بجولة في بعض الدول الإفريقية.	2004/9/3	2004/9/18	16
طرابلس	المشاركة في اجتماع القمة المصغرة لبحث تطورات الوضع في دارفور.	2004/10/15	2004/10/18	4
دار السلام	المشاركة في المؤتمر الدولي حول السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات العظمى.	2004/11/16	2004/11/20	5
واجادوجو	المشاركة في اجتماعات القمة العاشرة للفرانكفونية.	2004/11/24	2004/11/28	5
ليبرفيل	المشاركة في الاجتماع الإفريقي الرئاسي لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي.	2005/1/9	2005/1/12	4
جامبيا	تسليم رسالة من السيد الوزير إلى السيد وزير الخارجية في جامبيا.	2005/1/24	2005/1/26	3
أبوجا		2005/1/26	2005/2/1	7
طرابلس	المشاركة في القمة الإفريقية المصغرة حول دارفور.	2005/5/15	2005/5/18	4
أديس أبابا	المشاركة في مؤتمر المانحين لبعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور.	2005/5/25	2005/5/28	4
واجادوجو	المشاركة في مؤتمر قادة ورؤساء دول الساحل والصحراء.	2005/5/28	2005/6/2	6
الإجمالي				58



بيان بمهام السفير / د. محمد عبدالحميد حجازي

خلال فترة عمل سيادته مساعدًا للشئون الإفريقية وشئون الاتحاد الإفريقي خلال الفترة من سبتمبر 2005 حتى 2006/9/6

جهة المهمة	الغرض من المهمة	فترة المهمة من	فترة المهمة إلى	عدد أيام المهمة
جزر القمر/ تاناريف/ بورت لويس/ جزيرة سيشل	جولة في بعض الدول الإفريقية.	2005/9/30	2005/10/11	12
بروكسل	لإجراء مشاورات مع المسئولين البلجيكيين حول القضايا الإفريقية	2005/11/15	2005/11/19	5
عنتيبي بأوغندا	المشاركة في جولة المفاوضات السابعة المتعلقة بالإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة حوض النيل.	2005/12/2	2005/12/11	9
باريس/ واشنطن/ أوتاوا	لبحث المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام في إفريقيا وإقامة لواء إقليم الشمال الإفريقي في إطار القوة الإفريقية الجاهزة ومساعي مصر لتطوير مركز القاهرة للتدريب.	2006/1/9	2006/1/17	9
أوتاوا/ واشنطن	لإجراء مشاورات مع المسئولين في كندا والولايات المتحدة حول القضايا الإفريقية.	2006/2/19	2006/2/26	8
أديس أبابا	المشاركة في الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن الإفريقي لمتابعة موضوع نقل مهمة حفظ السلام في دارفور إلى الأمم المتحدة.	2006/3/8	2006/3/11	4
واجادوجو	المشاركة في اجتماع الوزراء الأفارقة المعنيين بالتكامل الاقتصادي حول موضوع ترشيد التجمعات الاقتصادية الإقليمية.	2006/3/29	2006/4/1	4
ناميبيا	لحضور المؤتمر الاستشاري لتجمع السادك.	2006/4/24	2006/4/28	5
بوروندي	المشاركة في اجتماع وزراء المياه لدول حوض النيل.	2006/4/30	2006/5/7	8
الإجمالي				64

بيان بمهام السفير / معصوم مصطفى كمال مرزوق

خلال فترة عمل سيادته مساعدًا للشئون الإفريقية وشئون الاتحاد الإفريقي خلال الفترة من 2006/9/7 حتى 2007/8/31

جهة المهمة	الغرض من المهمة	فترة المهمة من	فترة المهمة إلى	عدد أيام المهمة
إريتريا	المشاركة في وفد مجموعة العمل الوزارية المعنية بالحوار بين تجمع الكوميسا والدول الأعضاء غير المنضمين لمنظمة التجارة الحرة للتجمع.	2006/10/7	2006/10/12	6
أديس أبابا	المشاركة في اجتماع السلم والأمن الإفريقي الخاص بمناقشة الوضع في كوت ديفوار.	2006/10/16	2006/10/18	3
لواندا/ ماسيرو/ جوهانسبرج/ ليلنجواي أبوجا	جولة في بعض الدول الإفريقية.	2006/11/14	2006/12/1	18
نيروبي	المشاركة في اجتماعات القمة الثانية لمؤتمر البحيرات العظمى.	2006/12/9	2006/12/16	8
باماكو	المشاركة في الاجتماع الخاص بمراجعة نتائج قمة فرنسا/ إفريقيا	2007/1/15	2007/1/17	3
طرابلس	المشاركة في الاجتماع الوزاري الخاص بدارفور	2007/4/27	2007/4/30	4
«دربن» جنوب إفريقيا	المشاركة في الاجتماع الاستثنائي العاشر للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي والذي يبحث خلاله حالة الاتحاد الإفريقي.	2007/5/6	2007/5/11	6
نيروبي	المشاركة في اجتماعي وزراء الخارجية وقمة الكوميسا.	2007/5/20	2007/5/24	5
طرابلس	المشاركة في اجتماعات قمة دول تجمع الساحل والصحراء.	2007/5/29	2007/6/4	7
لندن	المشاركة في اجتماع مجموعة الاتصال الدولية التي تناولت موضوع الصومال.	2007/6/5	2007/6/7	3
ليسوتو/ مدغشقر/ موريشيوس/ ناميبيا	جولة في بعض الدول الإفريقية.	2007/6/11	2007/6/24	14
الإجمالي				83



بيان بمهام السفير / شامل السيد ناصر

خلال فترة عمل سيادته مساعدًا للشئون الإفريقية وشئون الاتحاد الإفريقي خلال الفترة من 2007/9/1 حتى 2008/7/9

جهة المهمة	الغرض من المهمة	فترة المهمة من	إلى	عدد أيام المهمة
كوتونو	تعزيز العلاقات	2007/10/6	2007/10/11	6
روما	المشاركة في جولة المشاورات الثنائية بين مصر وإيطاليا حول القضايا الإفريقية.	2007/10/11	2007/10/13	3
أكرا/ أبيدجان/ لومي	جولة في إطار دعم العلاقات الثنائية وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.	2007/10/25	2007/11/5	12
جوهانسبرج	المشاركة في الاجتماع الوزاري التحضيري لقمة الأفارقة بالشتات.	2007/11/16	2007/11/19	4
واشنطن	لإجراء مشاورات مع المسئولين الأمريكيين حول القضايا الإفريقية.	2007/12/9	2007/12/15	7
أديس أبابا	المشاركة في اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بدراسة مقترحات إقامة حكومة للاتحاد الإفريقي.	2008/1/7	2008/1/11	5
جيبوتي/ دار السلام	لإجراء مشاورات ثنائية.	2008/3/16	2008/3/23	8
نيودلهي	المشاركة في الاجتماع الوزاري وكذلك اجتماع القمة لمنتدى «إفريقيا-الهند»	2008/4/6	2008/4/10	5
«أروشا» تنزانيا	المشاركة في اجتماعات اللجنة الرئاسية المعنية بحكومة الاتحاد الإفريقي.	2008/5/21	2008/5/24	4
الإجمالي				54

بيان بمهام السفيرة/ منى عمر محمد علي عطية
منذ تسلمها العمل مساعدًا للشئون الإفريقية وشئون الاتحاد الإفريقي
خلال الفترة من 4 / 4 / 2008 إلى 2009/9/1

جهة المهمة	الغرض من المهمة	فترة المهمة من	إلى	عدد أيام المهمة
بورت لويس/ أديس أبابا	جولة إلى بعض الدول الإفريقية.	2008/4/4	2008/4/12	9
بروكسل	المشاركة في المؤتمر الذي تنظمه وكالة الاستثمار التابعة للكوميسا بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة الأوروبية.	2008/11/17	2008/11/20	4
إفريقيا الوسطى/ مالي / النيجر / تشاد	إجراء مشاورات ببعض الدول (إفريقيا الوسطى/ مالي/ النيجر/ تشاد) حول العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.	2009/1/14	2009/1/24	11
الرباط	المشاركة في الاجتماع الوزاري السنوي لتجمع الساحل والصحراء.	2009/2/6	2009/2/11	6
مابوتو/ بريتوريا	موزمبيق/ وسوازيلاند: إجراء مشاورات مع المسئولين في البلدين. بريتوريا: المشاركة في المنتدى الخليجي الإفريقي.	2009/2/18 2009/2/23	2009/2/23 2009/3/3	14
منروفيا	المشاركة في مؤتمر «تمكين المرأة».	2009/3/5	2009/3/9	5
أسمرا	إجراء مشاورات ثنائية بين مصر وإريتريا.	2009/3/28	2009/4/2	7
طرابلس	المشاركة في الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي.	2009/4/14	2009/4/17	4
ويندهوك	رئاسة وفد جمهورية مصر العربية في اجتماعات الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع ناميبيا.	2009/4/20	2009/4/24	5



طرابلس	المشاركة في اجتماعات المجلس التنفيذي واجتماعات القمة لتجمع الساحل والصحراء.	2009/5/25	2009/5/31	8
هراري	المشاركة في اجتماعات وزراء الخارجية واجتماع القمة لتجمع الكوميسا.	2009/6/4	2009/6/9	6
لوساكا	المشاركة في اجتماعات القمة الثالثة لدول البحيرات العظمى وكذا اجتماعات الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع زامبيا.	2009/6/15	2009/6/25	11
مدينة سرت (الليبية)	المشاركة في اجتماعات الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية.	2009/6/27	2009/7/4	8
نواكشوط	المشاركة في حفل تنصيب الرئيس الموريتاني الجديد.	2009/8/4	2009/8/6	3
طرابلس	المشاركة في اجتماعات القمة الإفريقية الاستثنائية لبحث وتسوية النزاعات الإفريقية.	2009/8/29	2009/9/1	4
الإجمالي				**105**

بيان بمهام السفيرة/ منى عمر محمد علي عطية

خلال الأعوام 2008 و2009 و2010

م	اسم المهمة	فترة المهمة من	فترة المهمة إلى	ملاحظات
1	موريشيوس (مشاورات ثنائية).	2008/11/4	2008/11/9	
2	إثيوبيا (مشاورات ثنائية).	2008/11/9	2008/11/12	
3	بروكسل (مؤتمر مستثمر الكوميسا الأول).	2008/11/17	2008/11/20	
4	نيروبي (مؤتمر البحيرات العظمى).	2008/12/18	2008/12/21	
5	داكار (مشاورات ثنائية).	2008/12/21	2008/12/22	
6	برايا (مشاورات ثنائية).	2008/12/22	2008/12/24	
7	بنجول (مشاورات ثنائية).	2008/12/24	2008/12/26	
8	بانجي (مشاورات ثنائية).	2009/1/14	2009/1/15	
9	مالي/ ليبيريا (مشاورات ثنائية).	2009/1/15	2009/1/19	
10	نيامي (مشاورات ثنائية).	2009/1/19	2009/1/21	
11	ندجامينا (مشاورات ثنائية).	2009/1/21	2009/1/24	
12	أديس أبابا (المشاركة في اجتماعات الدورة الحادية عشرة لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية).	2009/1/29	2009/2/3	
13	الرباط (تجمع الساحل والصحراء).	2009/2/6	2009/2/11	
14	مابوتو (مشاورات ثنائية).	2009/2/18	2009/2/20	
15	سوازيلاند.	2009/2/22	2009/2/26	
16	كيب تاون.	2009/2/26	2009/3/2	
17	بتسوانا.	2009/3/2	2009/3/3	تم الإلغاء
18	منروفيا.	2009/3/5	2009/3/9	



19	إريتريا.	2009/3/29	2009/4/1	
20	طرابلس.	2009/4/14	2009/4/17	
21	ناميبيا.	2009/4/20	2009/4/24	
22	زيمبابوي.	2009/6/4	2009/6/10	
23	زامبيا.	2009/6/15	2009/6/20	
24	ليبيا (سرت).	2009/6/27	2009/7/4	
25	نواكشوط.	2009/8/4	2009/8/6	
26	ليبيا (طرابلس).	2009/8/29	2009/9/1	
27	ليبيا (طرابلس).	2009/10/9	2009/10/12	
28	نيروبي.	2009/10/14	2009/10/18	
29	أديس أبابا.	2009/10/18	2009/10/22	
30	كمبالا.	2009/11/2	2009/11/6	
31	كينشاسا.	2009/11/20	2009/11/26	
32	بروكسل.	2009/12/9	2009/12/12	
33	جدة.	2009/12/16	2009/12/19	
34	طرابلس (تجمع الساحل والصحراء).	2010/1/24	2010/1/27	
35	أديس أبابا (قمة الاتحاد الإفريقي).	2010/1/26	2010/2/4	
36	مدريد (إفريقيا - أوروبا).	2010/2/14	2010/2/17	
37	فرنسا (مشاورات مع الفرنسيين).	2010/2/23	2010/2/28	
38	بريتوريا (اللجنة المشتركة).	2010/3/14	2010/3/21	
39	أديس أبابا (اللجنة المشتركة).	2010/3/25	2010/3/31	
40	جيبوتي (مهمة مع السيد الوزير).	2010/3/31	2010/4/1	
41	ندجامينا (اللجنة المشتركة).	2010/4/18	2010/4/20	
42	مالابو (اللجنة المشتركة).	2010/4/20	2010/4/21	
43	ياوندي (اللجنة المشتركة).	2010/4/21	2010/4/23	
44	بتسوانا (علاقات ثنائية).	2010/4/24	2010/4/27	
45	ليسوتو (علاقات ثنائية).	2010/4/27	2010/4/29	
46	بوركينا فاسو (اللجنة المشتركة).	2010/5/4	2010/5/7	

بيان بمهام السفير / إبراهيم علي حسن
معاون وزير الخارجية

جهة المهمة	الغرض من المهمة	فترة المهمة من	إلى	عدد أيام المهمة
لندن	المشاركة في منتدى الأعمال الإفريقي السنوي الذي ينظمه مجلس أعمال الكومنولث.	2008/7/2	2008/7/5	4
جوهانسبرج	المشاركة في اجتماعات الدورة (35) للجنة تسيير النيباد، وكذلك المشاركة في الاجتماع التحضيري لممثلي الدول الخمس المؤسسة للمبادرة.	2008/8/19	2008/8/24	6
كوتونو	المشاركة في اجتماعات القمة الاستثنائية لآلية مراجعة النظراء.	2008/10/23	2008/10/27	5
أديس أبابا	المشاركة في اجتماعي لجنة تسيير ومنتدى المشاركة مع إفريقيا.	2008/11/13	2008/11/19	7
أديس أبابا	المشاركة في اجتماع اللجنة الخاصة باختيار المدير التنفيذي لسكرتارية النيباد.	2009/1/13	2009/1/18	6
باريس	إجراء مشاورات مع الجانب الفرنسي بشأن الإعداد لقمة فرنسا/ إفريقيا.	2009/3/4	2009/3/27	4
الجزائر	المشاركة في الاجتماع التنسيقي للدول الخمس المؤسسة لمبادرة النيباد.	2009/3/16	2009/3/19	4
طرابلس	المشاركة في الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي حول التقرير الخاص بسلطة الاتحاد الإفريقي.	2009/4/14	2009/4/17	4
روما	المشاركة في اجتماعات الممثلين الشخصيين لقادة الدول الثماني وممثلي رؤساء الدول المؤسسة للنيباد.	2009/4/16	2009/4/20	5
بكين	المشاركة في المشاورات مع الجانب الصيني حول الإعداد لمنتدى الصين/ إفريقيا.	2009/5/3	2009/5/9	7



بريتوريا	المشاركة في اجتماعات الدور (37) للجنة تسيير النيباد.	2009/5/10	2009/5/14	5
روما	المشاركة في اجتماع الممثلين الشخصيين لمجموعة الدول الثماني.	2009/6/8	2009/6/11	4
سرت	اجتماعات الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية.	2009/6/27	2009/7/4	8
لندن روما	لندن: المشاركة في افتتاح منتدى الأعمال الإفريقي. روما: المشاركة في اجتماعات القمة لمجموعة الثماني المنعقدة.	2009/7/5	2009/7/11	7
أديس أبابا	المشاركة في اجتماع منتدى المشاركة في إفريقيا وكذلك اجتماع لجنة تسيير النيباد.	2009/9/2	2009/9/6	5
الإجمالي				81

بيان بمهام السفير / طارق عبدالمنعم محمد غنيم

خلال فترة عمل سيادته أمينًا عامًا للصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا خلال الفترة من 2006/5/7 حتى 2007/9/9

جهة المهمة	الغرض من المهمة	فترة المهمة من	فترة المهمة إلى	عدد أيام المهمة
ليبرفيل/ باماكو/ كوناكري/ نيامي/ فريتان	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2006/6/14	2006/7/2	19
موريشيوس/ جدة	لإجراء مباحثات حول دعم التعاون بين البلدين لزيارة مقر بنك التنمية الإسلامي.	2007/1/14	2007/1/18	5
الكاميرون/ غينيا الاستوائية	لبحث التفاصيل والتوقيع على الاتفاقيتين الخاصتين بإقامة مستوصفين مصريين في كلا البلدين.	2007/3/18	2007/3/28	11
الرباط	المشاركة في المؤتمر الوزاري الإفريقي الأول حول التنمية البشرية.	2007/4/5	2007/4/8	4
تنزانيا/ زامبيا/ مدغشقر/ كينيا	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2007/5/19	2007/5/30	12
الدوحة	المشاركة في مؤتمر المانحين لصندوق الإغاثة الخاص بالنيجر والتابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.	2007/6/11	2007/6/14	4
الإجمالي				55



بيان بمهام السفيرة/ نيفين سعد الدين عشماوي

خلال فترة عمل سيادتها أمينًا عامًا للصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا خلال الفترة من 2007/9/10 حتى 2008/12/31

جهة المهمة	الغرض من المهمة	فترة المهمة من	فترة المهمة إلى	عدد أيام المهمة
الخرطوم	المشاركة في المؤتمر العربي لدعم الأوضاع الإنسانية في دارفور.	2007/10/29	2007/11/1	4
إثيوبيا/ تنزانيا/ أوغندا	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2008/1/19	2008/1/30	12
ليلنجواي/ مابوتو/ برازافيل	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2008/3/18	2008/3/31	14
جوبا	المشاركة في الافتتاح الرسمي للعيادة الطبية المصرية في جوبا.	2008/5/21	2008/5/24	4
داكار/ بانجول/ أبيدجان/ أكرا	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2008/7/16	2008/7/30	15
بتسوانا/ ليسوتو/ ناميبيا	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2008/10/13	2008/10/24	12
نيروبي/ تناناريف/ بورت لويس	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2008/11/9	2008/11/20	12
جنوب إفريقيا	المشاركة في فعاليات الأمم المتحدة للتعاون جنوب/ جنوب. واستغلال المشاركة في بحث فرص إقامة علاقات تعاون ثلاثي بالقارة الإفريقية بين الصندوق والأطراف الدولية المناظرة له والممثلة بالمحفل.	2008/12/15	2008/12/20	6
الإجمالي				79

بيان بمهام السفيرة المرحومة/ عفاف علي المزاريقي

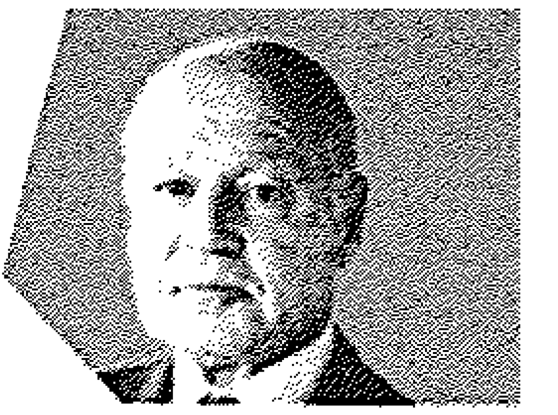
خلال فترة عمل سيادتها أمينًا عامًا للصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا خلال الفترة من 2004/9/1 إلى 2006/5/4

جهة المهمة	الغرض من المهمة	فترة المهمة من	إلى	عدد أيام المهمة
.../ زامبيا/ .../ زيمبابوي	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2004/11/25	2004/12/7	13
رواندا/ بوروندي/ إثيوبيا	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2005/2/6	2005/2/16	11
أديس أبابا/ كمبالا/ .../ كينشاسا/ ويندهوك	جولة في عدد من الدول الإفريقية.	2005/10/15	2005/10/29	15
الإجمالي				39

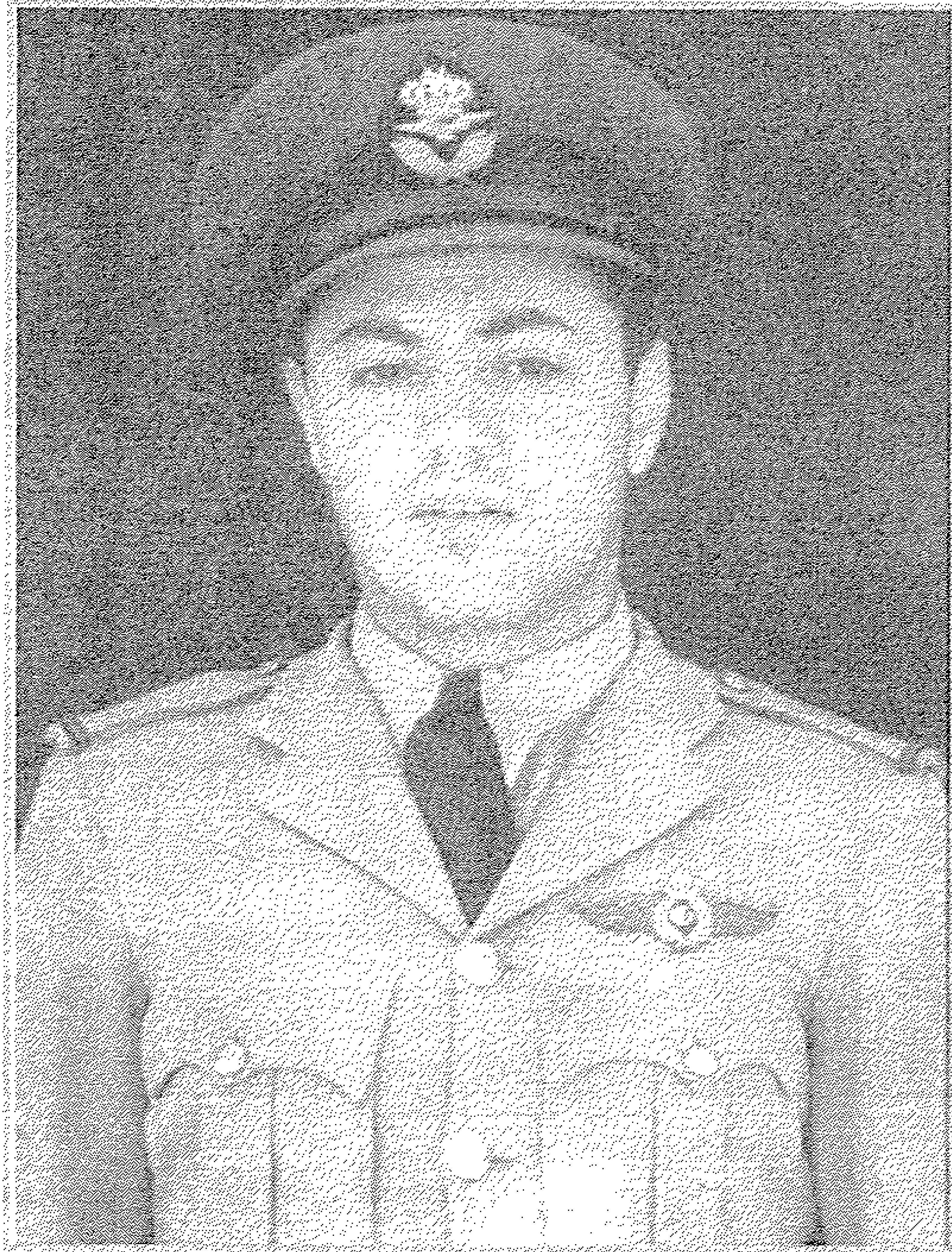
مهمات السفيرة/ فاطمة جلال

أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا

م	المدينة	الفترة
1	إسطنبول	مايو 2009
2	كمبالا	أغسطس 2009
3	ندجامينا	سبتمبر 2009
4	أسمرا	ديسمبر 2009
5	واشنطن/ بروكسل	ديسمبر 2009
6	الدوحة	مارس 2010
7	ندجامينا/ مالابو	إبريل 2010



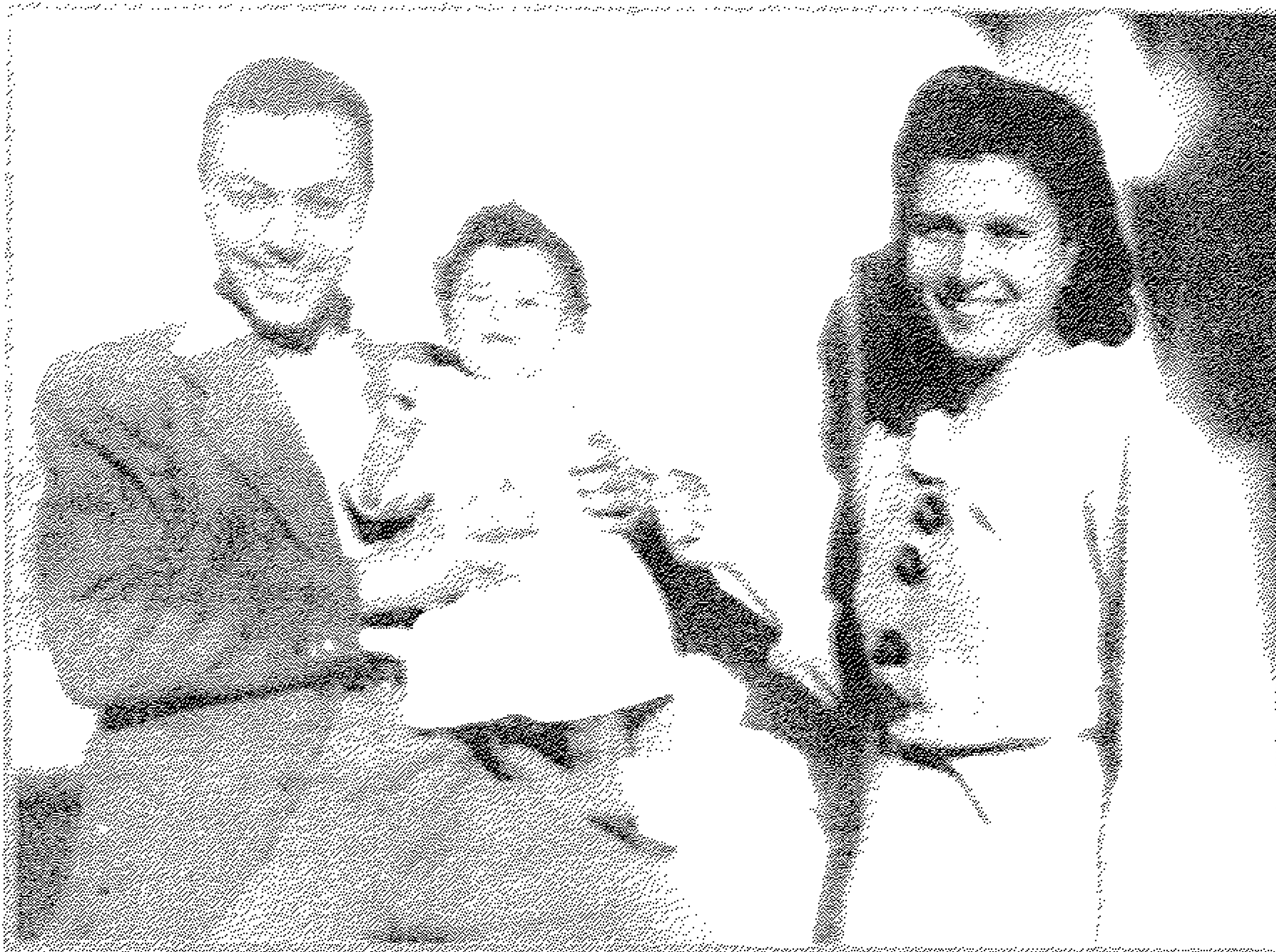
ملحق الصور



(1941) والدي الطيار علي أحمد أبو الغيط



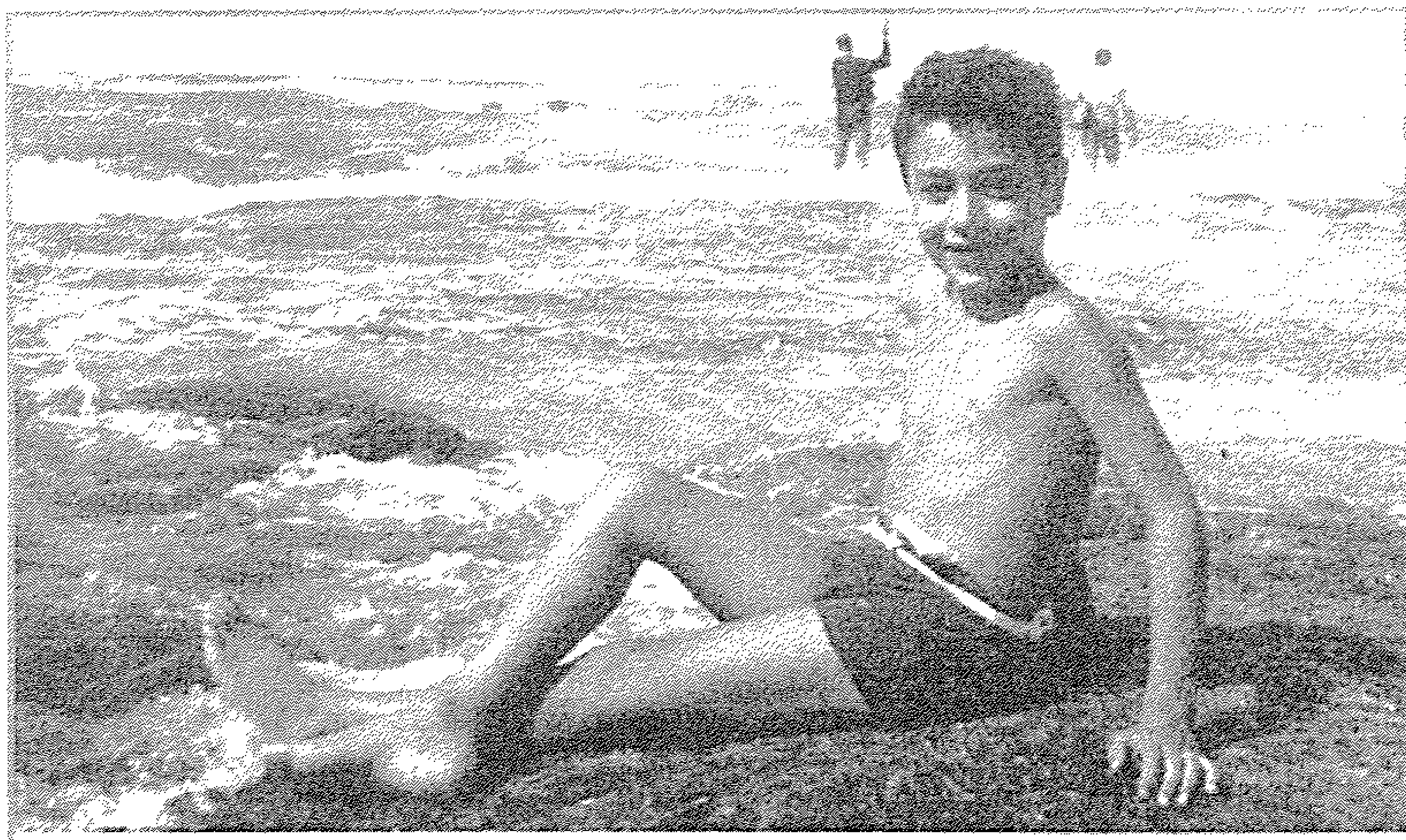
أمي عام (1941)



(1942) مع والدي علي أبو الغيط ووالدتي فاطمة المسيري

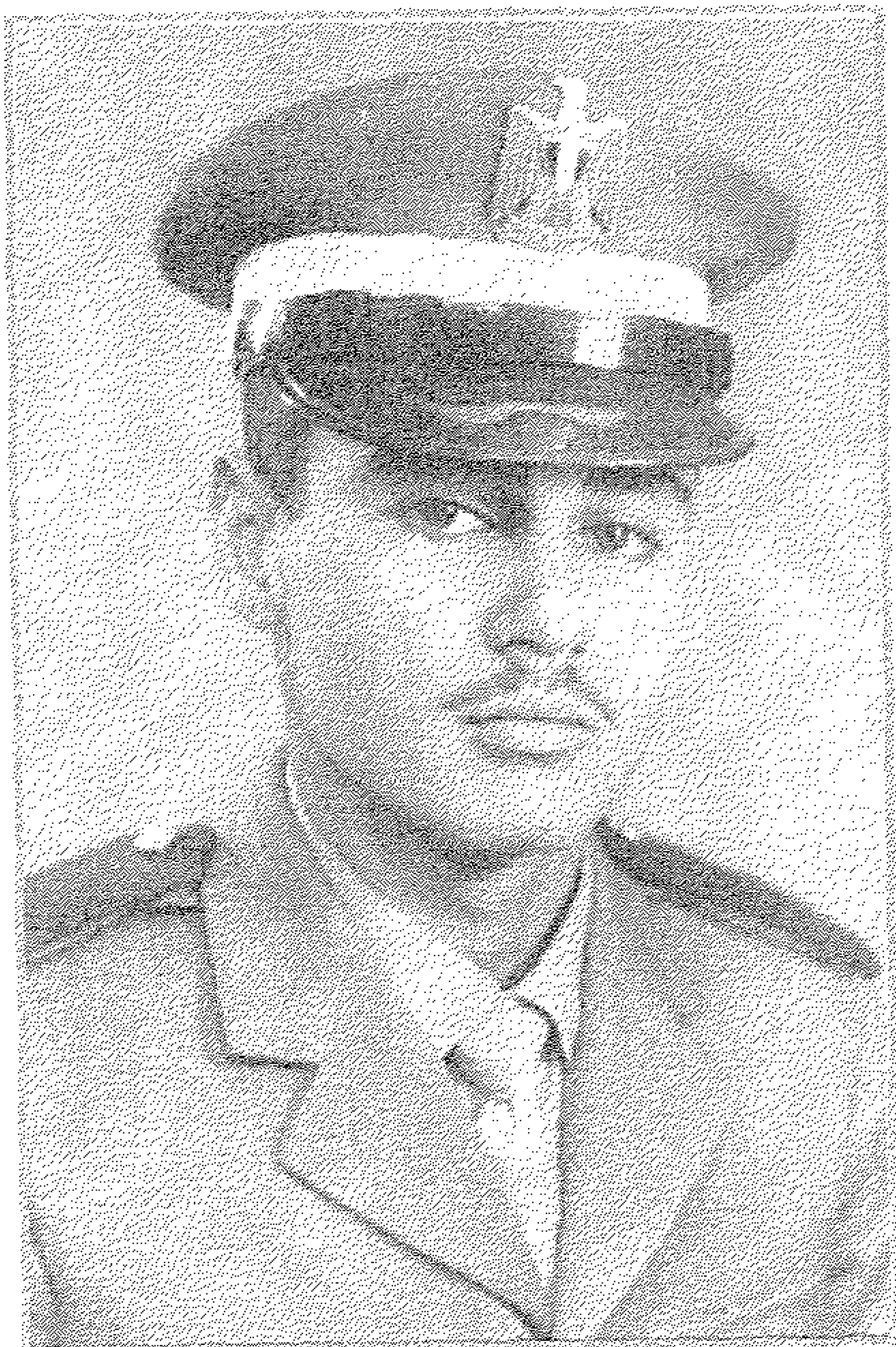


أنا وأمي عام (1948) في أحد شوارع القاهرة



(1952) أنا على شاطئ البحر بالإسكندرية





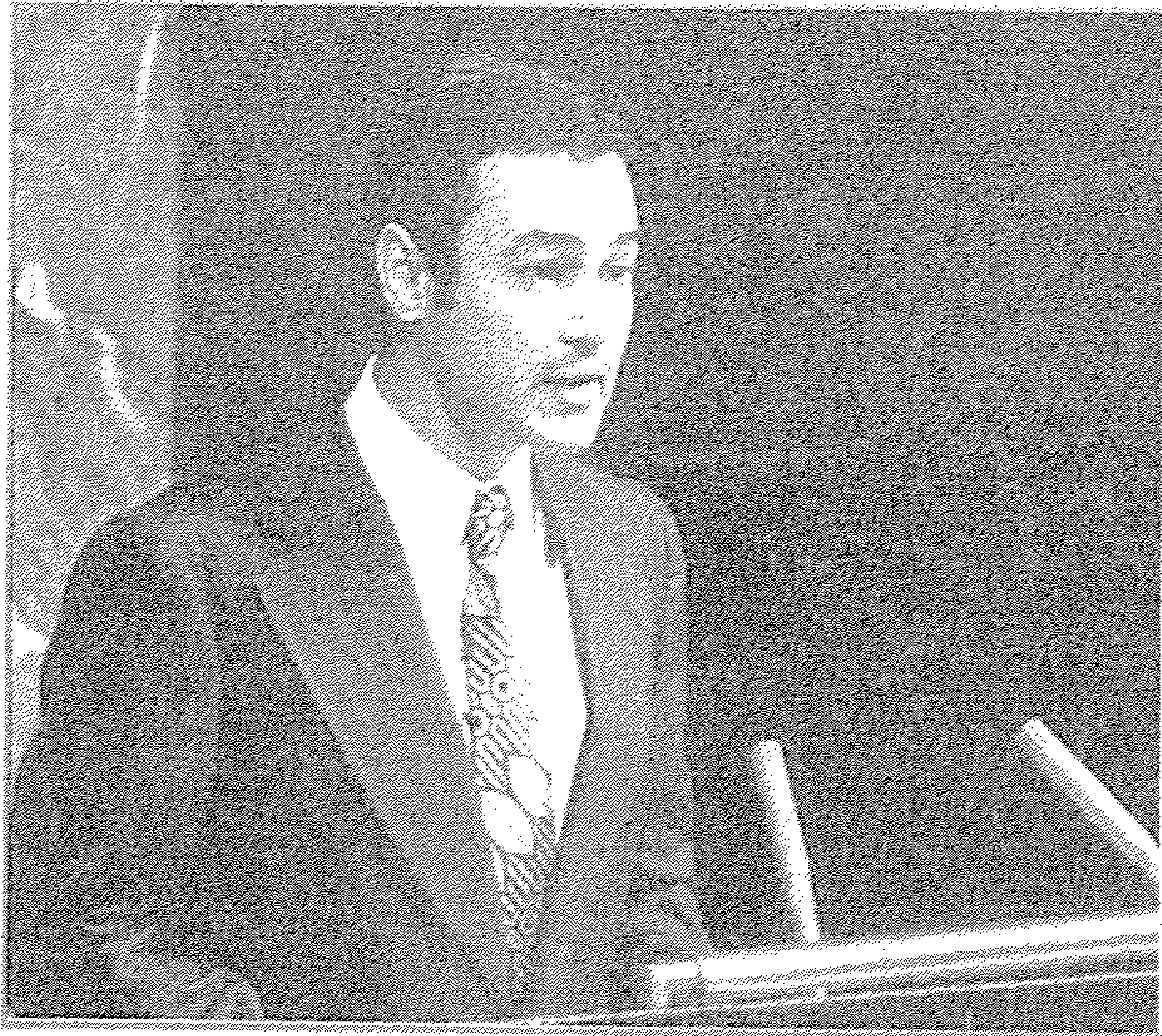
(1960) أثناء دراستي بالكلية الفنية العسكرية



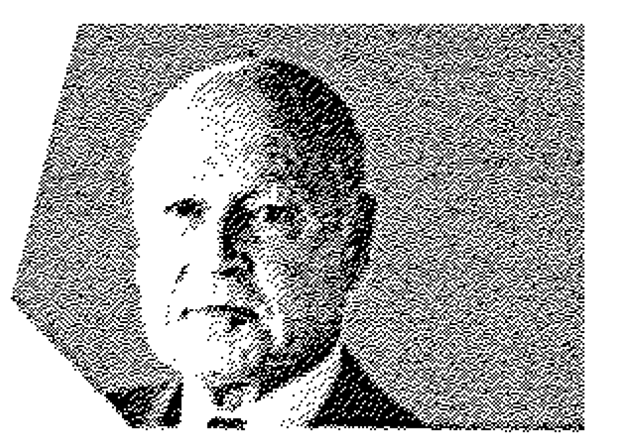
زوجتي ليلى كمال الدين صلاح (صورة الزفاف)



(1995) أنا وزوجتي في سفارة مصر بروما



(1975) أثناء إلقاء خطاب مقرر اللجنة المالية والإدارية في الأمم المتحدة

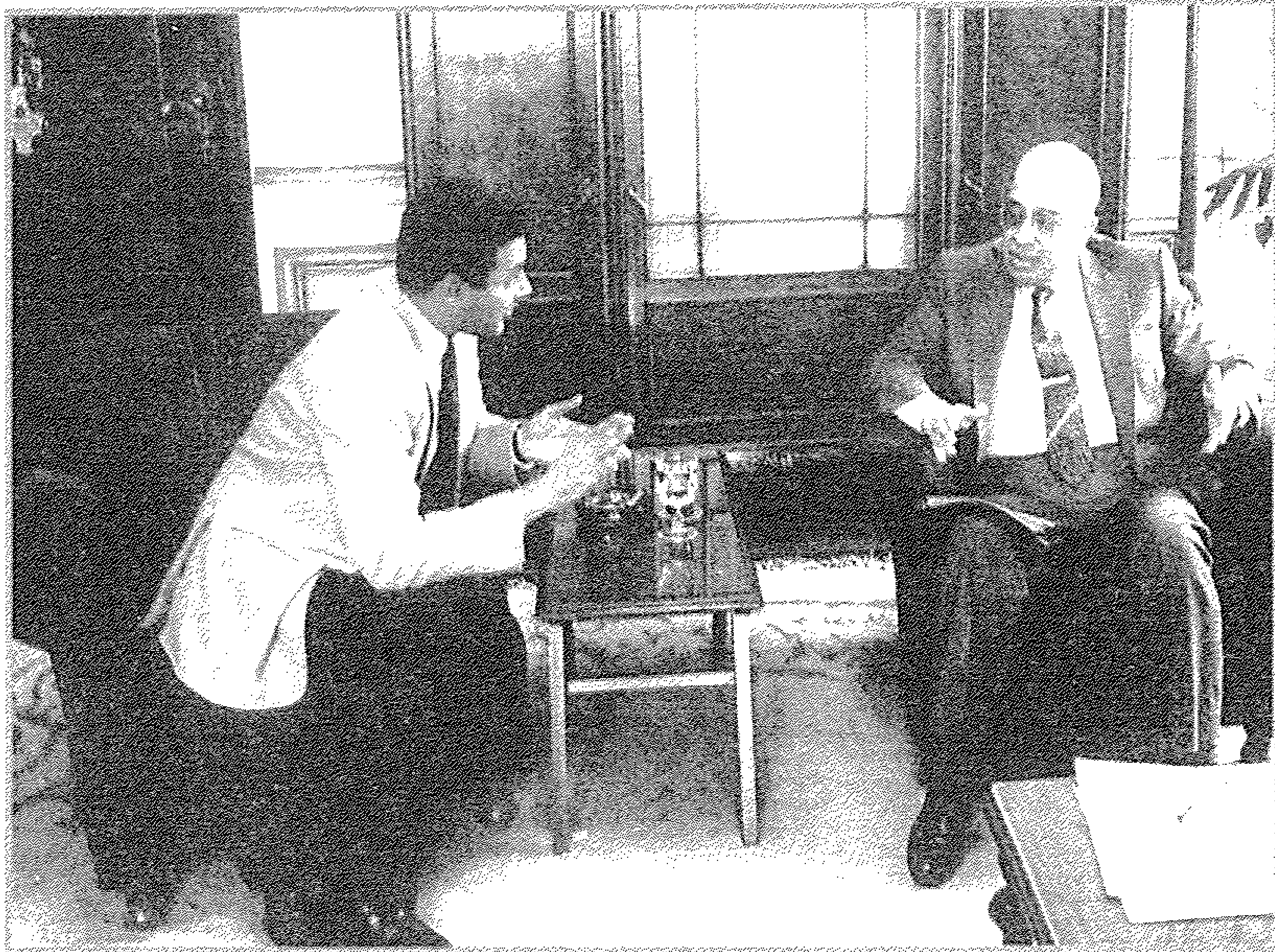




(1975) مع د/ عصمت عبد المجيد المندوب الدائم لمصر بالأمم المتحدة والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات



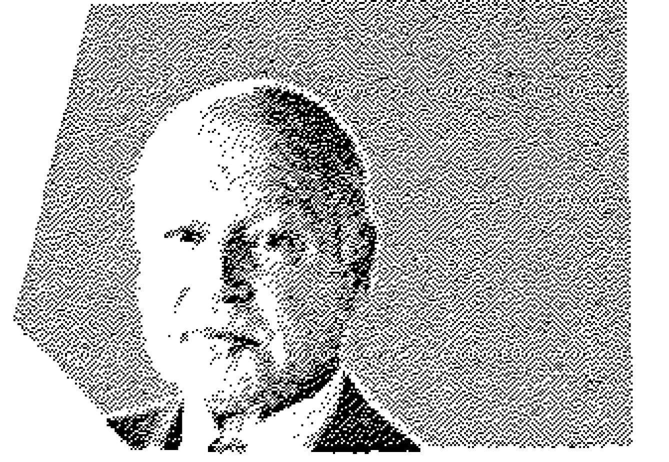
(1983) في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع وزير الخارجية كمال حسن علي



(1984) مقر مجلس الوزراء. حديث مع الدكتور عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية وقتها.



(1984) مع وزير الخارجية كمال حسن علي





(1999) في الأمم المتحدة مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات



مايو (1999) في الطائرة المتجهة لتل أبيب مع وزير الخارجية عمرو موسى

- كيف كان أسلوب اتخاذ القرار في مصر وقت حكم مبارك؟
- ما حقيقة تراجع الدور المصري وتأثيره في المنطقة والعالم؟
- هل تخلى نظام مبارك عن مُسلمات السياسة الخارجية المصرية في بؤر التوتر والصراع، لأطراف أخرى لاعبة حاولت سرقة دور مصر؟
- ما حقيقة ما حدث في مصر في الأيام الأخيرة لحكم الرئيس المصري السابق؟
- ماذا قال عمر سليمان عن محاولة اغتياله قبل تنحي مبارك؟
- وهل كان مبارك يتوقع الخيانة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية؟

أسئلة عديدة وغيرها الكثير... يُزيح الغموض عنها بالإجابة عليها وزير الخارجية الأسبق أحمد أبو الغيط، مقدمًا شهادته عما عاصره من أحداث ومواقف وما تعامل فيه من ملفات الخارجية المصرية بالإضافة لما عايشه من أحداث في الأيام الأخيرة لعهد مبارك. يقدمها لنا في كتابه الذي نشرف بتقديمه للمكتبة العربية «شهادتي... السياسة الخارجية المصرية 2004-2011».

الناشر





www.nahdetmisr.com

تصميم الغلاف: كريم آدم